

حاشية العالم العلامة المير البحر الفهامة
الشيخ ابراهيم الباجوري على شرح
الشنشوري على متن الرحمة
في علم الفرائض نفعا
الله تعالى بهم
آمين
٢

(مزينة الهوامش بالشرح المذكور)

	صفحة
خطبة الكتاب	٢
مقدمة علم الفرائض	٥٢
باب أسباب الميراث وموازعه	٥٩
باب الوارثين من الرجال والنساء	٨٠
باب الفروض المقطرة	٩١
باب التعصيب	١٢٨
باب الشب	١٤٧
باب الشركة	١٥٧
باب المجد والاحوة	١٦٢
باب الحساب	١٨٥
باب المناسبات	٢٢٣
باب ميراث الخثي المشكل	٢٤٧
باب ميراث الغرقى والمهدى ونحوهم	٢٦٢
خاتمة تشتمل على أبواب	٢٦٨
الباب الاول في الرد وذوي الارحام وفيه نصول الفصل الاول في المخلاف بينهما	٢٦٨
الفصل الثاني في الرد	٢٧٠
الفصل الثالث في ذوي الارحام	٢٧٢
الباب الثاني في الولاء وفيه فصلان الفصل الاول في سببه	٢٧٧
الفصل الثاني في حكم الولاء	٢٨٠
الباب الثالث في قسمة التركات	٢٨٣
الباب الرابع في المسائل الملقبات	٢٨٦
الباب الخامس في تشابه النسب والالغاز وفيه فصلان الفصل الاول في متشابه النسب	٢٨٩
الفصل الثاني في الالغاز	٢٩٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) *

الحمد لله الذي يربث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له قيوم السموات والارضين وأشهد أن سيدنا محمد اعمده ورسوله أفضل الخلق اجمعين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين شادوا الدين (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى مولاه القدير ابراهيم الباجوري ذوالنقصير قد طلب من بعض الاحباب الاذكار الانجاب أن أكتب حاشية على الفوائد السنشورية في شرح المنظومة الرحيمية تبرز ما فيها قداسة وتر وتجمع ما في حواشيه اقدان تنشر فأجبت له ما طاب مقوسلا بسيد الجهم والعرب وسميتها التحفة الخيرية على الفوائد السنشورية وهما انا قد شرعت في المقصود بعون الله الملك المعبود فقلت وبالله التوفيق لا هدى سبيل وأقوم طريق (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء الشارح بالبسملة ثم بالمجذلة ابتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء أو قطع أو اجزء أي ناقص وقيل بل البركة وخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالمجذلة الخ واستشكل العلماء هاتين الروايتين بأن بينهما ما تعارضه لانه ان ابتداء الشخص بالبسملة فانه ابتداء بالمجذلة وبالعكس وأجيب بأجوبة أشهرها أن الابتداء نوعان حقيقي وإضافي فالاول هو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء وعليه جعل حديث البسملة والثاني هو الابتداء بما تقدم أمام المقصود سبقه شيء أم لا وعليه جعل حديث المجذلة ولم يعكس مع اندفاع التعارض به أيضا للكتاب وللإجماع ثم ان بعضهم قال يناسب البسملة من فن الفرائض كذا ككون الباء بائنين عددا أصحاب الربع مثلا وناقشه المحقق الامير بأن هذا لا يليق لان فيه انحرافا لا شرف الجمل من المعاني الجميلة الى المعاني المبتذلة الزكية وأجاب بعضهم بأن هذا مأخوذ بطريق الرمز والاشارة لا بطريق التصريح والعمارة فان البسملة مشيرة ومتممة بجميع معاني القرآن كما هو مشهور ومن جهة معاني القرآن معاني آيات

لمواريث قد بر (قوله الحمد لله) انما اختار التعبير بالجملة الاسمية تاسيا بالكتاب ولدالاتها
 على الدوام والاستمرار لكن لا بأس بل بالوضع بل بالقرينة فلا ينافي ما صرحوا به من أن نحو
 فولك زيد منطلق لا يدل على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وهذه الجملة خبرية لفظا انشائية
 معنى واستشكك كل بان الحمد ثابت لله أزلا فلا يمكن العبد انشاؤه وأجيب بأنها لانشاء الثناء
 بمضمون الجملة الذي هو ثبوت الحمد لله لا لانشاء نفس المضمون حتى يرد ما ذكر ويصح أن
 تكون خبرية لفظا ومعنى واستشكك بان المطلوب من الشخص أن يكون حامدا لا مخبرا
 بالحمد فلا يخرج الشخص من عهدة الطلب بالاخبار بالحمد وأجيب بان الاخبار بالحمد حمد
 لان معناه الثناء بالجميل ولا شك أن الاخبار بان الحمد ثابت لله فيه ثناء بجميل وحينئذ فالخبر
 بالحمد حامد فيخرج من عهدة الطلب بالاخبار لكن الاظهر الاول (قوله رب) يطلق على
 معان نظمه بعضهم في قوله

الحمد لله رب العالمين

قريب محبط مالك ومدبر * رب كثيرا مخبر والمولى للنعم
 وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصالحنا والصاحب الثابت القدم
 وحامنا والسدا حفظ فهذه * معان أنت للرب فادع لمن نظم
 وأصله اماراب فيكون اسم فاعل حذف ألفه تخفيفا ثم سكنت الباء الاولى وأدغمت في
 الثانية وأما رب فيكون صفة مشبهة ثم سكنت الباء الاولى وأدغمت في الثانية
 وعلى الاول فهو من رب كشد بمعنى جمع وأصله فيكون متعديا بالامن ربا بالفاء بعد الباء
 المضعفة والا كان قياسه مرييا وعلى الثاني فهو من رب كشد أيضا لكن بمعنى نى لزم أو أقام
 فيكون لازما لان الصفة المشبهة لا تنفي من المتعدى أو يجعل مما خرج عن القياس وضافته
 للعالمين من حيث لفتقارهم له افتقار مطلقا (قوله العالمين) التحقيق أنه جمع لعالم لان العالم
 وان كان يطلق على ما سوى الله تعالى يطلق أيضا على كل جنس وعلى كل صنف فيقال
 عالم الحيوان عالم الانسان وهكذا فيصح جمعه على عالمين بالاطلاق الثاني ويكون خاصا
 بالعقلاء لانه لا يجمع بالواو والنون الا العقلاء وقيل يشمل غيرهم أيضا كما صرح به الراغب
 وان كان غلب العقلاء على غيرهم في جمعه بالواو والنون لشرقهم نعم هو جمع لم يستوف
 الشروط لان العالم ليس بعلم ولا صفة ولا يجمع هذا الجمع الا ما كان عالما أو صفة على أنه قد
 جرى في الكشاف على أنه جمع استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة فانه علامة على
 وجود خالقه فما جرى عليه الاستدراك المحفنى من انه اسم جمع وتبعه عليه بعض المحواشي
 خلاف التحقيق وقد عللوا كونه اسم جمع لاجتماع العالمين على ما ليس بعلم ولا صفة وبأن شأن الجمع
 أن يكون أعم من مفردة ومنها بالعكس فان العالم اسم لجميع ما سوى الله تعالى والعالمين
 خاص بالعقلاء ولو خص العالم بالعقلاء فقط لم يفد لان غاية ما يستفاد بذلك مساواة المفر
 بجمعه وشأن الجمع أن يكون أعم كما علمت وناقشه المحقق الامير في ذلك بأن التعديل الاول
 لا ينتج أنه اسم جمع وانما ينتج أنه جمع لم يستوف الشروط فلا يتقاس بجمعه هذا الجمع وبأن
 التعديل الثاني كما يبطل الجمعية يبطل كونه اسم جمع فان كلاما من الجمع واسم الجمع لا يبدأ

وأشهد أن لا اله الا الله
وحده لا شريك له الملك

يكون أعم من مفردة أى أكثر منه والافهام معنى كونه اسم جمع حيث لم يسا والجمع في ذلك نعم
اسم الجمع من باب الكل والجمع من باب الكتابة ولذلك قالوا الفرق بين اسم الجمع وبين الجمع
ان الاول ما دل على الآحاد المجتمعة دلالة المركب على أجزائه فاذا قلت جاء القوم فقد
حكمت على الهيئة المجتمعة حكما واحدا والثاني ما دل على الآحاد المجتمعة دلالة تكرار
الواحد بحرف العطف فاذا قلت جاء الزيدون فقد حكمت على كل فرد فردا كما نك قلت
جاء زيد وزيدوهكذا (قوله وأشهد الخ) هذه الجملة مستأنفة وليست معطوفة على جملة
المجذلة لعدم التناسب بين الجملةين فان جملة المجذلة اسمية وهذه فعلية وان نظرت لقولهم
الجملة الاسمية أصلها الجملة الفعلية والاصل أحد جداوله حصلت المناسبة بهذا الاعتبار
فيحسن العطف حينئذ ومعنى أشهد أعترف بإساقى مع الاذعان بالقلب الذى هو حديث
النفس التابع للمعرفة ولا يكفي الاعتراف باللسان فقط كما كان يفعل المنافقون ولا المعرفة
من غير اذعان لان بعض الكفار يعرفون الحق لكنهم غير مؤمنين لعدم الاذعان مع أن
عندهم معرفة قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وقوله أن لا اله الا الله أى انه أى
المحال والشأن لا اله الا الله فان محففة من التثنية واسمها ضمير الشأن ولا تاقية للجنس واله
اسمها مبنى على الفتح في محل نصب والاداة حصر ولفظ التثنية لانه يرفع بدل من الضمير
المستتر في الخبر أو بالنصب على الاستثناء لا على السدلية من محل اسم لانها لا تعمل الا
في المنكرة واسم الله معرفة وهل يتقدر الخبر من مادة الوجود أو من مادة الامكان اختار
بعضهم الاول لانه لو قدر من مادة الامكان لم يفد وجود الله تعالى والراجح الثاني لانه
لو قدر من مادة الوجود لم يفد نفي امكان غيره تعالى من الآلهة مع أنه المقصود من
الكلمة المشرفة وأما وجوده تعالى فتفق عليه بين أرباب الملل كلها فلا ضرر في عدم اقايدته
على هذا التقدير والمعنى عليه لا اله الا الله فانه ممكن أى غير متمتع فصدق بالواجب
والجائز والواقع أنه واجب فهو كقولك الله موجود بالامكان العام بمعنى أن عدم وجوده
ليس بواجب بل مستحيل فيكون وجوده واجبا فضايا بالامكان العام سبب الضرورة
بمعنى الوجوب عن الطرفين المخالف لما نطق به بخلاف الامكان الخاص فضايا به سبب
الضرورة بالمعنى المذكور عن كل من الطرفين الموافق لما نطق به والمخالف له فاذا قلت
زيد موجود بالامكان الخاص كان المعنى وجوده ليس بواجب وعدم وجوده ليس بواجب
فيكون وجوده جائزا ومحتمل أن المنفى في الكلمة المشرفة المعبود بحق غير الله باعتبار
الواقع كما انحط عليه كلام الشيخ الامير والمعنى لا معبود بحق في الواقع الا الله وفي الكلمة
الشريفة أبحاث أخر من أرادها فليراجعها (قوله وحده) أى حال كونه منفردا فهو حال
من لفظ الجملة يتأويله بنكرة وقوله لا شريك له حال بعد حال فان معناه في كل منهما
كانت الثانية للتأكيد وان خصصنا الاول بكونه وحده في ذاته والثاني بكونه لا شريك
له في صفاته ولا في أفعاله كانت الثانية للتأسيس وهو خير من التأكيد (قوله الملك) بكسر
اللام من الملك بضم الميم أى المتصرف بالامر والنهي سواء كان له أعبان مملوكة أم لا وأما
مالك بالالف فهو من الملك بكسر الميم أى المتصرف في الاعيان المملوكة سواء كان متصرفا

أيضا بالامر والنهي أم لا وعلى هـ ذاف منهما العـ مرم والمخصوص الوجهي والله تعالى
متصرف بالامر والنهي ومتصرف في الأعيان المملوكة له فهو ملك ومالك ولذلك قرئ بهما
في قوله تعالى مالك يوم الدين والفرقة بين الملك بضم الميم والملك بكسرهما عرف طارئ
والا فهما الغتان في مصدر ملك كما قاله البضاوي في تفسيره (قوله الحق) أي الثابت من حق
الشيء ثبت فهو تعالى ثابت أزلا وأبدا فلم يسبقه ولا يلحقه عدم بخلاف ما عدها فإنه
مسبق بعدم وملحوق به ولو بالقبالية كالجنة والنار وهو المراد بالطلان في قوله
* ألا كل شيء ما خلا الله باطل * ويصح أن يكون المعنى الحق ملكه أي أن ملكه بطريق
الحق لا بطريق التغلب فيكون قوله الحق احتراماً (قوله الميم) أصله ميم يسكن الباء
وكسر الباء نقلت حركة الباء الساكن قبلها ومعناه المظهر للحق فيمتنع وللباطل فيجذب
أو المظهر للأمر العجبية الدالة على ملكه وحقيقته وهذا كله ان أخذ من أن بمعنى أظهر
فان أخذ من أن بمعنى أن أي ظهر كان معناه البين الظاهر الذي لا يخفى فيه (قوله
وأشهد أن الخ) إنما كلف الشهادة مع الاستغناء عنه بأشهاد الأول فإنه ساطع على ذلك
بواسطة العطف لمزيد الاعتناء بالشهادة المتعلقة بديننا صلى الله عليه وسلم وقوله سيدنا أي
جميع المخلوقات نسأوجنا وملائكة والسيد يطلق على الحاميم الذي لا يستغزه غضب وعلى
من كثر سواده أي جيشه وعلى غير ذلك (قوله حمدا) بدل من سيدنا وهذا الاسم أشرف
أسمائه صلى الله عليه وسلم وأشهرها بين العالمين ولذا خصت به الكلمة المشرفة وقوله
عبدنا ورسوله خبر أن لان وإنما قدم الوصف بالعبودية على الوصف بالسالة امتثالاً لقوله
صلى الله عليه وسلم ولكن قولوا عبد الله ورسوله ومعنى العبودية هنا التذلل والخضوع
وأما العبادة فمعناها غاية التذلل والخضوع فالعبادة أبلغ من العبودية ولم تكن واصف
شريف جليل ولذلك وصف بها في أسنى المقامات كغنام الامراء ومقام انزال الكتاب وغير
ذلك ومما يعزى للقاضي عياض

ومما زادني شرفاً وتبها * وكدت بأخصى أطأ الثريا

دخولي تحت قولك يا عبادي * وأن صبرت أجد لي نبيا

وفي جملة بين العبد والسيد من الحسنات البدعية جناس الطباق وهو الجمع بين ضدتين
في الكلام (قوله خاتم النبيين والمرسلين) بحث فيه بأنه يلزم من ختم الأعم ختم الأخص
فذكر المرسلين مستدرك وأجيب بأنه ذكرهم لشرفهم (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) إنما
اختار التعبير بالماضي إشارة إلى تحققهما كما قاله في أني أمر الله وقوله عليه أي على سيدنا
محمد وفي التعبير بعلى إشارة إلى أن الصلاة والسلام كما منه صلى الله عليه وسلم كتمكن
المستعمل من المستعمل عليه ففي الكلام استعارة تبعية في الحرف وتقريرها أن يقال شبه
مطلق ارتباط دعاءه وقوله بمطلق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه فسرى التشبيه من
الكلمات للجزئيات واستعملت على من ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاصين لارتباط دعاء
عبد عوله خاصين والتحقيق أن صلى يتعدى بعلى فلا حاجة للاستعارة (قوله وعلى آله)
عطف على الضمير في عليه بأعارة الخافض لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير

الحق الميم (وأشهد) أن
سيدنا محمداً عبده ورسوله
خاتم النبيين والمرسلين
صلى الله عليه وعلى آله

اعادة الجمار عند الجهور وأجازها ابن مالك وللإشارة إلى أن العظة الواصلة للأل والصحب دون العظة للواصله صلى الله عليه وسلم وإنما قدم الأل على الصحب لان الصلاة على الأل ثابتة بالنص كقوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آله وأما الصلاة على الصحب فهي ثابتة بالقياس والمراد بالأل في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وفي مقام المدح الاتقياء وفي مقام الزكاة بنو هاشم وبنو المطلب عندهم معاشر الشافعية وأما عند المالكية فبنو هاشم فقط (قوله وصحبه) عطف على الأل وهو من عطف الخاص على العام وهو ما مطلقا ما علمت من أن المراد بالأل في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وأما بالنظر لاطلاق الأل على بنى هاشم وبنى المطلب فيكون من عطف الخاص من وجهه على العام من وجهه فإنه يجمع الأل والصحب في سببنا على وينفرد الصحابي في سببنا أي بكر وينفرد الأل في الاشراف الآن (قوله أجمعين) تأكيدي لكل من الأل والصحب (قوله صلاة وسلاما) هما اسماء صدر لى وسلم منصوبان على المفعولية المطلقة مبينان لنوع عاملهما وهو الصلاة والسلام الدائم (قوله دائمين) استشكل بأن الصلاة والسلام لغتان يتقضيان بمجرد النطق بهما فكيف يوصفان بالدوام وأجيب بان المراد دائمين من حيث ثوابهما وهذا متضمن للدعاء بقبول صلاة المصلي وسلامه وبأس-تقرار إيمانه وموته على الايمان والمحق أن الصلاة والسلام هنامطلوبان من الله تعالى والدوام وصف لهما حقيقة ولا يصح أن يكون قوله دائمين نعنا موصولا لاختلاف العاملين معنى ولا مقطوعا لان شرطه تعين المتبوع بدون النعت وهنالم يتعين هل ه- مادائمان أولا وحينئذ فهي حال من النكارة وان كان قلبا على حد صلى رسول الله في مرضه حالسا وصلى وراءه رجال قايما كذا قاله الشمس الحفني ونوقش بتوجه كونه موصولا بان العاملين في حكم المتجدين معنى اذ معنى الصلاة الرجة والتعظيم ومعنى السلام التحية وهى رجة وتعظيم ونوقش أيضا بتوجه كونه مقطوعا بان المتبوع في هذا المقام متعين فان اللائق به صلى الله عليه وسلم الصلاة والسلام الدائم على أنه يمكن التخصيص من القلة بجعله حالامن محذوف مع العامل فيها والتقدير أطلبهم مادائمين (قوله الى يوم الدين) أى الى يوم الجزاء الذى هو يوم القيامة وأوله النفخة الثانية ولا انتهاء له وقبل انتهاءه باستقرار أهل الجنة وأهل النار فى النار والغرض من ذلك التأييد كما هو عادة العرب فان طاعتهم أنهم يأتون بمثل ذلك ويريدون منه التأييد كما فى قوله

وصحبه أجمعين صلاة
وسلاما دائمين متلازمين
الى يوم الدين (وبعد)

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام الأثم
أى إذا غاب عنكم أسود العين وهو جمل معروف كنتم كراما وأنتم الأثم مدة أقامته أى دائما وأبدا فتكون الغاية هنا داخله على خلاف الغالب فى الغياب إلى والمناسب للتأييد أن يراد بيوم الدين ما لا انتهاء له كما هو القول الأول (قوله وبعد) قد أشتهر أن الواو ثابتة عن أما وهى ثابتة عن مهمما والاصل الاصيل مهما يكن من شئ فيقول بعد الخ فحذفت مهمما ويكن ومن شئ وأقيمت أمام مقام ذلك فصارا أما بعد وبعض العلماء يرون بذلك فيقول أما بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد وبعضهم يحذف أما ويعوض عنها

عنها الواو فيقول وبعد كما هنا فالواو نائية النائب ويصح أن تكون للاستئناف أو لاعتطف
 قصة على قصة والظرف مبيى على الضم مخذف المضاف إليه ونية معناه أى النسبة
 التقييدية التي بين المضاف والمضاف إليه وهذه كلمة توثق بها للانتقال من أسلوب إلى
 أسلوب آخر أى من نوع من الكلام إلى نوع آخر وبين النوعين نوع مناسبة كما هنا فان
 بين ما قبلها وما بعدها نوع مناسبة لان كلاهما يدلان على الفهم من قبيل الاقتضاب
 المشوب بالتخلص أى الاقتران المخلوط بالتخلص وأما الاقتضاب المحض أى الاقتران
 الخالص فهو الانتقال من كلام إلى آخر لا مناسبة بينهما كما في قوله
 لورأى الله أن في السب خبرا * حاورته الولدان في الخلد شيئا
 كل يوم تبدي صروف الالآتى * نخلقا من أبى سعد دغريبا
 فلما مناسبة بين البيت الاول والثانى فيسمى الانتقال في ذلك الاقتضاب المحض وأما
 التخلص المحض فهو الانتقال من كلام إلى آخر مع المناسبة الظاهرة كما في قوله
 أمطلع الشمس تبخى ان تؤمينا * فقلت كلا ولكن مطلع الجود
 فبين مطلع الشمس ومطلع الجود مناسبة ظاهرة فيسمى الانتقال في ذلك التخلص المحض
 والتخلص ان أقسام الانتقال ثلاثة اقتضاب محض وتخلص محض واقتضاب مشوب
 بتخلص وبقمت ابحت في هذه الكلمة مشهورة لانطيل بذكرها (قوله فيقول) الفاء واقعة
 في جواب أما التي نابت عنها الواو وفي جواب الواو النائية عن أما وهذا على جعلها نائية عن
 أما وأما على جعلها للاستئناف أو للعطف فتكون الفاء زائدة أو واقعة في جواب أما المتوهم
 وكان مقتضى الظاهر ان يقول فأقول بهمنة التكلم فمدوله الى ياء الغيبة فمد التفتاح على
 مذهب السكاكي وحده القائل بأنه لا يشترط في تسميته التفتاح أن يتقدم على ماوافق
 الظاهر هذا ان لم ينظر لقوله اشهد فيما تقدم ولا متعلق البسمة كما ولف فان نظر لذلك
 كان التفتاح أيضا على مذهب الجمهور القائلين بأنه يشترط في تسميته التفتاح أن يتقدم
 ما ذكر ولا بدلالا لتفتاح من نكته ونكته هنا التوصل الى وصف نفسه بالافتقار لرجة ربه
 على وجه كونه عمدة فانه اذا قال فأقول حال كوني فقيرا مثلا كان فضلة (قوله الفقير) أى
 كثيرا لافتقار ان جعل صيغة معالفة أو دائمة ان جعل صفة مشبهة وهو مأخوذ من قوله
 تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله وقوله لرجة ربه أى احسانه فهي صفة فعل بخلاف
 ما لو فسرت بارادة الاحسان فانها صفة ذات لكن المناسب هنا الاول وقد تقدم الكلام على
 الرب (قوله القريب) أى قريبا معنويا لا احساليا مستحالة عليه تعالى وقوله المجيب أى
 ان دعاه ولا يخفى ما في هذين الوصفين من التلميح لقوله تعالى واذا سألك عبادى عنى فانى
 قريب اجب دعوة الداع اذا دعان (قوله عمدا لله) بدل أو عطف بيان وهو اسم المؤلف
 وقوله الشنشورى ضبطه بدر الدين القرافي بشينين معجمتين الاولى مفتوحة والثانية
 مضمومة وهذا هو المشهور على الالسة وتوسطه البيولاقي بكسر الشين الاولى وفتح الثانية
 وهو نسبة لشنشور بلدة بالمنوفية وقوله الشافعى أى المتعمد على مذهب الامام الشافعى
 رضى الله تعالى عنه فهو نسبة للشافعى والقاعدة أنه اذا حوى المنسوب اليه ياء النسب

فيقول العبد الفقير الى
 رجة ربه القريب المجيب
 عبد الله الشنشورى
 الشافعى

تحذف ويؤتى بأخرى كما قال ابن مالك * ومثله مما حواه حذف * وقوله الفرضي نسبة
 للفرائض لعلمه بها وسأني الكلام على ذلك عند قول المصنف عن مذهب الامام زيد
 الفرضي (قوله الخطيب) أي بالجامع الازهر ولد سنة خمس أوست وثلاثين وتسعمائة
 وتوفي سنة تسع وتسعين وتسعمائة ودفن في المجاورين بالبحر ارحمه الله تعالى رحمة واسعة
 (قوله قد سألتني الخ) هذه الجملة في محل نصب مقول القول وقد للتحقيق وسأل بمعنى طالب
 وقوله ولدي عبد الوهاب كان شابا ناشأ في عمادة الله تعالى مواظبا على الاشتغال بالعلم
 الشريف وتوفي وله من العمر نحو ست وعشرين سنة (قوله وفقه الله) هذه جملة معترضة
 بين مفعولي سأل قصد بها انشاء الدعاء لولده بالتوفيق وهو خالق قدرة الطاعة في العبد ولا
 حاجة لقول بعضهم وتسهيل سبيل الخير اليه ليخرج الكافر لان الراجح أن المراد بالقدرة
 عرض يقارن الفعل بخلقه الله تعالى في العبد ولم يوجد من الكافر فعل الطاعة حتى تقارنه
 تلك القدرة فهو خارج من أول الامرفان فسرت بسلامه الاكالات أي الاعضاء كاليد
 والرجل وان كان هذا التفسير مرجوحا احتيج زيادة ما ذكر ليخرج الكافر فانه ليس بموفق
 مع سلامة آياته فان عم كان توفيقا عاما أي متعلقا بجميع الطاعات وان خص كان توفيقا
 خاصا أي متعلقا ببعض الطاعات ولم يذكر في القرآن الامرة واحدة ولذلك يقولون التوفيق
 عزيز (قوله للصواب) أي للامر المرافق للواقع كانه ارتسكب التجريد حتى احتاج لقوله
 للصواب فأراد من التوفيق خالق القدرة فقط فكأنه قال خلق فيه قدرة للصواب أي
 لموافقة الواقع أو انه رأى ان المقام يقتضي الاطناب (قوله أن أشرح) في تأويل مصدر
 مفعول ثان لسأل والمفعول الاول هو البناء في سألتني أي سألتني شرح والشرح لغة الكشف
 والبيان ومنه قوله شرح لي ما في ضميرك واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان
 مخصوصة على وجه مخصوص كبيان الفاعل والمفعول وتفسير الضمير وغير ذلك وقوله
 المنظومة صفة لموصوف محذوف أي المقدمة المنظومة من النظم وهو لغة الجمع واصطلاحا
 الكلام الموزون المتقفي قصد بخلاف ما اذا كان لا تصدا كما يقع في القرآن فانه لم يقصد
 كونه نظما وفي كلام الشارح اشارة الى أن ما كان من بحر ال جزي سمي نظما خلافاً لآن
 قال يعدتثرا وقوله الرحبية أي المنسوبة لؤلؤها الامام أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسين
 الرحبي المعروف بابن التقي كذا في اللؤلؤة وغيرها وفي البرماوي على السبيل بدل الحسين
 الحسين وفيه أنه عرف بابن موفق الدين اه ويمكن الجمع وفي شرح التتميتي وغيره ان
 علي بن محمد بن أحمد اه والرحبي نسبة للرحبية وفي القاموس لها معان منها قرية بدمشق
 أو اليمامة وموضع ببغداد قال وبنور حمة بطن من جبر وبنور حية بطن من همدان
 ولم يعلم ما ينسب المؤلف له من ذلك (قوله أسكن الله مؤلفها) جملة خبرية لفظا انشائية
 معني قصد بها الشارح انشاء الدعاء للمؤلف وقوله الغرف جمع غرفة بضم الأول وفتح الثاني
 في الجمع وسكونه في المفرد وهو المنزلة العالية وتجمع أيضا على غرفات بضم الراء وفتحها
 وسكونها وقوله العلية صفة كاشفة ان كانت بمعنى العلية لان من شأن الغرف أن تكون
 عالية فان كانت بمعنى الزائدة في العاقل كونهما صيغة مبالغة كانت صفة مخصوصة فكأنه

الفرضي الخطيب بالجامع
 الازهر قد سألتني ولدي
 عبد الوهاب وفقه الله
 للصواب أن أشرح المنظومة
 الرحبية أسكن الله مؤلفها

الأسكنه الله الامكنة العالمة الزائدة في العلوة على غيرها (قوله فأجيبته) معطوف على
 انى والفاء مشعرة بالتعقيب وهو ظاهر ان كانت الاحابة بالوعدو كذا ان كانت بالشروع
 ان التعقيب في كل شئ بحسبه ولم يؤخر لاستخارة أو استشارة لما رأى في الاحابة من الخبر
 قوله لذلك أى للشرح المطلوب للأسائل المستفاد من أشرح (قوله سالكا) حال من التاء
 ما أجبت وقوله من الاختصار بيان لاحسن المسالك مقدم على المبين لاجل السجيع
 الاصل سالكا احسن المسالك من الاختصار أى وذلك الاحسن هو الاختصار وهو تقليل
 لفظ وتكثير المعنى كما ذكره شيخ الاسلام وغيره وبعضهم قال تغايل اللفظ سواء كثر المعنى
 ونقص أو ساءى والمسالك جمع مسالك وهو طريق السلوك (قوله وعملة) بكسر الميم في
 لاسى والضمير عائد للشرح المفهوم مما تقدم وعبر بالماضى لقوة رجائه حصول ما ذكر
 كذا يقال فيما بعد فلا ينافى ان المحطمة سابقة على التأليف كما يقتضيه سابق الكلام
 يث غير فيما تقدم بالفعل المضارع بقوله فيقول ولا حقه حيث قال هذا وأن الشروع
 المقصود وقوله عمل الطبيب للحيثب أى عملا كعمل الطبيب للحيثب وفعل الاول
 منى اسم الفاعل والثانى بمعنى مفعول والغرض من هـ هذا التشبيه بيان كمال الاجتهاد فى
 فصليل المراد لكن اعترض هذا بقول اطباء الحب لا يطب محبوبة والعاشق لا يطب
 عشوقه والوالد لا يطب ولده وأجيب بأن معنى قولهم الحب لا يطب محبوبة لا يعالجها في
 سده لثلاثا لم يأت فلان فى أن الحب يصنع نحو محبون ويجمع فيه الادوية النافعة لمحبوبة
 يبالغ فى النصيحة فالعنى أن الشيخ بالغ فى الاجتهاد فى هـ هذا الشرح وجمع فيه ما ينفع
 لطلبة كما بالغ الطبيب فى صنع المهنون لمحبوبة ويجمع فيه الادوية النافعة وأخذ
 لشارح ذلك من قول ابن هشام فى قواعد عملة عمل من طب لمن حب (قوله وقربت فيه
 عبارات أى تقريبا) أى قربت فى الشرح المذكور العبارات لاذهان الطلبة تقريرا كاملا
 قوله أى تقريبا منصوب على المفعولية المطلقة وهو موضوع لافادة النكال فان قلت
 كلامه ظرفية الشئ فى نفسه لان العبارات هى نفس الشرح قلت يلاحظ فى العبارات
 لتفصيل وفى الشرح الاجمال فهو من ظرفية المفصل فى الجملة أى ظرفية الاجزاء فى الكل
 قوله وتعرضت فيه للخلاف بين الائمة) أى فى الجملة والافقد لا يتعرض للخلاف فى كثير
 من مسائله والائمة بتحقيق الهمزتين وتسهيل الثانية وجم ما قرئى فى السمع وبابدالها بآء
 بها قرئى من طريق الطبية لامن طريق الشاطبية والمراد بالائمة عند الاطلاق الائمة
 لاربعة المجتهدون (قوله وبينت فيه ما اجتمعت عليه الائمة) أى فى الجملة كما مر فى الذى
 نسله والمراد بالائمة المجتهدون منهم الاربعة المشهورون وغيرهم لا غير المجتهدين اذ دخل
 هم فى الاجماع (قوله وسميتها الخ) أى وضعت عليه هذا الاسم والتحقيق أن أسماء
 لكتب من حيز علم الشخص كاسماء العلوم بناء على أنه لا ينظر لعدد الشئ بة عدد
 محمله لانه تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية فاسماء الكتب موضوعة للالفاظ
 المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة وهى اذا كانت مستحضرة فى ذهن المصنف هى
 بعينها اذا كانت مستحضرة فى ذهن غيره غاية الامر أنه شئ واحد تعدد محله وهكذا أسماء

الغرف العلية فأجيبته
 لذلك سالكا من الاختصار
 احسن المسالك وعملة
 عمل الطبيب للحيثب
 وقربت فيه العبارات
 أى تقريبا وتعرضت
 فيه للخلاف بين الائمة
 وبينت فيه ما اجتمعت
 عليه الائمة وسميته

العلوم فهي موضوعة للقواعد المخصوصة وهي اذا كانت مستحضرة في ذهن زبدهي
 بعينها اذا كانت مستحضرة في ذهن غيره غاية الامر انه شيء واحد تعدد محله فان نظر لتعدد
 الشيء بتعدد محله كما علمه المحكم فكل من اسماء الكتب واسماء العلوم من قبيل
 علم الجنس فاسماء الكتب موضوعة للنوع الشامل لما في ذهن المصنف وغيره واسماء
 العلوم كذلك فالتفرقة بينهما لا يجعل اسماء الكتب من جنس علم الجنس واسماء العلوم
 من قبيل علم الشخص تحكم (قوله الفوائد الخ) هذا كله هو المفعول الثاني فكل كلمة من
 هذا التركيب بمنزلة الزاي من زيد فلما عني له بعد العلة واما في الاصل فالقواعد جمع
 فائدة وهي لغة بالاسم تفدته من علم او مال او غيرهما كجاء واصطلاح المصلحة المترتبة على
 الفعل من حيث انها ثمرته ونتيجته واما من حيث انها في طرف الفعل فتدعي غاية فهو ما
 متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا كما ان العلة والغرض كذلك فالعلة هي
 المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفعل على الفعل واما من حيث
 انها مقصودة للفعل من الفعل فتدعي غرضا والفسادة والغاية اعم من العلة
 والغرض وعموما مطلقا فتجتمع الاربعة فيما لو حفر بقصد الماء او قصد تمام الحفر
 ظهر الماء ويوجد الاولان ولا يوجد الاخيران كما لو حفر بقصد الماء فيعقد تمام
 الحفر يظهر كثر فائدة ولا يقال له فائدة وغاية ولا يقال له علة ولا غرض وقال بعضهم قد تنفرد الفائدة
 عن الغاية فيما لو حفر بقصد الماء فعلى نصف الحفر ظهر كنز ولم يقطع الحفر بل اتمه فيقال
 له هذا الكثر فائدة ولا يقال له غاية لانه ليس في طرف الفعل وردة بعضهم بان في طرف
 الفعل الذي قبله واما الذي بعده ففعل جديد كما يعلم من شرح رسالة الوضع مع حواشها
 والشذوية نسبة للشذوري على الضبط السابقين وقوله في شرح الخ أي الكائن في
 شرح الخ وهو من ظرفية المدلول في الدال وقد علمت ان هذا كله قبل العلة والافتقار
 التركيب كله علما (قوله وأنا أسأل الله المان) هكذا في نسخة وفي نسخة المان
 ومعناها المنعم الا أن الثاني يفيد الكثرة من المن وهو الانعام و يطلق المن أيضا على تعداد
 النعم وهو مذموم الامنة تعالى ومن الرسول والشيخ والوالد وقوله بفضلته متعلق بالمان أو
 المان على ما تقدم ويحتمل صلته بأسأل وتكون الباء للتسميم وقوله أن ينفع به في تأويل
 مصدر مفعول ثان لا سأل والاول لفظ الجلالة لكن الادب أن يقال منصوب على التعظيم
 (قوله كما نفع بأصله) أي كنفعه بأصله فاصدرية أي آله في تأويل ما بعده ما مصدر
 وأما قول العلماء أو قول مع ما بعده ما مصدر فغيبه تسمع والمراد ما قلناه والمتبادر ان المراد
 بأصله الكتب التي ألف منها هذا الشرح ويحتمل أن المراد به المتن لان الشرح تابع للمتن
 فهو أصل له (قوله وأن يعصني) معطوف على أن ينفع فقد سأل المؤلف شيئين النفع
 والعصمة والمراد بها العصمة المجازة وهي المحفظ من الذنب مع جوار وقوعه لا العصمة
 الواجبة وهي المحفظ من الذنب مع استحالة وقوعه فالاولى يجوز سؤالها دون الثانية
 لاختصاصها بالانبياء والملائكة وقوله وقاربه أي على وجه التدريس أو المطالعة
 أو نحو ذلك (قوله من الشيطان) يحتمل أن المراد به ابليس ويحتمل أن المراد به كل متمرّد

الفوائد الشذوية في
 شرح المنظومة الرحبية
 وأنا أسأل الله المان بفضلته
 أن ينفع به كما نفع بأصله
 وأن يعصني وقاربه من
 الشيطان

عانت وهذا هو الاولى وقوله الرحيم أى الراجح الناس بالسوسه أو المرجوم بالشهب
 لان الشهابين كانوا يسمون السبع من السماء فرجوا بالشهب من معالهم من
 استراق السمع فرجيم فعيل بمعنى فاعل أو مفعول (قوله فانه الخ) علة لقوله وأنا سأل الله
 الخ وقوله رؤف أى كثير الأفة وهى شدة الرحمة وقوله رحيم أى كثير الرحمة وهو معلوم
 من قوله رؤف لكن مقام الثناء مقام اطناب وقوله جواد أى كثير الجود وهو يتخفيف الواو
 فى الاكثر وروى بالتشديد لكنه نادر كما يعلم من قول الشيخ الدقوشى

ومرسل بـ ندمه متضد * جاء الجواد فى صفات السند
 مخفف الواو رواء الاكثر * وشده بروى ولكن ينسدر

الرحيم فانه رؤف رحيم جواد
 كريم وهذا اوان الشروع
 فى المقصود بعون الله الملك
 المعبود * قال المؤلف
 رحمه الله تعالى آمين
 (بسم الله الرحمن الرحيم)
 أى أفتتح وأولى منه أولف

فعلى هذا يجوز عباد الجواد بالتخفيف والتشديد وان اشتهر منع المشدد وقوله كريم أى
 كثير الكرم وهو معلوم من قوله جواد. لكن مقام الثناء مقام اطناب كما علمت والمالفة
 هنا بمعنى الكثرة التى هى المالفة النحوية لا بمعنى اعطاء الشئ فوق ما يستحق التى هى
 المالفة البانية لانها بهذا المعنى مستحبة على الله تعالى (قوله وهذا اوان الشروع فى
 المقصود) أى وهذا الزمن الحاضر وقت الاخذ فى المقصود الذى هو شرح الكتاب من
 أوله الى آخره وليس المراد به المقصود بالذات لان أوله باب أسباب الميراث الخ وقوله بعون
 الملك المعبود أى متلبسا باعانة الملك المعبود أى المستحق للعبادة وتقديم الكلام على
 الملك (قوله قال المؤلف الخ) صريح فى أن البسملة من كلام المصنف وهو الذى أطبق عليه
 الشارحون ويدل له كتابها بقلم الحجره كغيرها من بقية نقوش المتن وكما لمقام المصنف فانه
 يقتضى أنه يتدبى بالبسملة وفى الاثوة محتمل أن لا تكون البسملة من كلام الناظم
 فيكون ابتداءه بالمجدد حقيقا له وهو بعد وكان شبهته ان المتن نظم والبسملة ليست نظما
 ويرد ذلك بان الاولى أن لا يدخل البسملة فى النظم فافعله الشاطبى حيث قال * بدأت بدم
 الله فى النظم أولا * بخلاف الاولى (قوله رحمه الله تعالى) جملة دعائية (قوله بسم الله
 الرحمن الرحيم) اشتملت البسملة على خمسة ألقاظ الباء والاسم ولفظ الحمد لالة والرحمن
 والرحيم وقد تكلم الشارح على الباء حيث ذكر متعلقها وأما معناها فهى والاستعانة
 أو المصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من السمو وعند البصريين أو من وهم عند
 الكوفيين ومعناه ما دل على مسمى ولفظ الحمد لالة علم على الذات الاقدس
 وقولهم الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد تعين للمسمى لامن جملة المسمى كما هو
 التحقيق وهو اسم الله الاعظم عند الجمهور والرحمن الرحيم بمعنى المحسن لكن الاول هو
 المحسن بجلال النعم والثانى هو المنعم بدقائق النعم والكلام على البسملة كثير وشهير
 (قوله أى أفتتح) اشارة بتمتق الباء كما تقدم وأقسامه ثمانية لانه اما ان يكون فعلا أو يكون
 اسما وكل منهما اما عام واما خاص وكل منهما اما مقدم واما مؤخر فالجملة ما ذكره اولاد ان
 يكون فعلا خاصا مؤخرا أما الاول فلان الاصل فى العمل للافعال واما الثانى فلان كل
 شارح فى شئ يضمرفى نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له واما الثالث فلان فائدة المحصر
 ولتقديم اسمه تعالى وقول الشارح أى أفتتح مشتمل على وجهين من الثلاثة المذكورة

كونه فعلا وكونه مؤخر اولم يشتمل على الوجه الثالث وهو كونه خاصا ولذلك قال الشارح
 وأولى منه أو لف ووجهه ما علمت من أن كل شارح في شيء يضمن في نفسه اللفظ ما جعل
 التسمية مبدأ له وأيضا تقديره كذلك يفيد أن تكون جميع أجزاء التأليف ملازمة للتسمية
 فتعود بركتها عليها وإنما قدر الشارح أولا غير الأولى مع إمكان تقدير الأولى لما كلفه قوله
 في الحمد نستفتح كما قاله الأستاذ المحقق (قوله أول الخ) لفظ أول بارفع على الابتداء وبذلك
 خبر على أن المعز أئدة أول للتصوير والمعنى أول استفتحنا القول ذكر جدر بنا أو موصو
 بذلك جدر بنا ويصح قراءته بالنصب على أنه ظرف لمحذوف يتعلق به قوله بذلك والتقدير
 ننطق في أول استفتحنا بذلك الخ والظاهر أن هذا الخبر من المصنف بأنه يذكر الحمد بعد
 واليه بشر قول الشارح فيما يأتي ثم حقق ما وعده ويحتمل أن المصنف قصد بذلك إنشاء
 حجة دلالة اعتراف بأن الحمد رتبة التقديم وهذا يتضمن الثناء فأداه المحقق الأمير (قوله
 ما نستفتح) أي استفتحنا فما مصدرية لا موصول أي بل موصول حرفي وإنما أتى
 بالنون الدال على العظمة لاظهار تعظيم الله له حيث أهله للحمد فحدثنا بالنعمة والسبب
 والتأخر أئدتان لنا كيد والمبالغة لا للطلب كما في قوله تعالى يستفتحون على الذين كفروا أي
 يطلبون الفتح أي النصر عليهم ولا للصبرورة كما تستحضر الطين أي صار حجر أو لا التسمية وتعد
 الشيء على صفة مخصوصة كما تستحسنت العدل واستنجبت الظلم (قوله أي نفتتح) أشار
 بذلك إلى أنه ليس المراد بالاستفتاح الاستدعاء وهو الطلب كما قاله الكافي بل المراد به
 الافتتاح وقوله أي نبتدي مجرد توضيح هذا هو المتعين كما قاله العلامة الامرو ويشير إليه
 كلام اللؤلؤة وأما قول المولاي لما كان الافتتاح بطلب على الاستدعاء وليس مجرد وإنما
 المراد الابتداء قال أي نبتدي فغير ظاهر لأن الذي يطلق على الاستدعاء والطلب
 الاستفتاح بالسبب والتأخر وهذا قد اندفع بالنفسير الأول في الشرح فالحق أن التفسير الثاني
 مجرد لإيضاح والمراد نبتدي بدأ أيضا فلا ينافي ابتداءه أو لا بالنسبة على ما تقدم (قوله
 المقالا) مفعول نستفتح وهو مصدر ميمي بمعنى القول كما ذكره الشارح بعد (قوله بالف
 الاطلاق) أي الالف التي حصل بها اطلاق الصوت وامتداده كما في قوله

(أول ما نستفتح) أي نفتتح
 أي نبتدي (المقالا) بالف
 الاطلاق أي القول وهو
 اللفظ الموضوع له
 تحلافا لمن أطلقه على المهمل
 أيضا كما نقله الجلال
 السيوطي عن أبي حيان

أقلى اللوم عاذل والعتابا * وقولى ان أصدت لقد أصابا

(قوله أي القول) تفسيرا للمقال وقوله وهو اللفظ الخ تفسيرا للقول ولا يخفى أن اللفظ يشمل
 المفرد والمركب وقوله الموضوع له معنى ظاهر في المفرد وكذلك المركب على الأصح من أن
 دلالة المركب وضعية ومن يقول بأن دلالة عقلية يبدل الوضع بالدلالة (قوله خلافا) أي
 أخالف خلافا أو أقول ذلك حال كوني مخالفا وقوله على المهمل أي كدبر مقلوب زيد وقوله
 أيضا أي كما أطلقه على المستعمل (قوله كما نقله) أي نقل إطلاقه على المهمل وقوله الجلال
 أي جلال الدين وأمه عبد الرحمن ولقبه والده وهو صغير بجلال الدين واشتهر بابن
 الكتب لما قبل أن أباه أرسل أمه تأتبه بكتاب من كتبه فوضعه بين الكتب والسيوطي
 نسبة إلى سيوط مثلثة السين وهي بلدة شهيرة بالصعيد ويقال لها أسيوط بالهمزة المضمومة
 كما نقله الأستاذ المحقق عن بعض حواشي الفيض عن اللب للسيوطي (قوله عن أبي حيان)

هو أمين الدين بن يوسف بن علي بن يوسف وهو نحوي لغوي لازم بهاء الدين بن النحاس حين
 قدم القاهرة وتوفي بها وكان على مذهب داود الظاهري (قوله رجهما الله تعالى) جازا
 دعائية لهما (قوله ويطلق) أي القول وعلى هذا الاطلاق يعدي بالماء فيقال قال أو
 حذفة بكذا أي رأه وأعتقده وقوله على الرأي والاعتقاد والعطف فيه لانفسه ير (قوا
 مجازا) أي حال كونه مجازا بالاستعارة أو مجازا مرسل على الاول شبه الرأي والاعتقاد مع
 القول وهو اللفظ الموضوع لعني بجامع ترتيب الغائبة على كل واستعير اسم المشبه به للشيء
 على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية وعلى الثاني اطلق اسم السبب وأريد السبب
 لان الاعتقاد سبب عنه التلغظ به الامتناع أو اطلق اسم الدال وأريد المدلول لان القول
 يدل على الاعتقاد فان من قال الله واحد دلنا ذلك القول منه على اعتقاده للتوحيد فأقاده
 العلامة الامير باضاح ووقع في عبارة بعضهم في تقرير الجاز المرسل من اطلاق اسم السبب
 على السبب اذا الاعتقاد سبب عن القول اه والظاهر عكسه كما قلناه (قوله والقول
 والمقال والمقالة) مبتدآت وقوله مصادر خبر عنها قال الاستاذ الحفني الاول قياسي قال في
 الخلاصة فعل قياس مصدر المعدي * من ذي ثلاثة كذرعا
 والاخبار ان سماعيان اه ببعض حذف وناقشه المحقق الامير بان مقالا مصدر ميمي
 وأصله مقول على وزن مفعول وصوغ مفعول من الثلاثي مطرد مقيس كضرب ومقتل
 ومذهب فقال قياسي ومقالة تأنيده (قوله لقال يقول) الاول ماض والثاني مضارع كما
 لا يخفى (قوله وأصل قال الخ) وأصل يقول يقول كينصر نقلت الضمة للساكن قبا
 فصار يقول والمراد بقوله اسم الاصل كذا أن حق النطق أن يكون كذا وليس المراد أنهم
 نطقوا بذلك ثم غيره وقوله قول أي يفتح الواو لا بكسر ها والالكان مضارعه يقال كخاف
 فان أصل ماضيه خوف بكسر الواو لا بضمها والالكان لا ترامع أنه معدي في نصب الجاز
 كقات الحمد لله أو المفرد الذي في معنى الجملة كقات قصيدة أو المراد الذي قصده لفظ
 كقات زيدا أي هذا اللفظ وضمت القاف في قلت لعلم أن المحذوف واو كما كسرت اله
 في بعث لعلم أن المحذوف باء وانما كسرت الخاء في خفت مع أن المحذوف واو لعلم أن
 أصلها الكسر (قوله تحركت الواو وانفتح ما قبلها) أي وجدت الواو متحركة ووجد ما قبلها
 مفتوحا وهكذا في الماء كما في نحو باع فان أصله بيع فيقال فيه تحركت الواو وانفتح ما قبلها
 بالمعنى المذكور وقوله فقلت ألفا أي للتخفيف لأن حركة الواو والماء الذاتية ثقيلة عليهما
 ولوسكنا لصار امر تقيين للحركة ولم يأمنهما فاستجارا بحرف يستعمل فيه الحركة وهو الألف
 فقلبتا اليه ليأمننا من الحركة (قوله ويقال لسافشي) أي لما اشتهروا كثير وقوله من القو
 بيان لسافشي وقوله قالة وقالا وقيل كان الظاهر الرفع لانه نائب فاعل ليقال ويحاجب
 جاز على مذهب الاخفش الجوز نياية الجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول فيكون
 النائب عن الفاعل قوله لسافشي على حد قوله

رجهما الله تعالى ويطلق على
 الرأي والاعتقاد مجازا
 والقول والمقال والمقالة
 مصادر لقال يقول وأصل
 قال قول تحركت الواو
 وانفتح ما قبلها فقلت ألفا
 ويقال لسافشي من القول

وانما رضى المنب ربه * مادام معنيا بذ كقولهم
 بنصب قلبه نياية الجار والمجرور وهو يذ كرفانه نائب فاعل لمعنيا وأصله معنويا اجتمع

الواو والياء وسقطت احداهما بالساكنون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت
ضمة النون كسرة لتصح الياء ويحاجب أيضا بأنه نصب على حكاية ما وقع في قولهم قال قائلة الخ
لكنه شاذ لا يحكى بغير رأى إلا العلم به من كما اذا قال شخص رأيت زيدا فتقول من
زيدا (قوله ويقال أقولتني الخ) كان القياس اعلا له فبقول أقولتني كأقولتني وأصله أقولتني
فعمل بتقل حركة الواو لاقاف ثم يقال تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا ان
قامت الفاعل حذفت لالة لقاء الساكنين وقد يقال ترك الاعلال هنا خوفا من أن يلتبس
بأقولتني من اليبس مثله لا ابتداء كما جمعوا اليبس على اعياد مع أن القياس اعواد لانه واوى
فانه من عاد يعرر لثلا يلبس بأعواد الخشب وقوله ما لم أقل أى الذى لم أقله وقوله
وقولتني أى ما لم أقل فغيب حذف من الثانى لدلالة الاول عليه وقوله نسبه الى أى فالهمزة
في الاول والتضعيف فى الثانى لا فائدة النسبة (قوله ورجل) أى ويقال رجل وقوله مقول
بوزن مفعول وقوله ومقوال على وزن مفعال وقوله وقول على وزن فعال وقوله كثير القول
استفادة الكثرة من الاخيرين ظاهرة لكونهما من صيغ المبالغة وأما من الاول فباعتبار
أصله لان الاصل مقول حذفت الفه تخفيفا فهو من صيغ المبالغة باعتبار أصله قاله
الشمس المحفى وفي بعض الحواشى المقول بكسر الميم يطلق على الانسان كما فى المصباح
فاستفادة الكثرة فيه باعتبار أنه من أسماء الآلة فلا حاجة الى ارتكاب حذف فيه يجعل
الاصول مقول بالالف ثم حذفها اه وفيه تعريض بما تقدم لك عن المحفى مع أن كلام
الشيخ المحفى أظهر وكلام بعض الحواشى فيه نظر لان أسماء الآلة تصدق بالقوله الا أن
بلا حظ جعله كله لسانا مبالغة والظاهر من ذلك كله ان الكثرة من مجرد وضع الواضع كما
قاله العلامة الامير فيكون الواضع وضع هذه الصيغ للكثرة (قوله وقوله) مبتدأ خبره
بستهفاد من قوله أى مال الكنا الخ فكأنه قال يقال فى شرحه بذكر جمادى الكنا الخ وأما قوله
بذكر جمادى الخ فقول القول وقال بعضهم لعل الاحسن جعل قوله مبتدأ وبذكر جمادى مقوله
وخبره محذوف أى واضح فلا يحتاج الى كلام عليه وقوله ربنا ليس من مقول القول
وقوله الشارح بقوله أى مال الكنا الخ اه والاول هو المأخوذ من نحو كلام الشارح
واضافة ذكر الحمد من اضافة العام للخاص وان قيل الذى ذكر على المعنى المصدرى
فانهم والمجد على المعنى المحاصل بالمصدر (قوله أى مال الكنا وسيدنا الخ) قد تقدمت لك
هذه المعانى مع غيرها فى النظم السابق (قوله أيضا) كذا فى بعض النسخ وكتب بعض
الفضلاء أى فسر بما ذكر كما فسر بغيره وكتب بعضهم قوله أيضا لعله مؤخر من تقديم أى
معه ودنا أيضا أى انه كما يطلق على المسالك وما بعده يطلق على المعبود اه والاولى حذفها
كما قاله المحقق الامير (قوله تعالى) أى تنزه ويريم هنا بالالف المناسبة المقالا خطأ كما هو
مناسب لفظانه على ذلك بعض المحققين وان كان حقه ان يكتب بالياء لان أصل الفه ياء
وكذا يقال فى قوله العما وقوله عما بقوله الجاحدون أى من الكفرة وانكار صفاته فالمراد
بالجاحدين ما يشمل الكافرين وأهل البدع وقوله عاتوا كبيرا أى تنزيها عظيما بحيث
لا يشوبه شئ من ضلالهم ولا شبههم وأخذ الشارح ذلك من معنى التفاعل الذى يفهم من

قائلة وقالوا وقيل لا ويقال
أقولتني ما لم أقل وقولتني
نسبه الى ورجل مقول
ومقوال وقول كثير القول
وقوله (بذكر جمادى) أى
مال الكنا وسيدنا ومصحفا
ومر بينا ومعبودنا كما قاله
الشيخ عز الدين رحمه الله
تعالى أيضا (تعالى) عما
يقوله الجاحدون عاتوا

تعالى (قوله ثم حقق ما وعده) أي أئتمته في الخارج نانه يقال حقق الشيء أئتمته في
الخارج ولو قال الشارح ثم وفي ما وعده لكان أوضح والوعد عند الإطلاق يستعمل في
الخبر وأما الشرف فيستعمل فيه الأبعاد قال الشاعر

واني وان أوعدته أو وعدته * لخلاف إيمادي ومنجز موعدى

وقوله من ذكر الحمدية ان لما وعده والا تولى أن يقول من الاستفتاح بذكر الحمد لانه الموعد
به لا ذكر الحمد مطلقا وقوله بقوله متعلق بحقق (قوله فالجرح الخ) الغناء فاه الغصية سميت
بذلك لانها أفحمت عن شرط مقدر والتقدير اذا أردت بيان الحمد للموعد بالاسم فتفتح به
بالحمد الخ وال في الحمد اما للاستغراق كما علمه الجمهور أو للتعديس كما علمه الزمخشري أو
للعهد كما علمه ابن النحاس وعلى كل فاللام في الله اما للاختصاص أو للاستحراق أو لتمام
فهى تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة تمتنع منها جمل اللام لتمام مع جعل ال للهدان جعل
المعهود الحمد القديم فقط لان القديم لا يتصف بالملوكية فان جعل ال المعهود جمل من يعتمد
بجوده قد سما كان أو حادثا ولو لحظت الهيئة الاجتماعية صح جعل ال اللام لتمام حينئذ
(قوله أي الوصف الخ) هذا تفسير لموضوع القضية من حيث هو بقطع النظر عن حمد
المصنف نفسه وهذا التفسير شامل للحمد القديم بخلاف نفسه ببعضهم بقوله أي التناء
باللسان الخ وقوله بالجمل إشارة للحمد وبه ولا فرق فيه بين أن يكون اختياريا أو لا واما
الحمد وعلمه فيشترط فيه أن يكون اختياريا باحتماق وهو ظاهر أو حكما كذات الله وصفاته
فدخل الحمد عليهم افي تعريف الحمد وانما قلنا بكونهم من الاختيارى حكما لان الذات
وصفات التأثير منشأ لأفعال اختيارية وغير صفات التأثير كالسمع والبصر ملازم للذات
وقال الزمخشري الحمد والمدح أخوان وعلمه فلا يشترط في الحمد وعلمه ان يكون اختياريا
وفهم بعض المحواشي أن قوله بالجمل بيان للحمد وعلمه فقدمه بالاختيارى وجعل كلام
الشارح اما على طريقة المتقدمين المجوزين للتعريف بالأعم واما على رأى الزمخشري
والاظهر أنه إشارة للحمد وبه وقد علمت أنه لا يقيد بالاختيارى (قوله ثابت) إشارة لتعلق
الجار والمجرور وقدره من مادة الثبوت ليشتمل الاحتمالات الثلاثة التي هي الاختصاص
والملك والاستحقاق (قوله وكل من صفاته تعالى جميل) أي ولو صفات الافعال فان أفعاله
تعالى اما فضل أو عدل وكلاهما احسن ولذلك وجب الرضا بالقضاء مطلقا وانما تتصف
بالحسن تارة والقبح تارة من حيث كسب العبد وأما من حيث صدورهما عن المولى فالكل
حسن وما أحسن قول سيدى محمد وفارضى الله عنه

سمعت الله في سرى يقول * أنا فى الملك وحدى لا أزول

وحيث الكل عنى لا قبيح * وقبح القبح من حيثى جميل

قوله فهو وصف لله تعالى بجميع صفاته) أي فهم الله من حيث هو الذى هو موضوع
القضية وصفاته لا حمد المصنف الواقع منه بل لانه حمد بصفة واحدة وهى
استحقاق الحمد أو اختصاصه أو ملكه فكان المصنف قال أجد الله باستحقاقه الحمد
أو اختصاصه به أو ملكه وانما كان جدا لله من حيث هو وصفاله تعالى بجميع الصفات

كسرا ثم حقق ما وعده من
ذكر الحمد في قوله (فالحمد)
أي الوصف بالجمل ثابت
(لله) وكل من صفاته جميل
فهو وصف لله تعالى بجميع
صفاته

مع أن معناه الوصف بالجبل وهو بصـديق بكل الصفات ويضعها لان الغرض التعظيم
ورعاية جميعها أبلغ فيه فيواسطة ذلك كان حمد الله وصفه تعالى بجميع صفاته وينتج
ذلك قياسا نظمه هكذا حمد الله وصف له تعالى بالجبل وكل وصف له تعالى بالجبل وصف له
بجميع صفاته فحمد الله وصف له بجميع صفاته فالصغرى وهي قولنا أجد الله وصف
له بالجبل تعلم من قول الشارح في تفسير الحمد أي الوصف بالجبل والكبرى وهي قولنا
وكل وصف له تعالى بالجبل وصف له بجميع صفاته تعلم من قول الشارح وكل من صفاته
جبل مع ما ذكرناه من أن الغرض التعظيم ورعاية جميعها أبلغ فيه وأما النتيجة فقد ذكرها
الشارح بقوله فهو وصف لله الخ (قوله على ما أنعمنا) على تعديلية ومصدرية فهو موصول
حرفي لا موصول اسمي والاحتاج لعائد محذوف محرور بغير ما جره الموصول والتقدير على
ما أنعم به فالوصول محرور بعلى والعائد محرور بالباء ولا يجوز حذفه حينئذ الاشد وذاو هذا
مانع لفظي وهناك مانع معنوي أيضا وهو أنه لو كانت موصولا اسميا كان المحمود عليه
المنعم به الذي هو أثر الانعام مع أن الحمد على الانعام أبلغ وأولى من الحمد على الأثر لان الأول
حمد على فعل الله من غير واسطة والثاني حمد عليه بواسطة الأثر هذا هو الذي اشتهر واختار
الشيخ الأثير أن الحمد على الأثر أبلغ وأولى من الحمد على الانعام لان الحمد على الأثر لا يتم
الإعلاء لحظة التأخير فكأنه حمدان فتدبر (قوله أي على انعامه) أشار بذلك الى أن
ما مصدرية وليست موصولا اسميا وقد علمت توجيه ذلك (قوله وألفه للإطلاق) أي
لإطلاق الصوت كما مر (قوله ولم يتعرض لذكر المنعم به الخ) أي حيث لم يقل على انعامه
يكذا وكذا فلم يتعرض لذكر المنعم به لا كلا ولا بعضا لاجالا ولا تفصيلا فأقسام التعرض
لذكر المنعم به أربعة تعرض لذكر المنعم به كالتفصيلا وهذا لا يمكن قال تعالى وان تعدوا
نعمة الله لا تحصوها وتعرض لذكر المنعم به كاجالا كأن يقول الحمد لله على انعامه
بجميع نعمه وتعرض لذكر المنعم به بعضا تفصيلا كأن يقول الحمد لله على انعامه بالسمع
والبصر وتعرض لذكر المنعم به بعضا لاجالا كأن يقول الحمد لله على انعامه ببعض النعم
فهذه الأنواع الثلاثة ممكنة بخلاف الأول كما علمت (قوله قال الشيخ سعد الدين التفتازاني
الخ) أي في شرح قول الشيخ الخطيب القزويني في أول التلخيص الحمد لله على ما أنعم فقال
السعد ولم يتعرض لذكر المنعم به أيها ما الخ وإنما لم يقدم قوله قال الشيخ سعد الدين على
قوله ولم يتعرض لذكر المنعم به مع أنه من كلام السعد أيضا لان الضمير في قول السعد ولم
يتعرض راجع للشيخ الخطيب القزويني والضمير في قول الشارح ولم يتعرض راجع
للشيخ الرحي فلم يحسن نسبة ذلك للسعد (قوله أيها ما لقصور العبارة الخ) اعترض بان
العبارة قاصرة عن الإحاطة به قطعا فكان الظاهر أن يسقط أيها ما بان يقول لقصور
العبارة الخ وأجيب بان المراد بالأيها ما الإيقاع في الوهم بمعنى الذهن مع كون القصور
محققا فهو أيها ما مطابق للواقع بالنظر للإحاطة بالكل تفصيلا ولا إيقاع في الوهم بمعنى
القوة الواهمة مع كون القصور غير متحقق فهو أيها ما غير مطابق للواقع بالنظر للإحاطة
بالكل اجمالا فمع كونه يمكنه الإحاطة بالكل اجمالا أي هو السامع لقصور العبارة عن

(على ما أنعمنا) أي على
انعامه وألفه للإطلاق
ولم يتعرض لذكر المنعم به
قال الشيخ سعد الدين
التفتازاني رحمه الله تعالى
أيها ما لقصور العبارة عن

الاحاطة به لعظمه وكثرته فالمراد بالاهام المعنيان المذكوران على التوزيع ويحتمل انه
 غلب الثاني على الاول فسماه ايها ما ويحتمل ان المراد ايها ما لكون ذلك صلة مع احتمال
 ان الصلة شئ آخر فكون المعنى ولم يتعرض لذكر المنع به ايها ما للسامع ان قصور العبارة
 عن الاحاطة به صلة لذلك مع كونه يحتمل ان الصلة غير ذلك والظاهر الجواب الاول وعلمت
 من هذا ان هذه صلة لتصورتين اعني عدم التعرض لذكر المنع به كلاً تفصيلاً أو اجالاً وسيعمل
 الشارح الصورتين الاخيرتين بقوله ولثلاثا يتوهم الخ كما يصرح بذلك صديع الاستاذ المحفني
 وبعضهم جعل الصلة الاولى للاربعة ويصرح به كلام الشيخ الامير لكن بعده تعبير الشارح
 بالاحاطة فتدبر (قوله ولثلاثا يتوهم الخ) أي لو تعرض لبعض تفصيلاً أو اجالاً فهو صلة لتنفي
 التعرض لبعض تفصيلاً أو اجالاً كما علمته من القرولة السابقة (قوله جدا) العامل فيه على
 الوجهين المذكورين في الشارح لفظ الحمد السابق ان قلنا ان ال لا تمنع من اعمال المصدر
 أو العامل فيه محذوف والتقدير اجد جدا وهذا ظاهر على الوجه الثاني وكذا على الاول
 ان قلنا يجوز حذف المؤكد خالفاً لابن مالك (قوله منصوب على انه مفعول مطلق) ويمكن
 انه منصوب على انه مفعول به لعامل محذوف من مادة الدكر بقرينة قوله بذكر جدا بنا
 والتقدير نذ كرجدا لانه بعيد (قوله وهو مؤكد) أي ان لوحظ مجرد الموصوف وقطع
 النظر عن الصفة وهي جملة به يجلو عن القلب العما فان لوحظ الموصوف والصفة كان
 نوعياً ايضاً ولذلك قال الشارح ويجوز ان يكون الخ وكتب الشمس المحفني قوله وهو مؤكد
 أي ان جمعات الجملة مستأنفة فان جمعات صفة كان نوعياً كما أشار اليه الشارح اه وفيه
 ان الاستئناف بعيد كما قاله العلامة الامير (قوله ايضاً) أي كما هو مؤكد لان المبين للنوع
 مؤكد ايضاً وقوله لوصفه صلة للثاني وقوله بقوله متعلق بوصفه (قوله به يجلو عن القلب
 العما) أي بسبب ذلك يجلو الله العما عن القلب فالضمير في به يعود على التجدد والضمير في
 يجلو يعود على الله والمراد بالقلب هنا اللطيفة الربانية كما يأتي تريباً لانها التي تنجلي
 بالمعارف والمراد بالعما في كلام المصنف الجهل كما يأتي تريباً ايضاً ويكتب في كلام
 المتن بالالف لسأكلة قوله أنهما (قوله أي جدا يذهب الله به عن القلب عماه) هذا
 تفسير لقوله جدا به يجلو عن القلب العما وانما ذكر الشارح جدا مع انه لم يفسره هنا
 إشارة الى الربط بينه وبين الجملة بعده وقوله يذهب الله تفسير ليجلو مع فاعله وفي قوله
 عن القلب عماه إشارة الى ان ال في العما عوض عن الضمير على مذهب الكوفيين وأما
 على مذهب المصريين فيقال انه حل معنى فقط (قوله والقلب معلوم) فيطلق على الجسم
 الصنوبري الشكل أي الذي على هيئة ثمر الصنوبر وهو شجر يوجد في بلاد الشام ثمرة
 غليظة الاعلى دقيق الاسفل كراس السكر وهكذا القلب بمعنى الجسم المذكور كما يشاهد
 في قلب الدجاجة والخاروف ويطلق على اللطيفة الربانية وهي المرادة هنا لانها هي التي
 تنجلي بالمعارف كما مر وهذه اللطيفة تسمى قلباً من حيث نقلها كما انها تسمى روعاً من
 حيث تعلقها بالامور الاخرية ونفساً من حيث تعلقها بالامور الدنيوية كما قاله الغزالي في
 الاحياء فتلك اللطيفة تسمى باسماء باعتبارات مختلفة وكما تسمى بذلك تسمى عقلاً باعتبار

الاحاطة به ولثلاثا يتوهم
 اختصاصه بشئ دون آخر
 (جدا) منصوب على انه
 مفعول مطلق وهو مؤكد
 ويجوز ان يكون مبيناً للنوع
 ايضاً لوصفه بقوله (به)
 يجلو عن القلب العما أي
 جدا يذهب الله به عن
 القلب عماه والقلب معلوم

انه يعقل بها العلوم الضرورية والنظرية وادعى بعضهم ان المراد بالطبقة شئ أسود داخل
 الجسم اللحماني ولا سلف له في ذلك ولادليل له عليه فلا عبرة به وقال في شمس المعارف
 الوسطى ان للقلب اللحماني ثلاث تجويفات احدها في أعلاه وهو محل الاسلام والقوة
 الناطقة أيضا والثانية في وسطه وهي محل الفكر والتذكر والثالثة في آخره وهي أظفها
 وهي محل الايمان ومحل الحب والبغض ولها عين تدرك العلويات والملاكوتيات تسمى
 البصيرة اه باختصار (قوله والمعنى مقصور) أي لا محدود وسمى مقصورا لانه قصر
 عن ظهور الحركات فيه وقوله يكتب بالباء أي لان ألفه من مقامه عن الباء لكن في عبارة
 المصنف يكتب بالالف كما مر (قوله وهو فقد البصر) أي عما من شأنه أن يكون بصيرا
 وهذا على القول بان العمى عدى وهو قول المحكاه فالتقابل بينه وبين البصر من تقابل
 العدم والملاكة وأما على القول بأنه مجردى وهو قول أهل السنة فيعرف بأنه أمر وجودى
 بضاد البصر فالتقابل بينه وبين البصر من تقابل الضدين واعلم أن البصر عند أهل السنة
 قوة أودعها الله في العينين يحصل الادراك عندهما بخالق الله تعالى وأما عند المحكاه فهو
 قوة أودعها الله في العصبين الخارجين من مقدم الدماغ فتعطف العصبية التي من
 الجهة اليمنى الى اليسرى وبالعكس فتتلاقيان تلاقيا صليبا هكذا - - وقبل يتلاقيان
 كتلاقي دالين مقلوبتين ظهر كل منهما في ظهر الاخرى هكذا - - (قوله واطلاقه) أي
 العمى وقوله على عى البصيرة كان الاولى أن يقول على جهل البصيرة ويستغنى عن الجملة
 التي بعد ذلك والبصيرة عين في القلب وقيل قوة تدرك بها المعقولات وقوله وهو الجهل
 أي عى البصيرة هو الجهل وقوله اطلاق مجازى بالاستعارة التصريحية وتقريرها أن
 يقال شبه به الجهل بمعنى العمى بجامع التخيير وعدم الاهتمام بالقصود بسبب كل منهما
 واستعمل لفظ المشبه به وهو العمى للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة (قوله والمعنى
 الضار هو عى القلب) كان الاولى تأخير ذلك عن قوله وسمى الجهل بالعمى الخ لانه في
 الحقيقة توجب له الاطلاق المجازى فقد وسط هذا بين الجواز وما يناسبه ثم أتى بما يقابل
 المتوسط حيث قال وأما عى البصر الخ فانه مقابل لقوله والمعنى الضار هو عى القلب
 ولا يخفى ما في ذلك من تشبث التركيب كما قاله العلامة الامير (قوله وسمى الجهل بالعمى)
 أي مجازا كما علمته مما سبق وقوله لأن الجاهل الخ لا يخفى أن الجاهل اسم أن وجلة يشبه
 الاعى خبرها وقوله لكونه متخيرا علة متوسطة بين اسم ان وخبرها (قوله وأما عى البصر
 فليس بضار الخ) قد عرفت انه مقابل لقوله والمعنى الضار هو عى القلب وقال ابن
 عباس لماعى في آخر عمره

والعمى مقصور يكتب
 بالباء وهو فقد البصر
 واطلاقه على عى البصيرة
 وهو الجهل اطلاق مجازى
 والمعنى الضار هو عى
 القلب وسمى الجهل بالعمى
 لان الجاهل لكونه
 متخيرا يشبه الاعى وأما
 عى البصر فليس بضار في
 الدين قال الله سبحانه وتعالى

ان يأخذ الله من عيني نورهما * فان قلبي مضى ما به ضرر
 أرى بقلبي دنياى وآخري * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر
 (قوله قال الله سبحانه وتعالى الخ) استدلال على ما ذاع من أن الضار إنما هو عى القلب
 وأما عى البصر فليس بضار في الدين وسبب نزول هذه الآية أنه لما نزل قوله تعالى ومن كان
 في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى قال ابن أم مكتوم أنا في الدنيا أعمى أفا كون في الآخرة

أعمى فنزلت (قوله فانها لا تعمي الابصار) أي فان القصة لا تعمي الابصار عني ضارا
 في الدين فالضمر للقصة بفسره الجملة بعده والمنفي انما هو العمي الضار في الدين والافعمي
 الابصار واقع لا يصح نفيه وقوله ولكن تعمي القلوب أي ولكن تعمي القلوب عني ضارا
 في الدين وقوله التي في الصدور لتأكيدها لان القلوب لا تكون الا في الصدور فهو على حد
 قولك سمعت بأذني رأيت بعيني ونظيره قوله تعالى يقولون بأفواههم (قوله وقال قتادة
 الخ) أي بذلك لانه يعلم منه أن فقد البصر الظاهر لا يضر وأن فقد بصر القلب هو الضار
 وقاتدة تابعي جليل ثقة يقال ولد أمة وقد انفقوا على انه أحفظ أصحاب الحسن البصري
 (قوله البصر الظاهر) أي الذي هو بصر العين وقوله بلغة أي شيء قليل يبلغ به الانسان
 ما يريد من ادراك الاشخاص والالوان وفي المختار البلغة ما يبلغ به من العيش أي يكفي به
 وقوله ومنفعة عطف تفسير وقوله وبصر القلب هو النافع أي في الدين فهو نافع نفعاً كاملاً
 وقوله انتهى أي كلام قتادة (قوله ولما حمد الله تعالى صلى الخ) دخول على كلام المصنف ثم
 ان كانت لما حرف المجرد الربط فالامر ظاهر وان كانت بمعنى حين أشكل الامر لان كلام الحمد
 والصلاة متعلقان باللسان وهو لا يكون مورد الحمد في آن واحد كما يقتضيه كلامه حينئذ لان
 المعنى على هـ هذا وحين حمد الله صلى الخ وأجيب بأن المراد بقوله صلى أراد الصلاة (قوله
 لقوله تعالى الخ) أي امتثال لقوله تعالى الخ فهو متعلق بمحذوف هو العلة في الحقيقة
 ويحتمل أن التقدير لان الصلاة مطلوبة لقوله تعالى الخ وعلى الاول فاللام للتعدية لا للتعليل
 وعلى الثاني بالعكس (قوله يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) انما أكد في الآية
 السلام بالمصدر وهو قوله تسليماً دون الصلاة لان الصلاة مؤكدة بالغة ان ولان الله تولاها
 بنفسه وتولتها ملائكته كما أخبر بذلك تعالى بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي
 ولانها قدمت لفضاؤا والتقديم يدل على الاهتمام ولان مصدرها وهو التصلية في اطلاقه
 بشاعة بخلاف التسليم فان قيل التأكيد كما يكون بالمصدر يكون باسم المصدر أجيب بان
 التناسب مطلوب بين التأكيدين فان قيل كان يمكن الاتيان باسم المصدر فهم ما فيحصل
 التناسب مع عدم الشاعة أجيب بأن الاصل التأكيد بالمصدر فاذا أتى لا يسأل عنه وانما
 يعتمد عن ترك التأكيد في الصلاة بما تقدم وأبدى العلامة الامر في ذلك وجهها آخر حاصله
 ان الصلاة لم تؤكد لكونها لا تستعمل في العامة بخلاف السلام فانه يستعمل في العامة
 فلم يؤكد لتوهم انه يسلم على النبي كسلام العامة فالمعنى وسلموا عليه تسليماً عظيماً كأن
 تقول السلام عليكم يا رسول الله أو نحو ذلك لا كسلام بعضكم على بعض فهو من باب قوله
 تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم)
 عطف على قوله لقوله تعالى وقوله من صلى علي في كتاب أي من كتب الصلاة على وتلفظ بها
 في كتاب فهذا الثراب مخصوص لا يكون الا لمن جمع بين الكتابة والتلفظ وان كان المقصود
 على أحدهما يحصل له أجر والمتبادران المراد بالكتاب الاول المكتوب كالثاني على القاعدة
 من ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت عيناً وجعل بعضهم الكتاب الاول بمعنى المصدر
 والكتاب الثاني بمعنى المكتوب فيكون فيه شبه استخدام والمعنى من صلى علي في حال كتابة

فانها لا تعمي الابصار ولكن
 تعمي القلوب التي في الصدور
 وقال قتادة رحمه الله تعالى
 البصر الظاهر بلغة ومنفعة
 وبصر القلب هو البصر
 النافع ولما حمد الله تعالى صلى
 عليه وسلم تسليماً
 وسلم لقوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا صلوا عليه وسلموا
 تسليماً ولقوله صلى الله
 عليه وسلم من صلى علي في
 كتاب لم تزل الملائكة
 تستغفر له مادام اسمه في

اسمى الخ ويكون حينئذ على خلاف القاعدة لانها اغلبيه وقوله لم تنزل الملائكة تستغفره
 أى بصيغة الاستغفار أو ما يرجع اليها الحديث ان الملائكة تصلى على أحدكم ما دام في مصلاه
 تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه واظهر ان المراد بالملائكة خصوص المحفظة كما قال بعضهم
 ويحتمل أن المراد ما يشعرون وغيرهم وقوله ما دام اسمى في ذلك الكتاب أى مدة دوام اسمى
 في ذلك الكتاب والمراد من اسمه اللفظ الدال عليه ولو ضميراً أو وصفاً نحو عليه الصلاة
 والسلام أو الصلاة والسلام على البشير ولو محاشي شخص اسم النبي من كتاب فهو ل ينقطع ثواب
 المصلي أو لا وهل يحرم على الماسي أو لا والذي قرره بعض الأشياخ أنه لا ينقطع ثواب المصلي
 وأنه يحرم على الماسي ولعله مقيد بما اذا سماه لغير عذر لكونه قاصداً حينئذ قطع ثواب
 المصلي فيعامل بنقص قصده ثم ان هذا الحديث سند ضعيف كما قاله ابن حجر في كتابه
 الدر المنثور وقال ابن الجوزي انه موضوع وقال ابن كثير انه لم يصح من وجوه كثيرة (قوله
 فقال) عطف على صلي (قوله ثم) هي هنا لترتيب الأخبارى أو الرتبة لتأخر رتبة ما يتعلق
 بالتحلوق وان كان أفضل المخلق على الاطلاق عن رتبة ما يتعلق بالتحلوق وما حسن قول
 بعضهم

ذلك الكتاب فقال (ثم
 الصلاة بعد) أى بعد ما تقدم
 وهو بناء مبنى على الضم كما
 هو مقرر عند النحاة والصلاة

العبد عبد ولو تسمى * والمولى مولى وان تنزل

وقوله الصلاة قد اشتهرتان من الصلاة لانها واصله بين العبد وربيه وهو من الاشتقاق الكبير
 وهو لا يضر فيه اختلاف ترتيب الحروف وقوله بعدتاً كيد لاستفادة العبدية من ثم كذا
 قال بعضهم والاحسن انه تأسيس لانه خير من التاكيد ووجه كونه تأسيساً ان ثم للترتيب
 في الأخبار أو في الرتبة كما علمت و بعدل لترتيب الوقوعى ففاد كل غير مفاد الأخرى (قوله أى
 بعد ما تقدم) أى من البسملة والنحو دلالة وأشار الشارح بذلك الى تقدير المضاف اليه
 المحذوف وقوله وهو بناء مبنى على الضم أى ولفظ بعدتاً كيد فى كلام المصنف ونحوه من كل
 تركيب ذكر فيه بعد مع حذف المضاف اليه مبنى على الضم محذوف المضاف اليه ونية
 معناه والمراد بمعناه النسبة التقييدية التى بين المضاف والمضاف اليه وانما أطلقوا عليها
 معناه بالاضافة الى ضمير المضاف اليه مع انها نسبة بين المضاف والمضاف اليه لانها لا تحقق
 الا بالمضاف اليه وليس المراد به مدلول المضاف اليه كما قد يدبوه من ظاهراً اللفظ ثم ان
 ما ذكره الشارح من البناء غير متعين اذ يجوز ان نصب من غير تنوين محذوف المضاف اليه
 ونية لفظه (قوله كما هو مقرر عند النحاة) أى كما هو مقرر عند النحاة من انه يدنى على الضم
 محذوف المضاف اليه ونية معناه فالكاف بمعنى لام التعليل (قوله والصلاة الخ) انما أنكر
 الكلام على الصلاة عن الكلام على بعدتاً كيد ان المناسب لترتيب المتن العكس لطول
 الكلام عليها وقد ذكر معناها لغة فقط ومعناها شرعاً فقط أقوالاً وأفعالاً مفتحة بالتكبير
 محتجة بالتسليم بشرائط مخصوصة ومعناها لغة وشرعاً من الله الرحمة ومن الملائكة
 الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء وان شئت قلت من الله الرحمة ومن غيره ولو من
 الملائكة الدعاء لان الاستغفار يسمى دعاء وهذا صريح فى انها من قبيل المشترك اللفظى
 وضابطه ان يتحدد اللفظ ويتعدد المعنى والوضع كلفظ عين فانه لفظ واحد لكن وضع

للأصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب بوضع وهكذا وهذا على تفسير الجمهور المتقدم
 وفسرها ابن هشام بالعطف بفتح العين ويختلف معناه باختلاف المسند إليه فما النسبة لله
 تعالى الرحمة وبالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيره التضرع والدعاء وأن شئت قلت
 بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره ولو للملائكة الدعاء وهو يشمل الاستغفار كما مر وعلى هذا
 التفسير فهي من قبيل المشترك المعنوي وضابطه أن يتحد اللفظ والمعنى والوضع لكن هناك
 أفراد اشتركت في ذلك المعنى كلفظ أسد فإنه لفظ واحد وضع واحد المعنى واحد وهو
 المحوان المعترس وهناك أفراد اشتركت فيه ووجه ابن هشام في معنيته ما اختاره بوجود منها
 أن الأصل عدم تعدد الوضع ومنها أنه ليس لنا فعل مختلف باعتبار ما ينسب إليه ورده
 الدمايني ب ورود أفعال كثيرة كذلك على أن العطف الذي قال به هو مختلف معناه باعتبار
 ما ينسب إليه ومنها غير ذلك (قوله لغة) أي حال كونها مندرجة في الألفاظ اللغوية فهو
 حال لكن فيه أنه حال من المبتدأ ويحسب بأنه حائر على رأي سيديويه أو يقدّم مضاف
 والأصل وتفسير الصلاة ولا يقال يلزم عليه حينئذ أنه حال من المضاف إليه وهو غير حائر إلا
 بشرطه كما يعلم من قول ابن مالك ولا تجزأ حال من المضاف له الخ لانا نقول شرطه متحقق وهو
 كون المضاف يقتضي العمل في المضاف إليه لكون المضاف مصدرا ومعنى اللغة في اللغة
 اللهج في الكلام أي الأسراع فيه وفي الاصطلاح ألفاظ موضوعة بازاء معانيها يعبر بها
 كل قوم عن أغراضهم (قوله الدعاء) قيل بخبر وقيل مطاوعا ولا يلزم من كون الصلاة بمعنى
 الدعاء أن لا تعدى في الخبر بعلى كالدعاء فإنه إذا عدى بعلى كان للأصرة لأنه لا يلزم في
 المترادفين أن يصح حلول أحدهما محل الآخر فلا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن تعدى
 تعدية وفي المسئلة خلاف عند الأصوليين (قوله والصلاة المطلوبة الخ) فيه إشارة إلى أن
 جملة الصلاة خبرية لفظا نشائية بمعنى وهو المختار وقال الشيخ ليس وجساعة بأنها خبرية
 لفظا ومعنى نظر إلى أن المقصود التعظيم وإظهار الشرف وذلك حاصل بالأخبار والمرضى
 الأول كما علمت (قوله هي رحمة) ظاهره أنها أصل الرحمة وعليه فيشكل العطف في قوله
 تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لأن العطف يقتضي المتغايرة ومحسب بأن العطف
 في الآية للتفسير وبعضهم فسّر الصلاة بالرحمة المقرونة بالتعظيم فيكون العطف في الآية
 من عطف العام على الخاص ويبحث فيه بأن قولهم المقرونة بالتعظيم مخصوص المقام النبوي
 وليس من جملة المعنى الموضوع له (قوله وقيل مغفرته) وجهه الأسنوي بأن الرحمة رقة في
 القلب وهي مستحيلة في حقه تعالى فلا يناسب تفسير الصلاة بها بل بالمغفرة وعليه فالعطف
 في الآية من عطف المغاير وانما جاءت فيها لتعدد أبعاد الذنوب المغفورة ولا يخفى حسن
 الاحسان بعد الغفران والمراد بالمغفرة بالنسبة للأنبياء ورفع درجاتهم لا نحو الذنوب
 لاستحالتها في حقهم ولذلك يقولون المغفرة لا تستدعي سبق الذنب (قوله وقيل كرامته) أي
 التي يكرمهم بها وهو قريب من الأول كما قاله الشيخ الأمير بل وقريب مما قبله باعتبار تفسير
 المغفرة برفع الدرجات ووجه بعضهم هذا القيل بأن الرحمة بمعنى الرقة في القلب مستحيلة
 والمغفرة تشعر بالذنب فلا يليق تفسير الصلاة بذلك بل بالكرامة (قوله وقيل ثناؤه عند

لغة الدعاء والصلاة
 المطلوبة من الله هي رحمة
 وقيل مغفرته وقيل كرامته
 وقيل ثناؤه عند الملائكة

الملائكة) أي ثناؤه تعالى على نبيه عند الملائكة اظهار الشرفه بينهم ووجه بعضهم هذا
القول بأن الرجعة بمعنى الرقة مستحيلة والمغفرة موهمة للذنب والكرامة نوع من
الكمال والنبي صلى الله عليه وسلم قد أفرغت عليه الكفالات كلها فلا نسب ان تفسر
بالثناء عند الملائكة ورد بأنه مامن كمال الا وعند الله أعلى منه وهذه الاقوال لا قوة لها
(قوله ذكر هذه الواجهة الشيخ الخ) كان المناسب ان يقول هذه الاقوال كما يصرح بذلك
تعبيره بقوله وقيل كذا وقيل كذا فهي أقوال لا احتمالات حتى يعبر عنها بأوجه وأجيب
بأنه عبر بأوجه اشارة الى أن تلك الاقوال لا ينبغي جعلها أقوالا لتقاربها وانما ينبغي
جعلها أوجهها أفاده بعضهم (قوله وقرنها بالسلام) أي قرن الصلاة بالسلام أي عقبها به
لان مقارنة لفظ لا تحوز كره عقبه وقوله نحو وجامن كراهة افراد أحدهما عن الآخر أي عند
التأخيرين وأما عند المتقدمين فلا يكره الافراد نعم هو خلاف الاولى قطعا ومحل كراهته
عند المتأخرين في غير الواردة وفي غير داخل الحجر الشريفة وفيها اذا كان منا فان كان في
صيغة واردة فلا كراهة وكذا لا يكره لداخل الحجر الشريفة الاقتصار على السلام فيقول
بمخضوع وأدب السلام عليك يا رسول الله واذا كان منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة لانه
حقه وهل كراهة الافراد خاصة بنينا صلى الله عليه وسلم أوجارية فيه وفي غيره الاصح
الثاني لسكتها في غير نبيها تكون خففة (قوله فقول) عطف على قرن وقوله والسلام
عطف على الصلاة وقوله أي التحية تفسير للسلام ولم يرتض بعضهم تفسير السلام بالامان
لانه صلى الله عليه وسلم لا يخاف خوفا عذاب لعصيته وان كان يخاف خوفا مهابة واجلال
وقد يقال المراد الامان مما يخاف على أمته لانه صلى الله عليه وسلم وان كان لا يخاف
العذاب على نفسه يخافه على أمته فانه بأثوم من رؤوف رحيم والمراد من التحية في حقه صلى
الله عليه وسلم ان يسمعه تعالى كلامه القديم الدال على رفعة مقامه العظيم كما قاله الشيخ
السنوسي في شرح الجزائرية (قوله على نبي) أي كائنان على نبي فهو متعلق بمحذوف خبر
عنهما وليس من باب التنازع لانه لا يحري في المصادر ولا في أسماء المصادر وانما قال على
نبي ولم يقل على رسول اتعا القول تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي وبعضهم
جعل في كلام المصنف حذف والتقدير على نبي ورسول كما أن في كلامه الآتي وهو خاتم رسول
ربه حذف والتقدير خاتم رسول ربه وأنبأه فكون في كلامه احتباك وهو ان يحذف من
كل نظير ما أتتبه في الآخر (قوله دينه الاسلام) جملة من مبتدأ وخبر صفة لني مخصوصة ان
قلنا بان الاسلام لا يطلق الا على دين نبينا صلى الله عليه وسلم وهذا هو الظاهر من قول
الشارح وهو نبينا وعلى هذا فقول المصنف بعد ذلك محمديان للواقع وان قلنا بان
الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا فليست الجملة صفة مخصوصة ويكون قول الشارح
وهو نبينا أي في هذا المقام فلا تناقض في انه يشمل غير نبينا أيضا وقول المصنف بعد ذلك محمد
مخصص للنبي المذكور ومعنى الجملة وهي قوله دينه الاسلام أحكامه التي يتسدين بها هي
الأحكام المعبر عنها بالاسلام أو المعنى طريقته التي أتى بها هي الانقياد والخضوع لاهوته
تعالى فالدين اما بمعنى الأحكام المتدين بها والاسلام بمعنى الأحكام المتقادها واما بمعنى

ذكر هذه الواجهة الشيخ
شهاب الدين بن الهيثم
رحمه الله وقرنها بالسلام
نحو وجامن كراهة افراد
أحدهما عن الآخر فقال
(والسلام) أي التحية
على نبي دينه الاسلام

الطريقة والاسلام بمعنى الانقياد والخضوع وعلى هذين المحايين فالانخبار ظاهر وأما على تفسير الشارح فالانخبار غير ظاهر لانه فسر الدين بما شرعه الله تعالى من الاحكام ثم فسر الاسلام بالانقياد والخضوع لا لوهيته تعالى وحينئذ فلا يظهر الحمل والانخبار الا ان يقدر مضاف والتقدير دينه متعلق بالاسلام فيظهر الحمل والانخبار بتقدير هذالمضاف لان الاسلام بمعنى الانقياد والخضوع متعلق بكسر اللام والاحكام متعلق بفتحها فتدبر (قوله وهو نبينا) أي والنبي الذي دينه الاسلام نبينا وقد عرفت أن هذا يقتضي أن الاسلام لا يطلق على دين غير نبينا وهو قول وبعضهم صححه ويحتمل أن المعنى وهو نبينا في هذا المقام فلا ينافي أن الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا كما هو القول الثاني والمحقق ان الخلاف لفظي لان القول بأن الاسلام محصور بهذا الدين منظور فيه للاسلام المخصوص والقول بأن الاسلام يطلق على كل دين منظور فيه لمطلق الاسلام أفاده المحقق الامير (قوله قال الله سبحانه وتعالى) هذا استدلال على ان دين نبينا هو الاسلام ومحل الدليل قوله هو سماكم المسلمين لانه يعلم من تسميةنا مسلمين تسمية ديننا بالاسلام ولو استدلل بقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا لكان أوضح في الاستدلال (قوله ملة أيكم) منصوب على الاغراء والتقدير ان ملة أيكم ويحتمل ان المعنى وسع عليكم ملتكم توسعة ملة أيكم كما يدل عليه قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانصب انتصابه ولا يرد على الاول أنا ما مورون يلزم ملة سيدنا محمد لا يلزم ملة أيدينا ابراهيم لانا نقول ملة أيدينا ابراهيم هي ملة سيدنا محمد في الاصول وان خالفتم في بعض الفروع وقوله ابراهيم بدل من أيكم أو عطف بيان وقوله هو سماكم المسلمين أي الله تعالى سماكم المسلمين فالضمير عائذ على الله تعالى عند الاكثرين ويدل له ما قرئ شاذ الله سماكم المسلمين والمعنى عليه الله سماكم المسلمين من قبل وفي هذا أي في الكتب السابقة التي أنزلها من قبل القرآن وفي هذا القرآن ولا اشكال على هذا وبعضهم جعل الضمير راجعا لبراهيم لانه قال ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريرتنا أمة مسلمة لك فاستجاب الله له فجعلها أمة محمد صلى الله عليه وسلم واستشكل هذا بعطف قوله وفي هذا على قوله من قبل فانه يقتضي ان تسميةنا مسلمين وقعت من أيدينا ابراهيم في القرآن وهو غير صحيح اذ القرآن انما انزل به منه وأوجب بانه ليس من عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر بل من عطف الجمل والكلام فيه حذف والتقدير هو سماكم المسلمين من قبل وأنا سمايتكم المسلمين في هذا فالضمير في الجملة الاولى لبراهيم وفي الثانية لله تعالى (قوله والنبي الخ) شروع في تفسير الفاظ المتن ففسر لفظ النبي ولفظ الدين ولفظ الاسلام ولما فسر الاسلام احتاج الامر لتفسير الايمان لما سيأتي من أن كل مؤمن مسلم وبالعكس (قوله انسان أوحى اليه بشرع) اعترض بعضهم على التعبير بالانسان حيث قال والنبي ذكر من بنى آدم أوحى اليه بشرع ثم قال وقولنا ذكر أوحى من قولهم انسان للاجتماع على عدم استنباه النبي من بنى آدم اه وأنت خير بان ما ادعاه من الاجماع ممنوع لانه قد ذهب الاشعري الى عدم اشتراط الذكورة في النبوة ولذلك

وهو نبينا صلى الله عليه وسلم
قال الله سبحانه وتعالى ملة
أيكم ابراهيم هو سماكم
المسلمين والنبي انه ان اوحى
اليه يسمع

قبل نبوة بعض النساء كمریم وآسية وهاجر وسارة لكن الراجح اشتراط الذكورة فلم تكن
الانثى نبية ولذلك قال صاحب بدء الامالي

وما كانت نبيا قط انثى * ولا عبد وشخص ذو فعال

أى فعل قبيح على ان الاعتراض انما يتجه على ان الانسان يقال للذكر والانثى لا على انه
يقال للذكور فقط وأما الانثى فيقال لها انسانة كما قال القائل

انسانة فتانة * بدر الدجاء منها حمل (قوله وان لم يؤمر بتبليغه) أى سواء أمر بتبليغه أو لم
يؤمر بتبليغه فان قيل قد تعلق الارسال بالنبى في قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول
ولا نبي الخ فيقتضى ترادفهما التسليم الارسال عليهم معا ويكون العطف فى الآية من
عطف المرادف أجيب بأن المراد بالرسول فى الآية من أرسل بشرع جديد والمراد بالنبى

فهم ما نبى مخصوص وهو من أرسل مقرر الشرع من قبله كسليمان وداود وغيرهما من
أنبياء بنى اسرائيل الذين بين موسى وعيسى فانهم أرسلوا بالقرروا التوراة والعطف حينئذ
من عطف المغاير وقيل المراد والله أعلم ولا نبأنا من نبى فيكون من باب وزجج المحو اجب
والعميون فيقدر له عامل يناسبه ويكون من عطف الجمل ومعنى الآية على سبيل الاجمال
ان الله لم يرسل رسولا ولا نبيا على ما تقدم الا اذا دعا لامة حاكى الشيطان صوته ودعا بأدعية
لا تليق فيزيل الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته وليس المراد ان الشيطان يلقى فى
قراءة الرسول شيئا من عنده كما قال بذلك بعض المفسرين والله أعلم بحقيقة الحال (قوله

فان أمر بذلك فرسول أيضا) أى فان أمر بتبليغه فهو رسول كما انه نبى وقوله فالنبى أعم من
الرسول أى عموما مطلقا لان كل رسول نبى ولا عكس وبعضهم جعل الرسول أعم من النبى
أيضا قال لان الرسول يكون من الملائكة بدليل الله بصطفى من الملائكة رسلا ويعلم من
هذا مع الاول ان بينهما العموم والخصوص الوجهى لكن الحق ان الرسول كالنبى لا يكون
الامن بنى آدم والمراد من كون الملائكة رسلا فى الآية أنهم سفراء أى نواب وواسطة بين
الله وبين رساله (قوله وقيل هما بمعنى واحد) أى النبى والرسول ملتبسان بمعنى واحد وقوله

وهو معنى الرسول أى وهو انسان أوحى اليه بشرع يعمل به وأمر بتبليغه ويلزم على هذا
القول أن من أوحى اليه بشرع يعمل به ولم يؤمر بتبليغه ليس نبيا ولا رسولا وأعله ولى أو
ارقى مرتبة من الولى فلبحرر (قوله والنبى بالهمز الخ) وانما نهي صلى الله عليه وسلم عن
المهموز بقوله لا تقولوا يا نبى الله بالهمز لانه قد يرد معنى الطريد فخشي صلى الله عليه وسلم
فى ابتداء الاسلام سبقت هذا المعنى الى بعض الأذهان فنهاهم عنه فلما قوى اسلامهم ولم
يخش هذا التوهم نسخ النهى عنه لزوال سببه (قوله من النبأ) أى مأخوذ من النبأ وقوله

أى المخبر تفسر للنبأ وقوله لانه مخبر عن الله تعالى علة لاخذ من النبأ معنى المخبر ويصح
قراءة مخبر بفتح الباء لان الملك مخبره بالاحكام عن الله تعالى وبكسر هاء لانه مخبرنا بها عن
الله تعالى ان كان رسولا ومخبرنا بنبوته ليجترم ان كان نبيا فقط فهو اما معنى اسم الغافل
أو اسم المفعول (قوله وبالهمز) أى لكن بالتشديد وقوله وهو الاكثر أى عدم الهمز أكثر
من الهمز وقوله من النبوة أى مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو ويحتمل

وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر
بذلك فرسول أيضا فالنبى
أعم من الرسول وقيل هما
بمعنى واحد وهو معنى الرسول
والنبى بالهمز من النبأ أى
المخبر لانه مخبر عن الله تعالى
وبلاهمز وهو الاكثر من
النبوة وهى الرفع

أنه مخفف المهموز وقوله وهي الرفع اعترض بأن الذي في القاموس أنها المكان المرتفع
وأجيب بأنه يمكن حمل كلام القاموس على التسامح لان الرفع يلزمها المكان المرتفع غالباً
(قوله لان النبي مرفوع الرتبة) أي ولانه رافع رتبة من اتبعه فهو اما بمعنى اسم الفاعل
أو اسم المفعول أيضاً على كل من أخذ من النبأ أو من النبوة فيبه الوجهان وكون النبي
مرفوع الرتبة اما مطلقاً وذلك في نبينا صلى الله عليه وسلم لم فانه مرفوع الرتبة على غيره من
المحقق مطلقاً واما على غيره لا مطلقاً وذلك في غير نبينا فان كل نبي مرفوع الرتبة على أمته
و بعض الانبياء مرفوع الرتبة كما في العزم على بعض كفاي الانبياء (قوله والدين ما شرعه
الله تعالى) أي الدين شرعاً ما شرعه الله تعالى وبينه على لسان الرسول وقوله من الاحكام
بلسان ما شرعه الله تعالى واما لغة فله معان منها الجزاء والحساب وغير ذلك وما ذكره
الشرح من التعريف المختصر مساو للتعريف الطويل وهو وضع الهي سائق لذوى العقول
السايفة باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات لئلا الواسعادة الدارين وقد أوضحناه في
حاشية الجوهرة وغيرها (قوله والاسلام هو الخ) أي شرطاً واما لغة فهو مطلق الخضوع
والانقياد وقوله هو الخضوع والانقياد لا لوهية الله تعالى أي لا حكمها بمعنى الخضوع
والانقياد لها ظاهر وان لم يفعل على التحقيق وقيل الاسلام هو الايمان ويدل له قوله تعالى
أمن شرح الله صدره للاسلام أفاده الشيخ الامر بزيادة (قوله ولا يتحقق الا بقبول الامر
والنهي) أي ولا يثبت ذلك عند الله بحيث يكون معتبراً ونافعاً لا بقبول الامر والنهي
باطناً بأن يصدق بذلك بقلبه (قوله والاعمان هو الخ) أي شرعاً واما لغة فهو مطلق
التصديق ومنه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا أي بصدق لنا وقوله هو التصديق أي
حديث النفس واذعانها التابع معرفة أو للاعتقاد ولو بالتقليد لانفس المعرفة لوجودها
عند بعض الكفار الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم قال تعالى يعرفونه كما يعرفون
أبناءهم فليس المراد التصديق المنطقي الذي هو ادراك وقوع الشيء أو لا وقوعه بل
حديث النفس واذعانها كما عرفت وقوله بما جاء من عند الله أي وعلم من الدين بالضرورة
كفرض الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك وقوله والاقرار به أي بان ينطق بالشهادتين
فالمراد به الاتيان بهما وواظها ككلام الشرح أنه شرط وهو مذاهب بعض العلماء وعليه
فالاعمان مركب من جزأين أحدهما التصديق وهو لا يتحمل السقوط وثانيهما الاقرار وهو
يحمل السقوط كما لو لم يتمكن من النطق لا كراه أو نحوه والراجح أن الاقرار شرط لاجراء
الاحكام الدينية فقط كالصلاة عليه ودفننه في مقابر المسلمين والارث منه ونحو ذلك فن
صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه كان مؤمناً لكن لا تجرى عليه الاحكام الدينية ومحل ذلك
ما لم يطلب منه النطق فيمتنع والا كان كافراً جزماً (قوله وهما وان اختلفا مفهومهما
صدقهما واحد) أي والاسلام والاعمان والمحال انهما اختلفا من جهة المعنى المفهوم من
لفظهما والمدلول لهما محلهما واحد فالضاهر العائد على الاسلام والاعمان بهما ما ذكره
جملة قوله ما صدقهما واحد واما البناء فزائدة تزيين اللفظ والواللحال وان وصلية والمراد
بالمفهوم المعنى المفهوم من اللفظ والمدلول له وليس المراد به المفهوم ضد المنطوق

لان النبي مرفوع الرتبة والدين
ما شرعه الله تعالى من الاحكام
والاسلام هو الخضوع
والانقياد لا لوهية الله تعالى
ولا يتحقق الا بقبول الامر
والنهي والاعمان هو
التصديق بما جاء من عند
الله والاقرار به وهما وان
اختلفا مفهومهما صدقهما
واحد

والمصدق مركب مزجي فهو برفع القاف كما في اللؤلؤة عن ابن عبد المحق ويصح نصبها على
الحكاية من ما صدق عليه ومعنى هذا اللفظ الافراد لكن المراد منه المحل كما يصرح به قول
الشرح بعد ولا يعنى بوحدهما سوى هذا وذلك لان ما صدقهما بمعنى افرادهما مختلف
اذ ما صدقات الاسلام انقيادات كانقياد زيد وانقياد عمرو وانقياد بكر الى غير ذلك وما
صدقات اليمان تصديقات ك تصديق زيد وتصديق عمرو وتصديق بكر الى غير ذلك
لكن محلها ما متحد فكل محل للايمان محل للاسلام وبالعكس كما يدل له قوله تعالى فأتخرجنا
من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين وهذا في اليمان الكامل
والاسلام المتبر شرعا والافقديكون الشخص مصدقا بقلبه غير منقاد ظاهرا فيكون مؤمنا
لامسئلا وقد يكون منقادا ظاهرا غير مصدق بقلبه فيكون مسلما لا مؤمنا ولذلك قال الله
تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا والمحصل ان الاسلام واليمان
مختلفان مفهومهما و افرادهما لكن متحدان محلا باعتبار اليمان الكامل والاسلام المنجى والا
فقد يختلفان محلا أيضا فافهم (قوله فلا يصرح في الشرع الخ) تفريعا على اتحادهما
ما صدقوا لكن بمعنى المحل لا بمعنى الافراد كما علمت وقوله ان محكم بالبناء للمجهول ونائب
الفاعل الجار والمجرور بعد ز قوله وبالعكس أى ولا يصرح أن يحكم عليه بأنه مسلم وليس
بمؤمن وقد عرفت ان هذا في اليمان والاسلام المنجيين الكاملين (قوله ولا يعنى بوحدهما
سوى هذا) أى ولا تصد ولا يزيد بوحدهما في المصدق سوى هذا وهو الاتحاد في المحل فلا
ينافي ان افراد الاسلام انقيادات و افراد اليمان تصديقات وقد مر تحقيقه (قوله محمد)
هو ايمان الواقع ان كانت الصفة اعنى قوله دينه الاسلام مخصصة للنبي بسـ مدنا محمد
وللتخصيص ان كانت الصفة المذكورة غير مخصصة للنبي ويجوز فيه أوجه الأعراب الثلاثة
ولكن النصب لا يساعد الرسم لعدم رسم ألف بعد الدال ولذلك لم يذكره الشرح الا ان
يقال انه جرى على طريقتين من رسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور وأولاها من حيث
الأعراب المجرى على أنه بدل لانه لا يجوز للتقدير وأولاها من حيث التعظيم المرفوع لاجل أن
يكون الاسم مرفوعا وعمدة كما ان المسمى مرفوع الرتبة وعمدة الخلق (قوله بدل من نبي)
أى هو بدل من نبي فان قيل للقاعدة أن المبدل منه في نية الطرح والرعى فتفقد المدلية
أن وصف النبوة ليس مقصودا وليس كذلك أحيب بان القاعدة أغلبية وبأن ذلك بالنظر
لعمل العامل وليس ذلك مخترجا على قاعدة أن نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب
العوامل وأعربت هي بدلا أو عطف بيان لان نية انكرة وحجـ دمعرفة والمشهور ان المعرفة
لا تنعت بالانكرة فليس أصله نعتا لمحمد حتى يكون مبنيا على تلك القاعدة فواقع في اللؤلؤة
وغيرها من بنائه عليها هو كانه عليه العلامة الامير (قوله فيكون مجرورا) تفريعا على
كونه بدلا (قوله ويجوز رفعه الخ) ويجوز نصبه أيضا على أنه مفعول لفعل محذوف
والتقدير أمدح محمد او هذا نصريح بجواز قطع البدل وقد ذكره في التوضيح في باب العلم
انتهى لؤلؤة (قوله على انه خبر مبتدأ محذوف) أى والتقدير هو محمد وعلى تعليل أى لانه
خبر لمبتدأ محذوف (قوله وهو واسم من أسماء نبينا) بل هو أشهرها وأشهرها (قوله وهي

فلا يصرح في الشرع أن
يصرحكم على أحد بأنه
مؤمن وليس بمسلم وبالعكس
ولا يعنى بوحدهما سوى
هذا وقوله (محمد) يدل
من نبي فيكون مجرورا
ويجوز رفعه على أنه خبر
لمبتدأ محذوف وهو واسم
من أسماء نبينا صلى الله
عليه وسلم وهي كما نقل ابن
الهائم عن أبي بكر بن عربي
وعن النووي رحمه الله
ألفاسم

كما نقل الخ) لا يخفى ان هي مبتدأ خبره الفاسم والمراد بها حيث نذما يشمل الاوصاف كالشبر والنذير ولا شك انها بهذا الاعتبار تبع هذا العدد لكثرته صفاته المختصة به والغالبة عليه والمشاركة بينه وبين غيره من الانبياء ومنهم من جعلها تسعة وتسعين موافقة لاسمائه تعالى المحسني وقد اوصاهم آجاعة كالتقاضي وابن العربي وابن سيد الناس الى اربعمائة وينبغي تحري التسمية باسم من اسمائه صلى الله عليه وسلم للأحاديث الواردة في ذلك وان كان متكاملا فيها بالضعف (قوله واختار) أي المصنف وقوله هذا الاسم أي الذي هو محمد وقوله من الخ ومنها انه أشرف اسمائه صلى الله عليه وسلم ومنها انه قرن باسمه تعالى في كلتي الشهادة ومنها غير ذلك وقوله ان الله ذكره الخ أي في قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار الخ وقوله أنه أشهر رأيا أكثر شهرة من حيث المعرفة ولا يلزم من ذلك أكثرية في الاستعمال فلذلك زاده بعده وقوله من بعدهم أي قرنا بعد قرن الى قرب يوم الدين (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أي وأندائه أي يقال في شرحه كذا كما تقدم نظيره (قوله خاتم رسل ربه) بسكون السين كما هو لغة أي آخر رسل ربه وهمتهم وهو نعت لمحمد لا يقال انه منكمرة لانه اسم فاعل وهو لا يتعرف بالاضافة والمعرفة لا تنعت بالنكرة لانا نقول هو معرفة لانه وان كان اسم فاعل لكنه بمعنى الماضي وهو حيث يتعرف بالاضافة وانما كان صلى الله عليه وسلم آخر الرسل لتسكون شربته ناسخة لغبرها من الشرائع لا العكس ولانه هو المقصود من بينهم وجرت عادة الله بأن المقصود يأتي آخر العمل كما قال القائل

نعم ما قال السادة الاول * أول الفكر آخر العمل

هذا ويحتمل أن يكون معنى كلام المصنف أنه صلى الله عليه وسلم كالحاتم الذي يختم به وهو الحلقمة التي فيها فصوص من غيرها فان لم يكن فيها ذلك فهي قتيحة بقتحات كما في بعض كتب اللغة وانما شبه صلى الله عليه وسلم بالحاتم المذكور لانه صلى الله عليه وسلم منع من ظهور نبي معه أو بعده بتدبيره كما يمنع الحاتم ظهور الشيء المطبوع عاينه عند الطبع فالجامع مطلق المنع من الظهور (قوله أي وأندائه) أي في كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى سراويل تقيكم الحرأي والبرد وتقدم أن بعضهم يجعل في كلام المصنف احتياكا وانما احتيج لذلك لان الرسل اخص والانبيا اعم ولا يلزم من ختم الاخص ختم الاعم بخلاف العكس ويحتمل أن المصنف أراد بالرسل مطلق الانبياء من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله قال الله تعالى الخ) استدلال على ما ذكر من كونه صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل والانبيا لانه وان كان المصريح به في الآية النبيين لكنه يلزم من ختمه للنبيين ختمه للمرسلين لانه يلزم من ختم الاعم ختم الاخص (قوله والصلاة والسلام على آله) قصد الشارح بذلك توضيح المعنى فقط ولم يقصد أن العطف في قول المصنف وآله من عطف الجمل والاصل هكذا والالزم حذف حرف الجر وبقاء عمله فهو عطف على نبي من عطف المفردات لا على محمد لانه يدل من نبي والمعطوف على البديل بدل فيلزم ان الآل بدل من نبي وهو غير صحيح نعم يلزم على عطفه على نبي الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بالبديل وهو لا يضر

واختار هذا الاسم لوجوه منها
ان الله تعالى ذكره في القرآن
في سياق الامتداح ومنها
انه أشهر وأكثر استعمالا
في السنة الصحابة والتابعين
من بعدهم وقوله
(خاتم رسل ربه) أي
وأندائه قال الله تعالى
ولكن رسول الله وخاتم
النبيين (و) الصلاة
والسلام على (آله)

لان القاعدة تقديم البدل على المعطوف عطف اسبق (قوله وهم مؤمنون بنبي هاشم وبنى
المطلب) المراد ما يشبهل مؤمنات بنات هاشم وبنات المطلب ففيه تغليب الذكور على
الاناث لشرفهم وأما أولاد البنات فلا يدعون وهذا التفسير تفسيرا للاآل في مقام الزكاة
عند الشافعية وأما عند المالكية فممنوهاشم فقط على المعتمد واعلم أن هاشميا والمطلب
ولدان لعبد مناف كعمد شمس ونوفل فهؤلاء الاربعة أولاد عمدمناف والاؤلان شقيقان
والاخيران كذلك وأولاد الاخيرين ليسوا باآل اتفاقا وأولاد هاشم آل اتفاقا والخلاف
في أولاد المطلب فهم آل عندنا معاشر الشافعية والمطلب غير عمدمطلب الذي هو جد
النبي صلى الله عليه وسلم لانه ولد هاشم وحمه شيبه الحمد وانما اشتهر به بعد المطلب لان عمه
المطلب أردفه خلفه حين أنى به من المدينة اشريفه وكان به شمة رثة فكان كلما سئل عنه
قال عمدي حيا ان يقول ابن أنى فلما أحسن من حاله أظهر انه ابن أخيمه (قوله وقيل
جميع الامة) أى أمة الاجابة وهم الذين أحابوه صلى الله عليه وسلم في الايمان ولو عصاة
وهذا التفسير يناسب مقام الدعاء كما هنا لانه يناسبه التعميم فالائق الاقتصار على هذا
التفسير هنا (قوله وقيل عترته الذين ينتسبون اليه) قال في اللؤلؤة العترة بكسر العين
المهملة بعد هاتاه نسل الانسان قال الازهرى وروى ثعلب عن ابن الاعرابى ان العترة
ولد الرجل وذريته وعتقه من صلبه ولا تعتبر العرب من العترة غير ذلك انتهى (قوله وهم
أولاد فاطمة ونسب لهم) قال الاستاذ المحفنى فيه قصور فكان الظاهر أن يقول وهم أولاده
وأولاد بناته ونسبهم اذ عترة المنسوبون اليه لا يختصون بمن ذكرهم اه وأجيب بان وجه
تخصيصهم بالذكر أنهم هم الذين أعقبوا (قوله وقيل أقاربه من قريش) أى سواء كانوا من
نسله أو لا وقوله وقيل غير ذلك أى كالقول بأنهم أتقيا الامة وهذا مناسب لمقام المدح
والذى ارتضاه بعض المحققين أنه لا يطلق القول في تفسير الآل بل يفسر بحسب القرينة
(قوله من بعده) أى حال كون آله من بعده في الصلاة كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أى
تعاقا الصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم تعامطوبة وأما استقلا لا فقبل مكروهة وقيل
خلاف الاولى وقيل منوعه والراجح الاول لأنها من شعار الانبياء ومحل الكراهة اذا كانت
مناو اما اذا كانت منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة اذ هي حقه فله أن يدعو بها لمن شاء
كما ورد في حديث اللهم صل على آل بنى أوفى (قوله وصحبه) عطف على بنى لان العطف
اذا تكرر بحرف غير مرتب يكون على الاول في القول الراجح وقوله من بعده أى فى كلام
المصنف المحذف من الثانى لدلالة الاول وقوله أيضا أى كما ذكرت هذه الكلمة فى الآل
(قوله وهو اسم جمع لصاحب) أى لان الاصح أن فعلا ليس جعل الفاعل ومعنى صاحب
من طالت عشتريك به وهو هذا ليس مرادها هنا بل المراد به الصحابي فلذلك قال بمعنى الصحابي
(قوله وهو من اجتماع) أى اجتماعا معارفا بخلاف الاجتماع غير المتعارف كمن كشف
عنهم لمة الاسراء وراوه فيها وكذا كل من رآه في غير عالم الشهادة كالمنام لان هذا ليس
من الاجتماع المتعارف وقال ابن قاسم ان صح اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم بعيسى
والمحضر فليس هذا من الاجتماع المتعارف انتهى والذي اعتمده المشايخ ثبوت الصحبة

وهم مؤمنون بنبي هاشم وبنى
المطلب وقيل جميع الامة
وقيل عترته الذين ينتسبون
اليه وهم أولاد فاطمة
ونسبهم وقيل أقاربه من
قريش وقيل غير ذلك
(من بعده) أى تبعاله
(وصحبه) من بعده أيضا
وهو اسم جمع لصاحب
بمعنى الصحابي وهو من
اجتمع به

لهما لان اجتماعهما على الوجه المعتاد خلافا لما ذكره ابن قاسم وان تبعه في التولية
 (قوله مؤمنا) أي طال كونه مؤمنا ولو تبعه المدخل الصغرى ولو غير مبرز ونحو ذلك من
 اجتمع به صلى الله عليه وسلم غير مؤمن به ولو آمن به بعد ذلك لم يجتمع به بعد الايمان
 كرسول قاصر وقوله به تنازعه كل من اجتمع ومؤمنا فيخرج به من اجتمع بغيره فيسمى
 حواريا بالصحابيا ومن اجتمع به مؤمنا بغيره كزيد بن عمرو بن نفيل فليس صحابيا وهو الذي
 جزم به شيخ الاسلام في الاصابة وعده بعض المحدثين من الصحابة (قوله ولو ساعة) أي
 ولو لحظة لطيفة فالمراد من الساعة اللغوية لا الفلكية وهذه غاية اللزوم على من يقول بشرط
 طول المدة فالراجح عدم اشتراطه بخلاف الثاني فانه من اجتمع بالصحابي بشرط طول الصحبة
 والفرق عظيم نور النبوة عن نور الصحبة فالاجتماع به صلى الله عليه وسلم لم يؤثر في تنوير
 القلب بمجرد اللقاء اذ عافى ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي بدليل أن المخالف من
 الاعراب كان بمجرد الاجتماع به صلى الله عليه وسلم ينطق بالحكمة (قوله ومات على ذلك)
 هذا شرط لدوام الصحبة لا الاصلها والالم يكن مستقيما لانه يقتضي عدم الحكم بالصحبة
 لاحد حتى يموت على الاسلام وليس كذلك فن ارتد انقطعت صحبته ثم ان مات مرتدا
 كعبد الله بن خطل فهو غير صحابي ومن عاد للاسلام عادت له الصحبة لكن مجردة عن الثواب
 عندنا (قوله وقيل من طالت صحبته الخ) هذا القول يشترطه هذه الامور الثلاثة وهي
 طول الصحبة وكثرة المجالسة والاخذ عنه (قوله وقيل غير ذلك) أي كالقول بأنه من طالت
 صحبته فقط وكالقول بأنه من روى عنه فكل من هذين القولين يشترط شيئا فاولهما
 يشترط الطول فقط وثانيهما يشترط الرواية فقط كما يعلم مما كتبناه على الخطيب في الفقه
 وبه يندفع ما قيل هنا (قوله ولما حمد الله تعالى وصلى الخ) المناسب لما صنعته في دخوله على
 الصلاة أن يقول ولما حمد الله وصلى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم سأله تعالى الاعانة
 على ما قصد فقال الا أن يقال انه تغنى في الدخول (قوله قال) جواب لما (قوله ونسأل الله
 لنا الخ) اعترض بان مقام السؤال مقام ذلة وخضوع فلا يناسبه الايمان بنون العظمة
 فكان الاولى أن يقول ونسأل الله لي الخ وأجيب بأنه أي بنون العظمة اظهرا التعظيم لله
 له تحدينا بالنعمة لقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وهذا الايمان في ذل لمولاه وتواضعه
 في ذاته وبأنه أي بنون المتكلم ومعه غيره تحقير النفسه عن أن يستعمل بالسؤال فشارك
 اخوانه فيه لكان السؤال منهم حكما وتقديرى لا تحقيرى لانه لم يتحقق منهم هذا السؤال
 (قوله الاعانة) أي اعطاء العون والقوة وبين الاعانة والابانة جناس لاحق وضابطه
 أن يختلف الكلمتان في حرفين متباعدى المخرج كخروج العين والباء هنا وأصل اعانة
 وابانة اعوان وابان نقلت حركة الواو في الاول والهاء في الثاني للساكن قبلهما ما ثم يقال
 تحركت الواو أو الياء بحسب الاصل وانفتح ما قبلها مما الا أن قلبنا الفسا فاجتمع الفسان
 حذفت احدى الالفين وغوض عنها التاء فصارا اعانة وابانة فنصر يفهما واحدا الا أن
 الاول واوى والثاني يائي (قوله فيما توأخينا) أي على الذي توأخيناه فني بمعنى على لان
 الاعانة تتعدى بعلى وما لم يوصل بمعنى الذي والعائد محذوف وقوله أي تحمينا

مؤمنا ولو ساعة ومات
 على ذلك وقيل من
 طالت صحبته له وكثرت
 مجالسته له والاخذ عنه
 وقيل غير ذلك ولما حمد الله
 تعالى وصلى على نبيه محمد
 صلى الله عليه وسلم قال
 (ونسأل الله لنا الاعانة
 فيما توأخينا) أي تحمينا
 وقصدنا

وقصدا تفسيرا لقوله تواخينا والعطف للتفسير أيضا (قوله يقال) أي قولاً موافقاً
للغة وهذا استدلال على التفسير الذي ذكره وقوله فلان يتوخي الحق ويتأخاه بالواو
وتشديد الخاء في الأولى وبالهمز وتشديد الخاء أيضاً في الثانية وهذا يقتضي أن عبارة
الناظم تواخينا بالتشديد من غير ألف وفي نسخة بالتخفيف مع الألف والمناسب لما أن يقول
الشارح فلان يتوخي الحق الخ لكن هذه الثالثة قد است في الصحاح والمصباح بخلاف
الأولتين فانهما يؤخذان منهما (قوله أي يقصده ويتحراه) المناسب لتفسيره أولاً أن
يقول أي يتحراه ويقصده ولكن الخطب سهل (قوله ويقال تأخيت الشيء) بصيغة
الماضي مهموزة مشددة الخاء وقوله تخريته أي قصده وقوله والتحري طلب الأخرى
أي طلب الأولى (قوله وكثيراً ما يستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد) الواو داخلة على استعماله
والاصل ويستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد كثيراً والضمير راجع للتحري وما زائدة لتوكيد
الكثرة وإضافة المعنى للاجتهاد للبيان (قوله والألفاظ الثلاثة) أي التي هي لفظ التوخي
والتحري والاجتهاد وقوله متقاربة أي يقرب بعضها من بعض وأنت خير بأن الذي نقله
عن الشيخ زكريا يقتضي الترادف والذي ذكره آخرنا يفيد التغاير في الجملة فليس في سابق
كلامه ولا حقه ما يقتضي التقارب ويحاجب بأن الذي ذكره عن شيخ الإسلام من تسامحات
الفقهاء والذي ذكره آخرنا يفيد المشاركة في الجملة كالأستعمال في حمل الصخرة والخبر وهذا
هو المراد بالتقارب ذكره الشمس المحفني بزيادة من حاشية الشيخ الأمير (قوله قال الشيخ زكريا
الخ) هذا بيان لاستعمال الفقهاء وقد عرفت أن فيه تسامحاً لأنه يقتضي الترادف (قوله
بذل المجهود في طلب المقصود) أي بذل الشخص مقدوره في طلب مقصوده (قوله انتهى)
أي كلام شيخ الإسلام زكريا (قوله ويقال اجتهاد الخ) أشار بذلك إلى تخصيص الاجتهاد
بالامر المشق كحمل الصخرة دون غير كحمل نواة وهذا يفهم من قوله بذل المجهود الخ إذ
لا يقال ذلك إلا في الامر المشق ولذلك قالوا المقام للقيام بالقيام المفيدة للتفريع لأن هذا مفرغ على
ما قبله وقد يقال الواو قد تأتي للتفريع (قوله وذكر أبو عبيدة الخ) أشار بذلك إلى تخصيص
التوخي بالخبر فتحصل أن الاجتهاد مختص بالامر المشق خيراً كان أولاً والتوخي مختص بالخبر
مشقاً كان أولاً والتحري مختص بالامر الأخرى وهو أخص من الامر المشق (قوله ولعل هذا
هو السبب الخ) أي ولعل كون التوخي لا يكون إلا في الخبر هو السبب الخ وقوله دون
التحري ومثله الاجتهاد (قوله من الأمانة) بيان لما تواخينا وقوله أي الأظهار والكشف
تفسيرا للأمانة والعطف للتفسير أيضاً (قوله عن مذهب) متعلق بالأمانة والمراد بالمذهب
هنا الأحكام التي ذهب إليها زيد الآتي كما يشير إليه الشارح بقوله وهو المراد هنا (قوله
مفعل يصلح الخ) أي هو على وزن مفعل يصلح الخ فهو مصدر ميمي يصلح للحدث وللإمكان
وللزمان بحسب الأصل ثم نقل للأحكام المذهب إليها والمنقول عنه أما المصدر فيكون
من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وأما المكان فهو ككون من باب الاستعارة
التصريحية التبعية وتقريرها أن تقول شبه اختيار الأحكام بمعنى الذهاب بجامع ان كلاً
يوصل للمقصود واستهتير الذهاب لاختيار الأحكام واشتق من الذهاب بمعنى اختيار الأحكام

يقال فلان يتوخي الحق
ويتأخاه أي يقصده ويتحراه
ويقال تأخيت الشيء
أي تخريته والتحري طلب
الأخرى وكثيراً ما يستعمله
الفقهاء بمعنى الاجتهاد
والألفاظ الثلاثة متقاربة
وقال الشيخ زكريا رحمه الله
الاجتهاد والتحري والتوخي
بذل المجهود في طلب
المقصود انتهى ويقال
اجتهاد في حمل الصخرة ولا
يقال اجتهاد في حمل نواة
وذكر أبو عبيدة أن التوخي
لا يكون إلا في الخبر ولعل
هذا هو السبب في تخصيص
الناظم التوخي بالذكري دون
التحري وقوله (من الأمانة)
أي الأظهار والكشف
(عن مذهب) مفعل يصلح

مذهب بمعنى أحكام مختارة على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والمناسبة بين المكان
والأحكام ان كلا محل للتردد فالمكان محل لتردد الأقدام والأحكام محل لتردد الأذهان ولا
مناسبة بين الزمان وبين الأحكام فلا يحتمل أن يكون منقولاً عنه وهذا كما يحسب الأصل
والإفقدصار المذهب حقيقة اصطلاحية كما أشار إليه الشارح بقوله واصطلاحاً الخ (قوله
للصدر) أي الحدث ولو عبر به كان أوضح وقوله والمكان أي مكان الذهاب وقوله والزمان
أي زمان الذهاب كما صرح بذلك بعد وقوله بمعنى الخ فيه مع ما قبله له لف ونشر مرتب
فالذهب راجع للصدر ومجمله راجع للمكان وزمانه راجع للزمان وقوله وهو المرور تفسير
للذهب وقوله أو محله أو زمانه معطوفان على الذهاب وجمله وهو المرور معترضة بين
المتعاطفين ولا يصح العطف على المرور كما لا يخفى فأفاده الشمس المحفنى (قوله واصطلاحاً الخ)
معطوف على محذوف يعلم مسبقاً والتقدير هذا لغة وقوله ما ترجح عند المجتهد أي الحكم
الذي ترجح عند المجتهد فإفادته على الحكم وقوله في مسألة ما يتعلق بترجح أي في أي مسألة
كانت سواء كانت نقلية أو عقلية فما زائدة للتعميم والمسئلة هي القضية من حيث أنها
يسأل عنها كما أنها تسمى مقدمة لكي نعلم مقدمتها قياس ردعوى لكونها تدعى ونتيجة
لكون الدليل ينتجها إلى غير ذلك وتطلق أيضاً المسئلة على النسبة في القضية وبمعناها
بأنها مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم وقوله بعد الاجتهاد ظرف لترحح وقوله فصار له
معتقداً ومذهباً هذا تفريع خارج عن التعريف وليس منه والالزم الدور لاخذ
المعريف في التعريف وهو موجب للدور وعطف المذهب على المعتقد من قبيل عطف
التفسير (قوله وهو المراد هنا) أي المعنى الاصطلاحى بمعنى الأحكام التي ترجحت عند
المجتهد هو المراد في عبارة المصنف (قوله الامام) يجمع على أئمة وعلى امام فاستعمل مفرداً
وجاء ومنه قوله تعالى واجعلنا للمتقين إماماً لكن يلاحظ ان حركات المفرد كحركات كتاب
ويلاحظ ان حركات الجمع كحركات هجان وقوله أي الذي يقتدى به تفسير الامام وقوله
وقيل غير ذلك أي كالقول بأنه اللوح المحفوظ قال تعالى وكل شيء أحصيناه في امام مبين
والقول بأنها كتب الاعمال لا يمكن لا يخفى ان هذا معان مستقلة لا تناسب جعلها مقابلة
لما في المقام فالأولى أن يقول الشارح ويطلق على غير ذلك نعم لو اعتبر نفسه بمره بالجملة مثلاً
ناسب ذلك أفاده العلامة الامير وقوله وأبديل من الامام قوله الخ أي بديل كل من كل (قوله
زيد بن ثابت الخ) قد كانت الصحابة يعترفون له بالتقدم في الفرائض ومن جملة الآخذين
عنه عبد الله بن عباس ترجمان القرآن وقد بلغ من تعظيمه لزيدان بغلته قدمت اليه
ليركبها فأخذ ابن عباس بركابه فقال له زيد دخل عنك يا ابن عم رسول الله فقال هكذا
تفعل بعلمائنا فقبل زيد يديه وقال هكذا تفعل بأهل بيت زيدنا رضي الله عنهم أجمعين
ونفعنا بهم اه الاستاذ المحفنى (قوله الصحابي) صفة أولى زيد وقوله الانصاري صفة
نايبة له والانصاري نسبة للانصار وهم قبيلتان الاوس والخزرج فلم يعلم منه كونه أوسياً
أو خزرجياً فلذلك قال الشارح الخزرجي وهو صفة نالته والخزرجي نسبة للخزرج فان
قبل الانصار جمع وقاعدة النسب أنه لا ينسب للفظ الجمع بل لمفرده أجيب بأن محل

للصدر والمكان والزمان
بمعنى الذهاب وهو المرور
أو محله أو زمانه واصطلاحاً
ما ترجح عند المجتهد في
مسئلة ما بعد الاجتهاد
فصار له معتقداً ومذهباً
وهو المراد هنا وقوله
(الامام) أي الذي يقتدى
به وقيل غير ذلك وأبديل
من الامام قوله (زيد) بن
ثابت بن الصحابي الخزرجي
الانصاري الخزرجي

القاعدة ما لم يصر علما والانسب للفظه لانه أشبه الواحد كما قال ابن مالك
والواحد اذا كرنا سبالجمع * ما لم يشابه واحدا بالوضع

والانصار صار علما على الاوس والنخزرج لانهم نصره صلى الله عليه وسلم (قوله من بنى
النخار) قبيلة مشهورة (قوله يكنى) بسكون الكاف وتخفيف النون أو بفتح الكاف
وتشديد النون وقوله وقيل الخ يحتمل تكنيته بالثلاثة كما قاله الشمس الحفنى (قوله أبا
خارجة) كان خارجة من فقهاء المدينة السبعة المنظومة في قول بعضهم

الاكل من لم يقمدي بأثمة * فقسمته ضري عن الحق خارجه

فخذهم عيدا لله عروة قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجه

فالاول عيدا لله بن عتبة بن مسعود والثاني عروة بن الزبير والثالث قاسم بن محمد بن أبي بكر

السديقي والرابع سعيد بن المسيب والخامس أبو بكر بن عبد الرحمن والسادس سليمان

ابن يسار والسابع خارجة بن زيد (قوله قدم النبي صلى الله عليه وسلم) أى حين الهجرة

(قوله وهو ابن خمس عشرة سنة) أى والمحال ان زيدا كان ابن خمس عشرة سنة (قوله بعد

الهجرة) أى الانتقال من مكة للمدينة المشرفة لانه صلى الله عليه وسلم ولد في مكة وهاجر الى

المدينة (قوله قاله) أى قال ما ذكر من انه مات بعد الهجرة سنة خمس وأربعين وقوله

الترمذى بكسر اوله وثالثه وبضمه - ما وبفتح الاول وكسر الثاني وهو منسوب لترمذ بلدة

من بلاد الجهم (قوله وقيل غر ذلك) فى شرح النبتى لهذا المتن أنه مات سنة أربع أو

خمس وخمسين (قوله ومناقبه) أى خصاله الحميدة وقوله شهيرة أى مستغفظة بين الناس

وقوله وفضائله أى صفاته الحميدة فهى قريبة من المناقب وقوله ككثرة أى فى ذاتها

والكثرة غير الشهيرة (قوله روى ان ابن عم الخ) هذا بيان لبعض مناقبه وبعض فضائله

وقوله اليوم مات عالم المدينة - فذا مقول القول و يوم منصوب على الظرف - فقدم وعالم

المدينة أى العالم فيها الاضافة على معنى فى (قوله بالجمالية) اسم مكان بالشام (قوله من)

اسم شرط ويسأل فعمل الشرط وجوابه فليات الخ (قوله وقال مسروق الخ) انما سمى

مسروقا لانه سرق فى صغره ثم وجد وكان ثقة طالما عابدا زاهدا كما نقله الشيخ السجاعي

عن المناوى فى شرح الشمائل (قوله من الراشخين فى العلم) أى الثابتين فى العلم جمع

راشخ بمعنى ثابت بحيث يعرف تصريف الكلام وموارد الاحكام ومواقع المواظ ونقل

عن الامام مالك رضى الله عنه انه سئل عن الراشخين فى العلم فقال الراشخ من اجتمع فيه

اربعة اشياء التقوى فيما بينه وبين الله والتواضع فيما بينه وبين خلقه والزهد فيما بينه

وبين الدنيا والمجاهدة فيما بينه وبين نفسه قاله الشمس الحفنى (قوله علم زيد) ببناء الفعل

للفعل ونسبته زيد مناب الفاعل وقوله بخصاتين فيه انه علم بخصال كثيرة فلم اقتصر عليهم

وقد يقال لشهرتهما أكثر من غيرهما وقوله بالقرآن أى بعلمه وتأويله وقوله والفرائض

أى عملها ولا يخفى أن قوله بالقرآن والفرائض يدل من قوله بخصاتين (قوله فائدة) خبر

لمتدأ محذوف أى هذه فائدة والغرض من هذه الفائدة بيان المناسبات فى اسم زيد التى

تتعلق بالفرائض وقد أفرد بعضهم ذلك بتأليف لتشخص الذهن بمسائل الفن اجا ط (قوله

بن بنى النخار يكنى أبا سعيد
وقيل أبا عبد الرحمن وقيل
أبا خارجة قدم النبي صلى
الله عليه وسلم المدينة وهو
ابن خمس عشرة سنة وتوفى
بالمدينة سنة خمس وأربعين
قاله الترمذى وقيل غير
ذلك ومناقبه شهيرة
وفضائله كثيرة روى ان
ابن عمر رضى الله عنهما
قال يوم مات زيد اليوم مات
عالم المدينة وتخطب عمر
رضى الله عنه بالجمالية
وقال من يسأل عن الفرائض
فليات زيد بن ثابت رضى
الله عنه وقال مسروق
دخلت المدينة فوجدت بها
من الراشخين فى العلم زيد
ابن ثابت رضى الله عنه
وقال الشعبي سلم زيد بن
ثابت بخصاتين بالقرآن
والفرائض * (فائدة) *

قد اجتمع في اسم زيد رضي الله عنه مناسبات) ينبغي كسر السين على معنى انها تناسب
المقام واطافة اسم زيد من اضافة الاسم للمعنى اوليدان وهذه المناسبات توجد في اسم
زيد ولو اريد به غير الصحابي المشهور لكان الظاهر انهم ارادوه بخصوصه لان السباق فيه
(قوله افرادا) أي من جهة افراد بعض حروفه عن بعض وقوله وجمعا أي ومن جهة جمع
بعض حروفه الى بعض وقوله وعدد أي ومن جهة عدد حروفه وقوله وطرحا أي ومن جهة
الطرح وهو اسقاط عدد من عدد بشرط كون المطروح أقل من المطروح منه وقوله وضربا
أي ومن جهة ضرب عدد حروفه في مثلها كما سيأتي بيان ذلك كله (قوله فأما لافراد الخ) أي
فأما المناسبات التي تتعلق به من جهة لافراد الخ (قوله فالزاي بسبعة) أي في الجمل وقوله
وهي عدد أصول المسائل أي المتفق عليها وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وأثنا
عشر وأربعة وعشرون وقوله وعدد من يرث بالفرض وحده أي وهم الزوجان والمجدتان
والام وواحد من اولاد الام والمتعدد منهم وانما عدد الواحد نوعا والعدد نوعا لاختلاف
الفرض وقوله وعدد من يرث من النساء بالاختصار أي وهن المذنب وبنت الابن والام
والزوجة والمجدة والاخت والمعتقة (قوله والياء بعشرة) أي في الجمل وقوله وهي عدد
الوارثين بالاختصار وهم الابن وابن الابن والاب والمجد والاخ وابن الاخ لغیر أم والعم
 وابن العم لغير أم أيضا والزوج والمعتق وقوله وعدد الوارثات بالبسط وهن السبع السابقة
بزيادة ثلاث لان المجدة اما جدة اب واما جدة أم فزادت واحدة والاخت اما شقيقة أو لاب
أولام فزادت ثنتين وحينئذ فالزائد ثلاثة فاذا ضمت للسبعة كان المجموع عشرة بالبسط
(قوله والذال بأربعة) أي بالجمل وقوله وهي عدد أسباب الارث أي التي هي القرابة
والنكاح والولاء ووجهة الاسلام ولا يرد قول المنصف أسباب ميراث الوري ثلاثة الخ لانه
انما قصر على المتفق عليه ووجهة الاسلام مختلف فيها كما يعلم مما يأتي وقوله والاصول
التي لا تعول أي التي هي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية فهذه الاصول هي التي
لا تعول (قوله واما الجمع) أي واما مناسبات جهة الجمع أي جمع بعض حروفه مع بعض وتحت
أربع صور الزاي مع الياء والزاي مع الذال والياء مع الدال والزاي مع الياء والذال (قوله
فالزاي مع الياء بسبعة عشر) أي لان الزاي بسبعة والياء بعشرة ومجموعهما ما ذكر وقوله
وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصار أي لان الوارثين بالاختصار عشرة والوارثات
بالاختصار سبعة ومجموعهما ما ذكر (قوله والزاي مع الدال بأحد عشر) أي لان الزاي
بسبعة والذال بأربعة ومجموعهما ما ذكر وقوله وهي عدد الوارثات على طريق البسط
أي على طريق البسط لكن تقدم أنهن بطريق البسط عشرة فلذلك احتاج لقوله
بزيادة مولاة المولاة أي معتقة المعتقة وقوله والياء مع الدال بأربعة عشر أي لان الدال
بأربعة والياء بعشرة ومجموعهما ما ذكر وقوله وهي عدد الوارثين بالبسط اذ عددهم بالبسط
خمس عشر لكن يخرج منهم المولى فالباقي أربعة عشر ولذلك قال الشرح خلا المولى أي
من له الولاء وعاله بقوله لانه قد يكون أنثى والمنظور له هنا من كان ذكرا دائما كالابن والاب
وهكذا (قوله والزاي مع الياء والذال أحد وعشرون) أي لان الزاي بسبعة والياء بعشرة

قد اجتمع في اسم زيد
رضي الله عنه مناسبات
تتعلق بالفرائض لم
تجتمع في اسم غيره افرادا
وجمعا وعدد وطرحا وضربا
فأما الافراد فالزاي بسبعة
وهي عدد أصول المسائل
وعدد من يرث بالفرض
وحده والياء بعشرة وهي
عدد الوارثين بالاختصار
وعدد الوارثات بالبسط
والذال بأربعة وهي عدد
أسباب الارث والاصول
التي لا تعول واما الجمع
فالزاي مع الياء بسبعة
عشر وهي عدد الوارثين
والوارثات بالاختصار
والزاي مع الدال بأحد
عشر وهي عدد الوارثات
على طريق البسط بزيادة
مولاة المولاة والياء مع
الذال بأربعة عشر وهي
عدد الوارثين بالبسط خلا
المولى لانه قد يكون أنثى
والزاي مع الياء والذال
أحد وعشرون وهي عدد
جميع من يرث بالفرض من
حيث اختلاف أحوالهم

والدال بأربعة ومجوعها أحد وعشرون وقوله عدد جميع من يرث بالفرض أي فهم أحد وعشرون وقوله من حيث اختلاف أحوالهم أي لا من حيث ارثهم بالفرض مع قطع النظر عن اختلاف أحوالهم كما يكون الزوج تارة يرث النصف وتارة يرث الربع وكون الزوجة تارة يرث الربع وتارة يرث الثمن وهكذا ولو قطع النظر عن ذلك لم يبلغ مجموعهم هذا العدد فبواسطة النظر لم يبلغ مجموعهم ما ذكر وقوله كما سيأتي أي كالذي سيأتي من اختلاف أحوالهم (قوله لأن أصحاب النصف النخ) عليه لقوله وهي عدد جميع من يرث بالفرض من المحببة المذكورة وقوله والربع اثنان أي وأصحاب الربع اثنان وصحة الاخبار باثني عشر عن اسم أن وهو أصحاب باعتباران المراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا يقال في قوله والثلاث اثنان وأما قوله والثلث واحد أي وأصحاب الثلث واحد فلا ينفع فيه ذلك وصحة الاخبار فيه بملاحظة أفرادها هذا النوع فنوع الزوجة تحتها أفراد أي زوجة واحدة واثنان وثلاثة وأربعة (قوله وضبط ذلك بعضهم) أي ضبط من يرث بالفرض الشيخ المجعري وقوله فقال عطف على ضبط وقوله ضبط ذري الفروض من هذا الرجز أي ضبط أصحاب الفروض من هذا البيت الذي هو من بحر الرجز وقوله خذ من ثمن أي خذ ضبطهم حال كونه مرتبا وقوله وقل هيأ بزدلك لأن الاصطلاح الجاري في حساب الاحرف بالجل الصغير ان الهاء مخمسة فهي من يرث النصف والباء باثني عشر فهي من يرث الربع والالف بواحد فهي من يرث الثمن والدال بأربعة فهي من يرث الثلثين والباء باثني عشر كما علمت فهي من يرث الثلث والزاي بسبعة فهي من يرث السدس (قوله وأما العدد) أي وأما مناسباته من جهة العدد أي عدد حروفه وقوله فعدة حروف اسمه ثلاثة وهي الزاي والياء والدال وقوله وهي عدد شروط الارث أي التي هي تحقق موت المورث وتحقق حياة الوارث بعد موت المورث والعلم بالجهة المقتضية للارث وقوله وعدد الاصول التي تعول أي وهي الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون وان شئت قلت الستة وضعفها وضعف ضعفها وان شئت قلت الاربعة والعشرون ونصفها ونصف نصفها وان شئت قلت الاثنا عشر ونصفها وضعفها فالعبارتان الاولتان للترقي لكن الاولى مصرح فيها بأسماء الاعداد دون الثانية والثالثة للتمدلي والرابعة للتوسط أفاده في الاوثوق (قوله وأما الطرح) أي وأما مناسباته من جهة الطرح أي اسقاط عدد من عدد بالشرط السابق وقوله فاذا طرحت الدال من الياء أي عدد الدال وهو أربعة من عدد الياء وهو عشرة وقوله بقي ستة أي بعد اخراج الاربعة من العشرة وقوله وهي عدد الفروض القرآنية أي التي هي النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس ومعنى كونها قرآنية انها مذكورة في القرآن وقوله وعدد الموانع أي المذكورة في المتن والشرح وهي الرق والقتل واختلاف الدين واختلاف ذوى الكفر أي الاصل بالذمة والمحرابة والردة والعماد بالله تعالى والدور المحكمي (قوله واذا طرحت الدال من الزاي) أي عدد الدال وهو أربعة من عدد الزاي وهو سبعة وقوله بقي ثلاثة أي بعد طرح الاربعة من السبعة وقوله وهي عدد الحروف أي عدد حروف اسم زيد وقوله وتقدم ما فيها أي من انها عدد شروط الارث وعدد اصول المسائل التي تعول (قوله

لأن أصحاب النصف خمسة والربع اثنان والثلث واحد والثلثين أربعة والثلث اثنان والسادس سبعة وقد ضبط ذلك بعضهم في ضمن بيت فقال ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز * خذ مرتبا وقل هيأ بزدك وأما العدد فعدة حروفه ثلاثة وهي عدد شروط الارث وعدد الاصول التي تعول وأما الطرح فاذا طرحت الدال من الياء بقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية وعدد الموانع واذا طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها

واذا

واذا طرحت الزاي من الياه) أى عدد الزاي وهو سبعة من عدد الياه وهو عشرة وقوله
 بقى ثلاثة أى بعد طرح سبعة من عشرة وقوله أيضا أى كما بقى ثلاثة فيما قبله وقوله
 وتقدم ما فيها قد علمت بيانه (قوله وأما الضرب) أى وأما مناسباته من جهة الضرب أى
 ضرب عدد حروفه فى مثاها وقوله تبلغ تسعة وهى قائمة من ضرب ثلاثة فى مثاها وقوله
 وهى عدد أصول المسائل وهى السبعة المتفق عليها وزيادة اثنين وهما ثمانية عشر وستة
 وثلاثون وقوله على الرابع أى من أن الثمانية عشر والستة والثلاثين فى باب الحمد
 والاحوة تأصيلان وقيل تحييجان (قوله وأكثرا ما ذكرته) أى من كون حروف زيدا فرادا
 وجمعا الخ موافقة لأشياء تتعلق بالفرائض وقوله عدد أشياء غير ذلك أى عدد لأشياء غير
 الذى ذكرته وذلك ككون الزاي بسبعة عدد من يرث السدس وعدد الموانع بزيادة الأعمان
 على الستة الآتى بيانها وعدد أحوال الجد والاحوة وككون الياه بعشرة عدد أصناف
 ذوى الأرحام وعدد من يرث النصف والمثلين والثمن وعدد من يرث النصف والمثلث
 والرابع والثمن وككون الدال بأربعة وهى عدد أحوال الوارث من كونه يرث ويورث وهو
 ظاهر وكونه لا يرث ولا يرث كالرقى ويورث ولا يرث كالمهض وعكسه كالانبياء وككون
 عدة حروفه ثلاثة بعد أحوال الأثر بالفرض فقط وبأنه يصيب فقط أو بهما معا وعدد
 صفات الوارث من حيث المحب وعدمه فإنه قد يجب نخب حرمان أو نقصان أو لا يجب
 أصلا كما أفاد ذلك كله الاستاد المحفى مع زيادة (قوله والله أعلم) أى بجمعة المحال وفى
 ذلك تفويض العلم اليه تعالى وأفعال التعضيل على يابه ان نظرا للظاهر فان نظرا للواقع كان
 على غير يابه (قوله ولترجع الى كلام المؤلف) فيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم المدعو
 بالنون وهو مسموع كفى الآية ونحمل خطأ ياكم وقوله فقوله أى فنقول قوله (قوله
 الفرضى) نعمت لزيد وهو نسب الى واحد الفرائض وهو فرضية بوزن فعيلة قال فى الخلاصة
 * وفعل فى فعلة التزم * ولذلك قال الشرح بفتح الفاء والراء وقوله أى العالم بالفرائض
 قال الشمس المحفى الاظهر فى التفسير ان يقال أى المنسوب للفرائض لمزيد علمه بها اه
 وهذا بناء على ان المراد النسب كما هو الظاهر والذى حكاه صاحب المحكم عن ابن الاعرابى
 انه يقال للعالم بالفرائض فرضى وفارض وفرضى كعالم وعلم انتهى وبه تعلم انه ليس
 مقصودا به النسب بل هذا اسم للعالم بالفرائض وحينئذ فلا اعتراض على الشرح (قوله
 ويقال له فارض) أى يقال للعالم بالفرائض فارض بصيغة اسم الفاعل وقوله وفرضى
 أى بصيغة المبالغة التى على وزن فعيل وقوله كعالم وعلم تنظير لفارض وفرضى الأول
 للأول والثانى للثانى وقوله وفارض أى بصيغة المبالغة التى على وزن فعال ويصح أن
 يكون صيغة نسب كما يقال أى ذى بقل ومثله قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أى بذى ظلم
 فظلام صيغة نسب وليس صيغة مبالغة واللاقتضات الآية ثبوت أصل الظلم وهو لا يصح
 قال تعالى ولا يظلم ربك أحدا وقوله وفرضى بسكون الراء أى نسبة لفرض فقد نسبوا
 لفرض كما نسبوا للفرضية وقوله أيضا أى كما يقال له فرضى بفتح الراء فهو راجع لقوله
 ويقال له الخ (قوله وأجاز ابن الهائم رحمه الله ان يقال فرضى) أى نسبة لفرائض وقوله

واذا طرحت الزاي من الياه
 بقى ثلاثة أيضا وتقدم
 ما فيها وأما الضرب فاذا
 ضربت حروفه وهى ثلاثة
 فى نفسها تبلغ تسعة وهى
 عدد أصول المسائل على
 الرابع وأكثرا ما ذكرته عدد
 أشياء غير ذلك والله أعلم
 ولترجع الى كلام المؤلف
 رحمه الله فقوله (الفرضى)
 بفتح الفاء والراء أى العالم
 بالفرائض ويقال له فارض
 وفرضى كعالم وعلم
 وفارض وفرضى بسكون
 الراء أيضا وأجاز ابن الهائم
 أن يقال فرضى أيضا

ايضاً أى كما قيل فرضى وغيره مما تقدم وقوله وان قال جماعة انه خطأ أى فلا التفات
لقولهم انه خطأ مع ان له بان القاعدة أنه اذا أريد النسب للجمع فانما ينسب لمفرده
لذلك ووجد عدم الالتفات ان الجمع صار لقبها هذا الفن فقد شبهه الواحد وحينئذ
ينسب الى لفظه كما يعلم من قول ابن مالك

والواحد اذا كرر اسماً للجمع * ما لم يشابه واحداً بالوضع

وقد تقدم نظيره في الانصاري (قوله والفرائض) أى بمعنى المسائل المسماة بالفرائض
وقوله جمع فريضة بمعنى مفروضة أى فعلة بمعنى مفعولة وقوله أى مقدرة بمعنى
لمفروضة وقوله لما فيها من السهام المقدرة على المحذوف أى وسميت مسائل هـ هذا الفن
بالفرائض لما فيها من السهام المقدرة ويؤخذ من ذلك ان قولهم فريضة من باب المحذف
والابصال أى حذف الجار واصل الضمير والاصل مفروض فيها حذف حرف الجر
واتصل الضمير ومعلوم ان هذه العلة انما تظهر في المسائل التى فيها سهام مقدرة مع أن
المسمى بالفرائض مسائل قسمة الموارث بالفرض أو بالتعصيب فلا بد من ملاحظة
التغليب ولذلك قال الشرح فغلبت على غيرها أى فغلبت الفرائض التى هي المسائل
المشتملة على السهام المقدرة على غيرها وهو مسائل التعصيب وسمى الكل فرائض وقيل
المعنى فغلبت السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وهى سهام التعصيب وعلى الاوّل
فقول الشرح بعد أى فغلبت على التعصيب معناه فغلبت الفرائض على مسائل
التعصيب وسمى الكل فرائض وعلى الثانى معناه فغلبت السهام المقدرة على سهام
التعصيب والاوّل أظهر كما ارتضاه العلامة المحققى وان حقت النظر والتغليب لا بد منه

فهما فتغلب السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وتغلب مسائل الاولى على مسائل
الثانية كما أشار اليه الشيخ الامير وانما غلبت مسائل الفرض على مسائل التعصيب لشرف
الفرض على التعصيب لتقدمه عليه فى القسمة على الورثة ولان صاحب الفرض لا يسقط
بغير المحب وصاحب التعصيب يسقط باستغراق الفروض التركة وهناك قول بان
التعصيب أشرف لان صاحب التعصيب اذا انفرد خارج جميع المال بخلاف صاحب الفرض
وسمى على ذلك (قوله انتهى) أى كلام الجلال المحلى وقوله أى فغلبت أى تفسير الكلام بالجلال
المحلى وقد عرفت توضيحه وقوله وجعلت لقباً لهذا العلم أى جعلت لفظه الفرائض اسماً على
هذا الفن وقوله وسمى أى تعريفه أى سياتى تعريف هذا العلم بعد قول المصنف فهالك فيه
القول عن ايجاز مبرأ عن وصمة الالغاز * ونصه هناك مقدمة علم الفرائض فقه قسمة
الموارث الخ (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أى المذكور فكأنه قال يقال فى
شرحه كذا كما تقدم نظيره وعلى هذا أبداً فقس (قوله اذ كان ذلك الخ) أى لان هذا
أهم فاذللت على وقوله أى المذكور وانما يحتاج لهذا التاويل بالنظر لتفسير اسم الإشارة
بالابانة فانها مؤنثة ولفظها انما يشار به للأفراد المذكور فيحتاج لتأويل الابانة بالمذكور
لان النظر لتفسير اسم الإشارة بتوخيها لانه مذكراً من غير تأويل (قوله من أهم الغرض)
أى من أهم التصديان فسر اسم الإشارة بالتوخي أو أهم المقصودان فسر اسم الإشارة

وان قال جماعة انه خطأ
والفرائض قال الجلال
المحلى وجه الله جمع فريضة
بمعنى مفروضة أى مقدرة
لما فيها من السهام المقدرة
فغلبت على غيرها انتهى
أى فغلبت على التعصيب
وجعلت لقباً لهذا العلم
وسمى على تعريفه وقوله (اذ
كان ذلك) أى المذكور من
الابانة أو توخيها (من أهم
الغرض)

بالمذكور من الابانة فانها مقصودة فتكون من أهم المقصود (قوله لمن يريد التصنيف في علم الفرائض) اعترض بان التخصص بمن يريد التصنيف لا دليل عليه فان المدرس والطالب كذلك واجب بان الذي يخص المصنف التصنيف فالتعديده بالنظر للقمام (قوله فهو تعليل لما ذكر) أي من سؤال الاعانة على ما توأخينا من الابانة فكانه قال بسأل الله الاعانة على الذي قصدناه من الابانة عن مذهب الامام زيد لانه أهم من الغرض وكتب بعضهم ان المناسبات حذف فهو ويكون قوله تعليل خبر القوله الواقع مبتدأ في الدخول على المتن اه لكن تقدم لك ان خبره مأخوذ من حل الشرح فلامناسبة للحذف (قوله قال العلامة الخ) انما أتى بذلك تقوية لما قبله وتوضيح الكلام المتن وقوله سبط المارد بنى وهو بدر الدين محمد بن محمد بن أحمد كان في عصر السلطان قايتماي والمارد بنى نسبة للمارد بن بلدة بالبحر وكان المارد بنى جدا للسبط لان الواقع انه ابن بنته وان كان السبط في الأصل ولدا لولد ذكره كان أو انثى اه أمر بالمعنى (قوله فيما قصدناه) تفسيرا لقول المصنف فيما توأخينا وقوله من الاظهار والكشف تفسيرا لابانة الواقعة في كلام المصنف وعطف الكشف على الاظهار عطف تفسير وقوله لان هذا من أهم القصد تفسيرا لقول المصنف اذ كان ذلك من أهم الغرض (قوله فانه لا يجب من قصده) أي وانما سألت الله لانه تعالى لا يرذل من قصده خائبا أي غير ظافر بمقصوده فان المحبة عدم النظر بالمقصود وكان المناسبات أن يقول من سأله بدل من قصده الا ان يقال المراد من قصده بالسؤال (قوله قال الله تعالى) هذا استدلال على أنه تعالى لا يجب من قصده لكن الاستدلال بذلك فيه خفاء لان هذه الآية انما دلت على طلب السؤال ولذلك احتاج الشرح لقوله قال بعض العلماء الخ مع قوله وقال الامام تاج الدين الخ فأتى بذلك لبيان وجه الاستدلال ولو استدل بقوله تعالى ادعوني أستجب لكم أو بقوله تعالى احيى دعوة الداع اذا دعان لم ينجح لذلك فانه ظاهر في الاستدلال على ما ذكر (قوله واسئلو الله من فضله) أي شيان من فضله لا وجوب اعابيه (قوله قال بعض العلماء الخ) قد عرفت انه أتى بذلك مع ما به لبيان وجه الاستدلال بالآية ووراده ببعض العلماء ابن عينة كفاي اللؤلؤة نقل عن الكنتاني وقوله لم يأمر بالمسئلة أي في قوله تعالى واسئلو الله من فضله وقوله الا ليعطى أي أخذنا من قوله تعالى ادعوني أستجب لكم لانه لا بد من توفر شروط الاحابة التي من أعظمها أكل الحلال وانتفاء موازعيها التي من أعظمها أكل الحرام والاحابة اما بعين المطلوب أو باحسن منه أو يدفع ضرر عن الداعي واما أن تكون محجلة واما ان تكون مؤجلة فكل دعاء مستجاب بقيد السابق (قوله انتهى) أي كلام بعض العلماء (قوله قال الامام تاج الدين بن عطاء الله) أي صاحب المحكم المشهورة نفعنا الله به وقوله متى وفقك الله للطلب أي للطلب منه وقوله فاعلم انه يريد أن يعطيك أي على الوجه الذي يريد لا على الوجه الذي تريد لقصورك كفاي المحكم له (قوله انتهى) أي كلام ابن عطاء الله (قوله وقوله علام الخ) لما كان ما تقدم متضمنا لان متعلق المقصود علم ولانه خصوص علم الفرائض ولانه على مذهب الامام زيد بن ثابت علل ذلك بتعليل يشتمل على تلك

لمن يريد التصنيف في علم
الفرائض فهو تعليل
لما ذكر قال العلامة سبط
المارد بنى رحمه الله أي
وسأل الله لنا الاعانة فيما
قصدناه من الاظهار والكشف
عن مذهب الامام زيد
رضي الله عنه لان هذا من
أهم القصد فانه لا يجب
من قصده قال الله تعالى
واسئلو الله من فضله قال
بعض العلماء لم يأمر بالمسئلة
الا ليعطى انتهى وقال الامام
تاج الدين بن عطاء الله
رضي الله عنه متى وفقك
للطلب فاعلم انه يريد أن
يعطيك انتهى وقوله (علما)

لاشياء فقولها علم بان العلم خير ما سعى الخ راجع للاول وقوله وبان هذا العلم مخصوص
 بما الخ راجع للتاني وقوله وبان زيدا خص لا محاله الخ راجع للتالث (قوله منصوب على
 انه مفعول لاجله) استشكله الشيخ المحقني بان شرط نصب المفعول لاجله ان يتقدم عامله
 فاعلا كما في قولك قلت اجلا لالك فان فاعل الاجلال والقياس المتكلم وهما ليس كذلك
 فان مرفوع كان اسم الاشارة وفاعل العلم المصنف وهذا على جعله علة لقوله اذ كان ذلك
 من اهم الغرض واما على جعله علة لتواخيلا فلا شك لان فاعل العلم والتوخي واحد
 وهو المصنف واما الشرح الامير بان الاتحاد موجود معنى فكانه قال اعده من اهم الغرض
 علم الخ لان المراد اذ كان ذلك من اهم الغرض عندي فالاتحاد موجود معنى كما قالوه
 في قوله تعالى هو الذي يريك البرق خوفا وطمه بما فانهم هم اعراب خوفا وطمه معاء فقولين
 لاجله ما مع ان فاعل الخوف والطمع المخاطبون وفاعل يرى هو الله تعالى لكن قالوا
 الاتحاد موجود معنى فانه في قوة ان يقال وهو الذي يجعلكم ترون البرق خوفا وطمه ما
 (قوله وهو) أي علمه وقوله علة لقوله اذ كان الخ وعلى ذلك فيكون علة لعله فهو من باب
 التدقيق وقوله اول قوله تواخيلا الخ وعليه فلا يرد الاشكال السابق كما علمت وقوله أي لاجل
 علمنا تفسر بمعنى كونه علة وفيه دخول على ما بعده (قوله بان العلم) أي كل علم أو العلم
 المعهود قال اما للاستغراق اول العهد كما سيذكره الشرح لكن في الاحتمال الاول شيء اذ
 من جملة العلوم ما لا ينمى تعاطيه كالعلوم المحكمية وعلوم الهيئة ونحوها ويمكن ان يحاب
 بان ما ذكره منزل منزلة العلم لان الاعتبار انما هو بالعلم النافع واعلم ان العلم يطلق على
 الملكة وعلى الادراك المجازم المطابق للواقع عن دليل وعلى القواعد المدونة والفنون
 المبنية وجله هنا على القواعد والفنون انساب لكن الشرح فسر بحكم الذهن المجازم
 المطابق للواقع وكأنه لاحظ ان ذلك هو الثمرة المستمدة من الفنون (قوله وهو حكم الذهن
 الخ) هذا تعريف له عند الاصوليين والحكم هو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
 والذهن قوة للنفس معدة لا كتاب الا راء والحس كفي المحققة هو النفس الناطقة
 والذهن آلة للحكم فاضافة الحكم اليه من اضافة الشيء لآلته وقوله المجازم بالرفع صفة
 أولى للحكم ونسبة المجزم اليه مجاز عتلى لان المجازم صاحبه ويحتمل ان اسم الفاعل بمعنى اسم
 المفعول فالجزم بمعنى الجزوم به على حد قوله تعالى في عيشة راضية ونرج بذلك الظن
 والشك والوهم بناء على ان في الشك والوهم حكم وان كان التحقيق ان الشك ليس حاكما
 وكذلك الواهم بالاولى وقوله المطابق للواقع بالرفع أيضا صفة ثانية للحكم والمراد المطابق
 متعلقه وهو النسبة المحكوم فيها متعلق الواقع وهو النسبة التي في علم الله الذي هو المراد
 بالواقع على احد الاقوال فالمطابقة انما هي بين النسبة التي تدرك من الكلام والنسبة التي
 في الواقع لا بين الحكم نفسه والواقع لانه لا معنى لمطابقة نفس الادراك للواقع ونرج بذلك
 حكم الذهن انما هو غير المطابق للواقع وهو الاعتقاد الفاسد وكان على الشرح ان يزيد قيما
 نالوا وهو الدليل لانراج حكم الذهن المجازم المطابق للواقع لغو غير دليل بل لتقليد وسمي
 الاعتقاد الصحيح ويمكن ان يجب ان يثبت عن ذلك الاشارة الى ان المراد بالعلم ما يشمل

منصوب على انه مفعول
 لاجله وهو علة لقوله اذ
 كان ذلك من اهم الغرض
 اول قوله تواخيلا أي لاجل
 علمنا (بان العلم) وهو حكم
 الذهن المجازم المطابق
 للواقع

الاعتقاد الصحيح (قوله وهو خلاف الجهل) مراده بالخلاف المنافي الشامل للضد والعدم
 المقابل للملكة لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلفين اصطلاحا يجوز اجتماعهما
 وارتفاعهما والجهل والعلم ليسا كذلك بل بالنسبة للجهل البسيط وهو عدم العلم بالشيء عما
 من شأنه ان يكون عالما بكون التقابل بينهما من تقابل العدم والملكية وهي الصفة الثبوتية
 كالعلم فيعبرون عنها بالملكه وعن مقابلتها بالعدم والنسبة للجهل المركب وهو ادراك الشيء
 على خلاف ما هو عليه في الواقع يكون التقابل بينهما من تقابل الضدين وهو ما الامر ان
 الوجوديان اللذان بينهما ما غاية الخلاف لا يجتمعان وقد ير تغمان وانما سمي الجهل بمعنى
 ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع جهلا مركبا لاستلزامه جهلين جهله بالشيء كما هو
 في الواقع وجهله بأنه جاهل فليس مركبا منهما حقيقة بل هو مستلزم لهما لانهما عدميان
 وهو وجودي والوجودي لا يكون مركبا من عدميين واطلاق الجهل على كل من البسيط
 والمركب حقيقة فهو من قبيل المشترك وقيل حقيقة في المركب مجاز في البسيط (قوله
 والالف واللام) كان الاولى التعبير بال لان القاعدة ان الكلمة اذا كانت على حرفين عبر
 عنها بلفظها كقوله من وفي وعن وفتاها ال واذا كانت على حرف واحد عبر عنها باسمها
 كقوله و او العطف وفاؤه ولام الجر لئلا يفسر الشرح عبر بذلك للتوضيح وقوله للاستغراق أى
 استغراق جميع افراد العلم النافع لان غير النافع بمنزلة العدم كما مر وتوله أو للعهد الشرعي
 أى المعهود وعند أهل الشرع وكان الاولى أن يقول العلي لان المعهود من أقسام المعهود
 الشرعي وهي الذكري والمحضوري والعلي وأجيب بأن مراده العلي وعبر بالشرعي تنبها
 على انه المعهود عند علماء الشرع وعبارة البسيط على العلم المعهود أى الشرعي فكان الشرح
 تصرف فيها (قوله وهو علم التفسير الخ) أى العلم المعهود شرطا وهو علم النفس بمراد الخ وقوله
 ويلحق ذلك ما كان آله أى ويلحق بالمدكور من العلوم الثلاثة ما كان آله كالتحقيق
 (قوله فالعلم من خير الخ) اعترض من وجهين الاول تغيير اعراب المتن والثاني اخلاء أن في
 كلام المصنف عن الخبر لا يقال عذرا للشرح في تغيير اعراب افادة ان العلم بعرض الخبر
 وبعض الاولى لاننا نقول افادة ذلك تحصل بتقدير متضاف بأن يقول بعد قول المصنف خير
 أى بعض خير ويقول بعد قوله أولى أى بعض أولى وانما يحتاج لذلك كله اذا جعلت آل
 في العلم للعهد العلي لان علم التوحيد ليس مندرجا فيه حينئذ مع انه أفضل وأولى وأما على
 جعلها للاستغراق فلا يحتاج لذلك بل هو مضر لا يهاجمه أن هناك مساويا له وأفضل منه
 وليس كذلك وحاول في اللواؤة في فعل كونه من الخبر لا ينافي كونه الخبر على الاطلاق
 والتحق ان الابهام حاصل ومحل عدم الاحتياج للتقديم المذكور على جعلها للاستغراق اذا
 لوحظ مجموع الافراد بخلاف ما لو لوحظ كل فرد على حدته فانه يحتاج للتقدير السابق بالنظر
 للمعنى دون البعض وأجيب عن الوجه الاول بأن المحقق جواز التغيير بخصوصه اذا كان
 الشرح من زواجر المتن كما هنا وعن الوجه الثاني بأن الشرح أعاد المبتدأ الطول الفصل
 فهو من باب إعادة المبتدأ من باب تقدير المبتدأ ولك ان تقول انه حل معنى لاجل اعراب
 انتهت من حاشية المحقق وحاشية الامير مع زيادة لطيفة (قوله من خير ماسعى فيه)

وهو خلاف الجهل والالف
 واللام فيه للاستغراق أو
 للعهد الشرعي وهو علم
 التفسير والمحدث والفقه
 ويلحق بذلك ما كان آله
 فالعلم من (خير ماسعى
 فيه)

أى أفضل الامر الذى سعى الانسان فيه كسائر الصنع وقوله ومن أولى ماله العبد مدعى أى
ومن أولى الامر الذى طالب العبد له ولا يخفى التجنيس بين سعى ودعى وقدّر من ثابيا اشارة
الى ان أولى معطوف على خير المساط عليه من فقيمدان العلم لبعض المحرورين بعض الاولى ولولم
يقدر من ثابيا الاحتمل أن يكون معطوفا على التجار والمحرورين فقيمدان العلم هو الاولى وهو
مناف لمجعله أولا بعض المحرورين وان تقول لا منافاة لان كون الشيء أفضل على الاطلاق
لا ينافى كونه بعض الافضل كالنبي صلى الله عليه وسلم فانه افضل المخلوق على الاطلاق ومع
ذلك هو بعض الاشياء الدين هم أفضل من غيرهم فيكون بعض الافضل أفاده في الاووية
لكن فيه ما تقدم (قوله قال الله تعالى الخ) هذا استدلال على خيرية العلم وأولوية لان
الآية الاولى فيها مدح العلماء ومدحهم متضمن لمدح العلم والآية الثانية دللت على رفع
العلماء درجات وهو بسبب العلم ففيهم امدح للعلم ضمنا كآية الاولى وأما الآية الثالثة
ففيها امر حميد به باستزادته من العلم فلولا شرفه لما أمره بذلك وجميع ما ورد في مدح العلماء
محمول على العلماء العاملين والافخبر العاملين مدمومون غاية الذم (قوله انما يخشى الله من
عباده العلماء) بنصب الاسم الشريف ورفع العلماء كما هو القراءة المتواترة وقرئ شاذا
يرفع امط المجلاة ونصب العلماء وهي أبلغ في مدح العلماء من القراءة المتواترة لان المعنى
عظيم انما يعظمهم الله من عباده العلماء فالمراد بالخشية في حقه تعالى التعظيم والمعنى على
القراءة المتواترة انما يخاف الله خوفا مع احلال من عباده العلماء لانهم أعلم بالله وبما يليق
به ولهذا كان أشد الناس خوفا الانبياء وبعضهم جعل العلماء في هذه الآية ونحوها على
علماء الباطن وهم من اطاعهم الله على ما يكون غيبه بسبب تربيتهم تحت يد شيخ عارف
بديناس النفس وعلم من التفسير المذكور ان الخشية على القراءة المتواترة بمعنى الخوف مع
احلال قال الراغب الخشية خرف يشوبه تعظيم وأكثر ما يكون عن علم وقال السيوطي هي
أشد الخوف (قوله برفع الله الذين آمنوا الخ) جواب انشروا بمعنى ارتفعوا مقابل تسهوا
وصدر الآية يا أيها الذين آمنوا اذا قبل لكم تفسهوا في المجالس فانسهوا ونصح الله لكم واذا
قبل انشروا فانشروا برفع الله الذين آمنوا الخ وقوله والذين آمنوا الخ ذهب ابن عباس الى
ان الذين آمنوا الخ منسوب بفعل محذوف والتقدير يزيد الذين آمنوا الخ لم درجات
فبكون قد تم الكلام عند قوله تعالى منكم وعلى هذا الاستدلال بالآية على شرف العلم
ظاهر وأما على جهة له معطوفا على الذين آمنوا من عطف الخاص على العام فلا يظن
الاستدلال كذا قبل ووجه بعضهم الاستدلال بالآية على العطف أيضا ان ذكر الخاص بعد
العام لا يبدله من نكتة والنكتة هنا شرفهم على غيرهم والى ذلك أشار الشيخ الامير حيث
قال فقصوا بالذكرا هم ما هلى يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (قوله وقل رب زدني
علما) أى وقل يا محمد رب زدني علما فهو أمر للنبي صلى الله عليه وسلم بالاستزادة من العلم
وهو دليل على شرفه (قوله والاحاديث الخ) لما استدلت على شرف العلم بالآيات القرآنية
شرع يستدل على ذلك بالاحاديث النبوية وقوله كثيرة شهيرة لا يلزم من الكثرة الشهيرة
فان ذلك ذكرها بعد (قوله منها قوله صلى الله عليه وسلم الخ) ومنها أيضا حديث البخاري

(ومن أولى ماله العبد مدعى)
قال الله تعالى انما يخشى
الله من عباده العلماء وقال
تعالى برفع الله الذين آمنوا
منكم والذين أوتوا العلم
درجات وقال تعالى وقل
رب زدني علما والاحاديث
في فضائل العلم كثيرة
شبهيرة منها قوله صلى الله
عليه وسلم

ما جميع أعمال البر في الجهاد الا كصدقة في بحر وما جميع أعمال البر والجهاد في العلم الا كصدقة في بحر انتهى (قوله لاحسد الا في اثنتين) أي لا غبطة بمدوحة مدحا كيد في خصلة من الخصال الا في اثنتين بناء التامث فالمراد بالحسد في الحديث الغبطة التي هي غنى مثل ما للغير ويقدر المحرم من مادة المدح ونحوه لان مادة الجواز اذ لو قيل لا غبطة جائزة الا في اثنتين لا تقضي ان الغبطة حرام في غير المستثنى وهو باطل وليس المراد بالحسد في الحديث الحسد المعروف وهو بمعنى زوال نعمة الغير لانه حرام مطلقا لو قيل لاحسد جائزة الا في اثنتين لم يصح الاستثناء الا ان يجعل منقطعاً لان المستثنى غبطة والمستثنى منه حسد وقوله رجل أي خصلة رجل فهو على تقدير مضاف وهو ما بناجر يدل أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف وقوله آناه الله ما لا بعد الممزة أي أعطاه الله ما لا وقوله فساطه على هلكته في الخير بفتح اللام أي ساطه على اهلاكه وانفاقه في الخير كالصدقة وهذا بيان للخصلة الاولى وقوله ورجل أي وخصلة رجل وهو بالجر أو بالرفع نظير ما تقدم وقوله آناه الله المحركة بعد الممزة أي أعطاه الله المحركة وهي بكسر الحاء تطلق على العلم النافع المؤدى الى عمل وهو المناسب هنا وتطلق على اصابة الصواب قولاً وفعلاً وعقداً وعلى العلم بحقائق الاشياء على ما هي عليه وبما يفهم من المصالح وغيرها وعلى علم الشرائع وفي شرح الفاسي على الدلائل انها تفسر بالنبوة والقرآن والفهم فيه والفقه في دين الله ومعرفة الاحكام والغنم واللب والموعظة وتحقيق العلم والفهم عن الله والمحكم واتقان الفعل ووضع الاشياء مواضعها وتوفيتها حقها والمحكم بالحق والعدل وقوله فهو يقضى بها ويعلمها الناس أي يحكم بها بين الناس ويعلمها لهم بغير قضاء كتدريس وهذا بيان للخصلة الثانية (قوله رواه البخاري من حديث ابن مسعود) أي حال كونه من جملة الاحاديث التي رواها ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث مفرد مضاف بعم (قوله من سلك طريقاً) أي حسنة أو معنوية أو هامة ما أفند شمل أنواع الطريق المرصلة الى تحصيل أنواع العلوم الدينية وقوله يلتمس فيه عاباً أي يطلب في ذلك الطريق علماً نافعاً سواء جل أو قل وقوله سهل الله له طريقاً الى الجنة أي في الدنيا بأن يوفقه للعمل الصالح وفي الآخرة بأن يسلك به طريقاً لا صعوبة فيه حتى يدخل الجنة سائماً وسبب ذلك ان العلم انما يحصل بتعب ونصب وأحب الاعمال اجزءاً بالحماة المهمة والزامي المهمة أي أشقها فن تحمل المشقة في تحصيل العلم سهل الله له طريقاً الى الجنة وظاهر الحديث انه يترتب له ذلك وان لم يحصل المطلوب فن بذل الجهد بذنة صافية وان لم يحصل شيئاً نحو بلاذة يحصل له الجزاء الموعود به لعدم تقصيره لكن اذا حصل المقصود كان أعلى والدمي في الجامع الصغير سهل الله به والظاهر على هذه الرواية ان الضمير عائد للسلوك المفهوم من سلك وتكون الباء سميعة بخلافه على الرواية التي هنا فان الضمير عائد لمن واللام لام التعدية وبعضهم جعل اللام بمعنى الباء وجهه ان الضمير في الرواية من راجعاً للسلوك المفهوم من سلك وجوز ان تكون الباء للتعدية والضمير فيها ما عائد لمن لتتفق الروايتان (قوله وقال الشافعي رضي الله عنه الخ) لما استدلل على شرف العلم بالآيات والا حاديث استدلل عليه أيضاً بهذا الاثر المنقول عن الامام الشافعي رضي الله عنه وقوله

لاحسد الا في اثنتين رجل
 آناه الله ما لا فساطه على
 هلكته في الخير ورجل آناه
 الله المحركة فهو يقضى بها
 ويعلمها الناس رواه البخاري
 من حديث ابن مسعود
 ومنها قوله صلى الله عليه
 وسلم من سلك طريقاً يلتمس
 فيه علماً سهل الله له
 طريقاً الى الجنة رواه
 الترمذي وحسنه عن أبي
 هريرة رضي الله عنه وقال
 الشافعي رضي الله عنه

طلب العلم أفضل من صلاة النافلة أى طالب العلم النافع أكثر ثواباً من صلاة النافلة والكلام فى العلم المندوب والافعال العلم الفروض أفضل الفروض كما ان نغله أفضل النوافل وعن أبى هريرة وأبى ذر رضى الله عنهما انهما قالوا لا باب من العلم تتعلم أحب اليك من ألف ركعة تطوعاً وباب من العلم تتعلمه عمل به أو لم يعمل أحب اليك من مائة ركعة تطوعاً سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء طالب العلم الموت وهو على هذه الحالة فهو شهيد وعن أبى هريرة رضى الله عنه لان أعلم باباً من العلم أحب الي من سبعين غزوة فى سبيل الله الى غير ذلك من الآثار (قوله وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم) أى المندوب والافال فرض داخل فى الفريضة والخاص ان طلب العلم ينقسم ثلاثة أقسام فرض عين وهو ما تتوقف عليه العبادات أو نحوها وفرض كفاية وهو ما زاد على ذلك الى بلوغ درجة الفتوى كالنورى والرافعى ومنه دُوب وهو ما زاد على ذلك الى مالانهايته ولا غاية له ودفع الشافعى بقوله وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم ما قد يتوهم من أن هناك شيئاً دون الفريضة فى الثواب ويليه طلب العلم (قوله انتهى) أى كلام الامام (قوله وكفى بالعلم شرفاً أن كل أحد يدعيه) أى وكفى العلم من جهة الشرف ادعاء كل أحد له وان لم يحسنه فالعلم زائدة فى المفهوم وأن دعيه هو لا هام مؤولة بالمصدر وهو فاعل كفى وشرفاً منصوب على التمييز وقوله وبالمجهول فبحا أن كل أحد ينكره أى وكفى المجهول من جهة القبح انكار كل أحد له ويقال فيه ما سقى فى الذى قبله (قوله وعلما بأن هذا العلم الخ) أى ولعلنا بان هذا العلم المشروع فيه الخ قال فى العلم للعهد المحضورى وبعضهم جعلها للعهد الذى كرى لتقدم ذكره ممكن اعنه مذهب زيد الفرضى وقوله وهو علم الفرائض أشار به الى ان آل للعهد المحضورى أول للعهد الذى كرى كما مر وقوله مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء أى مخصوص بالذى قد شاع واشتهر فيه عند جميع العلماء وقوله بأنه أول علم الخ يدل من قوله بما قد شاع فيه الخ وبعضهم جعله بياناً له والماء معنى من فكأنه قال من أول علم الخ وقوله يفقد فى الارض أى يفقد من الارض يفقد العلماء به لا ينتزعه من صدور العلماء الحديث ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً الخ وفى معنى من كما أشرنا اليه فى المحل وقوله بالكلية أى ما يتساكب كلياته أى بجميعه وأخذ هذا من اطلاق الفقد فى الارض اذا شئ عند الاطلاق ينصرف لفردة الكامل ودفع به ما قد يتوهم من ان المراد فقد بعينه (قوله حتى الخ) حتى للغاية ان لوحظ التدريج بأن يفقد شيئاً فشيئاً وتقر بعبارة ان لوحظ الفقد دفعة وقوله لا يكاد يوجد الخ ان كاد كغيرها فنفقها تى واثباتها اثبات فاذا قلت كاد زيداً ان يقوم فاعنى قرب زيد من القيام فالقرب من القيام ثابت لكن القيام نفسه غير ثابت واذا قلت لا يكاد زيد يقوم فاعنى لا يقرب زيد من القيام فالقرب من القيام منى وكذا القيام بالادنى ولذلك كان قوله تعالى لم يكذبوا بما ألعن من ان يقال لم يرها وما قيل من أن اثباتها تى ونفيها اثبات على عكس غيرها والاتناقض قوله تعالى فذبجوها وما كادوا يفعلون مردود ولا تناقض فى الآية لان امتناعهم من الذبح كان قبل الذبح ثم ذبحوها وشرط التناقض اتحاد الزمن فاعنى فذبجوها آخرها وما قربوا من فعلهم للذبح أولاً وكلام المصنف انما

طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم انتهى وكفى بالعلم شرفاً ان كل أحد يدعيه وبالمجهول فبحا ان كل أحد ينكره (و) علما (ان هذا العلم) وهو علم الفرائض (مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء) بأنه أول علم يفقد فى الارض حتى لا يكاد يوجد

يتمشى على الطريقة الاولى دون الثانية لانه يقتضى على الثانية انه يوجد لان
 كاد للنفي وقد دخل عليه النفي ونفي اثبات (قوله أى حتى لا يقرب من الوجدان)
 المناسب أن يقول من الوجود وكذا يقال فيما بعد (قوله وما فقد حقيقة الخ) هذا
 جواب عما قد يقال قد أخبر المصنف بأنه يفقد حقيقة فكيف يخبرنا بما أنه لا يقرب من
 الوجود وحاصل الجواب انه لا تنافي لانه اذا كان لا يقرب من الوجود كان مفقودا
 حقيقة (قوله وما فهمه الخ) مبتدأ خبره قوله فليس يظهر وأدخل الفاء عليه لشيء
 المبتدأ بالشرط في العموم وقوله حيث قال أى وقت ان قال في حيث بمعنى وقت ظرف لقوله
 فهمه و يصبح كونه للتعديل بل هو الأظهر وقوله فليس يظهر وكذا ما قبل من بناءه على
 الطريقة الضمنية القائلة بأن اثبات كاذب في نفيها اثبات فهو هذا البناء ليس بظاهر كما
 قاله الشيخ الامير وان وقع في بعض الحواشي خلافه أما أولها فهذا مردود والحق خلافه وأما
 ثانيا فلان المعنى على هذه الطريقة انه يوجد لان نفي النفي اثبات كما مر وهو خلاف ما ذكره
 الشيخ السبط (قوله لان لا النافية الخ) ولانه يقتضى الحكم على المفقود حقيقة بأنه يقرب
 من عدم الوجود وهو فاسد ويمكن جملة على ما قبل الفقد بالفعل فهو قبل الفقد بالفعل
 يقرب من عدم الوجود وهو تكلف لا داعى اليه (قوله عن ابن ماجه) يقرأ بالهاء وقفا
 ووصلا وكذا ابن سميده وابن بردزبه وما جاءه اسم أمه وهو ممنوع من الصرف للعلمية والهجية
 وقوله في المستدرک اسم كتاب للحاكم استدرک فيه على الشيخين الاحاديث التي تركاها
 وقوله مرفوعا أى للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعلموا الفرائض) أى وجوبا كغائبا
 وكذا قوله وعلوه والضمير عائدة للفرائض بمعنى الفن فهي كالمفرد أو الى مضاف محذوف أى
 علم الفرائض وفي رواية للحاكم تعلموا الفرائض وعلوها الناس فاني امرؤ مقبوض وان
 العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الرجال في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما
 وإنما قدم الامر بالتعلم على الامر بالتعليم لان الشخص يتعلم ثم يعلم فالتعلم متقدم على التعليم
 طبعاً فقدم وضعه على الوفاق الوضع الطبع وضابط المتقدم بالوضع أن يكون المتأخر متوقفاً
 على المتقدم من غير أن يكون المتقدم علة في المتأخر كما هنا فان تعليم علم الفرائض متوقف
 على تعلمه من غير أن يكون التعلم علة في التعليم والالزم حصول التعليم عند وجود التعلم لان
 المعلول يوجد عند وجود علة وكثيراً من الناس يتعلمون الفرائض ولا يعلمونها انتهى
 مخلصاً من اللواؤة (قوله فانه نصف العلم) ان قلت يعارض ذلك ما روى عن عبد الله بن
 عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل
 آية محكمة أو سنة ماضية أو فريضة عادلة قلت أنه حديث ضعيف ويتقدر رحمة فالجمع
 بين الحديثين ان التنصيف باعتبار أحوال الاحياء والاموات والتعلم باعتبار الادلة فان
 العلم يتلقى من ثلاثة أشياء من كتاب الله تعالى ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومن الحساب الذي نشأ عنه هذا العلم قاله الامام العسقلاني كما هو في اللواؤة (قوله وهو
 ينسب) أى ينسب اليه النسيان لتوقفه على علم الحساب وانتشار مسائله وارتباط بعضها
 ببعض كما سيذكره الشرح وقوله وهو أول علم ينزع من أممي أى بموت أهله لأنه ينزع

أى حتى لا يقرب من
 الوجدان وما فقد حقيقة
 بصدق عليه أنه لا يقرب
 من الوجدان وما فهمه الشيخ
 بدر الدين سبط المارديني
 رجه الله من كلام المصنف
 حيث قال أى يقرب من
 عدم الوجدان فليس بظاهر
 لان لا النافية داخلة في
 كلامه على يكاد لا على يوجد
 وإنما شاع عند العلماء أنه
 أول علم يفقد لما روى ابن
 ماجه وأما كفى المستدرک
 عن أبي هـ - ريرة رضي الله
 عنه مرفوعاً تعلموا الفرائض
 وعلوه الناس فانه نصف
 العلم وهو ينسب وهو أول
 علم ينزع من أممي

من صدورهم كما هو ظاهر اللفظ والسرى التعبير بالانتراع التشبيه بالشئ الذي ينزع من حيث انه لا يبقى له أثر في أقرب وقت (قوله ورواه البيهقي) بالواو هكذا في النسخ التي بأيدينا ووقع لبعضهم رواه البيهقي بغير واو فكيف كتب عليها كان المناسب أن يقول ورواه البيهقي بالواو وقوله وقال تفرد به حفص الخ أى فيكون الحديث ضعيفا وقوله وليس بالقوى أى وليس حفص عندنا قويا لانه تكلم فيه (قوله ولما كان علم الفرائض الخ) غرض الشرح بذلك توجيه الحديث على تعلمه وتعليمه وسأأتى توجيهه كونه نصف العلم ولا يخفى ان قوله علم الفرائض اسم كان وجمله قوله من يشتغل به قليل خبرها وعلل قوله من يشتغل به بقوله لتوقفه على علم الحساب الخ وقوله كان عرضة للنسيان جواب لما وكان الظاهر أن يقول ولما كان علم الفرائض متوقفا على علم الحساب متشعب المسائل مرتباً ببعض مسائله ببعض كان المشتغل به قليلا وكان عرضة للنسيان أفاده الاستاذ الحنفى (قوله وتشعب مسائله) أى انتشارها كالشعب وقوله وارتباط بعضها ببعض أى تعلق بعض مسائله ببعض (قوله كان عرضة للنسيان) أى شيأ يعرض له النسيان وقوله فلاجل هذا حدث صلى الله عليه وسلم الخ أى فلاجل كونه عرضة للنسيان أمر صلى الله عليه وسلم أمراً كيداً بتعليمه وتعليمه (قوله وأما قوله فانه نصف العلم الخ) مقابل لمخذوف والتقدير ما وجه كونه يندسى ووجه حمله صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقد علمتهم ما وأما قوله فانه نصف العلم الخ (قوله وفي الفرائض معظم الأحكام الخ) أقدم لفظاً معظم لان بعض الأحكام المتعلقة بالموت كغسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه لا يبحث عنه في الفرائض بل في علم الفقه وقوله المتعلقة بالموت المناسب لما قبله المتعلقة بحالة الموت ويمكن أن يقال انه أشار بذلك الى ان الاضافة فيما قبله للبيان أى بحالة هى الموت وحالة هى الحياة (قوله وقيل غير ذلك) أى كالقول بأن المراد بالنصف هنا الصنف كما قال الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخوه من بالذى كنت أصنع

فان المراد بالنصفين الصنفين أى النوعين وقد ورد هذا البيت على لغة من يلزم المثني الالف وجعل بعضهم من هذا المعنى قوله تعالى في الحديث القدسى سمعت الصلاة بينى وبين عمى نصفين لىكن اذا كان المراد بالنصف الصنف بمعنى النوع وان لم يكن مساوياً لم يكن فيه مدح الا بعنوان الظاهر وكالقول بحمله على المبالغة في فضله على حدالج عرفة وكالقول بأنه يكون نصفاً حقيقة لو بسطت مسائله وفيه ان غيره لو بسط لكثر أيضاً وكالقول بأنه باعتبار الثواب وهو هجوم على الغيب ولبعضهم ان هذا الحديث من المتشابه (قوله مما أضر بناعنه) بيان لغبر ذلك أى مما صرفنا عنه الهممة وتركاه وقوله خوف الاطالة علة لضر بناعنه أى نخوفنا اطالة الكلام (قوله وقد ورد في علم الفرائض) أى في شأنه وقوله أيضاً كما ورد ما سبق وقوله من الأحاديث أى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله والآثار أى عن الصحابة والتابعين وأتباعهم ثم ان قوله من الأحاديث والآثار حال من أسماء مقدم وقوله مما يدل الخ بيان لاشياء مقدم أيضاً والاصل وقد ورد أشياء كثيرة حالة كونها من الأحاديث والآثار وتلك الاشياء مما يدل الخ ولو قال من الأحاديث والآثار

ورواه البيهقي في سننه وقال انفرد به حفص بن عمرو وليس بالقوى ولما كان علم الفرائض من يشتغل به قليل لتوقفه على علم الحساب وتشعب مسائله وارتباط بعضها ببعض كما في مسائل الخمد وغيره كان عرضة للنسيان فلاجل هذا حدث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه وأما قوله فانه نصف العلم فاختلف في معناه على أوجه أقربها ان للانسان حالة من حالة حياة وحالة موت وفي الفرائض معظم الأحكام المتعلقة بالموت وقيل غير ذلك مما أضر بناعنه خوف الاطالة وقد ورد أيضاً في علم الفرائض من الأحاديث

والاشارة الدالة الخ لكان أوضح كما قاله الشمس المحفني (قوله على فضله وشرفه) العطف للتفسير (قوله أشياء كثيرة) فن الاحاديث قوله صلى الله عليه وسلم من علم فريضة كان كمن أعتق عشرين رقاب ومن قطع مبرأنا قطع الله ميراثه من الجنة وما روى عن ابن عمر موقوفا تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن ومن الآيات ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال اذا تمجدتم فتحذوا بالفرائض واذا الهوتم فالهوا بالارحى (قوله وعلمنا بان زيدا الخ) أي وعلمنا بان زيدا الخ وقوله الامام المذکور رأى الفرضي (قوله خص من بين الصحابة) أي خصه الله تعالى وميزه عن بقية الصحابة حالة كونه بينهم ومن زائدة وقوله لا محالة أي موجودة فلا نافية للجنس وخبرها محذوف تقديره ما ذكرناه وهذا الجملة معترضة بين العامل أعني خص ومعموله أعني قوله بما حياه الخ (قوله أي لا محالة) أي موجودة فغيرها محذوف كما تقرر والجملة هي المحذوق وجودة النظر والقدرة على التصرف والمعنى على هذا ان تخصيص زيد بما ذكره بعض الفضل لا يحذوق ولا جودة نظرو لا قدرة على التصرف كذا في حاشية الشيخ المحفني قال العلامة الامرو والظاهر ان المناسب للمقام لا محالة لغير زيد في نفي هذه الخصصية عنه بل هي ثابتة له ولا بد اه ببعض تغيير (قوله ويجوز أن يكون من المحول) أي أن يكون هذا اللفظ وهو محالة مأخوذا من المحول والمعنى على هذا ان تخصيص زيد بما ذكره لا محالة له فيه ولا قدرته عليه أو لا حركة له فيه وقوله والقوة عطف تفسر فأتى الشرح بذلك للتفسير لا لكونه مأخوذا منه كما هو ظاهر وقوله أو الحركة أشار بذلك للخلاف في تفسير الجملة فأو محكية الخلاف وفي بعض النسخ بالواو وهي بمعنى أو (قوله وهي) أي محالة وقوله مفعلة أي بوزن مفعلة وقوله منهما أي من الجملة والمحول فعلى أخذها من المحالة أصلها محالة بالماء وعلى أخذها من المحول فأصلها محولة بالواو ونقلت حركة الباء أو الواو الساكن قبلها ثم يقال تحركت الباء أو الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن قامت ألفا كذا يؤخذ من حاشية الشيخ المحفني لکن قال الشيخ الامر قد يقال ان المحول مادة المحالة فأصلها حولة فقامت الواو ببناء لسكونها اثر كسرة كما قالوا في ميزان وميقات اه بالمعنى (قوله وأكثر ما تستعمل بمعنى القين الخ) أي وأكثر ما تستعمل أن تستعمل في معنى هو القين الخ فاصدر به فيقول الفعل بعدها بمصدر وهو الاستعمال والماء بمعنى في وهي متعلقة بمحذوف تقديره أن تستعمل وازدادة معنى لسابغده للبيان ولعله عبر بأكثر تحرك بالصدق والافهودا ثم ولا يخفى ان المعاني التي ذكرها متقاربة وكل منها تفسير لمجموع الاحالة لا محالة فقط والافسد المعنى وليس هذا المعنى حقيقة لهذا اللفظ لان المعنى الحقيقي له لا محالة في انتفاؤه ويلزم من ذلك أن يكون يقينا فهو تفسير باللازم وقوله أو بمعنى لا بد أي لا فرار من كذا ولا حاجة لقوله بمعنى لان العطف يفيد وقوله والميز زائدة أي لانها بوزن مفعلة فالميم مقابلة بنفسها كما هو قاعدة الزائد قال ابن مالك *وزائد بلغة كتنفي* وقوله انتهى أي كلام ابن الاثير (قوله فيكون المعنى الخ) هذا من كلام الشرح توضيح للمقام وقوله حقيقة أو يقينا كان المناسب لما قبله ان يقول يقينا

والاشارة ما يدل على فضله
 وشرفه أشياء كثيرة فراجعها
 في المطولات (و) علمنا بان
 زيدا الامام المذکور
 (خص) من بين الصحابة
 رضى الله عنهم (لا محالة)
 قال ابن الاثير رحمه الله في
 النهاية أي لا محالة ويجوز
 أن يكون من المحول والقوة
 أو الحركة وهي مفعلة منهما
 وأكثر ما تستعمل بمعنى
 القين أو الحقيقة أو بمعنى
 لا بد والميز زائدة انتهى فيكون
 المعنى وان زيدا خص حقيقة

أوحقيقة ليكون على ترتيب اللف والمخاطب سهل (قوله بما حباه) متعلق بخص والباء
داخلة على المقصور كما هو الكثير قال سيدي على الاجهوري

والماء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذي قد قصر وا
وعكسه مستعمل ووجد * ذكره المحرر الهمام السيد

أى والسعد أيضا لا تعاقهما على ذلك كما نص عليه بعض المختصين (قوله أى أعطاه) أى
وصفقه به وقوله والحموة العطية أى الشئ المعطى وقوله والحياه العطاه أى نفس الفـهل
ان أريد من الحياه بفتح الحاء والمد المصدر كما يحول لكنه مصدر غـير قياسى والقياس
حبوا والشئ المعطى ان لم يرد منه المصدر بل أريد انه اسم للشئ المعطى فالحياه بفتح الحاء مع
المدام مصدر واما اسم للشئ المعطى والعطاء اما اسم مصدر لا عطى واما معنى الشئ المعطى
وأما الحياه بالكسر والمد فاسم للشئ المعطى فقط والعطاء مصدر عطى بمعنى أخذ وليس
مراد هنا لعدم مناسبتها للمقام انتهى لمخصا من حاشية الاستاذ المحفنى (قوله خاتم الرسالة)
أى ذوبها وهم المرسلون وقوله والنبوة أى ذوبها أيضا وهم الانبياء فى الكلام مضاف
محذوف وأشار الشرح بذلك الى أن كلام المصنف فيها كفاء كما تقدم نظيره وقوله سيدنا
بدل من خاتم وقوله محمد بدل بعد بدل ويصح غير ذلك (قوله من قوله) بيان لما حباه به
واضمير من قوله حاشى خاتم الرسالة وقوله فى فضله أى فى بيان فضله وقوله أى فى فضل
زيد غرضه تفسير الضمير ولو قال أى زيد لكان أخصر مع كونه مؤد بالمراد (قوله منها)
أى حال كونه منها وهو حال من الضمير المضاف اليه لفظ قول لوجود شرط محيى الحال
من المضاف اليه اذا مضاف مقتضى للعمل فى المضاف اليه لكونه صدرا قال فى الخلاصة

ولا تجزحالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

وللسئلة تامة مذ كورة فى كتب النحو وقوله على فضله وشرفه قال فى اللؤلؤة تغلا عن ابن
حجره ما مترادفان على معنى واحد وهو زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة انتهى ببعض
تغيير (قوله أفرضكم زيد) بقول القول أى أعلمكم فى الفرائض زيد (قوله باسناد جيد)
أى حسن لكون رواة ثقاة والاسناد بطاق على ذكره سند الحديث يقال أسندت الحديث
أى ذكرت سنده كما يعلم من فن المصطلح وقوله قال أى ابن الصلاح وقوله وهو حديث
حسن وهو ما عرفت طريقه واشتهرت رجاله بالعدالة والضب ط دون رجال الصحيح كما قال فى
البيقونية

والحسن المعروف طرقا وغدت * رجاله لا كالصحيح اشتهرت

وقوله انتهى أى كلام ابن الصلاح (قوله وروى الترمذى) أى ورواه الترمذى
فالفعول محذوف كما قاله العلامة المحفنى وقوله باسناد صحيح أى لكون رجاله أكثر وثقا
من وثقى رجال الحسن كما يعلم مما مر وقوله بلفظ أعلم الخ أى بلفظ هو أعلم الخ فالإضافة
للبيان (قوله وانما قال ذلك الخ) المحصور فيه محذوف دل عليه قوله قال للعلماء الخ
والتقدير وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم نخسة أوجه والمقصود بذلك الجواب عما تحقق

أوبقينا أولابد (بما حباه)
أى أعطاه والحموة العطية
والحياه العطاه (خاتم الرسالة)
والنبوة سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم (من قوله)
صلى الله عليه وسلم (فى
فضله) أى فضل زيد بن
ثابت المذكور (منها)
على فضله وشرفه (أفرضكم
زيد) ذكر ابن الصلاح ان
الترمذى والنسائى وابن
ماجه روى باسناد جيد
قال وهو حديث حسن
انتهى وروى الترمذى
فى جامعه باسناد صحيح عن
أنس رضى الله عنه بلفظ
أعلم أمتى بالفرائض زيد بن
ثابت وانما قال ذلك صلى
الله عليه وسلم قال ابن المائم
تغلا عن المارردى رجها
الله

من أفضلية غيره زيد عليه كسبنا على كرم الله وجهه ولا يخفك ان خصوص المزية لا يقتضى
عموم الافضلية فلا تناقض أصلاً (قوله للعلماء في ذلك) أى فى توجيه ذلك وقوله خمسة أوجه
أولها انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك حثاً على الفرائض وعلى الرغبة فى عملها كرهية زيد
لانه كان منقطعاً الى الفرائض ثانياً انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك مدحاً لزيد وان شاركه
فى ذلك غيره كما قال أقرؤكم أبى وأعلمكم بالحلال والمحرام معاذ وأصدقكم لهجة أبو ذر وأقضاكم
على ثالثاً ان الخطاب بجماعة مخصوصين كان زيداً فريضهم ولو كان الخطاب للصحابة جميعاً
لم استطاع أحد منهم مخالفته ويعد هذا الرواية السابقة فى الشرح وهى أعلم أمضى الخ
رابعاً انه صلى الله عليه وسلم أراد ان زيداً أشدهم اعتناءً وحضوا وخامساً ما ذكره الشرح
وهذه الارجحة متقاربة فى المآل كما قاله المحقق الامير (قوله وعدّها الى ان قال) أى وعدّها
منتهياً فى عدّها الى قوله فالحج والعمرة والصدقة والصدقة والصدقة والصدقة والصدقة
انما اقتصر عليه الشرح لانه أرجح الارجحة ومال اليه ابن المصنف رحمه الله كما فى اللؤلؤة
(قوله لانه) أى زيداً وقوله كان أصحابهم حساباً أى من جهة الحساب وقوله وأسرعهم
جواباً أى من جهة الجواب فاذا حسب مسألة كان حسابها أصح من حسابهم واذا سئل
عن مسألة كان أسرع من غيره فى الجواب (قوله ثم قال) أى ابن المصنف وقال الماوردى
الخ مقول القول وقوله ولاجل هذه المعانى أى الارجحة الخمسة وهذه مقدمة على المعلول
وهو قوله لم يأخذ الشافعى الخ وقوله لا بقوله أى الابقول وقوله (قوله وناهيك بها)
يحمل ان ناهيك مبتدأ والضمير خبر زيدت فيه الباء والمعنى الذى ينهك عن ان تطلب
غيره فى بيان فضل زيد هذه الشهادة أو بالعكس والمعنى فى هذه الشهادة تنهك عن ان
تطلب غيره ويحتمل ان الضمير فاعل الوصف على حدفايز أو لوالرشد وتكون الباء زائدة
فى الفاعل ويحتمل غير ذلك وقوله أى حسبك بها أى كافيت هذه الشهادة فالباء زائدة
ويحتمل ان حسب بمعنى الكفاية والباء متعلقة بمجدوف والمعنى كفايته حاصله بها
وهذا تفسيرا باللازم وقوله لانها غاية أى فى بيان فضل زيد فلا شئ فوقها وقوله فهى
تكفيك أى به نتيجة للتعليل قبله (قوله فكان زيد بن ثابت أولى الخ) أى قد سب على
هذه الشهادة كون زيداً كورا حق من غيره بما ذكره المصنف وهو قوله باتباع
التابع أى بان يتبعه من أراد ان يتبع واحداً من الصحابة مثلاً وكان المناسب لما سبق أن
يقول بالابانة عن مذهبه فيكون من أهم الغرض كما هو المدعى لانه فى سابق التعليل
لذلك وقوله وتقلد المقلد تفسيرا لاتباع التابع لان تقلد المقلد أخذ بقول الغير ولا معنى
لاتباع التابع الا أخذ بقول المتبوع (قوله لامرين) علة للاولوية وقوله أقواتها هذه
الاحاديث أطلق الجمع على ما فوق الواحد والافاقمة قدم حديثان بل روايتان فيكون قد
نزلها منزلة الحديثين المستقيمين (قوله والثانى انه ماتكم الخ) أى ان الحال والشأن
ماتكم الخ فالضمير للحال والشأن وقوله فانه لم يقل قولاً الخ أى لا بد ان يأخذ به ولو بعض
الائمة ولا يتفقون على هجره (قوله وذلك) أى المذكور من الاحاديث وعدم الاتفاق على
هجر قوله بخلاف غيره وقوله يقتضى الترجيح أى ترجيحه على غيره فيكون أولى باتباع

للعلماء فى ذلك خمسة أوجه
وعدها الى ان قال
الخامس انه قال ذلك لانه
كان أصحابهم حساباً وأسرعهم
جواباً ثم قال قال الماوردى
ولاجل هذه المعانى لم يأخذ
الشافعى رضى الله عنه
الابقول رضى الله عنه
انتهى وقوله (وناهيك
بها) أى بهذه الشهادة
من سيد البشر وخاتم الرسل
صلى الله عليه وسلم أى
حسبك بها لانها غاية تنهك
عن ان تطلب غيرها فهى
تكفيك انتهى (فكان)
زيد بن ثابت (أولى) من
غيره (باتباع التابع)
وتقلد المقلد لامرين
أقواتها هذه الاحاديث
والثانى انه ماتكم أحد من
أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم فى الفرائض الا وقد
وجد له قول فى بعض المسائل
قد هجره الناس بالاتفاق
الازيد فانه لم يقل قولاً
مهوراً بالاتفاق وذلك
يقتضى الترجيح كما قال
القفال رحمه الله تعالى

التابع له (قوله لاسيما) الصحيح وقوع الجملة بعدها كما هنا والمعنى هنا خصوصاً أي أخص
زيداً بأولوية الاتباع خصوصاً والمحال أنه قد نجاه الشافعي فصاحب المحال محذوف وإذا
وقع بعدها اسم جاز فيه الجر بإضافة سي اليه فتكون ما مزيدة والرفع على أنه خبر مبتدأ
محذوف والجملة صلة لما على جعلها موصولة أو صفة لما على جعلها إنكرة موصوفة وجاز
فيه أيضاً إن كان نكرة النصب على التمييز وما كافة وعلى كل من هذه الأحوال فلا نافية
للجنس وسي اسمها منصوب بفتحة ظاهرة على الوجهين الأولين لأنه مضاف ومبني على الفتح
في محل نصب على الوجه الأخير لأنه غير مضاف على هذا الوجه وخبرها في الكل محذوف
والتقدير على الوجه الأول لاسي أي لا مثل زيد أو رجل موجود وعلى الثاني لاسي الذي
أرشي هو زيد أو رجل موجود وعلى الثالث لاسي ما رجلاً موجوداً وان أردت مزيد الكلام
على ذلك فعليك بكتب النحو وقال الشيخ الأمير وقد أفردنا لاسيما مؤلف لطيف (قوله
من أدوات الاستثناء عندهم) هو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وقد
وجهه الدماني بأن ما بعدها مخرج مما قبلها من حيث أولوية بالتحكم المتقدم فالمراد
بالاستثناء الأخراج من المساواة وجعله بعضهم منقطعاً ولا وجه له لأن قطعاً فان قولك قام
القوم لاسيما زيد في قوة قولك تساوي القوم في القسام إلا زيد فهو أولى به لنسبته فافهم
(قوله والصحيح أنها ليست منها) هو مذهب سيديويه وجهه بالبصريين وتعبيره بالصحيح
يقضي أن مقابله باطل لكن قد علمت توجيهه فيكون صحيحاً أيضاً فيجعل الصحيح على الراجح
وقوله بل مضادة للاستثناء اضرب انتقالي وكان المناسب أن يقول بل مفادها مضاد
للاستثناء أو يقول بل هي مضادة لأداة الاستثناء ويمكن أنه أراد بالاستثناء أداته فـ...
(قوله فان الذي بعدها الخ) تعليل لقوله بل هي مضادة للاستثناء وحاصل التعليل أنها
الإدخال والاستثناء للأخراج فهي مضادة له وقوله داخل فيمادخل الخ أي داخل في
الحكم الذي دخل الخ بخلاف الاستثناء فان الذي بعد أداته خارج مما دخل فيه ما قبلها
والتعبير بالدخول في الحكم فيه ضرب من التسميع فكان الأولى أن يقول لان الذي بعدها
ثابت له ما ثبت الذي قبلها أو يقول فانها لا تدخل ما بعدها فيما قبلها وقوله ومشهوده
بأنه أحق بذلك من غيره أي ومشهود للذي بعدها بأنه أولى بالحكم من غيره وهو ما قبلها
فتعبيرها ما غيره وتعبيره قبله مما قبلها تفنن فاذا قلت قام القوم لاسيما زيد شهدت قرأتين
الأحوال بأن زيداً أحق بالقسام من بقية القوم وافادت هنا أن زيداً في حال قصد الشافعي
لمذهبه أحق بأولوية الاتباع منه في غيره هذه الحالة فالذي بعدها زيد في حال قصد الشافعي
لمذهبه والذي قبلها زيد في غيره هذه الحالة والحكم هو أولوية الاتباع (قوله وقد نجاه الخ)
أي والمحال أنه قد نجاه الخ أي قصده ومال اليه موافقة له في الاجتهاد لانه قلده لان المجتهد
لا يقلد مجتهداً كما سذكره الشرح وقوله أي نجاه مذهب الامام الخ ظاهره أنه جعل الضمير
في نجاه عائداً على مذهب زيد مع أنه لم يتقدم له ذكر في العبارة القريبة فالأولى اعادته على
زيد ثم يجعل على حذف مضاف ويمكن جعل كلام الشرح على ذلك (قوله الامام) أي
المقدمي به وقوله أبو عبد الله كنية للإمام وقوله محمد اسم له وقوله ادريس أبوه وقوله

(لاسيما) قال ابن الهيثم
رحمة الله تعالى هي من
أدوات الاستثناء عند
بعضهم والصحيح أنها ليست
منها بل هي مضادة للاستثناء
فان الذي بعدها داخل فيما
دخل فيه ما قبلها ومشهود
له بأنه أحق بذلك من غيره
(وقد نجاه) أي نجاه مذهب
الامام زيد المذكور الامام
أبو عبد الله محمد بن ادريس
ابن العباس بن عثمان بن
شافع بن السائب بن عبيد
ابن عبد يزيد بن هاشم بن
المطلب بن عبد مناف بن

العباس جده الاول وقوله عثمان جده الثاني وقوله شافع جده الثالث واليه نسب الامام حيث قالوا الشافعي تفاقولا بالشفاعة وتبركوا بالنسبة اليه لانه صحابي ابن صحابي لانه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعرع أي شاب وأسلم أبوه السائب يوم بدر وقوله السائب جده الرابع وقوله عبيد بالتصغير جده الخامس وقوله عبد يزيد جده السادس وقوله هاشم جده السابع ولا يخفى ان هاشم هذا غير هاشم الذي هو جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه أخو أبيه وقوله المطالب جده الثامن وهو أخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فهو صلى الله عليه وسلم هاشمي والامام الشافعي مطالي وقوله عبد مناف جده التاسع وقوله قصي جده العاشر وانما ذكره مع ان الامام يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف تميز العبد مناف المذكور هنا عن عبد مناف المذكور في نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه فانه صلى الله عليه وسلم ابن آمن بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب أحد أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه وهذا النسب المذكور للامام الشافعي نسب عظيم كما قيل

نسب كان عليه من شمس الضحى * نورا ومن فلق الصباح عمودا

مأقده الاسـ يد من سـ يد * حاز المكارم والتقى والجودا

وهذا نسبه من جهة أبيه وأما نسبه من جهة أمه فهو محمد بن فاطمة بنت عبد الله بن الحسن ابن الحسين بن علي بن أبي طالب كما قاله التاج السـ بمكي في الطبقات ونقله الخطيب عن التنبية عن يونس بن عبد الأعلى وعلى هذا فهو من قريش وقيل من الأزدي وقد قال صلى الله عليه وسلم الأزدي أزد الله في الأرض وهذا يدل على مزيد الشرف (قوله الشافعي) قد عرفت أنه نسبة لمجده شافع وقوله القرشي نسبة لقريش وهي قبيلة مشهورة تجتمع في فهر وقيل النضر ولعلك قال العراقي في السيرة

أما قريش فالأصح فهر * جماعها والاكثر النضر

سواء بذلك لانهم كانوا يقريشون أي يغتشون عن خلة المحتاج فيسدون بها وقوله المطالي نسبة للمطلب أخي هاشم جده صلى الله عليه وسلم وقوله المجازي نسبة للمجاز وقوله المكي نسبة لمكة لانه جبل البها وهو ابن ستمين ونسأها وقوله يلتقي مع النبي أي يجتمع معه وقد أخطأ من طعن في نسبة الامام الشافعي من فقهاء الحنفية وهو الجرجاني حيث قال ان أصحاب مالك لا يسلمون أن نسب الشافعي من قريش ويزعمون أن شافعا كان موليا لابن لب فطلب من هجر أن يجعله من موالى قريش فامتنع فطلب ذلك من عثمان ففعل اه ولا شك ان هذا كذب وبهتان ولم يذكر هذا الطعن الا هذا المتعصب وانما حمله عليه أن الناس أجمعوا على ان أبا حنيفة من موالى العتاقة أو الخلف والنصرة فأراد أن يقابل ذلك بهذا البهتان وما أمـ له الا كما قال الله تعالى يريدون ليطغوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون ذكره الرازي في مناقب الشافعي (قوله ومناقبه شهيرة) أي خصاله الحميدة مشهورة وقوله وفضائله كثيرة أي خصاله الحميدة كثيرة والتعبير أولا بالناقبة وثانيا بالفضائل تفنن وقوله وقد صنف الأئمة الخ قد للتحقيق وقوله قديما أي في الزمن القديم

قصي (الشافعي) القرشي
المطالي المجازي المكي
رضي الله عنه يلتقي مع
النبي صلى الله عليه وسلم في
عبد مناف ومناقبه شهيرة

وقوله وحديثنا أي وفي الزمن الحديث أي الجديد القريب (قوله ولد رضي الله عنه سنة
 حسين ومائة) وتوفي سنة أربع ومائتين كما سيذكره الشرح فعمره أربع وخمسون سنة
 وولد أبو حنيفة سنة ثمانين وتوفي سنة تسعين ومائة وهي السنة التي ولد فيها الإمام الشافعي
 رضي الله عنه فعمره سبعون سنة وولد الإمام مالك سنة تسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة
 فعمره تسع وثمانون وولد الإمام أحمد سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة إحدى وأربعين
 ومائتين فعمره سبع وسبعون وقد ضبط بعضهم مولدهم ووفاتهم وعمرهم بقوله
 تاريخ زعمان يكن سيف سطا * ومالك في قطع جوف ضبطا
 * والشافعي صين ببرد * وأحمد سبق أمرجد
 فاحسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فوفاتهم فالعمر
 (يكن) ضبط لمولدي أبي حنيفة لأن الباء بعشرة والكاف بعشرين والنون بخمسين
 فالجمله ثمانون وهو قد ولد سنة ثمانين و(سيف) ضبط لموته لأن السين بستين والياء بعشرة
 والغاء بثمانين فالجمله مائة وخمسون وهو قد توفي سنة مائة وخمسين و(سطا) ضبط لعمره لأن
 السين بستين والطاء بثلاثة والالف بواحد فالجمله سبعون وعمره كذلك و(في) ضبط لمولده
 الإمام مالك لأن الغاء بثمانين والياء بعشرة فالجمله تسعون وهو قد ولد سنة تسعين و(قطع)
 ضبط لموته لأن القاف بمائة والطاء بثلاثة والعين بسبعين فالجمله مائة وتسعة وسبعون
 وكانت وفاته كذلك و(جوف) ضبط لعمره لأن الجيم بثلاثة والواو بسبعة والغاء بثمانين
 فالجمله تسع وثمانون وكان عمره كذلك وقوله ضبطا تكمله للبيت و(صين) ضبط لمولده
 الإمام الشافعي لأن الصاد بتسعين والياء بعشرة والنون بخمسين فالجمله مائة وخمسون
 وكان مولده كذلك و(بر) ضبط لوفاته لأن كلام من الباءين بائنين والراء بمائتين فالجمله
 مائتان وأربعة وكانت وفاته كذلك و(ند) ضبط لعمره لأن النون بخمسين والذال
 بأربعة فالجمله أربعة وخمسون وكان عمره كذلك و(سبق) ضبط لمولده الإمام أحمد لأن كلاً
 من الباءين بائنين والسين بستين والقاف بمائة فالجمله مائة وأربعة وستون وكان مولده
 كذلك و(أمر) ضبط لوفاته فالالف بواحد والميم بأربعين والراء بمائتين فالجمله مائتان
 وواحد وأربعون وكانت وفاته كذلك و(جعد) ضبط لعمره لأن الجيم بثلاثة والعين
 بسبعين والذال بأربعة فالجمله سبع وسبعون وكان عمره كذلك (قوله والذي عليه الجمهور
 أنه الخ) هو المعتمد والاقوال التي بعده ضعيفة وقوله بغزة هي بلدة من بلاد الشام وقوله
 وقيل بعسقلان هي قرية كبيرة قريبة من غزة وقوله وقيل باليمن لم أره من محل منه
 بخصوصه وقوله بخيف مني أي بخيف هو مني فالإضافة بيانية والخيف الخطا وسمي به
 المكان المعروف بمكة لاجتماع اخلاط الناس فيه اذ منهم الجيد والردى (قوله ثم حمل الى
 مكة وهو ابن سنتين) أي نقل الى مكة التي هي أم القرى والحال انه ابن سنتين ونشأ بها
 وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وثقفه على مسلم بن خالد الزنجي
 وأذن له في الاجتهاد وهو ابن خمس عشرة سنة ثم رحل الى مالك بالمدينة ولازمه مدة ثم قدم
 بغداد فأقام بها سنتين فاجتمع عليه علماءها وهاوصه نفبها كتابه القديم ثم عاد الى مكة فأقام

وفضائله كثيرة وقد صنف
 الاثني عشرية رضي الله عنهم في
 مناقبه قديما وحديثا وولد
 رضي الله عنه سنة خمسة
 ومائة والذي عليه الجمهور
 أنه ولد بغزة وقيل بعسقلان
 وقيل باليمن وقيل بخيف مني
 ثم حمل الى مكة وهو ابن
 سنتين

بها مدة ثم عاد الى بغداد فأقام بها شهر اثم خرج الى مصر العتيقة ولم ينزل بها ناسرا للعلم
بجامعها العتيق الى أن توفي رحمة الله عليه اه خطيب في شرح الغاية (قوله وتوفي بمصر)
أي العتيقة كما مر وكانت السيدة نفيسة رضي الله عنهما موجودة اذذاك فأرسلت الى
السلامان الذي كان بمصر وطابت أن عمروا عليها بجزارة الامام ففعلوا فوصلت عليه مأمومة
(قوله وهو ابن أربع وخمسين سنة) كان المناسبات التفرع لانها لما ذكر سنة مولده وسنة
وفاته علم مدة عمره الا أن يقال الواو قد تأتي للتفرع كقوله (قوله ودفن بالقرافة) ظاهر
كلام الشرح ان مدفن الامام الشافعي من القرافة وهو موافق للذي في الخطط للقريري
انه في تربة أولاد عمدا الحكم وعده في مشاهد القرافة وكيف هذا مع ان جميع ما في القرافة
يحب هدمه نعم ذكر الشرايفي في المنن أن السيوطي أفق بهدم هدم مشاهد الصالحين بالقرافة
فما سألني امره صلى الله عليه وسلم لم يستدل كل خوذة في المسجد الاخوذة أبي بكر وهو فصححة في
الجملة هذا والمشهور أن مدفن الامام الشافعي ليس من القرافة بل من بيت ابن عبد الحكم
وكان حوله المحو اذ كان في الدكاكين فالقبعة عليه ليست من بناء القرافة حتى يحتاج الامر
وسعى المحل المعروف بالقرافة لانه نزله بطن من مغافر يقال لهم القرافة فسمى باسمهم وقال
الشيخ العدوي ان القرافة تركب من فعل ومفعول والاصل التي رافة فزجا وجعل العلماء
على هذا المحل لان الشخص يحد رافة في ذممه اذا مر به وما أحسن ما قال بعضهم
اذا ما ضاق صدرى لم أجدنى * مقربة عبادة الالقرافة
لئن لم يرحم المولى اجتهادى * وقوله ناصرى لم القرافة
(قوله وعلى قبره الخ) الحار والمجور وخرم مقدم وما هو لا تقي مبتدأ مؤخر ومن الجملة
والاحترام بيان ما هو لا تقي مقدم عليه (قوله ومعنى كون الامام الخ) غرضه بذلك دفع
ما قد يتوهمه بعض الاذهان القاصرة والطبايع المتبادلة أن الامام الشافعي قلد زيدا (قوله
موافقة له في الاجتهاد) أي حاله كونه موافقا له في الاجتهاد لا مقلدا له (قوله ما سبق)
هله له كونه قصده ومال اليه وامل مراده بما سبق الامران المذكوران بعد قول المصنف
فكان أولى بالتابع التابع فانه قال هناك لامرئين أقواهما ههنا هذه الاحاديث الخ وقوله حتى
تردد حيث تردد غاية في موافقته أي حتى ان الامام الشافعي تردد بان قال قواين في المسئلة
التي تردد فيها زيد بان كان له فيها قولان (قوله فهالك الخ) أي اذا أردت بيان مذهب زيد
فهالك الخ وقوله فخذ بشر بذلك الى ان هالك اسم فعل بمعنى خذ والتحقيق ان اسم الفعل هالك
فقط وأما الكاف فحرف خطاب مفتوحة في المذكور كسورة في المؤنث وتثني وتجمع فيقال
ها كماوها كم وقد تبدل الكاف همزة ومنه قوله تعالى حكاية عن أوتى كآبه بيمينه هاؤم
اقرؤا كآبه (قوله فيه) الاظهر تعلقه بمحذوف صفة للقول بعده والتقدير في هذا القول
الكاش فيه أي في مذهب زيد كما قال الشرح ويكون حينئذ من ظرفية الدال في المدلول
(قوله القول عن ايجاز) أي حاله كونه ناشئا عن ايجاز كذا كتب بعضهم والاظهر منه ان
عن معنى مع أي حال كونه محتملا لا ايجاز وقوله أي اختصار بمعنى على ترادف الاختصار
والايجاز وهو المراد وقيل الاختصار والمحذوف من عرض الكلام أي تكراره كزيد

وتوفي بمصر ليلة الجمعة
بعد الغروب آخر يوم
من رجب سنة أربع ومائتين
وهو ابن أربع وخمسين سنة
ودفن بالقرافة بعد العصر
يوم الجمعة وعلى قبره من الجملة
والاحترام ما هو لا تقي بمقام
ذلك الامام رحمة الله ورضى
عنه ومعنى كون الامام
رحمة الله تمام مذهب زيد
رضي الله عنه أنه قصده
ومال اليه موافقة له في
الاجتهاد كما سبق حتى تردد
حيث تردد وليس المراد
انه قلده لان المجتهد لا يقلد
مجتهدا (فهالك) أي فخذ
(فيه) أي في مذهب زيد
رضي الله عنه (القول عن
ايجاز) أي اختصار

والإيجاز هو المحذف من طول الكلام أي زيادته على المقصود كتهاج ومنهج فالاختصار ترك التكرار والإيجاز ترك الزيادة وقيل غير ذلك وقد جرت عادة المتأخرين بالاختصار ليحفظ الكلام وعادة المتقدمين بالبسط ليفهم ولذلك قال الخليل الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ (قوله والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه) أي لأن الاختصار يقلل الالفاظ وتكثر المعاني وهو - إذ التقيد تبع فيه شيخ الإسلام والمجاهور على أن المدار على تقليل الالفاظ سواء كثرت المعاني أو نقصت أو ساءت وقال الشيخ السبعاي فيما كتبه على الخطيب إن ما ذكره الشرح هو ما ذكره أهل اللغة كالنووي في دقائق التهارج وصاحب المصباح قال وحقيقة الاختصار الاختصار على تقليل الالفاظ دون المعنى اه وحقيقة حقيقة المختصر ما ذكره الشرح (قوله مبرأ الخ) أي حال كون القول المذكور مبرأ الخ وقوله أي منزها تفسير لمبرأ والمقصود من ذلك أنه واضح جداً وقوله عن وصمة الخ أي عن وصمة هي الالغاز فالإضافة للبيان وقوله واحد الوصم أي هي واحد الوصم فهو خبر لمبتدأ محذوف وقوله والوصم اسم جنس جمي أي اسم دال على الجنس لكن بشرط تحققه في جماعة أفراد كما هو ضابط اسم الجنس الجمي ويفرق بينه وبين واحد بالهاء ظاهراً كما هنا وكما في تمريرة وقد يفرق بينه وبين واحد بياء النسب كروم ورومي وأما اسم الجنس الأفرادي فهو ما صدق على الجنس من غير قيد تحققه في جماعة كما وتراب (قوله بمعنى العيب) الظاهر أنه تفسير للوصمة التي هي واحد الوصم بدليل الأفراد حيث قال بمعنى العيب (قوله الالغاز) أي جنسها الصادق بالواحد فلا يرد ما قد يقال مقتضى كلام المصنف أنه ليس مبرأ عن وصمة لغز واحد أو لغزين لأنه إنما قال مبرأ عن وصمة الالغاز وحاصل الجواب أن ال للجنس الصادق بالواحد (قوله جمع لغز) بضم اللام وسكون الغين أو فتحها أو ضمها أو بفتح اللام مع سكون الغين أو فتحها ولغز بضم اللام وفتح الغين مشددة وزيادة بياء ساكنة ولغز بزيادة الف متصورة ولغز بزيادة الف ممدودة ذكره في اللؤلؤة نقلًا عن الكافي (قوله وهو الالكلام المعنى) أي المجهول بيه التعمية وهي الخفاء وقيل التعمية ترجع إلى الخفاء في المعنى واللغز يرجع إلى الخفاء في اللفظ فنال التعمية قوله ما مثل قولك للذي يشكك والحديث أسكت رجوع أي ما مثل قولك للشخص الذي يشكك والحديث عندك أسكت عن هذه الشكاية فإنه يرجع عما تشكك به به - راده السؤال عن اللفظ إنما مثل لقولك أسكت وهو صمه فإنه مثل أسكت وعن اللفظ إنما مثل رجوع وهو بقاء فإنه مثل رجوع فالتذييل لرجوع أسكت رجوع صمه بقاء فإن معناهما أسكت رجوع وعمثال للغز قول الأسي

والمختصر ما قل لفظه وكثر (مبرأ) منزها (عن وصمة) واحد الوصم والوصم اسم جنس جمي بمعنى العيب (الالغاز) جمع لغز وهو الالكلام المعنى

يا أيها العطار أعرب لنا * عن اسم شيء قل في سومك
تراه بالعين في بقطة * كما ترى بالقلب في نومك

أي بين لنا عن اسم شيء قل في سومك له صفة ذلك أنك تراه بالعين في حال البقطة كما تراه بالقلب في نومك وهو الكون فانك إذا قلبت نومك وقرأته من آخره صار كونا وقد أحسن بعضهم حيث قال

إنما الالغاز عيب يجنب * فاتركها والترم حسن الأدب

ان من أفصحها قولهم * طارأعي ترقى فانقلب

أي لفظ طارأعي أي بازالة العين منه ترقى يجعل أحاده عشرات فالأنف بواحد تجعل بعشرة
 والحرف الذي في الحساب بعشرة هو الياء والجيم بثلاثة تجعل بثلاثين والحرف الذي في
 الحساب بثلاثين هو اللام والزاى بسبعة تجعل بسبعين والحرف الذي في الحساب اسمه عين
 هو العين فانقلب بقراءته من آخره فصار اسم على (قوله يقال الغزفي كلامه عني وشبهه) أي
 أخفى وأوقع الشبه بمعنى الاشتباه في الكلام وقوله واليربوع في حجره أي ويقال الغز
 اليربوع في حجره فهو معطوف على فاعل الغزفي كلامه وقوله مال عينا وشمالا في حجره أي
 مال في حجره جهة اليمين وجهة الشمال واليربوع بفتح الياء حيوان قصير الدين طويل
 الرجلين يحفر حجره في مهبط الرياح الأربع ويختد فيه كوى أحداها تسمى النافقاء والثانية
 القاصعاء والثالثة الرأطاء فاذا طلب من هذه الكوة خرج من النافقاء واذا طلب من
 النافقاء نوج من القاصعاء وهو من الحيوان الذي له رئيس مطاع فان قصر رئيسهم حتى
 أدركهم أحد وصاد منهم شيئا اجتمعوا على رئيسهم وقتلوه وولوا غيره ويحمل أكله لأن العرب
 تستطيبه وقال أبو حنيفة لا يؤكل لأنه من حشرات الارض (قوله ومعنى البيت) أي معنى
 جلته لأنه قد ذكر معنى مفرداته فغرضه هنا ذكر معنى جلته (قوله في علم الفرائض على
 مذهب زيد) كان مقتضى الحمل السابق أن يقول في مذهب زيد من أول الامر له زاد
 ذلك توضيحا (قوله مختصرا) أخذه من قوله عن ايجاز أي اختصار وقوله واضحها من الخ
 اخذه من قوله مبرأ عن وصمة الالغاز وقوله عن عيب الخفاء الاضافة لايمان (قوله مقدمة)
 خبر مبتدا محذوف على ما هو أظهر الاحتمالات في مثل هذا المقام والمقدمة في الاصل صفة
 مأخوذة من قدم اللزيم بمعنى تقدم فهي بمعنى متقدمة أو من قدم المعتدى يقال قدم زيد
 عمرا فهي بمعنى متقدمة من اعنتي بها وعلى هذين الوجهين فهي بكسر الدال ويجوز فتحها على
 أنها من قدم المعتدى فهي بمعنى أن الغير قدمها ثم نقلت وجعلت اسما للثانية المتقدمة
 أمام الجيش ثم نقلت في الاصطلاح لمقدمة الكتاب ومقدمة العلم والاولى اسم لالفاظ
 تقدمت امام المقصود لارتباطها وانفتاحها فيه كمقدمة الشيخ السنوسي التي ذكرها
 بقوله اعلم أن الحكم العقلي الخ والثانية اسم لمعان يتوقف عليها الشروع في المقصود على وجه
 البصيرة كجده وموضوعه وغايته الى آخر المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم

ان مبادئ كل فن عشرة * المحمد والموضوع ثم التمره
 وفضله ونسبه والواضع * والاسم الاستعداد حكم الشارع
 مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا

وهذه المقدمة مقدمة علم لان الشرح ذكر حد العلم وموضوعه وحذف غايته التي هي ثمرة
 لانها تعلم من التعريف حيث قال فيه الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق من التركة فيعلم
 ان غايته معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة فتحصل أن مقدمة الكتاب ألفاظ
 ومقدمة العلم معان فيبينها ما لتباين لكن بين ذات مقدمة الكتاب والالفاظ الدالة على
 مقدمة العلم العموم والخصوص الوجهي يجتمعان فيما اذا ذكر المؤلف قبل المقصود الالفاظ

يقال الغزفي كلامه عني وشبهه
 فده واليربوع في حجره مال يمينا
 وشمالا في حجره ومعنى
 البيت فخذ القول في علم
 الفرائض على مذهب زيد
 ابن ثابت رضي الله عنه
 قولا مختصرا واضحا منزها
 عن عيب الخفاء (مقدمة)

البدالة على مقدمة العلم كأن ذكر الالفاظ الدالة على الحد والموضوع والغاية فهذه الالفاظ
 مقدمة كتاب ودال مقدمة علم وتنفرده مقدمة الكتاب فيما اذا ذكر المؤلف قبل المقصود غير
 تلك الالفاظ كمقدمة الشيخ السنوسي فيقال لها مقدمة كتاب فقط وينفرد ال مقدمه العلم
 فيما اذا ذكر المؤلف الالفاظ الدالة على الحد والموضوع الخ به المقصود كما وقع في بعض
 الكتب فيقال له هذه الالفاظ دال مقدمة العلم لان مدلولها معان يتوقف عليها الشروع في
 المقصود وان ذكرت دوالها آخرها ولا يقال لها مقدمة كتاب لانها لم تقدم امام المقصود حتى
 يقال لها مقدمة كتاب وجعل المحقق الامير يثبتها معموما وخصوصا مطلقا لوجهين لان
 المعاني التي يتوقف عليها الشروع في المقصود ان تحوت لم تكن مقدمة فان قيل جعل
 مقدمة الكتاب الفاظا ومقدمة العلم معاني تحكم واجيب بأنه لا تحكم لان الكتاب اسم
 للالفاظ فتناسب ان تكون مقدمته كذلك والعلم اسم للمعاني فتناسب ان تكون مقدمته
 كذلك على انه اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله علم الفرائض هو الخ) علم من هذا
 التعريف ان حقيقة علم الفرائض مركبة من فقه المواريث وعلم الحساب بخصوص اعني
 الموصل الخ وقد سبق ان كل علم يطلق على الادراك وعلى القواعد والضوابط وعلى الملكة
 فان اريد من علم الفرائض المعنى الاول وهو الادراك كان فقه المواريث بمعنى فهم مسائل
 قسمة التركات وعلم الحساب بخصوص بمعنى ادراك مسائل الحساب المذكور فكانه قال
 علم الفرائض هو فهم مسائل قسمة التركات وادراك مسائل الحساب بخصوص وان اريد
 من علم الفرائض المعنى الثاني وهو القواعد والضوابط كان فقه المواريث بمعنى القواعد
 والضوابط المفقوهة المتعلقة بالتركات وعلم الحساب بخصوص بمعنى المسائل المعلومة
 المتعلقة بالحساب المذكور فكانه قال علم الفرائض هو القواعد والضوابط المفقوهة
 المتعلقة بالتركات والمسائل المعلومة المتعلقة بالحساب بخصوص وان اريد من علم الفرائض
 المعنى الثالث وهو الملكة كان فقه المواريث بمعنى الملكة التي يقتدر بها على علم مسائل قسمة
 المواريث وعلم الحساب بخصوص بمعنى الملكة التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب
 المذكور فكانه قال علم الفرائض هو الملكة التي يقتدر بها على فهم مسائل قسمة التركات
 والملكة التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب بخصوص والاحتمال الاول اقرب ثم الثاني
 ثم الثالث فتدبر (قوله فقه المواريث) خرج فقه غيرها كالوضوء والصلاة وقوله وعلم
 الحساب معطوف على فقه المواريث فهو جزء من حقيقة علم الفرائض كما مررت الاشارة اليه
 وقوله الموصل الخ صفة لعلم الحساب ودخل فيه علم الجبر والمقابلة وما لمحق به من الطرق
 المعمول بها في الوصايا والدوريات وخرج منه ما لا يوصل لذلك كالارثاطيبي وهي كلمة يونانية
 معناها خواص العدد كقولهم كل عدد مساو لنصف مجموع طاشيته المتساويتين قريبا ار
 بعدا كاربعة بين خمسة وثلاثة اوسنة واثنين وهكذا فمجموع الخمسة والثلاثة ثمانية وكذا
 مجموع الستة والاثنتين ونصف الثمانية اربعة فصديق ان الاربعة ساوت نصف مجموع
 الحاشيتين القريبتين او البعديتين على السواء (قوله لمعرفة ما يخص كل ذي حق من
 التركة) كذا في بعض النسخ الصحيحة وهي ظاهرة وفي بعضها زيادة لفظ حقه به وذلك

علم الفرائض هو فقه
 المواريث وعلم الحساب
 الموصل لمعرفة ما يخص
 كل ذي حق من التركة

وهو لا يناسب الا لو قال الشرح لا عطاء كل ذي حق حقه واما على ما في الشرح فلا يناسب
ولا يستقيم التركيب بذكرة لا يجعله مجرورا عطفا بيان او منصوبا بابتدأ برأى ولا يخفى
انه حشو لا فائدة فيه فالاولى حذفه ثم ان المتبادر ان المراد معرفة ما يخص كل ذي حق من
التركة بالنسبة لمحقوق الارث بخلاف نحو الدين والاقارب والوصايا فذكرها في كتبه
استطراد وقيل المراد معرفة ما يشمل ذلك ولا استطراد اه أمير بتصريف وزيادة من المحقق
(قوله وموضوعه التركات) أي من حيث قسمتها وموضوعها انما هو قسمة التركات فاندفع
ما يقال ان علم الفرائض من علم الفقه وموضوعه عمل المكافين والتركات ليست عملا ووجه
الاندفاع ان التركات ليست موضوعه من حيث ذاتها بل من حيث قسمتها ولا شك ان
قسمتها عمل وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ومن المعلوم انه يبحث في علم
الفرائض عن احوال القسمة وقوله لا العدد أي لان العدد موضوع علم الحساب فلا يكون
موضوعا لغيره لان كل علم يتميز عن غيره بموضوعه كما يتميز بتعريفه فبما لا يكون تعريفه
تعريف لغيره لا يكون موضوعه موضوعا لغيره والالزام علم بالآخر وهو ممتنع كذا قاله
ابن الهيثم في شرح الكفاية وتبعه الشرح ولذلك قال لا العدد (قوله خلافا لمن زعم ذلك)
أي اختلف خلافا أو أقول ذلك حال كوني مخالفا لمن زعم ذلك وهو العلامة أبو بكر بن محمد
ابن يحيى بن عبد السلام فإنه قال ذلك في نهاية الرائض في علم الفرائض والانصاف انه حيث
أدخل علم الحساب المتقدم في تعريفه أدخل العدد في موضوعه من حيث التاصيل والتخصيص
كما قاله العلامة الامير ومحل قولهم الموضوع لعلم لا يكون موضوعا له لم آخر اذا جعل
موضوعا لعلم الا ستمس متقلا بخلاف ما اذا كان متضمنا لغيره كما هنا فان الموضوع مجزوع
التركات والعدد لا العدد وحده والشئ مع غيره في نفسه كما نبه عليه في الاوالة نقله عن
شيخ الاسلام (قوله واعلم) هذه كلمة روي في الشدة للاعتناء بما به هذا والمخاطب بذلك
كل من يتأني منه العلم محازا لانه موضوع لان مخاطب به معين وقوله انه يتعلق الخ أي
ان المحال والشان يتعلق الخ فالضمير للمحال والشان وقوله خمسة حقوق أي لازائد عليها
بدليل الاستقراء من موارد الشرع وأيضا المحقق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت
واما ثابت بالموت والاول اما متعلق بالعين واما متعلق بالذمة والشان اما الميت وهو مؤن
التجهيز واما لغيره وهو اما ان يكون بموته من جهة الميت بحيث يكون له تسبب في ذلك
وهو الوصية او لا وهو الارث فالجملة خمسة حقوق وقوله مرتبة أي مقدم بعضها على بعض
فالمراد بالترتيب هنا كما قاله شيخ الاسلام المعنى اللغوي وهو كون كل شئ في مرتبته لا
المعنى الاصطلاحي وهو كون الاشياء بحيث يطاق عليها اسم الشئ الواحد ويكون لبعضها
نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر انتهى ملخصا من الاوالة (قوله اولها المحقق المتعلق
بعين التركة) انما تقدم ذلك على مؤن التجهيز لان صاحبه كان يقدم به في الحياة نعم يتعلق
الغرماء بالاموال بالبحر لا يقتضى ان يقدم حقه على مؤن التجهيز بل هي تقدم (قوله
كازكاة والمجنابة والرهن) أشار بالكاف الى أن أفراد المحقق المتعلق بعين التركة ليست
محصرة فيما ذكره وقد نظرها بعضهم في قوله

وموضوعه التركات
لا العدد خلافا لمن زعم
ذلك (واعلم) أنه يتعلق بتركة
الميت خمسة حقوق مرتبة
أولها المحقق المتعلق بعين
التركة كالزكاة والمجنابة
والرهن

يقدم في الميراث نذر ومسكن * زكاة ومرهون مبيع للفلس
 وجان قراض ثم قرض كتابة * وردت بعيب فاحفظ العلم ترأس
 فصورة النذر ان يقول الله على ان اضمني بهذه أو اصدق بها أو نحو ذلك فيقدم انراجها
 للبيعة المعينة وهـ ذام بني على أنه لا يزول ملكه عنها حتى تذبج ويتصدق بلحمها حتى تعد
 من المحقوق المتعلقة بعين التركة والحجج زوال ملكه عنها بالنذر وصورة المسكن سكنى
 الممتدة عن وفاة فتقدم بها على غيرها وصورة الزكاة ان تتعلق الزكاة بالنصاب ويكون
 النصاب باقيا فتقدم الزكاة لكن قال السبكي لا حاجة لذلك لانها اذا كان النصاب باقيا
 فالاصح ان تتعلق الزكاة بالنصاب تتعلق شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة وأجاب عنه شيخ
 الاسلام بوجه اطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة ولو قلنا بالاصح من أن
 تتعلقها تتعلق شركة نظرا لجواز تأديبة الزكاة من محل آخر وأما اذا كان النصاب بالغائفة تكون
 الزكاة من الديون المرسله في الذمة كما في شرح الترتيب وصورة المرهون أن تكون التركة
 مرهونة يدين على الميت فيقتضى منها دينه مقدم ما على مؤن التجهيز وسائر المحقوق وصورة
 المبيع للفلس أن يشتري عبدا مثلاً بثمن في ذمته ويموت المشتري مفلسا ويحسد البائع مبيعه
 فله الفسخ وأخذ المبيع فيقدم به واستشكاه السبكي بأنه اذا فسخ خرج المبيع عن التركة
 فلا استثناء وأجيب بان الفسخ انما يرفع العقد من حينه لا من أصله على الحجج ونحوه
 عن التركة من حين الفسخ لا يضر كالأبض خروج العبد المجاني عما يبيعه في الجنابة وصورة
 المجاني ان يقتل العمد نفساً أو يقطع طرفاً خطأ أو شبه عمداً أو عمداً لا قصاص فيه كقتله ولده
 أو فيه قصاص ولكن عني على مال أو أتلف مال انسان ثم مات سبب العمد وأرش الجنابة
 متعلق برقبته فالجني عليه مقدم في هذه الصورة بأقل الامرين من أرش الجنابة وقيمة العمد
 وصورة القراض ان يقارضه على مائة ريال يتجر فيها والربح بينهما ما مناصفة مثلاً فبعد ان
 ظهر الربح وقبيل قسمته مات رب المال فالعامل مقدم بحصته من الربح وصورة القرض
 ان يقرضه دينارا ثم يموت المقرض عن عين المال الذي اقترضه فالقرض مقدم به وصورة
 السكينة ان يقبض السيد نجوم السكينة من المكاتب ويموت قبل الايتاء الواجب عليه
 فالمكاتب مقدم على غيره بأقل متحمل لانه الواجب في الايتاء وصورة الرد بالعيب أن يرد
 المشتري المبيع بعيب بعد موت البائع وكان الثمن باقيا فيقدم به المشتري ولو اجتمع بعض
 هذه المحقوق مع بعض قدم منها كما في شرح الجمع بين الزكاة ثم حق الجنابة ثم حق الرهن
 ثم حق بيع الفلاس ثم حق القراض وانظر المواقي (قوله فيقدم على مؤن التجهيز) أي
 فيقدم الحق المتعلق بعين التركة على مؤن التجهيز خلافاً للجنابة كما في اللواؤة (قوله
 والثاني مؤن التجهيز) انما قدمت على الديون المرسله لان المحي اذا جرحه بالفلاس يقدم
 بما يحتاج اليه على ديون الغرماء فكذلك الميت بل أولى لان المحي يسعى على نفسه والميت قد
 انقطع عن سعيه ولانه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي وقصته ناقته كفتوه في ثوبه
 ولم يستفصل صلى الله عليه وسلم هل عليه دين أم لا وترك الاستفصال في وقائع الاحوال
 اذا كانت قولية ينزل منزلة العموم في المقال واذا ثبت ذلك في الكفن فساير مؤن التجهيز

فيقدم على مؤن التجهيز
 والثاني مؤن التجهيز

في معناه أفاد في انوارثة نقلا عن شيخ الاسلام (قوله بالمعروف) أي حالة كونها متلبسة
 بالمعروف بحيث تكون من غير اسراف ولا تقتير ولا نظرا الى ما كان عليه في الحياة من
 اسرافه وتقتيره انتهى لؤلؤة (قوله فاذا كان الميت فاقد الخ) لاحاجة له في المقام لانه من
 التفصيل الذي يذكر في كتب الفقه (قوله فتجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة) أي
 ولو بالقوة فيشمل ما لو كان الميت ابنا بالغ صححنا الجعزة بالموت وما لو كان الميت مكاتب لان
 المكاتب تنفخ بالموت وأما البعض فيؤن تجهيزه على قريبه وعلى سيده بحسب ما فيه من
 الرق والمحرية ان لم تكن بينه وبين سيده ما يأتى والافعل من مات في نوبته ولو مات من
 تجب نفقته على غيره وقيل ان يخرج مؤن تجهيزه مات صاحب المال وضائق تركته فهل
 يقدم الاول لتقديم حقه أو الثاني لتبين أنه عاجز عن تجهيزه - يره خلاف والمعقد الثاني
 (قوله فان تعذر في بيت المال) ولا يراد في كفن من جهز من بيت المال على ثوب واحد
 وكذا من كفن من وقف على الا كمان فلا تجوز الزيادة عليه في هاتين الصورتين وأما من
 كفن من مال من تجب عليه نفقته أو من مال أغنياء المسلمين فتجوز الزيادة فهم على الثوب
 الواجب كما في اللؤلؤة نقلا عن شيخ الاسلام (قوله فان تعذر على أغنياء المسلمين) أي فرض
 كفاية كنفقته في مثل هذا الحال والمراد بأغنياء المسلمين من عنده كفاية سنة وزيادة مؤن
 التجهيز (قوله وهذا الخ) تقييد لاصل الكلام أعني تعاق مؤن التجهيز بالتركة فاسم
 الإشارة عاثدا لكون مؤن التجهيز يخرج من التركة وقوله في غير الزوجة أي غير الزوجة
 التي تجب نفقتها أخذنا ما بعد فصدق بالزوجة التي لا تجب نفقتها النشوز أو صغرا أو لعدم
 تسامها له ليل أو نهار وهي أمة وقوله وأما الزوجة التي تجب نفقتها الخ مثل الزوجة خادمتها
 غير المتكثرة إذ ليس لها الا الاجرة وشملت الزوجة الرجعية ومثلها المطلقة بائنا وهي حامل
 وقوله فيؤن تجهيزه على الزوج المورس أي لان تركتها وتخرج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز
 زوجة أبيه وان لزمه نفقتها في الحياة ونحوه بالمورس العسر فلا يلزمه مؤن تجهيزها فتخرج
 من أصل تركتها لان حصته فقط وضابط العسر من لا يلزمه الا نفقتا العسرين ويحتمل أن
 يقال من ليس عنده فاضل عما يترك للأفلس وضابط المورس على العكس فهم ما ولو صار
 مورسا بما انفجر اليه من الارث لزمه مؤن تجهيزها وهذا مذهب الشافعية وكذا الخنفية
 وأما عند غيرهم ما مؤن تجهيزها من تركتها ولو كان الزوج غنيا ووجهه الاول أن علاقة
 الزوجة باقية لانه يرثها ونفسها ونحو ذلك ووجه الثاني ان التجهيز من توابع النفقة
 والنفقة وجبت للاستمتاع وهو قد انقطع بالموت (قوله والثالث الديون المرسله في الذمة)
 أي المطلقة عن تعلقها بعين التركة وانما قدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت
 فقضاؤه واجب والوصية تبرع فلذلك أخوت فان قبل قد قدمت الوصية على الدين في
 قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين أجيب بأنها قدمت في الآية للاهتمام بشأنها
 لان شأنها ان تشيخ بها الانفس لكونها مأخوذة لاني نظير شيء وبنيت السنة بتقديم الدين
 عاينها ويجب تقديم دين الله تعالى على دين الآدمي اذا مات قبل أدائها وضائق التركة
 عنهما قوله عليه الصلاة والسلام لام دين الله أحق بالقضاء اما قبل الموت فان كان محجورا

بالمعروف فان كان الميت
 فاقد الما تجهيزه فتجهيزه على
 من عليه نفقته في حال
 الحياة فان تعذر في بيت
 المال فان تعذر فعلى
 أغنياء المسلمين وهذا في غير
 الزوجة وأما الزوجة التي
 تجب نفقتها مؤن تجهيزها
 على الزوج المورس ولو كانت
 غنية والثالث الديون
 المرسله في الذمة فهي
 مؤخرة عن مؤن التجهيز

عليه قدم دين الادمي جرما والاقدم حق الله جرما ومحل هذا التفصيل ان لم تتعاق الزكاة
 بالعين والاقدمت سواء كان محجورا عليه أم لا دلوا بجمع عليه ديون الله تعالى فالوجه كما
 قاله السبكي انه ان كان المصاب موجودا قدمت الزكاة والافالتسوية ومن حق الله
 اسقاط الصلاة اذا اوصى به وهو لكل صلاة نصف صاع ولو اوتر عند الخنفة كما في شرح
 السراجية للسيد المجراني واذا كثرت الصلاة كفت الحيلة وهي كما ذكره النبتي هنا ان
 يخرج الكفارة عن صلاة للمساكين ثم يهبها للمساكين للصدق ثم يخرجها له عن صلاة أخرى
 وهكذا حتى يبرأ من عليه الصلاة وقد نقل عن المنزلي ذلك فيمنعني أن تفعل احتياطا انتهى
 ملخصا من الأواؤة وحاشية الشيخ الامير (قوله والرابع الوصية الخ) انما قدمت على الارث
 تقدما لمصلحة الميت كما في الحماية لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها وقوله بالثلث الخ
 كان الاولى حذف ذلك من هنا لان التفصيل بين الامضاء والرد لاغراض لا تخصص نأذ
 الغرض هـ اذ ذكر الترتيب وقوله لاجنبى أى من ليس بوارث وان كان قريبا من لارث
 وقوله فان كانت بأكثر من الثلث أو كانت لوارث وقوله ففيها تفصيل الخ وهو انه ان كان
 للميت وارث خاص فوصيته بأكثر من الثلث منعقدة لم تكن تتوقف على اجازة الورثة
 بالنسبة لزانة وان لم يكن له وارث خاص فوصيته صحيحة في قدر الثلث باطله فيما زاد عليه
 لان المحق للمسلمين ولا يجوز ولا يخرج على قولى تغريق الصفقة فهو مستثنى من القاعد
 المعروفة واذا اوصى للوارث توقفت الوصية على اجازة باقى الورثة ولو كانت بأقل مما
 (قوله والخامس الارث) المراد به تسلط الوارث على التركة بالتصرف ليصح تأخوه عما
 قبله والافلاصح ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث انتهى لؤاؤة (قوله وهو)
 أى الارث لاجبى التسلط المذكور بل بمعنى الاستحقاق وقوله المقصود بالذات أى
 المقصود لذاته وأما خبره فهو مقصود لغيره (قوله وله اركان) أى للارث بمعنى الاستحقاق
 اركان لا يتحقق الا بهما فن مات ولا وارث له اوله وارث ولا مال له فلا ارث منه وقوله وهى
 ثلاثة مورث الخ فاذا مات زيد عن ابنة وخان شـ يا فزيد مورث وابنه وارث والشئ الذى
 خلفه حق موروث ولو لم يصح بيعه كالاختصاص ومنه كالمسئد مثلا ولو لم يكن مالا ولا
 اختصاصا كالقصاص وحق القذف (قوله وله شروط) أى الارث شروط وهى ثلاثة
 تحقق موت المورث او المحاقه بالموتى حكما كما فى المفقود اذا حكم القاضي بموته أو تدبرا كما
 فى الجنين الذى انفصل بل بجنابة على أمه توجب غيرة وتحقق حياة الوارث بعد موت المورث
 او المحاقه بالاحياء تقدير حكما لانفصل حياة حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند
 الموت ولو نطفة والعلم بالجهة المقضية للارث وهى ذات مختص بالقاضى ومثله المفتى وقوله
 بعلم أكثرهما من ميراث الخ المراد بالاكثر الشرطان الاقوان ونخرج بالاكثر اشرط الثالث
 فانه لا يعلم مما ذكر وقوله وسبأنى أى الاكثر (قوله وله أسباب وموانع) أى للارث أسباب
 ثلاثة وموانع ثلاثة على ما ذكره المصنف فهما وقوله ذكرهما أى الأسباب والموانع
 وقوله بقوله أى فى قوله وظرفية الذى ذكر فى هذا القول المخصوص من ظرفية العام فى الخاص

والرابع الوصية بالثلث فما
 دونه لاجنبى فان كانت
 بخلاف ذلك ففيها تفصيل
 مذكور فى كتب الفقه
 كمقصة المحقوق السابقة
 والخامس الارث وهو
 المقصود بالذات فى هذا
 الكتاب وله اركان وهى
 ثلاثة مورث ووارث وحق
 موروث وله شروط بعلم
 أكثرهما من ميراث الغرقى
 والمدى وسبأنى فى آخر
 الكتاب وله أسباب وموانع
 ذكرهما بقوله

*** (باب أسباب الميراث) ***

أى باب بيان أسباب الارث فالمرث بمعنى الارث وان كان يستعمل بمعنى الموروث أيضا كما
 سيذكره الشرح وإنما بوبت الكلمة لانه أسهل في وجدان المسائل وأدعى لمحسن الترتيب
 والنظم ولان القسارى اذا ختم بابا وشرع في آخره كان أنشط وأبعث له كما سافر اذا قطع
 فرسخا وشرع في آخره ولذا كان القرآن سورا واعترض على الترجمة بأن فيها قصورا لانه كما
 ذكر أسبأب الارث ذكر مواعنه وأجيب بأن فيه حذف الواو مع ما عطفت فيكون فيه
 اكنهاء كما أشار اليه الشرح بقوله أى وموانعه واعتذر بعضهم بأن الترجمة لكثي والزيادة
 عليه لازمة دعيا وانما يدعى الترجمة انثى والنقص عنه ومحل ذلك اذا كان التبويب
 من المؤلف كما لا يخفى وقد قيل ان الناظم لم يترجم وعليه فلا يظهر ذلك كما قاله الأستاذ
 المحقق وقال الشيخ الاميرانه يظهر ولو كان المترجم غير المصنف لانه ينزل منزلة قال ولا
 يظهر فرق خلافا ساقى المحاشية (قوله والباب الخ) قد اشتملت الترجمة على ثلاثة ألقاظ
 الأول لفظ الباب والثاني لفظ الأسباب والثالث الميراث وقد أخذ الشرح يتكلم عليها على
 هذا الترتيب (قوله المدخل) أى والمخرج ففيه حذف الواو مع ما عطفت والمراد بالمدخل
 بفتح الميم مكان الدخول لانفس الدخول ولا زمانه وان صلح له ما وضعه لانه مصدر ميمي
 وحينئذ فالجار والمجرور به مده متعلق بمحذوف أى الموصول الى الشئ لان اسم المكان
 لا يعمل حتى فى الجار والمجرور وعديله وهو الظرف (قوله واصطلاح اسم بجملة مختصة)
 أى مختصة وقوله من العلم لا يقتضى على التحقيق من أن أسماء التراجم موضوعة للالفاظ
 المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة الا أن بقدر مضاف بأن يقال من دال العلم بمعنى
 المسائل المدلولة للالفاظ المخصوصة وقوله تحت فصول ومسائل أى يندرج تحتها الخ
 وكان عليه أن يقول تحت فصول وفروع ومسائل غالبا والاندراج المذكور من اندراج
 الاجزاء تحت كلها ومحلها بالنسبة للمسائل ان أريد بها الجمل وان أريد منها المعانى كان
 اندراجها تحت الباب من اندراج المدلول تحت الدال وعليه فالمراد بالاندراج ما يشمل
 اندراج الاجزاء تحت كلها وهذا بالنسبة للفصول واندراج المدلول تحت داله وهذا
 بالنسبة للمسائل وقوله غالبا ارجع لهما وقد لا يذكرفيه الافصل كتاب أمهات الاولاد وقد
 لا يذكرفيه الامثلة واحدة واتفق ذلك فى نحو البخارى في معقد الحديث فى الحكم الواحد
 بابا والمحاصل ان أسماء التراجم المشهورة خمسة الاول كتاب وهو اسم بجملة مختصة مشتملة
 على أبواب وفصول وفروع ومسائل غالبا والثانى باب وهو اسم بجملة مختصة مشتملة
 على فصول الخ والثالث فصل وهو اسم بجملة مختصة مشتملة على فروع الخ والرابع
 فرع وهو اسم بجملة مختصة مشتملة على مسائل الخ والخامس مسألة وهى تطلق على
 مجموع القضية وعلى النسبة وتعرف بأنها مطلوب خبرى يبرهن عليه فى العلم
 ومعانيها اللغوية لا تخفى عليك (قوله والاسباب الخ) لما تكلم على الكلمة الاولى
 من الترجمة شرع يتكلم على الكلمة الثانية منها (قوله وهو لغة ما يتوصل به الى

*** (باب أسباب الميراث) ***
 أى وموانعه والباب لغة
 المدخل الى الشئ واصطلاحا
 اسم بجملة مختصة من العلم
 تحت فصول ومسائل غالبا
 والاسباب جمع سبب وهو
 لغة ما يتوصل به الى

غيره) أى سواء كان حسبياً كالحمل ومنه قوله تعالى فلم يدب سبب إلى السماء أو معنويها
 كالعلم فإنه سبب للخبر ومنه قوله تعالى وآتيناها من كل شئ سبيها فان بعضهم فسره بالعلم
 (قوله واصطلاحاً ما يلزم الخ) هذا ما عرفه به كثيرون وعرفه الأئمة بأنه كل وصف ظاهر
 منضبط معرفي محكم شرعي وهو أنسب لكونه تعريفاً للسبب الشرعي الذي الكلام فيه
 ولا يضرب الا تبيان فيه بكل لأنه قصد جعله ضابطاً محيطاً بما في بكل المفيدة للاحاطة
 والتعريف الأول يشمل العقلي كالنظر فإنه سبب عقلي للعلم على المختار والشرعي كالصيغة
 الموضوعية للعتق فإنها سبب له والعمادي كخز الرقبة فإنه سبب للقتل (قوله لذاته) راجع
 للطرفين فكأنه قال ما يلزم من وجوده الوجود لذاته ويلزم من عدمه العدم لذاته وهو في
 الأول لدفع ما قد يقال برده على التعريف بالنظر للشيء الأول ما لو اقترن بالسبب مانع أو فقد
 شرط كأن اقترن بالقرابة قتل أو عدم تحقق حياة الوارث بعدم موت المورث فإنه لم يلزم من
 وجوده الوجود لكن لذاته بل لمانع أوله قد بشرط وفي الثاني لدفع ما قد يقال برده على
 التعريف بالنظر للشيء الثاني ما إذا وجد المسبب عند عدم السبب لكونه خلفه سبب آخر
 كان فقدت القرابة وخلفه هانسكاح أو لولا فإنه لم يلزم من عدم السبب عدم الارث لكن
 لذاته بل لكونه خلفه سبب آخر وهذا بالنظر لمن السبب كما هو المناسب للوجود
 الخارجي من أن كلاماً من الأسباب سبب مسـتمقل والا فالسبب في الحقيقة واحد لا بعينه
 وحينئذ فلا يتأق وجود المسبب بدون السبب أصلاً وقرر الشيخ العدوي أن قوله لذاته
 توضيح لمعنى من فانها التعليل والمعنى ما يلزم من أجل وجوده الوجود ومن أجل عدمه العدم
 وحينئذ فلا يرد ما ذكر فهو مجرد التوضيح (قوله والميراث الخ) شروع في اللفظة الثالثة من
 الترجمة (قوله يطلق بمعنى الارث) أى كما يطلق بمعنى الموروث وسأقنى واصفاه معنى لما
 بعده البيان وقوله وهو المقصود بالترجمة أى بلغظ الميراث المذكور في الترجمة (قوله
 وهو) يحتمل ان الضمير عائذ على الميراث بمعنى الارث ويحتمل عوده على الارث وقوله البقاء
 فالوارث بمعنى الباقي لأنه باق بعد موت المورث ومنه اسمه تعالى الوارث ومعناه الباقي بعد
 فناء خلقه وقوله وانتقال الشئ الخ لا يخفى عليك انه ان زيد على هذا سبب أو نحوه كان
 معناه اصطلاحاً لئلا يظن فيه ان الارث صفة الوارث والانتقال صفة الشئ المنتقل كالمال
 المنتقل من المورث للوارث فالعمل الانسب أن يقول وأخذ الشئ الخ أو واستحقاق الشئ
 الخ بدل قوله وانتقال الشئ الخ (قوله وهو) فيه الاحتمال ان المتقدمان في الضمير قبله
 وقوله مصدر وورث بكسر الراء وقوله وورثة وميراثاً وارثاً مصدر لثلاثة الأولان مزيدان
 والثالث مجرد وأصل ميراث موراث قبلت الواو بياء كافي ميزان ومقات (قوله وأصله
 الواو) أى أصل الارث المادة المتلبسة بالواو وفي عبارته تسامح والضمير عائذ على الارث
 لا الميراث لأنه يمنع منه قوله فقلبت همزة اذا الميراث وان كان أصله الواو أيضاً لكن لم
 تقلب واوه همزة بل بياء كما مر (قوله ويطلق بمعنى الموروث) هذا مقابل لقوله قبل ذلك
 يطلق بمعنى الارث فذاك اطلاق مصدرى وهو اطلاق غير مصـدرى بل بمعنى اسم
 المفعول وقوله والترات عطف على الموروث من قبيل عطف المرادف قال تعالى وبأكلون

غيره واصطلاحاً ما يلزم من
 وجوده الوجود ومن عدمه
 العدم لذاته والميراث يطلق
 بمعنى الارث وهو المقصود
 بالترجمة وهو لغة البقاء
 وانتقال الشئ من قوم إلى
 قوم آخرين وهو مصدر
 ورث الشئ وورثته وميراثنا
 وارثنا وأصله الواو فقلبت
 همزة ويطلق بمعنى الموروث

التراث كالأصل وأصله وراث كتحاه في وجاه (قوله وهو لغة) الضمير راجع للأرث بمعنى الموروث بدليل قوله ومنه خبر مسلم الخ وإن كان الظاهر من السياق أنه راجع للارث بمعنى الموروث والمعنى واحد وقوله الأصل والبقية ومنه سمي مال الميت أرثا لأن أصله كان للغير وهو بقية من سلفان خلف (قوله ومنه) أي من هذا المعنى وهو الأصل والبقية وقوله خبر مسلم أي الأرث في خبر مسلم وقوله أثبتوا بضم الهمزة والباء وقوله على مشاعركم أي معكم لم دينكم وهي الأمور التي تطلق المشاعر على الحواس وعلى مواضع المناسك وقوله فإنكم على أرث أبيكم إبراهيم هذا هو محل الشاهد وقوله أي أصله وبقية منه أي أصل دينه وبقية من دينه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله ما ضبطه القاضي الخ هذا تعريف له بالمعنى الاسمي أعني كونه اسم الموروث كما هو سياق كلام الشرح والأسباب إنما تحسن للأصواري والمراد في الترجمة كما تقدم (قوله الخرنجبي) قال العلامة الأمير بضم الحاء المحجة وسكون الواو وفتح النون نسبة للخونجة كدورجبة بلدة كذا في القاموس اه والسموع من أفواه المشايخ الخرنجبي بفتح الحاء والواو وسكون النون (قوله بأنه) متعاقب بضبطه وقوله حق جذس يتناول المال وغيره كحق الخبار والشفعة والقصاص وكجند الميعة قبل دبعه والخزرة المحترمة وقوله قابل للتجزى قيد أول مخرج لولاية الذبح فأنها وإن انتقلت للأب بعد عدم موت الأقرب لكن لا تقبل التجزى بكل واحد من الأخوة بعد الأب مثاله ولاية كاملة لأنها ولاية موزعة عليهم وأخرجوا به أيضا الولاء فإنه وإن انتقل للأب بعد عدم موت الأقرب لكن لا يقبل التجزى وإنما هو الأرث به فهو داخل في التعريف وأما نفس الولاء فكأنه لا يتجزأ كذا قيل والمحق أنه يقبل التجزى بنفسه وعلى أن التحقيق أنه ثابت للأب بعد في حياة الأقرب وإنما المتأخر فوائده فيكون خارجا بقوله بعد يثبت مستحق بعدموت من كان له ذلك فإن قيل إن الخبار والشفعة والقصاص من جهة الموروث مع أنها لا تقبل التجزى إذ ليست شرايا ففرز ويقسم أحب بأنه ليس المراد بقبول التجزى قبول الأفرز والقسم بل المراد به قبول أن يكون لهذا نصفه ولهذا ثلثه ونحو ذلك وهذه الثلاثة تقبل التجزى بهذا المعنى وإن لم تقبل الأفرز والقسم وقوله يثبت مستحق بعدموت من كان له ذلك قيدان يخرج به المحتوق الثابتة بالشراء والاتهاب ونحوهما فإن كلامها حق يثبت للمستحق لكن لا بعدموت من كان له ذلك بل في حياته ولو أحيى كرامة أو معجزة لم ترجع له التركة لزوال الملك عنه بتحقيق موته والقول بأنه تبين عدم موته خلاف الفرض ولو مسح شخص جادا فسقط تركته لتنزيل ذلك منزلة الموت وقيل على قولهم نعم دامر أنه عدو الوفاة أو حيا وانا يؤخر قسم التركة إلى موته وقيل كما المال الضائع يجب حفظه وهو كفرقة الطلاق فتعد امرأته عدة الطلاق ولو عاد لا تعود له زوجته إلا بعد جديدفان مسح نصحين فالعبرة بالنصف الأعلى كذا قيل وهو لا يشمل التتصيف طولا فالاشمل والاحسن أن يقال إن فعل مال الحيوان من حركة وتنفس فيوان والإفحاماد وقوله لقربا بينهما أو نحوها أي من زوجية وولاه واسلام وهذا قيد ثالث فخرج به الوصية بناء على القول بأنها تملك بالموت فإنها حق يثبت مستحق

والتراث وهو لغة الأصل والبقية ومنه خبر مسلم أثبتوا على مشاعركم فإنكم على أرث أبيكم إبراهيم أي أصله وبقية منه وشرعا ما ضبطه القاضي أفضل الدين الخرنجبي رحمه الله وأنه حق قابل للتجزى يثبت مستحق بعدموت من كان له ذلك لقربا

الخ لکن لا لقرابة أو نحوها (قوله وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب) أي
من بيان محترقات قبوده وشرحه ونحو ذلك وعبارة به ذلك الضابط فقوله لاحق يتناول
المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص الخ وقد علمت المهم منها مع توضيحها (قوله
أسباب) ممتداً ثلاثة خبر وقوله أي اربث أشار به إلى أنه ليس المراد بالمراث الموروث
وقوله الوري هو في الاصل اسم للخلق بمعنى الخلق الموقين والمراد به هنا خصوص الآدميين
والجن فهو عام أريد به خاص كما أشار إليه الشرح وقوله أي الآدميين أي والجن لأنهم
مكلفون بفروع شرعية باعتبار الجماعات وان كان لا تدري تفاصيل تكليفهم وقوله وان كان
الوري في الاصل المخلق أي والمحال أن الوري في الاصل المخلق وانما هو بذلك لو اربثهم
الارض أو لو اربث بعضهم لبعض (قوله متفق عليهما) دفع به ما يقال انها أربعة بزيادة
الاسلام (قوله كل من الأسباب الخ) أتى به بعد قوله أسباب ميراث الوري ثلاثة دفعاً لما
قد يتوهم من أن الارث انما يكون عند اجتماع الاسباب الثلاثة فأفادك ان كل واحد
يفيد الارث على الاسبقتلال فالمراد الكل الجبهي لا الكل المجموعي والتنوين في كل عوض
عن المضاف اليه والاصل كل واحد من الأسباب الخ (قوله أي صاحبه) نفس الرب
وقوله والمراد المتصف به انما قال ذلك لان المفهوم من قولك صاحب كذا عدم قيام كذابه
وانفصاله عنه ألا ترى لقولك زيد صاحب مال فان المال منفصل عن زيد وغیر قائم به
وهذا ليس مراد ابل المراد أنه متصف به (قوله وهي) مبتدأ لکن لا يصح الاخبار عنه
بنسكاح لان المبتدأ كناية عن الاسباب الثلاثة فلا يصح الاخبار عنه بواحد منها وأشار
الشرح لتصحیح الاخبار بقوله أولها لان الخبر حمف من جهة قوله أولها انسكاح وسبب عطف
عليه قوله وثانها اولاء الخ وقوله وثالثها انسب ولك طريق ثان لتصحیح الاخبار وهو ملاحظة
العطف قبل الاخبار فان قول قد صرحوا بمنع العطف اذا كان الخبر المجموع أجيب بأن
محل ذلك اذا كان المجموع مؤقلاً بواحد كما في قولهم الرمان حلوا ماض أي من بخلاف ما اذا
قصد كل منها في ذاته أعاده العلامة الامير (قوله أولها انسكاح) هو لغة الضم والجمع وشرطاً
ما ذكره الشرح بقوله وهو عقد الزوجية الصحيح وخرج بالعقد وطه الشبهه وان لحق به الولد
ووطه الزنا وبالصحيح الفاسد فلا أثر لذلك في الارث لکن المختلف في فساده كاصحیح عند
المالك في ايجاب الارث الانسكاح والخيار ونسكاح المريض لانحلال الاول انتهى الشارع
عن ادخال وارث في الثاني بخلاف المتفق على فساده كمنسكاح الحمامة ولا عبرة بمذهب
الخوارج حيث جوزوا نسكاح أكثر من أربع كما قال الفاضل

بينهما أو نحوها وقد ذكرت
ما في هذا الضابط في شرح
الترتيب (أسباب ميراث)
أي اربث (الوري) أي
الآدميين وان كان الوري
في الاصل المخلق (ثلاثة)
متفق عليهما (كل) من
الاسباب (يفيد به) أي
صاحبه والمراد المتصف به
(الوراثه) أي الارث
(وهي) أي الاسباب
الثلاثة اولها (نسكاح)
وهو عقد الزوجية الصحيح
وان لم يحصل وطه ولا خلو
ويورث به من المجانين
لقوله تعالى ولكم نصف

وليس كل خلاف عام معتبراً * الاخلاف له حظ من النظر

وما وقع في كشف الغوامض من ان الفاسد الارث به اتفاقاً لا يغير بظاهره ويمكن حمله على
المتفق على فساده ولو اختلفت مذهب الزوجين ولم يترافعا كما تم فالعبرة عنه بظاهره
الشافعية بمذهب الزوج كما في الاؤلؤة عن ابن حجر (قوله وان لم يحصل وطه ولا خلو) أي
سواء حصل وطه أو خلو أم لا (قوله ويورث به من المجانين) فبث الزوج الزوجة اذا ماتت
وبالعكس اجماعاً حيث لا مانع وقوله لقوله تعالى الخ دليل لقوله ويورث به من المجانين

فقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم دليل لارث الزوج من الزوجة وقوله وطئن الربع مما تركتم دليل لارث الزوجة من الزوج ولذلك قال الشرح الخ (قوله وبتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي) أي لان الرجعية زوجة الا في جواز الوطء وقوله ولو كان الطلاق في العدة أي سواء كان الطلاق في العدة أم في المرض (قوله لا الزوجة المطلقة بائنا) أي كأن طنقت بائنا وقوله في مرض الموت أم لو كان في العدة فلا يرث بينهما جماعا فالقيد المذكور لبيان محل الخلاف وقوله عندنا أي فلا يرث عندنا معاشر الشافعية مطلقا أي سواء انقضت عدتها أم لا وسواء تزوجت أم لا وقوله خلافا للائمة الثلاثة أي أخالف خلافا للائمة الثلاثة أو أقول ذلك حال كوني مخالفا للائمة الثلاثة وقد بين مذاهم بقوله فانها الخ (قوله ما لم تنقض عدتها) فان انقضت لارثت عندهم وقوله ما لم تنزوج فان تزوجت لارثت عندهم وقوله ولو انقضت عدتها واتصلت بأزواج أي ما لم يصح من مرضه صحة يندة قال في شرح الترتيب وهذا اذا اتهم في طلاقها بالفرار من ارثها أما اذا لم يتم كمالها أو علق طلاقها على شيء لم يأت به بد أي غني ولا تأتم بتركه ففعله له صالحة أو علق طلاقها في العدة على شرط فوجد في المرض ونحو ذلك فلا يرث لها لعدم التهمة في الفرار من ارثها انتهى لكن المعتمد عندهم انها ترثه في الجميع سد للذرائع وطرد لذلك على وتيرة واحدة وان كانت العلة في الاصل النهي عن اخراج وارث (قوله وعند المالكية أيضا) أي كما ان عندهم ما سبق وقوله فالعقد باطل ثم ان مات قبل الدخول فلا يستحق صداقا ولا ارثا وان دخل بها فعليه الاقل من ثلث ماله أو المسمى أو صداق المثل وقوله ولا ترثه أي ولا يرثها أيضا لعقد السبب كما هو مقتضى حكمهم ببطان العقد وقوله ولو تزوجت المرضية الخ هذه المسئلة عكس ما قبلها وقوله لم يرثها أي لم يطلان العقد ولا ترثه أيضا لهذه العلة ففي كلام الشرح احتباك ولا توافق الشافعية على عدم الارث بنكاح المرض الا فيما اذا اعمق أمته في المرض وعداها فانها لا ترث للزوم الدورانها لو ورثت لكان عتقها تبرعا على وارث في مرض الموت وهو بوقف على اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح اجازتها اذا عتقت فتوقفت عتقها على اجازتها وتوقفت اجازتها على عتقها فمقتضى من الدور بقولنا عتقت ولا ترث (قوله وثانها ولاء) هو لغة الساطنة والنصرة ويطلق على القرابة قال الجوهري يقال بيننا ما ولاء بالفتح أي قرابة وشرعا ما سيذكره الشرح بقوله وهو عصوبة الخ وهي ذاك ولاء لا تنساب العتيق الى معتقه كتنساب الولد لوالده وقوله وهو بفتح الواو ومدودا حتر من الولاء بكسر الواو (قوله والمراد ولاء العتاقة) أي ولاء سببه العتاقة بمعنى العتيق وليس المراد ولاء الموالاة والمخالفة التي كانت في الجاهلية وصورتها أن يقول الرجل لا تحرم دمى هدمك أي هدمي بسفك دمي كهدمك بسفك دمك وسأى سملك أي صلحي صلحك وحرى حربك ترثني وأرثك وتنصرني وأنصرك وتعتقل عني وأعتقل عنك فيوافقه الآخر ويصير كل حليف للآخر ومواليه ووارثا له وقد أبطل الشرع ذلك (قوله وهو) أي اصطلاحا كما مر الإشارة اليه وقوله عصوبة أي ارتباط بين المعتق والعتيق كالارتباط بين لوالد وولده ووجه الشبه ان العبد كان في

ما ترك أزواجكم الخ وبتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي بائنا في الأئمة الأربعة ولو كان الطلاق في العدة لا الزوجة المطلقة بائنا في مرض الموت عندنا خلافا للائمة الثلاثة فانها ترثه عند المخنفية ما لم تنقض عدتها وعند المالكية ما لم تنزوج وعند المالكية ولو انقضت عدتها واتصلت بأزواج وعند المالكية أيضا لو تزوج المرضية في مرض الموت امرأة فالعقد باطل ولا ترثه ولو تزوجت المرضية في مرض الموت رجلا لم يرثها (و) ثانيا (ولاء) وهو بفتح الواو ومدودا والمراد ولاء العتاقة وهو عصوبة

حال الرق كالمعدوم لانه لا يملك ولا يتصرف فلما أعتقه سيده صيره موجودا كاملا كونه
حينئذ يملك ويتصرف كما أن الولد كان معدوما والاب تسبب في وجوده فمكمل من المعتق
والاب تسبب في الوجود وقوله سيدها نعمة المعتق على رقيقه أي سبب تلك العسوية
انعام المعتق على رقيقه بالاعتاق لكن التعبير بالمعتق فيه قصور لانه لا يشمل مالو ورث
انسان أصله أو فرعه فعتق عليه قهر افله الولاء ومع ذلك لا يقال فيه عسوية سيدها نعمة
المعتق على رقيق بل سيدها المعتق دون الاعتاق ولذلك اعترض ابن كمال باشا على السيد
البحر جاني في تعبيره بالمعتق وشنع عليه بأنه أفصح عن قلة المضاعة في هذه الصنعة
وأجيب بأن ذلك نادر فأحق بالغالب والسيد الشريف مقتبس من حديث جده صلى الله
عليه وسلم لم حيث قال إنما الولاء لمن أعتق فلا يستحق هذا التشنيع وعرف بعضهم الولاء
بأنه صفة حكومية توجب اوصوفها حكم العسوية عند عدمها وبعضهم ترك تعريفه أذ باع
النبي صلى الله عليه وسلم لانه عرفه بقوله الولاء لجة كجمعة النسب لا يباع ولا يوهب قال
الابي هذا منه صلى الله عليه وسلم تعريف محقيقة شرعا ولا يحد بأتم منه اهـ لخصاص
حاشية الامير بزيادة (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على قوله سيدها
نعمة المعتق ووجه الاستدلال أن تعاقب المحكم بالمشق يؤذن بعلمه مامنه الاشتقاق
والموصول وصلته في قوة المشق فكانه قبل الولاء للمعتق لاجل اعتماقه فاعلم من ذلك ان
الاعتاق هو سبب الولاء وقوله إنما الولاء لمن أعتق أي لا غيره لكان يلحق به من تسبب
في العتق بشراء أصله أو فرعه ومثله الارث كما تقدم وقوله متفق عليه أي بين البخاري ومسلم
وقوله من حديث عائشة أي حال كون ذلك الحديث من الاحاديث التي روتها عائشة عن
النبي صلى الله عليه وسلم فحديث المضاف لعائشة مفرد مضاف بعم (قوله ويرث به المعتق)
أي لا العتيق قال شيخ الاسلام وانما كان الارث بالولاء ثابتا من جانب المعتق خاصة لان
الانعام من جهته فقط فاختص الارث به اهـ وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم ورث عتيقا
من معتقه فضعف كما قاله الترمذي وبفرض صحته فيحمل على اعطائه مصلحة الارث واقوله
من حيث كونه معتقا انما زاد هذه الحجيية لثبات الصورة الآتية وهي مالواشترى ذمي عبدا
وأعتقه ثم لحق بدار الحرب واسترق واشترى عتيقه وأعتقه فكل منهما يرث الآخر لكن
من حيث كونه معتقا من حيث كونه عتيقا ومثله هذه الصورة مالواشترى عتيقا أبا
معتقه وأعتقه فان لعتق يرث من سيده كما ان السيد يرث من عتيقه لكان من حيث
كونه عتيقا بل من حيث كونه معتقا لاني سيده فيثبت له ولواشترى كما ثبت لسيد
ولواشترى وكذا مالواشترى شخص أمه فعتقت عليه ثم ملكت أبا ولدها وأعتقه
فانه يثبت للولد على أمه ولواشترى ولا أمه عليه ولواشترى انتهى لثبوت نقله عن شيخ
الاسلام بتصرف (قوله وعصيته المتعصبون بأنفسهم) أي كان المعتق وأبيه وأخيه
وجده واحترز بقوله المتعصبون بأنفسهم عن بنات المعتق مع بنات فانهن عصيات بالغير
وعن أخوات المعتق مع بنات فانهن عصيات مع الغير فلا يرثن بالولاء (قوله لقوله
صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على كون الولاء سببا للارث الذي ذكره المصنف في

سببها نعمة المعتق على
رقيقه لقوله صلى الله عليه
وسلم إنما الولاء لمن أعتق
متفق عليه من حديث
عائشة رضي الله عنها
ويرث به المعتق من حيث
كونه معتقا وعصيته
المتعصبون بأنفسهم على
تفصيل سيدي في بعضه ان
شاه الله تعالى آخر الكتاب
لقوله صلى الله عليه وسلم

المتن فالحديث دليل لكلام المصنف (قوله الولاء لغة كلمة النسب) أي علاقة وارتباط
 كعلاقة وارتباط النسب فالكلمة بضم اللام وفتحها الغنة كما في المصباح العلقمة والقرابة
 فثبتت للشبه ما ثبتت للشبه به وقد ثبتت للشبه به الارث فثبتت للشبه له لكن المشبه لا يعطى
 حكم المشبه به من كل وجه فلا يقال التقديس يقتضى أنه يورث به من الجانبين كما في النسب
 مع أنه لا يورث به الا من جانب واحد وقوله لا يباع ولا يوهب أى لا يجوز بيعه ولا هبته
 (قوله وقد يرث العتيق المعتق) أى فيتصور الارث به من الجانبين كما في الصورة التي ذكرها
 وكما في صورتين السابقتين وقوله كما لو اشترى ذمى عبد الخ أشار بالكاف الى عدم المحصر
 في هذه الصورة بل مثلها صورتان السابقتان وقوله حيث لا مانع أى كقتل أو نحوه وهذه
 حيثية تفيد وقوله من حيث كونه معتقاً مرتبط بقوله وقد يرث العتيق أو بقوله فكل
 منهما يرث الآخر وهذه حيثية تعليل (قوله وثالثها نسب) أى وثالث الاسباب نسب من
 جهة العلو أو السفلى أو التوسط وقوله وهى الابوة أى مباشرة وقوله والبنوة أى مباشرة
 ايضا وقوله والادلاء بأحدهما أى الانتساب بأحد الابوة والبنوة فالمدلى بالابوة الاجداد
 والجدات والاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاقوال والمخالات والمدلى بالبنوة
 اولاد من ائصف بها ولو أنثى فدخول في ذلك ذور الارحام ولا يضر تأخيرهم عن غيرهم
 كما لا يضر تأخير الاخ عن الابن في كونه وارثا بالقرابة اه لؤلؤة نقلا عن شرح
 الترتيب (قوله فيرث بها الاقارب) تفريع على جعلها سببا للارث وقوله وهم
 أى الاقارب وقوله الاصول أى كالأب والمجد وقوله والفروع أى كالابن وابن
 الابن وقوله والمواشي أى كالاخ وابن الاخ وقوله للايات الخ هذا استدلال
 على قوله فيرث بها الاقارب وقوله وما لمحق بذلك أى بالمد كونهن الايات والاحاديث
 وقوله باجماع أو قياس أى من اجماع أو قياس فالبناء بمعنى من البيانية فهو بيان لما
 لمحق بذلك ويحتمل ان البناء للتصوير فيكون ما ذكر تصويرا لما لمحق بذلك وقوله على
 تفصيل الخ مرتبط بقوله فيرث بها الاقارب (قوله ويورث به من الجانبين تارة) أى يورث
 بسببه من الجانبين في حالة وقوله كالابن مع أبيه أى لانه اذا مات أحدهما ورثه الآخر
 وكذلك الاخ مع أخيه وقوله ومن أحد الجانبين أخرى أى ويورث به من أحد الجانبين
 دون الجانب الآخر في حالة أخرى وقوله كالمجدة أم الام مع ابن بنتها أى لانها ترثه اذا
 مات وهو لا يرثها اذا ماتت لانه من ذوى الارحام (قوله وأخر القرابة الخ) المناسب وأخر
 النسب الخ لان لفظ النسب هو الواقع في كلام المصنف لكن معناه القرابة وهذا جواب
 عما قد يقال لم أخو القرابة المسمى بعنه بالنسب مع انها أقوى الاسباب وحاصل الجواب
 عن ذلك انه أخوها الاسباب مقامه النظم ولطول الكلام عليها فالجواب من وجهين وقوله
 وان كانت أقوى الاسباب أى والحال انها أقوى الاسباب لانها من أصل الوجود فان
 الشخص في وقت ولادته يكون ابنا وأخا ونحو ذلك بخلاف النكاح والولاء فان كلا منهما
 يطرأ وايضا في لاترول والنكاح قد يزول بأن يطلقها مثلا ولا يطرأ في النكاح نقصانا
 والولاء حرمانا وهما لا يجبانها أو أيضا يورث بها بالعرض والتعصيب والذك كاح يورث

الولاء لغة كلمة النسب لا
 يباع ولا يوهب رواه الشافعي
 رحمه الله وقد يرث العتيق
 المعتق كما لو اشترى ذمى
 عبدا واعتقه ثم اتفق
 السيد بدار الحرب فاسترق
 فاشترى عبته فأعتقه فكل
 منهما يرث الآخر حيث
 لا مانع من حيث كونه معتقا
 لا من حيث كونه عتيقا
 وثالثها (نسب) أى
 قرابة وهى الابوة والبنوة
 والادلاء بأحدهما فيرث
 بها الاقارب وهم الاصول
 والفروع والمواشي للايات
 الكريمة والاحاديث الصحيحة
 وما لمحق بذلك باجماع
 أو قياس على تفصيل
 سابق بهضه ويورث من
 الجانبين تارة كالابن مع
 أبيه والاخ مع أخيه ومن
 أحد الجانبين أخرى
 كالمجدة أم الام مع ابن بنتها
 وأخر القرابة وان كانت

به بالفرض فقط والولاية يورث به بالتعصيب فقط فهذه أوجه للقوة تغنيك عما قيل هنا كما
قاله العلامة الامر (قوله لاجل تهيئ النظم) أي استقامته وقوله وأطول الكلام عليها
بحث فيه الاستاذ الحفني بأن هذا لا يظهر الا لو ذكر أحكام القرابة عنها حتى يؤثرها أطول
الكلام عليها فرارا من طول الفصل بكثره الكلام على ما حقه التقديم وأجاب الشيخ
الامر بأنه أراد أن تكون بقرب المباحث المتعلقة بها وقوله لأن أكثر الأحكام الآتية
فيها أي وبعضها في النكاح وفي الولاية فتدبر (قوله متفق عليه) تصحح لكلام المصنف
فالتنقي فيه انما هو السبب المتفق عليه فلا ينافي أن هناك سببا مختلفا فيه وقوله والا
فهناك الخ أي والاقبل ذلك فلا يصح لأن هناك الخ وهكذا نظائر هذه العبارة فان شرطية
مدغمة في لا النافية وليست استثنائية كما قد يتوهم وقوله سبب رابع وزاد المحفنة خامسا
وهو ولاية المولاة بعد القرابة والعتق وصورته أن يقول الرجل لشخص أنت مولاي ترثني
اذا مت وتعقل على اذا جئيت فيقول قبالت فيثبت بذلك الارث للولي وعصيته عند عدم
القرابة والمعتق كما قاله الامر بقلا عن السراجية واعلم هذا غير ما تقدم عن الجاهلية فتأمله
(قوله جهة الاسلام) أي جهة هي الاسلام فالإضافة لليان قال شيخ الاسلام في شرح
الفصول وفي جعله جهة الاسلام سببا تنبيهه على أن الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة
الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قيل من أنه جهة الاسلام للمسلمون لصحة الوصية بثبات
ماله لهم ليس بشئ وكذلك قول المولا في أشار به الى أن الاسلام ليس سببا للارث والارث
استقامت المسلمين اه فهو ليس بشئ أيضا وعدم لزوم الاستيعاب لتعذره فيجوز تخصيص
طائفة مخصوصة من المسلمين كالوصية بالثلث لقوم غير محصورين كالفقراء فإنه لا يجب
استيعابهم بل يجوز الصنف هنا الواحد كما قال السبكي انه الظاهر اه شيخ الاسلام أفاده
في الأولوة مع زيادة من حاشية الحفني (قوله فيرث به الخ) تفريع على جعل جهة الاسلام
سببا في الارث أي فيرث بسبب الاسلام فالضمير طائفة للاسلام ويصح أن يكون طائفا
لمجهة الاسلام ولم يؤث الضمير لا كسببه التذكير من المضاف اليه والمراد أنه يرث ارثا
مراعافه المصلحة فلا يس فيه ارثا محضا ولا مصلحة محضة اذ لو كان ارثا محضا لا تمنع صرفه
لمن يطرأ وجوده أو اسلامه أر حر يته به بعد موت المورث ويفضل الذكور على الانثى ولم
يصرف للرجل مع أبيه ولو كان مصلحة محضة مجاز صرفه للكاتب أو لأكفرا اذا اقتضت
المصلحة الدفع له وفي القاتل وجهان أحدهما المدع وقوله بيت المال أي المحل الذي يحفظ
فيه مال المسلمين تحت يد الامام أو نائبه والوارث في الحقيقة المسلمون كما تقدم تحقيقه والا
فلا معنى لكون البيت الذي هو محل حفظ المال وارثا في نسبة الارث له تسمع وقوله
ان كان منتظما أي بأن كان متولاه عادلا بحيث يصرف المال الذي فيه في مصارفه
الشرعية وقوله عندنا أي معاشر الشافعية وقوله على الأرجح راجع لقوله يرث واقوله
ان كان منتظما او المقابل للاول انه مصلحة بحيث يعطى منه للقاتل ونحوه والمقابل للثاني
انه يرث وان لم ينتظم لأن الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف نياتهم كالزكاة ويرى بغيره بأن
ان زكاة مستحقوها شركاء والمالك موجود بخلاف المورث كما في شرح الترتيب (قوله

أقوى الأسباب لاجل تهيئ
النظم وأطول الكلام
عليها لأن أكثر الأحكام
الآتية فيها (ما بهد من)
أي هذه الأسباب
(للوارث) جمع مبرات
عنى الارث (سبب) أي
متفق عليه والافهناك
سبب رابع مختلف فيه
وهو جهة الاسلام فيرث به
بيت المال ان كان منتظما
فندنا على الأرجح

وسواء كان منتظما أم لا على الأرجح عند المسالكية) هذا هو ظاهر كلام ابن المحاسب
والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام وهو المعتمد كما في
شرح الاجهوري فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظما بأن كان متوليه جائرا بل يرد على من
يرد عليه فان لم يكن فلذوى الارحام فان لم يكونوا صرفه شخص عارف بوجوده الخير فيها
وهو ما جور على ذلك ويجوز له أن يأخذ منه لنفسه بقدر كفايته كما هو مذكور في الفقه
(قوله ولا يرث عند المخنفة والمخنابلة) أي سواء كان منتظما أم لا واستدلوا بقوله تعالى
وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض بقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم وخبر الخيال وارث
من لا وارث له يعقل عنه ويرثه فظاهر ذلك كله ان يرث المال لا يرث وأجاب عن ذلك في
شرح الترتيب فراجع (قوله ثم اعلم أن الموانع الخ) هذا دخول على قول المصنف ومنع
الشخص من الميراث الخ (قوله وهو في اللغة الحائل) ومنه قولهم هذا مانع بين كذا
وكذا أي حائل بينهما وقوله واصطلاحا ما يلزم الخ وعرفه الا تمدى بأنه الوصف
الوجودي المنضبط المعرف بنقيض المحكم وذلك كالرق فانه وصف وجودي منضبط معرف
بنقيض المحكم الذي هو الارث ونقيضه عدم الارث ويصدق التعريف الذي ذكره الشرح
بالرق أيضا فانه يلزم من وجوده عدم الارث ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال أن
لا يكون رقنقا ولا يرث لفقده شرط كتحقق حياة الوارث بعدموت المورث ولا يلزم من عدمه
أيضا عدم الارث لاحتمال أن لا يكون رقنقا ويرث لوجود الشرط وعلم من ذلك ان المانع
انما يؤثر بطرف الوجود بخلاف السبب فانه يؤثر بطرف الوجود والعدم وبخلاف الشرط
فانه انما يؤثر بطرف العدم كما سألني (قوله لذاته) راجع لاشق الاول وللشق الثاني بطرفه
فالمعنى بالنظر لاشق الاول ما يلزم من وجوده العدم لذاته فلا يرد ما اذا كان على الشخص
نجاسة وفقد الماء فانه يصلح فائدة الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم من وجود النجاسة عدم
صححة الصلاة لكن لذاته ابل لوجود المرخص وهو فقد الماء والمعنى بالنظر لاشق الثاني
بطرفه ولا يلزم من عدمه وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد وجود الارث عند عدمه
لوجود السبب وتحقق الشرط فانه وان لم يلزم من عدمه وجود الارث لكن لذاته بل
لوجود السبب وتحقق الشرط ولا يرد أيضا عدم الارث عند عدمه لفقده الشرط كان لم
يتحقق حياة الوارث بعدموت المورث فانه وان لم يلزم من عدمه عدم الارث لكن لذاته بل
لعدم الشرط وفي الحقيقة هذا الشرط للتوضيح لان ذلك كله يعلم من جعل من التعليل
كما تقدم التنبيه عليه في تعريف السبب (قوله عكس الشرط) أي خلافه اذا الشرط
ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وذلك كتحقق حياة الوارث
بعدموت المورث فانه يلزم من عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لاحتمال
أن تتحقق حياة الابن بعدموت أبيه ولا يرث لقيام المانع به كالرق أو القتل ولا يلزم من
وجوده عدم الارث لاحتمال أن تتحقق حياة الوارث بعدموت المورث ولم يوجد مانع مع توفر
بقية الشروط فالشرط انما يؤثر بطرف العدم وقولنا لذاته راجع لاشق الاول وللشق الثاني
بطرفه فالمعنى بالنظر لاشق الاول ما يلزم من عدمه العدم لذاته فلا يرد ما اذا فقدت

وسواء كان منتظما أم لا عند
المسالكية ولا يرث عند
المخنفة والمخنابلة والسكلام
فيه مما يطول فراجع في
كتابنا شرح الترتيب ثم
اعلم ان الموانع جمع مانع وهو
في اللغة الحائل واصطلاحا
ما يلزم من وجوده العدم
ولا يلزم من عدمه وجود
ولا عدم لذاته عكس الشرط

الطهارة وفقهنا الشخص الماء والتراب فانه صلى فاقد الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم
 من عدم الشرط عدم صحة الصلاة لكن لالذاته بل لوجود المرحص وهو وفقهنا الطهورين
 والمعنى بالنظر للشق الثاني بطرفيه ولا يلزم من وجوده وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد
 ما اذا وجد الشرط لكن اقترن به مانع كأن تحقق شرط الارث لسكن مع الرق أو القتل
 فانه وان لزم من وجود الشرط عدم الارث هنا لكن لالذاته بل للمانع ولا يرد أيضا ما اذا
 وجد الشرط وانتفت الموانع وتحققت بقيمة الشروط فانه وان لزم من وجوده الوجود
 لكن لالذاته بل لتوفر الشروط وانتفاء الموانع وفيه انه توضيح كما مر (قوله وموانع الارث
 ستة) وما زاد عليها فليس سميته مانعا متساهل لان المراد بالمانع كما قاله الرافي ما يحامع السبب
 والشرط بخلاف اللعان والزنا فان عدم الارث فيهما لا انتفاء النسب وبخلاف استبهاام تأريخ
 الموت لغرق ونحوه والشك في وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والمجمل فان عدم الارث
 فمهما لعدم وجود الشرط وهو تحقق وجود الارث عند موت المورث وعند المتولي النبوة من
 الموانع فان من خصائص الانبياء انهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء
 لا نورث ما تركناه صدقة والتحقيق انها ليست بمانع لان شأن المانع ان من تعلق به لا يرث
 ولا يورث كالرق أو لا يرث فقط كالقتل وليس لنا مانع يترتب عليه ان من تعلق به لا يورث
 فقط كما في الانبياء فانهم يرثون ولا يورثون والحكمة فيه ان لا يمتنى قر بهم موتهم لاجل
 الارث فيهلك وان لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وان تكون أموالهم صدقة بعدهم تعظيما
 لاجورهم كما أشار اليه في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم ما تركناه صدقة وأما قوله تعالى
 حكاية عن زكريا فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب فالمراد منه وراثته النبوة
 والعلم لاورائه المال اه لؤلؤة بتصرف (قوله على المتفق عليه منها وهو ثلاثة) أي التي
 هي الرق والقتل واختلاف الدين وأما الثلاثة المأقية فمختلف فيها كما سيأتي في الشرح
 (قوله فقال) عطف على اقتصر (قوله أي الذي قام به سبب الارث) أي وجد فيه الشرط
 بخلاف من لم يقم به سبب الارث كما ينبغي باللعان وابن الزنا فان عدم الارث فيهما لا انتفاء
 السبب وبخلاف من لم يوجد فيه الشرط كمن شك في وجوده وعدمه كالمفقود فان عدم
 الارث فيه لعدم وجود الشرط (قوله علة واحدة) أشار بذلك الى أن قول المصنف واحدة
 صفة لموصوف محذوف دل عليه قوله من علة ثلاث (قوله أحد هارق) كان المناسب
 احدا هارق لكنه راعى الخبر وهكذا يقال في قوله وثانها قتل وقوله وثالثها اختلاف
 دين (قوله وهو) أي شرعا وأما اللغة فعننا العمودية وقوله يحجز حكمي أي حكم به
 الشارع لاحسي اذ لا بعد قدرة على التصرف حسا لكن الشارع منعه منه وحكم بعدم نفوذه
 وقوله يقوم بالانسان أي يتصف به الانسان ذكر كما كان أو أنثى وهذا القيد للبيان الواقع
 وقوله بسبب الكفر أي بسبب هو الكفر فالاضافة للبيان ونحو ذلك انجز الحكمي
 الذي يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون
 (قوله وهو مانع من الجاهلين) أي جاني الرقيق وقربيه مثلا وقوله فلا يرث الرقيق هو
 مع قوله ولا يورث مفرغ على قوله وهو مانع من الجاهلين وقوله بجميع أنواعه أي التي

وموانع الارث ستة اقصر
 المصنف رحمه الله على
 المتفق عليه منها وهو ثلاثة
 فقال (ويمنع الشخص)
 الذي قام به سبب الارث
 (من الميراث) أي الارث
 علة (واحدة من علة ثلاث)
 احدها (رق) وهو يحجز
 حكمي بقوم بالانسان
 سبب الكفر وهو مانع من
 الجاهلين فلا يرث الرقيق
 بجميع

هي القن والمدبر والمعاق عتقه بصفة والموصى بعتقه وأم الولد والمكاتب والمبعض (قوله
لانه لو ورث لكان لسيدته) أي لكان التالي باطل فهو ذاق ما س استثنائي ذكر الشرح
الشرطي منه وطوى الاستثنائية لكان ذكر تعلمها بقوله وهو أجنبي من الميت فكانه قال
لكن التالي باطل لانه أجنبي من الميت وبين ان الملازمة في الشرطية أن الرقيق لا يملك
في بيع ما تحت يده من أكساب ونحوها السيده اه حفي بتصرف (قوله ولا يورث)
أي بل ما تحت يده من الاكساب ونحوها السيده وقوله لانه لا يملك له أي أصلا وهذا ظاهر
في غير المكاتب وكذا في المكاتب لانه يموتة تنفخ الكتابة ف يرجع ما بيده لسيدته وقوله
ولو ملكه سيدته أي بأن وبه شبهة فلا يملكه وهذه غاية للرد على القول بأنه يملكه اذا ملكه
سيدته (قوله لكان لبعض يورث عنه الخ) هذا استدراك على قوله ولا يورث فقط فالقاعدة
انه لا يرث الرقيق ولو بمبعض ولا يورث الا ان كان بمبعض يورث عنه مملكه ببعضه المحر
وبعضهم استثنى أيضا ما لو كان كافر له أمان فحفي عليه حال حريته وأمانه ثم نقض الامان
فسبى واسترق فسرت عليه الجناية ومات حال رقه فان قدر الدية يكون لورثته قال الملقيني
وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق جميعه الا هذه لكنهم إنما أخذوها بالنظر للحرية
السابقة فلا استثناء بالنظر لكرهه حال المرت رقيقا وقوله على الأرجح عندنا أي معاشر
الشافعية ومقابل الأرجح انه بين ورثته ومالك بعضه على نسمة الرق والحرية كذا في اللؤلؤة
وقال أبو الوالي في حاشيته مقابله قولان أحدهما انه يملك بعضه وهو مذهب الامام
مالك والثاني لبيت المال (قوله ولا يرث ولا يورث كالفن عند المالكية والمحنفة) أي
تغليب الجانب الرق وما ملكه ببعضه المحر يكون للمالك بعضه الرقيق ومذهب ابن عباس
انه كالمحر في جميع أحكامه وبه قال الحسن والنخعي والشعبي وجابر والثوري وأبو يوسف
ومحمد وزفر فبرث ويورث ويحجب كالمحر اه لؤلؤة (قوله ويورث) أي ويورث عنه جميع
ما ملكه ببعضه المحر عند المالكية كذهبنا فلومات ابن مبعوض نصفه حرون نصفه رقيق عن
أسه وأمه فلامه ثلث ما ملكه ببعضه المحر ولا يبه باقيه عنه دناءة عند المالكية وأما عند
المالكية والمحنفة فلا شيء لهن ما وملكه للمالك بعضه وقوله ويرث ويحجب على حسب
ما فيه من الحرية أي يرث بقدر ما فيه من الحرية ويحجب بذلك القدر مما أملة لبعضه المحر
بحكم الاحرار وبعضه الرقيق بحكم الارقاء فلومات حرون أم وأخ حرين وابن مبعوض نصفه
حرون نصفه رقيق فللام سدس ونصف سدس لان الابن جهمان الثلث بنصفه المحر عن
نصف السدس ولو كان حوا كاملا يجها عن السدس كاه ولو لكل من الابن والمبعض والاخ
المحر نصف الباقي لان الابن يرث بنصفه المحر نصف الباقي ويحجب الاخ عن ذلك النصف
ويرث الاخ النصف الاخر فالمسئلة أصلها من ستة للام واحد ونصف فانكسرت على
مخرج النصف وهو اثنان يضربان في ستة ثباتي عشر للام ثلاثة وهي سدس ونصف يبقى
تسعة ولا نصف لها صحيح فانكسرت على مخرج النصف أيضا وهو اثنان يضربان في اثني
عشر بأربعة وعشرين للام ستة وللابن تسعة وللأخ مثلها ولو كان هناك ابنان مبعوضان
وأخ حوا لكان لكل من الابنين الربع وللأخ النصف وقيل قيسه ان تجمع حريتهما فهي

أنواعه لانه لو ورث لكان
لسيدته وهو أجنبي من الميت
ولا يورث لانه لا يملك له ولو
ملكه سيدته لكان لبعض
يورث عنه جميع ما ملكه
ببعضه المحر على الأرجح
عندنا ولا يرث ولا يورث
كالقن عند المالكية
والمحنفة ويرث ويورث
ويحجب على حسب ما فيه
من الحرية عند المالكية

حربة ابن تام ويقسم المال بينهما ويسقط الاخ وهذا كله عند الحنابلة ولا يخفى المحكم عندنا
 (قوله وثانها قتل) أي مطلقا عندنا وسيا في فيه تفصيل عند الأئمة الثلاثة مذكور في
 الشرح (قوله وهو مانع للقاتل فقط) أي عن الارث ولو قال المقتول ورثوه فوصية وقوله
 لا للمقتول معلوم من معنى فقط ولو سقط متوارثان من علو إلى سفلى وأحدهما فوق الآخر
 هاتين الاسفل لم يرثه الأعلى لأنه قاتل له وان مات الأعلى ورثه الاسفل لأنه غير قاتل له نقله
 الاذرعى وهو ظاهر وقوله فقد يرث قاتله وذلك كأن يجرح عم ابن أخيه جرحا يسرى إلى
 النفس ثم مات العم قبل ابن أخيه المجرح وفيه حياة مستقرة فإنه يرثه قطعا قال السمط
 وهذا خارج عن عبارة النظم أفاده في التلويح (قوله واختلفت الأئمة في القاتل) أي
 واختلفت الأئمة الأربعة في القاتل الذي لا يرث وقوله فعندنا لا يرث من له مدخل في
 القتل أي فعندنا معاشر الشافعية لا يرث من له دخل وتسبب في القتل تسببا قريبا فلا يرث
 ما إذا حبيل الزوج زوجته فماتت بالولادة فإنه يرث وإن كان له تسبب في قتلها بالاحتمال لأنه
 تسبب بعهد وقوله ولو كان بحق أي سواء كان القتل بغير حق أو كان بحق خلافا للأئمة
 الثلاثة فإن القاتل يرث عندهم إذا كان القتل بحق كما يعلم من كلام الشرح الآتي (قوله
 كقتص) أي قاتل قصاصا به هذا وما بعده مثال أن له مدخل في القتل بحق المأخوذ
 غايه وقوله وامام فلا يرث من أمر بقتله وقوله وقاض فلا يرث من حكم بقتله عندنا وأما عند
 المالكية فيرث بلا خلاف كما في الخطاب وغيره وقوله وجلاد فلا يرث من قتله وقوله
 بأمرهما أو أمر أحدهما المتساقي بذلك ليكون من أفراد من له مدخل في القتل بحق وأما
 عدم ارثه فلا يتقيد بذلك وكان الظاهر أن يتقيد كلام من الشاهد والمنزكي بالصادق ليكون
 كل منهما ممن له مدخل في القتل بحق وقوله وشاهد كأن يشهد على قريبه بما يوجب
 القتل وقتل بشهادته فلا يرث منه وقوله ومنزكي أي للشاهد أو للزكي كأن طلبت زكاة
 الشاهد بما يوجب القتل أو زكاة المنزكي فزكاه وقتل بذلك فلا يرث منه سدا للباب وعملا
 بظاهر الخبر (قوله ولو كان بغير قصد) أي سواء كان القتل بقصد أو كان بغير قصد وقوله
 كأنتم الخ تمثيل للقاتل بغير قصد المأخوذ غايه فلا يرث النائم من قتله ولا المجنون من قتله
 ولا الطفل من قتله ولا يرث خبير رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبالغ وعن النائم حتى
 يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق لأن المرفوع انما هو قلم التكليف وما نحن فمه من قبيل
 خطاب الوضع وخالف أبو حنيفة فقال يرث القاتل إذا كان صديقا أو مجنونا لا يرتفع القلم
 عنهما وقد علمت ان المرتفع انما هو قلم التكليف ولا تعلق له بالارث (قوله ولو قصد به
 مصلحة) أي ولو قصد بالقتل أي بسببه كالضرب وابط الجرح مصلحة للمقتول كالتأديب
 والتداوى وقوله كضرب الاب ابنة للتأديب مثال لسبب القتل المقصود به المصلحة وكذا
 قوله وابط الجرح المعالجة أي شقها الجرح المعالجة المر بطن والمط بفتح الباء وتشديد الطاء
 المهمة مصدر يبط كرتومثل ذلك سقيه دواء أفضى إلى موته كما في شرح الترتيب (قوله
 والاصل في ذلك) أي الدليل على عدم ارث القاتل وقوله ليس للقاتل من الميراث شيء أي
 ليس لمن له مدخل في القتل شيء من الارث (قوله والمعنى فيه تهمة الاستحجال في بعض

(و) ثانيا (قتل) وهو مانع
 للقاتل فقط لا للمقتول فقد
 يرث قاتله واختلفت الأئمة
 في القاتل فعندنا لا يرث
 من له مدخل في القتل ولو
 كان بحق كقتص وامام
 وقاض وجلاد بأمرهما أو
 أحدهما وشاهد ومنزكي ولو
 كان بغير قصد كأنتم ومجنون
 وطفل ولو قصد به مصلحة
 كضرب الاب ابنة للتأديب
 وابط الجرح للمعالجة والاصل
 في ذلك قوله صلى الله عليه
 وسلم ليس للقاتل من الميراث
 شيء والمعنى فيه تهمة
 الاستحجال في بعض

(الصور) أى والعلة في عدم ارث القاتل خوف استتعال الوارث للارث بقتل مورثه في بعض الصور وهو ما اذا قتله عمدا فاقتضت المصلحة حرمانه من الارث عمدا لابقاعده من استتعال بشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه والاستتعال انما هو بحسب ظنه وبالنظر للظاهر والا فذهب أهل الحق ان المقتول ميت بعمره كما قال صاحب الجوهرة

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وقوله وسد الباب في الباقي المناسب وسد الباب في الباقي كما في بعض النسخ لانه معطوف على قوله تممة الاستتعال أى وسد باب القتل في باقى الصور وهو ما اذا كان القتل بغير قصد كما في النائم والمجنون والطفل (قوله ولا مدخل للعتى في القتل) أى ولو أخطأ في الافتاء ومثله راوى الحديث ولو ضيعنا وكذلك القاتل بالعين والقاتل بالحال ومن أتى لامرأته بلحم فأكلت منه حبة ثم أكلت منه الزوجة فماتت ومن أحبل زوجته فماتت بالولادة كما تقدم وأما من شهد على مورث عمقتضى جلد فمات فمات فلانظرفيه بحال لكن ظاهرا طلاقهم منه بذلك وقوله وان كان على معين أى وان كان افتساؤه على شخص معين كأن استفتى في زيد بخصوصه لكونه قتل عمدا وانا فتى بقتله وقوله لانه ليس يلزم أى بل مخبر بالحكم فقط وقوله بخلاف القاضى أى فانه يلزم لا مخبر فقط (قوله وعند المخنفة كل قتل الخ) حاصل الامر أن القتل عندهم اما قتل خطأ كان برى الى صدمه فيصيب انما فيموت فيوجب الدية على العاقلة والكفارة عليه أو شبهه عمدا كأن يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا كسوط فيموت منه فكذلك مع الاثم أو جار مجرى الخطأ كأن نام فانقلب عليه فقتله أو وطئه دابة وهو راكمه فمات كذلك أيضا بلا اثم أو قتل بالسب كأن حفر بئر في ملكه فمات فيه امورثه فيوجب الدية على العاقلة ولا كفارة ولا اثم ومن علم ان القتل بحق لا يوجب شيئا القتل العمدا العدوان يوجب القصاص والاثم دون الكفارة كما يؤخذ من كتبهم فاذا تم هذا فنقول قوله كل قتل أوجب الكفارة منع الارث أى كالقتل الخطأ أو شبهه العمد أو الجارى مجرى الخطأ وقوله وما لا فلا أى وما لا يوجب الكفارة فلا يمنع الارث وذلك كالقتل بالسب والقتل بحق واحترز بالعدوان عن العمد غير العدوان كقتل من خرج عن طاعة الامام من المورثين فانه عمدا غير عدوان ولذلك لا يمنع الارث عندهم وقوله فانه لا يوجب الكفارة عندهم أى بل يوجب القصاص مع الاثم وقوله ومع ذلك يمنع الارث أى ومع كونه لا يوجب الكفارة منع القاتل من الارث لانه قطع الموالة التي هي مبنى الارث (قوله وعند المخنفة كل قتل الخ) حاصل الامر أن القتل عندهم اما قتل عمدا عدوان فيوجب القصاص أو قتل خطأ أو شبهه عمدا فيوجب الدية أو قتل قريبه المسلم الواقف في صف الكفار فرمى صفهم ولم يعلم فيهم مسلما فيوجب الكفارة فقط أو قتل بحق بأن ثبت عليه ما يوجب القتل فقتله فلا يوجب شيئا فاذا علمت ذلك فنقول قوله كل قتل مضمون بقصاص أى كالقتل العمدا العدوان وقوله أو بديهة أى كقتل الخطأ أو شبهه العمد وقوله أو بكفارة أى كقتل قريبه المسلم الواقف في صف الكفار فرمى صفهم ولم يعلم فيهم مسلما وقوله يمنع من الميراث أى يمنع القاتل من الارث وقوله وما فلا أى وما لا يكون مضمونا

الصور وسد الباب في الباقي
ولا مدخل للفتى في القتل وان
كان على معين لانه ليس
يلزم بخلاف القاضى وعند
المخنفة كل قتل أوجب
الكفارة منع الارث وما لا
فلا الا القتل العمدا العدوان
فانه لا يوجب الكفارة عندهم
ومع ذلك يمنع الارث وعند
المخنفة كل قتل مضمون
بقصاص أو بديهة أو بكفارة
يمنع من الميراث وما لا فلا

شيء كالقتل بحق فلا يمنع من الميراث (قوله عند المالكية يرث قاتل المخطأ من المال دون
 الدية) أي من المال الموجود عنده قبل الموت والأفالدية مال وانما يرث من المال
 المذكور لعدم تجهله القتل وانما لم يرث من الدية لوجوبها عليه ولا معنى لكونه يرث شيئاً
 وجب عليه ويوجب في المال المذكور دون الدية فلو قتل ابن أباه خطأ فسات عنه وعن
 زوجة المازوجة ربع الدية وثمان المال فان القاتل لا يرث في الدية فلا يحجبها فيها وما في
 شرح السراجية عن سيدنا مالك من أن الزوجين لا يرثان في الدية غير معول عليه وتعليله
 بأن الزوجة انقطعت بالموت يقتضى عدم ارث الزوجين مطلقاً وقوله ولا يرث قاتل العمد
 العدو أي لا من مال ولا من دية ومحل ذلك إذا كان القاتل بالغاً عاقلاً بخلاف ما إذا كان
 صبيماً أو مجنوناً لان عمدهما كالمخطأ فلا يحرمان من الارث على المعتمد وعمم بعضهم أي حيث
 قال سواء كان كبيراً أو صغيراً طائفاً أو مكرهاً انتهى فان شك في القتل هل كان عمداً أو خطأ
 منع القاتل من الميراث لان الشك كاف في المنع وهذا في غير ارث الولاء فيرث عندهم قاتل
 العمد والمخطأ الولاء فيرث قاتل السيد الولاء على العتيق فإذا مات العتيق عنه ورث ماله
 بالولاء واعلم ان شبه العمد عندنا داخل في العمد فندمهم لا مقابل له فقد فسر والعمد بأن
 يقصد الشخص ضرب غيره ولو بمسالة لا يقتل غالباً فليس القتل عندهم الا قسماً من عمداً وخطأً
 فاندفع ما يقال شبه العمد تنازعه المفهومان وخروج بالعدوان قاتل العمد غير العدو ان
 كان قتله لدفعه له عن نفسه أو لكونه خارجاً عن طاعة الامام كما تقدم (قوله والباب
 واسع) أي باب القتل واسع من حيث جله وقوله وفروعه كثيرة في قوة التعليل لما قبله
 فكانه قال لان فروعه أي مسائله كثيرة وقوله ومحل بسطها كتب الفقه أي فلا ينبغي
 بسطها هنا (قوله وثالثها اختلاف دين) أي اختلاف دين الوارث والميت وقوله بالاسلام
 والكفر متعلق باختلاف فكل منهما دين لكن الاسلام دين حق والكفر دين باطل
 ويبدل على ان الكفر يسمى ديناً قوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فان يقبل منه ولا
 ينافيه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام لان المعنى والله أعلم ان الدين المرضي عند الله
 الاسلام ولذا كان اختلاف الدين من الجانبين وايضاً الكافر قطع ما بينه وبين الله فقطع
 الله الارث بينه وبين المسلمين (قوله فلا توارث بين مسلم وكافر) تقرير على جعل اختلاف
 الدين مانعاً من الارث وقوله مخبر الصحيحين لا يرث استبدال على عدم التوارث بين المسلم
 والكافر فلومات الكافر عن ابن مسلم وعم كافر ورثه العم دون الابن ولومات المسلم عن ابن
 كافر وعم مسلم ورثه العم دون الابن فوجود الابن كالعدم (قوله أما عدم ارث الكافر المسلم
 فما لا جماع) أي ان دام كافر حتى قسمت التركة فان أسلم الكافر قبل قسمة التركة لم يرث
 لكن لا بالاجماع بدليل ما سبذ كرهه عن الامام أحمد من أنه يرث حقه ثم ترغبه الله في الاسلام
 فيه عليه العلامة الامير (قوله وأما عكسه) أي عدم ارث المسلم الكافر وقوله فعند الجمهور
 أي فتأبى عند الجمهور وقوله خلافاً له أي حال كونهم مخالفتين لما ذمخ (قوله
 ودليلهما) يحتمل أن يكون بالمجر معطوفاً على مدخول اللام في قوله خلافاً له اذ ذمخ والظاهر
 قراءته بالرفع وقوله والجواب عنه مبتدأ على الاحتمال الاول ومعطوف على ما قبله

وعند المالكية يرث قاتل
 المخطأ من المال دون الدية ولا
 يرث قاتل العمد العدو
 والباب واسع وفروعه كثيرة
 ومحل بسطها كتب الفقه
 (و) ثالثها (اختلاف دين)
 بالاسلام والكفر فلا توارث
 بين مسلم وكافر مخبر الصحيحين
 لا يرث المسلم الكافر ولا
 الكافر المسلم أما عدم ارث
 الكافر المسلم فما لا جماع
 وأما عكسه فعند الجمهور
 خلافاً له اذ ذمخ ومعطوف
 وافقهما ودليلهما والجواب
 عنه ذكرته في شرح الترتيب

على الاظهر وقوله ذكرته في شرح الترتيب الضمير عائد على الجواب على الاحتمال الاول
وعلى المذكور من الدليل والجواب على الاظهر وليكون الجواب متعلقا بالدليل كانا
كاشي الواحد فلذلك لم يقل ذكرتهما بل أفردا الضمير وعبارته في شرح الترتيب وذهب
معاذ بن جبل رضى الله عنه ومعوية بن ابي سفيان رضى الله عنهما الى توارث المسلم من
الكافر فخير الاسلام يزيد ولا ينقص وقيل ساعى النكاح والاعتقاف أى فكان المسلم
يتزوج الكافرة بالشروط كذلك يرث المسلم الكافر وكان المسلم يفتن مال الكافر كذلك
يرث المسلم الكافر وأوجب بان الخبران صح فغناه يزيد بفتح الباء ولا ينقص بالارتداد
وأما القياس فردود بان العبد ينكح الحرّة ولا يرثها والمسلم يفتن مال الحرّ ولا يرثه انتهى
بعض تصرف (قوله وسواء أسلم الكافر الخ) هذا تعميم في عدم ارث الكافر من المسلم
فإذ مات المسلم فلا يرثه الكافر سواء أسلم قبل قسمة تركته المسلم أم لم يسلم قبلها وقوله وسواء
بالقرابة الخ أى وسواء كان الارتباط بين المسلم والكافر بالقرابة الخ وقوله والنكاح
والولاء أى والنكاح أو الولاء فالواو فيها بمعنى أو وقوله خلافا للإمام أحمد أى أخالف
خلافاً أو أقول ذلك حال كوني مخالفاً للإمام أحمد وقوله في المسئلةين أى المشار اليهما
بالتعميمين وقوله حيث قال ان أسلم الكافر الخ أى لأنه قال ان أسلم الكافر الخ ولا يخفى
ان قوله قال ان أسلم الكافر الخ مقابل للتعميم الاول وقوله وقال المسلم يرث من عتيقه الخ
مقابل للتعميم الثاني في محل كون الكافر يرث المسلم عنده ان دام على كفره حتى قسمت
التركة ومحل كون المسلم لا يرث الكافر عنده في غير الولاء واستدل على الثامنة بخبر
النسائي لا يرث المسلم النصراني الا أن يكون عبده أو أمته صححه المحاكم قلنا الولاء فرع
النسب فهو أولى منه بعدم الارث وأما الخبر فاعل تأويله أن ما يبده له سيده كما في الحماية
لا الارث من العتيق لأنه سماه عبداً كما في الأولوة ونقله عن شيخ الاسلام (قوله فائدة) أى
هذه فائدة فهي خبر مبتدأ محذوف على الاظهر من الاحتمالات المشهورة وقد تقدم معنى
الفائدة لغة واصطلاحاً فارجع اليه ان شئت (قوله استثنى بعضهم الخ) انما تبرأ منه لرده
كإسياني وقوله فان الولد يرثه الخ عمله للاستثناء وقوله مع حكماً باسلامه أى مع حكماً
باسلام الولد بسبب اسلام أمه فالسواء الاولى للتعددية والثانية للسببية فلم يلزم تعلق حرفي
بجميعي واحد بعدا ل واحد الخ كما باسلامه باسلام أمه هو مذهبهنا والمشهور في مذهب
المالكية انه لا يحكم باسلام الولد غير المميز الا بامواله (قوله قال ابن الهيثم الخ)
غرضه بذلك رد الاستثناء وقوله والمتجه عدم استثناء ذلك أى عدم استثناء ما ذكر وهو
مالومات كافر الخ وقوله لأنه ورث منذ كان جلا أى وقت كونه جلا فلم يرث مسلم من كافر
وانما ورث كافر من كافر فلا استثناء وانما استثناء بعضهم نظراً لحال الولادة وهي شرط
لتحقق الارث (قوله وهذا) أى كونه ورث وقت كونه جلا من حيث لازمه وهو كون
المحل مال الكافر ورثه وقوله معنى قول بعض الفضلاء الخ كان المناسب أن يقول هو المراد
من قول بعض الفضلاء الخ واستثنى كل ذلك بانهم قد فسروا الجداد بما ليس حيواناً ولا أصل
حيوان ولا منفصلاً عن حيوان وهذا يخرج المحمل فالأظهر ان مراد بعض الفضلاء بالجداد

وسواء أسلم الكافر قبل
قسمة التركة أم لا وسواء
بالقرابة أو النكاح أو
الولاء خلافاً للإمام أحمد
رحمه الله في المسئلةين
حيث قال ان أسلم الكافر
قبل قسمة التركة ورث
ترغب إليه في الاسلام وقال
المسلم يرث من عتيقه
الكافر (فائدة) استثنى
بعضهم من عدم توريث
المسلم من الكافر مالومات
كافر عن زوجة حامل
ووقفنا الميراث للحمل
فأست ثم ولدت فان الولد
يرثه مع حكماً باسلامه
باسلامها قال ابن الهيثم
رحمه الله قلت والمتجه عدم
استثناء هذه لأنه ورث
منذ كان جلا وهذا معنى
قوله بعض الفضلاء انما

المسجد فانه اذا وصي له شخص بشئ اوجهه له وقبل له الناظر ملكه المسجد واجيب
 بأن نفس الجاد بما ذكرنا هو في بعض الابواب فبراديه في بعض الابواب بالارواح فيه
 وحينئذ فما ذكره بعض الفضلاء صحيح في الجمل لكنه لا يظهر بعد نفع الروح فيه فالاولى ان
 يراد به هنا ما لم يتحقق حياته وحينئذ فهو صحيح في الجمل مطلقا لانه لا يتحقق حياته مادام
 حيا كما اشار اليه العلامة الامير (قوله انتهى) أي كلام ابن الهائم وقوله أي لان العبرة في
 الارث الخ تقيم وتوضح لكلام ابن الهائم فلما كان قوله لانه وورث مذ كان جاحدا لا محتملا
 لبيان وللمقدمة خارجية اشار اليه ان بقوله لان العبرة في الارث الخ وللمقدمة الخارجية بقوله
 وان الجمل كان وقت الموت الخ ثم قرع على ذلك قوله فلم يرث مسلم من كافر أي كما يقتضيه
 الاستثناء وانما وورث كافر من كافر قال بعضهم وانما الحكم على الجمل قبل نفع الروح فيه
 بالكفر فيه نظر لان الكفر انما يتصف به بعد نفع الروح فيه اه ويرد بانها يتقدم كافر امي
 لم يكن في اصوله مسلم تبعه الوالديه الكافرين فتدبر (قوله والله أعلم) فيه تبري من دعوى
 الاعلمية وان نظر لمحققة الامر كان أفعال التفضيل على غير بابه وان نظر للظاهر كان على بابه
 (قوله ولما كان التعبير بالفهم يقتضي سبق شئ الخ) بحث فيه بانه لا يقتضي ذلك لانه
 لا مانع من أن يراد ففهم ما سيجي نعم الغاء يقتضي ذلك لما فيها من معنى التفرع وبالجملة
 في كان الاولى في الدخول أن يقول ولما كان ما سبق يطالب فهمه قال فافهم الخ (قوله
 أي اعلمه علما جازما) أي فالمراد بالفهم المأمور به المجازم لا مطلق الادراك ولما كان ذلك
 لا بد له من دليل يدل عليه قال بدليل الخ فقول المصنف فليس الشك كالبقين تعليل
 للامر بالفهم بالمعنى المذكور (قوله وهو التردد الخ) هذا نفس رله عند الاصوليين وأما
 تفسيره عند الفقهاء فطابق التردد الشامل للظن والوهم وهو الانسب هنا لما قام به باليقين
 وقوله بين حكمين الخ مبنى على ان الشك معه حكمان متكافئان والتحقق ان الشاك لاحكم
 عنده وانما هو متصور للطرفين ويمكن على بعد أن يقال المراد بين حكمين عند غير الشاك فلا
 ينافي انه لاحكم عنده وقوله لا مزية لاحدهما على الآخر اخرج الظن والوهم لانه ان كان
 براحية فظن وان كان مجرد حجة فهوهم وقد عرفت ان الانسب أن يفسر هنا مطلق التردد
 فيشمل كلام من الظن والوهم (قوله كالبقين) أي مثل البقين وقوله أي الحكم المجازم أي
 الادراك المجازم صاحبه (قوله فائدتان) أي هاتان فائدتان وقوله الاولى أي الفائدة
 الاولى وذ كرفها المخلاف في كون الكفر ملة واحدة أو ملة كمالا هل الكفر ملة
 واحدة أو ملة الخ قوله الاصح من مذهبنا ان الكفر ملة واحدة الخ) في توارث الكفار بعضهم
 من بعض الاما... يأتي استنساؤه ولو اختلفت اديانهم كاليهود والنصارى والمجوس وعبدة
 الاوثان فان قيل كيف يتصور ذلك مع ان من انتقل من دين لا يخرج الاسلام لا يقر عليه
 اجيب بأن له صوراً منها الولاء كأن يعتق يهودي نصرانيا ومنها النكاح كأن ينكح
 نصراني يهودية ومنها أن يكون أحداً توبه يهوديا والآخر نصرانيا في اختيار الولد بينهما بعد
 بلوغه كما جزم به الرافعي حتى لو جاء لهما ولدان كان لاحدهما أن يختار اليهودية وللآخر أن
 يختار النصرانية ففي هذه الصورة يتحقق التوارث بالابوة والامومة والاخوة مع الاختلاف

جادعك انتهى أي لان
 العبرة في الارث بوقت
 الموت والجمل كان وقت
 الموت محكوما بكفره فلم
 يرث مسلم من كافر والله
 أعلم ولما كان التعبير
 بالفهم يقتضي سبق شئ
 يفهم قال (فافهم) أيها
 الطالب ما قلته هلك أي
 اعلمه علما جازما بدليل
 قوله (فليس الشك) وهو
 التردد بين حكمين لا مزية
 لاحدهما على الآخر
 (كالبقين) أي الحكم
 المجازم (فائدتان) الاولى هل
 الكفر ملة واحدة
 مل الاصح من مذهبنا
 ان الكفر ملة واحدة
 وهو مذهب الخنافية

باليهودية والنصرانية أفاده في اللؤلؤة نقلا عن شيخ الاسلام (قوله والثاني مال) وعليه فلا
 يتوارث أهل الملل بعضهم من بعض فلا يرث اليهودي النصراني وبالعكس وقوله
 والنصارى ملة الخ كان الأولى أن يقول والنصرانية ملة واليهودية ملة وما عداها ملة إلا
 أن يقدر مضاف أي ودين النصارى ملة ودين اليهود ملة ودين من عداها ملة وهذا
 أحد قولين عند المالكية وهو ما نقله ابن عبد السلام عن مالك وتبعه عليه العلامة خليل
 وعليه فيقع التوارث بين الجوس وعباد الشمس مثلا والثاني القولين ما ذكره ابن مرزوق عن
 أكابر المذهب واعتقده الجمهوري أن اليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداها ملة
 كثيرة فالجوسية ملة وهم جروا وعليه فلا يقع التوارث بين الجوس وعباد الشمس مثلا (قوله
 ولكل من القولين دليل مذكور في المطبوعات) فدليل من قال بأن الكفر كله ملة واحدة
 قوله تعالى فماذا بعد الحق إلا الضلال وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقوله تعالى وإن
 ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم ودليل من قال بأن الكفر كله مال قوله
 تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل ملتين
 وأجاب الأول بأن معنى الآية ولكل من دخل دين محمد صلى الله عليه وسلم جعلنا له القرآن
 شرعة ومنهاجا كما قاله مجاهد وبأن المراد بالميتين في الحديث الإسلام والكفر بدليل أن في
 بعض طرقه زيادة فلا يرث المسلم الكافر اه شرح الترتيب بتصرف (قوله الفائدة
 الثانية) ذكر فيها بقية الموانع الستة كما هو التحقيق في عدها وما زاد عليها فتسمته
 مانعافيه تسادل كما تقدم (قوله بقي من موانع الارث ثلاثة أيضا) أي كما أن ما ذكره
 المصنف ثلاثة فمكون المجموع ستة وقد عرفت ما في ازائد (قوله أحدها اختلاف ذوى
 الكفر الاصلى الخ) قضيته وان لم تختلف الدار وعليه فلو عقد الامام الذمة لطائفة قاطنة
 بدار الحرب لم يتوارثوا مع أهل الحرب لكن قيده الصميرى في شرح الكفاية بكون أهل
 الذمة بدارنا وعليه ففي المسئلة المذكورة يتوارث أهل الذمة مع أهل الحرب لكونهم
 قاطنين بدارنا قال الأذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا يخالفه واعلم ان
 اختلاف الدار ليس بمانع عندنا بين المحربيين فبئر الحربى الرومى من الحربى الهندى
 خلافا لابي حنيفة اه شرح الترتيب وقوله فلا يتوارث بين ذمى وحربى أى لعدم
 المواولة بينهم ما بخلاف العادل والباغى فلا أثر لاختلافه ما بذلك لاجتماعهما فى أشرف
 الجهات وهو الاسلام أفاده في اللؤلؤة (قوله وفاقا للحنفية) أى نقول ذلك حال كوننا
 موافقين للحنفية وقوله وخالفا للمالكية والحنابلة أى حال كوننا مخالفين للمالكية
 والحنابلة (قوله وهل المعاهد) بفتح الهاء وكسرها من عاهدناه وعاهدنا على ترك القتال
 بيننا وبينه أربعة أشهر عند قوتنا وعشر سنين عند ضعفنا وقوله والمستأمن هو من عقد له
 الأمان كأن قال له الامام أوغره أدخل دارنا بأمان وأما الذمى فهو من عقد له الامام ذمة
 على أن عليه كل سنة دينار مئلا وقوله وجهان أى فى جواب ذلك وجهان وقوله
 أوجهها ما كالذمى أى انهما كالذمى وعليه فلا يجرى التوارث بينهما وبين الحربى وقوله
 خلافا للحنفية أى وللمالكية والحنابلة وعبارة شرح كشف الغوامض والثانى انهما

والثانى مال وهو مذهب
 المالكية والحنابلة قالا
 واليهود ملة والنصارى
 ملة ومن عداها ملة
 ولكل من القولين دليل
 مذكور فى المطبوعات
 * الفائدة الثانية بقى من
 الموانع ثلاثة أيضا أحدها
 اختلاف ذوى الكفر الاصلى
 بالذمة والحاربة فلا توارث
 بين ذمى وحربى فى الاظهر
 وفاقا للحنفية وخالفا
 للمالكية والحنابلة وهل
 المعاهد والمستأمن كالذمى
 أو كالحربى وجهان أوجهها
 كالذمى وخالفا للحنفية

كالمحربي لانهما لم يستوطنا دارنا وبه قالت الائمة الثلاثة اه وعلى هذا فيجري التوارث
 بينهما وبين المحربي (قوله الثماني الردة) لا يغني عنها اختلاف الدين لانه لا توارث بين
 اخوين ارتدوا الى النصرانية مثلا في اللؤلؤة من انها دخلت في عبارة النظم وهي اختلاف
 الدين سهو وهي اسم من الارتداد وهي لغة الرجوع والانصراف عن الشيء واصطلاحا قطع
 من يصح طلاقه الاسلام بفعله مكفرا وافتقاده أو قوله وقوله أعاذنا الله والمسلمين منها
 أي أجازنا الله والمسلمين منها (قوله فلا يرث المرتد ولا يرث) أي لانه ليس بينه وبين
 أحد من الوالات ولا فرق بين المال والقصاص وان استوفاه وارثه لولا الردة فيما لو قطعت
 يده مثلا ثم ارتد لانه لا يستوفيه ارثا كما نقله السبكي عن الاصحاب وقياس ذلك يأتي في
 حد القذفي وذكر في اللؤلؤة أن الرافي وابن اليمان وغيرهما نقلوا عن مالك رضي الله
 عنه أنه قال اذا ارتد في مرض موته فاتهم بانه قصد حرمان الورثة من المال وورثه لكن قال
 العلامة الامر هذا غير معقول عليه لبعده هذه التهمة كما في الشيخ عبد الباقي وغيره اه
 فالعمد عندهم عدم الارث (قوله حتى لو ارتد اخوان الخ) فربيع على ما قبله وقوله مثلا
 الاولى تأخيره عن قوله الى النصرانية ليكون راجعا اليها أيضا فيعيد أن الارتداد الى غير
 النصرانية كالارتداد اليها كما يفيد أن غير الاخوين مثلها وقوله لا توارث بينهما أي
 لانهما لا يقران على ما انتقل اليه ولا عبرة بما لولا الاية بينهما لانها حينئذ كالعدم كما أفاده
 في اللؤلؤة (قوله ومال المرتد في) فيخمس عندنا كما هو مقررى الفقه ومثل المال غيره
 مما ينتفع به كحد الميتة وكب الصيد وهذا ان قرى مال بضم اللام والاولى قرأته
 بكسرها او حينئذ تكون ما اسم موصولا وعليه فالعنى والذي ثبت للمرتد في فدخل في
 ذلك الحقوق التي تنفع بها ولو غير مال ولا يخفى ان محمل كون مال المرتد فبا بعد موته وأما في
 حياته فوقوف فان أسلم أخذه وان مات كان فبا (قوله ولو كان أنى) أي فبا لانه بعد
 موته كالذكر وقوله خلافا للحنفية أي حيث قالوا مال الورثة سواء اكتسبه في حال ردتها
 أو اسلامها كما في شرح الترتيب والفرق بين الذكر والانثى عندهم ان الانثى لا تقبل عندهم
 بل تحبس حتى تسلم بخلاف الذكر فانه يقتل (قوله وسواء ما اكتسبه الخ) هذا التعميم
 راجع لقوله ومال المرتد في وسواء خبره دم وما اكتسبه الخ منبذ مؤخر والمعنى
 ما اكتسبه في حال الاسلام وما اكتسبه في حال الردة سواء أي مستويان في أن كلا في وعلم من
 ذلك أن أو بمعنى الواو لان التسوية لا تكون الا بين شئتين وقوله خلافا لهم أيضا أي خلافا
 للحنفية كما في المسئلة التي قبلها وقوله حيث قالوا الخ أي لانهم قالوا الخ وقوله ما اكتسبه
 في حال الاسلام لورثته المسلمين أي وما اكتسبه في حال ردته لميت المال والعبرة بورثته
 المسلمين يوم موته لا يوم ردته (قوله وسواء أسلم قبل قسمة التركة الخ) هذا التعميم راجع
 لقوله فلا يرث المرتد لا لقوله ومال المرتد في فكان الاولى أن يقدم ذلك عليه لان هذه
 التسوية متعلقة بكونه غير وارث لا بكونه غير موروث منه كما قاله الاستاذ الخ فاذ مات
 المسلم عن قريب المرتد فلا يرث منه ولو أسلم قبل قسمة التركة لان الاعتبار بوقت الموت وقوله
 خلافا للحنابلة أي حيث قالوا بانه ان أسلم قبل قسمة التركة يرث (قوله ولا ينزل محوقه بدار

الثماني الردة أعاذنا الله
 والمسلمين منها فلا يرث
 المرتد ولا يرث حتى لو ارتد
 أخوان مثلا الى النصرانية
 لا توارث بينهما ومال المرتد
 في ولو كان أنى خلافا للحنفية
 وسواء ما اكتسبه في حال
 الاسلام وفي حال الردة
 خلافا لهم أيضا حيث قالوا
 ما اكتسبه في حال الاسلام
 لورثته المسلمين وسواء أسلم
 قبل قسمة التركة أم لا
 خلافا للحنابلة ولا ينزل
 محوقه بدار

الحرب منزلة موته) أي فيكون ماله موقوفا كما لو لم يلحق بدار الحرب فان مات كان فيأوا
 أسلم يرجع له وقوله خلافا للحنفية أي حيث قالوا ان محوقة بدار الحرب ينزل منزلة موته
 فتقسم تركته بين ورثته المسلمين على ما مر فان أسلم ردا الورثة ما بقي بأيديهم ولا يرجع عليهم بما
 تصرفوا فيه ان اقدموا به حكم المحاكم المحوقة والارجع عليهم كما يفيد شرح الترتيب
 (قوله والزندقة كالردة) أي فلا يرث الزنديق ولا يرث الزنديق هو من يخفي الكفر ويظهر
 الاسلام وكان يسمى في الصدر الاول منافقا وقبل من لا ينتحل أي يختار دينا وقبل من ينكر
 الشريعة وقوله خلافا للماكية أي حيث قالوا مال الزنديق لورثته اذا مات قبل الاطلاع
 على زندقته لاحتمال توبته أو طعمته في الشهود لو كان حيا وأما اذا اطلعنا على زندقته باقراره
 ودام عاها الى أن مات فلا يرث اجماعا لانه أجمع من المرتد أفاده العلامة الامير (قوله
 والذي الذي لا وارث له يستغرق) أي بأن لم يكن له وارث أصلا أو له وارث لا يستغرق
 كمنته وقوله يكون ماله أي فيما اذا لم يكن له وارث أصلا وقوله أو الغاضل بعد
 الفرض أي فيما اذا كان له وارث لا يستغرق كمنته ولا يشترط في ذلك انتظام بيت المال
 لان انتظامه إنما هو شرط في الارث لا في الفرض فلو خلف عمة مثلا أو بنتا فالمال كله في الاولى
 والباقي بعد نصف البنت في الثانية لبيت المال ولا شيء للعمة ولا رد على البنت كما قاله
 الشرح في شرح الترتيب قال ولا شيء في ذلك وان توقف فيه بعض العاصرين وادعى أن
 البنت تأخذ الباقي ردا وان العمة مثلا تأخذ الجميع مع العلة بأن لم تجد أحدا خص الردي بالمسلم
 اذا كان بيت المال غير منتظم وجوابه ما تقدم اه أفاده في الاؤلوة (قوله الثالث وهو
 آخر الموانع الستة للدور المحكمي) علم من اقتصره على الموانع الستة أنه لو كان الموروث
 صيدا والوارث محرما لا يتمتع ارثه وهو كذلك على الاصح والدور الرجوع للبدأ كالدائرة
 التي لا يدري أين طرفها أو قيل له المحكمي لتعلقه بالاحكام وخرج به الدور الكوفي والدور
 المحسائي فالدور الكوفي أي التعلق بالسكون الذي هو الوجود توقف كون كل من الشئيين
 على كون الآخر وهذا هو الواقع في فن التوحيد والمستحيل منه السبق وهو ما يقتضي كون
 الشئ سابقا مسبوقا كما لو فرضنا ان زيدا أوجد عمرا وان عمرا أوجد زيدا فان ذلك يقتضي
 ان زيدا سابق من حيث كونه مؤثرا مسبوقة من حيث كونه أثرا وكذلك عمرو بخلاف المعنى
 كالاتية مع المنوثة والدور المحسائي أي المتعلق بالحساب توقف العلم بأحد المقدارين على
 العلم بالآخر ولذلك يقال له الدور العلمي وهذا دور في الظاهر فقط مجاوز أن يحصل العلم بشئ
 آخر غيرهما في الحقيقة لا دورا الا اذا أردت علم أحدهما من الآخر ومثال ذلك ما اذا ذهب
 أحد من بضين للأخر عدا فوجهه الثاني للاول ولا مال لهما غيره وما نأفلا يعلم ما صح فيه هبة
 كل منهما أو قدر ما يرجع اليه الا بعد العلم بالآخر لان هبة الاول صححت في ثلث العمد فصار
 مال الثاني وما وردت عليه هبة الثاني صححت في ثلث الثلث فصارت ثلث الثلث المذكور من
 مال الاول فقسمي اليه الهبة فليرد ثلثه للثاني بالهبة ثم يرد هبة الثاني في ثلث ما رد لسريان
 هبته فيه وهكذا فلا يقف على حد في الترداد بينهما ويحصل العلم بطريق الجبر والمقابلة
 وبيانه أن تقول صححت هبة الاول في شئ من العمد فبقي عند عمد الاشياء وصحت هبة الثاني

الكفر منزلة موته
 خلافا للحنفية والزندقة
 كالردة خلافا للمالكية
 والذي الذي لا وارث له
 يستغرق يكون ماله أو
 الغاضل بعد الفروض
 فيما الثالث وهو آخر الموانع
 الستة هو الدور المحكمي

في ثلث ذلك الشيء فصار مع الاول عبد الاثني شيء لان ثلث الشيء رجع له هبة الثاني فبقي
عنده ثلثا الشيء ويضم ثلث الشيء لما عند الاول فيكون معه عبد الاثني شيء ومعلوم انه
لا يذم من أن يكون الباقي مع الواهب بعدل ضعف ما صححت فيه هبته وقد قلنا صححت هبة
الاول في شيء مجهول من العبد بقطع النظر عن هبة الثاني وحينئذ فنقول ما بقي مع الاول
وهو عبد الاثني شيء بعدل شئئين هـ ما ضعف ما صححت فيه هبته أي بساويهما وبهـ لذلك
فاجبر كلامنا من الطرفين بازالة النقص بأن ترد الاستثنى على الجانبين فتجعل الطرف الاول
وهو ما بقي مع الاول عبدا كاملا وتجعل الطرف الثاني شئئين وثاني شيء فتقول عبد كامل
يقابل شئئين وثاني شيء ثم تبسط الشئئين اثلاثا من جنس الكسر أعني ثاني شيء فصار هذا
الطرف ثمانية كل واحد منهما ثلث شيء وبذلك فاقسم الطرف الاول وهو العبد
الكامل على الثمانية التي كل واحد منها ثلث شيء يخرج لكل ثلث شيء ثمن العبد فيعلم
أن ثلث الشيء ثمن العبد وأن الشيء ثلاثة أثمان العبد فيكون معنى قولنا صححت هبة الاول
في الشيء أنها صححت في ثلاثة أثمان العبد ومعنى قولنا فبقي عنده عبد الاشياء أنه بقي عنده
خمسـة أثمان العبد ومعنى قولنا صححت هبة الثاني في ثلث ذلك الشيء أنها صححت في ثلث
الثلاثة أثمان وهو ثمن ومعنى قولنا فصار مع الاول عبد الاثني شيء أنه صار مع الاول ستمـة
أثمان وهي ضعف ما صححت فيه هبته لانها صححت في ثلاثة أثمان وضعفها ستة أثمان ومعنى
قولنا فبقي عنده أي الثاني ثلثا الشيء أنه بقي عنده ثمان وهما ضعف ما صححت فيه هبته لانها
صححت في ثمن وضعفها ثمان فبقي لورثة كل من المرين ضعف ما صححت فيه هبته أفاده
العلامة الامر بزيادة ايضاح وبه يتضح ما في الاثوثة عن شيخ الاسلام في شرح الكفاية
(قوله وهو أن يلزم من التوريت عدمه) هذا تعريف للدور المحكمي المانع من الارث
الذي الكلام فيه والافالدور المحكمي أهم وضابطه كل حكم أدى ثبوته لنفيه فيدور على
نفسه ويكرت عاينها بالطلان ومن صورهما اذا قال بجاريةته ان صليت صلاة كاملة فأنت حرة
قبلها فصالت وكشوفة الرأس فالمشهور أنها لا تعتق بحال واليه يرجع الغزالي ابطالا للتعاقب
المقتضى الى الدور لانها لو عتقت لكان كشف الرأس خلالا في صلاتها فلم تصل صلاة تامة
فلم تعتق وقبل تعتق بعدها لا قبها ساوي بل في قوله قبلها فلا تجرى عليها أحكام الحرية بالبعد
الصلاة اهـ من حاشية العلامة الامير (قوله كأن يقرأ الخ) أي وكان يعتق الاخ والمحال أنه
لم يقر عبيد من التركة فيشهدان بآبى لليت ويقبل القاضي شهادتها فيثبت نسبه ولا يرث
للدور لانه لو ورث لملك العبد دين فيبطل عتقهما فيبطل شهادتهما مالرقهما فيبطل النسب
ولا يرث فائبات الارث يؤذى الى نفيه وقوله أخ أي بخلاف الاب فانه اذا استلحق مجهول
النسب ثبت نسبه ويرث وقوله حائر أي أخذ بجميع التركة فشرط المقر ان يكون حائرا
عندنا سواء كان واحدا كافي المثل أم متعدد كما لو أقر اخوة بآبى وقوله بآبى لليت علم منه
ان شرط عدم ارث المقر بنسبه كونه يجب المقر حونا فلو أقر بمن يحبه نقصانا كمالو
أقر ابن أو بنون بآبى أن ثبت نسبه وارثه واستشكله امام الحرميين كفاي كشف الغوامض
بأن المقر في هذه الصورة خرج عن كونه حائرا لجميع المال فبطل شرط الاقرار فكان

وهو ان يلزم من التوريت
عدمه كأن يقرأ حائر

مقتضى الظاهر ان لا يرث قال لكن الاحساب لم ينظروا لذلك اه لمخصا من اللؤلؤة
وحاشية الامير (قوله فيثبت نسبه ولا يرث للدور) أي لانه لو ورث لم يكن الاخ حائزا بل
يكون محجوبا فلم يصح اقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فأدى ارثه الى عدم ارثه فلذلك نقول
يثبت نسبه ولا يرث في أظهر قولي الشافعي وهما ذانما هو بالنظر للظاهر والا فيجب على المقر
بأطمان ان كان صادقا في اقراره أن يدفع له التركة لانه يعلم استحقاقه المال والقول الثاني
لشافعي يثبت نسبه ويرث وبه قال أحمد ونقل عن أبي حنيفة وقيل لا يثبت نسبه ولا
يرث وهو مذهب داود والظاهرى وعند مالك وأصحابه يرث ولا يثبت نسبه الا اذا أقر به
عدلان من الورثة ولا يشترط كون المقر حائزا عندهم كذا يخط بعض الفضلاء (قوله
فراجعه) أي ما ذكر (قوله تنبيه) ذكر فيه فائدة قوله فيما تقدم أي الذي قام به
سبب الارث مع ما يتبع ذلك وقوله في قولي الخ الجار والمجرور خبر مقدم وإيماء مبتدأ
مؤخر ووجه الإيماء انه يشير الى أن الشيء لا يسمى مانعا الا اذا تحقق سبب الارث
واللعان ليس كذلك لان انتفاء الارث فيه لانتفاء السبب وهو النسب كما وضحه الشارح
وقوله خلافا لمن زعم ذلك أي ان اللعان مانع وقوله فان انتفاء الارث الخ علة لقوله ليس
بمانع والظاهر جعله علة للإيماء الى ذلك وقوله بين الملاعن أي الذي هو الزوج وقوله
ومن يدلى به أي كايه وقوله وبين المنفى أي الولد المنفى باللعان وقوله لانتفاء السبب
علة لانتفاء الارث وقوله وهو أي السبب (قوله وليست أمه ولا عصمة أمها الخ) غرض
الشارح بذلك الرد على المحابله في قولهم ان أم من لأب له شرعا عصمة له فان لم تكن
فصمتها فراد الشارح الرد على المحابله في قولهم بذلك لا يمان مذهب الشافعي كما يدل له
قوله خلافا للإمام أحمد اذا علمت ذلك علمت اندفاع ما أطال به الامة تاذ المحقق في حاشيته
حمت قال ما حاصله ان كان المراد نفي كونها وعصمتها عصمة له من النسب فلا داعي لذكر
الأم اذ لا يتوهم من له أدنى اشتغال بالفن كون الأم عصمة من النسب وأما عصمتها فر بما
يتوهم كونها عصمة للنفي لكونها كانت عصمة له قبل النفي فيحتاج للتنبيه على كون
عصمتها ليست عصمة له وان كان المراد نفي كونها وعصمتها عصمة له من الولاية احتج لذكر
الأم أيضا وصورة ذلك أن يتزوج امرأة عتيقها فتأني بولد فينفي باللعان فر بما يتوهم كونها
وعصمتها عصمة للنفي بالولاء الذي يسرى من الأب اليه فيحتاج للتنبيه على نفي كونها
وعصمتها عصمة له لان ثبوت العصوبة لها ولعصمتها على المنفى بواسطة ثبوتها على أبيه وقد
انتفت أوتيه له فانفتت العصوبة لها ولعصمتها على المنفى فتدبر (قوله وتوأم اللعان ليس
بشقيقين) لا يخفى ان التوأم من الولدان اللذان ليس بينهما ستة أشهر وكانا في بطن واحدة
فاذا كانا منفيين باللعان لم يكونا شقيقين لانتفاء قرابة الأب لانه نفي نسبه عنهما بلعانه فلا
توارث بينهما الا بقرابة الأم لثبوت قرابتهما بينهما كتوأمي الزنا وقوله خلافا للالكبة أي
حيث قالوا انهم ما شقيقان واستش كل كونهم ما شقيقين بعدم قرابة الأب شرعا وأجيب
بتحقق كون أبيهما واحدا ولو استلحقهما الأب أو أحدهما للحقما وعلى هذا فتوارثان
بالتعصيب أفاده في اللؤلؤة (قوله وتوأم الزنا ليسا بشقيقين عند الائمة الأربعة)

بان لليت فيثبت نسبه ولا
يرث للدور وفي الاقرار
مباحث كثيرة وخلاف
بين الائمة فراجعه في كتابنا
شرح الترتيب والله أعلم
* تنبيه في قولي الذي قام به
سبب الارث بعد قول
المصنف و يمنع الشخص
الى أن اللعان ليس بمانع
خلافا لمن زعم ذلك فان
انتفاء الارث فيه بين الملاعن
ومن يدلى به وبين المنفى
لانتفاء السبب وهو النسب
وليست أمه ولا عصمتها
عصمة له خلافا للإمام أحمد
رحمه الله وتوأم اللعان ليسا
بشقيقين خلافا للالكبة
وتوأم الزنا ليسا بشقيقين
عند الائمة الأربعة

فلا يتوارثان الابقرابة الام عند الاثمة الاربعة فان قيل ما الفرق بين توأمي اللعان
 وتوأمي الزنا عند المالكية أجيب بان الفرق انه يصح استلحاق الاولين دون
 الاخرين (قوله واذا كذب النسائي نفسه) أي بان قال أنا كاذب في لعاني أو في نفسي
 وقوله ولو بعد موت الولد أي سواء كان كذاب نفسه قبل موت الولد بان كان حيا
 أو بعد موته وان لم يخلف ولدا ولا أبا وقوله ثبت النسب أي نسب الولد من أبيه وقوله
 وترتب عليه مقتضاه أي من الارث وغيره وقوله ولا التفات للثمة أي ولا نظر لاثمه
 بأنه كذب نفسه لسكونه يرث ما تركه فيها إذا كان بعد الموت بل لو قتله واستلحقه محقه ولا
 يقلل به وقوله ولو كان ذلك بعد القسمة أي ولو كان كذابه نفسه الواقع بعد موت الولد
 بعد قسمة تركه الولد فهو غاية في الغاية وقوله وبه قال الشافعي أي وبما ذكر من ثبوت
 النسب بالا كذاب وترتب مقتضاه عليه قال الشافعي وقوله وهو قياس مذهب الامام
 أحمد أي موافق لمذهب الامام أحمد (قوله وقال أبو حنيفة ومالك الخ) حاصله ان في ذلك
 تفصيلا وهو انه ان كان الولد حيا ثبت النسب وحده ويقع التوارث بينهما وان كان ميتا
 فان خالف ولدا أو ولدا ولدا أو أخا ولد معه أو لم يخلف وقل المال فكذلك وتنقض القسمة
 والا فلا يثبت ولا نسب كما يعلم معظم ذلك من كلام الشارح (قوله ثبت نسبه) أي وحده
 ويقع التوارث بينهما وقوله وكذا ان مات الخ أي فثبت النسب ويحب ويرثه وقوله
 وخلف الخ أي أو لم يخلف وقل المال وقوله ولد أي أو ولد ولد وقوله أو أخا ولد معه
 أي بان كانا توأمين وقوله وتنقض القسمة فهم أي فيما إذا خلف ولدا أو أخا ولد معه
 وقوله للحاجة الخ عليه لقوله وكذا ان مات الخ وقوله الى ثبوت نسب الولد أي فيما إذا خلف
 ولدا ومثل الولد ولد الولد وقوله أو الاخ الموجود أي فيما إذا خلف أخا ولد معه وقوله
 من النسائي متعلق بنسبه وقوله والا فلا يثبت ولا يرث أي وان لا يخلف ولدا ولا أخا ولد
 معه فلا يثبت لنسبه ولا يرث منه وقوله لانه لا حاجة لثبوت النسب اذا لم يخلف
 ولدا ولا أخا ولد معه وهو تعالى بل لقوله والا فلا الخ فتدبر (قوله واعلم انه لا يختص
 الاستلحاق بالنسائي) هذا عندنا وأما عند المالكية فيختص الاستلحاق بالاب والذي يكون
 من غيره اقرارا لاستلحاق وقوله بل لو استلحقه الوارث أي المحاضر ولو عام اذا مات بلا وارث
 فلو أتحق به الامام مجبول النسب وكان الميت مسما كما قيده في المهمات محقه كما أعاده في
 الاولوة وقوله كما لو استلحقه المورث أي الذي هو النسائي ولو عبره لكان أولى لانه الانسب
 بقوله لا يختص الاستلحاق بالنسائي وقوله قال ابن الهائم قال الرافعي الخ هذا تأييد وتقوية
 لما قبله وقوله في كتاب الاقرار متعلق بقول الرافعي وقوله وبهذا أي بعدم اختصاص
 الاستلحاق بالنسائي وهو متعلق بقوله قطع

واذا كذب النسائي
 نفسه ولو بعد موت الولد
 ثبت النسب وترتب عليه
 مقتضاه ولا التفات للثمة
 ولو كان ذلك بعد القسمة وبه
 قال الشافعي وهو قياس
 مذهب الامام أحمد رحمه الله
 وقال أبو حنيفة ومالك
 رحمه الله ان كان الولد
 حيا حين التكذيب ثبت
 نسبه وكذا ان مات وخلف
 ولدا أو أخا ولد معه وتنقض
 القسمة فهم ما للحاجة
 الداعية الى ثبوت نسب ولده
 أو الاخ الموجود من النسائي
 والا فلا يثبت ولا يرث لانه
 لا حاجة الى ثبوت النسب
 اذا واعلم انه لا يختص
 الاستلحاق بالنسائي بل
 لو استلحقه الوارث بعد موت
 النسائي محقه كما لو استلحقه
 المورث قال ابن الهائم قال
 الرافعي في كتاب الاقرار وبهذا
 قطع معظم العراقيين انتهى
 * (باب الوارثين) *

*** (باب الوارثين) ***

لما تكلم على أسباب الارث وموانعه شرعية تكلم على الوارثين فقال باب الوارثين وفي
 تعبيره بالوارثين تعليل للذكور على الاناث لشرفهم فاندفع ما يقال ان في الترجمة قصورا

لانه

لانه ترجم للوارثين دون الوارثات مع انه ذكرهما معا ويمكن ان يكون في الترجمة اكتفاء
 فقوله باب الوارثين أي والوارثات أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه على ما فيه وفي بعض النسخ
 افراد كل بترجمة واعلم أنه كان أهل الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والكار دون
 الصغار ويقولون لا نورث أموالنا من لا يركب الخيل ولا يضرب بالسيف وكانوا أيضا
 يتوارثون بالخلاف أي العهد والنصرة وكان ذلك في صدر الاسلام أيضا على المشهور كما يدل
 عليه قوله تعالى والذين عاهدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم ثم نسي ذلك وأقر التوارث بالهجرة
 فكان المهاجر اذا ترك أخوين أحدهما مهاجرا والآخر غير مهاجر كان ارثه للمهاجر فقط كذا
 صوره المأوردى وظاهره أنه لا بد أن يكون بين المهاجرين قرابة لكن ظاهرا طلاق القاضي
 أبي الطيب وابن الرفعة أنه لا يشترط ذلك وهو أقرب إلى ظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا
 وهاجروا وجاهدوا إلى قوله حتى يهاجروا ثم نسخ ذلك بالوصية للوالدين والأقربين ثم نسخ ذلك
 بأيات الموارث أفاده في اللؤلؤة (قوله اجماعا) احتريزه عن المختلف في ارثهم وهم ذوو
 الأرحام وقوله بالاسباب الثلاثة خرج به الوارثون بجهة الاسلام وقد يقال انهم خرجوا بقوله
 اجماعا لان الارث بجهة الاسلام غير مجمع عليه وقوله من الرجال والنساء بيان للوارثين وأشار
 به للاختصاص السابق وهو من باب عموم المجاز ان أرديه معنى عام يشمل الحقيقة والمجاز أو من
 باب الجمع بين الحقيقة والمجاز ان أرديه كل من الحقيقة والمجاز على حالهما من غير ارادة معنى
 عام يشملهما وقد تقدم أنه يمكن أن يكون في الترجمة اكتفاء وأنه ترجم لشيء وزاد عليه فلا
 تغفل (قوله والوارثون من الرجال) بسكون الميم للوزن وكذا يقال في قوله والوارثات من
 النساء وفي بعض النسخ في بدل من وعليهما فالوزن صحيح وهي التي شرح عليها العلامة أبو
 الجسد والمراد بالرجال ما قابل النساء وهو الذكور فيشمل الصبيان كما يدل عليه قوله بعد
 في جملة الذكور هؤلاء فعبر المصنف أولا بالرجال ثم أشار لتفسيرهم بما يشمل الصبيان كما عبر
 النبي صلى الله عليه وسلم بالرجل ثم فسره بالذكور في قوله أتحقوا الفرائض باهاها فبأبي
 فلاولى رجل ذكر وقوله بالاختصار رأى وأما بالسط فخمسة عشر كما سألني وقوله اجماعا
 لا حاجة اليه فإنه بعد ذكره عقب الترجمة وما أحسب به من أن قوله أولا اجماعا أي في
 الوارثين من الذكور والانات وقوله ثانيا اجماعا أي في الوارثين من الرجال فقط لا يحدى شيئا
 لانه حيث كان الاول في الوارثين من الذكور والانات أغنى عن الثاني الخاص بالرجال (قوله
 عشره) اعترض القاضي أبو الطيب على عدالذكور عشرة بان ابن الابن لا يشمل النساء
 الا مجازا وقد ارتكبه حيث قالوا ابن الابن وان نزل وكذا الكلام في أب الاب حيث
 ارتكبه والمجاز فكان الاختصار ان يقولوا الابن وان سفل والاب وان علا وأجيب بانهم قصدوا
 التنبيه على انراج ابن بنت وأب الام أفاده في اللؤلؤة (قوله أسماؤهم معروفة) أورد
 عليه أن أسماء من ذكر كلمات فالمناسبت التعبير بالعلم لان المعرفة انما تستعمل في
 الجزئيات وقد دفع الشرح هذا الايراد بقوله أي معلومة فإشار بذلك الى أن التحقيق
 ترادف العلم والمعرفة ثم ذكر في الفائدة كلام السعداستدلالا على صحة ذلك وقال البولاقى
 يرد أن التعبير بالعلم أولى خوفا من الخلاف وأجاب بعضهم بأنه عبر بالعرفه لانها تستدعى

اجماعا بالاسباب الثلاثة من
 الرجال والنساء (والوارثون
 من الرجال) بالاختصار
 اجماعا (عشره) أسماؤهم
 معروفة

سبق جهل وهو حال المبتدى واستبعد ذلك العلامة الامير فراجعه (قوله مشتهره) أى مشهورة فالتميزاندة وقوله عندا لفرضين انما احتاج لهذا لان المراد الاشتهار بقيد الارث كما قاله الامير (قوله فائدة قال الشيخ الخ) قد عرفت أن الشرح ذكر ذلك استدلالا على صحة دفع الاراد السابق وعلم منه ان الاراد منى على مذهب ضعيف وهو التفرقة بين العلم والمعرفة (قوله انه أى الذى الخ) توضيحه أن الذى هو صاحب العقائد عبر بالمعرفة فى أواخر اسباب العلم أوائل السكاب فأخبر العلامة السبب بأنه حاول بتعبيره بالمعرفة دون العلم التنبيه على ان المراد بهما معنى واحد دون التفرقة الضعيفة وعدم اطلاقها على الله تعالى لعدم الاذن وتعرف الى الله تعالى فى الرخاء بعرفك فى الشدة مشاكلة لا تنكفى فى الاذن فيطاق على الله عالم دون عارف وادعى شيخ الاسلام فى رسالة الحمد ودأنه يطلق على الله عارف أيضا لوروده قال ويمنع استدعاؤه سابق الجهل (قوله حاول التنبيه) أى رامه وقصده وقوله على ان مرادنا بالعلم والمعرفة واحد أى معنى واحد فلا فرق بين الكلمات والمجزئيات ولا بين المركبات والبسائط وهذا هو القول الراجح وما يوهم التفرقة قول النجاة علم العرفانية تتعدى لواحد والعلمية تتعدى لاثنتين والمحق كما أفاده الرضى انه من محكمات العرب فى استعمالاتهم من غير فرق فى المعنى (قوله لا كما اصطلح عليه البعض) ظاهره ان المخالف بعض واحد وليس كذلك بل المخالف فرقان فتحت هذا البعض فرقان كما سيظهر من كلامه فرقة تقول ان العلم يختص بالمركبات والمعرفة بالبسائط وفرقة تقول ان العلم يختص بالكلمات والمعرفة بالمجزئيات فتعبير الشرح بالوجهات الخلاف وقوله من تخصيص العلم بالمركبات أى على أول القولين المرجوحين وقوله أو الكلمات أى على ثانيهما وقوله والمعرفة بالبسائط أو بالمجزئيات فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب فى توزيع الخلاف وقرر الشيخ الهدوى ان المراد بالمركبات النسب التامة المدلول عليها بالقضايا كتموت القيام زيد المدلول عليه بقولك زيد قائم وبالبسائط المفردات المدلول عليها بغير القضايا كزيد لخصوص النقطة التى هى الجوهر الفرد أو العرض القائم بالجوهر الفرد على التحقيق لأنه لا يحسن فى مقابلة المركبات بالمعنى السابق والمراد بالكلمات الامور التى تصدق على كثيرين كالانسان والحيوان وبالمجزئيات ما لا تصدق على كثيرين كزيد وعمرو والمحصل أن الأقوال ثلاثة القول بالترادف وهو التحقيق والقول بتخصيص العلم بالمركبات وهى النسب التامة سواء كانت كلمات أو جزئيات والمعرفة بالبسائط وهى المفردات كذلك وعلى هذا تقول علمت أن الانسان حيوان وأن زيدا قائم دون عرفت ما وتقول علمت أن الانسان ليس بالحيوان وعلمت الانسان دون عرفت ما وتقول علمت ان زيدا قائم وعرفت زيدا دون علمت ما فظهر لك أنهم ما على ثانى القولين المرجوحين لا يختصان بالتصور خلافا لمن خصهما ما قدم (قوله انتهى) أى كلام الشيخ سعد الدين (قوله اذا تقرر ذلك) أى اذا ثبت ذلك فى قراره وهو ذهن السامع أو محله من السكاب فالاول باعتبار المعنى والثانى باعتبار النقص واسم الإشارة

أى معلومة (مشتهره) عند
الفرضين * (فائدة) قال
الشيخ سعد الدين النفاذانى
رحمه الله فى شرح العقائد
انه أى الذى فى رحمه الله
حاول التنبيه على أن مرادنا
بالعلم والمعرفة واحد لا كما
اصطلح عليه البعض من
تخصيص العلم بالمركبات أو
الكلمات والمعرفة بالبسائط
أو بالمجزئيات انتهى والله
أعلم اذا تقرر ذلك فالاول

راجع لكونها عشرة فقوله اذا تقرر ذلك مرتباً بأول الكلام ليرتب عليه الجزء كما افاده
 الشيخ الامير (قوله الابن) انساباً به لانه مقدم حتى عن الاب في الميراث وقوله وابن الابن
 فيه وضع الظاهر موضع المضمير للوزن كما قاله الاستاذ المحفني (قوله مهما نزل) أي في أي
 زمن نزل ابن الابن فهـ ما ظرف زمان أو أي زمن نزل ابن الابن فهـ ما نائبة عن المفعول
 المطلق أو مهما نزل ابن الابن فهو وارث فهـ ما شرطية ولا يخفى ان الالف في نزلا لا لاطلاق
 واعلم ان الفقهاء شبهوا عمود النسب بالشيء المدلى من علو فأصل كل انسان أعلى منه فلذلك
 يقولون في الاصل وان علا وفرعه أسفل منه ولذلك يقولون في الفرع وان سفل وان نزل
 ونحو ذلك فهو وعكس الشجرة وذلك لان مرتبة الاصول أرفع من مرتبة الفروع في الشرف
 لا في الارث فتأدبوا مع الاصول بجهلهم في جهل العلو وأيضاً الابنة تدم على ابنه في الزمان
 وشأن المتقدم أن يكون أعلى من المتأخر (قوله بدرجة) متعلق بنزلا وقوله أو درجات أي
 ثمين فأكثر فالمراد بالجمع ما فوق الواحد وقوله بمحض الذي كورمه متعلق بنزلا أيضاً لكن يلزم
 عليه تعلق حرفي بمعنى واحد باعتبار واحد الا أن تجعل الباء الاولى للتعديبة والثانية
 للابتنية أي حال كونه متمسكاً في حال نزوله بمحض الذي كور أي الذي كور المحض أي الخاص
 عن شوب النساء فهو من اضافة الصفة للوصف (قوله فخرج بذلك) أي بقوله بمحض
 الذي كور وقوله ابن بنت الابن أي وأما ابن بنت فقد خرج بقول المصنف وابن الابن
 وقوله ونحوه أي فنحو ابن بنت الابن وقوله من كل الخ بيان لنحوه أي كان ابن بنت الابن
 وابن بنت ابن الابن (قوله والمجدله) يحتمل أن الضمير في له عائداً على الميت المعلوم من
 السياق والأقرب أنه عائداً على الاب وهو الاولي للوجهين الاتيين وقد أشار الشرح
 لاختيار هذا بقوله أي للاب ولما كان قد يتوهم ان المجدل لا يشمل أبا الاب لان المجد
 للاب لشخص أبواب الاب لذلك الشخص دفع الشرح ذلك التوهم بجعل اللام بمعنى من
 وتقدير المضاف حيث قال أي من الاب أي من جهةه وحينئذ فلا إشكال لان المجد من جهة
 الاب يشمل أبا الاب وكون اللام بمعنى من واقع في كلام العرب كما في قولهم سمعت له صراخا
 أي منه (قوله وخرج به) أي بقوله له على جعل الضمير للاب وقوله المجد من جهة الام أي
 المجد المنتهي للميت من جهة الام فيشمل أباها وأبا أبيها وان علا فقوله كافي الام أي وكافي
 أي الام (قوله وان علا) أي المجد وقوله أي بمحض الذي كور أي حال كونه متمسكاً بمحض
 الذي كور أي بالذي كور المحض فهو من اضافة الصفة للوصف كما مر (قوله وهكذا) لاجابة
 اليه بعد الكاف وقد يقال انه للتوكيد ولدفع توهم أن الكاف استقصائية (قوله وخرج
 بذلك) أي بقوله بمحض الذي كور وقوله كل جد أدلى بانثي أي من جهة الاب كافي أم الاب
 وأما المجد الذي أدلى بانثي من جهة الام كافي الام فقد خرج بقول الناظم له على جعل الضمير
 للاب كما مر (قوله وان ورثت) أي سواء ورثت تلك الانثي أم لا فالاولى كافي أبي أم الاب
 فان الانثي التي أدلى بها ترث والثانية كافي أبي أم أم الاب فان الانثي التي أدلى بها الارث
 لسكونها أدلت بذكر بين اثنين (قوله وما قررت من جعل الضمير في قوله له عائداً الى
 الاب) أي حيث قال أي للاب وقوله اولى من عوده الى الميت قال بعضهم في عود الضمير

من العشرة (الابن و) الثاني
 (ابن الابن مهما نزل)
 بدرجة أو درجات بمحض
 الذي كور فخرج بذلك ابن
 بنت الابن ونحوه من كل
 من في نسبه لليت أنثي (و)
 الثالث (الاب و) الرابع
 (المجدله) أي الاب أي
 من الاب أي من جهةه
 وخرج به المجد من جهة
 الام كافي الام وقوله (وان
 علا) أي بمحض الذي كور
 كافي أبي اب وأبيه وهكذا
 وخرج بذلك كل جد أدلى
 بانثي وان ورثت وما قررت
 من جعل الضمير في قوله
 له عائداً الى الاب اولى من

الى الميت مناسبة للضميرين الاتيين في قول الناظم المدلى اليه وفي قوله وابن العم من ابيه
 فان الشرح جعلهما راجعين الى الميت وايضا اذا جعل الضمير عائدا الى الميت ودخل في
 عبارة الناظم ابوالاب بلا تكلف بخلافه على جعله عائدا الى الاب فانه لم يدخل في عبارة
 الناظم الاب تكلف وقد تقدم بيانه (قوله لوجهين) لا يخفى انه لم يأت بالوجهين على غلط
 واحد ولو قال أحدهما أنه لو أعاد الضمير الى الميت لم يعد الى مذ كور في اللفظ لوافق الثاني
 أو قال والثاني أنه على عودته الى الاب يخرج المجد ابوالام لوافق الاول فتدبر (قوله أحدهما
 أن فيه عود الضمير الى مذ كور في اللفظ) أي بخلافه على جعله عائدا على الميت لانه ليس
 فيه عود الضمير الى مذ كور في اللفظ بل الى معلوم من المقام وقوله والثاني أنه لو عاد للميت
 لم يخرج الخ أي بخلاف ما لو عاد للاب لانه يخرج به المجد المذ كور وقوله في المجد ابوالام
 يدل من المجد وقوله الا ان يقال المجد الخ فيكون خارجا من أول الامر وقوله ليس جدا حقيقة
 أي لان النسب ليس الاللابه وايضا جعل ال في المجد لا يهد يخرج المجد ابوالام كما يدل
 له قول الناظم معروف مشتهر لان المعروف عند الفرضين ان المجد الوارث اجاعا هو المجد
 من جهة الاب لا من جهة الام (قوله والخامس الاخ الخ) لا يخفى ان الناظم بصدد عدد
 العشرة الوارثين من الرجال وصنيع الشرح مناسب لما هو بصدد حيث قال والخامس
 الاخ فجعل الاخ خبرا مبتدأ محذوف وعليه فقول الناظم قد أنزل الله به القرآننا كالتعليل
 لما قبله بخلاف ما قديتهم من كلام الناظم من ان الاخ مبتدأ وقد أنزل الله به القرآننا
 خبر فان هذا ليس مناسب لما هو بصدد (قوله أي سواء كان من جهة الاب فقط الخ)
 علم من ذلك ان الاخوة ثلاثة أصناف الاخوة الاشقاء ويقال لهم بنو الاعيان سموا بذلك
 لانهم من عين واحدة أي أب واحد وأم واحدة والاخوة للاب ويقال لهم بنو العلات سموا
 بذلك لان الرجل علا زوجته الثمانية بعد الاولى فهو يشبه العلل وهو الشرب الثاني بعد النهل
 وهو الشرب الاول والاخوة للام ويقال لهم بنو الاخياق سموا بذلك لانهم من اخلاط
 الرجال لا من رجل واحد والاخياق الاخلاط ذكره في اللؤلؤة في غير هذا المحل (قوله وهو
 الاخ الشقيق) سمي بذلك لشاركته في شق النسب فكانهما انشعقا من شئ واحد (قوله
 قد أنزل الله به القرآننا) أي بآياته والمعنى في آياته الملاسة وقد علمت ان هذا كالتعليل
 لما قبله (قوله أما الاخ للام ففي قوله تعالى الخ) أي أما رث الاخ للام فقد أنزل الله في
 قوله تعالى الخ وقوله وان كان رجل يورث الخ يورث الخ يورث الخ يورث الخ يورث الخ يورث الخ
 خبرها ويحتمل انها تامة ورجل فاعل بها وكلا لانه حال من الضمير المستتر في يورث وعلى كل
 فجملة يورث صفة لرجل وقوله أو امرأة عطف على رجل وفيه الخذف من الثاني لدلالة
 الاول أي يورث كلا لانه وجه له أخ أو أخت في محل نصب على المحال وأفراد الضمير لان
 العطف بأو فرجه في الحقيقة أحدهما ولذلك أتى بالضمير مذ كرا ويحتمل انه عائدا على
 الميت المورث لتقدم ما يدل عليه والكلا لانه هو الميت الذي لا ولد له ولا ولد من تكاها
 النسب ذهب بطرفيه وهما الوالد والولد وهذا أشهر الاقوال العشرة في معناها (قوله أي
 من أم) هذا تخصيص للابية واستدل على ذلك بقوله كما قرئ به في الشواذ فالكاف بمعنى

عوده الى الميت لوجهين
 أحدهما أن فيه عود
 الضمير الى مذ كور في اللفظ
 والثاني أنه لو عاد للميت لم
 يخرج به المجد ابوالام الا ان
 يقال المجد ابوالام ليس
 جدا حقيقة (و) الخامس
 (الاخ من أي الجهات كانا)
 أي سواء كان من جهة
 الاب فقط أو من جهة الام
 فقط أو من جهتهما معا وهو
 الاخ الشقيق (قد أنزل الله
 به القرآننا) أما الاخ للام
 ففي قوله تعالى وان كان
 رجل يورث كلاله أو امرأة
 وله أخ أو أخت أي من أم

لام التعليل وما مصدرية أى للقراءة به فى الشواذ والقراءة الشاذة تكبر الواحد فى الاحتجاج
 بها على الصحيح اذ مثل ذلك لا يكون الا بتوقيف وخالف فى ذلك النووى فى شرح مسلم فقال
 انها ليست تكبر الواحد لانها لم تنقل الا على وجه انها قرآن والقرآن لا يثبت الا بالآلة واطر
 وهى غير متواترة فلم تثبت قرآنا واذ لم تثبت قرآنا لم تثبت خبرا اه والمحق انها تكبر
 الواحد (قوله) وأما الاخ للابوين والاخ للاب فى قوله تعالى الخ) أى وأما رث الاخ
 للابوين وارث الاخ للاب فقد أنزله الله فى قوله تعالى الخ وقوله وهو أى الاخ لابوين
 ألاب لانهم أجمعوا على ان هذه الآية فى الاخوة لابوين اولاب وفى ذلك مع ما تقدم من
 حمل الآية الأولى على الاخوة للام جمع بين الآيتين كما قاله شيخ الاسلام ادلوجات كل
 آية على مطلق الاخوة كانت الاخيرة ناسخة للأولى ولم يعكس لقوة الاخوة لابوين اولاب
 على الاخوة لام (قوله المدلى) أى المنتسب وهو صفة للاخ وقوله اليه متعلق بالمدلى
 والضمير عائذ للمتل المعطوف من المقام كما قاله الشرح ووجه ذلك كما قاله شيخ الاسلام فى
 شرحه على الكفاية انه اذا أطلقت النسبة فهى الى الميت فان أريد غيره صرح به فاذا
 أطلق الاخ مثلا فالمراد أخو الميت وقوله بالاب متعلق بالمدلى وهو صادق بصورتين كما أشار
 اليه الشرح بقوله وحده الخ وقوله وهو ابن الاخ للاب أى ابن الاخ المدلى بالاب وحده
 هو ابن الاخ للاب وقوله أدمع الخ عطف على قوله وحده وقوله وهو ابن الاخ لابوين أى
 ابن الاخ المدلى بالاب مع الادلاء بالام هو ابن الاخ لابوين (قوله فخرج بذلك) أى بقوله
 المدلى اليه بالاب وقوله المدلى بالام وحده أى المدلى الى الميت بالام وحدها وقوله وهو
 ابن الاخ من الام أى وابن الاخ المدلى بالام وحدها هو ابن الاخ من الام (قوله فاسمع سمع
 تدبر) أى تأمل للعائى وقوله وتفهم أى ادراك للعائى وقوله واذعان أى رضى قلبى بها
 وأشار الشرح بقوله سمع تدبر وتفهم واذعان الى انه ليس مراد المصنف الامر بالسمع
 مطلقا لانه لا ينفع الا اذا كان كذلك وقوله مقالا مصدر ميمي بمعنى القول كما أشار اليه
 الشرح بقوله أى قولاً وقوله صادقا أخذ من قوله ليس بالكذب وكان الاولى تأخيره
 عنه لكونه كالتفسير له ولان تقديمه يخرج قوله ليس بالكذب عن التأسيس الى التأكيد
 والاؤل أولى من الثانى (قوله لانه مجمع عليه) علة لقوله صادقا ليس بالكذب وقوله لوروده
 الخ سند للاجماع وقوله أو غير ذلك كالقياس (قوله والخبر) مبتدأ وقوله وان كان فى
 الاصل محتملا للكذب حال فالواو للحال وان وصلية والمراد من قوله فى الاصل فى ذات
 الخبر بقطع النظر عن قائله أى والحال انه فى حد ذاته محتمل للكذب عقلا وان كان الخبر
 لا يبدل الاعلى الصدق واقتصر على الكذب مع ان الخبر محتمل للصدق والكذب لانه
 منشأ الاعتراض وقوله لكن أخبار البارى الخ استدراك على محذوف كما ان خبر مبتدأ
 محذوف والتقدير والخبر وان كان محتملا للكذب لا يحتمله هنا وانما يحتمله لو كانت
 أخبار البارى وأخبار الرسل عليهم الصلاة والسلام غير مقطوع صدقها لكن أخبار
 البارى الخ والغرض بهذه العبارة الجواب عما يقال ان ما فى القرآن والأخبار الواردة
 عنه صلى الله عليه وسلم خبر والخبر محتمل للكذب فلا يكون الاجماع المستند لما فى القرآن

كما قرئ به فى الشواذ وأما
 الاخ للابوين والاخ للاب
 فى قوله تعالى فى آخر
 سورة النساء وهو يشبه ان لم
 يكن لها ولد (و) السادس
 (ابن الاخ المدلى اليه) أى
 الميت المعلوم من المقام
 (بالاب) وحده وهو ابن
 الاخ للاب أو مع الادلاء
 بالام أيضا وهو ابن الاخ
 للابوين فخرج بذلك المدلى
 بالام وحدها وهو ابن الاخ
 من الام (فاسمع) سمع
 تدبر وتفهم واذعان (مقالا)
 أى قولاً صادقا (ليس
 بالكذب) لانه مجمع عليه
 لوروده فى القرآن العظيم
 والاخبار الصحيحة وغير
 ذلك والخبر وان كان فى
 الاصل محتملا للكذب
 لكن أخبار البارى تعالى

والاخبار منتجا لكون ما ذكره المصنف قولا صادقا ليس بالكذب وحاصل الجواب ان
احتمال الخبر لا كذب من حيث ذاته بقطع النظر عن قائله وما هنا منظور لقائله وهو
مقطوع بصدقه وقوله مقطوع بصحتها الانسب بصدقها فيكون الاجماع المستند اليها
منتجا للصدق وقوله وكذا ما اجمع عليه أي كالقياس فانه مجمع عليه وهذا راجع لقوله
سابقا او غير ذلك وقوله او تواتر أي من غير الاخبار لثلاثة تكرير مع الاخبار المتواترة وذلك
كالأخبار بان مكة موجودة (قوله والسابع والثامن الخ) انما جاعلها الشرح معا ولم يقل
والسابع الخ والثامن ابن العم كسابق الكلام ولا حقه للاشارة الى ان قوله من أبيه راجع
لهم معا فلوقال ما تقدم لتوهم انه راجع لابن العم فقط وقوله والعم وابن العم فيه اظهار في
مقام الاضمار للوزن وقوله من أبيه أي وحده أو مع الام والضمير راجع للميت كما قاله الشرح
وقد تقدم ان النسبة عند الاطلاق تنصرف للميت (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد الخ لان
العم من جهة أب الميت وابن العم من جهة أب الميت بصدقان بأخي أبيه لانه وابن أخي أبيه
لامه فالاول يقال له عم من جهة أبي الميت والثاني يقال له ابن العم من جهة أبي الميت فدفع
ذلك بقوله والمراد الخ وقوله وخرج بذلك الخ أي بواسطة المراد الذي ينسب الشرح وقوله الخ
للأم أي أخو أب الميت لانه وقوله وبنوه أي بنو العم للام (قوله فاشكر لذي الخ) أي
بالدعاء له أو بالذكر بما يجمل أو نحو ذلك كالتصدق عنه فجزاه الله خيرا ورجحة واسعة
(قوله أي الاختصار) تفسر للاختصار بناء على ترادفهما كما مر وقوله أي الايقاظ تفسر
للتبعية لغة وأما اصطلاحا فهو عنوان البحث اللاحق تفصيلا المفهوم من الكلام السابق
اجمالا (قوله فانه ينسب الخ) علة لقوله فاشكر الخ وقوله على هؤلاء الورثة في بعض النسخ
عن هؤلاء الورثة وعلمها كتب المحققين وعن فيها بمعنى على فان مادة التبعية انما تنعدي بها
وقوله بعبارة مختصرة أي موجزة (قوله وسياقي في معنى ذلك) أي في معنى الشكر وقوله
أحاديث شريفة أراد بالجمع ما فوق الواحد لان الذي ذكره هناك - فدينان فقط وهما قوله
صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء
وقوله عليه الصلاة والسلام من صنع اليه معروف فليتكافئه فان لم يستطع فليذكره فن ذكره
فقد شكره (قوله فجزاه الله خيرا) أي أعطاه ثوابا عظيما جزاء على ذلك وقوله ورجحة
واسعة أي وأحسن اليه احسانا واسعا كثيرا وهذا شكر من الشارح للناظم كما صنفنا (قوله
المعنى) أي حقيقة أو حكما كما أشار لذلك بقوله ذوالولاء فانه وصفه بذلك دفع الما يتوهم
من انه قاصر على مباشرة المعنى وقد وضح ذلك الشرح بقوله ولما كان المراد به الخ وقوله
المعنى وعصيته أي المتعصمين بأنفسهم كما قدمه بذلك بعد وقوله وصفه الخ جواب لما أي
ولو كان المراد به المباشر للمعنى فقط لم يحتج لهذا الوصف لعلمه من المعنى اذا الولاء وقوله من
المعنى وعصيته الخ بيان لذي الولاء وقوله المتعصمين بأنفسهم احتراز عن عصيته غير
المتعصمين بأنفسهم بل بالغير أو مع الغير فلا رث لهم بالولاء كما قال المصنف
وليس في النساء طراعه * الا التي تمت بعق الرقبه
(قوله فجملة المذكور الخ) هذا الجمال بعد تفصيل وعلم منه ان المراد بالرجال مطلق المذكور

وأخبار الرسل عليهم الصلاة
والسلام مقطوع بصحتها
وكذا ما اجمع عليه أو تواتر
(و) السابع والثامن
(العم وابن العم من أبيه) أي
الميت والمراد عم الميت أخو
أبيه شقيقه وعمة أخو أبيه
لأنه وأبناؤهما وخرج
بذلك العم للام وبنوه
(فاشكر لذي) أي لصاحب
(الاختصار) أي الاختصار
(والتبعية) أي الايقاظ
فانه ينسب لك على هؤلاء
الورثة بمسألة مختصرة
وسياقي في معنى ذلك
أحاديث شريفة عند قوله
واشكرنا ظممه فجزاه الله
خيرا ورجحة واسعة
(و) التاسع (الزوج و)
العاشر (المعنى) ولما كان
المراد به المعنى وعصيته
وصفه بقوله (ذو) أي
صاحب (الولاء) من المعنى
وعصيته المتعصمين
بأنفسهم (فجملة المذكور)
الجمع على انفسهم (هؤلاء)

كما تقدم التنبيه عليه وقوله المجمع على ارثهم أي بخلاف المختلف في ارثهم من ذوى الارحام
 لكن هذا يغنى عنه ما سبق أول الباب وإنما أعاده لطول الفصل ولثلاثيغفل عنه وقوله
 بالاختصار متعلق بقوله العشرة وأتى به وان علم مما سبق عقب قوله والوارثون من الرجال
 قوطئة لما بعده (قوله وأما باليسط فخمسة عشر) مقابل لقوله والوارثون بالاختصار عشرة
 (قوله الابن وابنه) هذان من أسفل النسب وقوله والاب والمجد هذان من أعلاه وقوله
 والاخ الشقيق الى قوله وابن العم للاب تسعة بدخول الغاية وهؤلاء من حواشيه وقوله
 والزوج وذو الولاية هذان من غير النسب (قوله ومن عدا هؤلاء من الذكور ذوى
 الارحام) المناسب في المقابلة فن المختلف في ارثهم وهم ذوى الارحام وقوله كابت المذت محترز
 ابن الابن وقوله وأب الام محترز أب الاب وقوله وابن الاخ للام محترز ابن الاخ الشقيق أولاب
 وقوله والعم للام وابنه محترز العم الشقيق اولاب وابنهما وقوله والمحال لم يحتز عنه فيما تقدم
 بشئ (قوله ونحوهم) لاجابة اليه مع الاتيان بالكاف في أوله الامثلة الا انه أتى به للتوكيد
 ولثلاثي توهم ان الكاف استقصائية والمحال ان ذوى الارحام ثلاثة عشر سعة ذكور وهم
 ابن المذت وابن الاخ الام والعم للام وابنه والمجد من قبل الام والمحال وسبعة من النساء
 وهن العمة والمخال وابنة المذت وأم المجد الساقط وبنت العم وبنت الاخ وبنت الاخت
 وسأنى كيفية توربهم ان شاء الله تعالى (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول على كلام
 المصنف وقوله شرع جواب لما وقوله فقال معطوف على شرع وقوله المجمع على توربهم
 احتراز عن ذوات الارحام (قوله والوارثات من النساء) بسكون الميم للوزن كما مر والنساء
 اسم جمع لا واحد له من لفظه وقوله بالاختصار أى وأما باليسط فعشرة كما سأتى (قوله لم يعط
 انثى غيرهن الشرع) أى ذوالشرع فهو على تقديره مضاف أو ان الشرع معنى الشارع
 وغيرهن اما صفة لاني أو حال منها وساغ مجيء المحال من النكرة لوقوعها في حيز النفي
 وقوله أى عطاء مجع عليه أى الشرع به تحججها القول المصنف لم يعط انثى غيرهن الشرع
 فان الشرع أعطى ذوات الارحام عنه من قال بتوربهم وتوضيح ذلك أن المنفى في كلام
 المصنف انما هو عطاء الشرع أى غيرهن اعطاء مجع عليه فلا ينافى انه اعطى انثى غيرهن
 اعطاء محتمل افا فيه (قوله فان ذوى الارحام الخ) علة لمحدوف والتقدير فلا ترد ذوات الارحام
 فان ذوى الارحام الخ والمراد بذوى الارحام ما يشمل ذوات الارحام بدليل قوله من الذكور
 والاناث ومحل التعليل انما هو الاناث فذكر الذكور زيادة فائدة (قوله فالاولى من النساء
 الخ) أى اذا أردت بيان النساء السبع فأقول لك الاولى من النساء الخ (قوله وان نزل
 أبوها) هو اولى من قول بعضهم وان نزلت لانه يشمل بنت بنت الابن وقوله بجمع المذكور
 احتراز عن التي نزل أبوها الا بجمع المذكور كبنات ابن بنت الابن (قوله أم مشفقة) هو
 بيان لاشان فترت ولو كانت غيره مشفقة وجعله بعضهم احتراز عن القاتلة لانها غير مشفقة
 لكن هذا خلاف المتبادر اذا القاتلة تقدم حكمها في الموانع فالظاهر انه لبيان الشان كانه
 عليه الشرع وقوله من أسفقت أى مأخوذ من أسفقت أى من مصدره وهو الاشفاق وقوله
 خفت تفسير لا شفقت وقوله والاسم منه الشفقة أى اسم المصدر من الاشفاق المسلول

العشرة بالاختصار وأما
 باليسط فخمسة عشر الابن
 وابنه وان نزل والاب والمجد
 أبوه وان علا والاخ الشقيق
 والاخ للاب والاخ للام
 وابن الاخ الشقيق
 وابن الاخ للاب والعم
 الشقيق والعم للاب وابن
 العم الشقيق وابن العم
 للاب والزوج وذو الولاية
 ومن عدا هؤلاء من الذكور
 فن ذوى الارحام كابت
 المذت وأب الام وابن الاخ
 للام والعم للام وابنه
 والمحال ونحوهم ولما
 أنهى الكلام على الذكور
 المجمع على ارثهم شرع يذكر
 النساء المجمع على ارثهن
 فقال (والوارثات من
 النساء) بالاختصار (سبع
 لم يعط انثى غيرهن
 الشرع) أى عطاء مجع
 عليه فان ذوى الارحام من
 الذكور والاناث في ارثهم
 خلاف سنذكره آخر
 الكتاب ان شاء الله تعالى
 فالاولى من النساء السبع
 (بنت و) القائمة (بنت
 ابن) وان نزل أبوها بجمع
 المذكور (و) الثالثة (أم
 مشفقة) من أسفقت على
 الشى خفت عليه والاسم
 منه الشفقة والام من
 شأنه ذلك (و) الرابعة

واثنتان من أسفله وهما البنت وبنت الابن وثلاث من المحواشي وهن الاخت من الابوين
والاخت من الاب والاخت من الام واثنتان من غير النسب وهما الزوجة وذات الولاء
وبعضهم يزيدواحدة وهي مولاة المولاة ويجعل الوارثات بالبط احدى عشرة (قوله
فائدة) ذكر فيها حكم انفردواحد من الذكور أو واحدة من النساء وحكم اجتماع كل الرجال
أو كل النساء أو يمكن الجمع من الصنفين (قوله اذا انفردواحد من الذكور ورث جميع
المال) أي لانه عاصب وحكم العاصب انه اذا انفرد حاز جميع المال وقوله الا الزوج
والاخ للام أي ما لم يكن كل منهما ابن عم والاورثا جميع المال فرضا وتعصبا (قوله وكل
من انفردت من النساء لا تحوز جميع المال) أي لانها ليست عصبية وقوله الا المعتقة أي
فانها اذا انفردت تحوز جميع المال لانها عصبية (قوله ومن يقول الخ) أي هذا عند من
يقول من العلماء بعدم الرد ومن يقول الخ (قوله الا الزوج فقط) أي دون الاخ للام فانه
اذا انفرد يحوز جميع المال فرضا ورثا وأما الزوج فلا يرثه مالم يكن ذارحم لان الرد
انما يستحق بالرحم وكذا يقال في قوله الا الزوجة (قوله واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم
ثلاثة) أي وما عداهم محجوب بالابن والاب فيجعل كأن الميت خلفه هؤلاء الثلاثة فقط
وسبعة منهم من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا والسادس والربع من اثني عشر فالزوج
الربع ثلاثة وللاب السدس اثنان وللابن الباقي وهو سبعة (قوله واذا اجتمع كل النساء
ورث منهن خمسة) أي وما عداهن محجوب فالجمدة محجوبة بالام وذات الولاء محجوبة
بالاخت الشقيقة مع البنت كما حجت بها الاخت للاب والاخت للام محجوبة بالبنت
وسبعة ثلثين من أربعة وعشرين لأن فيها ثلثا وسدسا وهما من أربعة وعشرين فللبنت
النصف اثناعشر وللبنت الابن السدس تكملة الثلثين وهو أربعة وللأم السدس أربعة
أيضا وللزوجة الثلثين ثلاثة يبقى واحد تأخذه الاخت لانها عصبية مع الغير كما قال المصنف
والاخوات ان تكن بنات فهن معهن معصمات (قوله أو يمكن الجمع من الصنفين) أي بان
اجتمع كل الذكور وبقيت الاناث فيما اذا ماتت الزوجة أو كل الاناث مع بقية الذكور فيما
اذا مات الزوج وقوله ورث الابوان والولدان وأحد الزوجين أي الذكر ان كان الميت
أنثى والاثني ان كان الميت ذكرا والمسئلة الاولى من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا فالزوج
الربع ثلاثة وللابوين السدسان أربعة يبقى خمسة للابن والبنت ليست منقسمة على
ثلاثة رؤس لان الابن برأسين والبنت برأس تضرب الثلاثة في اثني عشر بسبعة وثلاثين
فالزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللابوين أربعة في ثلاثة باثني عشر يبقى خمسة عشر للابن
عشرة وللبنات خمسة فأصاها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين والمسئلة الثامنة من أربعة
وعشرين لان فيها ثلثا وسدسا فالزوج الثلثين ثلاثة وللابوين السدسان ثمانية يبقى ثلاثة
عشر ليست منقسمة على الابن والبنت فانه كسرت على ثلاثة رؤس تضرب الثلاثة في
الأربعة والعشرين باثنين وسبعين فالزوجة ثلاث في ثلاثة بتسعة وللابوين ثمانية في ثلاثة
بأربعة وعشرين يبقى تسعة وثلاثون وللابن ستة وعشرون وللبنات ثلاثة عشر وأشهر
قوله أو يمكن الجمع بأنه لا يمكن اجتماع كل الصنفين لانه لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة

الابن والام والجمدة من قبلها والجمدة من قبل الاب
والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام
والزوجة والمعتقة * (فائدة) *
اذا انفردواحد من الذكور ورث جميع المال الا الزوج
والاخ للام وكل من انفردت من النساء لا تحوز جميع
المال الا المعتقة ومن يقول
من العلماء بالرد يقول كل
من انفرد من الرجال يحوز
جميع المال الا الزوج فقط
وكل من انفردت من النساء
تحوز جميع المال الا الزوجة
واذا اجتمع كل الرجال ورث
منهم ثلاثة الابن والاب
والزوج واذا اجتمع كل
النساء ورث منهن خمسة
البنت وبنت الابن والام
والزوجة والاخت الشقيقة
أو يمكن الجمع من الصنفين
ورث الابوان والولدان
وأحد الزوجين وسقط من
عداها ذكر لما ستعرفه في
الحب والله أعلم ولما أنهي
الكلام على الورثة من
الذكور والاناث شرع
يبين كل ما يرثه واحد منهم

ولا ترد مسئلة الملقوف وهي مالو كان هناك شخص ملقوف فأقام رجل بيته بأنه زوجته
وهؤلاء اولاده منها وأقامت امرأة بيته بأنه زوجها وهؤلاء اولادها منه فكشف عنه فاذا هو
خنثى له آلتان لان الاصح ما قاله الاستاذ ابو طاهر ان بيته الرجل مقدمة لان محرق الاولاد
بالزوجة بطريق المشاهدة ومحرقهم بالاب امر حكيم ولا يقال هذه الشهادة انما تقيد
لمحرق الاولاد بالملقوف لان الرجل الزوج لاننا نقول حيث محققها الاولاد قطع بأنها انثى
فهى زوجة بمقتضى الشهادة وقيل الارث لكل من المدعين وأولادهم فان الزوج يدعى
الربع فتنازعه الزوجة فى نصفه وهو الثمن فيقسم بينهم ما بمقتضى دعواها وأولاد الزوجة
ينازعونه فى نصفه الا نحو بناء على انه الفاضل بعد أمهم فيقسم بينهم وبينهم ونصيب
الابوين لا يختلف والباقي بين الاولاد من الفريقين وتوضح ذلك أن أصل المسئلة باعتبار
ربع الزوج مع سدس أحد الابوين اثناعشر لوجود الربع والسدس فيها للزوج الربع
ثلاثة يقسم نصفها بينهم وبين الزوجة ويقسم نصفها الاخر بينهم وبين اولادها فللزوجة
ربعها واولادها كذلك ولا ربع لها صحح فيضرب مخرجه وهو أربعة فى اثني عشر بثمانية
وأربعين وأصلها باعتبار من الزوجة مع سدس أحد الابوين أربعة وعشرون فيتنازع
الزوج مع الزوجة فى ثمنها وهو ثلاثة فتقسم بينها وبينه ويتنازع الزوج مع اولاد الزوجة
فى بقية الربع الذى له وهو ثلاثة فتقسم بينهم وبينهم وكل من الثلثين لان نصفه صحح
فيضرب مخرجه وهو اثنان فى أربعة وعشرين بثمانية وأربعين فعلى كل من الاصلين
تقسم من ثمانية وأربعين للزوج منها ستة والزوجة ثلاثة واولادها ثلاثة ولكل من
الابوين السدس ثمانية يبقى عشرون تقسم بين اولاد الزوج واولاد الزوجة فلكل عشرة
واولاد الزوجة الثلاثة التى أخذوها من أجل المنازعة مع الزوج تضم لعشرتهم فيكمل
لهم ثلاثة عشر فاذا فرض أن الاولاد من كل من الجهتين خمسة فالثلاثة عشر لا تقسم عليهم
فتضرب عدد رؤسهم الخمسة فى الثمانية والاربعين يحصل ما ثمان وأربعون فن له شئ
من الثمانية والاربعين أخذته مضمروبا فى جزء السهم وهو خمسة فللزوج ستة فى خمسة
بثلاثين والزوجة ثلاثة فى خمسة بخمسة عشر ولكل من الابوين ثمانية فى خمسة بأربعين
واولاد الزوج عشرة فى خمسة بخمسة عشر ولكل منهم عشرة واولاد الزوجة ثلاثة عشر فى خمسة
بخمسة وستين لكل منهم ثلاثة عشر فاجملة ما ثمان وأربعون هذا توضح ما فى الاولوة عن
شيخ الاسلام (قوله مقدم الارث الخ) أى حال كونه مقدم الارث الخ وقوله لتقدمه على
التعصيب اعتبارا أى فى الاعتبار فيعتبر اولاد الارث بالفرض ثم يعتبر الارث بالتعصيب لانه
لا يعرف ما يعطى للعاصب الا بعد معرفة ما يعطى لصاحب الفرض وان حاز اعطاء
العاصب أولا وقوله وان كان الارث بالتعصيب أقوى أى لان الوارث به قد يستحق كل
المال ولان ذا الفرض انما فرض له لضعفه لثلاثة اسقطه القوي ولهذا كان أكثر من
فرض له الاناث وهذا ما جزم به الرشيدى فى شرح الجهرية واختاره الشرح فى شرح
الترتيب حيث قال به هذا هو الذى ينبغى اعتماده وجزم ابن الماسم فى شرح الاشبهية
بالعكس لعدم سقوطه بضيق التركة وهذا هو المشهور والخلاف فى ذلك مما لا يظهر له ثمرة

مقدم الارث لتقدمه على
التعصيب اعتبارا وان
كان الارث بالتعصيب أقوى

(قوله فقال) عطف على شرع (قوله باب الفروض المقدرة) أي باب بيانها ومعنى
 الفروض الانصاف المقدره لكن يرتكب فيها التجرد بان يراد بها الانصاف والالزام
 لتكرار وقال الشيخ الامير ما معناه ان الفروض غلبت عليها الاعمية فلذلك صرح بعدها
 بالمقدرة وقوله في كتاب الله تعالى متعلق بالمقدرة وقوله والثابت بالاجتهاد عطف على
 الفروض وكذلك قوله ومستحقها وأشار بهذا الى قصور في الترجمة فان الناظم ذكر فيما
 يأتي الفرض الثابت بالاجتهاد حيث قال * فمثل الباقي لما مرتب * وذكروا فيما يأتي أيضا
 مستحق الفروض بقوله * فالنصف فرض خمسة افراد الخ (قوله يقال لمعان) أي يطلق على
 معان وقوله أصلها أي الكبر والغالب أو ان غيره متفرع عليه لسريان معناه فيه في
 الجملة وكان الانسب بما بعده أن يقول منها كذا وهو الغالب ومنها الخ وقوله الخبز يفتح
 الحاء المهملة وهو ابتداء القطع التدريجي وقوله والقطع أي ولو دفعة فيمنه ما عموم
 وجهي ومن ذلك قولهم فرض الخياط الثوب اذا خوها وقطعها (قوله ومنها التقدير) أي
 ومنها العطفة ومنها الانزال ومنها البيان ومنها السنة ومنها الاحلال قال تعالى فنصف
 ما فرضتم أي قدرتم وتقول فرضت الرجل أعطته وقال تعالى ان الذي فرض عليك
 القرآن لراذك الى معاد أي أنزله وقال تعالى سورة أنزلناها وفرضناها بالتخفيف أي بيناها
 وتقول فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سن وقال تعالى ما كان على النبي من حرج
 فيما فرض الله له أي فيما أحل الله له اه شيخ الاسلام (قوله النصيب) أي الحظ من
 الشيء فخرج النصيب المستغرق وقوله المقدر يخرج التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره
 وخروج به أيضا نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية وقوله شرعا أي من جهة
 الشرع أي الشارع وخروج به الوصية فانها مقدرة جملا لا شرعا أي يجعل الموصي لا بأصل
 الشرع وقوله لو ارث خرج به نحو العشر في الزكاة فانه مقدر شرعا لغير وارث وقوله
 خاص لبيان الواقع وأما عموم المسلمين فخارج بما خرج به التعصيب وقوله الذي لا يراد
 الخ اعترضه العلامة القليوبي بأنه لا حاجة اليه وان جعل لبيان الواقع لم يصح لانه ليس من
 حقيقةه فان زيادته بالرد ونقصانه بالعول أمر عارض والتعاريف انما تكون بالحقائق
 وحينئذ فلا يحتاج للعوارض وأجيب بأن قوله الذي لا يراد الخ بيان وتوضيح للفرض
 لا من تمام المحذ (قوله الى الفرض والتعصيب) جرى في ذلك على ظاهر المتن والافراد الى
 الارث بالفرض والارث بالتعصيب (قوله أي الناظر في هذا الكتاب) فالأمرور باعلم غير
 معين وهو من قبيل المجاز وانما آثار التعصيب باعلم على غيرها من أفعال الامر كاعرف وافهم
 اقتداء بالقرآن فانه ورد فيه الامر بالعلم قال تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك (قوله بأن
 الارث الخ) ضمن اعلم معنى اجزم فعداه بالهاء أو انها زائدة لكمة الوزن وقوله نوعان أي
 لان الوارث امله سهم مقدر شرعا فآثره بالفرض أولا فبالتعصيب وقوله لانه لهما أي في
 الارث المتفق عليه فلا يراد الرد ولا بيت المال ولا ذوالارحام على أن الارث بالرد تابع للفرض
 بدليل انه يرد بحسب الفروض عند تعددها (قوله فرض وتعصيب) لما كان الفرض
 والتعصيب ليسا نوعين للارث وانما نوعاه الارث به - ما حوّل الشرح العبارة الى قوله أي

فقال
 * (باب الفروض المقدرة
 في كتاب الله تعالى) *
 والثابت بالاجتهاد ومستحقها
 والفروض جمع فرض وهو
 في اللغة يقال لمعان أصلها
 الخبز والقطع ومنها التقدير
 وفي الاصطلاح النصيب
 المقدر شرعا لو ارث خاص
 الذي لا يراد الا بالرد ولا
 ينقص الأبالعول وقدم
 المصنف رحمه الله تعالى
 على ذكر الفروض
 تقسيم الارث الى الفرض
 والتعصيب فقال (واعلم)
 أي الناظر في هذا الكتاب
 (بأن الارث نوعان) لا ثالث
 لهما (هما) أي النوعان
 (فرض) أي ارث به وتقدم

ارث به لكن لا حاجة الى هذا التأويل الاعلى جعل الارث بالمعنى المصدرى وأما على جعله
بمعنى الموروث المعترف بأنه حق قابل للتجزى الخ فلا حاجة اليه لان الفرض والتعصيب
نوعان له (قوله آتفا) هو الزمن القريب ويستعمل للماضى والمستعمل فعناه في الزمن
القريب (قوله على ما قسمها) أى حال كون التقسيم الذى ذكرناه على التقسيم الذى ذكره
الفرضيون أو على التقسيم الذى اعتبره الشارع وأشار الشرح الى أن على بمعنى الباء وأن
ما مصدرية حيث قال أى بهذا التقسيم أى حال كونه متلبسا بهذا التقسيم ولا يخفى أن
الالف في قسمها الاطلاق وثابت الفاعل ضمير يعود على الارث (قوله والمراد انه لا يخلو
منهما) أى وليس المراد ما هو ظاهر العبارة من أن الارث اما بالفرض فقط أو بالتعصيب
فقط ولا يكون بهما معاً انه قد يكون بهما معاً ولذلك قال الشرح كما سيأتى انه قد يجمع
الارث بهما أى بالفرض والتعصيب (قوله والارث بذلك الاعتبار) أى وهو انه لا يخلو
عنهما وقوله بكون أربعة أقسام وهى الارث بالفرض فقط كآرث الزوج والارث
بالتعصيب فقط كآرث الابن والارث بالفرض والتعصيب ولا يجمع بينهما كآرث البنات
فترث بالفرض ان لم يكن معها معصب وترث بالتعصيب ان كان معها معصب والارث
بالفرض والتعصيب ويجمع بينهما كآرث الاب مع البنات وقوله كما سئذ ذكره أى فى التفة
الثانية آخر باب التعصيب (قوله والفرض فى نص الكتاب) أى الفروض المذكورة فى
نص الكتاب فال فى الفرض للجنس الصادق بالمتعدد فذلك صح الاحتمار عنه بقوله ستة
واضافة نص للكتاب من اضافة الصفة للوصف أى الكتاب النص أى الصريح وهو
مادل دلالة صريحة وقوله أى القرآن العزيز تفسير للكتاب فال فيه لا عهد (قوله والسابع)
أى الذى هو ثلث الماقى وقوله ثبت بالاجتهاد أى فلا يرد على قول المصنف ستة لانه انما
ذكر الفروض المذكورة فى نص الكتاب (قوله لافرض فى الارث) أى من الارث بمعنى
الموروث وقوله بنص القرآن أى بذلك التصحيح كلام الناظم فانه قد يرد على اطلاقه ثلث
الماقى ويدل لهذا القصد قوله فى نص الكتاب (قوله البينة) بقطع الهمزة لان ال فيه جعل
كالمجزء من الكلمة وقال الشيخ الاميرالمحق ان همزته همزة وصل والهاء فيه للوحدة
كأنه قال أجزم بذلك الجزم الواحد الذى لا ترد فيه كما فى الدمامى فى على المعنى
وقوله أى قطعاً أى قطعاً بذلك قطعاً فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وقوله والتمت
القطع أى لان الت القطع فهو تعميل للجنس برقبه (قوله فخرج بقولنا بنص القرآن)
أى فلا يرد على قول المصنف لافرض فى الارث سواها بعد تقييده بما ذكر (قوله
والفروض الستة الخ) اعلم أن لهم فى عدل الفروض طرقاً ثلاثة الاولى طريقة التدى وهى
ان تذكر أول الكسر الاعلى ثم تنزل الى ماتحته وهكذا كأن تقول الثلثان والنصف
ونصف كل ونصف نصفه أو تقول الثلثان ونصفهما ونصفهما ونصفه وربعه
وعبارة المصنف قريبة من ذلك الا أنه أخر الثلثين لضيق النظم كما سئذ ذكره الشرح والثانية
طريقة الترقى وهى ان تذكر أول الكسر الادنى ثم ما فوقه وهكذا كأن تقول الثمن
والسدس وضعفهما أو تقول الثمن وضعفه وضعفه والسدس وضعفه وضعفه وضعفه

معناه آتفا (وتعصيب)
أى ارث به وسأتى تعريفه
(على ما قسمها) أى بهذا
التقسيم والمراد انه لا يخلو
منهما كما سيأتى انه قد يجمع
الارث بهما والارث بذلك
الاعتبار يكون أربعة
أقسام كما سئذ ذكره ان شاء
الله تعالى (فالفرض فى
نص الكتاب) أى القرآن
العزيز (سته) والسابع
ثبت بالاجتهاد (لافرض
فى الارث) بنص القرآن
(سواها) أى الفروض
الستة (البينة) أى قطعاً
والت القطع وأما السابع
الذى هو ثلث الماقى فخرج
بقولنا بنص القرآن
والفروض الستة

والثالثة طر بقعة التوسط وهي أن تذكر أول الكسر الوسيط ثم تنزل درجة ونصف درجة
 كان تقول الربع والثالث ونصف كل وضعف كل أو تقول الربع ونصفه وضعفه والثالث
 ونصفه وضعفه والمقصود من العبارات واحد فهو تفتن في التعبير (قوله أحدها نصف)
 إنما بدأ به المصنف كالمجهول لأنه أكبر كسر مفرد كذا علمه السميكي ثم قال وكنت أدنو
 بدؤا بالثلثين لأن الله تعالى بدأ بهما حتى رأيت بعضهم بدأ بهما فأعجبني ذلك والنصف
 بثلاث فونه والرابعة نصف كرخيف والخامسة نص بضم النون وتشديد الصاد وقوله
 وثانيها ربع بسكون الباء في كلام المصنف والافقه ثلاث لغات ضم الباء وسكونها
 وربع بوزن فعمل وهكذا في الثمن وقوله ثم نصف الربع بضم الباء وقوله ورابعها
 الثالث بسكون اللام في كلام المصنف والافقه اللغات الثلاث التي في الربع وهكذا في
 السادس وقوله ينص الشرع أي حال كون ذلك متلبا بنص الشارع عليه وقوله في
 القرآن متعلق بنص وقوله والثمان بضم اللام في كلام المصنف والافقه ثلاث لغات
 ضم اللام وسكونها وثمان كرخيفان وحينئذ فجرى هذه اللغات الثلاث في جمع
 الفروض ويزيد النصف بما تقدم (قوله وهما أي الثمان) في الضمير ههنا نظر اللفظ
 الثلثين وأفرده في قوله الآتي وهو كذلك لمنات الابن وفي قوله بعد وهولالاختين فما يزيد
 نظرا لسكونها ما فرضا كما أشار إليه الشرح هناك وقوله التمام أي التمامان وقوله
 للفروض متعلق بالتمام (قوله ويقال بعبارة أخرى النصف الخ) هذه طريقة التبدلي
 المختصرة وقوله التي أخصرها الربع الخ هذه طريقة التوسط المختصرة وأما طريقة الترتي
 فلم يصرح بها الشرح وقد تقدمت وقوله وضعفه أي ضعف كل منهما (قوله وإنما آخر
 الثلثين الخ) هذا جواب عما يقال قد سلك المصنف طريقة التبدلي حيث قال نصف وربع
 الخ فلم أنو الثلثين عن الثالث والسادس مع أن تلك الطريقة تقتضي تقديمها وحاصل
 الجواب من وجهين الأول ضيق النظم والثاني أنه كسر مكرر وما قبله كسر مفردة والمفرد
 مقدم على المكرر لأنه جزم منه والمجزء مقدم على الكل (قوله مخالف لغیره) أي لأن غيره
 ذكر الثلثين قبل الثالث والسادس وقوله ومخالفًا لما سبذ كره عند ذكر أصحاب الفروض
 أي لأنه ذكر أصحاب الثلثين قبل ذكر أصحاب الثالث والسادس (قوله ثم رغب في الحفظ
 بقوله الخ) أي حيث أمر به وعلاه بقوله فكل حافظ امام وقوله أم الناظر أي الناظر
 بقوله حافظ غير معين كما تقدم في نظيره (قوله فان حذف المعمول الخ) علة لتعميم قبله
 فكانه قال وإنما عممت في ذلك لأن حذف المعمول الخ (قوله فكل حافظ امام) أي لأن
 كل حافظ امام فهو تعلم للامر بالحفظ وقوله خصوصا ان انضم الخ أي أخصه بذلك
 خصوصا ان انضم الخ فهو في حال كونه ينضم الى حفظه فهم المحفوظ أولى منه في حال كونه
 لا ينضم الى حفظه فهم المحفوظ وقوله بل ربما يدعى الخ اضراب عما قبله لأنه يقتضي
 أن مجرد الحفظ معتبر وقد قالوا فهم سطرين خير من حفظ وقرين ومنسطرة اثنين خير من
 هذين (قوله وينبغي تقييد العلم بالكتابة أيضا) أي كما ينبغي حفظه فلا يقتصر الشخص
 على الحفظ وحده ولا على الكتابة وحدها وما أحسن قول بعضهم
 أيضا

أحدها (نصف و) ثانيها
 (ربع) وهو نصف النصف
 ثم نصف الربع وهو الثمن
 وهو ثلثها (و) رابعها
 (الثالث و) خامسها (السادس
 ينص الشرع) في القرآن
 العزيز (و) سادسها
 (الثمان وهما) أي الثمان
 (التمام) للفروض الستة
 ويقال بعبارة أخرى النصف
 والثمان ونصفهما ونصف
 نصفهما ويقال غير ذلك
 من العبارات التي أخصرها
 الربع والثالث ونصف كل
 منها وضعف كل وإنما آخر
 الثلثين عن الثالث والسادس
 مخالفًا لغيره ومخالفًا
 سبذ كره عند ذكر أصحاب
 الفروض لضيق النظم
 ولأنه كسر مكرر وما تقدمه
 كسر مفردة ثم رغب في
 الحفظ بقوله (فاحفظ) أيها
 الناظر في هذا الكتاب ما
 ذكرته لك وما لم أذكره من
 هذا العلم وغيره فان حذف
 المعمول يؤذن بالعموم
 (فكل حافظ امام) أي
 مقدم على غيره خصوصا
 ان انضم الى حفظه فهم
 معناه بل ربما يدعى أن
 الحفظ بغير فهم لا عبرة به
 وينبغي تقييد العلم بالكتابة
 أيضا

العلم صمد والكاتب قيده * قد صدق بك بالحمال الوائفة
فن الحماقة أن تصبغ ذنبا * وتسيرها بين الخلائق طالق

وقوله لما ورد في معنى ذلك فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن العاص
أن يكتب عنه فإنه قال يا رسول الله أنا سمع منك الحديث فنكتبه قال نعم قلت في الرضا
والسخط قال نعم فاني لأقول فيهما الاحقا وهذا ما عليه طامة الناس وكره بعضهم الكتابة
وهو محمول على ما اذا قول عليها دون النور القابى الذى هو حقيقة العلم (قوله اذا عرفت
ذلك) أى ما ذكر من الفروض الستة وقوله وأردت معرفة أصحاب هذه الفروض أى
التي سبق ذكرها (قوله فالنصف الخ) الفاء فاء الفصيحة كما أشار إليه الشرح وقوله
فروض خمسة أفراد أى مفروض خمسة موصوفة بأنها أفراد فأفراد صفة تجبسه وما نقل عن
حاشية الشيخ المحفنى من أنه حال فلم نجد فيها أوله في بعض النسخ وعليه فكسره للروى
مع كونه منصوبا على المحال بناء على أن الضرورة تخوِّز مخالفة حركة الأعراب وفيه خلاف
وقوله أى كل واحد منهم منفرد بالرفع جملة مفسرة لأفراد وفي بعضها ينصب منفردا على أنه
حال من نائب فعل محذوف والتقدير يعتبر منفردا أى عن يساويه وهذا القيد لبيان
الواقع بالنسبة للزوج اذ لا يكون إلا منفردا أو يبعد ملاحظة انفراده عن الفرع الوارث
(* تنبيه) * الذى يمكن اجتماعه من ذوى النصف الزوج والاخت الشقيقة أو التي لاب
كفى اللواؤة عن شيخ الاسلام (قوله أحدهم) المناسب ما يأتى أن يقول الأول وقوله
عند عدم الفرع الوارث بأن لم يكن هناك فرع أصلا أو كان هناك فرع غير وارث
وقوله بالاجماع يحتمل أنه متعلق بالوارث وعليه فالمعنى أنه يشترط لارث الزوج النصف
عدم الفرع الوارث المجمع على ارثه بأن لم يكن هناك فرع أصلا أو كان هناك فرع غير
وارث أو كان هناك فرع وارث مختلف في ارثه كولد البنت فلا يجمع منه من النصف إلى
الربع إلا الفرع الوارث المجمع على ارثه ويحتمل أنه راجع لأصل الكلام فيكون
استدلالا على كون الزوج يرث النصف ويؤيد الاحتمال الأول قوله ذكر كان أو أثنى فإنه
تعميم في الفرع الوارث وقوله لقوله تعالى الخ استدلال على كون الزوج يرث النصف
على الاحتمال الأول وسند الاستدلال على الاحتمال الثانى وعلى كل فلا حاجة إلى أن يقال
الأولى ان يأتى بالواو فيقول واقله تعالى الخ اذ لا يتجه ذلك إلا لو كان الاجماع دللا أولا
والآية دللا ثانيا وقوله واكم نصف ما ترك أزواجكم أى ولكل زوج نصف ما تركته
زوجته فهو من مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الاتحاد وقوله ان لم يكن لمن أى
للأزواج بمعنى الزوجات (قوله وانما لم يذكرا شرط الخ) جواب عما يقال لم يذكرا المصنف
أنه يشترط في ارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث مع أنه شرط وقوله لا يعلم به الخ فيه أنه
قد يتوهم قبل الوصول إلى ما سأتى في ارثه الربع أنه يرث النصف بدون شرط فكان على
المصنف أن يذكرا الشرط هنا لدفع هذا التوهم من أول الامر على أنه قد حوت العادة
بذكر القيود مع الأول ويحتملون عليه فيما بعده والمصنف قد خالف ذلك وقوله من مفهوم
الخ المراد بالمفهوم ما قابل المنطوق فالأول ما دل عليه اللفظ لاني محل النطق والثانى ما دل

لما ورد في معنى ذلك
اذا عرفت ذلك وأردت
معرفة أصحاب هذه الفروض
(فالنصف فرض خمسة
أفراد) أى كل واحد منهم
منفرد أحدهم (الزوج)
عند عدم الفرع الوارث
بالاجماع ذكر كان أو أثنى
لقوله تعالى ولكم نصف ما
ترك أزواجكم ان لم يكن لمن
ولد وانما لم يذكرا شرطا عدم
الفرع في ارث الزوج النصف
للعلم به من مفهوم ما سأتى
في ارث الربع (و) اثنى

عليه اللفظ في محل النطق (قوله الاثنى الواحدة) لاحاجة لقوله الواحدة هنا وفيما يأتي لفهمه من قوله أفراد فيجعل على أنه توضيح للقيام وقوله عندنا أفرادها عن معصمها أي بخلاف ما لو كانت مع معصمها فإنه يكون للذ كرمثل حظ الاثنين وقوله كما سيذكره أي في عموم قوله عندنا أفرادها عن معصم (قوله لقوله تعالى الخ) استدل على أن بنت الواحدة النصف وقوله وان كانت واحدة أي وان كانت المتروكة واحدة فاسم كان ضمير يعود على المتروكة المعلومة من السياق وواحدة خبرها هذا على قراءة النصب وقرئ بالرفع - لي أن كان تامة وواحدة فاعل أي وان وجدت واحدة (قوله بنت الابن) بخلاف بنت الميت فهي من ذوى الارحام وقوله الواحدة قد علمت ما فيه وقوله عندنا الميت فأكثر أي وأما عند وجود الميت فأهنا الثالث تكمله الثلثين وعند وجود الاكثر من الميت فلا شيء لها مالم تعصب بابن ابن كما سيأتي (قوله وفقد الابن أيضا) أي وعند فقد الابن كفقده الميت فلو كان هناك ابن خيمها سواء كان أباه أو لا وقوله وعندنا أفرادها عن معصم لها أي كما سيذكره في عموم قوله عندنا أفرادها عن معصم وقوله من أخ وابن عم بيان للعصب لها (قوله اجامعا) استدلال على كون بنت الابن تراث النصف بالشروط وقوله قياسا عند الاجماع وقوله لان ولد الولد الخ علة للقياس وكان الاولى أن يقول ولد الابن لان قوله ولد الولد يشتمل ابن الميت و بنت الميت وقوله ارثنا وحجبا أي من جهة الارث والمحب وقوله الذي ذكر كالأثني كالانثى هذا تفصيل لما أجله أولابن به ان المراد ان ابن الابن كالابن ارثنا وحجبا وان بنت الابن كالميت كذلك وحجت كان المراد ما ذكره فلا يرد أن كلامه يقتضى أن ابن الابن كالابن ارثنا وحجبا وأن بنت الابن كالابن كذلك مع أنه ليس كذلك ولا يحتاج للجواب بأن المعنى في مطلق الارث والمحب (قوله والاخت) المراد به بخصوص الشقيقة والقرينة على ذلك قوله فيما بعده وهكذا الاخت التي من الاب وقوله الواحدة قد علمت ما فيه وقوله الشقيقة قدينا القرينة على كون المراد بالاخت خصوص الشقيقة وقوله عندنا أفرادها عن معصم لها أي كما سيذكره في عموم قوله عندنا أفرادها عن معصم وقوله من أخ شقيق أريد بيان للعصب وفهم منه أنها لو كانت مع أخ شقيق لا يفرض لها النصف بل يعصبها وكذا مع الجدة الأبي مسائل المعادة فإنه يفرض لها فيها معه وذلك كزوجة وجد وشقيقة وأخوين فللزوجة الربع والاحظ للجد ثلث الباقي فيبقى النصف فتأخذ الشقيقة ولا شيء للأخوين كما سيأتي في الشرح وقوله بل وعن الاولاد وأولادهم لا وجه لهذا الاضراب فالاولى حذف بل واحتز بذلك عما إذا كانت مع الاولاد وأولادهم فانه لا يفرض لها النصف معهم بل تحجب بالابن وابن الابن وتكون عصبية مع الميت أو بنت الابن وقوله الذكور والاناث أي الوارثين بخصوص القرابة فلا يرد أن ولد الميت لا يمنع الاخت عن نصفها وقوله وعن الاب أي والاحبب به (قوله في مذهب كل مفتي) أي حال كون هذا الحكم مندرجا في الاحكام التي ذهب اليها كل مجتهد فالمراد من المذهب الاحكام والمراد بالمفتي المجتهد كما أشار إليه الشرح بقوله أي مجتهد وسوا المستنبط للاحكام من الكتاب والسنة (قوله لان

(الانثى) الواحدة (من الاولاد) وهي الميت عند أفرادها عن معصم وهو أخوها كما سيذكره لقوله تعالى وان كانت واحدة (بنت الابن) الواحدة (عند فقد الميت) فأكثر وفقد الابن أيضا وعندنا أفرادها عن معصم لها من أخ أو ابن عم اجامعا قياسا على بنت الصاب لان ولد الولد كالولد ارثنا وحجبا الذي ذكر كالأثني والانثى كالانثى (و) الرابع (الاخت) الواحدة الشقيقة عندنا أفرادها عن معصم لها من أخ شقيق او جد بل وعن الاولاد وأولادهم الذكور والاناث وعن الاب (في مذهب كل مفتي) أي مجتهد لان

ذلك مجمع عليه) أي لان الحكم المذكور وهو كون الاختصاص النصف مجمع عليه عند العلماء وهذا تعليل لمحكم المصنف بأن ذلك في مذهب كل مفتي أو يلاحظ التفصيل ثم الاجال فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه (قوله وأصل المذهب مكان الذهاب) اقتصر عليه مع أنه مصدر مجي يصلح للزمان والمكان والمحدث كما تقدم في كلامه لانه المعنى المقبول عنه فيما يظهر بخلاف الزمان فلا يصح النقل عنه لعدم المناسبة بينه وبين المنقول اليه وبخلاف المحدث فانه وان صح النقل عنه لكان الاظهر نقله عن المكان وقوله ثم أطلق على ما ذهب اليه الخ أي على سبيل الاستعارة التصريحية وقد تقدم تقريرها وقوله المجتهد أي كلام الشافعي وقوله وأصحابه أي أصحابه فالواو بمعنى أو فاذ ذهب اليه أصحاب المجتهد المار فون بقواعده ومداركه بعد مذهبه بخلاف غير المارفين فقد مثل ابن عرفة دل يجوز أن يقال في طريق من الطرق انها مذهب مالك فأجاب بأنه ان كان مستخرجها طرفا بقواعده وأعماله فمجاز والافلا وقوله من الاحكام في المسائل بيان لما ذهب اليه المجتهد وأصحابه والمراد بالاحكام الذب النامة وهي جزء من المسائل المركبة من المتضمن والمجرب والاشكالية نظرية الاحكام في المسائل من ظرفية الجزئية الكل كما قاله الاستاذ المحقق ومن قال من ظرفية المدلول في الدال أراد بالاسائل أجمال الدالة على الاحكام وقوله اطلاقا مجازيا أي بطريق الاستعارة التصريحية لكان هذا بحسب الاصل والا فقد صار المذهب حقيقة عرفية في الاحكام المذكورة (قوله وهكذا الخ) أي مثل الاخت الشقيقة الاخت التي من الاب في ثلث النصف وقوله وهي الخامسة كان الاولى تأخير عن قوله الاخت التي من الاب وتبويه وفي بعض النسخ وبعبارة هذه النسخة تفيد اشتراط عدم الشقيقة لارث الاخت التي من الاب للنصف وقوله الاخت ميمد أم مؤخر وهكذا خبر مقدم وقوله الواحدة قد عرفت ما فيه وقوله التي من الاب صفة للاخت وقوله عند انفرادها عن معصبا كما ذكره المصنف في عموم قوله عند انفرادها عن معصبا وقوله من أخ لاب أو جد بيان للمعصبا لها وقوله وعن شرطنا فقده في الشقيقة أي من الاب والاولاد وأولادهم الوارثين بخصوص القرابة والاخ الشقيق وقوله وعن الاشقاء من ذكر أو أنثى لا يخفى ان اثار الشقيق داخل فيما شرطنا فقده سابقا فهو مندرج في قوله وعن شرطنا فقده في الشقيقة كانه عليه العلامة الامر (قوله وقوله) مبتدأ وقوله عند انفرادها عن بقول لقول وغير المبتدأ محذوف يؤخذ من تفسير الشرح أي نقول في شرحه كما ذكرنا كما تقدم وبعضهم قال أي واجمع لمساعد الزوج من وراثات النصف وقوله عند انفراد كل واحدة ممن أي من البنات وبنات الابن والاخت الشقيقة والتي من الاب فهو واجمع لمساعد الزوج كما علمت وقوله عن معصبا متعلق بانفرادها عن وقوله من ذكرته في كل واحدة ممن بيان للمعصبا على الاجمال وقد تقدم تفصيله (قوله والاصل في اثار كل واحدة من الاختين النصف) أي الدال على اثار كل من الاختين النصف وقوله قبل الاجماع أفاد أن ذلك مجمع عليه ومستند الاجماع الآية وقال المحقق الامر لاحاطة اليه مع انه أخذ الاجماع في الدال بعد انتهى لكان

ذلك مجمع عليه وأصل المذهب مكان الذهاب ثم أطلق على ما ذهب اليه المجتهد وأصحابه من الاحكام في المسائل اطلاقا مجازيا (وهكذا) وهي الخامسة وفي بعض النسخ وبعبارة (الاخت) الواحدة (التي من الاب) عند انفرادها عن معصبا لها من أخ لاب أو جد وعن شرطنا فقده في الشقيقة وعن الاشقاء من ذكر أو أنثى فقوله (عند انفرادها عن) أي عند انفراد كل واحدة ممن (من) ذكرته في كل واحدة والاصل في اثار كل واحدة من الاختين النصف قبل الاجماع

قد علمت فأندته وهذا الاجماع غير الاجماع المذكور بعد فتدبر (قوله ان امرؤ) أي
 ان هلاك امرؤ فهو فاعل فعـ لم يحذف ويفسر المذكور لان أدوات الشرط لا تدخل الاعلى
 الافعال على طريقة البصريين وقوله ليس له ولد أي ولا ولد ابن وقوله وله أخت أي
 شقيقة أو لابن ماذكره بعد من الاجماع وقوله فلهما نصف ما ترك أي فلا أخت شقيقة
 كانت أو لابن نصف ما ترك الميت (قوله لانهم قد أجمعوا الخ) تعليل لسكون الآية دالة على
 ارت كل من الاختين النصف فكانه قال وانما كانت الآية دالة على ما ذكر لانهم قد
 أجمعوا الخ وقوله على ان الآية أي التي في آخر السورة وهي قوله تعالى ان امرؤ هلك
 الخ وأما التي في أولها وهي قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الخ فأجمعوا على انها في
 الاخوة للام دون الاخوة لابوين والاخوة لاب وفي ذلك جمع بين الآيةين كما قال شيخ
 الاسلام وقد تقدم ذلك فراجع (قوله ثم اعلم ان الذي علم الخ) في ذلك تورك على المصنف
 في كونه لم يعلم من كلامه الا اشتراط فقد المعصب لكل واحدة من الاربع ونوقش بأنه
 علم من كلامه أيضا اشتراط انفرادهن عن المساوي حيث قال خمسة أفرادوا اشتراط فقد
 الميت في بنت الابن حيث قال وبنت الابن عند فقد الميت وعلم منه أيضا اشتراط فقد
 الشقيقة في الأخت التي للاب وأجيب بأن المراد الذي علم من كلام المصنف صراحة فلا
 ينافي ما ذكر وفيه تأمل (قوله وأما ما ذكرته) أي من الشروط وقوله غير ذلك أي حال
 كونه غير فقد المعصب فهو حال من مفعول ذكرته وقوله فاعلم تركه كغيره الخ غرضه
 بذلك الاعتماد عن التورك السابق وأشار بلطف إلى أن للنصف سلفا في ذلك حيث قال
 كغيره من المصنفين وقوله اكتفاء بذكره فيما سأتى أي في بيان بعض أصحاب الفروض
 الاستتمة وفي باب التحجب (قوله ولو ذكر جميع ما يحتاج إليه الخ) أي كأن يقولوا في بيان
 أصحاب النصف شرط ارت الزوج النصف عدم الفرع لو ارت ثم يقولوا في بيان أصحاب
 الربع شرط ارت الزوجة للربع عدم الفرع الوارث وقوله لا ذى إلى التكرار والتطويل
 أي لان إحدى العبارتين كافية عن الأخرى (قوله والربع) بسكون الباء ليصح الوزن
 وقوله فرض اثنين أخذه الشرح من كلام المصنف بعد وليس من باب حذف الخبر (قوله
 فرض الزوج) أي مفروض للزوج وقوله ان كان معه من ولد الزوجة من قدمته أي ان
 وجد مع الزوج الشخص الذي منه عن النصف وورده إلى الربع وهو ولد الزوجة فـ كان
 تامة بمعنى وجد ومن ولد الزوجة بيان لمن قدمته فهو بيان مقدم على الميت ومن قد
 منه فاعل كان ويحتمل أن ولد الزوجة هو الفاعل بزيادة من في الأثبات على طريقة من جوز
 ذلك ومن قدمته صفة لولد الزوجة ويكون احترازا عن ولد الزوجة الذي لا يمنع الزوج
 كالتاتل والرقيق والأول هو الاظهر (قوله عن النصف) متعلق بمنعه وأشار به إلى أنه
 ليس المراد أنه منعه عن الارث بالكلية وقوله وورده إلى الربع عطف على منعه وقوله
 وهو الابن أو البنت تفسير لمن قدمته عن النصف وورده إلى الربع فلا فرق بين الذكر
 والانثى بل والخمسة وقوله سواء كان أي الابن أو البنت وأفراد الضمير لان العطف بأو
 فرجعه أحدهما أو ان مرجعه الولد وقوله منه أو من غيره بل ولو من زنا لأنه ينسب إليها

قوله تعالى ان امرؤ هلك
 ليس له ولد وله أخت
 فلهما نصف ما ترك لانهم
 أجمعوا على أن الآية تنزلت
 في الاخوة لابوين والاخوة
 للاب دون الاخوات للام
 ثم اعلم ان الذي علم من
 كلام المصنف رحمه الله هو
 اشتراط فقد المعصب لكل
 واحدة من الاربع وأما
 ما ذكرته غير ذلك فانما
 تركه كغيره من المصنفين
 اكتفاء بذكره فيما سأتى
 ولو ذكر جميع ما يحتاج
 إليه في جميع الفروض
 لا ذى إلى التكرار
 والتطويل (والربع)
 فرض اثنين من ذكر الأول
 منها بقوله (فرض الزوج
 ان كان معه من ولد
 الزوجة من قدمته) عن
 النصف وورده للربع وهو
 الابن أو البنت سواء كان

وقد أضاف الله تعالى الولد في الآية إلى الزوجات فيشمل الولد من الزوج أو من غيره كما
 يؤخذ من شرح كشف الغوامض (قوله لقوله تعالى فان كان له ن ولد الخ) استدلال على
 آرت الزوج الربع ان كان للزوجة ولد (قوله وهو أمي الربع الخ) يعلم من ذلك ان المرأة
 جعلت على النصف من الرجل بحق الزواج كما في النسب فان الاصل فيه ذلك فلا يضر
 تساوي الاخ والاخت للام ولا الشقيق وأخته في المشتركة كما في شرح الترتيب (قوله
 لكل زوجة) أي منفردة عند زوجها وقوله أو أكثر أي عند زوج واحد لانا لوجعنا
 لكل زوجة الربع لاستغراق المال وقوله من زوجة متعلق بأكثر وقوله إلى أربع أي
 منتهيا في الكثرة إلى أربع في الحر وأما في العبد فإلى ثنتين فقط بدخول الغاية فهم - ما ولا
 يتصور الزيادة على الأربع في الارث وقبل يتصور ذلك فيما لو أسلم الكافر على أكثر من
 أربع وأسلم معه أو في العدة ومات قبل الاختيار قاله شيخ الاسلام في شرح الفصول
 الكبير ونقله الشرح في شرح الترتيب ثم قال وهذا لا يرد لان الوارث انما هو أربع في ضمن
 هؤلاء وجاز الصلح بنسأ أو تفاضل على ما هو مذ كوفي كتب الفقه للضرورة اه أفاده في
 اللؤلؤة (قوله مع عدم الاولاد) أي وهذا ثابت مع عدم الاولاد وقوله الذكور والاناث
 أي والمخناثي وقوله لليت أي المذسوبين لليت وهو الزوج وقوله من الزوجة أو من غيرها
 أي سواء كانوا من الزوجة أو من غيرها كزوجة أخرى لان زنا لانهم ليسوا مذسوبين لليت
 حينئذ (قوله فيما قدر) أي وارث الزوجة الربع مع عدم الاولاد بسبب ما قدر
 وبين في كتاب الله تعالى فليست في للظرفية قبل للسببية والالزم ظرفية الشيء
 في نفسه لان ما قدر هو وارث الزوجة الربع مع عدم الاولاد وهذا اذا لوحظ ما قدر
 خاصا وهو المقدر في قوله تعالى ولهن الربع الخ فان لوحظ عاما وهو المتدر في القرآن بقطع
 النظر عن خصوص هذه الآية كان من ظرفية الخاص في العام وهذا هو المتبادر من كلام
 المصنف وأما كلام الشرح فهو مناسب للعمل الاول والمناسب للثاني أن يقول فيما قدر في
 كتاب الله كقوله تعالى ولهن الربع الخ (قوله ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة الخ)
 هذا أحد القولين والاخر انه يشمل حقيقة والاشهر انه لا يشمل الابحازا وعليه فيستدل
 على حكم اولاد البنين بالاجماع المستند للقياس كما ذكره الشرح بخلافه على القول
 الاخر فانه يستدل عليه بالآية وفي اللؤلؤة أنه يستدل بالآية عليه مع كونه مجازا بناء على
 جواز استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه كما عليه امامنا الشافعي رضي الله عنه لكن
 الشرح قد استدل عليه بالاجماع المستند للقياس (قوله بقوله) أي في قوله فلا يلزم
 المحذور النحوي الذي تقدم التنبيه عليه (قوله وذكر اولاد البنين) مبتدأ خبره جملة قوله
 يعتمد أي يعتمد وليس المراد أنه يعتمد من خلاف كما نص عليه العلامة الامير وقوله
 ان ذكر اولاد البنين تعميم في اولاد البنين لاني نفس البنين كما لا يخفى وقوله حيث اعتمدنا
 القول في ذكر الولد أي لانا اعتدنا برنا القول الكاش في ذكر الولد فالحقيقة للتعديل وظرفية
 القول في الذكر من ظرفية العام في الخاص والمراد ذلك الخاص فانه قال لانا اعتمدنا
 ذكر الولد وقوله في حجب الزوج من النصف إلى الربع أي كما سبق في قوله والربع فرض

منه أو من غيره لقوله تعالى
 فان كان له ن ولد فلكم
 الربع مما تركن وذكر
 الثاني بقوله (وهو) أي
 الربع (لكل زوجة أو
 أكثر) من زوجة إلى
 أربع (مع عدم الاولاد)
 الذكور والاناث لليت من
 الزوجة أو من غيرها (فيما
 قدر) أي فرض في قوله
 تعالى ولهن الربع مما تركن
 ان لم يكن لكم لدولما كان
 الولد لا يشمل ولد الابن
 حقيقة صرح بأولاد الابن
 بقوله (وذكر اولاد البنين)
 الذكور والاناث (يعتمد
 حيث اعتمدنا القول في
 ذكر الولد) في حجب الزوج
 من النصف إلى الربع
 والزوج من الربع إلى

الزوج ان كان معه * من ولد الزوجة من قدمه وقوله والزوجة من الربع الى الثمن أى كما سأتى فى قوله والثلث للزوجة والزوجات * مع البنين أو مع البنات لأنه لم يعبر بالولد كما ترى وكان الأولى أى يقول الشرح فى حل كلام المصنف فى ارث الزوج للربيع عند وجودهم وارث الزوجة له عند عدمهم لأنه السابق فى كلام المصنف فيكون معنى السبب وذو أولاد البنين اثباتا فى ارث الزوج للربيع ونفيها فى ارث الزوجة له باعتبارنا اعتبرنا القول بالكاش فى ذكر الولد اثباتا فى ارث الزوج للربيع ونفيها فى ارث الزوجة له (قوله لان أولاد الابن الخ) له لقول المصنف وذو أولاد البنين يعتمد مع عاتته وهى قوله حيث اعتمدنا القول الخ وقوله كالاولاد أى مثلهم فإن الابن كالابن وبنت الابن كالبنت كما وضع ذلك بقوله الذكر كذا وكرواليتى كاليتى وقوله عند عدمهم أى عند عدم الاولاد وقوله ارثا وحما أى من جهة الارث والمحب أو فى الارث والمحب (قوله بالاجماع) دليل على كون أولاد الابن كالاولاد وقوله قياسا على الاولاد سند للاجماع وقوله كما قدمته أى عند قوله وبنت الابن عند فقد البنت (قوله والثلث) يسكون الميم ليصح الوزن وقوله فرض صنف واحد أخذه الشرح من كلام المصنف بعد كما تقدم نظيره وقوله للزوجة أى الواحدة وقوله والزوجات أى فيشتركن فيه كما تقدم فى الربع والمراد بالجمع ما فوق الواحدة وقوله الى أربع أى منتهيا عدد من الى أربع فى الخروا فى العمد فى ثنتين فقط ولا يتجاوز الزيادة على الأربع فى الارث كما مر (قوله مع البنين) أى جنسهم فيشمل الواحد والاكثر كما أشار اليه الشرح بقوله الواحد فأكثر وكذا يقال فى قوله أو مع البنات الواحدة فأكثر * (تنبيهه) * لوطاقتها باثنا فى حال مرضه وقلنا بأنها ترث فمادى الحال الى أن ولده قبل موته فهل تأخذ الربع نظر الحال الطلاق أو الثمن نظرا لحال الموت احتمالا لان لصاحب الوفاى قال وأظهره ما الاقول كذا فى اللؤلؤة نقلنا عن شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى لكن قال العلامة الامير العبرة بوقت الموت فلا بد من فرع وارث ولو جلا ومافى اللؤلؤة هنا لا يوافق مذهب المالكية اه بعض تعبير (قوله لقوله تعالى فان كان لكم ولد الخ) استدل على ارث الزوجة فأكثر للثلث مع البنين أو مع البنات (قوله أو مع أولاد البنين) أى جنسهم كما مر فى نظيره وسبب المصنف الشرح وقوله الذكر أو الاناث تعميم فى أولاد البنين وقوله الواحد أى من الذكر وقوله أو الواحد أى من الاناث وقوله فأكثر أى منهنه وأشار بذلك الى أن المراد بالجنس كما بيناه سابقا وقوله قياسا على الاولاد أى لقياس أولاد البنين على الاولاد وقوله كما سبق أى فى شرح قوله وذو أولاد البنين يعتمد * حيث اعتمدنا القول فى ذكر اولاد وكتب بعضهم أى عند قوله وبنت الابن عند فقد البنت (قوله فاعلم) المفعول محذوف قدره الشرح بقوله ذلك أى ارث الزوجة الثمن مع البنين أو البنات أو مع أولاد البنين وقوله ولا تظن الجمع الخ فالداخله عليه جنسية فتبطل معنى الجمعية وقوله بل الواحد منهم كذا أى بل الواحد من البنين أو البنات أو أولاد البنين كالجمع فيما ذكر وهذا اضرب انتمقالى وقوله أى اعلم ذلك فيه إشارة الى أن المفعول محذوف مع تفسير افهم

الثلث لان أولاد الابن
 كالاولاد عند عدمهم ارثا
 وحما بالاجماع الذكر كذا ذكر
 واليتى كاليتى قياسا على
 الاولاد كما قدمته (والثلث)
 فرض صنف واحد وهو
 المذكور فى قوله (للزوجة
 والزوجات) الى أربع
 (مع البنين) الواحد
 فأكثر (أو مع البنات)
 الواحدة فأكثر قوله تعالى
 فان كان لكم ولد فلهن
 الثلث مما تركتم (أو مع أولاد
 البنين) المذكور والاناث
 الواحد أو الواحد فأكثر
 قياسا على الاولاد كما سبق
 (فاعلم) ذلك (ولا تظن
 الجمع) المذكور فى لفظ
 البنين والبنات وأولاد
 البنين (شرطا) بل الواحد
 منهم كذا كما أوضحته
 (فافهم) أى اعلم ذلك

باعلم (قوله والثمان) بضم اللام ولا يجوز في كلام المصنف تسكينها لانه يلزم عليه دخول
 القحط في المحشو وهو ممنوع عنه والقحط حذف آخر التفعيلة وتسكين ما قبله فاذكره
 بعض الشراح من جواز التسكين سهواً والآن يكون بالنظر للفظ الثمان بقطع النظر عن
 الواقع في كلام المصنف والافلية بين فيه الضم لاجل الضرورة وقوله فرض أربعة اصناف
 أخذها الشرح من كلام المصنف بعد كما مر (قوله للبنات) أي مفروض للبنات وقوله جمعاً
 أي حال كونهن جمعاً فهو حال من البنات وقوله والمراد ثنتان فأكثر أي وليس المراد ثلاثة
 فأكثر دون الثنتين كما قد يتوهم من التعمير بصيغة الجمع وقوله وقد صرح بذلك أي قد
 صرح المصنف بذلك المراد أي بما يفيد ذلك لانه لم يقل ثنتين فأكثر وإنما قال ما زاد عن
 واحدة وهو يفيد ذلك وقوله ما زاد الخ يدل من البنات أو من جمعاً ويصح أن يكون خبراً
 لمبتدأ محذوف والتقدير والجمع ما زاد الخ وقوله عن واحدة أي مرتباً عن واحدة وقوله
 من ثنتين أو أكثر بيان ما زاد عن واحدة وقوله فسمعا أي فسمع ما قبله لك سمعاً فهو
 مفعول مطلق لفعل محذوف وجواباً كما سيذكره الشرح فيما يأتي وقوله سمع طاعة أي
 امتثال وقوله واذعان أي قبول (قوله موافقة للاجماع) أي حال كون ذلك موافقاً
 للاجماع فهو حال ويصح أن يكون مفعولاً لاجله أي لاجل موافقته للاجماع وقوله وما
 روى عنه - بدأ خبره قوله فذكر وقربه بالغاء لان المبتدأ اسم موصول يشبه الشرط في العموم
 وقوله ان للبنتين النصف أي من ان للبنتين النصف وهو بيان لما روى وقوله لمفهوم
 قوله تعالى الخ دليل لما روى عن ابن عباس وتوضيح ذلك أنه تعالى جعل الثنتين للبنات
 بقصد كونهن فوق اثنتين فاقضى بمفهومه أن للبنتين النصف كالنصف الواحدة وبرد
 ذلك بان المفهوم معطل لقضائه صلى الله عليه وسلم له حتى سعد بن الربيع بالثنتين كما صححه
 الترمذي وغيره وسأني أجوبة أخرى (قوله فان كن نساء الخ) أي فان كانت المتروكات
 نساء الخ فالضمير الذي هو نون النسوة عائداً على المتروكات كما نقله المحب الطبري عن
 الكوفيين واختاره وقيل هو عائداً على الإناث التي في ضمن الأولاد المذكورة في قوله
 تعالى يوصيكم الله في أولادكم فان الأولاد تشمل الذكور والإناث فسكانه قبيل في أولادكم
 الذكور والإناث وقوا السهيلي وضعف ما قاله الطبري بان فيه عود الضمير على ما ليس في
 اللفظ وترك ما في اللفظ وعلى كل فيما لم يصرح بمرجع الضمير اقتضت المحكمة أن يقال
 نساء لكن الفائلة متصل بما بعده أعني قوله تعالى فوق اثنتين وهو متعلق بمحذوف صفة
 نساء ويقال مثل هذا خبر موطن كما في قولك زيد رجل فاضل وقوله فان كن نساء ما ترك أي
 فلامتروكات أولادناث فلما ما ترك المت وهذه الجملة جواب الشرط (قوله فمسكر) خبر
 المبتدأ كما علمت وقوله لم يصر عنه كالتعليل لكونه منسكراً وقوله والذي صح عنه موافقة
 الناس أي في أن للبنتين الثلثين (قوله ودليل الاجماع) أي الدليل الذي استند إليه
 الاجماع وقوله الآية المذكورة أي بناء على أن لفظة فوق في الآية ليست مقهمة
 وليس فيها تقديم ولا تأخير ولا حذف فالآية على هذا التعليل حكم ما زاد على البنتين
 فقط ودليل حكم البنتين القياس على الاختين كما سيذكره الشرح وأما على أن لفظة فوق

(والثمان) فرض أربعة
 اصناف ذكر المصنف الأول
 منهم بقوله (للبنات جمعاً)
 والمراد ثنتان فأكثر وقد
 صرح بذلك في قوله (ما زاد
 عن واحدة) من ثنتين أو
 أكثر (فسمعا) سمع طاعة
 واذعان موافقة للاجماع
 وما روى عن ابن عباس
 رضى الله عنهما أن للبنتين
 النصف لمفهوم قوله تعالى
 فان كن نساء فوق اثنتين
 فان كن نساء ما ترك فمسكر
 لم يصر عنه والذي صح عنه
 موافقة الناس كما قاله ابن
 عبد البر ودليل الاجماع
 فيما زاد على الثنتين الآية
 المذكورة وهي قوله تعالى
 فان كن نساء فوق اثنتين

مقحمة فتكون الآية دالة على حكم البنتين وعلى أن فيها تقدما وتأخيرا وحذفا والاصل
 اثنتين ففوق تكون دالة على حكم البنتين فما زاد ولا حاجة للقياس فتدبر (قوله وفي
 البنتين) أي ودليل الاجماع في البنتين وقوله القياس على الاختين أي بالطريق الأولى
 فهو قياس أولوى لان البنتين أقرب من الاختين ففهوم الآية معطل لهذا القياس
 ولقضائه صلى الله عليه وسلم لبنتي سعد بالثنتين كما مر فان قيل حيث ورد انه صلى الله عليه
 وسلم قضى للبنتين بالثنتين فلا حاجة للقياس لوجود النص أجيب بان هذا الخبر لم يبلغ
 ابن عباس فلا يحتاج به عليه (قوله وهذا) أي قياس البنتين على الاختين وقوله من
 أحسن الاجوبة عن شبهة ابن عباس ومنها أيضا ان في الآية تقدما وتأخيرا وحذفا
 والاصل اثنتين ففوق ومنها ان لفظة فوق صالحة على حذفها ففوق الاعناق وتعمق
 هذا بان الاسماء لا يجوززادتها في كلام العرب لغريه في ما بالك بافصح الكلام وقوله
 ان صحت عنه فيه اشارة الى أنها لم تصح عنه كما تقدم التصريح به في كلامه وقوله وهي أي
 شبهة ابن عباس وقوله مفهوم قوله تعالى فوق اثنتين أي وهو ان الثنتين لهما النصف
 وقد علمت أن المفهوم معطل (قوله فائدة) أي هذه فائدة وهي متعلقة بقوله سمعا (قوله
 لانه بدل من اللفظ بفعله) أي لان المصدر عوض عن اللفظ بفعله وقوله والمخذوف عامله
 وجوبا قسما أي من المصدر لا تأتي بدلا من اللفظ بفعله والا فاصدر المخذوف عامله
 وجوبا كثير (قوله واتع في الطلب) وهو قياسي ولا فرق في الطلب بين أن يكون أمرا
 كقوله تعالى فاضرب الرقاب أي فاضربوا أو نهيًا كقولهم لا تعودوا أي لا تقعوا أو دعاء كقولك
 سبحا أي سقاه الله أو استغفها ما كقوله أتوانيا وقد جد قرناؤك وقوله وواقع في الخبر وهو
 سماعي لاقياس كما قاله الدماميني كقولهم عندئذ كرا النعمة جدا وشكرا لا كفرا
 وعند الامتثال سمعا وطاعة (قوله فيجوز أن يكون الخ) تفرع على قوله والمخذوف
 عامله وجوبا قسما وقوله فيكون المعنى الخ تفرع على التفرع الذي قبله (قوله
 ويجوز أن يكون الخ) فيه مع بعده انه سماعي يحفظ ولا يقاس عليه فالثنتين أن يكون
 واقعا في الطلب ولا يقال ان سمعا من جملة ما سمع لانا نقول المسموع سمعا وطاعة مع
 سمعا فقط كما وقع لنا طم وقد جرت هذه الامور بحري الامثال فلا تغير عما وردت عليه
 (قوله فيكون المعنى سمعت ما ورد الخ) أي فيكون المعنى على هذا الاحتمال سمعت من
 العباد ما ورد الخ وقد علمت ما فيه (قوله وهو) أفرد الضمير باعتبار كون الثنتين فرضا كما
 أشار اليه الشرح بقوله أي الفرض المذكور فهو توجيهه لأفراد الضمير وقوله كذلك
 أي مثل كونه للبنتين وقوله لبنيات الابن أي ما زاد على واحدة مثل ما ذكره في البنات كما
 أشار اليه الشرح بقوله اثنتين فأكثر وقوله قياسا على البنات أي لان بنت الابن كالبنات
 كما مر (قوله فافهم) أي تأملها الخطاب وقوله أي اعلم تفسير لقوله افهم وقوله معالي
 مصدر ميمي بمعنى قولي كما ذكره الشرح بقوله أي قولي هذا أي المذكور وقوله فهم
 صافي الذهن أي مثل فهم انسان صافي الذهن فهو على حذف مضاف وموصوف وقوله
 أي خالصه تسمى برصافي الذهن وقوله من كدرات الشكوك والاهام أي من كدرات

فلهن ثلثا ما ترك وفي البنتين
 القياس على الاختين
 وهذا من أحسن الاجوبة
 عن شبهة ابن عباس رضي
 الله عنهما السابقة ان صحت
 عنه وهي مفهوم قوله تعالى
 فوق اثنتين (فائدة) قوله
 سمعا منصوب على انه
 مفعول مطلق وعامله
 مخذوف وجوبا لانه بدل
 من اللفظ بفعله والمخذوف
 عامله وجوبا قسما
 واقع في الطلب وواقع في
 الخبر فيجوز أن يكون قوله
 سمعا واقعا في الطلب ويكون
 المعنى فاسمع لمن يقول
 باستحقاق الثنتين فأكثر
 من البنات للثنتين ويجوز
 أن يكون من قبيل المصدر
 الواقع في الخبر فيكون المعنى
 سمعت ما ورد من القول
 باستحقاق الثنتين فأكثر
 للثنتين سمعا والله أعلم ثم
 ذكر الثاني بقوله (وهو)
 أي الفرض المذكور وهو
 الثنات (كذلك لبنيات
 الابن) اثنتين فأكثر قياسا
 على البنات (فافهم) أي
 اعلم (مقال) أي قولي هذا
 (فهم صافي الذهن) أي
 خالصه من كدرات
 الشكوك والاهام

هي الشكوك والاهام فالاضافة للبيان او من الشكوك والاهام الشبهة بالكدرات
 فالاضافة من اضافة المشبه به لاشبهه وفي كلامه حذف الواو مع ما عطفت اى والظنون
 او يقال المراد بالشكوك والاهام ما قابل اليقين ويشمل الظنون (قرله والذهن الفطنة)
 اى لغة فهذا معنى لغوى والفطنة قوة لانفس معده لا كتساب الاثر وهى مرادفة للذكاء
 بالذال المحجة وضدها البلادة وقوله والمراد هنا العقل ويصح هنا المعنى الاول ايضا فلا داعى
 الى صرفه عن اصل معناه الى هـ هذا المراد والصحيح فى تفسير العقل انه نور روحاني به تدرك
 النفس العلوم الضرورية والنظرية والراجح ان محله القلب وله شعاع متصل بالدماغ
 وقيل محله الدماغ وهو اختيار اصحاب ابي حنيفة (قرله ويقال ذهن الخ) اى فيكون
 الذهن بمعنى المحفظ فهذه الاشارة لعنى آخر للذهن وقوله حفظ قلبه ما اودعه اى من
 الممارف والاسرار (قوله رهو) افراد الضمير لما تقدم ثم وقد اشار له الشرح بقوله اى
 الفرض المذكور فهو توجيهه لافراد الضمير كما مر فى نظره وقوله للاختين اى مفروض
 للاختين وقوله شققتين اولاب اى لا لام فقط وقوله كما يصرح به اى فى قوله هذا اذا
 كن الخ وقوله فيما يزيد عن ثنتين اى فيما يزيد عنهما وقوله وكذا لا حاجة اليه مع
 الكاف الا ان يجعل للتأكيد (قوله قضى به) اى حكم به وقوله اى بما ذكره تفسير لقوله
 به وقوله من فرض الثلثين بيان لما ذكره وقوله مطلقا اى عن التقييد بصنف مخصوص
 فيكون راجعا للاصناف الاربعة وقوله اولالاختين فاكثر اى او فرضه للاختين فاكثر
 وقوله وهو المتبادر اى لتوسط قوله قضى به الخ بين حكم الاختين وبين قوله هذا اذا كن
 الخ فكل منهما مائة اى بالاختين فيكون ما توسطهما كذلك (قوله اى اقتوايه) تفسير لقضى
 به الاحرار والعيبد كما فسر واختلفتا تبنا وما باردا بانها تبنا وما باردا ويحتمل انه تقدير
 لعامل يناسب العبيد كما قدر وافي المثال المذكور وسقيتها فكلام المصنف على حد عاقتها
 تبنا وما باردا وقوله فان العبد لا يكون قاضيا لعامل للتفسير المذكور وهذا على حل القضاء
 على القضاء الاصطلاحى ولتلك جهة على القضاء اللغوى فلا حاجة لذلك (قوله ومراده)
 اى بقوله قضى به الاحرار والعيبد وقوله ان ذلك اى ما ذكر من فرض الثلثين مطلقا
 اولالاختين فاكثر (قوله ولما كان اطلاق الاختين الخ) دخول على كلام المصنف وأشار
 بهذا للدخول الى ان قوله هذا الخ تقيد لاطلاق الاختين قدها وقوله صرح جواب لما
 وقوله بان المراد الخ المصنف هنا للتعددية وفى قوله بقوله للظرفية فهى بمعنى فى فلا يلزم
 المحذور المشهور (قوله هذا الخ) قد عرفت انه تقيد لاطلاق الاختين قبله وقوله اى
 ما ذكره تفسير لاسم الاشارة وقوله اى الاخوات بنفسه بضمير النسوة وقوله وهن
 الشقيقات اى والاخوات لام و اب الاخوات الشقيقات (قوله فاحكم) اى اذا علمت ذلك
 فاحكم وقوله به هذا الحكم المذكور اى وهو كون الثلثين للاختين الشقيقات اولاب او
 كونها للاصناف الاربعة وقوله تصب مجزوم فى جواب الامر وكسرت باؤه لجهة النظم
 والعامل فيه لفظ الامر او أداة شرط مقدرة والاصل ان تحكم به ذاتا تصب وقوله من
 الصواب اى ما اخذ من الصواب للناس به بينه ما فى المادة والمعنى وقوله ضد الخطاف هو

والذهن الفطنة والمراد هنا
 العقل ويقال ذهن بالضم
 ذهانية حفظ قلبه ما اودعه
 وذكر الـ من الثالت والرابع
 بقوله (وهو) اى الفرض
 المذكور وهو الثلثان
 (للاختين) شققتين اولاب
 كما يصرح به (فما يزيد)
 عن ثنتين كذلك و اربع
 وهكذا (قضى به) اى بما
 ذكرته من فرض الثلثين
 مطابقا اولالاختين فاكثر
 وهو المتبادر (الاحرار
 والعيبد) اى اقتوايه فان
 العبد لا يكون قاضيا ومراده
 ان ذلك امر مجمع عليه
 ولما كان اطلاق الاختين
 شاملا للاختين من الام
 صرح بان المراد الاخوات
 لا بون اولاب لا لام بقوله
 (هذا) اى ما ذكرته من
 فرض الثلثين للاختين
 فاكثر (اذا كن) اى
 الاخوات (لام و اب) وهن
 الشقيقات (اولاب) فقط
 لا لام فقط (فاحكم) وفى بعض
 النسخ فاعمل (بهذا) اى
 الحكم المذكور (تصعب)

من الصواب ضد الخطأ وهو
 مأخوذ من قوله -م صاب
 السهم صوباً وصيباً وأصاب
 وقع بالرمية والسحاب
 الموضع أو وقع * (فائدة) *
 لا بد من اشتراط عدم
 المعصب في ارض هؤلاء الاناث
 الثلثين ولا بد من اشتراط
 عدم الاولاد في ارض بنات
 الابن الثلثين وفي ارض
 الاخوات كذلك ولا بد
 من اشتراط عدم الاشقاء
 في ارض الاخوات للاب
 الثلثين وكل ذلك معلوم
 وضابط أصحاب الثلثين أن
 تقول الثلثان فرض اثنتين
 متساويتين فأكثر من يرث
 النصف وهي عبارة ابن
 الهيثم رحمه الله قال الشيخ
 زكريا رحمه الله ونحو بقوله
 اثنتين الزوج وبقوله
 متساويتين مثل بنت
 وأخت غير أم ولا يتصور
 اجتماع صنفين لكل
 منهما الثلثان انتهى
 (والثالث) فرض اثنتين
 أحدهما ذكره بقوله (فرض
 الام) بشرطين عدمين
 أحدهما أن تكون (حيث
 لا ولد) ذكراً كان أو أنثى
 واحداً كان أو متعدداً ولا
 ولد ابن كما سيذكره قريباً

موافقة الواقع لان الخطأ مخالفة الواقع وقوله وهو أى الصواب وقوله من قوله -م أى
 مأخوذ من قوله وقوله صاب السهم أشار به الى انه يستعمل مجرداً من الهمزة وقوله
 صوباً وصيباً أشار به الى انه يستعمل واوياً ويائياً وقوله وأصاب أشار به الى انه يستعمل
 بالهمزة كما يستعمل مجرداً منها وقوله وقع بالرمية تفسير لكل من صاب وأصاب والرمية
 كقضية بمعنى رمية وهي ما يرمى من الحيوان أو غيره بالسهم وقال في المختار الرمية الصيد
 يرمى يقال بثبت الرمية الارزنا وقوله والسحاب الموضع أى وأصاب السحاب الموضع
 وقوله أو وقع أى أو وقع عليه المطر وفي بعض النسخ أمطره (قوله فائدة) أى هذه فائدة
 تتعلق بالمقام (قوله لا بد من اشتراط عدم المعصب الخ) فلو كان هناك معصب لم يرث
 الثلثين بل يعصبه وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاولاد الخ فلو كان هناك ولد واحد
 كان أو أكثر ذكراً كان أو أنثى لم يرث بنات الابن الثلثين بل يحجب بالذكور وكذلك البنات الان
 كان معهن معصبهن فيعصبهن وقوله وفي ارض الاخوات أى الاشقاء اولاد وقوله
 كذلك أى للثلثين وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء الخ فلو كان هناك شقيق واحداً
 كان أو أكثر ذكراً كان أو أنثى لم يرث الاخوات الاب الثلثين بل يحجب بالذكور كذلك
 بالثقيقتين الان كان معهن من يعصبهن وقوله وكل ذلك معلوم أى فلا حاجة الى
 التصريح به لكنه نبه عليه لئلا يغفل عنه (قوله وضابط أصحاب الثلثين أن تقول الخ)
 هذا الضابط يشمل الاصناف الاربعة المذكورة في المتن وقوله اثنتين قبله وأول وقوله
 متساويتين قبله ثانياً وقوله من يرث النصف قبله ثالثاً وسبب كرمها خرج بالقيدين الاولين
 ونحوه بالقيدين الثالث الاختتان لام وقوله وهي أى العبارة المذكورة وقوله الزوج أى
 فانه وان كان من يرث النصف لكنه واحد فلا يرث الثلثين وقوله مثل بنت وأخت أى
 فانه ما وان كانتا بمن يرث النصف لكنهما ليستا متساويتين بل احدهما بنت فلها
 النصف والاخرى أخت غير أم فلها الباقي لكونها عصبة مع الغير (قوله ولا يتصور
 اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان) أى لانه لو اجتمع بنات وبنات ابن مثلاً فالثلثان
 للبنات وقوله انتهى أى كلام الشيخ زكريا (قوله والثالث) بسكون اللام وقوله فرض
 اثنتين أحدهما الشارح من كلام المصنف بعد كما تقدم مراراً * (تنبیه) * لا يتصور اجتماع
 صنفين لكل منهما الثلث كما في اللؤلؤة (قوله فرض الام) أى مفروض للام وقوله
 بشرطين عدمين الشرط الاول عدم الولد وولد الابن والشرط الثاني عدم عدم الاخوة
 ويعلم من ذلك أن عدم ولد الابن من ثمة الشرط الاول كما يشير اليه الشارح وليس شرطاً
 مستقلاً فتكون الشروط ثلاثة كما قدمته من صنيع المصنف حيث أن قوله ولا بد من
 ابن معها أو بنته عن قوله ولا بد من الاخوة الخ وأجاب الشارح عن ذلك في الدخول الآتي
 (قوله أحدهما أن تكون الخ) أى أحداً الشرطين كونها الخ وكان الاولى حذف الـكون
 لانه أمر ثانوي لا عدمي لانه حال فينا في ما قبله وكذا يقال فيما بعده وقوله حيث لا ولد أى
 بقدم عدم الولد فالجملة حثمة تقيد بخبر لا محذوف تقديراً وهو موجود وقوله ذكراً كان
 أو أنثى تعميم في الولد وكذلك قوله واحداً كان أو متعدداً وقوله ولا بد من اولاد ابن أشار به الى انه

من نعمة الشرط الاول كما مر التنبيه عليه وقوله كما سيذكره قريبا وسأبقي الاعتذار عن تأخيرها في الدخول كما علمت (قوله وثانها أن تكون حيث الخ) قد علمت أن الاولى حذف الكون اسما وقوله لا من الاخوة جمع أي لا جمع من الاخوة موجود وقوله اثنتان أو أكثر تعميم في الجمع وقوله كما أشار الى ذلك أي كما أشار المصنف لهذا التعميم وقوله بقوله ذو عدد أي صاحب عدد بحيث يدل عليه بالعدد بأن يقال اثنتان ثلاثه وهكذا وقوله فان العدد الخ تعادل للإشارة الى ما ذكره بقوله ذو عدد وقوله حقيقة أقله اثنتان فلا يطلق العدد على الواحد لا مجازا من تسمية الجزء باسم كله لتركيب العدد منه وحقيقة العدد ما سوي نصف مجموع حاشيته القرينتين أو البعديتين على السواء وذلك كسنة لأنه يساوي نصف مجموع حاشيته القرينتين على السواء وهما خمسة وسبعة فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة وسأوي أيضا نصف مجموع حاشيته البعديتين على السواء كأربعة وثمانية فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة وان شئت نأت حقيقة العدد الكثرة المجتمعة من الآحاد (قوله فليس الجمع الخ) تفريع على قوله اثنتان أو أكثر وقوله من أن أقله ثلاثة لان محققته وعلم من ذلك ان اطلاقه على الاثنتين مجاز وقوله ووضع ذلك أي أن المراد اثنتان أو أكثر وقوله كائنين أخوين هذه صورة وأختين هذه أخواته فالصورتين أو ثلاث من الاخوة عطف على قوله كائنين أو اثنتين وقوله الذكور أي فقط وهذه صورة وهي ثلاثة ذكور أو اناث أي فقط وهذه صورة وهي ثلاث اناث وقوله أو الذكور والاناث أي معا وتحت ذلك صورتان الاولى ذكر وأثنتان الثانية أنثى وذكران وقوله أو الخناثى المنفردين وهذه صورة وهي ثلاث خناثى وقوله أو مع الذكور أي أو خناثى مع الذكور وتحت ذلك صورتان الاولى خناثى وذكران الثانية أنثى وأثنتان أو خناثى مع الاناث وتحت ذلك صورتان الاولى خناثى وأثنتان الثانية أنثى وخناثان وقوله أو معهما أي أو خناثى مع الذكور والاناث وهذه صورة وهي خناثى وذكر وأنثى فتلخص أن تحت قوله أو ثلاث عشر صور وقوله وذلك كله أي ما ذكر من قوله كائنين أو اثنتين الخ وقوله معنى قوله حكم الذكور فيه كالاناث أي حكم الذكور من الاخوة في الجمع المذكور كحكم الاناث فالضمير راجع للجمع لانه المحذوف عنه خلافا لمن رجعه للعدد و مراده الذكور والاناث ولو احتمل لا فيشم على الخناثى وحكم ان كلا يمنع الامم من الثالث الى السادس (قوله ولا فرق في الاخوة الخ) اذا عبرت ذلك مع ما تقدم ترديد الصور وسأبقي ان جعلتها خمس وأربعون صورة وقوله كونهم أشقاء أي وحدهم وقوله أولاد أي وحدهم وقوله أولاد أي وحدهم وقوله أو مختلفين أي بان كان بعضهم أشقاء وبعضهم أولاد أو كان بعضهم أولاد وبعضهم لا وقوله ولا بين كونهم وارثين أو محجوبين أي ولا فرق بين كون الاخوة وارثين أو محجوبين فالاول كالمومات عن أم واخوة فانهم وارثون والثاني كالمومات عن أم وجد وأخوة لا م وقوله أو بعضهم عطف على الضمير في المحجوبين الواقع نائب فاعل ومثال محجوب البعض

(و) ثانها أن تكون حيث (لا من الاخوة جمع) اثنتان فأكثر كما أشار الى ذلك بقوله (ذو عدد) فان العدد حقيقة أقله اثنتان فليس الجمع على حقيقة أقله من أن أقله ثلاثة ووضع ذلك بقوله (كائنين) أخوين (أو اثنتين) أختين وكذلك أخ وأخت (أو ثلاث) من الاخوة الذكور والاناث أو الذكور والاناث أو الخناثى المنفردين أو مع الذكور أو الاناث أو معهما وذلك كله معنى قوله (حكم الذكور) فسه كالاناث) ولا فرق في الاخوة بين كونهم أشقاء أو أولاد أو مختلفين ولا بين كونهم وارثين أو محجوبين أو بعضهم محجوب شخص والمحبوب بالوصف من الاولاد والاخوة وجوده

ما لومات عن أم و جد وأخت شقيقة وأخت لام فان الاخت لام محبوبة بالجد دون الاخت
 الشقيقة وقوله يجب شخص راجع لقوله أو محبوبين أو بعضهم وهو من إضافة
 المصدر لفاعله فلا يحبون الام اذا كانوا محبوبين كلهم أو بعضهم الا اذا كانوا محبوبين
 بالشخص بحد لا ف ما اذا كانوا محبوبين بالوصف كأن كانوا قاتلين أو أرقاء وقوله
 والمحبوب بالوصف الخ أي لان المحبوب بالوصف الخ فهو تعليل لما قبله لان الواو قد تأتي
 للتعليل وقوله من الاولاد والاختوة الاولى أن يقول من الاختوة وكذلك من الاولاد لان
 الكلام في الاختوة (قوله والاصل في ذلك) أي الدليل على ذلك أي اذ الام الثلث
 بالشرطين المذكورين وقوله فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث أي ولايه الباقي
 وأفادت هذه الآية اشتراط عدم الولد ولم تفد اشتراط عدم الاختوة فلذلك احتجيج لضخامة
 مفهوم قوله تعالى فان كان له اختوة فلامه السدس كما أشار اليه الشارح بقوله مع مفهوم
 قوله تعالى فان كان له اختوة فلامه السدس فان مفهومه أن أخذها الثلث مشروط بعدم
 الاختوة وقوله تعالى في الآية الاولى وورثه أبواه مشروط بأنه لا وارت له سواه ما فالعنى
 وورثه أبواه فقط وحيداً فدلنا في ما قاله الجهور في الغراوين من أن لها ثلث الباقي كما
 سما في لانه وورث فهم ما مع الابوين الزوج أو الزوجة فما قاله الجهور لانه للقرآن لا يخالف
 له والمراد من الابوين الاب والام ففيه تعليل الاب لشرفه (قوله ولما كان اولاد الابن الخ)
 دخول على كلام المصنف وقوله ارثنا وحبنا أي من جهة الارث والمحب أو في الارث
 والمحب وقوله ذكرهم جواب لما وقوله مؤخر الهم الخ أي حال كونه مؤخر الهم الخ
 وقوله لان اشتراط عدم الاختوة الخ أشار بذلك الى الاعتذار عن تأخير اولاد الابن عن
 الاختوة مع أن عدم ولد الابن من تمام الشرط الاول كما مر وحاصل الاعتذار ان اشتراط
 عدم الاختوة ثابت بالنص واشتراط عدم ولد الابن ثابت بالقياس على الاولاد وما كان ثابتاً
 بالنص مقدم على ما كان ثابتاً بالقياس (قوله فقال) عطف على ذكرهم (قوله ولا ابن
 ابن) بائيات همزة ابن الثاني للضرورة وقوله واحداً كان أو أكثر تعميم في ابن الابن
 وأشار به الى أن الإضافة للعنس الصادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال في قوله أو بنته كما
 أشار اليه الشارح بقوله واحدة كانت أو أكثر (قوله ففرضها الثلث) أي اذا علمت ذلك
 ففرضها الثلث فالغناء فاه الفصيحة لانها أفهجت عن شرط مقدر وقوله ان اتقى من ذكر
 أي ففرضها الثلث بجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله والمراد من ذكر الولد والجمع من
 الاختوة وابن الابن وبنته لا خصوص ابن الابن وبنته كما هو قضية قوله قياساً الخ (قوله كما
 بينته بهذه العبارات) أي مثل ما بينته في هذه العبارات من أن فرضها الثلث ان اتقى من
 ذكر (قوله قياساً على الاولاد) أي قياساً على الابن وبنته على الاولاد وقضية ذلك أن
 قوله ففرضها الثلث كما بينته مرتب بقوله ولا ابن ابن معها الخ فقط وليس كذلك كما
 تقدمت الإشارة اليه وقوله كما أشرت اليه أي في الدخول حيث قال بخلاف اولاد الابن
 فيما قياس (قوله وروى عن ابن عباس الخ) كان الاولى تقديم ذلك على قوله ولا ابن ابن
 معها الخ لانه متعلق بالاختوة وكذا يقال في قوله وروى عن معاذ الخ وقوله أنه قال لا يردّها

كالمسلم والاصل في ذلك
 قوله تعالى فان لم يكن له
 ولد وورثه أبواه فلامه
 الثلث مع مفهوم قوله تعالى
 فان كان اختوة فلامه
 السدس ولما كان اولاد
 الابن كالاولاد ارثنا وحبنا
 ذكرهم مؤخر الهم من
 الاختوة لان اشتراط عدم
 الاختوة في ارثها الثلث
 بالنص بخلاف اولاد الابن
 فيما قياس فقال (ولا ابن
 ابن) واحداً كان أو أكثر
 (معها) أي الام (أو بنته)
 أي بنت الابن واحدة
 كانت أو أكثر (ففرضها
 الثلث) أي ان اتقى من
 ذكر (كما بينته) به هذه
 العبارات قياساً على الاولاد
 كما أشرت اليه وروى عن
 ابن عباس رضي الله عنهما
 أنه قال لا يردّها من الثلث
 الا ثلاثة من الاختوة انما هو
 قوله تعالى فان كان له اختوة

عن الثلث الاثلاثة وهو ناظر في ذلك لكون اخوة في الآية جمعاً وأقل الجمع ثلاثة وروى
عنه أنه قال لعثمان لم صار الاخوان يردان الام من الثلث الى السدس وانما قال الله فان
كان له اخوة والاخوان في لسان قومك ليسا باخوة فقال لا استطع أن أرد قضاء قضى قبلي
ومضى في الامصار وقوله لظاهر قوله تعالى الخ انما قال لظاهر لاحتمال أن يراد بالجمع
ما يشمل الاثنين وقوله وأقل الجمع ثلاثة من تمة التعليل (قوله وروى عن معاذ الخ)
قد علمت أن الأولى تقدم على قوله ولا ابن ابن معها الخ وقوله أنه قال لا يرد هاعن الثلث
الا الاخوة الخ وهو ناظر في ذلك لكون الاخوة في الآية للذ كور فقط أو مع الاناث على سبيل
التغليب دون الاناث المخلص وهـ ذاعبر ما نظر اليه ابن عباس كما لا يخفى وقوله وأما
الاخوات الصراف أي المخلص وقوله فلا يرد دنها عنه للسدس عنده أي فلا ترد الاخوات
المخلص الام عن الثلث للسدس عنده معاذ وقوله لان اخوة الخ علة لقوله فلا يرد دنها الخ
وقوله والاناث المخلص الخ بخلاف غير المخلص فانهن يدخان تبعاً وقوله ولا يدخان في ذلك
أي لا يدخان في الاخوة استقلاً (قوله والجهم ورعى خلافهما) أي خلاف ابن عباس
ومعاذ فيقولون بأنه يرد هاعن الثلث للسدس اثنتان أو ثلثان كما تقدم ويرد هاعنه له أيضا
الاناث المخلص (قوله وجوابهما مذ كور في المطولات) فجاب ابن عباس ان الجمع يطلق
على اثنين بل هو أقل الجمع عند بعضهم وقد أجمع التابعون بعد ابن عباس على حجبها ثنتين
والاجماع المنعقد بعد الخلاف حجة على الاصح وجواب معاذ أن المراد ما يشمل الاخوة
الاخوات لكن غلب في اللفظ حكم التذكير فهو صادق بالذ كور فقط وبالاناث فقط وبهما
معاً وحديث مذ فحسب الام بالاناث المخلص عن الثلث للسدس أفاده في اللؤلؤة عن شرح
الترتيب (قوله ولما كانت الام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وليس هناك
الخ أي والمحال أنه ليس هناك الخ فالجمله حالية وقوله في مسئلة من متعلق بقوله لا ترد
الثلث وقوله تسميان بالغراوين أي اشهرتهما كالسكوكب الاغر وقيل لان الام غرت
فيهما بلفظ الثلث وهو اما سدس أو ربع وقوله وبالعمريتين أي وتسميان بالعمريتين
لقضاء عمر بن الخطاب فيهما بذلك وتسميان أيضا بالعمريتين وقوله ذكرهما جواب لما
وقوله مقدمهما ما أي حال كونه مقدمهما ما وقوله لان ذلك أي عدم ارتباط الثلث في
المسئلتين المذ كورتين وهو تعليل لقوله مقدم الخ وقوله مع عدم من ذكر أي من الولد
وولد الابن والعدد من الاخوة وقوله فقال عطف على ذكرهما (قوله وان يكن) مضارع
كان التامة كما أشار اليه ا شارح بقوله أي يوجد وقوله زوج وأم وأب فقط أي دون
غيرهم فصورة المسئلة أن تموت الزوجة عن زوجها وأماها وأبها فلزوج النصف وللام ثلث
الباقى وللأب الباقي كما سـ مذ كره ا شارح والمسئلة من ستة لان فيها نصفان وثلث الباقي
والخارج من ضرب اثنين اللذين هما خارج النصف في ثلاثة التي هي خارج الثلث ستة
فأصلها بالاتفاق ستة ومن زعم من المصنفين ان فيها قولاً آخر بأن أصلها اثنان وتصح
من ستة فقد وهـم كما في اللؤلؤة عن شرح كشف الغوامض (قوله فثلث الباقي بعد فرض
الزوج) أي وهو في الحقيقة سدس كما سـ مذ كره ا شارح فان فرض النصف وهو ثلاثة

وأقل الجمع ثلاثة وروى
عن معاذ رضي الله عنه
أنه قال لا يرد هاعن الثلث
الا الاخوة الذ كور أو
الذ كور مع الاناث وأما
الاخوات الصراف فلا
يرد دنها عنه للسدس عنده
لان الاخوة جمع ذ كور
والاناث المخلص لا يدخان
في ذلك والجهم ورعى
خلافهما ما وجوابهما
مذ كور في المطولات ولما
كانت الام قد لا ترد الثلث
وليس هناك فرغ وارث
ولا عدد من الاخوة والاخوات
في مسئلة تسميان
بالغراوين وبالعمريتين
ذكرهما مقدمهما على
النصف الثاني من يرد
الثلث لان ذلك من جملة
أحوال الام مع عدم من
ذكر فقال (وان يكن) أي
يوجد (زوج وأم وأب)
فقط في فريضة (ثلث
الباقى) بعد فرض الزوج
(لها) أي الام ثابت

وثالث الباقي بعده واحدا إذا الباقي بعد فرض الزوج ثلاثة وثلاثين واحدا وقوله مرتب أي
رتبه الشارع بمعنى أئنته ويئنه (قوله وهذه إحدى الغراوين) والميت في هذه هو الزوجة
والوارث فيها هو الزوج وقوله والثانية الخ والميت فيها هو الزوج والوارث فيها هو الزوجة
فهي على العكس مما قبلها (قوله وهكذا الخ) أي والامر مثل هذا في أن للام ثلث الباقي
إذا كان الأب والام مع زوجة وقوله للام ثلث الباقي تفسير للتشبيه ولو جعله وجه الشبه
كما قررناه لكان أظهر وقوله بعد فرض الزوجة أي الذي هو الربع وثلث الباقي بعده
واحد وهو في الحقيقة ربع كما سيذكره الشارح واعلم أن ما تأخذ الام في المسئلتين
بالفرض لا بالتعصيب بخلاف ما أورده الصمداني في شرح المختصر من أنها تأخذ في
المسئلة بالثمن بالتعصيب بالأب كما في الأولوة (قوله إذا كان الأب والام مع زوجة) فصورة
المسئلة أن يموت الزوج عن أبه وأمه وزوجته فللزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وللأب
الباقي كما سيذكره الشرح والمسئلة من أربعة مخارج الربع فللزوجة الربع واحد وللأم
ثلث الباقي واحد وهو ربع في الحقيقة وللأب الباقي وهو اثنان وفي هذه الصورة قد
اجتمع الربع مع مثله فتكون مستثناة من قولهم لا يمكن اجتماع اثنين فرض كل منهما
الربع (قوله فصاعدا) أي مرتفعا فصاعدا اسم فاعل من صعدا إذا ارتفع وهو حال من
محذوف والعامل فيه محذوف أيضا والتقدير فذهب العدد حال كونه صاعدا ولا يجوز
ذكر هذا الفعل مجريان تلك الحال تجري الامثال فلا تغير عما وردت عليه فانها لم تسمع الأعم
حذف عاملها أفاده المحقق الامر (قوله أي فذهب عددها) أي عدد الزوجة بمعنى
الجنس وقوله الى حالة الصعود حل معنى والافعال بمعنى في لا بمعنى الى وقوله فهو منصوب
الخ تقدير بيع على ذكر الحالة في المحل وقوله بالمحالة أي بسبب كونه حالا وقوله من
العدد أي المحذوف مع فعله والتقدير فذهب العدد صاعدا وقوله ولا يجوز فيه غير
النصب أي فلا يجوز أن يقال فصاعدا بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف مثله لا وذلك لما
علمت من أنها جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت عليه وقوله ولا يستعمل الا بالفاء
أوبشيم وهما عاطفتان على محذوف أي حصل كذا فذهب العدد الخ أو ثم ذهب العدد الخ
وقد يكون على مذكور نحو تصدقت بدرهم فصاعدا وقوله عن ابن سمدة بسكون الهاء
وصلا ووقفا كما تقدم التنبيه عليه (قوله فلا تمكن الخ) أي اذا علمت ما ذكر فلا تمكن الخ
وقوله قاعدا أي غير مجتهد * (فائدة) * روى أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال متعلم كسلان أي غير مجتهد في طلب العلم أفضل عند الله من سبع عمارة
عابدة مجتهد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من الذنوب ذنوبا لا يغفرها صلاة ولا
صيام ولا حج ولا جهاد الا اللهم في طلب العلم وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم
وأدركه كان له كفضل من الأجر وان لم يدركه كان له كفضل من الأجر وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من كانت همته في طلب العلم سمي في السماء نبيا وكتب الله له بكل
شجرة على جسده ثواب نبي وكانما أعتق بكل قدم رقبة وبني الله له بكل عرق في جسده
مدينة في الجنة ويدخل مع النبيين بغير حساب اه برماوى (قوله بل شعر الخ) اضرب

(مرتب) وهذه هي إحدى
الغراوين والثانية ذكرها
بقوله (وهكذا) للام ثلث
الباقي بعد فرض الزوجة
إذا كان الأب والام (مع)
زوجة فصاعدا) أي
فذهب عددها الى حالة
الصعود على الواحد الى
أربع فهو منصوب بالمحالة
من العدد ولا يجوز فيه غير
النصب ولا يستعمل الا
بالفاء أوبشيم نقله الشيخ
ذكره ابن سمدة (فلا
تمكن عن العلوم قاعدا)
بل شعرها عن ساعد الجعد

انتقالى عما قبله وقوله لما أى للعلوم وقوله عن ساعد المجد والاجتهاد فيه استعارة
 بالكناية وتخيل فشيء المجد والاجتهاد بانسان ذى ساعد تشبها مضمرا فى النفس وطوى
 لفظ المشبه به ورزاليه بشئ من لوازمه وهو الساعد فثباته تخيل وشهر ترشح والغرض
 من ذلك المحث على الاهتمام بالعلوم وادامة الاشغال بها والتجدد بكره الجيم بمعنى الاجتهاد
 فعطفه عليه من قبيل عطف التفسير ويطلق أيضا على ضد الهزل وأما بالفتح فهو من النسب
 معروف وأما بالضم فهو الرجل العظيم وقوله وقم على قدم العناية والسداد فيه استعارة
 بالكناية وتخيل أيضا فشيء العناية والسداد بانسان ذى قدم تشبها مضمرا فى النفس
 وطوى لفظ المشبه به ورزاليه بشئ من لوازمه وهو القدم فثباته تخيل وقم ترشح
 والغرض من ذلك المحث على الاهتمام بالعلوم وادامة الاشغال بها كما مر فى الذى قبله
 والعناية بالاهتمام والسداد الصواب وقوله فان ذلك أى ما ذكر من التثمين عن ساعد
 المجد والاجتهاد والقيام على قدم العناية والسداد وقوله من سبيل الرشاد أى من
 الطريق الموصول للاهتمام فالسبيل بمعنى الطريق والرشاد بمعنى الاهتداء (قوله فى
 زوج الخ) أى اذا اردت بيان ما لكل من الورثة فى المسئلةين فأقول لك فى زوج الخ وقد
 عرفت ان المسئلة الاولى من ستة لان فيها نصفان ثلث الباقي والخارج من ضرب اثنين
 اللذين هما مخرج النصف فى ثلاثة التى هى مخرج الثلث ستة وان المسئلة الثانية من
 أربعة مخرج الربع لانه بعد اخراج الربع من مخرجه يبقى ثلاثة وهى منقسمة على مخرج
 ثلث الباقي وحينئذ فمخرج الجامع له ما هو مخرج الربع فيكون هو اصل المسئلة كما
 سأتى (قوله للزوج النصف) أى وهو ثلاثة وقوله وللأم ثلث الباقي أى وهو واحد
 وقوله وهو فى الحقيقة سدس أى لانه واحد من ستة لكنهم عبروا عنه بثلث الباقي تأديبا
 مع لفظ القرآن كما سيذكره وقوله وللأب الباقي أى وهو اثنان (قوله فى زوج الخ)
 هذه هى المسئلة الثانية وقوله للزوج الربع أى وهو واحد وقوله وللأم ثلث الباقي أى
 وهو واحد وقوله وهو فى الحقيقة ربع أى لانه واحد من أربعة لكنهم عبروا عنه بثلث
 الباقي تأديبا مع لفظ القرآن كما سيذكره الشارح وقوله وللأب الباقي أى وهو اثنان
 فلأم فى هذه المسئلة الربع فرضا وقد اجتمع فيها ربعان ولذلك الغرض بعضهم فيها بقوله

والاجتهاد وقم له على قدم
 العناية والسداد فان ذلك
 من سبيل الرشاد فى زوج
 وأم وأب للزوج النصف
 وللأم ثلث الباقي وهو فى
 الحقيقة سدس وللأب
 الباقي وفى زوجة وأم وأب
 للزوج الربع وللأم ثلث
 الباقي وهو فى الحقيقة
 ربع وللأب الباقي وأبى
 لفظ الثلث فى فرض الأم
 فى صورتين وان كان فى
 الحقيقة سدسا أو ربعا كما
 قلنا تأديبا مع القرآن وهذا
 ما قضى به عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه ووافقته
 الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة

قل لمن اتقن الفرائض فهما * أم امرأة لما الربع فرض
 * لا بعول ولا برد وليست * زوجة الميت هل بذلك تنقضوا
 ثم قل لى ربعان فى أى ارث * ثابتان وما لذلك نقض

(قوله وأبى لفظ الثلث فى فرض الأم) أى دون معناه فانه ليس بثلث حقيقة وقوله وان
 كان فى الحقيقة سدسا أو ربعا أى والحال انه فى الحقيقة سدس فى الصورة الاولى وربع فى
 الثانية وقوله كما قلنا راجع لقوله وان كان فى الحقيقة سدسا أو ربعا وقوله تأديبا مع
 القرآن أى حيث قال فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث وقد تقدم ان الآية
 مشعرة بأنه لا وارث له سواهما فلا يخالفها ما ذكره الجمهور فى الغراوين بل بالأتمها (قوله
 وهذا) أى ما ذكر من أن للام فى المسئلةين المذكورتين ثلث الباقي وقوله ما قضى به عمر

أى حكمه وقوله ووافقهم الجمهور أى جمهور العلماء وقوله ومنهم أى من الجمهور (قوله وذلك لاننا لو أعطينا الخ) أى وذلك ثابت لاننا لو أعطينا الخ فذلك ممتد أو المخبر محذوف وهكذا نظير هذه العبارة (قوله اما تفضل الخ) أى لان الام تأخذ حثمة ثمانين والاب يأخذ واحداً وقوله واما أنه لا يفضل الخ أى لان المسئلة تكون حثمة ثمانين اثني عشر لان فيهما ربعاً وثلاثاً لو أعطينا الام ثلثاً كاملاً فلزوجته الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة لو أعطينا لها وللأب الباقي وهو خمسة فهو وان فضلها بنصف السدس لم يفضل عليها التفضل المعهود وهو أن يعطى مائياً وقوله مع ان الام والاب في درجة واحدة أى والاصيل أنه اذا اجتمع ذكر وانثى في درجة واحدة يكون للذكر ضعف ما للانثى واستشكل الامام ذلك بما اذا اجتمع مع الام والاخ والاخت للام فانه يسوى بين الذكر والانثى فيهما وأجيب بأن قولهم الاصل كذا لا ينساق في زوج بعض الافراد لدليل كما في اللؤلؤة (قوله وخالف ابن عباس الخ) أى خالف الجمهور وقوله لظاهر نص القرآن أى في قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تمه الثلث وأجاب الجمهور عن الآية بما تقدم من أنها فيما اذا ورثه أبواه خاصة واحتج أيضاً بخبر المحققات الفرائض بأهلها سابق فلاولى رجل ذكر فيكون الباقي للأب كالمجد وأجاب الجمهور بأن عصوبة الاب غير متمحضة وخالف المجد لأنه في درجة الام والمجد أبعد درجة منها انتهى لؤلؤة بتصرف (قوله ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج) أى لانه لو أعطيناها فيها الثلث كاملاً لفضلت الاب ولان لم يأتى هذه المسئلة السدس وهو فرضها في الجملة وقوله وابن عباس في مسألة الزوجة أى ووافق ابن سيرين ابن عباس في مسألة الزوجة لانهم لا يفضل الاب بل فضلها هو بنصف السدس وقد عهدت المساواة بين الذكر والانثى في أولاد الام فالفاضلة بشئ أولى ولانها لو أعطيت ثلث الباقي في هذه المسئلة لكان لها الربع وهي لا تترك قط فيكون لها الثلث لثبوته لها بالنص وفيه أن قاعدة الباب امامساواة الذكر للانثى أو تفضيله علمها التفضل المعهود وكلاهما مفقود في صورة الزوجة أفاده في اللؤلؤة عن شيخ الاسلام (قوله تم رجوع) أى المناظم وقوله بعد فراغه من أحوال الام الخ أى من كونها الثلث كاملاً في غير مسائلتي الغراوين وكونها الثلث الباقي فيهما وقوله الى بيان متعاقب رجوع وقوله وهو أى بقية من يرث الثلث وذكر الضمير باعتبار الخبر وقوله فقال عطف على رجوع (قوله وهو لاثنتين) أى اثنتان الهمزة من اثنتين ان سكنت هاءه وان ضمت فلا تثبت الهمزة وان شدد الرضى في شرح الشافية للامام ابن الحاجب عن اثبات همزة اثنتين قوله

لى في محبة شهود أربع * وشهود كل قضية اثنتان
خفقان قلب واضطراب جوارح * ونحول جسم واعتقال لسان

(قوله أى ذكرين) أى ولو احتمالاً لا فيشمع من الخنثيين وقوله وكذلك ذكر وانثى أى ولو احتمالاً في أحدهما فيشمع الذكر والخنثى ويشمل أيضاً الانثى والخنثى (قوله من ولد الام) أى من جنس ولد الام وقوله فقط أى دون الأب وقوله وهم الاخوة للام أى وأولاد الام فقط هم الاخوة للام والمحكمة في كون أولاد الام يرثون الثلث تارة والسدس

وذلك لاننا لو أعطينا الام الثلث كاملاً لزم اما تفضل الام على الاب في صورة الزوج واما أنه لا يفضل عليها التفضل المعهود في صورة الزوجة مع ان الام والاب في درجة واحدة وخالف ابن عباس رضى الله عنهما وقال للام فيهما الثلث كاملاً لظاهر نص القرآن ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج وابن عباس في مسألة الزوجة ثم رجوع بعد فراغه من أحوال الام عند عدم الفرع الوارث والعهد من الاخوة الى بيان بقية من يرث الثلث وهو الصنف الثاني فقال (وهو) أى الثلث (لاثنتين) أى ذكرين (أو اثنتين) أى اثنتين وكذلك ذكر وانثى (من ولد الام) فقط وهم

أخرى أنهم يدلون باللام وهي ترتب الثالث تارة والسادس أخرى (قوله بغير من) أي حالة
 كون ما ذكرتم ليسا بغير من (قوله وهكذا) أي مثل هذا وبين الشارح معنى التشبيه
 المذكور بقوله يكون الثالث لهم وقوله ان كثروا أو زادوا أي فالثلث لهم فجواب الشرط
 محذوف دل عليه ما قبله (قوله وأوهنا بمعنى الواو) اذا المتعاطفان مترادفان وإنما يعطف
 بهما المتباينان ويصح أن تكون على حقيقة ما يحسن من الزيادة على ما فوق السكينة كما قاله
 المحقق الأثير (قوله والمقصود الخ) أي على ما مشى عليه من أن أو بمعنى الواو لتكون
 المتعاطفين مترادفين وعطف أحدهما مترادفين على الآخر يفيد التوكيد (قوله وكذا قوله
 الخ) أي فالمقصود به التوكيد وقوله فيساوهم فيما سواه زاد أي فليس للاخوة للام زيادة
 فيما سوى الثلث وقوله لانهم لا يستحقون الخ تعليل لقوله فيساوهم الخ وقوله لقوله تعالى
 فان كانوا الخ تعليل للتعليل (قوله والزاد هو الطعام الخ) هذا في الاصل والمراد به هنا الشيء
 الزائد فالمعنى ليس لهم شيء زائد فيما سواه (قوله وفي البيت جناس ناقص مطرف) الجناس
 بكسر الجيم مصدر جناس اذا وافق فهو موافقة الكلمة من ثمان كانت الموافقة في أنواع
 الحروف واعدادها وهما تهاوترتبها فهو جناس تام كقوله

أطال ليالك حتى ماله سحر * أم نوم عيذك أهل المحى قد سحروا

لا اعتبار مدة الاشباع في الاولى وان نقصت احدى الكلمتين عن الاخرى فهو جناس
 ناقص كقوله * يمدون من أيدعواص عواصم * أي يمدون سواعد من أيدضاربة
 بالعصا حافظه وطامة فعواص جمع عاصبة من عساه اذا ضرب به بالعصا والعواصم
 من عصمه اذا حفظه وجاء ولوقوع الزيادة في الطرف يسمى مطرفا فان زيادة الميم في طرف
 الكلمة وجعل الشارح ما هنا جناسا ناقصا مطرفا نظرا لنقص احدى الكلمتين مع زيادة
 الاخرى في الطرف فان لفظه زاد اثنان ناقصة عن الاولى بوافق طرفها مع عدم اعتبار
 المدة في الثانية وهي وان كانت في الاولى كلمة مستقلة لسكونها فاعلالا لكن الفعل مع فاعله
 كالكلمة الواحدة والانه رانه جناس تام لا اعتبارا شباع الروى كما في البيت السابق
 المنسل به للجناس التام لا لاستقلال الواو لما علمت من أن الفعل مع فاعله كالكلمة
 الواحدة انتهى ملخصا من اللؤلؤة مع زيادة (قوله ويستوى الاناث والذكور فيه) وشذ
 عن ابن عباس أن للذكور مثل حظ الانثيين محل المطلق على المقيد ومراده بالمطلق قوله تعالى
 فهم شركاء في الثلث لانه أطلقت فيه الشركة ولم يبين فيه كونها على التسوية أو المفاضلة
 ومراده بالمقيد قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذ كمثل حظ الانثيين فانه مقيد
 بكون التسوية على المفاضلة وأجاب القاضي أبو الطيب بأن قوله تعالى وان كانوا اخوة الخ
 في الاخوة لغير أم خاصة بدليل أنه جعل فيه للأنثى النصف حيث قال تعالى وله أخت فإهما
 نصف ما ترك وهو برئها ان لم يكن لها ولد الآية ولا يكون ذلك في الاخوة للام وأما قوله
 فهم شركاء في الثلث فهو في الاخوة للام وأطلقت فيه الشركة وذلك يقتضى المساواة أفاده
 في اللؤلؤة نقلنا عن شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كما قد أوضح المسطور) أي
 كالذي قد أوضحه المسطور وقوله أي المكتوب تفسير للمسطور وقوله وهو القرآن

الاخوة للام (بغير من) أي
 كذب (وهكذا) يكون
 الثلث لهم (ان كثروا أو
 زادوا) عن الانثيين وأوهنا
 بمعنى الواو والمقصود بالجمع
 بين لفظي السكينة والزيادة
 التأكيد وكذا قوله (فما
 لهم فيما سواه) أي الثلث
 (زاد) لانهم لا يستحقون
 أكثر منه لقوله تعالى فان
 كانوا أكثر من ذلك فهم
 شركاء في الثلث والذكور
 الطعام في السفر وفي البيت
 جناس ناقص مطرف
 (ويستوى الاناث والذكور
 * فيه) أي في الثلث (كما قد
 أوضح المسطور) أي المكتوب
 وهو القرآن العظيم في قوله
 تعالى فهم شركاء في الثلث
 فان التشريك اذا أطلق

العظيم أي في هذا المقام والافهوششم كل كتاب فهو عام أر يديه خاص بقريضة المقام
وقوله في قوله تعالى متعلق بأوضح وقوله فان التشرية الخ علة للايضاح في قوله تعالى
فهم شركاء في الثلث (قوله وهذا) أي هذا الحكم وهو مساواة الاناث والذكور وقوله
مما خالف الخ أي من الاحكام التي خالف الخ وقوله فانهم خالفوا الخ علة لقوله مما خالف
الخ وقوله في اشياء أي خمسة كما صرح به بعد (قوله لا يفضل ذكركم على انثاهم) أي لان
ارثهم بمحض الرحم فقط كالابوين مع الابن فانه يسوي بينهم ما حينئذ وكذلك المعتق
والمعتقة اذا اشتركا في العتق فيسوي بينهم بالاستواء في العتق فالمحصل أن كل ذكر وأنثى
اتحدوا جهة وقربا فله ضعف مالها الا ما ذكر أفاده في الاووية عن شيخ الاسلام (قوله اجتماعا)
أي في حال الاجتماع وقوله وانفرادا أي في حال الانفراد فهـ ما من صوبان علي نزع
المخافض أو من جهة الاجتماع والانفراد فهـ ما من صوبان علي التميز وهما شيان من
الخسة فأنثاهم كذكركم عند الاجتماع بخلاف غيرهم فان البنت اذا اجتمعت مع الابن
عصمها فله ضعف مالها وانثاهم كذكركم عند الانفراد أيضا بخلاف غيرهم فان البنت اذا
انفردت لها النصف والابن اذا انفرد له جميع المال (قوله ويرثون مع من أدلوا به) أي
بخلاف غيرهم فهم يرثون مع الام التي أدلوا بها وغيرهم لا يرث مع من أدلى به كان الابن فانه
لا يرث مع الابن فالقاء مدة ان من أدلى بواسطة حبيته تلك الوساطة الاولاد الام (قوله
ويجب عليهم نقصانا) أي ويجب عليهم من أدلوا به يجب نقصان فان الام يجب عليهم من الثلث
الى السدس بخلاف غيرهم فلا يجب من أدلى به بل من أدلى به يحجمه (قوله وذكركم أدلى
بأنثى ويرث) أي بخلاف غيرهم فانه اذا أدلى بأنثى لا يرث كان البنت وهذا في النسب وأما
الولاء فيرث وان أدلى بأنثى كان المعتقة وانما قال وذكركم لان انثاهم لا يخالف أنثى غيرهم
فانه عهد أن الانثى تدلى بأنثى وترث كام الام أفاده في اللووية عن شرح الكفاية الشيخ
الاسلام (قوله فهذه) أي الامور التي يخالف فيها اولاد الام غيرهم (قوله فائدة) أي هذه
فائدة وأشار الشارح بهذه الفائدة الى أن الثلث فرض ثلاثة ذكرا المصنف منهم اثنين وترث
الثالث وهو المجد في بعض احواله والى أن ثلث المساق كما هو فرض للام في الغراوين
فرض للمجد في بعض احواله وعذر المصنف في تركه هذين ان ذلك سيعلم مما يأتي في باب المجد
والاخوة (قوله وبقي من يرث الثلث المجد في بعض احواله) وذلك اذا لم يكن هناك صاحب
فرض وكان الثلث أو فرله من المقاسمة لزيادة الاخوة على مثله كجد وثلاثة اخوة فللمجد
الثلث وقوله وبقي من يرث ثلث المساق المجد أيضا في بعض احواله وذلك اذا كان هناك
صاحب فرض وكان ثلث الباقي خيرا له من المقاسمة ومن السدس كزوجة وجد وثلاثة
اخوة لغرام فللزوجة الربع وللجد ثلث المساق وقوله وسبب أي ذلك الخ غرضه بذلك
الاعتذار عن ترك ذلك هنا (قوله والسدس) بسكون الدال ليصح الوزن وقوله فرض
سبعة أي مفروض لسبعة وقوله من العدد تكملة ولا فائدة فيه الا تصحح المنظم كما قاله
الاستاذ المحفني (قوله ذكركم اجمالا) أي وسبب ذكركم تفصيلا بقوله فالاب يستحقه الخ
وحينئذ فلا حاجة لتعيين الشرح لكل واحد من السبعة بما ذكره مع لان مراد المصنف

بقضى المساواة وهذا
خالف فيه اولاد الام غيرهم
فانهم خالفوا غيرهم في اشياء
لا يفضل ذكركم على انثاهم
اجتماعا ولا انفرادا ويرثون
مع من أدلوا به ويجب عليهم
نقصانا وذكركم أدلى بأنثى
ويرث فهذه خمسة اشياء
* (فائدة) * بقي من يرث
الثلث المجد في بعض
احواله مع الاخوة وبقي
من يرث ثلث المساق المجد
أيضا في بعض احواله مع
الاخوة وسبب أي ذلك في باب
المجد والاخوة والله أعلم
(والسدس فرض سبعة
من العدد) ذكركم اجمالا

بقوله (أب) مع الفرع
 الوارث (وأم) مع الفرع
 الوارث أو عدد من الاخوة
 والاحوات (ثم بنت ابن)
 فأكثر مع بنت واحدة وكذا
 بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت
 ابن واحدة أعلى منها
 (وجد) مع الفرع الوارث
 وكذا في حال من أحواله مع
 الاخوة وسأقي (والاخذت
 بنت الاب) فأكثر مع الاخذت
 الشقيقة الواحدة (ثم الجدة)
 فأكثر (وولد الام) أي
 الواحد ذكرًا كان أو أنثى
 (تمام العدة) فهو السابع
 وهذا كله حيث لا حاجب
 في الجميع ثم أردف ذلك
 ببيان الحالة التي يرث فيها
 كل واحد منهم السدس
 فقال (فالاب يستحقه) أي
 السدس (مع الولد) ذكرًا
 كان أو أنثى فان كان الولد
 ذكرًا فلا شيء للاب غير
 السدس وان كان أنثى
 وفضل بعد الفروض شيء
 أخذه أيضا تعصبا فيجمع
 اذ ذاك بين الفروض
 والتعصيب كما سنوضحه ان
 شاء الله تعالى فهذا هو
 الاول من يرث السدس
 والثاني الام وقد ذكرها بقوله
 (وهكذا الام) تستحق
 السدس مع الولد ذكرًا
 كان أو أنثى واحدا كان

ذكرهم اجالا وما ذكرهم تفصيلا فسمأني لكن الشارح عجل الفائدة (قوله أب مع الفرع
 الوارث) فله السدس معه فقط ان كان الفرع ذكرًا ومع ما بقي بعد الفروض ان كان أنثى
 كما سيذكره الشرح (قوله وأم مع الفرع الوارث) فلها معه السدس سواء كان ذكرًا أو أنثى
 وقوله أو عدد من الاخوة والاحوات فلها مع العدد منهم السدس * (تذييه) * لو اجتمع
 مع الام فرع وارث وعدد من الاخوة كان المحجب مضافا للفرع كما قاله ابن الزفة لانه أقوى
 انتهى لؤلؤة (قوله ثم بنت ابن فأكثر مع بنت واحدة) فلها أو هن السدس تكملة الثلثين
 وقوله وكذا الخ فبنت الابن النازلة فأكثر بمنزلة بنت الابن فأكثر غير النازلة وبنت الابن
 الواحدة العلية بمنزلة بنت الصلب (قوله وجد مع الفرع الوارث) فله السدس معه
 فقط ان كان الفرع ذكرًا ومع ما بقي بعد الفروض ان كان أنثى كما مر في الاب وقوله في حال
 من أحواله مع الاخوة وذلك اذا كان معه ذوفرض والسدس او فرله من ثلث الباقي ومن
 المقاسمة كزوج وأم وجد وثلاثة اخوة فلزوج النصف وللأم السدس والا وفضل للعدد سدس
 وهو سهم كامل فان المسئلة من ستة ولو قاسم أو أخذ ثلث الباقي لاخذ أقل من ذلك (قوله
 والاخذت بنت الاب الخ) فلها السدس مع الشقيقة تكملة الثلثين (قوله ثم الجدة) فلها
 السدس وقوله فأكثر أي فبشتركن فيه (قوله وولد الام) أي الاخ أو الاخذت من الام
 فقط وقوله الواحد قديم بخلاف المتعدد فله الثلث وقوله ذكرًا كان أو أنثى تعميم في ولد الام
 وقوله تمام العدة أي هو تمام عدة السبعة فتمام بمعنى تمام وهو خبر بابتداء محذوف وليس
 خبرا عن قوله وولد الام لانه ليس مبتدأ بل معطوف على ما قبله لكونه في مقام التعداد
 وقوله فهو السابع تغريب على قوله تمام العدة (قوله وهذا كله) أي كون كل واحد من
 السبعة له السدس وقوله حيث لا حاجب في الجميع أي المجموع والافالاب والام لا يحجبهم
 شخص بل وصف فان أريد بما حاجب ما يشتمل الوصف الذي يحجب من قام به كان الجميع
 باقيا على ظاهره (قوله ثم أردف ذلك) أي أتبع ذكرهم اجالا وقوله ببيان الحالة التي يرث
 وهذا هو المراد بالتمصيل فيما تقدم وقوله فقال عطف على أردف (قوله فالاب الخ) أي
 اذا أردت بيان ذلك تفصيلا فأقول لك الاب الخ (قوله مع الولد) أي حال كونه مع الولد
 وقوله ذكرًا كان أو أنثى وكان عليه أن يقول أيضا واحدا أو متعددا كما ذكره في جانب الام
 ولعله حذفه من الاول لدلالة الثاني عليه وان كان خلاف الغالب أو غير ذلك (قوله فان
 كان الولد ذكرًا فلا شيء للاب غير السدس) أي لان جهة المنوة مقدمة على جهة الابوة في
 الارث بالتعصيب فليس للاب الا السدس فرضا وللابن الباقي (قوله وان كان أنثى) أي
 وان كان الولد أنثى وقوله وفضل بعد الفروض شيء بخلاف ما ذالم يفضل فلا يأخذ شيا
 سوى السدس وقوله أيضا تعصبا أي كما أخذ السدس فرضا وقوله فيجمع الخ
 تغريب على قوله أخذه أيضا تعصبا وقوله اذ ذاك أي اذ ذاك موجود فذالك مبتدأ والخبر
 محذوف والجملة في محل جر بضافة ذالها واذا بمعنى حين ظرف ليجمع واسم الإشارة عائد
 على كون الولد أنثى وفضل بعد الفروض شيء (قوله فهذا) أي الذي هو الاب (قوله
 وهكذا الام) أي والام مثل هذا والاشارة للاب كما قاله الشيخ الامير وقوله تستحق السدس

أومتعددا (بتنزيل الصمد)
 جل وعلا في كتابه العزيز
 قال الله تعالى ولا يويه
 لكل واحد منهما السدس
 مما ترك ان كان له ولد
 وما أحسن هـ لما الترتيب
 في هذه المنظومة فإنه
 أعقب الأب بالأم مؤثرا
 للبدن عنهما من أجل ان الله
 جمع بينهما في الآية الكريمة
 ولما كان الولد في الآية
 الكريمة خاصا بولد الصلب
 حقيقة وكان ارث كل من
 الأب والأم للسدس مع أولاد
 الابن بالقياس على الأولاد
 أعقب ذلك بحكمهما مع
 أولاد الابن فقال (وهكذا)
 يرث كل من الأب والأم
 السدس (مع ولد الابن)
 ذكرا كان أو أنثى (الذي
 مازال يقفواثره) أي الولد
 أي يتبعه (ويحتذى)
 بالذال المبهمة أي يقتدى
 به في الارث والمحب قياسا
 عليه الذكر والأنثى فتلخص
 من هذا كله ان الأب يرث
 السدس مع الابن أو ابن
 الابن أو البنت أو بنت
 الابن وان الأم ترث السدس
 مع الابن أو ابن الابن أو
 البنت أو بنت الابن ولما
 كانت الأم تزيد على الأب
 بانها ترث السدس مع العدد

بيان لما استفيد من التشبيه (قوله بتنزيل الصمد) أي حال كون استحقاق كل من
 الأب والأم للسدس مع الولد ثابتا بتنزيل الصمد فهو راجع لكل من الأب والأم والصمد
 اسم من أسمائه تعالى ومعناه الذي لا خوف له وقيل الذي يصعد أي يقصد في الحوائج
 على الدوام وقيل غير ذلك * (فائدة) * قال صلى الله عليه وسلم من قال يا صمد في كل يوم
 أربعين مرة أمن من سلطان الجوع بقية عمره ذكره في الأثر (قوله جل) أي عظم من
 الجلالة وهي العظمة وقوله وعلا أي ارتفع عما لا يليق به وقوله في كتابه العزيز متعلق
 بتنزيل (قوله قال تعالى الخ) بيان للذي نزله الله تعالى في كتابه العزيز وقوله ولا يويه
 أي ولا يوي الميت وفيه تغليب الأب لشرفه والمجوار والمجور وخبر مقدم والسدس مبتدأ
 مؤخر وقوله لكل من مـ ما يدل من قوله لا يويه وفائدة هذا البديل دفع توهم الاشتراك في
 السدس لوقيل ولا يويه السدس وإنما لم يقل ولكل من أبو يه السدس مع انه لا إيهام
 في ذلك لانه في الأبدال اجال ثم تقصيل وهو أرسخ في النفس وقوله مما ترك متعلق
 بالسدس وقوله ان كان له ولد أي ان كان للميت ولد فان قيل لا شك أن حق الوالدين أعظم
 من حق الولد فالمحكمة في جعل نصيب الولد أعظم أجب بان المحكمة في ذلك ان الوالدين
 ما بقي من عمرهما الا القليل فالما فكلما احتياجهما الى المال قلبه لا وأما الولد فهو في زمن
 الصفا فكان احتياجه لآمال كثير انتهى شرح الترتيب (قوله وما أحسن هذا الترتيب)
 أي شيء عظيم حسن هذا الترتيب أي أتجيب من حسنة وقوله فانه الخ علة للتجيب من
 حسن الترتيب في هذه المنظومة وقوله فانه من أجل الخ علة لقوله أعقب الأب بالأم وقوله
 جمع بينهما في الآية التي هي قوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس (قوله
 ولما كان الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وكان الخ عطف على كان الأولى وقوله
 بالقياس أي ثابتا بالقياس وقوله أعقب جواب لما وقوله ذلك أي حكم الأب والأم مع
 ولد الصلب وقوله فقال عطف على أعقب (قوله وهكذا الخ) أي وحال الأب والأم مع ولد
 الابن مثل حالهما مع الولد في استحقاق السدس وقوله يرث كل الخ بيان لما استفيد من
 التشبيه لكن المناسب لتعبير المصنف فيما تقدم بالاستحقاق أن يقول يستحق كل الخ
 لكنه عبر باللازم لانه يلزم من الاستحقاق الارث (قوله مع ولد الابن) بسكون العين
 وائتات همزة الابن ليصح الوزن وقوله ذكرا كان أو أنثى كان علمه أن يقول أيضا واحدا
 كان أو متعددا كما مر في نظيره (قوله الذي مازال الخ) صفة لولد الابن وقوله اثره أي حكمه
 وقوله أي الولد كان مقتضى الظاهر أي الابن لانه المذكور في كلام الناظم لكن الشارح
 لم يرجع الضمير للابن وفسره بالولد ليشمل البنت فان بنت الابن تقفواثر البنت لا اثر الابن
 كما يعلم من قوله بعد الذكركر والأنثى كالأنثى أفاده المحقق الامير (قوله أي يتبعه)
 تفسيره يقف وقوله أي يقتدى تفسيره يحتذى (قوله الذكركر والأنثى كالأنثى)
 تفصيل لما أجله أولا كما تقدم غير مرة (قوله فتلخص من هذا كله) أي من قوله فالأب
 يستحقه مع الولد الى هنا وخصه به أن الأب يستحق السدس مع واحد من أربعة والأم
 تستحقه مع واحد من هذه الأربعة لكن تزيد على الأب بانها ترث السدس مع العدد

الاخوة وهذا سمي ذكره المصنف بقوله وهو لها أيضا الخ فلذلك دخل عليه الشارح بقوله
ولما كانت الام تزيد الخ (قوله مطلقا) أي أشقاء أولاد أولاد وقوله ذلك جواب
لما داسم الإشارة راجع ليكون الام لها السدس مع عدد من الاخوة والاخوات (قوله
أي كما هو لها مع الولد وولد الابن وقوله مع الاثنين أي حالة كونها مع الاثنين
ولو كانا متصقين لهما رأسان وأربعة أيدي وأربعة أرجل وفرجان فهما كالاثنتين في جميع
الاحكام من ارتد وحجب وغيرهما كما نقل عن ابن القطان فبرنان الثلث من أخيهما اللام
ويحجبان الام من الثلث إلى السدس وقال ابن حجر الظاهر أن تعدد غير الرأس ليس
بشروط بل متى علم استتقلال كل بحياة كان الحكم كذلك (قوله من اخوة الميت) المراد
بالاخوة ما يشمل الاخوات ففيه تغليب والميت في كلامه بالتخفيف وان كان فيه التشديد
أيضا والمخفف فرع المشدد فهما بمعنى واحد وقبل المشدد من سموت ومنه قوله تعالى انك
ميت وانهم ميتون والمخفف من مات بالفعل ول بعضهم

أي سائل في نفسه - الميت وميت * فدونك قد فسرت ان كنت تعقل

فما كان ذاروخ فذلك ميت * وما الميت الامن الى القبر يحتمل

والاظهر القول بالاتحاد في كل من المخفف والمشدد حقيقة فيمن مات بالفعل محجاز فيمن
سموت من باب محجاز الاول ونحوه بالخوة بنوهم فلا يحجبون الام من الثلث إلى السدس
فان قيل لم يحجبها ولد الابن كايه ولم يحجبها ابن الاخ كايه اوجب بأن الاخ لا يطلق على
ابنه بخلاف الابن فانه يطلق على ابنة محازاشا عابلا قبل حقيقة وأيضاً اولاد الابن أقوى
من اولاد الاخوة انتهى المخلصان للؤلؤة وغيرها (قوله فأكثر) أي من اثنين وقوله
مطلقا أي أشقاء أولاد أولاد وقوله فلذا أي لقولنا فأكثر وقوله فقس هذين الظاهر من
كلام المصنف أن هذين مفعول قس فيكون هو المقدس وأما المقدس عليه فهو محذوف
والتقدير فقس هذين أي الاثنين على ما زاد عليهما كالثلاثة ووجه ذلك أن الثلاثة لم
يختلف في أنها تحجب الخ للاف الاثنين فقد قال ابن عباس بعدم حجبها بما واجهه
يقبسون الاثنين على الثلاثة في حجبها وقرر الشرح انتم بتقريرين الأول أن هذين
منصوب بنزع الخافض ومفعوله محذوف والتقدير فقس على هذين أي الاثنين الواقعين
في كلامي ما زاد عليهما كالثلاثة وقد أشار الشارح لذلك بقوله أي عليهما في كلامي ما زاد
فالمقدس عليه هو الاثنان والمقدس هو ما زاد والمراد انه مقدس في الذكروا التصوير لافي
الحكم لانه ثابت بالنص فالمصنف صرح بالاثنتين ولم يصرح بما زاد فلذلك أمره بأن تقبس
على الاثنين ما زاد عليهما والثاني أن هذين مفعول قس لكن على تقدير مضافين
والمقدس عليه محذوف أي فقس بعض أفراد هذين على بعض أفرادهما الآخر ووجه
ذلك أن الآية وهي قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس لا تشمل بحسب ظاهرها
نحو الاختين وإنما تشمل بعدد الجمع على ما فوق الواحد الاخوين فأكثر والاخ والاخت
فأكثران راعينا التغليب فيكون نحو الاختين مقبسا على نحو الاخوين وقد أشار الشارح
لذلك بقوله أو قس بعض افراد الاثنين الخ (قوله أي عليهما) أشار به الى أن هذين في

من الاخوة مطلقا ذكر ذلك
بقوله (وهو) أي السدس
(لها) أي الام (أي ضم مع
الاثنين * من اخوة الميت)
فأكثر مطلقا فلذا قال
(فقس هذين) أي عليهما
في كلامي ما زاد أو فقس
بعض أفراد الاثنين مما لم
تشمه الآية على ما شملته

كلام المصنف منصوب على نزع الخافض وقوله في كلامي أي حال كونها في كلامي وقوله
ما زاد أي الذي زاد علمها كالثلاثة وهذا مفعول قس على هذا المحل وعلمه فالقدس عليه
الاثنان والقدس ما زاد وقد عرفت أنه مقس في الذكر والتصوير فقط وقوله أو قس بعض
أفراد الاثنان أشار به إلى أن هذين مفعول قس لكن على تقدير مضافين وقد عرفت وجهه
وقوله على ما تشمله الآية أي نحو الاختين وهذا بيان لبعض أفراد الاثنان المقدس وقوله
على ما شملته منها أي على ما شملته الآية من الأفراد وكان المناسب أن يقول على بعض
أفرادها الآخر مما شملته (قوله فان ارثها للسدس الخ) علة لقوله فقس هذين على المحل
الثاني وقوله فنحصر في خمس وأربعين صورة وجهه المحصر أن الاخوة باعتبار الازد كورة
والانوثة والخنوثة ثلاثة وباعتبار كونهم أشقاء أولاب أولام ثلاثة أيضا فاذا ضربت
الثلاثة الاولى في الثلاثة الثانية كان الحاصل تسعة وهي أخ شقيق أخت شقيقة خنثى
شقيق أخ لاب أخت لاب خنثى لاب أخ لام أخت لام خنثى لام فاذا ارتبها هكذا أو أخذت
الاول مع نفسه ومع ما بعده ثم الثاني مع نفسه ومع ما بعده وهكذا كانت صور الاثنتين
الناشئة من هذه التسع خسا وأربعين صورة يبينها أن تقول أخ شقيق مع أخ شقيق مع
أخت شقيقة مع خنثى شقيق مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام
مع خنثى لام فهذه تسع ثم تقول أخت شقيقة مع أخت شقيقة مع خنثى شقيق مع أخ لاب
مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ثمان ثم تقول خنثى
شقيق مع خنثى شقيق مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع
خنثى لام فهذه سبع ثم تقول أخ لاب مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع
أخت لام مع خنثى لام فهذه ستة ثم تقول أخت لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ
لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه خمس ثم تقول خنثى لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع
أخت لام مع خنثى لام فهذه أربع ثم تقول أخ لام مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام
فهذه ثلاث ثم تقول أخت لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ثمان اثنان ثم تقول خنثى
لام مع خنثى لام فهذه واحدة والجملة خمس وأربعون ولو أخذت كل واحد مع
ما قبله أيضا التكرار ست وثلاثون صورة والحاصل أن أصل الصور احدى وثمانون
صورة حاصلة من ضرب تسعة في تسعة وإذا أسقط منها المكرر وهو ست وثلاثون
بقي منها خمس وأربعون وقوله ينتهي في شرح الترتيب قد علمت على ما مر (قوله
والجد) هو عند الإطلاق لا ينصرف الا للوارث فلذلك قال الشرح أي الذي لم يدخل
الخ فآخذ من إطلاق المجد فانه متى أطلق في عباراتهم فالمراد به الوارث كما قاله الاستاذ
المحقق وقوله مثل الاب عند فقده أي وأما عند وجوده فهو ونحو جوابه (قوله في حوز
ما يصيبه) أي أخذ ما يخصه وبين الشرح ذلك بالسدس اما مع التعصيب أو مع عدمه
أو بالتعصيب وحده كما تعلمه من عبارته فقوله من السدس الخ بيان لما يصيبه وقوله
حامعا يمينه وبين التعصيب أي ان كان الفرع الوارث أنثى وقوله أو غير جامع أي ان كان
الفرع الوارث ذكرا وقوله والارث الخ عطف على السدس فهو بالجر لأنه من جملة البيان

منها فان ارثها للسدس مع
اثنين من الاخوة فنحصر في
خمس وأربعين صورة ينتهي في
شرح الترتيب والثالث الجد
وقد ذكره بقوله (والجد)
الذي لم يدخل في نسبته
لبيت أنثى (مثل الاب عند
فقده) أي الاب (في حوز
ما يصيبه) من السدس مع
الفرع الوارث جامع يمينه
وبين التعصيب أو غير جامع
على ما سنبينه ان شاء الله
تعالى والارث بالتعصيب
عند عدم الفرع المذكور
على ما سيأتي (و) في (مده)
أي مدوده أي رزقه الموسع
من قولهم مد الله في رزقه
أي وسعه فيكون تأكيذا
لقوله في حوز ما يصيبه
ويصح أن يكون المراد بقوله

ففيه (قوله ومدّه) قررا لشرح فيه تقرير بن الاوّل انه مصدر بمعنى اسم المفعول كما اشار
لذلك بقوله أي مددوده وفهمه بقوله أي رزقه الموسع وعليه فهو معطوف على ما يصديه
و بساط عليه حوز فالنقدير وحوز مدّه أي مددوده أي رزقه الموسع الثاني أنه بمعنى حجه
على طريق الاستعارة التصريحية المبنية على مجاز مرسل كما سيأتي بيانه وعليه فهو
معطوف على حوز وتساط عليه في فالتقدير وفي مدّه أي حجه فتقدّر الشارح في يناسب
الحل الثاني والمناسب للحل الاول تقدير حوز ولو أبقاه بدون تقدير شيء ثم يقدر في كل
من الحالين ما يناسبه لسكان أولى (قوله أي مددوده) أشار به الى انه مصدر بمعنى اسم المفعول
وقوله أي رزقه الموسع تفسيرا لتفسير قبله والرزق في كلامه بكسر الراء وهو اسم للشيء المعطى
وأما بانفتح فهو نفس الاعطاء وقوله من قولهم أي مأخوذ من قولهم وقوله فيكون الخ
تفريع على تفسير المد بالمدود وقوله تا كيدا لقوله في حوز ما يصديه الاولى تا كيدا لقوله
ما يصديه لان المراد من كل منهما النصيب (قوله ويصح أن يكون المراد الخ) توضيح ذلك
أن المذاهب التي في الذي هو مد القامة وطول الباع يستلزم المحب المحسّى فأطلق المد وأريد
لازمه وهو المحب المحسّى مجازا مرسل من إطلاق الملزوم على اللازم ثم شبه المحب المعنوي
بالمحب المحسّى بجامع مطلق المحب في كل واستعمل المد من المحب المحسّى للمحب المعنوي على
طريق الاستعارة التصريحية المبنية على المجاز المرسل كبناء الاستعارة المكنية على
المصرحة في قوله تعالى فإذا فهم الله لباس الجوع والخوف حيث شبه ما يغشى الانسان من
الاصفرار والنحول الناشئين عن الخوف والجوع من حيث الاشتغال باللباس ثم شبهه من
حيث الكراهية بالمطعم المر بالدشع تشبيها مضمر في النفس وإثبات الأذاقة تخييل أعاده
الاستاذ المحفني (قوله أي حجه) الاولى حذف أي والاضافة في حجه من اضافة المصدر
لفاعل كما هو المناسب للاستثناء بعده أو لمفعوله ويصح أن يراد ما هو أهم وقوله من قولهم
أي مأخوذ من قولهم وقوله أي طويل الباع هذا تفسير باللازم لانه يلزم من كون الرجل
مديد القامة أن يكون طويل الباع وفي نسخة حذف أي وهي ظاهرة وقوله وكان
المحاجب الخ توجيه لا خذمه بمعنى حجه من قولهم المذكور وقوله لقوته علة متوسطة بين
اسم كان وخبرها (قوله اذا تقر ذلك) أي ما ذكر من الاحكام وقوله ارثا أي من جهة
الارث وأخذ من قوله في حوز ما يصديه وقوله وحجا أي من جهة المحب وأخذ من قوله
ومده على الحل الثاني (قوله الا في ست مسائل) أي فليس الجذب فيها كالاب ومذهب أي ثور
أن الحمد كالاب في جميع الاحكام كما في شرح كشف الغوامض (قوله على ثلاثة منها) أي
من الستة وقوله الاولى منها أي من الثلاثة التي اقتصر المصنف عليها (قوله الا اذا كان
هناك الخ) هذه الصور الثلاث من حالات الاب كما هو قضية قول المصنف أو ابوان معهما
زوج وورث والمناسب لذلك أن يقول الشارح مع الاب بدل قوله مع الحمد ثم يقول فليس
الجد كالاب في ذلك (قوله فليس كالاب) هذا نتيجة الاستثناء وقوله لكونهم الخ علة
لهذه النتيجة بالظن لصنيع الشارح وعلة للاستثناء في كلام المصنف والمآل واحد
والضمير المضاف اليه الكون في محل رفع باعتبار أنه اسم لا يكون وفي محل جرب اعتبار

ومده أي حجه من قولهم رجل
مديد القامة أي طويل
الباع فكان المحاجب لقوته
مديد القامة طويل الباع
اذا تقر ذلك فالجد كالاب
عند فقده ارثا وحجا الا في
ست مسائل اقتصر المصنف
على ثلاث منها فذكر الاول
منها بقوله (الا اذا كان
هناك) مع الحمد (اخوه)
أشقاه أو لاب فليس كالاب
في ذلك (لكونهم) أي
الاخوة (في القرب) الى
المدت (وهو) أي الحمد
(أسوه) أي سواء في جهة
واحدة لانهم فرع الاب
والجد أصله فرتون معه على
تفصيل سيأتي في بابهم ان

الاضافة وبالاعتبار الاول عطف عليه ضمير الرفع في قوله وهو فسقط ما قد يقال كيف يعطف ضمير الرفع على ضمير الجر وقوله أى الاخوة بالرفع أو بالجر بالاعتبارين المذكورين وقوله فى القرب متعلق بأسوة وقوله الى الميت متعلق بالقرب وقوله وهو قد عرفت أنه عطف على الضمير المضاف اليه السكون باعتبار كونه فى محل رفع لسكونه اسم السكون وقوله أسوة خبره اذ لا محصل لذلك وقوله أى سواء فى جهة واحدة تفسير لقوله أسوة فهو بمعنى مستويين وقوله لانهم الخ أى لان الاخوة الخ وهو علة لعله أعنى قوله لسكونهم فى القرب وهو أسوة وقوله والمجد أصله أى أصل الأب فكل من الاخوة والمجد بدلى بالأب وقوله فبرئون معه تفريع على التعليل قبله (قوله وأما الأب فيجبهم) وعند أبى حنيفة ان المجد يحجبهم كالأب (قوله وأما الاخوة للام الخ) مقابل للتقييد بالاستبقاء أو لأب (قوله كما سمى أى أيضاً) أى كما أن ما قبله سياتى (قوله بمعنى الواو) لم يجعلها على حقيقتها الثلاث وهم ان المستثنى احدى صورتين مع ان كلا منهما مستثنى (قوله فان للام الخ) أى فليس المجد كالأب فى ذلك لان للام الخ وقوله كما تقدم أى فى قوله وان يمكن زوج وأم وأب * فثالث الباقي لما رتب * وقوله ومع المجد لو كان بدله الخ أى ولللام مع المجد لو كان بدل الأب الخ ومذهب أبى ثور أن لهماع المجد ثالث الباقي فهو كالأب عنده فى الغراوين بل فى جميع الاحكام كما تقدم (قوله كما صرح به) أى لسكون الام لها ثالث المال مع المجد والماء هنا للتعدية وقوله بقوله أى فى قوله فالماء هنا للظرفية فلا يلزم المجدور النحوى (قوله فالام الخ) أى لان الام الخ فهو علة للاستثناء وقوله لثالث بسكون اللام ولام الجرفيه للتقوية لان العامل ضعف بالتأخير وقوله لو كان بدل الأب هذا دعاء لمسا قبله فلا حاجة اليه وقوله ترث هو العامل فى الثالث وهو متعدي بنفسه لكن ضعف بالتأخير فأتى باللام للتقوية كما علمت (قوله فتسكون المسئلة الخ) وصورته ان تموت الزوجة عن زوجها وأما وجودها ومسائلهم من ستة لان فيها اوصافا وثلاثا والمحصل من ضرب اثنين مخرج النصف فى ثلاثة مخرج الثالث ستة وقوله فلزوج النصف أى ثلاثة وقوله وللأم الثالث كاملا أى اثنان وقوله وللجد الباقي أى واحد (قوله ولم ينظر الى كونها تأخذ الخ) جواب عما يقال يلزم من كونها ترث الثالث كاملا مع المجد فى هذه الصورة أنها تأخذ أكثر من المجد مع انكم منعتم ذلك مع الأب وحاصل الجواب أنها لما كانت أقرب من المجد لم ينظر لسكونها تأخذ أكثر منه بخلافها مع الأب فانها فى درجته فنعت من أن تأخذ أكثر منه وأعطت ثلث الباقي (قوله وهكذا ليس الخ) أى وليس المجد شيها بالأب فى هذه المسئلة مثل هذا أى ما سبق من المسئلة المستثناة من هذه المسئلة مثلها ما فى الاستثناء وقوله فى زوجة الميت بسكون الباء مخففة ويصح تشديدها مع تسكين التاء للوصول بنية الوقف وقوله فان لها مع الأب الخ تعليل للاستثناء وقوله ولو كان المجد بدل الأب الخ من تمام التعليل وليس منقطعاً عنه كما قد يتوهم وقوله لكانت المسئلة الخ وصورته ان يموت الزوج عن زوجته وأمه وجدته ومسائلهم من اثني عشر لان فيها ثالثا ورابعاً والخارج

شاء الله تعالى وأما الأب فيجبهم كما سياتى فى باب المحب أن شاء الله وأما الاخوة للام فالأب والمجد فى حجبهم سواء كما سياتى أيضاً وذكر الثانية بقوله (أو بمعنى الواو) أى اذا كان عنك (أبوان) أى أب وأم (معهما) أى الأب والام (زوج ووث) فان للام مع الأب ثالث الباقي كما تقدم ومع المجد لو كان بدله ثالث جميع المال كما صرح به بقوله (فالام للثالث مع المجد) لو كان بدل الأب (ترث) فتسكون المسئلة زوجاً وأماً وحداً فلزوج النصف وللأم الثلث كاملاً وللجد الباقي ولم ينظر الى كونها تأخذ أكثر منه لانها أقرب بخلافها مع الأب فانها فى درجته واحدة كما تقدم وذكر الثالثة بقوله (وهكذا ليس) المجد (شيها بالأب) فى زوجة الميت وأم وأب فان لها مع الأب ثالث الباقي كما تقدم ولو كان المجد بدل الأب كانت المسئلة زوجة وأماً وحداً فيكون للام الثلث كاملاً وللزوجة الربع

من ضرب ثلاثة مخرج الثالث في أربعة مخرج الربع اثنا عشر وقوله فيكون للام الثالث
 كاملا أي أربعة وقوله وللزوج ربع أي ثلاثة وقوله والباقي للجد أي وهو خمسة
 (قوله لان المجد الخ) أي ولم ينظر لكون المجد لم يفضل عليها التفضيل المعهود بأن يعطى
 ضعف ما لها لان المجد الخ وقوله وان لم يفضل عليها الخ أي والحال انه لم يفضل عليها التفضيل
 المعهود عند الفرضين وان فضل عليها بنصف السدس وقوله لا محذور في ذلك أي في عدم
 تفضيله عليها التفضيل المعهود وقوله لكونها الخ علة لقوله لا محذور في ذلك وقوله بخلافها
 مع الاب أي فانهم ما في درجة واحدة ففي عدم تفضيل الاب عليها التفضيل المعهود محذور
 فلذلك أعطيت ثلث الباقي (قوله ولما ذكر الخ) دخول على كلام المصنف وقوله في
 مشاركته أي المجد بخلاف الاب وقوله وكان الخ عطف على ذكر وقوله أحوال ذلك أي
 المذكور من مشاركة المجد للاخوة وقوله أخرج جواب لما وقوله حكمهم أي حكم المجد
 والاخوة وقوله الى أن يعقد له بابا أي الى أن يترجم حكمهم بباب وقوله ونبه على ذلك
 أي على تأخير له الى أن يعقد له بابا وقوله بالوعد متعلق بنبه وقوله يذكره متعلق بالوعد
 وقوله فقال معطوف على نبه المعطوف على آخر الواقع جواب لما (قوله وحكمه وحكمهم
 الخ) لو قدم هذا الميت على قوله أو أبوان الخ لكان أنسب لتعلقه بقوله الا اذا كان هناك
 اخوة الخ وقوله أي المجد والاخوة بنفسير للضهيرين على ألف والنشر المرتب فالاول للاول
 والثاني للثاني وقوله مجتمعين أي حالة كونهما مجتمعين وأما اذا كانا منفردين فيعلم
 حكمهما من هنا ومن باب التعصيب وقوله مكمل البيان أي حال كونه مكمل البيان
 وقوله في باب معقود لذلك أي به مع علمه مما سبق لاجل قوله يسمى باب المجد والاخوة
 (قوله والرابعة مما خالف الخ) هذا شروع في المسائل التي تركها المصنف من
 المسائل الست التي يخالف فيها المجد الاب وقوله ان الاخوة لغير أم أي بان كانوا أشقاء أو
 لاب وقوله وبنهم أي بنى الاخوة لغير أم وقوله ويحجبون المجد في باب الولاء لانهم فرع
 الميت والمجد أصله والفرع أقوى ولم يعمل بمثل ذلك في النسب لاجتماع الأئمة على خلافه
 فصدنا عن العمل بذلك الاجماع وعلى هذا فلومات العتيق عن أخي معتقه أو ابن أخيه
 وجدته فلا شئ بمجد المعتقد محجبه بالاخ أو ابنة وقوله بخلاف الاب أي فلا يحجبونه بل هو
 يحجبهم فلومات العتيق عن أبي معتقه وأخيه أو ابن أخيه فلا شئ لآخ المعتقد أو ابنة محجبه
 بالاب (قوله والخامسة ان الاب يحجب أم نفسه) أي المجدة التي تدلى به وقوله ولا يحجبها
 المجد فترث أم الاب مع المجد لكونها لم تدل به فلا يحجبها نعم المجد يحجب أم نفسه أيضا فهما
 وان اشتركا في أن كلا يحجب أم نفسه قد اختلفا في أن أم الاب يحجب الاب ولا يحجبها المجد
 فهذا هو محل المخالفة فسقطت المناقشة والتنظير في استثناء هذه الصورة بأن كلا يحجب
 أم نفسه ووجه سقوطها ان المنظور اليه في المخالفة أم الاب فقط فالاب يحجبها والمجد لا يحجبها
 (قوله والسادسة أن الاب الخ) وجه المخالفة بينهما جريان الخلاف وليس الخلاف لفظيا كما
 سيصرح به الشرح حيث قال فقارق الاب المجد في جريان الخلاف وليس الخلاف لفظيا كما
 زعم كبار من أصحابنا نظر الكون المجد أخذ الباقي جميعا اتفاقا سواء قلنا بأنه يرث السدس

والباقي للجد لان المجد وان لم
 يفضل عليها التفضيل
 المعهود ولا محذور في ذلك
 لكونها أقرب منه بخلافها
 مع الاب كما تقدم ولما ذكر
 أن المجد يخالف الاب في
 مشاركته الاخوة وكان
 الكلام في تفاصيل أحوال
 ذلك مما يطول أخر حكمهم
 الى أن يعقد له بابا يخصه في
 محل اللائق وبه نبه على ذلك
 بالوعد يذكره فقال
 (وحكمه وحكمهم) أي
 المجد والاخوة مجتمعين
 (سابق) ان شاء الله تعالى
 (مكمل البيان في الحالات)
 الآتية في باب معقود
 لذلك يسمى باب المجد
 والاخوة والرابعة مما خالف
 فيه المجد الاب ان الاخوة
 لغير الام وبنهم يحجبون
 المجد في باب الولاء بخلاف
 الاب والخامسة ان الاب
 يحجب أم نفسه ولا يحجبها
 المجد والسادسة ان الاب في

فرضا والباقي تعصبا كالأب أو قلنا بأنه يأخذ الباقي جميعه تعصبا لظهور ثمرة الخلاف في
 مسألة حسابية ومسئلة فقهية أما المسئلة التحسابية فتأصيل المسئلة فان قلنا بأن المحدث
 السدس فرضا والباقي تعصبا وهو الأصح فأصل المسئلة ستة مخرج السدس والالتفات
 لمخرج النصف لدخوله في مخرج السدس وان قلنا بأنه يرث الباقي جميعه تعصبا فأصلها
 اثنان مخرج النصف وأما المسئلة الفقهية فهي ما لو وصى بشي مما يبق بعد الفروض كأن
 أوصى لزيد بنصف ما يبق بعدها فان قلنا بالأصح كان للبنت النصف وللجد السدس وما
 بقي بين الجد والموصى له فتكون المسئلة من ستة فإذا أخذت البنت النصف والجد
 السدس بقي اثنان بين الجد والموصى له وان قلنا بما قبله كان للبنت النصف وبشرك الجد
 والموصى له في الباقي فتكون المسئلة من اثنين فإذا أخذت البنت سهمها من اثنين بقي سهم
 على الجد والموصى له لا يقسم عليهم مع المباينة في ضرب عدد رؤسهما وهو اثنان في أصل
 المسئلة على هذا وهو اثنان فيحصل أربعة للبنت اثنان ويبقى اثنان بين الجد والموصى له
 هذا كله ان أجاز الجد الوصية لان فيها ادخال الضيم على الجد دون البنت فكأنه صرح
 بأنه لا يضم ذوا الفروض ويختص الضيم بالعاصب فتعقر هذه الوصية الى اجازة من دخل
 عليه الضيم لانها متضمنة للوصية لو ارث وهو البنت بأنه لا يدخل عليها الضيم فلن يدخل عليه
 الضيم أن لا يحيز فتبطل الوصية لو ارث بأنه لا يدخل عليه الضيم بخلاف الوصية للاجنبي
 فلا تنقر لاجازة لانها دون الثلث فاذا لم يحز الجد فلا تبطل الوصية لزيد بل تبطل الوصية
 للبنت بأنه لا يدخل عليها الضيم وحيد فلا يختص الضيم بالجد بل يدخل على البنت أيضا
 فعلى الأصح من أن للجد السدس فرضا والباقي تعصبا فتكون المسئلة من ستة مخرج
 السدس يخرج لزيد نصف الباقي بعد الفروض وهو سهم لكن يخرج قبل الفروض
 لالغاء الوصية بكونه بعد الفروض والباقي للبنت نصفه وللجد سدس فرضا والباقي تعصبا
 فان اختصرت نظرت للنصف فتقول الباقي بعد الوصية خمسة ولا نصف لها صحح فتضرب
 مخرجه وهو اثنان في ستة باثني عشر فالوصى له سهمان يبق عشرة فللبنت خمسة وللجد مثلها
 فرضا وتعصبا وان لم تختصرت نظرت للسدس فتقول الباقي بعد الوصية خمسة ولا سدس لها
 صحح فتضرب مخرجه وهو ستة في ستة بسنة وثلاثين فللموصى له ستة يبق ثلاثون فللبنت
 خمسة عشر وللجد مثلها فرضا وتعصبا وعلى مقابل الأصح يخرج لزيد نصف الباقي بعد
 الفرض وهو في الحقيقة قريب لكن يخرج قبل الفرض لما مر والباقي بين البنت والجد
 نصفين ونصف المسئلة من ثمانية لان الوصية فيها بالربع ومخرجه أربعة فإذا أخذ الموصى
 له سهمان لم يكن للثلاثة الباقية نصف صحح فيضرب مخرجه وهو اثنان في أربعة بمسألة
 فللموصى له سهمان وللبنات ثلاثة وللجد مثلها أفاده في اللؤلؤة (قوله بلا خلاف) هو محل
 المخالفة بين الأب والجد وقوله فكذلك أي فيرث الجد الثلث فرضا والباقي تعصبا لكن
 فيه الخلاف كما أشار إليه بقوله على المرح أي على القول المرح وهو الوجه الذي لا فرق
 بين الأب والجد وقوله وبه قطع أي جزم وقوله الشيخ أبو محمد الجويني أي الذي هو والد
 أمام الحرمين (قوله وقبل انه يأخذ الخ) مقابل للمرح وهو ضعيف وقوله ففارق الأب الخ

فحويث وأب يرث السدس
 فرضا والباقي تعصبا بلا
 خلاف ولو كان الجد بدل
 الأب فكذلك على المرح
 وبه قطع الشيخ أبو محمد
 الجويني وقال النووي انه
 الأصح والأرجح وقيل انه
 يأخذ الباقي جميعه تعصبا
 وبه صاحب التتمة وقال
 انه المذهب المختار ولم يرح
 الرافعي رحمه الله شيئا من
 الوجهين ففارق الجد الأب
 في جريان الخلاف وان كان
 المرح أنه كهو فيها والربع
 من يرث السدس بنت
 الابن وقد ذكرها بقوله

تفريع على ما قبله وقوله في جريان المخلاف أي في المجددون الأب كما علم محامر وقوله
وان كان المزج أنه كهو أي والمحال أن المزج ان المجدد مثل الأب وفي كلامه ادخال الكاف
على الضمير وهو شاذ (قوله وبنت الابن) يحتمل جعل الاضافة للجنس الصادق بالواحدة
والمتعددة وجهه الشارح على بنت الابن الواحدة فزاد قوله أو بنات الابن المتحاذيات أي
المتساويات في الدرجة فان كانت واحدة أقرب فالسدس لها وحدها وقوله تأخذ
أي ان كانت واحدة وقوله أو يأخذن أي ان كن أكثر وكذا يقال في قوله اذا كانت
أو كن (قوله تكلمة الثمнин) أشار بذلك الى أن السدس لبنت الابن ليس فرضا مستقلا
كما قاله الشهاب عميرة فيكون النصف معه فرضا واحدا وهو الثلثان ومقتضاه أن أصل
مسئلة البنت وبنت الابن من ثلاثة اعتبارا بالثلثين ثم يقال انكسرت على مخرج النصف
والسدس الخ واظهار ان هذا ليس بلازم فأصاها مستعاة اعتبارا بالسدس ولا تعتبر ما تقدم
اه أمر بتصرف (قوله للاجتماع) دليل أول وقوله ولقول ابن مسعود الخ دليل ثان
ولم يترك العاطف ويجعله سند الاجماع لانه لم يعلم أنه منه وقوله لا قضين الخ انما
قال ذلك بعد ان سئل عنها أبو موسى الأشعري فقال لبنت النصف وللأخت النصف
ولا شيء لبنت الابن وقال للسائل وأنت ابن مسعود فسـ. ووافقنا فقال لقد ضللت اذا وما أنا
من المهتمدين لا قضين الخ فقال أبو موسى لا تسألوني أو لا تزالوا بخير مادام هذا الخبر فيكم
(قوله وما بقي للأخت) انما عبر بذلك دون وللأخت الثلث لأنها صفة مع الغير
والعاصب يأخذ ما بقيت الفروض من غير تحديد بثلاث أو بغيره وان اتفق أنه ثلث أو غيره
(قوله وقس على ذلك) أي بنت الابن مع البنت وقوله كل بنت ابن نازلة الخ أي كبنت ابن
الابن فأكثر مع بنت ابن واحدة وقوله وقد أشار الى ذلك أي الى قياس بنت الابن النازلة
فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها على بنت الابن فأكثر مع البنت (قوله مثلا) مفعول ثان
لفعل حذف مع مفعوله الأول كما أشار اليه الشارح بقوله أي اجعل ذلك مثلا لوجه صحتي
بالبناء للجهول صفة مثلا وقوله يقتدي به تفسير ليحتذى وقوله ويقاس عليه غيره
عطف بنفسه (قوله وهكذا الأخت الخ) أي ومثل هذا الأخت الخ في كونها تأخذ
السدس تكلمة الثمنين فقول الشارح تأخذ السدس الخ بنفسه لربما أفاده التشبيه
وقوله التي أدلت بالاب فقط صفة للأخت وأخذه الشرح من قول المصنف مع الأخت
التي الخ وقوله بالابوين متعلق بأدلت وفيه تقديم معمول الصلة عليها (قوله يا أخي)
هذه جملة معترضة أتى بها للاستعطف ولك في أخي أن تعتبره غير مضاف لاسماء المتكلم
فتقرأ بالضم ولك أن تعتبره مضافا لما فتقرأ بالفتح أو بالكسر وهو حينئذ منصوب بفتحة
مقدرة لكن لا يظهر الضم على الاعتبار الأول الا لو كان زكرة مقصودة والظاهر أنه
زكرة غير مقصودة كقول الواعظ يا غافلا واوت بطلبه فيكون منصوبا لكن ترك تنوينه
للضرورة وقوله تصغير أخ أي فاصله أخبوان التصغير يرد الأسماء الى أصولها وأخ أصله
أخو حذف منه الواو وتخفيفا يقال في التصغير أخبو ثم يقال اجتمعت الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله أدلت) وانما كسرت

(وبنت الابن) أو بنات
الابن المتحاذيات (تأخذ)
أو يأخذن (السدس اذا
كانت) أو كن (مع البنت)
الواحدة تكلمة الثمنين
للاجتماع وقول ابن مسعود
رضي الله عنه في بنت وبنت
ابن وأخت لا قضين فيها
بعض رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم لبنت النصف
ولبنت الابن السدس
تكلمة الثمنين وما بقي
للأخت رواه البخاري
وغیره وفس على ذلك كل
بنت ابن نازلة فأكثر مع
بنت ابن واحدة أعلى منها
وقد أشار اليه بقوله (مثلا
يحتذى) أي اجعل ذلك
مثلا يقتدي به ويقاس
عليه غيره والخامس من يرت
السدس الأخت الاب وقد
ذكرها بقوله (وهكذا
الأخت) التي أدلت بالاب
فقط فأكثر تأخذ السدس
(مع الأخت) الواحدة (التي
بالابوين يا أخي) تصغير

تاء أدلت مع أنها سا كنه أصالة الروي (قوله تكملة الثلثين) فيه الإشارة السابقة
وقوله بالاجماع استدل على المحكم المذكور وقوله قياساً الخ سند للاجماع (قوله
وتقسيدى بالواحدة) ممتداً أول وقوله وقولي تكملة الثلثين معطوف عليه وقوله
كل ذلك ممتد اثان وقوله ليخرج الخ أي كائن ليخرج الخ خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر
المبتدأ الأول (قوله فانه الخ) علة لقوله ليخرج الخ والضمير لبنت الابن أو الاخت للاب
وقوله ما لم يصب أي ما لم يصب بنت الابن ابن ولو أنزل منها وما لم يصب الاخت
للأب أخ لأب أو جد (قوله والسدس) بسكون الدال وقوله فرض جدة أي مفروض
لها وقوله صححة أي وارثة واحترز بذلك من الجدة الفاسدة وهي المدلية بذكريين
أثنين كام أي الام كما سأتى للشارح وقوله في النسب ينبغي أنه متعلق بفرض ويكون
المعنى بسبب النسب ففي سببية وقوله لافي الولاية أي لا بسبب الولاية كام أبي المعتقد وفيه
أنه لا خصوصية لذلك لان جميع الفروض لا مدخل لها في الولاية إلا يرث به إلا العصبية
بالنفس وان جعل متعلقاً بجدة فلا يحسن قوله لافي الولاية لان الولاية لا يقتضى جدة وأم
أي المعتقد ليست جدة لليت فلوجه ل محترزه الجدة من الرضاع لكان أظهر (قوله
وأحدة) بالجر صفة الجدة ومفهومه وهو الأكثر فيه تفصيل يعلم من قوله وان تساوى
نسب الجدات الخ ولذا قال الشارح أو أكثر كما سأتى في كلامه قريبا والكاف فيه بمعنى
على أي على ما سأتى من التفصيل وحينئذ فلا اعتراض على المصنف في التقيد بالواحدة
اه حفتي (قوله سواء كانت) فيه إشارة إلى أن قوله كانت الخ في تأويل مصدر ممتداً
محذوف الخبر وهو سواء والتقدير كونها كذا وكذا سواء فهو على حد سواء علمهم
أنذرتهم أم لم تنذرهم ونوقش بأن الذي يعطف به بعد همزة التسوية أم دون أو قال في
المعنى إذا عطفت بعد الهمزة بأوفان كانت همزة التسوية لم يحز قياساً وقد أطلع الفقهاء
وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا انتهى وقد يقال محل عدم جواز العطف بأو بعد
همزة التسوية إذا صرح بها فان لم يصرح بها كما هنا جاز العطف بأو كما نص عليه السيرافي
فيجوز سواء على وقت أو قدمت وكذلك قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا ونوقش أيضاً
بأنه لا دليل على الخبر الذي قدره مع أن عبارة الناطم في حد ذاتها هيحة يجعل جلة كانت
الخ صفة أخرى مجدة وقد يقال كلام الشرح مجرد مزج فهو حل بمعنى لا حل اعراب حتى
يعترض بأنه لم يهدم مثل هذا المحذف (قوله لام أولاب) اللام بمعنى من وفي الكلام حذف
مضاف كما أشار لذلك الشارح بقوله أي من قبل الام أو من قبل الاب والمحوج لذلك ان
ظاهر المتن لا يصدق الا بالجمدة للام والمجدة للاب دون أم الام وأم الاب والمراد جدة الميت
من جهة الام ومن جهة الاب فجعلنا اللام بمعنى من وفي الكلام مضافاً محذوفاً يشتمل
الكلام أم الام وأم الاب * (تنبيه) قال الماوردي الجدة المطلقة هي أم الام واختلاف
أصحابنا في أم الاب هل هي جدة باطلاق أو بالتقسيد واختلافوا فيمن شمل عن ميراث جدة
هل يجب قبل أن يسأل عن أي المجذبتين أراد أولاً والاصح أنه ان كان هناك حاجب لام
الاب لم يجب حتى يسأل عن أي المجذبتين أرادوا إلا جاب من غير سؤال أفاده في اللؤلؤة عن

أخ (أدلت) تكملة الثلثين
بالاجماع قياساً على بنت
الابن فأكثر مع بنت الصلب
وتقسيدى بالواحدة في كل
من البنت والاخت الشقيقة
وقولي تكملة الثلثين كل
ذلك ليخرج ما لو كانت بنت
الابن مع بنتين أو كانت
الاخت للاب مع شقيقتين
فانه لا يرث السدس بل
تسقط ما لم يصب كما سأتى
والسادس بمن يرث السدس
المجدة فأكثر وقد ذكرها
بقوله (والسدس فرض
جدة) هيحة (في النسب)
لا في الولاية (واحدة) أو
أكثر كما سأتى في كلامه
قريباً سواء (كانت لام أو)
كانت للاب) أي من قبل
الام أو من قبل الاب

شيخ الاسلام (قوله وسواء كان معها ولد أم لا وسواء كان له اخوة أو لم يكن لها الثالث عند عدم الولد والتجمع من الاخوة والسادس عند وجود الولد والتجمع من الاخوة فتكون كالام كما ان المجد كالاب واجاب الجمهور بانهم الحقوا المجد بالاب لتقوته لان ابن الاب وهو الاخ للاب يقوم مقامه في العصبية فكذا ابوء أي أبو الاب وهو المجد ولم يلحقوا المجد بالام لضعفها لان ابن الام وهو الاخ للام لا يقوم مقامه في استحقاق الثالث بل يستحق السادس فكذلك أمها وهي المجدة (قوله لما ورد في ذلك) أي من قضائه صلى الله عليه وسلم للمجدة أم الام بالسادس وقضاء أبي بكر لها به أيضا وقضاء عمر به لام الاب وقال هولاء ان انفردت وان اجتمعت مع التي من قبل الام فهو كما (قوله وولد الام الخ) كان الانسب أن يقدم هذا البيت على قوله فرض جده في النسب ليكون الكلام على المجدات متصلا ببعضه ببعض (قوله ينال السادسة) أي يأخذها وقوله اجاعا أي بالاجاع وقوله لقوله تعالى سند للاجاع وتقدم الكلام على هذه الآية مستوفى (قوله والشرط) أي لاستحقاقه السادس وقوله في افراده من ظرفية العام في الخاص أو تجعل في معنى من السببية فاله في والشرط الذي هو افراده فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه وقوله لا ينسب أي لا ينسب في نسبه (قوله للاية) أي التي هي قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السادس والمراد الاخ أو الأخت للام كما قرئ به في الشواذ (والشرط في افراده لا ينسب) للاية الكريمة المذكورة فانهم اذا كانوا متعددين كان لهم الثالث كما تقدم وفي بعض النسخ بدل هذا البيت وولد الام له اذا انفرد سادس جميع المسائل نصا قد ورد وهو معناه بل أصرح لان فيه التصريح بان ذلك قد ورد بالنص أي في القرآن العزيز ولما انتهى الكلام على من يرث السادس شرع يتكلم في شيء من أحوال المجدات استطرادا واعلم قبله انه اذا اجتمع جدها فتارة يمكن في درجة واحدة وتارة يكون بعضهم أقرب من بعض

سواء كان معها ولد أم لا وسواء كان له اخوة أو لم يكن لها ورد في ذلك والسابع من يرث السادس الواحد من ولد الام وقد ذكره بقوله (وولد الام) ذكرا كان أو أنثى (ينال السادسة) اجاعا لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السادس والمراد الاخ أو الأخت للام كما قرئ به في الشواذ (والشرط في افراده لا ينسب) للاية الكريمة المذكورة فانهم اذا كانوا متعددين كان لهم الثالث كما تقدم وفي بعض النسخ بدل هذا البيت وولد الام له اذا انفرد سادس جميع المسائل نصا قد ورد وهو معناه بل أصرح لان فيه التصريح بان ذلك قد ورد بالنص أي في القرآن العزيز ولما انتهى الكلام على من يرث السادس شرع يتكلم في شيء من أحوال المجدات استطرادا واعلم قبله انه اذا اجتمع جدها فتارة يمكن في درجة واحدة وتارة يكون بعضهم أقرب من بعض

المصنف ذلك بقوله وان تكن قربي لام حجت الخ وتحتته أيضا صورتان كونهن من جهة واحدة وكونهن من جهتين كما يعلم من كلام المصنف الاتي وقوله وعلى كل تقدير فتارة الخ أى وعلى كل تقدير من تقديري كونهن في درجة وكون بعضهن أقرب من بعض فتارة الخ وحينئذ قال صور أربع الأولى كونهن في درجة من جهة واحدة ومثاله أم أم أب وأم أبى أب والثانية كونهن في درجة من جهة واحدة ومثاله أم أم وأم أب والثالثة كون بعضهن أقرب من بعض من جهتين ومثاله مع كون القربي من جهة الام أم أم وأم أب ومثاله مع كون القربي من جهة الاب أم أم وأم أم أم فتحت الصورة الأخيرة مستثان فتدبر (قوله وقد ذكر حكم المتساويات) أى سواء كن من جهة واحدة أو من جهتين كما صرح به بعد (قوله وان تساوى نسب المجدات) أى قريبتين بأن كن في درجة واحدة وقوله حيث كن الخ أى وقت أن كن الخ وقوله ثنتين فأكثر يعلم منه ان المراد بالجمع ما فوق الواحدة فيشمل الثنتين والاكثر وقوله من جهة واحدة أى كام أم أب وأم أبى أب وقوله أو من جهتين أى كام أم وأم أب (قوله وكن كلهن الخ) الواو للجمال ونون النسوة اسم كان وكلهن تو كيدها ووارثات خبرها وقوله بان لا يكون الخ تصوير لكونهن وارثات كلهن وقوله جدة محبوبة أى كام الاب معه وقوله ولا فاسدة أى كام أبى الام وقد ذكر ضابطها بقوله وهى التى الخ (قوله فالسدس الخ) جواب الشرط وقوله بالسوية أى بالاستواء فيه بحسب الابدان لا بحسب الجهات كما أشار الى ذلك بقوله وان أدلت احدهما الخ وقوله بجهتين أو أكثر غيرها بجهة واحدة صورة ذلك أن يكون هناك امرأتان احدهما تسمى هنداً والآخرى تسمى دعدا وهند ابى يسمى زيداً وبنات تسمى زيب وبنات أخرى تسمى فاطمة وولد دعدا بنت تسمى عائشة فتزوج ابن هند وهو زيد بنت دعدا وهى عائشة فرزق منها ابان يسمى عمراً وتزوج عمرو هذا الذى هو ابان ابن هند بنت زيب التى هى هند فرزق منها ابان يسمى بكراً وتزوج بكرها ذابنت بنت فاطمة التى هى بنت الآخرى هند فرزق منها ابان يسمى خالداً فاذا مات بكر عن جدته هند ودعدا فالسدس بينهما بالسوية وان أدلت هند بجهتين ودعدا بجهة واحدة فان هنداً أم أم وأم أبى أبيه ودعدا أم أم أبيه وكذلك اذا مات خالد عنهما مع أن هنداً أدلت بأكثر من جهتين ودعدا أدلت بجهة واحدة فان هنداً أم أم وأم أم وأم أبى أبيه ودعدا أم أم أبى أبيه كذا يؤخذ من اللؤلؤة فانظرها ان شئت (قوله بحسب الجهات) أى ان ورثت ذات الجهتين بالجهة التى امتازت بها فلو لم ترث بها لكونها ذات رحم أو محبوبة سوى بينهما قطعاً فلو كانت هنداً أم أبى أبيه وأم أبى أمه كأن تزوج ابن ابنتها بنت الآخرى فإيهما ولد لم ترث بالثامنة قطعاً وكذلك لو كانت هنداً أم أم وأم أبى أبيه كأن نكح ابن ابن ابنتها بنتها فلو ولد لهما ولد فلا ترث بالجهة الثانية قطعاً لانها محبوبة لبعدها من هذه الجهة أفاده فى اللؤلؤة عن شيخ الاسلام (قوله مثلاً) أى ولذات الجهات الثلاثة ثلاثة ارباعه ولذات الجهة ربه (قوله الونى) قال الحنفى يفتح الواو ويشد البدون كما ضبطه فى

وعلى كل تقدير فتارة يكن من جهة واحدة وتارة يكن من جهتين وقد ذكر حكم المتساويات بقوله (وان تساوى نسب المجدات) حيث كن ثنتين فأكثر من جهة واحدة أو من جهتين (وكن كلهن وارثات) بأن لا يكون فيهن جدة محبوبة ولا فاسدة وهى التى تدلى بذكر بين اثنين كما قدمته وكما سأتى (فالسدس بينهن بالسوية) وان أدلت احدهما او احدها من بجهتين أو أكثر وغيرها بجهة واحدة على الأرجح عندنا ربه قال أبو يوسف رحمه الله والنساق وهو محكى عن ابن سريج رحمه الله يقسم السدس بينهما أو بينهن بحسب الجهات لذات الجهتين مثلاً ثلاثه ولذات الجهة ثلثه وهو قول زفر ومحمد بن الحسن والحسن ابن زياد وجماعة قال الونى وهو قياس قول أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وقوله (في القسمة العادلة الشرعية) وفي بعض النسخ المرضية بشير به التي ماروي الحاكم على شرط الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قضى للمجدتين في الميراث بالسدس وقيس الاكثر منهما عليهما (فائدة) اذا كانت احدي المجدتين محبوبة بالاب كما لو خلف جدّة ام وجدّة ام اب مع ١٢٤ الاب فالسدس للاولى وحدها والباقي للاب على الاربع وقيل لام الام

نصف السدس والباقي للاب لانه الذي يجب امة فترجع فائدة المحب اليه وهذا عندنا واما عند المخنابلة فالسدس بينهما ولا يجب ام نفسه وعن هذه المجدة المحبوبة احد ترزت بقولي آذنا بان لا يكون فيهن جدّة محبوبة والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احداهما اقرب من الاخرى وهما من جهتين مقدما ما اذا كانت القربي من جهة الام فقال (وان تكن) المجدة (قري لام) اي من جهة الام كام ام (حجت ام اب) اي من جهة الاب (بعدي) كام ام اب وكام اب (وسدسا سلمت) اي اخذته وحدها كاملا لانها اقرب منها ثم ذكر حكم ما اذا كانت القربي من جهة الاب فقال (وان تكن) المجدة القربي (بالعكس) من الاولي بان كانت القربي من جهة الاب كام اب والبعدي من جهة الام كام ام ام (فالقولان) فيها مذكوران (في كتب

شرح الملقبات الوردية (قوله في القسمة) اي حال كون ذلك ثابتا في القسمة وقوله العادلة اي غير المجاورة وقوله الشرعية اي المنسوبة للشرع وقوله وفي بعض النسخ المرضية اي التي ارتضاها الفرضيون (قوله على شرط الشيخين) اي عن رجالهما فعلى معنى عن وشرطهما بمعنى رجالهما لا اللقي والمعاصرة او المعاصرة فقط لان هذا النما هو شرط في الحديث المعنعن وهو الذي يقال في سنده عن فلان عن فلان الخ (قوله وقيس الاكثر الخ) بل ثبت بالنص تورث ثلاث جدات ففي مراسيل أبي داود انه صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات اي وهن ام ام الام وام ام الاب وام ابى الاب كما فسرهن الراوي بذلك اه من الاواؤة (قوله فائدة) اي هذه فائدة وذكر فيها حكم ما اذا كانت احدي المجدتين محبوبة بالاب (قوله كالمخلف جدّة ام ام) لا يخفى ان ام ام بدل من جدّة وكذا يقال في قوله وجدّة ام اب (قوله وهذا) اي ما ذكر من القولين وقوله عندنا اي معاشر الشافعية وقوله واما عند المخنابلة فالسدس بينهما اي لان الاب لا يجب ام نفسه عندهم وكذا التجدي لا يجب ام نفسه ايضا عندهم (قوله وعن هذه المجدة) متعلق باحترزت بعده وقوله آذنا اي قريبا (قوله وهما من جهتين) اي واما اذا كانتا من جهة فسد ذكره في قوله وتسقط البعدي بذات القربي وقوله مقدما اي حالة كونه مقدما وقوله فقال عطف على ذكر (قوله وان تكن) اسم تكن ضمير يعود على المجدة كما أشار اليه الشارح بقوله المجدة وهو بدل من الضمير او على تقدير اي فيكون تفسير للضمير وقربي خبر تسكن وقوله لام اللام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف كما أشار اليه الشارح بقوله اي من جهة الام وقد تقدم نظير ذلك وقوله ام اب اي امان من جهة الاب كما أشار اليه الشارح بقوله اي من جهة الاب فليست قاصرة على ام الاب كما قد يتوهم من ظاهرها العنارة (قوله كام ام ام) اشار بتعداد المثال الى انه لا فرق بين ان تدلى للاب بانتي كما في المثال الاول وكام ام اب او بد ذكر كما في الثاني أفاده المحففي (قوله وسدسا سلمت) اذا حقت النظر وجدت السلب لنصف السدس لانها لو لم تجب الاخرى لاشتركا لكن المصنف نظر لكونها اخذت السدس بقسامه أفاده العلامة الامير وقد بشره قول الشارح كاملا (قوله بالعكس) اي متبادرة بالعكس وقوله بان كانت الخ تصور بالعكس (قوله في كتب) يسكون التاء وقوله من الشافعية وغيرهم بيان لاهل العلم (قوله احدهما لا تسقط الخ) أشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف لا تسقط الخ خبر لا يتبدل محذوف وقوله لان التي الخ علة لقوله لا تسقط الخ وقوله وان كانت ابعداي وانحال انها ابعدا كما هو موضوع المسئلة (قوله لسكون الام اصلا) اي لان ارت المجدات بطريق الامومة وظاهر ان اصلها اللام كما في السيد

أهل العلم) من الشافعية وغيرهم رضي الله عنهم (منصوصان) للامام الشافعي رضي الله عنه على وهما أ يضاروا ويتان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أحدهما (لا تسقط البعدي) من جهة الام بالقربي من جهة الاب بل يشتركان في السدس (على الصحيح) وبه قال مالك رضي الله عنه لان التي من جهة الام وان كانت ابعدا فهي اقوى لسكون الام اصلا في ارت المجدات

فعدل قرب التي من قبل الاب قوة التي من جهة الام فاعتدلا فاشتركا والقول الثاني أنها شعبة جاز ياعلى الاصل من أن
القري شعبة المعدي وبه قال أبو حنيفة رضي الله عنه وهو المفتي به عند الحنابلة رجعهم الله تعالى (واتفق المجمل) أي
المعظم من الشافعية والمالكية (على الصحيح) لهذا القول الاول ولما كان في ١٢٥ عبارة السابقة وهي قوله وكن

كلهن واريات بماء الى أن
من المجذات غير وارثة وهي
المعبر عنها بالمجدة الفاسدة
وهي التي احتزرت عنها فيما
سبق بقوله صحيحة بينها
بقوله (وكل من أدات)
من المجذات (بغير وارث)
كام أي الام فان أنا الام غير
وارث وبغير عنها التي تدعى
بذكر بين اثنين (فألمها
حظ من الموارث) لانها من
ذوي الارحام فلا تراث الا
عند من قال بتوريث ذوي
الارحام كما تقدمت الاشارة
الى ذلك في الكلام على
الوارثات (فائدة) حاصل
القول ان المجذات عندنا
على أربعة أقسام القسم
الاول من أدات بمحض انات
كام الام وأمهاتها المدليات
بانات خالص والقسم الثاني
من أدات بمحض ذكور
كام الاب وأم أي الاب وأم
أي أبي الاب وهكذا بمحض
الذكور والقسم الثالث
من أدات بانات الى ذكور
كام أم أب و كام أم أم أي أب
وهكذا وكل جدة كانت
من هذه الاقسام الثلاثة
فهى وارثة عندنا وعند

على السراجية وغيره فاندفع بذلك التوقف في معنى أصالتها وقوله فعدل قرب الخ ينبغي
أن قرب مفعول مقدم وقوة فاعل مؤخر وقوله فاعتدلا واشتركا صوابه فاعتدلتا واشتركا
بتاء التانيث لانها تلزم في الفعل المستدل ضمير المؤنث الحقيقي التانيث (قوله والقول الثاني
أنها شعبة) أي ان القري شعبة المعدي وقوله جاز ياعلى الاصل أي القاعدة وقوله
من أن الخ بيان للاصل بمعنى القاعدة (قوله والمالكية) ضبطه بعضهم بالرفع عطفا على
المعظم لا بالجر عطفا على الشافعية لان المالكية مضمون على ذلك (قوله ولما كان الخ)
دخول على كلام المصنف الا تى وقوله بماء أي اشارة وقوله بينها جواب لما (قوله
فالملاحظ) أي نصيب وقوله من الموارث أي من الامور الموروثة فالوارث جمع ميراث
بمعنى الموروث (قوله فلا تراث الخ) تفريع على التعليل (قوله فائدة) أي هذه فائدة ذكر
فيها حاصل القول في المجذات فقوله حاصل القول أي في المجذات وقوله عندنا أي معشر
الفرسيين (قوله القسم الاول من أدات بمحض انات) أي بانات خالص وهذه وارثة باجماع
الاثمة الاربعة وقوله المدليات بانات خالص أي بخلاف ما لو كان هنالك ذكر بين الاناث
فانها لا تراث حينئذ (قوله والقسم الثاني من أدات بمحض ذكور) أي بالذكور المخلص
وقوله كام الاب هذه وارثة باجماع الاثمة الاربعة وكذا أمهاتها المدليات بمحض الاناث
وقوله وأم أي الاب هذه تراث عندنا الاثمة الثلاثة ولا تراث عندنا المالكية ومثلها في ذلك
أمهاتها المدليات بانات خالص وقوله وأم أي أبي أب هذه تراث عند الشافعية والحنفية
دون المالكية والحنابلة وقوله وهكذا بمحض الذكور أي كام أم أم أي أبي أب (قوله
والقسم الثالث من أدات بانات الى ذكور) أي لابانات خالص ولا يذكور خالص بل بانات
الى ذكور وقوله كام أم أب هذه مجمع على ارتها كما علم مما مر وقوله و كام أم أم أي أبي أب هذه
وارثة عند غير المالكية كما علم مما مر أيضا وقوله وهكذا أي كام أم أم أم أي أبي أب (قوله
وكل جدة كانت من هذه الاقسام الثلاثة) أي التي هي من أدات بمحض الاناث ومن
أدات بمحض الذكور ومن أدات بانات الى ذكور وقوله فهى وارثة عندنا وعند الحنفية
أي وأما عند المالكية فلا تراث الأم الام وأمهاتها وأم الاب وأمهاتها المدليات بمحض
الاناث فهما وأما عند الحنابلة فتراث هاتان المجذتان وأم أي الاب وان أدات بمحض الاناث
(قوله وهي المعبر عنها بالمجدة الصحيحة) أي الوارثة والضمير راجع للمجدة التي من هذه
الاقسام الثلاثة (قوله والقسم الرابع عكس الثالث) أي خلافا له فالمراد العكس اللغوي
كما أشار اليه بقوله وهي من أدات يذكور الى انات (قوله وهي غير وارثة عندنا كالمحنفية)
أي والمالكية والحنابلة (قوله ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك أنه لا يرث من قبل الام الا
جدة واحدة فقط) أي لانه اذا اجتمع جذات من جهة الام كام أم وأم أم أم أم وأم أم وأم وراث

المحنفية وهي المعبر عنها بالمجدة الصحيحة والقسم الرابع عكس الثالث وهي من أدات يذكور الى انات كام ابى الام وهي
السابقة في قوله وكل من ادلت بغير وارث الخ وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة عندنا كالمحنفية الاعلى القول
بتوريث ذوي الارحام كما سبق ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك انه لا يرث من قبل الام الا جدة واحدة فقط

أوكنتا من جهة الأب والبعدي مدلية بالقربي كام وأمهاتنا ١٢٧ أيضا لأنها أدلت بها أوكنتا من

جهة الأب والبعدي
لاتدلي بالقربي كام الأب
وأم أبي الأب على الأصح
المنصوص في زوائد الروضة
ومن صور هذه ما إذا كانت
القربى من جهة أب الأب
كام أبي أب والبعدي من
جهة أمهات الأب كام أم أم
الأب وفيها وجهان أرجحهما
كما قاله العلامة شهاب الدين
ابن الهائم رحمه الله أنها ترجحها
قال ومستندى في ترجيح
ذلك ما قطع به الاكثرون
حتى في المهرر والمنهاج ان
قربى كل جهة ترجح بعدها
انتهى والوجه الثاني انها
لا ترجحها بل يشتركان في
السدس وظاهر كلام الشيخ
سراج الدين البلقيني رحمه
الله ترجحه فلاجل هذا
الاختلاف في بعض صور
هذه الحالة قال (في المذهب
الاولى) يعني الاربع
المفتى به في بعض هذه
المسائل وأما في بعضها فاتفقا
كما قررته لك فخران الخلاف
في هذه المسائل باعتبار
المجموع لا باعتبار الجميع
وقوله (فعل) أيها الناظر
في هذا الكتاب (لى حسبي)
أي يكفيني من ذكر المسائل
في أصحاب الفروض أو في
المجذبات فغيبا ذكرته كفاية
للمتدي ولا يقصر عن أفادة

أدلت الى الميت بأب الأب فتسقط بها (قوله أوكنتا من جهة الأب والبعدي لاتدلي الخ) أي
والمحال ان البعدي لاتدلي الخ فالواو للعمال كما في سابقه (قوله على الأصح) أي من وجهين
للاصحاب لأن قولين للامام وتعبيره بالأصح يقتضي ان الخلاف قوي لان مقابل الأصح
صحح وقوله المنصوص أي المصريح به وليس المراد المنصوص عليه للامام فلان في
ما قلناه من أنهم أوجهان للاصحاب لا قولان للامام أفاده المحفني (قوله ومن صور هذا) أي
كونها من جهة الأب والبعدي لاتدلي بالقربي وقوله وفيها وجهان أي للاصحاب فان
أوجه للاصحاب والأقوال للامام (قوله انها ترجحها) أي ان القربى من جهة أبي الأب
ترجح البعدي من جهة أمهات الأب (قوله ان قربي كل جهة ترجح بعدها) أي من
تلك الجهة وان لم ترجحها من جهة أخرى وقد تقدم مثاله وقوله انتهى أي كلام ابن الهائم
(قوله والوجه الثاني انها لا ترجحها أي بعدم ادلائها بها) وقوله بل يشتركان في السدس
اضرابا تنقالي (قوله فلاجل هذا الاختلاف) علة مقدمة على المعلل وهو قوله قال الخ
وقوله في بعض صور هذه الحالة أي التي هي ما إذا كانت المجذبان من جهة واحدة
واحداهما قربي والاخرى بعدي (قوله في المذهب الاولي) أي في القول الاربع عند
الشافعية واما عند الاثمة الثلاثة فعمل وفاق ولا يخفى ان الاولي يفتح المهمة صفة للمذهب
(قوله وأما في بعضها فاتفقا) أي فتسقط البعدي بالقربي اتفقا (قوله فخران الخلاف
الخ) تفريع على قوله يعني الاربع المفتى به في بعض هذه المسائل وأشار به ذال الى دفع
الاعتراض على المصنف وقوله باعتبار المجموع أي البعض كما هو المتبادر من كلام الشارح
وان كان اطلاق المجموع على البعض نسيما ويحتمل ان المراد بالمجموع الهيئة الاجتماعية
وهذا هو الذي درج عليه العلامة الامرو عليه فالمعنى ان الهيئة الاجتماعية فيها خلاف
لان في بعضها خلافا. وقوله لا باعتبار الجميع أي كل فرد فرد لان بعض الافراد متفق عليه
(قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أي يكفيني والتقدير نقول في شرح بعضه كذا
وكذا كما تقدم نظيره فاندفع ما لم يعضم هنا (قوله أي يكفيني من ذكر المسائل الخ) أي
يكفيني ما حصل من ذكر المسائل الخ وظاهر هذا المحل ان حسب اسم فعل بمعنى يكفي وهو
قول مرجوح لان أسماء الافعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية وقد دخلت على حسب
كما في قوله تعالى فان حسبك الله فالحق انه اسم بمعنى كافي ويحاج عن الشارح بان
ما ذكره تفسير للراد منه لا تفسير للمعنى الموضوع له أفاده المحفني (قوله فغيبا ذكرته كفاية)
أي لان فغيبا ذكرته كفاية فهو وتعليل الامر بالقول أو للقول فالمعنى على الاول انما أمرت بان
تقول حسبي لان ما ذكرته فيه الكفاية وحينئذ فيقرأ ضم التاء من ذكرته والمعنى على الثاني
كافيني ما حصل من ذكر المسائل لان ما ذكرته فيه الكفاية وحينئذ فيقرأ بفتح التاء (قوله
للمتدي) بالهمز من ابتدأ بالهمز أيضا وبالهمز من ابتدأ بالهمز أيضا وأهل المدينة
يقولون بدينا بمعنى بدنا والمبتدئ هو الذي ابتدأ في العلم ولا يقدر على تصوير المسئلة فان
قدر على تصويرها ولم يمكنه إقامة الدليل عليها فتوسط وان أمكنه إقامة الدليل عليها
فنته (قوله ولا يقصر) أي ما ذكرته وقوله عن أفادة المنتهى أي والمتوسط بالاولى فهو

مفهوم بالاولى من المنتهى اوانه اراد بالمبتدى فيما تقدم ما قابل المنتهى فيشمل المتوسط
 او اراد بالمنتى هنا ما قابل المبتدى فيشمل المتوسط وبهذا كله يندفع ما قد يقال انه اهمل
 المتوسط (قوله وقد تناهت) التفاعل ليس على بابه كما اشار اليه الشرح بقوله اى انتهت
 وقوله قسمة الفروض اى ما يؤخذ منه قسمة الفروض والا فالذى انتهى ببيان الفروض
 ومستحقها لا قسمة الفروض (قوله وبيان كل الخ) عطف على قوله قسمة الفروض
 و اشار الشرح به الى القصور في كلام المصنف (قوله من غير الخ) اى حال كونها من غير
 الخ وقوله ولا غرض لازم لما قبله (قوله فائدة) اى هذه فائدة وذلك كرفها انه علم بما
 تقم ان اصحاب الفروض ثلاثة عشر والمراد بهم من يرث بالفرض وان كان قد يرث
 بالتعصيب كالاب ولا يرث الاخ الشقيق في المشتركة لانه وان ورث بالفرض فيها لكان تبعا
 لاولاد الام والكلام فيمن يرث بالفرض استقلاله على ان هذه فائدة ففى كالعدم (قوله
 اربعة من المذكور) هو مع قوله وتسع من النساء تفصيل لما أجمله قبل ذلك وقوله الا
 المعتقة اى فانها ترث بالتعصيب (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف
 وقوله شرع في العصبات اى في بيان العصبات وهو جواب لما وقوله فقال عطف
 على شرع

المنتهى ومن اراد التخصر
 في ذلك فعليه بالكتب
 المطولة ومنها كتابنا شرح
 الترتيب (وقد تناهت)
 اى انتهت (قسمة الفروض)
 ير مستحقها وبيان كل
 منهم على ما اردناه (من غير
 اشكال) اى التماس (ولا
 غرض) اى تحفاء (فائدة)
 علم ما تقدم ان اصحاب
 الفروض ثلاثة عشر اربعة
 من المذكور وهم الزوج
 والاخ للام والاب والمجد
 وتسع من النساء جميع
 النساء الا المعتقة والله اعلم
 ولما انتهى الكلام على
 الفروض ومستحقها شرع
 في العصبات فقال

*** باب التعصيب اى بيان ذى التعصيب وأقسامه ***

(قوله مصدر عصب) اى هو مصدر عصب بالاشديد وقوله نصب بضم اوله وتشديد ثالثة
 وقوله تعصبا لا حاجة اليه لانه المحدث عنه فكان الاولى حذفه وقوله فهو عاصب ببيان
 لاسم الفاعل وكان حق التعيب برمعصب بكسر الصاد مشددة لانه هو اسم الفاعل لعصب
 بالاشديد واما عاصب فهو اسم فاعل لعصب كضرب (قوله ويجمع العاصب على عصبية)
 اى مثل طالب وطالبة وكتب وكتابة وقوله ويجمع العصبية على عصبات اى مثل قصبية
 وقصبات فعصبات جمع الجمع (قوله ويسمى بالعصبية الواحد وغيره) اى يطلق على الواحد
 وغيره عصبية فيقال زيد عصبية والزيدان عصبية والزيدون عصبية وظاهر هذا انه اسم جنس
 فرادى وهذا يخالف قوله اوله لانه جمع لعاصب الا ان يقال ان فيه استعمالين فيستعمل
 جمعا وهو الذى اشار اليه الشارح بقوله ويجمع العاصب على عصبية ويستعمل اسم
 جنس افرادى وهو الذى اشار اليه الشارح بقوله ويسمى بالعصبية الواحد وغيره ويحتمل
 ان استعماله في الواحد مجاز من استعمال اسم الكل في الجزء وهو الذى استظهره العلامة
 الامر حتى قال ابن الصلاح اطلاقها على الواحد من كلام العامة واشباههم من الخاصة كما
 في اللؤلؤة (قوله قرابة الرجل) اى ذو وقرابة الرجل فهو على تقدير مضاف ليصح الاخبار
 به عن العصبية فان القرابة معنى من المعانى والعصبية اسم للذوات فلا يصح الاخبار الا
 بتقديره هذا المضاف ويصح ان تكون القرابة معنى الاقارب كما يدل له قوله سموها الخ
 حيث اعاد عليه ضمير جمع المذكور وقوله لايه اى دون امة لضعف قرابتها حيث ادلوا
 برحم ائى وايضا فالغالب انهم من قبيلة اخرى وفي هذا التعريف قصور لانه لا يشمل

*** (باب التعصيب) ***
 مصدر عصب يعصب
 تعصبا فهو عاصب ويجمع
 العاصب على عصبية ويسمى
 بالعصبية الواحد وغيره
 والعصبية لغة قرابة الرجل

الاباء ولا الابناء مع ان الاحاطة لاتتم الا بهم فالابناء من تحت والاباء من فوق والاخوة
 وبنوهم والاعمام وبنوهم في الجوانب القريبة والبعيدة (قوله سموا بها لانهم الخ) أي
 سمى أقارب الرجل بالعصبة لانهم الخ فالعصبة مأخوذة من العصب بمعنى الاحاطة وقد
 استفيد من كلام الشارح ان عصب بمعنى أحاط يتعدى بالباء ومعنى شدي يتعدى بنفسه
 (قوله وكل ما استدار حول شيء فقد عصب به) أي أحاط به وقوله ومنه أي من العصب
 بمعنى الاحاطة وقوله أي العمائم سميت بالعصائب لاحاطتها بالرأس (قوله وقيل سموا
 بها) أي وقيل سمى أقارب الرجل بالعصبة وقوله لتقوى بعضهم ببعض أي لتقوى بعض
 الاقارب ببعض الآخر وقوله من العصب أي مأخوذة من العصب وقوله وهو الشدة
 والمنع فبعضهم بشد بعضا ويمنع من تطاول الغير عليه (قوله يقال الخ) استدلال على
 نفسه ير العصب بالشدة وقوله والرأس أي وعصبت الرأس وقوله شدتها الاولى شدته
 كفاي بعض الذئب لان الرأس مذكر الا ان المولدين ربما أنثوا باعتبار انها جارحة أو هامة
 (قوله ومنه) أي من العصب بمعنى الشدة وقوله العصابة أي العمامة وقوله لشدة الرأس
 بها أي سميت العمامة بالعصابة لشدة الرأس بها (قوله ومدار هذه المادة) أي التي هي
 العين والصاد والباء وقوله على الشدة والقوة والاحاطة أي والمنع لذكوره أنفاه هذه
 المادة تدل على هذه المعاني (قوله والعصبة اصطلاحا ما سبأني) أي الذي هو كل من
 أحوز كل المال الخ (قوله وحق أن نشرع في التعصيب الخ) أي وجب صناعة أن
 نشرع الخ فحق بفتح الحاء مبني على الفاعل بمعنى وجب قال في المختار حق الشيء بحق بالكسر
 أي وجب انتهى وانما وجب صناعة أن نشرع في التعصيب لان العادة جرت بذلك
 التعصيب بعد ذلك الفروض ويصح كما قال النبتيني أن يقرأ بضم الحاء مبني على الفاعل
 ويؤيده قول النحاة في زيد أبوك عطوفا التقدير أحقه عطوفا لانه يقتضى أنه سبأني عمل
 متعديا فيصح بناؤه للجهول اه ملخصا من المحقق مع الامير (قوله الى آخره) اعناد كذلك
 لان تعريف العصبة اصطلاحا سبأني بعد وقوله أي في الارث به أشار بذلك الى أن في
 كلام المصنف توسعا بحذف مجرور في مع الباء والاولى أن يقول أي في بيان ذى التعصيب
 (قوله بكل قول) أي بكل مقول تيسر له فالقول بمعنى المقول والاستغراق عرفي لانه
 محسب ما تيسر له والا فلا استغراق الحقيقي غير ممكن وبعضهم قال أي بقول كلي فالمراد أنه
 يذ كذلك بقاعدة كلمة ثم قال فاندفع الاعتراض بانه لم يأت بكل قول موجز أي لان كل
 قول بمعنى القول الكلي وفيه بعد لا يخفى (قوله موجز) بفتح الجيم أي موجز فيه فهو من
 باب المحذف والاصال ويصح كسرهما على انه اسم فاعل لكن يكون الاسناد مجازيا أي
 موجز صاحبه وقوله مختصر بنفسه يربو جز بئاه على أن الاجاز والاختصار مترادفان على
 معنى واحد (قوله مصيب) اسم فاعل من أصاب وأصله مصوب بوزن مكرم نقلت حركة
 الواو والساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها التركسرة وقوله ليس بخطا نفسيرا مصيب
 لانه من الصواب الذي هو ضد الخطأ (قوله فكلم من الخ) أي اذا أردت بيان العصبة

لاية سموا بها لانهم عصبوا
 به أي أحاطوا به وكل
 ما استدار حول شيء فقد
 عصب به ومنه العصائب
 أي العمائم وقيل سموا
 لتقوى بعضهم ببعض من
 العصب وهو الشدة والمنع
 يقال عصبت الشيء عصابة
 شدته والرأس بالعمامة
 شدتها ومنه العصابة لشدة
 الرأس بها وقيل غير ذلك
 ومدار هذه المادة على
 الشدة والقوة والاحاطة
 والعصبة اصطلاحا ما سبأني
 في قوله (وحق أن نشرع
 في التعصيب) الى آخره أي
 في الارث به (بكل قول
 موجز) مختصر (مصيب)
 ليس بخطا (فكلم من

فأقول كل من الخ فالغاه فاه الفصيحة ويصح أن تكون للاستئناف واعتراض اتبانه بكل
 بان التعريف لبيان الماهية وكل للأفراد فلا يصح الاتيان بها في التعريف وأجيب بأنه
 ضابطا لتعريف لكن هذا قد يخالفه قول الشارح وهذا تعريف العاصب الخ فالاحسن
 ما قاله بعضهم من أن التعريف ما بعد كل وانما دخلت عليه للدلالة على أن التعريف محط
 بأفراد المعرفة لانها مفيدة للاطاعة فتدل على أنه لم يخرج عن هذا التعريف شيء من أفراد
 العصبية (قوله أحز كل المال) أي جمع كل التركة (قوله من القرابات) توقف فيه بأنه ليس
 بعربي لانه جمع قرابة كما قاله الشرح وهي في الاصل مصدر وهو لا يشي ولا يجمع الا اذا
 تنوع لانواع وأجيب بان القرابة أنواع فذلك جعت وبأن محل المنع اذا بقي المصدر على
 مصدرية وما هنا بمعنى اسم الفاعل فالقرابة بمعنى القريب والقرابات بمعنى الاقارب
 واليه يشير قول الشرح أي الاقارب (قوله أو الموالى) أي أو من الموالى فهو عطف على
 القرابات بمعنى الاقارب وقوله من المعتقين وعصبتهم بيان للموالى (قوله اجماعا) دليل
 للحكم المستفاد مما تقدم وهو احراز العاصب من النسب أو الولاة جميع المال وقوله لقوله
 تعالى الخ سند للاجماع بالنظر لبعض أفراد العاصب من النسب وهو الاخ شقيقا كان
 اولاب فالضمير في الآية راجع للاخ وقوله وغير الاخ كالاخ أي وغير الاخ من سائر
 العصابات مقدس على الاخ فالقياس سند للاجماع بالنظر غير الاخ (قوله أو كان ما يفضل
 الخ) عطف على أحز فالعنى أولم يحز كل المال بل كان ما يفضل الخ وقوله بعد الفرض
 أي جنسه الصادق بالواحد والمتعدد كما اشار اليه الشارح فقوله الشامل للواحد وما زاد
 وقوله له أي ان (قوله اجماعا) دليل للحكم المستفاد مما تقدم وهو كون ما يفضل بعد
 الفرض له وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ سند للاجماع وبقولنا هنا وفيما مر دليل للحكم
 المستفاد مما تقدم اندفع ما يقال كيف يستدل عليه كسائر التصديقات مع انه هنا للتصور
 ووجه اندفاعه أنه دليل للحكم المستفاد من ذلك واعلم أنهم قالوا المعرفة مع التعريف
 كقولهم الانسان حيوان ناطق على صورة التصديق وهو في الحقيقة من قبيل التصور فهو
 على حذف أي (قوله المحقوا) بفتح المهمزة من أحق المزيد فله المهمزة وقوله الفرائض
 أي جنسها الصادق بالواحد والمتعدد وقوله فابق أي بعد الفرائض (قوله فلاولى
 رجل) أي فلاقرب رجل فالمراد بالاولى الاقرب لا الاحق لانه كما قاله شيخ الاسلام لو كان
 المراد به الاحق لمخلاعن الفائدة لاننا لنذكرى من هو الاحق بخلاف الاقرب فانه معروف
 والتميز بالرجل للاغلب والا فالمعتقة عصبية وقوله ذكر بدل من رجل فان قيل ما فائدة بعد
 رجل مع فهمه منه أجيب بأنه لما كان الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي قيل
 ذكر إشارة الى أنه في مقابلة المرأة فالمراد به الذكر البالغ فهو مبين المراد فان قيل هلا
 اقتصر على قوله ذكر كحصول هذا المعنى مع الاحتصار أجيب بأنه يفوت حينئذ افادة
 اطلاق الرجل بمعنى الذكرك قال في شرح الترتيب نقل عن ابن الهائم فان قلت هذا الحديث
 يقتضى اشتراط الذكورة في العصبية المستحقة للباقى فخرج العصبية عنه وهو مع
 غيره قلت يخص مفهوم هذا الحديث وهو أن غير الذكرك لا يستحق الباقى بالنسب

أحز كل المال (عند الانفراد
 من القرابات) جمع قرابة
 أي الاقارب (أو الموالى) من
 المعتقين وعصبتهم اجماعا
 لقوله تعالى وهو يرثها ان
 لم يكن لها ولد وغير الاخ
 كالاخ (أو كان ما يفضل)
 كالاخ (بعد الفرض)
 الشامل للواحد وما زاد
 له) اجماعا لقوله صلى الله
 عليه وسلم المحقوا الفرائض
 باهاها فابق فلاولى رجل ذكر

والاجماع الدالين على أن العصبية بالغير ومع الغير تستحق الباقي اه ببعض تغير
 (قوله فهو أخواله عصبية) أي ملازمها والمتصف بها كما في قوله م أخواله لان شأن الأخ
 بصاحب أخاه ويلزمه ومن هذا قولهم يا أبا العرب ابن صاحبهم ولازمهم وقوله بالنفس
 أي بنفسه لا بغيره ولا مع غيره لان الحكم الأول وهو أجاز كل المال عند الانفراد مخصوص
 بالعصبية بالنفس وقوله المفضله أي التي فضلها الفرضيون وقوله على غيرها من أنواع
 العصبية أي وذلك الغير هو العصبية بالغير والعصبية مع الغير وقوله وعلى الفرض كما
 اخترته الخ قد تقدم الخلاف في ذلك فارجع اليه ان شئت (قوله وهذا تعريف للعاصب
 بالحكم) أي الذي هو أجاز جميع المال عند الانفراد وكون ما يفضل بعد الفروض له
 ولا يخفى أن قوله بالحكم متعلق بتعريف والتعريف بالحكم من قبيل التعريف بالخاصة
 لان الحكم خاصة للمعرف وقوله والتعريف بالحكم دوري أي موجب للدوران بالحكم على
 الشيء فرغ عن تصويره فصار التعريف متوقفا على المعرف بواسطة أخذ الحكم فيه ومن
 المعلوم أن المعرف متوقف على التعريف فتوقف كل منهما على الآخر فجاء الدور وغرض
 الشارح بذلك الاعتراض على المصنف وأجيب بأنه تعريف لفظي فهو لسان يعرف الحكم
 ويجهل التسمية بلفظ عاصب فيعرف أن الاب مثلا اذا انفرد حاز جميع المال واذا اجتمع
 مع ذي فرض أخذ ما بقي لئلا يجهل لانه يسمى بلفظ عاصب وأجيب أيضا بأن الحكم
 يتوقف على تصور الحكم كروم عليه بوجه ما وان لم يكن بالتعريف حتى يجيء الدور على أن
 الخ أن الحكم انما يتوقف على تصور المجهول جنس في التعريف كالأسم في تعريف
 الفاعل بأنه الاسم المرفوع الخ لانه هو الحكم كروم عليه فلم يتوقف على تصور المعرف حتى
 يجيء الدور أفاده المحقق الامير (قوله كما هو معلوم عند العقلاء) أي مثل ما هو معلوم عند
 علماء العقول وهم المناطقة ولذلك قال في السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام في الحدود

(قوله واحكام العاصب بنفسه ثلاثة) أي والاحكام الثابتة للعاصب بالنفس ثلاثة وهي
 أنه اذا انفرد حاز جميع المال واذا اجتمع مع أصحاب الفروض أخذ ما بقيت الفروض واذا
 استغرقت الفروض التركة سقط (قوله ذكر منها اثنين) أي وهما الاولان (قوله الا
 الاخوة الاشقاء في المشتركة) هذا الاستثناء بحسب الظاهر والافالاشقاء في المشتركة انتقلوا
 للفرض فليسوا عصبية حينئذ اه أمير بالمعنى (قوله والا الاخت في الا كدرية) فيه
 تسميح لانه جعل موضوع كلامه العاصب بنفسه والاخت في الا كدرية عصبية بالغير وهو
 المحذول لانه كالأخ في سهمه والحكم لكن سهل الامر كون العاصب بنفسه وبغيره سواء كما
 سيذكره الشارح أفاده الامير (قوله وستأنيان) أي المشتركة والا كدرية (قوله وانما
 ترك المصنف الخ) فرضه بذلك الاعتذار عن المصنف في تركه للحكم الثالث وباعتذاره
 أيضا بأنه تركه لانه لا يطرده فان بعض العصبية كالابن لا يتأني معه استغراق حتى يسقط به
 بل لا يسقط بحال وشذ بعضهم فجعله ليس عصبية كما أنه ليس صاحب فرض ويرد ما تقدم
 من حصر الارث في الارث بالفرض أو بالتعصيب (قوله للعالم به من الثاني) أي من مفهومه

(فهو أخواله عصبية) بالنفس
 (المفضله) على غيرها من
 أنواع العصبية وعلى
 الفرض كما اخترته في شرح
 الترتيب وهذا تعريف
 للعاصب بالحكم والتعريف
 بالحكم دوري كما هو معلوم
 عند العقلاء واحكام
 العاصب بنفسه ثلاثة ذكر
 منها اثنين وترك الثالث
 وهو أنه اذا استغرقت
 الفروض التركة سقط الا
 الاخوة الاشقاء في المشتركة
 والا الاخت في الا كدرية
 وستأنيان وانما ترك المصنف
 هذا الثالث للعالم به من
 الثاني

فانه قال او كان ما يفضل بعد الفرض الخ ويفهم منه انه اذا لم يفضل بعد الفرض شئ سقط
 (قوله والعاصب بغيره ومع غيره) اعلم انهم عرفوا العاصب بغيره بأنه كل أنثى عصبها ذكر
 وعرفوا العاصب مع غيره بأنه كل أنثى نصير عصبه باجتماعها مع أخرى وهو مجرد اصطلاح
 والافضل من القسمين عصبية بسبب مصاحبته للغير فكل منهما عصبية بالغير وعصبية
 مع الغير وفرق الرافي بأن العصبية بالغير يجب فيه كون الغير عصبية بنفسه بخلاف العصبية
 مع الغير فان الغير فيه ليس عصبية وذلك لان الماء لا اصاق ولا يتحقق الاصاق بين
 الشدتين الا بمشاركتهما في الحكم فالباقي في قولهم عصبية بغيره تفيد المشاركة في حكم العصبية
 بخلاف مع فانها لا اقتران وهو يتحقق بدون مشاركة في الحكم كما في قوله تعالى وجعلنا معه
 أخاه هرون وزيراً فان موسى لم يشارك هرون في الوزارة فالغير في قولهم عصبية مع غيره
 لا يكون عصبية كما لم يكن موسى وزيراً (قوله كالعاصب بالنفس في هذه الاحكام) قال شيخ
 الاسلام وفي كون الحكم الثاني يشترك فيه أقسام العصبية نظراً لان العاصب بغيره لا يأخذ
 الباقي وحده بل مع العاصب بنفسه ويمكن تصحيح ذلك بتأويل اه أي بأن يقال المراد
 أنه يأخذ الباقي ولو في الجملة فان العاصب بغيره يأخذ بزواجر الباقي (قوله الا الحكم الاول)
 أي الذي هو كونه يحوز جميع المال اذا انفرد ووجه استثناء ذلك ظاهر لانه لا يتأتى انفراد
 العاصب بغيره والعاصب مع غيره (قوله ثم بعد تعريف العاصب الخ) فقد عقب التعريف
 المذكور بالعدد الايضاح وقوله به هذا التعريف أي الذي هو قوله فكل من أحوز الخ
 وقوله المتعدي بالعدل المهرهلة أي المعترض من الانتقاد وهو الاعداء تراص فانه اعترض بأنه
 دوري كما صرح به الشارح آنفاً وبأنه دخل فيه كل كما علمت وبأنه قاصر على العاصب
 بالنفس ولا نجد تعريفاً للعاصب سائماً من الانتقاد ولذلك قال ابن المصنف في كفايته
 وليدر يخلو حده من نقد * فينبغي تعريفه بالعدد.

والعاصب بغيره ومع
 غيره كالعاصب
 بالنفس في هذه الاحكام
 الا الحكم الاول ثم بعد
 تعريف العاصب بهذا
 التعريف المتقدم شرح
 في عددهم وهم خمسة عشر
 ولما لم يستوف عدتهم أتى
 بكاف التمثيل فقال (كالكاب
 والمجد) أي الأب وجد الأب
 (وجد الجد) وان عـلا
 (والابن عند قربه) وهو ولد
 الصلب (والبعـد) وهو
 ابن الابن وان سفل بمحض

(قوله شرح في عددهم) أي عد العصبية المفهوم من العاصب كما قاله المحقق (قوله
 وهم خمسة عشر) الاولي عدم حصرهم في هذا العدد اذا جرد افراده كثيرة وكذا افراد العم
 فن الاولي جد الأب وجد الجد وهكذا ومن الثانية عم الأب وعم الجد وهكذا (قوله ولما لم
 يستوف عدتهم أتى بكاف التمثيل) أي لا دخل ما لم يذكر كخ المعنى وابن أخيه وهكذا
 وحينئذ فلا يرد الاعتراض الآتي في الشرح بأن فيه نوع قصور ولا حاجة للجواب الذي
 ذكره الشارح هناك (قوله فقال) عطف على شرح أو على أي بكاف التمثيل (قوله كالكاب
 الخ) قد علمت أن الكاف للتمثيل (قوله أي الأب) يدل من الجد أو على تقدير أي التفسيرية
 وقوله وجد الأب أي أب الأب وأشار الشرح بذلك الى أن في كلام المصنف حذف لكن
 هذا مستغنى عنه بكاف التمثيل (قوله وجد الجد) أي أب أب الأب وأشار بقوله وان
 علا الى ما فوق ذلك (قوله والابن) انما أخره عن الأب واجد مع أنه أقوى منهما لانه قيل بأنه
 ليس بعاصب كما حكاها المتولي وقد تقدم التنبيه عليه (قوله عند قربه) أي بأن كان بلا
 واسطة وقوله وهو ولد الصلب الاولي ابن الصلب لصدق الولد بالانثى وقوله والبعـد
 أي وعند بعده وعلم من ذلك أن المراد بالابن ما يشمل ابن الابن وان نزل وقوله بمحض

الذ كور كما تقدم (والاخ) لابوين اولاب للام بدليل ماسبق في الفروض ١٣٣ (وابن الاخ) لابوين اولاب للام

بدليل ماسبق في المجمع على
 ارثهم من الرجال (والاعمام)
 لابوين اولاب للام بدليل
 ماسبق في الفروض أيضا
 وكاعمام الميت اعمام آية
 واعمام خنده وهكذا
 (والسيد المعتقد ذى الانعام)
 بالعتق ذكرا كان او انثى
 (وهكذا بنوهم جميعا) اى
 بنو الاعمام وبنو المعتقدين
 وان نزلوا ببعض الذكور
 قال الشيخ بدر الدين سبط
 السارد بنى رحمه الله تعالى
 فى شرح السكاب وفيه نوع
 قصور حيث اقتصر على ابن
 المعتقد وسكت عن باقى
 عصبة المعتقدين بانفسهم
 انتهى ويمكن الجواب عنه
 بانهم دخلوا فى قوله سابقا
 او المولى ولم يذكروا المصنف
 رحمه الله بيت المسال كالم
 يذكروه سابقا فى الاسباب
 * فائدة * قال البيضاوى
 رحمه الله فى تفسير قوله
 تعالى قلنا اميطوا منها
 جميعا فجميعا حال فى اللفظ
 تأ كيد فى المعنى كانه قبل
 اميطوا انتم اجمعون ولذلك
 لا يستدعى اجتماعهم على
 المبطوط فى زمان واحد
 كقولك حاوا جميعا انتهى
 فكذا هنا كانه قبل بنوهم
 اجمعون ولا يستدعى ان
 يكون المراد مجتمعين وهو
 حال من المضاف وهو بنوهم والله اعلم

الذ كور أى بالذ كور الخاص واحترز بذلك من نحو ابن بنت الابن (قوله والاخ) أطلقه
 المصنف لكنه أراد به الاخ الشقيق اولاب بقريته ذكراه الاخ للام فى أصحاب الفروض كما
 أشار لذلك الشارح (قوله بدليل ماسبق فى الفروض) أى من ذكر ان للاخ للام السادس
 (قوله وابن الاخ) أطلقه المصنف لكنه أراد به ابن الاخ الشقيق اولاب لان ابن الاخ للام
 من ذوى الارحام كما أشار لذلك الشرح (قوله كما سبق الخ) أى فانه سبق التقييد بذلك لان
 ابن الاخ للام من ذوى الارحام كما علمت (قوله والاعمام) يقال فيه ما تقدم وقوله للام
 أى لا الاعمام لام وهم اخوة أميك لامة وقوله بدليل ماسبق أيضا أى من أن الاعمام للام
 من ذوى الارحام (قوله وكاعمام الميت الخ) أنت خمير بان المصنف لم يقيد بأعمام الميت
 فيشمل اطلاقه أعمام الميت وأعمام الاب وأعمام التجد وان علا لكن الشارح نظم
 للواقع فى عبارة الفرضين من التقييد بأعمام الميت (قوله وهكذا) أى ومثل هذا أعمام
 أى التجد وأعمام جدا التجد وان علا (قوله والسيد المعتقد) المراد به ما يشمل السيدة المعتقد
 كما أشار لذلك الشرح بقوله ذكرا كان أو انثى وقوله ذى الانعام بالعتق أى صاحب
 الانعام بالعتق وهذا مستغنى عنه بقوله المعتقد فهو متكمله (قوله وهكذا) أى ومثل هذا
 أى المذ كور وقوله بنوهم باشباع الميم وقوله جميعا أى حال كون بنوهم جميعا فهو حال فى اللفظ
 لكنه تو كيد فى المعنى فكانه قال بنوهم اجمعون كما سئد ذكره الشارح فى الفائدة (قوله
 وان نزلوا ببعض الذكور) أى بخلاف نحو ابن بنت ابن العم (قوله قال الشيخ بدر الدين الخ)
 غرضه به الاعتراض على المصنف وسئد كالجواب لكن قد علمت أنه لا يرد هذا الاعتراض
 لانه أشار الى ما يذ كره بكاف التمثيل ولا يلزمه استقصاء الافراد (قوله وفيه نوع قصور) أى
 فى كلام المصنف نوع من القصور وقوله حيث اقتصر الخ أى لانه اقتصر الخ فالحاشية
 للتعميل (قوله ويمكن الجواب عنه بانهم الخ) بحث فيه ما به لو التفت لهذا ما ذكر هنا
 شيئا ان جميع ما ذكر داخل تحت قوله من القرابات او المولى فكل العصبة من النسب
 داخلون تحت القرابات والسيد المعتقد داخل تحت المولى فالحق ان كلام المصنف تمثيل
 للمجمل ولا يلزمه الاستقصاء كما تقدم (قوله ولم يذكروا المصنف الخ) أى فعلة عدم ذكره هنا
 هى علة عدم ذكره سابقا فى الاسباب وهى الاختلاف فيه (قوله فائدة) أى هذه فائدة
 وغرضه بهذه الفائدة دفع ما قد يتموه من أنهم لا يكونون عصبة الا عند الاجتماع فى زمن
 واحد ووجه الدفع ان جميعا وان كان حال فى اللفظ تأ كيد فى المعنى فلا يقتضى اشتراط
 الاجتماع (قوله قال البيضاوى الخ) هذا توطئة للقصد هنا فالآية نظير ما هنا وقوله
 جميعا حال الخ مقول قول البيضاوى وقوله ولذلك لا يستدعى الخ أى وليكونه تأ كيد فى
 المعنى لا يستلزم الخ وقوله كقولك حاوا جميعا أى فانه يستدعى اجتماعهم على الجي فى
 زمن واحد فهو راجع للميم (قوله فكذا هنا) أى فهو حال فى اللفظ تأ كيد فى المعنى
 (قوله ولا يستدعى ان يكون الخ) أى لان كل واحد عصبة عند انفراده وكذا عند اجتماعه
 مع غيره ولو يجب به لان كلامنا فى مجرد تسميته عصبة فانهم انتهى أمر بعض تقييد
 (قوله وهو بنوهم) أى بنوهم بنوهم اذ هو المضاف اه حقى فى كلام الشرح تسمع

(قوله وقوله) ممتد آخره متصداً من كلامه أي نقول في شرح بعضه كذا وكذا كما تقدم نظره وقوله فممكن لما ذكره الخ أي اذا علمت ما ذكرته فممكن لما ذكره الخ وقوله أي من الأحكام أي من دال الأحكام لأنه الذي يذكو ويسمع لانفس الأحكام (قوله سمع تفهم واذعان) أي سمع معه تفهم للأحكام وقبول لها لاسمها خالبا عن ذلك لأنه كالعدم (قوله ثم اعلم الخ) غرضه التوطئة لكلام المصنف بعد وقوله أنه أي المحال والشأن وقوله فتارة يستويان أو يستويان الخ أي كابنين أو بنين وأخوين أو اخوة وعمين أو أعمام ولا يخفى أن قوله يستويان راجع لقوله عاصبان وان قوله أو يستويان راجع لقوله فأكثر فمفهوم لف ونشر مرتب وكذا يقال في قوله فبشتر كان أو بشتر كون المفرع على ذلك وقوله في المال أي ان لم يكن هناك أصحاب فروض وقوله أو ما أبقت الفروض أي ان كان هناك أصحاب فروض (قوله وتارة يختلفون) كان المناسب لسابقه أن يقول وتارة يختلفان أو يختلفون وقوله في شيء من ذلك أي المذكور من الجهة والدرجة والقوة فمثال الاختلاف في الجهة مالوا اجتماع ابن وأخ ومثال الاختلاف في القوة مالوا اجتماع الأخ الشقيق والأخ للاب (قوله فموجب بعضهم بعضاً) أي فموجب بعض العصبية بعضها فالابن يحب الأخ وابن الابن والشقيق يحب الذي لاب (قوله وذلك) أي يجب بعضهم بعضاً المفهوم مما قبله وقوله على قاعدة ذكرها الجعبري الخ حاصل تلك القاعدة أنه عند الاختلاف في الجهة كما لو اجتمع ابن وأخ يقدم بالجهة وعند الاتحاد فيها مع الاختلاف في الدرجة كما لو اجتمع ابن وابنه يقدم بقراب الدرجة وعند الاتحاد في الجهة والدرجة مع الاختلاف في القوة كما لو اجتمع أخ شقيق وأخ لاب يقدم بالقوة (قوله حيث قال) أي لأنه قال وقوله في الجهة التقديم أي فالتقديم في الارث بالجهة عند الاختلاف فيها والجهات سبع ستأتي في كلامه وقوله ثم يقربه أي ثم التقديم بقراب العاصب في الدرجة عند الاختلاف فيها فالضمر طائفة على العاصب المعلوم من المقام خلافاً لمن جعله راجعاً للتقدم المفهوم من التقديم لأنه يصير التقديم هكذا ثم التقديم بقراب المقدم وهو غير ظاهر المعنى كما قاله الاستاذ المحفني وقوله وبعدم التقديم بالقوة اجعلها أي وبعدم الجهة والقرب اجعلان التقديم بالقوة عند الاختلاف فيها وتقدمت أمثله ذلك (قوله وذكر المصنف بعضها) أي الذي هو التقديم بالدرجة وهذا قد ذكره بقوله وما الذي البعدي الخ والتقديم بالقوة وهذا قد ذكره بقوله والأخ والخ الخ ولم يذكر المصنف التقديم بالجهة وهذا كله نشأ من قصر الشارح كلام المصنف على الدرجة حيث قال وما الذي الدرجة البعدي الى أخوه والاولى جعله شاه لالجهة أيضاً فيكون المعنى وما الذي البعدي جهة أو درجة الخ وعلى هذا فيكون المصنف ذكر كل القاعدة لانهما الكن قال المحقق الامير المعد والقرب في الاصطلاح انما يقال في درجات جهة واحدة والقول بأنه ذكر الجميع وأن المراد بعدي جهة أو درجة بعدد انتهى أي فالشارح نظر للاصطلاح وقصر كلام المصنف على الدرجة وأخبر بأنه ذكر بعض القاعدة (قوله وما الذي الخ) مانافية مانفاة لا عمل لها على المختار والمجار والمجور وخصه بمقدم وخط مبتدأ مؤخر بزيادة من لانه يشترط

وقوله (فممكن لما ذكره) أي من الأحكام (سمعا) أي سامعاً سمع تفهم واذعان ثم اعلم انه اذا اجتمع عاصبان فأكثر فتارة يستويان أو يستويان في الجهة والدرجة والقوة فبشتر كان أو بشتر كون في المال أو ما أبقت الفروض وتارة يختلفون في شيء من ذلك فيجب بعضهم بعضاً وذلك مبني على قاعدة ذكرها الجعبري رحمه الله تعالى في بحث واحد حيث قال فيما للجهة التقديم ثم يقربه وبعدم التقديم بالقوة اجعلها * وذكر المصنف بعضها بقوله (وما الذي)

لعمل ما هذه ان لا يتقدم خبرها على اسمها وان كان ظرفا او حارا او مجرورا على الاصح خلافا
 لابن عصفور فقامشى عليه الشارح في الفائدة مبني على قول بعض النحاة (قوله الدرجة
 البعدى) قد عرفت ما فيه من القصور وعلمت ان الشارح نظر للاصطلاح (قوله وان كان
 قويا) أى وان كان ذو الدرجة البعدى قويا فلا يتطرق للقوة حينئذ فيقدم ابن أخ لاب على
 ابن ابن أخ شقيق كما صرح به الشارح (قوله مع الوارث) أى حال كونه مع الوارث الخ
 وأشار الشارح بتقدير الوارث الى ان قول المصنف القريب بصفة لموصوف محذوف وقوله
 القريب أى درجة على كلام الشارح وعلى كلام غيره درجة وجهة (قوله اذا كانا) أى
 ذو الدرجة البعدى والقريب فى الدرجة وقوله من جهة واحدة أى كالأول اجتماع ابن
 وابنه وقوله فى الارث أى الموروث وقوله من حظ ولا نصيب العطف فيه للتفسير (قوله
 محبة بالاقرب منه درجة) أى محبة ذى الدرجة البعدى بالوارث الاقرب منه درجة وهذا
 تعليل لقول المصنف وما لذى البعدى الخ (قوله وان كان ضعيفا) أى وان كان الاقرب
 درجة ضعيفا فيقدم لقربه فى الدرجة وان كان ضعيفا فى القرابة كما فى المثال الذى ذكره
 الشارح (قوله كان ابن أخ لاب وابن ابن أخ شقيق) الأول قريب درجة لكنه ضعيف قرابة
 والثانى بعد درجة لكنه قوى قرابة وقوله فلا شئى لثانى مع الاول أى فلا شئى لابن ابن
 الاخ الشقيق مع ابن الاخ للاب وقوله اجماعا أى بالاجماع وقوله اكونه اهد منه درجة
 أى ليكون الثانى الذى هو ابن ابن الاخ الشقيق اهد من الاول الذى هو ابن الاخ لاب
 وهذه العلة سند للاجماع فلذلك لم يأت بالعاطف وقوله وان كان أقوى من الاول أى
 والمحال ان الثانى أقوى من الاول فى القرابة فالاولو للمحال وان وصلية (قوله وكان ابن
 ابن) الاول قريب فى الدرجة والثانى بعيد فيها وقوله وان لم يدل به أى وان لم يدل ابن
 الابن بالابن كأن مات الميت عن ابن وابن ابن آخر (قوله وكاب وجد) فى هذا المثال نظر لان
 كلاً من الابن فى اختلاف الدرجة مع اتحاد الجهة وهذا المثال اختلفت فيه الجهة كالدرجة
 لما يأتى من أن الابوة جهة والمجدودة مع الاخوة جهة نعم المجدودة والابوة عند المحققين جهة
 واحدة وعليه فالمثال ظاهر فتدبر (قوله وكان ابن أخ شقيق وابن ابن أخ شقيق أولاب) الاول
 قريب فى الدرجة والثانى بعيد فيها مع الضعف فى القرابة ان كان ابن ابن أخ لاب وقوله وكب
 شقيق أولاب وابن عم شقيق أولاب العم بقسمه قريب فى الدرجة عن ابن العم بقسمه (قوله
 فلا شئى لثانى مع الاول) راجع لما عدا المثال الاول لانه قد قال فيه فلا شئى لثانى مع الاول فلو
 رجع اليه ايضا التكرار وقوله له بعد أى له بعد الثانى عن الاول فى الدرجة (قوله فائدة) أى هذه
 فائدة وقوله ما حجازية بكسر الحاء ويصح كونها تميمية وقوله ولذى البعدى خبرها الخ قد
 عرفت ان ماجرى عليه الشارح طريقة لبعض النحاة والراجح خلافه وعليه فاما لغة لا عمل لها
 ولذى البعدى خبر مقدم وحظ منبذ مؤخر بزيادة من كما تقدم (قوله وجاز تقديمه لكونه
 حارا ومجرورا) أى على قول بعض النحاة قال فى شرح الكافية من النحويين من ترى عمل
 ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا او مجرورا انتهى لكن الراجح خلافه كما مر وقوله ومن حظ اسمها
 فيه تسمع لان من ليست من الاسم (قوله وهو مجرور بمن الزائدة) لكن فى محل رفع لكونه

الدرجة (البعدى) وان كان
 قويا (مع) الوارث (القريب)
 اذا كانا من جهة واحدة (فى)
 الارث من حظ ولا نصيب
 محبة بالاقرب منه درجة
 وان كان ضعيفا كان ابن أخ
 لاب وابن ابن أخ شقيق فلا
 شئى لثانى مع الاول اجماعا
 لكونه اهد منه درجة وان
 كان أقوى من الاول وكان
 ابن ابن وان لم يدل به وكاب
 وجد وكان ابن أخ شقيق وابن
 ابن أخ شقيق أولاب وكب
 شقيق أولاب وابن عم شقيق
 اولاب فلا شئى لثانى مع
 الاول فى جميع هذه الصور
 له بعد * (فائدة) * ما هذه
 حجازية ولذى البعدى
 خبرها مقدم وجاز تقديمه
 لكونه حارا ومجرورا ومن
 حظ اسمها مؤخر وهو مجرور
 بمن الزائدة

لتنصيص العموم وسوغ
 زيادتها سبق النفي وكون
 مجرورها نكرة ولا يخفى
 ما في عطف النصب على
 المحظ من التأكد فانها
 بمعنى واحد قال القرطبي
 في مختصر الصحاح النصب
 المحظ من الشيء والله أعلم
 (والاخ) لام و اب (والعم
 لام و اب) وابن الاخ
 لام و اب وابن العم لام و اب
 (اولى من المدلى بشرط
 النسب) وهو الاخ للاب
 في الاولى والعم للاب في
 الثانية وابن الاخ للاب في
 الثالثة وابن العم للاب في
 الرابعة فيجيبه في جميعها
 لانه اقوى منه لا يقال
 ظاهر عبارته يقتضى يجب
 الاخ للام بالاخ الشقيق فانه
 مدلى بشرط النسب لانا
 نقول كلامه في المدلى
 بشرط النسب من العصبات
 وهو الاخ للاب واما الاخ
 للام فليس من العصبات
 بل الاخ للام من ذوى
 الفروض فيرتفع مع الاخ
 الشقيق بالفرض (تنبيهان)
 الاول قد ذكرت ان ما ذكره
 المصنف رحمه الله تعالى بعض
 القاعدة التي ذكرها
 الجعبرى وغيره واعلم قبل
 ايضاح ذلك ان جهات
 العصبية عندنا سبع البنوة
 ثم الابوة

اسم ما على ما شئ عليه الشارح اول كونه مبتدأ على الراجح وقوله لتنصيص العموم أى
 لتنصيص على العموم وهذا لتعليل لزيادة من واصل العموم مستفاد من وقوع النكرة فى
 سياق النفي لان النكرة فى سياق النفي تعم وزيادة من لتنصيص على العموم (قوله وسوغ
 زيادتها الخ) أى وجوز زيادتها الخ وذلك لانه يشترط مجاوز زيادتها تقدم النفي وكون
 مجرورها نكرة فلا تترادف الاثبات ولا فيما اذا كان مجرورها معرفة وبعضهم جوز زيادتها
 مطلقا كما هو مقرر فى علم النحو (قوله ولا يخفى ما فى عطف النصب على المحظ) أى فى قول
 المصنف من حظ ولا نصب وقوله من التوكيد بيان لما وقوله فانها بمعنى واحد أى لانها
 متبادران بمعنى واحد فهما مترادفان وعطف أحد المترادفين على الآخر يفيد التوكيد
 وقوله قال القرطبي الخ تأييد لقوله فانها بمعنى واحد (قوله والاخ الخ) هذا شروع
 فى التقديم بالقوة مع الاتحاد فى الجهة والدرجة وقول الشارح لام و اب أخذ من كلام
 المصنف بعده فقول المصنف لام و اب راجع لكل من الاخ والعم وقوله وابن الاخ لام و اب
 وابن العم لام و اب أشار بذلك الى أن فى كلام المصنف حذف وانما حذف المصنف ذلك لانه
 يعلم بالمقايسة (قوله اولى من المدلى بشرط النسب) أى أحق من المدلى لليت بنصف
 النسب من العصبات فلا يرد الاخ للام كما سذكره الشارح لكن كلام المصنف يقتضى ان
 المدلى بشرط النسب له حق وليس كذلك لانه لاحق له بالكلمة مع المدلى بالجهةتين ولذلك
 قال بعضهم أفضل التفضيل على غير يابه لكن نص بعض المحققين على أن أفضل التفضيل
 متى اقترب من لا يكون الاعلى يابه فليتمثل (قوله وهو) أى المدلى بشرط النسب وقوله
 فى الاولى أى صورة الاخ للاب والام وقوله فى الثانية أى صورة العم للاب والام وقوله
 فى الثالثة أى صورة ابن الاخ للاب والام وقوله فى الرابعة أى صورة ابن العم للاب
 والام (قوله فيجيبه) أى فيجيب المدلى بالجهةتين المدلى بشرط النسب وقوله فى
 جميعها أى فى جميع الصور الاربعه وقوله لانه اقوى منه أى لان المدلى بالجهةتين اقوى
 من المدلى بجهة واحدة (قوله لا يقال ظاهر عبارته يقتضى الخ) أى حيث عبر بقوله اولى
 من المدلى بشرط النسب والاخ للام مدلى بشرط النسب فيقتضى طاهره أنه محبوب بالاخ
 الشقيق وليس كذلك بل هو صاحب فرض وقوله فانه مدلى الخ هو تعليل لقوله يقتضى
 الخ (قوله لانا نقول كلامه الخ) أى فالاخ للام خارج بقريضة السياق لان سياق كلامه فى
 العصبات وليس منها الاخ للام (قوله تنبيهان) أى هذان تنبيهان وقوله الاول أى التنبيه
 الاول (قوله بعض القاعدة) قد علمت ما فيه وقوله قبل ايضاح ذلك أى ان ذكر من القاعدة
 (قوله ان جهات العصبية عندنا سبع) وكذلك عند المالكية واما عند الحنفية فست
 باسقاط بيت المال وعند الحنفية انها خمس بادراج المحبودة فى الابوة وادخال بنى الاخوة فى
 الاخوة واسقاط بيت المال ولذلك قالوا فى عدها البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم
 الولاء (قوله البنوة) انما كانت البنوة اقوى من الابوة مع اشتراكها فى الادلاء الى الميت
 بأنفسهما كما قاله السبط فى شرح الفصول لان الله تعالى بدأ بالبنوة فى قوله تعالى يوصيكم
 الله فى اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين والعرب تبدأ بالاهم فالاهم ولان الابن يعصب

ثم المجدودة والاخوة ثم بنو
 الاخوة ثم العمومة ثم
 الولاء ثم بيت المال اذا علمت
 ذلك فاذا اجتمع عصبات
 فن كانت جهته مقدمة
 فهو مقدم وان بعد على من
 كانت جهته مؤنوة فان ابن
 ابن اخ شقيق اولاب مقدم
 على العم وذلك معنى قول
 الجعبري رحمه الله في الجهة
 التقديم فان اتحدت
 جهتهما فالقريب درجة
 وان كان ضعيفا مقدم على
 العم وذلك وان كان قويا
 كما مثله آتفا وذلك معنى
 قول الجعبري رحمه الله ثم
 يقربه فان اتحدت درجتها
 أيضا فالقوي وهو
 ذو القرابتين مقدم على
 الضعيف وهو ذو القرابة
 الواحدة كما سبق تمثله
 قريبا وذلك معنى قول
 الجعبري رحمه الله وبعدهما
 التقديم بالقوة اجتمعا
 * (التنبيه الثاني) *

أخته والاب لا يعصب أخته اه باختصار (قوله ثم المجدودة والاخوة) أي فكلاهما جهة
 واحدة وإنما كانتا جهة واحدة لأن كلام من المجدد والاخ غير أم يدلي بالاب وتقديم الاخ وابنه
 على المجدد في الولاء لانهم افرع الاب والمجدد أصله والفرع أقوى من الأصل وصدنا عن ذلك
 الاجماع في النسب كما مر (قوله ثم بنو الاخوة) وإنما كانوا جهة مستقلة لان بنو الاخوة
 يجمعون بالمجدد بخلاف الاخوة فانهم يشاركونه وقد علم من كلامه أن الاخ للاب مقدم على
 ابن الاخ الشقيق وهو كذلك لان قرب الدرجة آكد من قرابة الام الأتري أن الاخ للاب
 يعصب أخته وابن الاخ الشقيق لا يعصب أخته وعن أبي منصور البغدادي أن ابن الاخ
 الشقيق مقدم على الاخ للاب تنزيلا له منزلة أبيه كما تنزل ابن الاب منزلة أبيه والقول بهذا
 يوجب القول بان ابن الاخ الشقيق مقدم على الاخ والاب ولا قائل به اه من اللؤلؤة
 بتصرف (قوله ثم العمومة) وأدرجوا فيها بنو العمومة فان ترتيب بين العم وابنه ترتيب قرب
 لا ترتيب جهة بخلافه في الاخ وابنه كما يعلم مما تقدم (قوله اذا علمت ذلك فاذا اجتمع الخ)
 أي اذا علمت ترتيب الجهات السبع فأقول لك اذا اجتمع الخ وقوله فن كانت جهته الخ
 أي عند الاختلاف في الجهة وقوله وان بعد أي فلا ينظر لغرب ولا بعدل للجهة عند
 الاختلاف فيها وقوله على من كانت الخ متعاقبة مقدم من قوله فهو مقدم (قوله فان ابن ابن
 اخ شقيق اولاب مقدم على العم) أي لان جهة بنو الاخوة مقدمة على جهة العمومة وقوله
 وذلك معنى قول الجعبري الخ اسم الاشارة راجع لقوله فن كانت جهته مقدمة الخ (قوله
 فان اتحدت جهتهما) هذا مقابل لمقدر أشرت اليه بقولي أي عند الاختلاف في الجهة وقوله
 فالقريب درجة أي عند الاختلاف في الدرجة وقوله وان كان ضعيفا أي وان كان
 القريب من جهة الدرجة ضعيفا في القرابة وقوله على العميد أي من جهة الدرجة
 وقوله وان كان قويا أي القرابة وقوله كما مثله آتفا أي قريبا به ذلك قول المصنف وما لذي
 العمدي الخ فانه قال هناك كابن اخ لاب وابن ابن اخ الخ وقوله وذلك معنى قول الجعبري
 الخ اسم الاشارة راجع لقوله فالقريب درجة الخ (قوله فان اتحدت درجتها أيضا) أي
 كما اتحدت جهتهما وهذا مقابل لمقدر أشرت اليه بقولي أي عند الاختلاف في الدرجة
 وقوله فالقوي وهو ذو القرابتين أي كالاخ الشقيق وابنه وقوله على الضعيف وهو
 ذو القرابة الواحدة أي كالاخ للاب وابنه وقوله كما سبق تمثله قريبا أي في قوله والاخ
 لام وأب والعم لام وأب الخ وقوله وذلك معنى قول الجعبري الخ اسم الاشارة راجع لقوله
 فالقوي الخ (قوله قد تأتي في أصحاب الفروض) أي فقط فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب
 ثم بالقوة فمثال التقديم فيهم بالجهة تقديم البنت أو بنت الابن على ولد الام ومثال التقديم
 فيهم بالقرب تقديم البنتين على بنتي ابن لم يعصبا ومثال التقديم فيهم بالقوة تقديم الاخنتين
 الشقيقتين على الاخنتين لاب لم يعصبا وقوله وفي أصحاب الفروض مع العصبات أي
 فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة فمثال التقديم بالجهة تقديم الاب أو المجدد على الاخوة
 للام ومثال التقديم بالقرب تقديم ابن على بنت ابن ومثال التقديم بالقوة تقديم الاخ
 الشقيق على الاخ للاب فتحصل أن الامثلة سبعة ثلاثة للتقديم في أصحاب الفروض فقط

وثلاثة للتقديم في أصحاب الفروض مع العصبات (قوله وعليها) أي على تلك القاعدة
 والمجار والمجرور متعلق بقوله الآتي ينبغي كما لا يخفى (قوله وهي) أي القاعدة الأخرى
 وقوله إن كل من أدلى بواسطة حجة تلك الواسطة أي كابن الابن مع الابن وكأم الام مع الام
 وكأم الاب مع الاب فلا فرق بين أن يكون كل من المدلى والمدلى به عصبة أو صاحب فرض
 أو صاحب فرض مع عصبة أفاده في الأواؤة (قوله الا ولد الام) أي الأياخ للام فإنه يرث
 مع الواسطة التي أدلى بها وهي الام ووجه استثنائه ان شرط حجب المدلى بالمدلى به اما اتحاد
 جهتهما كالابن مع ابن الابن واما استحقاق الواسطة كل التركة لو انفردت كالاب مع الاخ
 واما الام مع ولدها فليست كذلك لانها تأخذ بالامومة وهو يأخذ بالاخوة ولا تستحق
 جميع التركة اذا انفردت اه شرح الفصول للسهل (قوله ينبغي باب المحب) قد علمت
 أنه يتعلق به المجرور (قوله وما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف
 وقوله شرع في القسم الثاني جواب لما وقوله فقال عطف على شرع (قوله والابن) جملة
 الشارح على ابن المحقق فلذلك قال ومثله ابن الابن ويحتمل أن المصنف أراد به ما يشمل
 الابن المجازي وهو ابن الابن وقوله والاخ المراد به ما يشمل الشقيق والذي لا بدون
 الذي لام كما أشار إليه الشارح بقوله شقيقا كان أولاب (قوله مع الاناث) أي جنسهن
 فاللجنس وهي اذا دخلت على جمع ابطات منه معنى الجمعية فيصدق بالواحدة والاكثر
 كما أشار إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر (قوله المساوية أو المساويات) الاوّل راجع
 للواحدة والثاني راجع للاكثر ففيه لف ونشر مرتب وقوله للذ كراغما لم يقل للاخ لان
 المعصب قد يكون غير أخ كما يأتي وقوله في الدرجة والقوة أي والجهة أيضا فيخرج نحو
 بنت وأخ وليس قوله في الدرجة والقوة راجعا لكل من البنات والاخوات بل قوله في
 الدرجة راجع للبنات وقوله والقوة راجع للاخوات والافليس في البنات تفاوت بالقوة
 والضعف حتى يظهر التقييد فبين بالمساواة في القوة وليس في الاخوات تفاوت في الدرجة
 حتى يظهر التقييد فبين بالمساواة في الدرجة (قوله يعصب نهن في الميراث) أي يجعلانهن
 عصبة في الارث فلذلك مثل حظ الاثنتين وقوله فتكون الاثني الخ تفريع على قوله
 يعصبانهن وقوله مع الذكر المساوي لها أي في الدرجة والقوة والجهة كما تقدم (قوله
 فالعصبة بغيره أربع الخ) تفريع على قول المتن والابن والاخ أي مع قول الشارح ومثله ابن
 الابن وقوله في الاخ شقيقة كان أولاب فيعلم من ذلك ان العصبة بغيره أربع (قوله وتزيد
 بنت الابن أي في التعصيب بالغير وقوله عليهن أي على باقهن والافلامعني لزيادة بنت
 الابن على نفسها كما في المحقق وقوله بأنه يعصبها ابن ابن في درجتها أي بأن كان ابن عمها
 لانه هو الذي تزيد تعصبه على الباقي واما اذا كان أخاها فقد تقدم ولا تزيد وقوله
 مطابقا أي سواء كان لها شيء من الثلثين أم لا كما يدل عليه ما بعده (قوله ويعصبها ابن ابن أنزل
 منها) أي بان كانت عمته أو عمة أبيه أو جده وقوله اذا لم يكن لها الخ أي بان يكون هناك
 بنتان فأكثر فيعصبها حينئذ لاستغراق البناتين فأكثر للثلاثين بخلاف ما اذا كان لها شيء من
 الثلثين فلا يعصبها حينئذ وقوله من نصف الخ ظاهر ذلك أن النصف يقال له شيء من

وعليها مع قاعدة أخرى
 وهي أن كل من أدلى
 بواسطة حجة تلك الواسطة
 الأولاد الام ينبغي باب المحب
 والله أعلم وما انتهى الكلام
 على القسم الأول من العصبة
 وهو العصبة بنفسه شرع في
 القسم الثاني وهو العصبة
 بغيره فقال (والابن) ومثله
 ابن الابن (والاخ) شقيقا
 كان أولاب (مع الاناث)
 الواحدة فأكثر المساوية أو
 المساويات للذكر في الدرجة
 والقوة (يعصبانهن في
 الميراث) وتكون الاثني
 منهن مع الذكر المساوي لها
 عصبة بالغير فالعصبة بغيره
 أربع البنات وبنات الابن
 والاخت الشقيقة والاخت
 للأب كل واحدة منهن مع
 أخيها وتزيد بنت الابن
 عليهن بأنه يعصبها ابن ابن
 في درجتها مطابقا ويعصبها
 ابن ابن أنزل منها اذا لم يكن
 لها شيء في الثلثين من نصف
 أو سدس

الثلاثين ولو لم يصاحبه سدس وفيه ما فيه اه أمير بعض تصرف لكن الشارح نظر لكون
النصف بصديق عليه انه شئ من الثلثين في الواقع وان لم يعتبر الغرضيون ذلك بل يعدونه
فرضاً مستقلاً وقوله أو سدس عطف على نصف وقوله أو مشاركة فيه أي في السدس وأما
النصف فلا يتأتى فيه مشاركة إذ لا يكون لثنتين فأكثر وقوله أو في الثلثين أي أو مشاركة
في الثلثين وهو ما نظر لكل بنت على حدتها بكل واحدة لها مشاركة في الثلثين والألف الموع
له الثلثان بهما هما (قوله وتزيد الأخت) أي في التخصيب بالغير وقوله بأنه بهما
المعنى أي لأنه عنزلة الأخ في الأدلاء بالاب (قوله الامثلة) أي هذه الامثلة فهي خبر مبتدأ
محذوف كسائر التراجم وهي ترجمة لما سبذ كره من أمثلة المنطوق والمفهوم فأمثلة المنطوق
فيها تعصب وأمثلة المفهوم لا تعصب فيها وكان الاظهر ان يذكروا الخراج قبل الامثلة
كان يقول ونخرج بقوله اذا لم يكن لها شئ من الثلثين ما اذا كان لها شئ منها فلا تعصبها ثم
يقول الامثلة (قوله بنت فأكثر) أي منها كالثلثين فأفوقهما وقوله مع ابن فأكثر أي منه
كالابنين فأفوقهما وقوله المال بينهما أي ان كان هنالك بنت مع ابن وقوله أو بينهم
أي ان كان هنالك أكثر وقوله للذكر مثل حظ الانثيين أي مثل نصيبهما والحكمة في
ذلك ان الذكر ذو حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لعماله والانثى ذات حاجة فقط وأيضاً لانثى
قابلة للعقل وكثيرة الشهوة فاذا أكثر عليها المال عظم فسادها والرجل كامل العقل قابل
الشهوة فاذا أكثر عليه المال صرفه فيما يفيد له الثناء الجميل في الدنيا والثواب الجزيل في
الآخرة وروى أن جعفر الصادق سئل عن ذلك فقال ان حواء أخذت حفنة من الخنطة
وأكلتها وأخذت حفنة أخرى وخبأتها ثم أخذت حفنة أخرى ودفعتها الى آدم فلما جعلت
نصيبها ضعف نصيب الذكر قال الله امر عليها فعمل نصيب الذكر ضعف نصيب الانثى
انتهى من الاوآة (قوله ومثل ذلك) أي المذكور وهو بنت فأكثر مع ابن فأكثر وقوله
سواء كان الخ تميم في ابن الابن وقوله أو ابن عمها هذا مما زاد به بنت الابن على غيرها
(قوله وأخت شقيقة مع أخ شقيق) معطوف على قوله بنت ابن مع ابن وكذلك قوله
وأخت لاب مع أخ لاب وقوله فأكثر في الجميع أي في جميع ما تقدم ما عدا المثال الاول
لانه صرح فيه بذلك فهو راجع للامثلة الثلاثة السابقة فالعنى بنت ابن فأكثر مع ابن
فأكثر وأخت شقيقة فأكثر مع أخ شقيق فأكثر وهكذا (قوله بنت بنت ابن وابن ابن في
درجتها) فيعصبها في هذا المثال ولو كان لها شئ من الثلثين لم يعصبها لانه اذا كان في
درجتها يعصبها مطلقاً كما تقدم وقوله سواء كان الخ تميم في ابن الابن وقوله أو ابن
عمها قد علمت انه مما زاد به بنت الابن على غيرها وقوله للبنت النصف وهو ثلاثة
وقوله ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي أي وهو ثلاثة أيضاً فلان الابن اثنان ولبنت الابن
واحد وأصل المسئلة من اثنين مخرج النصف لكن انكسر الباقي وهو واحد على ثلاثة
رؤس لان ابن الابن برأسين وبنت الابن برأس تضرب الثلاثة في اثنين بسمة (قوله بنت
ابن وابن ابن ابن أنزل منها) هذا مثال لما اذا كان لها شئ من الثلثين وهو النصف فهو من
أمثلة المفهوم وقوله لها النصف أي وهو واحد وقوله والباقي له أي وهو واحد أيضاً

أو مشاركة فيه أو في
الثلثين وتزيد الأخت
شقيقة كانت أولاب بأنه
بعضها المجد كما سبقت في
باب المجد والاعوة الامثلة
بنت فأكثر مع ابن فأكثر
المال بينهما أو بينهم للذكر
مثل حظ الانثيين ومثل
ذلك بنت ابن مع ابن ابن
سواء كان أخاها أو ابن عمها
وأخت شقيقة مع أخ شقيق
وأخت لاب مع أخ لاب
فأكثر في الجميع بنت وبنت
ابن وابن ابن في درجتها سواء
كان أخاها أو ابن عمها للبنت
النصف ولبنت الابن مع
ابن الابن الباقي للذكر مثل
حظ الانثيين بنت ابن وابن
ابن ابن أنزل منها لها
النصف والباقي له فلا
يعصبها الا استغناها بفرضها

والمسئلة من اثنين مخرج النصف ولا تعصب في هذه الصورة لان النصف وهو ليس في درجتها بل أنزل منها ولذلك قال الشارح فلا يعصبها الخ (قوله بنت وبنيت ابن فأكثر وابن ابن) هذا مثال لما اذا كان لها شيء من الثلثين وهو السدس أو مشاركة فيه فان كانت بنت ابن واحدة فله السدس مع البنت وان كانتا اثنتين فأكثر فكل واحدة مشاركة في السدس وقوله للبنت النصف أى وهو ثلاثة وقوله وبنيت الابن فأكثر السدس أى وهو واحد ولا يخفى انه من كسر على أكثر من واحدة والتصحیح ظاهر وقوله والباقي أى وهو اثنان فالمسئلة من ستة مخرج السدس وقوله فلا يعصبها أى من استغنائها بفرضها (قوله بنتا ابن وابن ابن) هذا مثال لما اذا كان لها شيء من الثلثين وهي مشاركة في الثلثين فكل واحدة لها مشاركة فيهما وان كان المجموع له الثلثان وقوله لهما الثلثان أى وهما اثنان وقوله والباقي له أى وهو واحد فالمسئلة من ثلاثة مخرج الثلثين وقوله لما رأى من استغنائها بفرضها (قوله بنتا ابن وابن ابن) هذا مثال من أمثلة المنطوق بالنظر لبنت ابن الابن لانها ليس لها شيء من الثلثين فيعصبها ومن أمثلة المفهوم بالنظر لبنت الابن لان لها شيء من الثلثين وهو السدس ولعل الشارح نظر لهذا فذكر ذلك من أمثلة المفهوم وقوله للبنت النصف أى وهو ثلاثة من أصل المسئلة فان أصابته مخرج السدس وقوله وبنيت الابن السدس أى وهو واحد وقوله والباقي أى وهو اثنان لكن الاثنان لا يتقسمان على بنت ابن الابن وابن ابن الابن وهما بثلاثة رؤس فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة ثمانية عشر فللبنت ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولبنت الابن واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة فلابن ابن الابن أربعة ولبنت ابن الابن اثنان وقوله المذكور رأى النازل (قوله وقس على ذلك) أى قس على ما ذكر من الأمثلة باقيا (قوله أخت شقيقة أولاد مع جد) هذا هو الذي زادت به الأخت على غيرها وقوله المال لهما أى اثنا عشر فللبنت اثنان ولها واحد لان المجد بمنزلة الأخ كما تقدم (قوله والاصل في ذلك كله) أى الدليل على ذلك كله وقوله قوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم دليل لتعصب الابن فأكثر لبنت فأكثر وقوله وقوله تعالى وان كانوا اخوة لمسا أنهى وقوله وقباس الخ دليل لتعصب ابن الابن فأكثر لبنت الابن فأكثر وقوله مع مسأني الخ أى من انه مع الاناث كاخ وهذا دليل لتعصب المجد للأخت (قوله ولما أنهى الكلام) هذا دخول على كلام المصنف وقوله شرع في القسم الثالث جواب لما وقوله وهو أى القسم الثالث وقوله اثنان أى باعتبار كون الاخوات أمشقيات أولاد وقوله فقال عطف على شرع (قوله والاخوات) أى جنسهن الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد الواحدة فأكثر وقوله ان تسكن أى توجب (بنات) واحدة أو أكثر أو بنات ابن كذلك

ابن ابن الابن النازل فلا يعصبها لما بنتا ابن وابن ابن لهما الثلثان والباقي له كما مرتب بنت وبنيت ابن وبنيت ابن ابن وابن ابن ابن نازل للبنت النصف وبنيت الابن السدس تكملة الثلثين والباقي لبنت ابن الابن مع ابن ابن الابن المذكور للذ كرمثل حظ الاثنيين وقس على ذلك أخت شقيقة أولاد مع جد المال بينهما لا ذكر مثل حظ الاثنيين كما سيأتى في باب المجد والاخوة والاصل في ذلك كله قوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم للذ كرمثل حظ الاثنيين وقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلا ذكر مثل حظ الاثنيين وقباس أولاد الابن على أولاد الصاب مع مسأني في باب المجد والاخوة ان شاء الله تعالى ولما أنهى الكلام على القسم الثاني من العصبية شرع في القسم الثالث من العصبية وهو العصبية مع غيره وهو اثنان فقال (والاخوات) الشقيات أولاد والمراد الواحدة فأكثر (ان تسكن) أى توجب (بنات) واحدة أو أكثر أو بنات ابن كذلك

الاول للاخوات والثاني للبنات وحينئذ فيقر أعصبات بفتح الصاد على انه اسم مفعول كما
 ساكده الشارح ويحتمل أن يكون الضمير الأول للبنات والثاني للاخوات وحينئذ فيقرأ
 معصبات بكسر الصاد على انه اسم فاعل وعلى هذا فتح معنى اللام والاول أحسن (قوله
 وهو ذماني قول الغرضين الخ) أشار به - ذالم إلى أن ما يوجد في بعض كتب الفرائض
 وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم لم قال اجعلوا الاخوات مع البنات عصبات ليس له أصل
 يعرف فليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من كلام الغرضين وقوله
 الاخوات مع البنات عصبات أي جنس الاخوات الصادق بالواحدة مع جنس البنات
 الصادق بالواحدة أيضا عصبة وإنما كانت الاخوات مع البنات عصبات ليدخل المنقص
 على الاخوات دون البنات فيما لو كان هناك بنات مع أخوات فإنه لو فرضنا للاخوات
 لعالت المسئلة ونقص نصيب البنات ولا يمكن إسقاط الاخوات فدخل معصبات ليدخل
 النقص عليهن خاصة كما قاله امام المحرمين وحكي غيره في ذلك الاجماع انتهى لؤلؤة (قوله
 والاصل في ذلك حديث ابن مسعود) أي الدليل على ذلك حديث ابن مسعود وقوله
 حيث قال وما بقي فللاخت أي فيدل ذلك على انها عصبة (قوله وهذا بشرط الخ) أي وما
 ذكره أن الاخت مع البنت عصبة مع الغير متابس بشرط الخ وقوله فان كان معها
 أخوها الخ وذلك لان الأخ أقوى من البنت فيعصب أختمه فتعصب بالغير لامع الغير
 (قوله تنمة) أصاها تنمة كتكلمه تغلبت حركة الميم الأولى للناء الثانية وأدغمت الميم في الميم
 فصارت تنمة بفتح الناء الأولى وكسر الثانية ويجوز أن يباع أوله لثانيته في الكسر وهو المشهور
 على الالسنه (قوله حيث صارت الاخت الشقيقة عصبة مع الغير) أي بان كانت مع
 البنت أو بنت الابن وقوله صارت كالاخ الشقيق أي صارت بمنزلة وقوله فتعصب
 الاخوة للاب تفریح على قوله صارت كالاخ الشقيق والمراد بالاخوة ما يشمل الاخوات
 بدليل قوله ذكورا كانوا وانانا وقوله ومن بعدهم من العصبات أي كبنی الاخوة
 وكالاعمام وبنیهم (قوله وحيث صارت الاخت الاب عصبة مع الغير) أي بان كانت مع
 البنت أو بنت الابن وقوله صارت كالاخ للاب أي صارت بمنزلة وقوله فتعصب بنی
 الاخوة تفریح على قوله صارت كالاخ للاب وقوله ومن بعدهم من العصبات أي
 كالاعمام وبنیهم (قوله ولما فهم الخ) دخول على كلام المصنف وقوله أن جميع الذكور
 عصبات أي لذكرا المصنف لهم في القبول للعاصب وقوله الا الزوج والاخ للام أي فليسا
 عصبة لذكرا المصنف لهم ما في أصحاب الفروض مع كونه لم يذکر الزوج في باب التعصب
 خصصوا وقد قال فيه من القرابات أو المرالي والزوج ليس كذلك وتقدم أنه أراد بالأخ
 خصوص الشقيق أو الاب دون الذي لا يقرب منه ذكرا في أصحاب الفروض وقوله وأن
 جميع النساء صاحبات فرض أي لذكرا المصنف لهم في أصحاب الفروض مع كونه عد في
 التعصب الذكور فقط وقوله الا المعتقة أي فهي عصبة لدخولها في قوله والسيد المعتقد
 ذي الاتعام اذا مراد به الشخص ذكرا كان أو أنثى (قوله صرح الخ) جواب لنا وقوله
 بذلك في النساء أي يكونهن صاحبات فرض الا المعتقة وقوله بقوله أي في قوله فلا

وهو معنى قول الغرضين
 الاخوات مع البنات عصبات
 والاصل في ذلك حديث
 ابن مسعود رضي الله عنه
 السابق في باب السادس
 حيث قال وما بقي فللاخت
 وهذا بشرط أن لا يكون
 مع الاخت أخوها فان كان
 معها أخوها فهي عصبة
 بالغير لامع الغير (تنمة)
 حيث صارت الاخت الشقيقة
 عصبة مع الغير صارت كالاخ
 الشقيق فتعصب الاخوة
 للاب ذكورا كانوا وانانا
 ومن بعدهم من العصبات
 وحيث صارت الاخت
 للاب عصبة مع الغير
 صارت كالاخ للاب فتعصب
 بنی الاخوة ومن بعدهم من
 العصبات والله أعلم ولما
 فهم من سابق أن جميع
 الذكور عصبات الا الزوج
 والاخ للام وأن جميع
 النساء صاحبات فروض
 الا المعتقة صرح بذلك في
 النساء بقوله

محذور (قوله وليس في النساء) أي من النساء ففي معنى من وقوله طرأ على قراءته بفتح
 الطاء يكون مفعولاً مطلقاً عاملاً محذوف بقدر من المعنى أي أقطع بذلك قطعاً وعلى
 قراءته بضم الطاء يكون حالاً في اللفظاً كما في المعنى فيكونه قال في النساء جميعهم كما تقدم
 نظير في قوله بنوهم جميعاً وقوله عصبة بنفسها أي فلا ينافي أن فهمن عصبة بالغير ومع
 الغير فليس مراد المصنف في العصبة ممنه مطلقاً بل خصوص العصبة بالنفس كما أشار
 إليه الشارح بالتقيد بقوله بنفسها (قوله إلا الأئمة التي الخ) أشار الشارح إلى أن التي
 صفة لموصوف محذوف وقوله منت من المن وهو الانعام كما أشار إليه الشارح بقوله
 أي أنعمت ومنه اسمه تعالى المنان فهو بمعنى المنعم وقوله يعتق الرقبة أي الذات فقد
 أطلق اسم الجزء على الكل فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية وإنما اختير اسم
 الرقبة لأن الرق كالنمل في الرقبة (قوله من ذكروا نبي) بيان للرقبة بمعنى الذات وقوله
 فهي عصبة بيان لغاها الاستثناء وقوله للعتيق أي لثبوت الولاء عليه بالباشرة وقوله
 ولن انتهى إليه أي انساب إلى العتيق لثبوت الولاء عليه بالسراية وقوله بنسب أو ولاء
 متعلق بانتهى فن انتهى إليه بنسب كإبنته ومن انتهى إليه بولاء كعتيقه وقوله على تفصيل أي
 حال كون ذلك كما سأل تفصيل وقوله سألني بعضه أي في الفصول المذكورة في الخاتمة
 (قوله نتمات) أي ثلاثة (قوله ابن كل أخ لغير أم كأييه) فإن الأخ الشقيق كأييه وابن
 الأخ للآب كأييه وأما ابن الأخ للآم فليس كأييه بل من ذوى الأرحام (قوله لا يرثون الأم
 الخ) أي لأن ابن الأخ لا يسمى أخاً بخلاف ابن الابن فإنه يسمى ابناً مجازاً وقوله ولا
 يرثون أخواتهم أي لأن من ذوات الأرحام وقوله ولا يرثون مع المجدد أي لغيره لهم
 وقوله بخلاف آباءهم أي في الثلاثة فيردون الأم من الثلث إلى السدس وبعضهم
 أخواتهم ويرثون مع المجدد (قوله وابن الشقيق يسقط في المشتركة) أي لأنه لا قوة له كأييه
 وقوله وبالآخ للآب أي ويسقط بالآخ للآب لأن جهة الأخوة مقدمة على جهة بنى الأخوة
 وقوله وبالآخت الخ أي لما تقدم من أنها حيث صارت عصبة مع الغير صارت كالآخ وهو
 يجب ابن الأخ فكذلك ما لمحق به وقوله ولا يجب الأخ للآب أي لأن جهة بنى الأخوة
 متأخرة عن جهة الأخوة فالآخ للآب هو الذي يجب ابن الأخ كما ذكره قبل وقوله
 بخلاف أييه أي في جميع هذه المسائل فلا يسقط في المشتركة بل يقاسم الأخوة للآم
 فيها كما سألني ولا يسقط بالآخ للآب بل الأخ للآب هو الذي يسقط به ولا يسقط بالآخت بل
 بعضها إن كانت شقيقة ويجبها إن كانت لاب ويوجب الأخ للآب (قوله وابن الأخ للآب
 يسقط بابن الأخ الشقيق) أي لأن ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للآب وقوله
 وبالآخت للآب الخ أي لما تقدم من أنها حيث صارت عصبة مع الغير صارت كالآخ
 للآب وهو يجب ابن الأخ للآب فكذلك ما لمحق به وقوله ولا يجب ابن الشقيق أي لما
 علمت من أن ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للآب وقوله بخلاف أييه أي في هذه
 المسائل الثلاثة فلا يسقط بابن الأخ الشقيق بل يجب به ولا يسقط بالآخت للآب بل بعضها
 ويجب ابن الشقيق لأن جهة الأخوة مقدمة على جهة بنى الأخوة (قوله الورثة أربعة

(وليس في النساء) كاهن
 (طراً) بفتح الطاء أي قطعاً
 وبضمها أي جميعاً (عصبة)
 بنفسها (إلا) الأئمة (التي
 منت) أي أنعمت (يعتق
 الرقبة) الرقبة من ذكروا نبي
 فهي عصبة للعتيق وإن انتهى
 إليه بنسب أو ولاء على
 تفصيل مذكور في الولاء سألني
 بعضه إن شاء الله تعالى
 (نتمات) الأولى ابن كل
 أخ لغير أم كأييه الأفي مسائل
 لا يرثون الأم عن الثلث
 إلى السدس ولا يرثون مع المجدد
 أخواتهم ولا يرثون مع المجدد
 بخلاف آباءهم وابن الشقيق
 يسقط في المشتركة وبالآخ
 للآب وبالآخت شقيقة
 كانت أو لاب إذا صارت
 عصبة مع الغير ولا يجب
 الأخ للآب بخلاف أييه
 وابن الأخ للآب يسقط
 بابن الأخ الشقيق وبالآخت
 للآب إذا صارت عصبة
 مع الغير ولا يجب ابن الأخ
 الشقيق بخلاف أييه والله
 أعلم الثانية الورثة أربعة
 أقسام

أقسام) أي من حيث الارث بالفرض فقط والارث بالتعصيب فقط والارث بهما ولا يجمع بينهما والارث بهما ويجمع بينهما (قول قسم يرث بالفرض وحده) أي دون التعصيب وقوله من الجهة التي يسمى بها أي باسم موافق لها في المادة كالزوج فانه يرث بالفرض وحده من الجهة التي يسمى باسم موافق لها في المادة وهي الزوجية واحترز بذلك عما لو كان الزوج ابن عم مثله لافاته يرث بالتعصيب أيضا لان تلك الجهة بل من جهة كونه ابن عم (قوله وهو) أي القسم الذي يرث بالفرض وحده وقوله الام فترث بالفرض وحده من جهة الامومة وقوله وولداها أي ولد الام الذكروالانثى فترثان بالفرض وحده من جهة الاخوة للام وقوله والمجدتان أي المجددة من جهة الام والمجددة من جهة الاب فترثان بالفرض وحده من جهة المجدودة وقوله والزوجان أي الزوج والزوجة فترثان بالفرض وحده من جهة الزوجية (قوله وقسم يرث بالتعصيب وحده) أي دون الفرض وقوله كذلك أي من الجهة التي يسمى بها أي باسم موافق لها في المادة كما ان الم فانه يرث بالتعصيب وحده من الجهة التي يسمى باسم موافق لها في المادة وهي بنوة الأعمام واحترز بذلك عما لو كان ابن العم زوجا فانه يرث بالفرض أيضا لان تلك الجهة بل من جهة كونه زوجا (قوله وهم) أي القسم الذي يرث بالتعصيب وحده وأنى بضمير الجمع مراعاة للخبر وهو قوله جميع العصبة فانه جمع في المعنى وقوله جميع العصبة بالنفس أي كالابن والاخ وابنه والعم وابنه وقوله غير الاب والمجدد أي فانهما ليس ازتهما قاصرا على الارث بالتعصيب وحده من الجهة التي سمي بها وهي الابوة والمجدودة كما انه ليس قاصرا على الارث بالفرض وحده من الجهة المذكورة بل تارة يرثان بالفرض وحده وتارة بالتعصيب وحده وتارة بهما والجهة في الاحوال كلها واحدة كما سيوضحه الشارح (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك اذا لم يكن هناك معصب وقوله وبالتعصيب أخرى أي مرة أخرى وذلك اذا كان هناك معصب وقوله ولا يجمع بينهما ما أي بين الفرض والتعصيب وقوله وهن أي القسم الذي يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى وإنما أتى بضمير جمع النسوة مراعاة للخبر وهو قوله ذوات وأشار بقوله ذوات النصف الى خروج الزوج اذا ليرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى من جهة واحدة وأما ذوات النصف فيرث بالفرض ان لم يكن هناك معصب لهن وبالتعصيب ان كان هناك معصب لهن والجهة واحدة فيهما (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك اذا كان هناك ابن أو ابن ابن أو بقى بعد الفروض قدر السدس فأقل أو لم يبق شيء ويعال بالسدس وقوله وبالتعصيب مرة وذلك اذا لم يكن هناك فرع وارث لا ذكروالانثى وقوله ويجمع بينهما مارة وذلك اذا كان هناك أنثى من الفروع وفضل بعد الفروض أكثر من السدس (قوله وهو) أي القسم الذي يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة ويجمع بينهما مارة وقوله الاب والمجدد فترث الاب بجهة الابوة والمجد بجهة المجدودة وقوله فان كلامه ما يرث أي بالفرض وحده وقوله مع ابن أو ابن ابن فيكون للاب أو المجدد السدس وما بقى للابن أو ابن الابن وقوله وحيث بقى الخ عطف على قوله مع ابن أو ابن ابن أي وفي حالة هي ما ذاب بقى الخ وقوله قدر السدس أي كما لو ماتت عن أم

قسم يرث بالفرض وحده
من الجهة التي يسمى بها
وهو - جهة الام وولداها
والمجدتان والزوجان وقسم
يرث بالتعصيب وحده
كذلك وهم جميع العصبة
بالنفس غير الاب والمجدد
وقسم يرث بالفرض مرة
وبالتعصيب أخرى ولا
يجمع بينهما وهن ذوات
النصف والمثلثين كما سبق
وقسم يرث بالفرض مرة
وبالتعصيب مرة ويجمع
بينهما مرة وهو الاب والمجدد
فان كلامه ما يرث السدس
مع ابن أو ابن ابن وحيث
بقى بعد الفروض قدر
السدس

وبنتين وأب أو جد قلام السدس سهم والبنين الثمان أربعة أسهم والباقي وهو قدر
السدس سهم للاب أو الجد فاصلة من ستة وقوله أو دون السدس أى ويعال بما يكمل
السدس وذلك كالمومات الزوجة عن زوج وبنين وأب أو جد للزوج الربع ثلاثة
والبنين الثمان ثمانية والباقي سهم وهو دون السدس ففعال سهم آخر يكمل السدس
ويعطى للاب أو الجد فاصل المسئلة من اثني عشر وتقول لثلاثة عشر وقوله أو لم يبق شيء
أى ويعال بالسدس وذلك كالمومات الزوجة عن زوج وأم وبنين وأب أو جد للزوج
الربع ثلاثة وللام السدس سهمان والبنين الثمان ثمانية مع ان الباقي سبعة ففعال
لها با واحد ويعال أيضا للاب أو الجد بالسدس سهمين فاصل المسئلة من اثني عشر خمسة
عشر (قوله ويرث) أى كل منهما وقوله بالتعصيب أى وحده وقوله اذا خلا أى كل
منهما وقوله عن الفرع الوارث أى ولو كان هناك ذوفرض آخر كزوجته وقوله من ذكر
أو أنثى بيان للفرع الوارث (قوله ويجمع) أى كل منهما وقوله بين الفرض والتعصيب
أى فيرث البعض بالفرض والبعض بالتعصيب وقوله اذا كان هناك الخ أى كالمومات
عن بنت وأم وأب أو جد فالبنت النصف ثلاثة وللام السدس واحد يبقى انسان وهما
أكثر من السدس فيأخذ الاب أو الجد واحد بالفرض وواحد بالتعصيب (قوله قد
يجمع في الشخص جهتا تعصيب) أى كجهة البنوة وجهة العمومة في ابن هو ابن ابن عم
وكجهة الاخوة وجهة الولاية في أخ هو معتق (قوله كابن هو ابن ابن عم) هذا تمثيل للشخص
الذي اجتمع فيه جهتا التعصيب وصورته أن تزوج امرأة بن عمها فتأني منه بان فذلك
الابن ابنها وابن ابن عمها وقوله وكاخ هو معتق صورته أن يشترى شخص أخاه ثم يعتقه
فهو أخوه ومعتقه (قوله فيرث بأقواهما) أى فيرث الشخص الذي اجتمع فيه جهتا
تعصيب بأقوى الجهتين وقوله والا قوى معلوم من القاعدتين أى قاعدة المجعبري
وقاعدة كل من أدلى بواسطة سهمته تلك الوساطة لأولاد الام فمعلم من القاعدتين
المدكورتين أقوى الجهتين فأقوى الجهتين في الابن الذي هو ابن ابن عم جهة البنوة لانها
مقدمة على جهة العمومة وأقوى الجهتين في الاخ الذي هو معتق جهة الاخوة لانها
مقدمة على الولاية (قوله وقد يجمع في الشخص جهتا فرض) أى كالبنية والاختية من
الام في بنت هي أخت من أم وكالامومة والاختية من الاب في أم هي أخت من أب (قوله
ولا يكون ذلك الا في نكاح الجوس) أى ولا يكون اجتماع جهتي الفرض في شخص
الا في نكاح الجوس لاستباحتهم وطه المحارم وقوله وفي وطه الشبهة أى من المسامين
وغيرهم وانما لم يكن ذلك في نكاح المسامين لان الشرع منع من نكاح المحارم (قوله فيرث
بأقواهما لا بهما) أى فيرث الشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض بأقوى الجهتين
لا بالجهتين معا وقوله على الأرجح وقيل يرث بالجهتين جميعا وهو قول عمر وعلي وابن مسعود
وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وقتادة والثوري وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد واسحق
وبه قال ابن سريج وابن اللبان من أصحابنا وهناك قول ضعيف مصرح به عند المالكية
انه يرث بالاكثر اه لؤلؤة بزيادة (قوله والقوة) أى قوة إحدى الجهتين على الاخرى وقوله

أودون السدس أو لم يبق شيء
ويرث بالتعصيب اذا خلا عن
الفرع الوارث من ذكر أو
أنثى ويجمع بين الفرض
والتعصيب اذا كان معه أنثى
من الفروع وفضل بعد
الفرض أكثر من السدس
وسمعت الاشارة الى ذلك
والله أعلم الثالثة قد يجمع
في الشخص جهتا تعصيب
كابن هو ابن ابن عم وكاخ
هو معتق فيرث بأقواهما
والا قوى معلوم من
القاعدتين السابقتين
في العصبات وقد يجمع في
الشخص جهتا فرض ولا
يكون ذلك الا في نكاح
الجوس وفي وطه الشبهة
فيرث بأقواهما لا بهما على
الأرجح والقوة باحد أمور
ثلاثة

بأحد أمور ثلاثة أي وهي حب احداها ما الاخرى حب حرمان وعدم حب احداها ما
 حب حرمان بالشخص والاخرى تحجب وكون احداها ما أقل حب من الاخرى كما يعلم من
 الشارح (قوله الاول ان تحجب احداها ما الاخرى) أي حب حرمان فجهة المنتبة تحجب
 جهة الاختبة من الام حب حرمان (قوله كبرت هي أخت من أم) هذا تمثيل للشخص
 الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بحب احداها ما الاخرى وقوله كأن بطأ محوسى
 أمه أي أو يطأ شخص أمه وطء شبهة وقوله فتلد بنتا أي فتلد أمه بنتا منه وقوله ثم يموت
 دنها أي عن تلك البنت وقوله فترث بالبنية أي لا بالاختبة للام لان البنية أقوى لحبها
 للاختبة للام (قوله الثاني أن تكون احداها ما لا تحجب) أي حب حرمان بالشخص
 والاخرى تحجب فجهة الامومة أو المنتبة لا تحجب حب حرمان بالشخص وجهة الاختبة
 من الاب تحجب بالابن والاب والابن الشقيق (قوله كام أو بنت هي أخت من أب) هذا
 تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بعدم حب احداها ما وقوله كأن بطأ
 محوسى بنته أي أو يطأ شخص بنته وطء شبهة وقوله فتلد بنتا أي فتلد بنته بنتا منه وقوله
 ثم يموت الصغرى عن الكبرى أي فقد اجتمع في الكبرى جهتا فرض لانها أمها وأختها من
 أبيها وقوله فترث بالامومة أي لا بالاختبة من الاب لان الامومة لا تحجب حرمانا بالشخص
 بخلاف الاختبة من الاب فانها تحجب حرمانا به (قوله أو عكسه) أي بان يموت الكبرى
 عن الصغرى فقد اجتمع في الصغرى جهتا فرض لانها بنتها وأختها من أبيها وقوله فترث
 منها بالبنية أي لا بالاختبة للاب لان البنية لا تحجب حرمانا بالشخص بخلاف الاختبة
 للاب كما مر (قوله الثالث أن تكون احداها ما أقل حبا) أي أن تكون احدي الجهتين
 أقل محبوبة من الاخرى فحجب مصدر المبني للمجهول لانه معنى المحبوبة (قوله كجدة أم
 أم هي أخت من أب) هذا تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بكون
 اجداها ما أقل حبا من الاخرى وقوله كأن بطأ محوسى أي أو يطأ شخص بنته وطء شبهة
 وقوله فتلد بنتا أي فتلد بنته الاولى بنتا منه وقوله ثم يطأ الثانية أي بنته الثانية وقوله
 فتلد بنتا أي فتلد بنته الثانية بنتا منه وقوله ثم يموت السفلى عن العليا أي فقد اجتمع في
 العليا جهتا فرض لانها جدة السفلى أم أمها وأختها من أبيها وقوله بعد الوسطى أي بعد
 موت الوسطى لانها لو كانت حمت العليا من جهة كونها جدة وترث حينئذ بالاختبة
 كما سيذكر بعد وقوله والاب أي وبعد موت الاب فهو معطوف على الوسطى وانما قيد
 بذلك لتمكين جهة الاختبة غير محبوبة كما أن جهة المجدودة غير محبوبة وبعضهم جعله
 معطوفا على العليا لان موت الاب ليس شرطا في ارث العليا كما كونها ترث بالمجدودة من
 جهة لام والاب لا يحجبها من تلك الجهة وان حبا من جهة الاختبة للاب وقال الشيخ
 الامر لو حذفه ما ضر عطفه على الوسطى أو العليا وقوله فترثها بالمجدودة دون الاختبة أي
 لان المجدودة من جهة الام وان حمت بالام الا أنها أقل محبوبة من الاختبة للاب فترث
 بالمجدودة السدس مع أنها لو ورثت بالاختبة لاستحقت النصف وهناك قول ضعيف مصرح
 به عند المالكية أنها ترث بالاكثر كما تقدم (قوله فلو كانت الخ) مقابل المحذوف والتقدير

الاول ان تحجب احداها ما
 الاخرى كبرت هي أخت
 من أم كأن بطأ محوسى أمه
 فتلد بنتا ثم يموت عنها فترث
 بالبنية الثاني أن تكون
 احداها ما لا تحجب كام أو
 بنت هي أخت من أب كأن
 بطأ محوسى بنته فتلد بنتا ثم
 يموت الصغرى عن الكبرى
 فترثها بالامومة أو عكسه
 فترثها بالبنية الثالث أن
 تكون احداها ما أقل حبا
 كجدة أم أم هي أخت من أب
 كأن بطأ محوسى بنته فتلد
 بنتا ثم يطأ الثانية فتلد بنتا
 ثم يموت السفلى عن العليا
 بعد موت الوسطى والاب
 فترثها بالمجدودة دون
 الاختبة فلو كانت الجهة
 القوية محبوبة ورثت
 بالضعيفة

هذا اذا لم تكن الجهة القوية محبوبة فلو كانت الخ والجهة القوية كالجدة والضعيفة
 كالاختبة للاب في المثال المذكور وقوله كأن تموت السفلى أي التي هي البنت الاخيرة
 وقوله عن الوسطى أي التي هي أمها وأختها أيها وقوله والعليا أي وعن العليا التي هي
 جدتها أم أمها وأختها من أيها وقوله فترث العليا الاختبة أي فترث العليا التي هي جدة
 أم أم وأخت لاب بالاختبة للاب لا بالجددة محبها بالأم التي هي الوسطى فترث النصف
 لكونها أخت لاب وقوله والوسطى بالامومة أي وترث الوسطى التي هي أم وأخت لاب
 بالامومة لا بالاختبة لان الامومة لا تجب بخلاف الاختبة كما تقدم وبما يابها فيقال أي
 جدة لها النصف فرضا وأي حاجب يز يد نصيب محبونه بوجوده وأي جدة ورثت مع الام
 ولذلك قال الشيخ الامير ما غزا فيها

كأن تموت السفلى
 في المثال الاخير عن الوسطى
 والعليا فترث العليا بالاختبة
 والوسطى بالامومة وقد
 يجتمع في الشخص جهة فرض
 وتعييب كابن عم وواخ
 لام أو زوج فيرث بهما حيث
 أمكن والله تعالى أعلم ولما
 انتهى الكلام على العصبان
 أردف ذلك بياب المحب مع
 أن بعضه قد سبق في
 العصبان فقال

أولاي تولى في الفرائض جدة * لها النصف فرضا ما سمعت بمثله
 وما حاجب قد زاد محبوبة به * فما حجبه والأرث ينموا لوجه
 وما جدة نالت مع الام ارثها * وأدلت بها أرشد فتاك لسؤله
 * وقال العلامة السجاعي ما غزا فيها أيضا *

أين لي هداك الله ما هي جدة * عن الارث لم تجب دواما بينتها
 وبنت لها أم وقد ورثا معا * فثالث لام ثم نصف لامها
 وأجاب بعضهم بقوله

جوابك يا هذا الامام يكون في * نكاح محرمي لبنت فبنتها
 فأولاد تذي ان تمت كانت أمهم * لها الثلث ميراثا ونصف لامها
 بأختبة للبنت فاسمع فذا الذي * طلبت حماك الله فضل أولى النبي

(قوله وقد يجتمع في الشخص جهة فرض وتعييب) أي كجهة اخوة الام أو الزوجة وجهة
 العمومة في ابن عم هو أخ لام أو زوج (قوله كابن عم هو أخ لام) هذا تمثيل للشخص الذي
 اجتمع فيه جهة فرض وتعييب صورته أن يتعاقب اخوان على امرأة فتلد لكل منهما
 ابنا ثم يموت أحدهما الابن عن الآخر فهو ابن عمه وأخوه لأمه وقوله أو زوج أي ابن عم هو
 زوج وصورته أن تتزوج المرأة بابن عمها ثم تموت عنه فهو ابن عمها وزوجها (قوله فيرث
 بهما حيث أمكن) أي يرث بالمجهتين معا وقت إمكانه لعدم الحاجب وبقاء شيء للعاصب فان
 لم يمكن بأن وجد مانع للارث بأحدى الجهتين ورث بالانحوى كما لو كان مع ابن العم الذي
 هو أخ لام بنت فان البنت تمنعه من الارث بالأخوة للام فيرث بالتعصيب فقط (قوله ولما
 انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله أردف ذلك بياب المحب أي أتبع
 الكلام على العصبان بياب المحب وقوله مع أن بعضه سبق في العصبان أي كقوله

ومالذي البهذي مع القريب * في الارث من حظ ولا نصيب
 وقوله والاخ والعم لام وأب * أولى من السدلي بشرط النسب

وأشار الشارح بذلك الى أن في كلام المصنف تكرار في الجملة (قوله فقال) عطف على أردف

*** (باب المحب) ***

أى باب بيان ذى المحب وهو المحبوب وهو باب عظيم فى الفرائض و محرم على من لم يعرف المحب أن يفترى فى الفرائض كما فى شرح الترتيب (قوله وهو لغة المنع) فالمحجب لغة المسانع ومنه قول الشاعر

له حاجب فى كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب

قال بعضهم يعنى به النبي صلى الله عليه وسلم أى له صلى الله عليه وسلم ما منع عن كل أمر يشينه وليس له ما منع عن طالب المعروف والاحسان (قوله واصطلاحاً منع من قام به سبب الارث) أى كالترابفة فنع من لم يقم به سبب الارث لا يسمى حجماً اصطلاحاً وقوله من الارث بالكلية أى من المودوث بكتابه وهذا يسمى حجب الحرمان وقوله أو من أوفر حظيه أى أو من أعظم نصيبه وهذا يسمى حجب النقصان فأول التنوين لالشك (قوله وهو) أى الأعم مما فى الترجمة لان المراد به فى الترجمة المحب بالاشخاص فقط كما سبذ كره الشارح وقوله حجب بالاصناف أى بسببها وقوله وهى الموانع السابقة أى التى هى الرق والقيل واختلاف الدين الخ ما سبق وقوله وحجب بالاشخاص أى بسببهم (قوله وهو المراد عند الاطلاق) ففى اطلاق المحب فالمراد به المحب بالاشخاص نقصاناً لحرماننا لکن هذا فى التراجم كما فى ترجمة المتن وأما فى الافتاء فالمراد به المحب بالاشخاص حرماناً فاذا قيل فى الافتاء فلان محبوب كان المراد أنه محبوب بالاشخاص حرماناً (قوله وهو المقصود بالترجمة) أى وهو المراد بالانصاف بترجمته أى بقوله باب المحب (قوله وهو قسمان) الضمير عائذ للمحب بالاشخاص وقوله حجب نقصان أى حجب يترتب عليه النقصان (قوله وهو سبعة أنواع الخ) قد ذكر الشارح منها واحداً وثانها الانتقال من تعصيب الى تعصيب أقل منه كأنه انتقال الاخت من النصف بالتعصيب اذا كانت مع البنات الى أمثل بالتعصيب اذا كانت مع أخيهما وثالثها الانتقال من فرض الى تعصيب أقل منه كأنه انتقال النصف فرضاً الى الثلث بالتعصيب مع ابن ورابعها انتقال من تعصيب الى فرض أقل منه عكس ما قبله كأنه انتقال الاب أو الجد مع الابن من ارث جميع المال تعصيباً الى السدس فرضاً وخامسها مزاجعة فى الفرض كما فى البنات فان بعضهن يزاحم بعضاً فى الثلثين وسادسها مزاجعة فى التعصيب كما فى البنين فان بعضهم يزاحم بعضاً فى التعصيب وسابعها مزاجعة بالمول كما فى أم وزوج وأخت لغترام ولا يخفى عليك أن الخامس وما بعده لا ينعين فيه المحجب من المحبوب بل لك أن تعتبر كل واحد منهم حاجباً ولك أن تعتبره محجوباً اهـ من حاشية الامر بتصرف (قوله ذكرتها فى شرح الترتيب) قد دعيتها (قوله منها الانتقال الخ) فى التعمير بالانتقال مسامحة لانه فرغ عن ثبوت المنتقل عنه أولاً كأن يثبت للزوج النصف أو لأم ينتقل عنه الى الربع وأجيب بأنه اعتبارى فيلاحظ أن له النصف أو لأم ينتقل عنه الى الربع ويؤيد ذلك أن ارث الزوج للنصف شرطه عدم الفرع الوارث واورثه للربع شرطه وجوده والأصل عدمه وقوله من فرض أى كالنصف وقوله الى فرض أقل منه أى كالربع (قوله ويعلم أكثرها) أى أكثر الأنواع السبعة (قوله وحجب حرمان) أى حجب يترتب عليه الحرمان

*** (باب المحب) ***
 وهو لغة المنع واصطلاحاً
 منع من قام به سبب الارث
 من الارث بالكلية أو من
 أوفر حظيه وهو قسمان حجب
 بالاصناف وهى الموانع
 السابقة وحجب بالاشخاص
 وهو المراد عند الاطلاق
 وهو المقصود بالترجمة وهو
 قسمان حجب نقصان وهو
 سبعة أنواع ذكرتها
 فى شرح الترتيب منها
 الانتقال من فرض الى
 فرض أقل منه كحجب
 الزوج من النصف الى
 الربع ويعلم أكثرها
 سبق ومما سبب فى التأميل
 وحجب حرمان

عن الميراث بالاب) لانه أدلى
به وقوله (في أحواله) أى
الاب أو الجد (الثلاث) بشر
به الى الاحوال الثلاث التى
ذكرتها من الارث بالفرض
أو التعصيب أو بهما (وتسقط
المجذات من كل جهة) أى
من جهة الام أو من جهة
الاب (بالام) أما التى من
جهة الام فلا دلالاتها وأما
التى من جهة الاب فلا يكون
الام أقرب من يرث بالامومة
(فافهمه) أى ما ذكرته لك
(وقس ما أشبهه) فيجب
كل جد قريب كل جد أبعد
منه لادلائه به وتجب المجذات
بعضهن بعضا على التفصيل
السابق ويحب كل من
الاب أو الجد المجدة التى
تدلى به دون غيرها (وهكذا)
يسقط (ابن الابن) وبنت
الابن (بالابن) وكذا كل
ابن ابن وبنت ابن نازين
بابن ابن أقرب منه (فلا
تبغ) أى تطلب (هن)
هذا (الحكم الصحيح) أى
المجع عليه (معدلا) أى
ميلا الى حكم باطن بأن تورث
ابن ابن مع ابن (وتسقط
الاخوة) سواء كانوا أشقاء
أولاب أو لام وسواء كانوا
ذكور أو إناثا أو خنثى
(بالهينين) والمراد الواحد
فأكثر كما هو معلوم

وهو معطوف على قوله يجب نقصان (قوله وقد سبق بعضه) أى يجب الاخ للاب بالاخ
الشقيق وقوله شامنه أى من أفراد وقوله مقدا أى حالة كونه مقدا وقوله فقال
عطف على ذكر (قوله والجد محبوب عن الميراث) أى عن الارث وقوله بالاب أى بسبب
لاب (قوله لانه أدلى به) أى لان الجذات تنسب الى الميت بواسطة الاب (قوله وقوله) مبتدأ
خبره قوله بشره الخ وقوله فى أحواله يحتمل أن الضمير للاب أو للجد كما أشار اليه الشارح
وقوله من الارث بالفرض الخ بيان للاحوال الثلاث (قوله وتسقط المجذات من كل
جهة) أى تسقط من الورثة وقوله أى من جهة الام أو من جهة الاب أى من جهتهما
فأوامنة خلو تجوز الجمع وقوله بالام أى بسبب الام (قوله أما التى من جهة الام فلا دلالاتها
بها) أى أما سقوط التى من جهة الام فنابت لادلائها بالام وقوله وأما التى من جهة الاب
فلا يكون الام الخ أى وأما سقوط التى من جهة الاب فنابت لكون الام الخ ووجه كون الام
أقرب من يرث بالامومة أنها ترث بالامومة بلا واسطة والمجذات ترث بالامومة بواسطة
فالتى من جهة الاب ترث بالامومة بواسطة الاب أى باعتبار كونها ام أب والتى من جهة الام
ترث بالامومة بواسطة الام أى باعتبار كونها ام وبهذا يتضح اصالتها فيما سبق (قوله
فافهمه) أى اعلمه وقوله أى ما ذكرته أى من يجب الجذات بالاب وسقوط المجذات بالام
(قوله وقس ما أشبهه) أى فى يجب العبد بالقرب والضمير لما ذكر من يجب الجذات بالاب
و يجب المجذات بالام وبين الشارح ما أشبهه يجب الجذات بالاب بقوله فيجب كل جد قريب
كل جد أبعد منه وبين ما أشبهه يجب المجذات بالام بقوله وتجب المجذات بعضهن بعضا
فالبعض المحابب كالمجدة لقريبة من جهة الام والبعض المحبوب كالمجدة البعيدة من جهة
الاب وقوله ويجب كل من الاب أو الجد المجدة التى تدلى به أى جدة الميت التى تدلى بكل
من الاب أو الجد فالاب يجب المجدة التى تدلى به وهى امه وامها تمها والمجد يجب المجدة
التى تدلى به وهى امه وامها تمها وقوله دون غيرها أى غيرها التى تدلى به كام الام وأم الاب
بالنسبة للجد (قوله وهكذا) أى ومثل هذا أى ما ذكره بين الشارح مفاد التشبيه بقوله
يسقط وقوله ابن الابن مبتدأ خبره هكذا قبله وقوله وبنت الابن أشار به الى ان فى كلام
المصنف حذف الواو مع ما عطف وقوله بالابن أى بسبب الابن وقوله وكذا كل ابن
ابن وبنت ابن الخ أى فيسقطان حال كونهما نازين بابن ابن أقرب منهما (قوله فلا تبغ
الخ) أى اذا علمت ما ذكره فلا تبغ الخ وقوله عن هذا الحكم أى الذى هو يجب ابن الابن بالابن
ويحتمل شعوره يجب الجذات بالاب والمجذات بالام وقوله معدلا المشهور وقراءته بكسر الدال
لكن القياس فتحها لان ما جاء على مفعل مما فعله على وزن ضرب يضرب فان أريد منه
المحدث فقياسه الفتح وان أريد منه المكنان أو الزمان فقياسه الكسر والمراد منه هنا المحدث
كما أشار اليه الشارح بقوله أى ميلا فقياسه الفتح ويكون الكسر سماعيا وقوله بان تورث
الخ تصوير للحكم الباطل (قوله وتسقط الاخوة) أى جنسهم يشمل الواحد والاكثر وقوله
سواء كانوا أشقاء الخ تعميم أول فى الاخوة وقوله وسواء كانوا كورا الخ تعميم ثان فيهم
وقوله بالهينين أى جنسهم الصادق بالواحد والاكثر كما أشار اليه الشارح بقوله والمراد الخ

وقوله وسيصرح به في بني الابن أي بقوله سيان فيه الجمع والوحدان (قوله وبالاب الادنى) أي وتسقط الاخوة بالاب الادنى أي الاقرب واحترز به عن الاب الاعلى كما أشار إليه الشارح بقوله دون الاعلى فلا تسقط الاخوة به وقوله وهو أي الاعلى (قوله كما روينا) الارجح قراءته بالبناء للجهول وحينئذ فأصله روي لنا فدخله المحذف للجار والابصال للضمير ويصح قراءته بالبناء للمعلوم وهو الذي يشير له الشارح وكأنه لم يرتض الاوّل لان المحذف والابصال سماسي (قوله ذلك) أي سقط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى واسم الاشارة مفعول روينا على بناءه للمعلوم وقوله في معنى ما ورد الخ أي بسبب الاخذ بمفهوم معنى اللفظ الذي ورد في القرآن وهو لفظ الكلالته في آيتها أعني قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالته أو امرأة الآية وقوله تعالى يستعمونك قل الله يفتيك في الكلاله الآية فالآية الاولى تفيد بمفهومها حجب الاخوة للام بالولد أو بالوالد والثانية تفيد بمفهومها أيضا حجب الاخوة الاشقاء والاب بها ما أفاده المحفني (قوله فان الكلالته من لم يخلف الخ) أي ومفهومه ان من خلف ولدا أو والدًا فلا شيء لاخوته فيعلم من هـ تسقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى (قوله أو كما روينا ما يؤدى الى ذلك) أي الى سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى وأما منة تخلو تجوز الجمع وكذلك أو التي فيما بعد فان ذلك كما هو مروى عن القرآن مروى عن الرسول ومروى عن الفقهاء والفرضيين وغيرهم وقوله في قوله أي من قوله ففي معنى من السانة لانه بيان ما يؤدى الى ذلك وقوله فابق فلاولى الخ وفي رواية فهو ولاولى الخ وفي رواية فابق الفروض الخ وفي رواية فابق الفروض الخ (قوله ولاشك ان كلال الخ) هذه ضميمه للحديث بين بها لشارح وجه كونه يؤدى الى سقوط الاخوة بالابن وبالاب وقوله وكذا ابن الابن الخ أي بذلك لبيان انه يعلم من الحديث وان كان ابن الابن سيذكره المصنف (قوله أو كما روينا ذلك) أي سقوط الاخوة بالبنين وبالاب وقد عرفت ان أمانة تخلو تجوز الجمع وقوله وغيرهم أي من بقية العلماء وقوله فانه مجمع عليه أي لان هذا المحكم مجمع عليه فهو تعليل لقوله عن الفقهاء والفرضيين وغيرهم (قوله ولما كان الابن حقيقة خاصا الخ) أي ولما كان الابن حال كونه حقيقة خاصا الخ وقوله وكان ابن الابن الخ عطف على كان الاولى وقوله اجاعا أي بالاجاع وهو دليل لكون ابن الابن كالابن وقوله صرح بذلك أي بكون ابن الابن كالابن في حجب الاخوة وقوله بقوله أي في قوله فالماء النانة بمعنى في الماء الاولى للتعدي (قوله وبني البنين) أي وتسقط الاخوة بجنس بني البنين الصادق بالواحد والاكثر كما سيصرح به (قوله كيف كانوا) كيف اسم استفهام في محل نصب على أنه خبر لكان ان كانت ناقصة أو على أنه حال ان كانت تامة بمعنى وجد والواو اسمها على الاوّل وفاعلها على الثاني وقوله على أي حالة تفسيره كيف على كل من لاحتمالين وابن أفهم كلام بعضهم قصره على الثاني وقوله من قرب أو بعيد ان لاى حالة (قوله ولما كان من المعلوم الخ) كان الاخصر منه أن يقول ولما كان الواحد من بني البنين وكذا من البنين كما جمع في حجب الاخوة صرح بذلك بقوله سيان الخ وقوله بأنه أي الحال والشأن والقاعدة أن ضمير الشأن يفسره ما بعده وهو هنا قوله

وسيصرح به في بني الابن
 وبالاب الادنى دون الاعلى
 وهو المجدد (كما روينا) ذلك
 في معنى ما ورد في القرآن
 العزيز فان الكلالته من لم
 يخلف ولدا ولا والدا أو كما روينا
 ما يؤدى الى ذلك عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 في قوله فابق فلاولى رجل
 ذكر ولاشك ان كلام من الابن
 والاب وكذا ابن الابن أولى
 من الاخوة أو كما روينا ذلك
 عن الفقهاء والفرضيين
 وغيرهم فانه مجمع عليه ولما
 كان الابن حقيقة خاصا بين
 الصلب وكان ابن الابن
 كالابن في حجب الاخوة اجاعا
 صرح بذلك بقوله (وبني
 البنين كيف كانوا) أي على
 أي حالة كانوا من قرب أو بعد
 ولما كان من المعلوم انه
 ليس المراد بني البنين
 وكذا بالبنين في حجب
 الاخوة

ليس المراد الخ وقوله الجمع بالنصب على أنه خبر ليس وقوله بل الواحد الخ اضرب
 انتقالى وقوله في ذلك سواء أى مستويان في حجب الاخوة وقوله صرح بذلك أى يكون
 الواحد والجماعة سواء وقوله بقوله أى في قوله كما تقدم غير مرة (قوله سيان) بكسر السين
 تنبيه سى وهو خبر مقدم والجمع وما عطف عليه مبتدأ مؤخر وقوله أى سواء تفسر لسيان
 وقوله فيه متعاقب سيان والضمير للحكم السابق كما أشار إليه الشارح بقوله أى الحكم الخ
 (قوله الجمع) المراد به ما فوق الواحد فيصدق بانثين فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله
 الصادق الخ (قوله والوحدان) بضم الواو جمع واحد كرمضان جمع راع وشبان جمع شاب كما
 في القاموس والصحيح أبو بكر الواو جمع أحاد بمعنى واحد كغلمان جمع غلام وضبطه العلامة
 المحفني بالكسر وجعله جمع الواحد ثم حكم بشذوذ وهو توفيق لا يعول عليه كما قاله المحقق
 الامر (قوله جمع واحد) يمكن الجمع ليس مراد ابل المراد به الواحد مجازا أمرسلا من اطلاق
 اسم الكل وارادة الجزء لان المفرد جزء الجمع وانما كان المراد به الواحد لمقابله بالجمع
 المراد به ما فوق الواحد (قوله فلا تظن الجمع شرطا) تفرغ على قوله سيان فيه الجمع
 والوحدان أى فلا تظن الجمع الواقع في عبارة المصنف شرطا في حجبهم الاخوة (قوله ولما
 كان الاخوة للام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله بمن يحجب به الاشقاء أى وهو
 ثلاثة الابن وابن الابن والاب فالاخ الشقيق يحجب بثلاثة والاخ للاب يحجب بهؤلاء
 الثلاثة وبالاخ الشقيق وكذلك الشقيقة اذا صارت عصبة مع الغير كما تقدم وابن الاخ
 الشقيق يحجب بهؤلاء وبالجد والاب والابن وكذلك الاخت للاب اذا صارت عصبة مع الغير
 كما مر وابن الاخ للاب يحجب بهؤلاء وابن الاخ الشقيق والعم الشقيق يحجب بهؤلاء وابن
 الاخ للاب والعم للاب يحجب بهؤلاء وبانعم الشقيق وابن العم الشقيق يحجب بهؤلاء وبانعم
 للاب وابن العم للاب يحجب بهؤلاء وبانعم الشقيق والمولى المعتقد ذكر اكان أو انثى
 يحجب بهؤلاء وبانعم للاب اه من اللواؤة بتصرف (قوله وزيادة على ذلك) أى
 ويزائد على ما يحجب به الاشقاء فالزيادة بمعنى الزائد ولذلك قال صرح بالزائد ويصح أن
 يكون على تقدير مضاف أى ذى زيادة والمهوج لذلك أن الزيادة لا تحجب وانما يحجب
 الزائد الذى هو ذو الزيادة (قوله صرح بالزائد) جواب لما وقوله بقوله أى في قوله كما مر
 مرارا كثيرة (قوله ويفضل ابن الام) أى ويزيد الاخ للام على الاخ الشقيق والاخ للاب
 فيعلم من ذلك ان الاخ للام يسقط بما يسقط به الاخ الشقيق والاخ للاب من الابن وابن الابن
 والاب ويزيد عما يانه يسقط بما سبذ كرم من الجد والبن والبن فيسقط بسنة
 ولا يسقط بالاخ الشقيق (قوله وكذا بنت الام) أى فان الام ليس بقيد وقوله وهما أى
 ابن الام وبنت الام وقوله الاخ والاخت للام فالمراد من ابن الام الاخ للام والمراد من بنت
 الام الاخت للام (قوله بالاسقاط) متعلق بيفضل وكان المناسب لقوله سابقا وتسقط الاخوة
 الخ أن يعبر بالسقوط لأنه لاحظ هنا اسقاط الغرلة والنخبط سهل وقوله بالجد أى
 بسبب الجد (قوله فافهمه) أى فاعلم الحكم المذكور وهو اسقاط الاخ للام بالجد وهو المراد
 باسم الاشارة في قول الشارح أى ذلك فهو تفسير للضمير وقوله فهما صحتها أى مطابقا

الجمع بل الواحد والجماعة
 في ذلك سواء صرح بذلك
 بقوله (سيان) أى سواء
 (فيه) أى الحكم
 المذكور وهو حجب الاخوة
 بهم (الجمع) الصادق بانثين
 فما زاد (والوحدان) جمع
 واحد فلا تظن الجمع شرطا
 ولما كان الاخوة للام
 يحجبون بمن يحجب به
 الاشقاء وزيادة على ذلك
 صرح بالزائد بقوله (ويفضل
 ابن الام) كذلك بنت الام
 وهما الاخ والاخت للام
 (بالاسقاط) أى الحجب
 بالجد فافهمه (أى ذلك
 فهما صحتها)

للاواقع وقوله على احتياط أى تثبت وقوله ويقين أى جزم وقوله لا على شك وتردد
العطف فيه للتفسير (قوله وبالبنات) أى ويفضل ابن الام بالاسقاط بالبنات أى يحسنهن
الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر وقوله وبنات الابن أى
جنسهن الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله كذلك أى الواحدة فأكثر
(قوله كما صرح به) أى بأن المراد الواحدة فأكثر في البنات وبنات الابن وقوله بقوله
أى فى قوله فالإمام بمعنى فى (قوله جمعاً ووحداً) أى سواء كان جمعاً وهو ما فوق الواحدة
فيصدق بانثنين فأكثر أو وحداً يضم الواو وكسرهما والمراد به الواحدة بدليل مقابله
بقوله جمعاً كما تقدم (قوله فقل لى زدى) أى لأنه ينبغي طلب الزيادة من العلم قال تعالى وقل
رب زدنى علماً وقوله من هذا العلم المتفق عليه وغيره أى لأن حذف المعمول يؤذن
بالعموم (قوله فتخلص) أى من كلام المصنف وقوله أن الاخوة للإمام المراد بهم ما يشمل
الاخوات للإمام وقوله يحجبون بسنة أى بأحد سنة وقوله بالابن وابن الابن الخ بدل من
قوله بسنة وقوله اجماً أى بالاجماع وقوله لآية الكلاله الاولى أى لفه وهى آية
الكلالة الاولى هى قوله تعالى وان كان رجل من يورث كلالة الخ وقيد بالاولى لانها المثبتة
للذمى بمفهومها الكون المراد بالاخوة فيها للإمام وأما آية الكلاله الثانية التى هى
قوله بسنة فتقرنك قل الله يفتنكم فى الكلاله الخ فالمراد بالاخوة فيها الاخوة لا يورثون اولاد
(قوله لان الكلاله من لم يخلف ولداً) أى لان معنى الكلاله ميت لم يخلف ولداً
وان نزل ولداً وان علا وقوله وقيل فيها غير ذلك مما ذكرته فى شرح الترتيب أى
وقيل فى الكلاله غير هذا القول مما ذكرته فى شرح الترتيب قال فيه وقيل الكلاله
اسم للورثة اذ لم يكن فيهم ولد ولا والد وقيل ميت فاقد للولد وقيل ورثة فاقدوه وروى
التوقف فيها عن عمر رضى الله عنه اه وقد نظم بعضهم هذا الخلاف بقوله
وفى المراد بالكلالة اختلف * والاكثرون أنه مما عرفت
فقبيل وارثون ما فيهم - م ولد * ووالد وقيل ميت فقد
ذنب وقيل فاقد للولد * أو وارثون فاقدوه فاعدد
والوقف فى معناه يروى عن عمر * وعز وسابق الى المجل اشهر
(قوله لكن خص الخ) هذا استدراك على قوله لآية الكلاله مع قوله لان الكلاله من لم
يخلف ولداً ولا والداً لان الام والمجدة دخلتا فى ذلك والتخصيص فى المحقيقة للفهوم وهو انه
تولم يكن كلاله بان كان له ولد أو والداً لمرات الاخوة فيخرج من ذلك الام والمجدة وكذلك
خص من مفهوم الكلاله فى الآية الثانية الميت فانها لا تحجب الاخوة الاشقاء اولاد
والعمدة فى ذلك السنة (قوله ثم بنات الابن) أى جنسهن الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار
إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر وقوله بسقطن أى من عدد الورثة لم يحجب بالبنات عند
حوزهن الثلثين (قوله متى حاز الثلثين) أى متى استحق البنات الثلثين بأن كن
اثنتين فأكثر فالمراد من المحبارة الاستحقاق لا الاخذ لانه لا يتوقف سقوط بنات الابن عليه
والمراد بالبنات ما يشمل بنتين فأكثر ولا يخفى أن جواب الشرط محذوف دل عليه ما سبق

(على احتياط) ويقين
لا على شك وتردد
(وبالبنات) الواحدة
فأكثر (وبنات الابن)
كذلك كما صرح به بقوله
(جمعاً ووحداً) من البنات
وبنات الابن (فقل لى زدى)
من هذا العلم المتفق عليه
ومن غيره فتخلص ان الاخوة
للإمام يحجبون بسنة بالابن
وابن الابن والميت وبنات
الابن والاب والمجدة اجماً
لاية الكلاله الاولى لان
الكلالة من لم يخلف ولداً
ولا والداً وقيل فيها غير
ذلك مما ذكرته فى شرح
الترتيب لكن خص من
الكلالة الام والمجدة فلا
يحببان ولد الام بالاجماع
(ثم بنات الابن) الواحدة
فأكثر (بسقطن متى حاز
البنات الثلثين)

والتعديرتي حاز البنات الثلثين سقطت بنات الابن (قوله بافتي) أي بامن له تنبه في
 الفرائض شأبا أم لا منخما أم لا وان كان الفتى في الاصل الشاب أو السفى كما سب ذكره
 الشارح وفيه اشارة الى أنه ينبغي اطالع العلم صرف زمن الشبوية في طلب العلم لانه زمن
 القوة والنشاط المحتاج اليها فيه وينبغي له أيضا ان يكون متخيا فيتم كرم بنفسه ويبدل
 ماله في طلب العلم ليحصل له مقصوده (قوله لفهوم قول ابن مسعود الخ) أي فان مفهوم
 قوله ولينت الابن السدس تكملة الثلثين أنه لو كمل الثلثان للمنات بأن كن اثنتين
 فأكثر فلا شيء لذت الابن وقوله حيث قال أي لانه قال ولو حذف ذلك ماضر ويكون
 ولينت الابن السدس الخ بقول القول في قوله لفهوم قول ابن مسعود وقوله وأخبر أن
 ذلك الخ أي حيث قال لاقضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم وغرض الشارح بذلك
 دفع ما قد يقال كيف يقول وقد يستدل بكلام ابن مسعود مع أن كلام الصحابي ليس بحجة
 ووجه الدفع أنه أخبر بأن ذلك بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستدل به في الحقيقة هو
 قضاء النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والفتى في الاصل) أي في اللغة وإنما قال في الاصل لان
 المراد به هنا من له تنبه في الفرائض وقوله الشاب أو السفى هما اطلاقان للفتى (قوله الا
 اذا عصهن الذكر) أي الا اذا قواهن الذكر أيضا كان أولا فلا يسقطن وقوله من ولد الابن
 بقطع الهمزة للوزن ومن يسانية مشوية بثب بعض أي الذي هو بعض ولد الابن وقوله وهو
 القريب المبارك أي الذي جعل الله فيه بركة وسبب أي تعريفه في الفائدة وقوله سواء
 كان في درجة بنت الابن أي بان كان أحاها أو ابن عمها وقوله أو أنزل منها أي بان كانت
 عمته أو عمه أمة أو جده وقوله لاحتمالها اليه أي لاحتمال بنت الابن الى الذكر من ولد
 الابن وهو علة لتعصبيه لها فكانه قال وإنما عصمها لاحتمالها اليه وإنما احتاجت اليه
 لانه لم يفضل لها من الثلثين شيء (قوله على ما ذكرنا) أي حال كون ذلك جاريا على ما ذكره
 الفرضيون ولا يخفى ما في آخر المصراعين من التجنيس وقد تقدم مستوفى عند قوله وهكذا
 ان كثروا أو زادوا الخ وقوله أي الفرضيون نفسير للضمير وهو الواو وهم معلومون من
 السياق (قوله وقدمته في باب التعصيب) أي في شرح قوله

بافتي لفهوم قول ابن مسعود
 رضى الله عنه السابق في
 بنت وبنت ابن وأخت
 حيث قال للبنت النصف
 ولينت الابن السدس
 تكملة الثلثين وأخبر أن
 ذلك بقضاء النبي صلى الله
 عليه وسلم والفتى في الاصل
 الشاب أو السفى (الا اذا
 عصهن الذكر) من ولد الابن
 وهو القريب المبارك سواء
 كان في درجة بنت الابن
 أو أنزل منها الاحتمال اليه
 (على ما ذكرنا) أي
 الفرضيون وقدمته في باب
 التعصيب نحو لافا لابن
 مسعود رضى الله عنه حيث
 جعل الفاضل بعد فرض
 البنات للذكر خاصة واسقط
 بنات الابن (تجمة)

والابن والاخ مع الاناث * بهصبا من في الميراث

(قوله خلافا لابن مسعود) أي حال كونهم مخالفا لابن مسعود فهو حال من الواو في ذكرنا
 ووافق ابن مسعود أبو ثور من أئمتنا وعلم من كلام الشارح ان في المسئلة قولين وفيها قول
 ثالث للمصريين وهو التفصيل بين أن يكون ابن الابن في درجاتها فبعضها وأن يكون أنزل
 منها فلا يعصمها ففي المسئلة ثلاثة أقوال (قوله حيث جعل الخ) أي لانه جعل الخ وإنما
 جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر خاصة واسقط بنات الابن لانه لو جعل بينهم للذكر
 مثل حظ الاثنتين زاد حق البنات على الثلثين ولا يراد حقهن على الثلثين ولان الاثني وإنما
 تصر عصمة بالذكر اذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد كالبنت والاخت وأما اذا لم تكن
 كذلك فلا نصير به عصمة كبنت الاخ وبنت العم وأجيب عن الاول بأن استحقاق
 البنات بالفرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب وهما سببان مختلفان وعن الثاني بأن

بنت الابن صاحبة فرض عند الانفراد الا ترى انها تأخذ النصف عند عدم البنات بخلاف
 بنت الاخ وبنت العم (قوله ما قلناه في بنت الابن مع بنتي الصاب) أي من سقوط بنت
 الابن مع بنتي الصاب وقوله يجري في كل بنت ابن نازلة مع من يستغرق الثلثين الخ
 فتسقط بنت الابن النازلة مع من ذكر (قوله كبنت ابن ابن مع بنتي ابن) لبنتي الابن الثلثان
 ولا شيء لبنت ابن الابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكبنت وبنت ابن
 وبنت ابن ابن للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين ولا شيء لبنت ابن
 الابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكبنت ابن وبنت ابن وبنت
 ابن ابن لبنت الابن النصف ولبنت ابن الابن السدس تكملة الثلثين ولا شيء لبنت
 ابن ابن الابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها (قوله فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث)
 أي لاستغراق الثلثين كما بين والباقي برذعيه ان لم يكن هناك عاصب (قوله الا اذا كان
 معها) أي مع النازلة (قوله كما سمعت الاشارة الى ذلك) أي في باب التعصيب حيث قال
 هناك وتريد بنت الابن بانه بعصها ابن ابن في درجتها مطلقا بعصها ابن ابن أنزل منها اذا
 لم يكن لها شيء في الثلثين الخ (قوله ومثلهن الاخوات الخ) أي في اسقاط الاخوات لاب عند
 استغراقهن الثلثين الا اذا كان هناك أخ لاب فبعصهن وقد بين ذلك المصنف بقوله اذا
 أخذن فرضهن الخ (قوله أي ومثل البنات) أشار الى أن الضمير راجع للبنات (قوله اللاتي
 يدلن بالقرب من الجهات) أي اللاتي ينتسبن الى الميت بسبب قربهن من جميع الجهات
 والمراد بالجمع ما فوق الواحد لان بالقرب جهتين جهة الأب وجهة الام وكان الاولى للشارح
 ان يقول أي جهتي الاب والام بدل قوله أي جهات الاب والام تنديها على ان المراد بالجمع
 ما فوق الواحد وذلك قال سبط المارديني بعد قول النظم من الجهات أي جهتي الاب
 والام ويمكن ان يكون الجمع باقيا على حقيقته نظر الى تعدد الجهة باعتبار تعدد الاخوات
 لانه لكل أخت جهة فان فيه تامل ان يكون اتسان الشارح بالجمع في النفس برأشارة لذلك
 أفاده الرشيدى (قوله وهن) أي الاخوات اللاتي يدلن بالقرب من الجهات (قوله اذا
 أخذن فرضهن) أي اذا أخذت الشقيقات مفروضهن وفي بعض النسخ حظهن أي
 نصيبهن والمراد بالاختصاص استحقاق وان لم يخص بل أخذ حقيقة والفرض بمعنى المفروض
 والمخط بمعنى النصيب وقوله وافيا أي كاملا وهو حال من فرضهن وهي حال لازمة لان
 فرضهن لا يكون الا كاملا اذا العد منهن لا يرث أقل من الثلثين بالاجماع كما في المفروض
 ويحتمل على بعد أنه احتريزه عما لو جبت إحدى الاختين بالوصف (قوله وهو) أي
 فرضهن وقوله بأن كن الخ تصور ان يكونن يأخذن الثلثين (قوله أسقطن) أي حين
 والجملة جواب اذا وقوله أولاد الاب أي جنسهن الصادق بالواحدة والاكثر كما أشار اليه
 الشارح بقوله سواء الواحدة والاكثر (قوله وفي قوله) خبر مقدم وایماه مبتدأ مؤخر
 وقوله البوا كما جيع با كبة وقوله ایماه الى انهن الخ أي اشارة الى انهن الخ وقوله الا
 البكاء على الميت فقط أي لا الارث لسقوطه هر باستغراق الثلثين والمراد حصص لهم البكاء
 بالفعل أو بالقوة ويحكي ان ابن الجوزي سئل عن ابن وأم ولم يخفف الميت لهما شيئا ميرث كل

ما قلناه في بنت الابن مع بنتي
 الصاب يجري في كل بنت ابن
 نازلة مع من يستغرق الثلثين
 من بنات الابن العاليات
 كبنت ابن ابن مع بنتي ابن
 وكبنت وبنت ابن وبنت
 ابن ابن وكبنت ابن وبنت
 ابن ابن وبنت ابن ابن
 فلا شيء للنازلة في الصور
 الثلاثة الا اذا كان معها في
 درجتها أو أسفل منها ابن
 فعصها كما سمعت الاشارة
 لذلك والله أعلم (ومثلهن)
 أي ومثل البنات (الاخوات
 اللاتي يدلن بالقرب من
 الجهات) أي جهات الاب
 والام وهن الاخوات
 الشقيقات (اذا أخذن
 فرضهن وافيا) وهو الثلثان
 بأن كن ثنتين فأكثر
 (أسقطن أولاد الاب) وهن
 الاخوات للاب سواء
 الواحدة والاكثر وفي قوله
 (البوا كما) ایماه الى انهن
 لم يحصل لهن الا البكاء على
 الميت فقط

(وان يكن أخ لمن)
 أي وان يكن مع
 الاخوات للأب أخ لأب
 (حاضرا) معهن (عصبن)
 واقدمه أو اقدمه والباقي
 بعد الفرض للذكر مثل حظ
 الاثنتين خلافا لابن مسعود
 رضي الله عنه حيث جعل
 الباقي للأخ للأب دون
 الأخت للأب وقوله (باطنا
 وظاهرا) فيه إيماء إلى أن
 ذلك حكم بالحق لنعوذ
 بباطنا وظاهرا ولما كانت
 الاخوات للأب لسن كبنات
 الابن في جميع الاحكام لان
 بنت الابن تصبها من هو
 أنزل منها اذا لم يكن لها في
 الثلثين شيء ولا كذلك
 الأخت للأب فانه لا تصبها
 الا الاخ لأب فقط فلا تصبها
 ابن الاخ وان احتاجت اليه
 صرح بذلك في ضمن حكم
 عام فقال (وليس ابن
 الاخ) وابنه وان نزل سواء
 كان شقيقا أو لاب (بالمعص
 من مثله) من بنات
 الاخ لانهن من ذوى الارحام
 (أو فوقه في النسب) من
 بنات الاخ كذلك أو من
 الاخوات المحتاجات اليه
 لانه لما لم تصب من في
 درجته لم تصب من فوقه
 بالاولى فائدة القريب
 المذرك هو من لولاه لسقطت
 الأنثى التي تصبها

منهما فقال يرث الابن اليتم والام الشكل أي المحزن (قوله وان يكن) أي يوجد وقوله أخ
 لمن أي معهن فاللام بمعنى مع كما أشار اليه الشارح بقوله أي وان يكن مع الاخوات للأب
 اخ لأب وقوله حاضرا أي حالة كونه حاضرا أي موجودا واحترز به من المفقود وسبأني
 في بابه وقوله معهن لاجابة اليه بعد قوله وان يكن مع الاخوات الخ وقوله عصبن جواب
 الشرط وقوله واقدمه أي الاخ والأخت وهذا راجع للواحدة وقوله واقدمه أو أي
 الاخ والاخت وهذا راجع للاكثر (قوله خلافا لابن مسعود الخ) فقد خالف في هذه كما
 خالف في التي قبلها (قوله باطنا) أي عند الله وقوله وظاهرا أي عند القاضي والمفتي اه
 أمير وقوله فيه إيماء إلى أن ذلك الخ أي لانه لو كان بالباطل لم ينفذ باطنا (قوله ولما كانت
 الاخوات الخ) دخول على كلام المصنف وقوله لان بنت الابن تصبها من هو أنزل منها
 اذا لم يكن لها في الثلثين شيء أي من نصف أو سدس أو مشاركة فيه أو في الثلثين كما قدمه
 الشارح وقوله فلا تصب بها ابن الاخ أي لانه لا تصب من في درجته وهي أخته لكونها
 من ذوى الارحام وقوله وان احتاجت اليه أي لانه ليس لها شيء في الثلثين (قوله
 صرح) جواب لما وقوله بذلك أي بعدم تصيب ابن الاخ للأخت وقوله في ضمن
 حكم عام أي لانه ذكر أو لعدم تصيب ابن الاخ لمن في درجته وهذا حكم زائد على المقصود
 ثم ذكر عدم تصيبه لمن كان فوقه في الدرجة وهو حكم عام لشموله عدم تصيبه بنت الاخ
 التي فوقه وعدم تصيبه الأخت (قوله فقال) عطف على صرح (قوله وليس ابن الاخ)
 بقطع همزة ابن للضرورة ويصح في المخاء التشديد والتخفيف والوزن صحيح على كل منهما
 الا أنه دخله الطي على التخفيف وقوله وابنه أي ابن ابن الاخ وقوله وان نزل غاية في
 ابنه وقوله سواء كان شقيقا أو لاب تعميم في الاخ وقوله بالمعص بكسر الصاد المشددة
 لانه اسم فاعل ومفعوله ما بعده (قوله من مثله) يحتمل ان من منكرة موصوفة ومثله
 بالنصب على انه صفة بمعنى مماثلة له أي انثى مماثلة له في الدرجة ويحتمل انها موصولة
 ومثله بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف أي التي هي مثله وحذف صدر الصلة ههنا نادر
 لعدم الطول وقوله من بنات الاخ بيان من مثله وهو شامل لاختواته وبنات عمه وقوله
 لانهن من ذوى الارحام الاولى من ذوات الارحام وهو معلوم بالاولى من المعطوف عليه كما يشير اليه
 فوقه) عطف على مثله على الوجهين فيه وهو معلوم بالاولى من المعطوف عليه كما يشير اليه
 الشارح بالتعليق وقوله في النسب تنازعه كل من مثله وفوقه وقوله من بنات الاخ أي
 اللاتي فوقه وهو بيان لمن فوقه وقوله لذلك أي لانهن من ذوى الارحام وفي بعض النسخ
 كذلك بالكاف بدل اللام والاولى أظهر وقوله أو من الاخوات أي للأب وهو عطف على
 من بنات الاخ وقوله المحتاجات اليه أي لانه ليس لها شيء في الثلثين وقوله لانه الخ تعليل
 لعدم تصيب ابن الاخ من فوقه من خصوص الاخوات لانه قد عدل ذلك في بنات الاخ
 ويحتمل دخوله من ويكون التعليل بالنسبة لمن تأكيدا (قوله فائدة) أي أولى بدليل ما
 سبأني من قوله فائدة ثانية وقوله فائدة ثالثة وانما حذف الوصف هنا لانه به (قوله القريب
 المبارك) أي الذي جعل الله فيه البركة وقوله هو من لولاه لسقطت الأنثى الخ أي كابن

الابن مع بنت الابن عند استغراق البنات للثلاثين وقوله سواء كان أخاها مطلقا أى عن
التقييد بكونه فى أولاد الابن فيشمل الأخ للاب مع أخته وقوله أو ابن عمها أى بان كانت
بنت ابن مع ابن ابن آخر وقوله أو أنزل منها أى بان كانت بنت ابن مع ابن ابن وقوله فى
أولاد الابن أى لافى الاخوة والاحوات للاب (قوله وأما القريب المشوم) مقابل للقريب
المبارك والمشوم الذى لا بركة فيه من الشوم ضد البين وهو بضم الشين وبالواو ويصح
بسكون الشين وبالمهمز قبل الواو وهذا أصل الاول فخفف بنقل حركة الهمز الشين وحذف
الهمز وقوله فهو الذى لولاه لورثت أى كان الابن مع بنت الابن فى الصورة الآتية فى
الشرح كما سأتى توضيحه (قوله ولا يكون ذلك الامساو باللائنى) أى ولا يكون القريب
المشوم الامساو باللائنى فى الدرجة وقوله من أخ مطلقا أى عن التقييد بكونه لبنت
الابن فيشمل الأخ للآخت من الاب وقوله أو ابن عم لبنت الابن أى بان كانت بنت ابن مع
ابن ابن آخر (قوله وله صور) أى للقريب المشوم صور بصورها وقوله منها الخ أى ومنها
زوج وأم وأخ للام وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ كذلك فلزوج النصف ثلاثة وللأم
السدس واحد وللأخ للام كذلك يبقى واحد فيعمال عليه باثنتين وتكون الثلاثة للآخت
فالمسئلة من ستة وتعول ثمانية وسقطت الآخت للاب والأخ كذلك لاستغراق الفروض
التركة فلولا الأخ للاب لورثت الآخت للاب السدس تكملة الثلثين فهو مشوم عليها
وهذا المثال فى الاخوة وهو الذى أهمله الشارح (قوله فلزوج الربع) أى وهو ثلاثة
وقوله وللأم السدس أى وهو اثنان وكذلك قوله وللاب السدس وقوله وللمنت
النصف أى وهو ستة فيعمال لها واحد وقوله وللمنت الابن السدس أى فيعمالها باثنتين
وقوله فتعول المسئلة الى خمسة عشر أى وأصلها اثنا عشر لان فيها ربعا وسدسا وقوله فلو
كان الخ أى هـ ذا ان لم يكن معهم فلو كان الخ فهو مقابل لمخذوف وقوله لاستغراق
الفروض علة لسقوطها وقوله وتكون اذذاك أى وتكون المسئلة وقت ذلك حاصل
كما تقدم نظيره وقوله فلولا لورثت أى فلولا ابن الابن لورثت بنت الابن السدس
وقوله فهو أخ مشوم عليها أى عادها مشومه (قوله المحجوب بالوصف) أى المحجوب بوصف
قام به من الاوصاف السابقة فى قول المصنف ويمنع الشخص من الميراث الخ وقوله
وجوده كعدمه أى لانه والمحال هـ كالأجنبي وقوله فلا يحجب أحدنا ربع على قوله
وجوده كعدمه وقوله لا حرمانا ولا نقصانا هـ إذا ما علمه جاهر العمانية ونقل عن ابن
مسعود أن الكافر والقائل والرفيق يحجب غيره حرمانا لكن لم يضح عنه والصح عنه أنهم
لا يحجبون أحدا حرمانا وذهب ابن مسعود الى يحجب الزوجين والام نقصانا بالولد والاخوة
الكفار والارقاء والقائمين لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة ولم يقل وارثين ولا غير
وارثين أفاده الرشيدى (قوله والمحجوب بالشخص) أى حرمانا كما هو معلوم من الاطلاق
وقوله لا يحجب أحدنا حرمانا لا يقال نرد الأخ المشوم لانه محجوب بالشخص وقد يحجب أخته
حرمانا لانا نقول الأخ المشوم ليس محجوبا بالشخص وانما سقطت لاستغراق الفروض
التركة ولذلك سقطت هى معه فالمحجب فى الحقيقة انما هو الاستغراق (قوله وقد يحجب

سواء كان أخاها مطلقا أو ابن
عمها أو أنزل منها فى اولاد
الابن وأما القريب المشوم
فهو الذى لولاه لورثت
ولا يكون ذلك الامساويا
لللائنى من أخ مطلقا أو ابن
عم لبنت الابن وله صور منها
زوج وأم وأب وبنت وبنت
ابن فلزوج الربع وللأم
السدس وللاب السدس
وللمنت النصف وللمنت
الابن السدس فتعول
المسئلة خمسة عشر فلو كان
معهم ابن ابن سقطت
معه بنت الابن لاستغراق
الفروض وتكون اذذاك
عائلة ثمانية عشر فلولاه
لورثت كما بينا فهو أخ
مشوم عليها والله أعلم
* فائدة ثانية * المحجوب
بالوصف وجوده كعدمه
فلا يحجب أحدنا حرمانا
ولا نقصانا والمحجوب
بالشخص لا يحجب أحدا
حرمانا وقد يحجب نقصانا

نقصانا) أي وقد يحجب المحبوب بالشخص غيره بحجب نقصان وقوله وذلك أي كون
 المحبوب بالشخص يحجب غيره نقصانا وقوله في مسائل ذكرتها في شرح الترتيب قد ذكر
 منها هنا واحدة بقوله منها أم وأب واخوة كيف كانوا أي سواء كانوا أشقاء أولاد أو لام
 فالاخوة مع كونهم محجوبين بالاب محجوبون بالام من الثالث إلى السادس والثانية أم وجد
 وعدد من أولاد الام فاللام السادس والباقي للجد ولا شيء لأولاد الام محجوبين بالجد فالاخوة
 للام مع كونهم محجوبين بالجد محجوبوا الام من الثالث إلى السادس والثالثة أم وأخ شقيق
 وأخ لاب فاللام السادس والباقي للاخ الشقيق ولا شيء للاخ للاب فالاخ للاب مع كونه
 محجوبا بالاخ الشقيق حجب معه الام من الثالث إلى السادس والرابعة أم وأخ شقيق أولاد
 وجد وأخ لام فاللام السادس والباقي بين الجد والاخ الشقيق أو الذي لاب ولا شيء للاخ
 للام فالاخ للام محجوب بالجد ومع ذلك حجب مع الاخ الشقيق أولاد الام من الثالث إلى
 السادس والخامسة أم وأخت شقيقة وزوج وأخ لاب فاللام السادس والشقيقة النصف
 وللزوج النصف فهني من ستة وتقول لسبعة ولا شيء للاخ للاب فقد حجب مع الأخت
 الام من الثالث إلى السادس مع كونه محجوبا بالاستغراق الفروض التركة بالنظر لكونه
 محجوبا بالاشخاص المستغرقين لتركته والسادسة مسائل المعادة كجد وأخ شقيق وأخ لاب
 فالاخ الشقيق بعد الاخ للاب على الجد في أخذ الثالث ولو لم بعده عليه لاخذ النصف فالاخ
 للاب مع كونه محجوبا بالاخ الشقيق حجب الجد من النصف إلى الثالث انتهى ما ذكره في
 شرح الترتيب بتوضيح (قوله المحجب بالوصف يتأني دخوله على جميع الورثة) فقد يكون
 الابن رتبة قامة مثلا وكذلك الاب ونحوه فيحجب بالوصف وهو الرق مثلا وقوله والمحجب
 بالشخص نقصانا كذلك أي يتأني دخوله على جميع الورثة فيحجب الابن مثلا بالاشخص
 نقصانا بمنزلة ابن آخر له وهكذا (قوله وأما المحجب بالشخص حرمانا فلا يدخل على ستة)
 أي لا دلالتهم على الميت بأنفسهم وهم أقرب إليه وأقوى ادلاؤه فلو حجبهم غيرهم حرمانا
 ترجح الضعيف على القوي وهو ممنوع وقوله وهم الاب والام الخ فهم الأبن والولدان
 والزوجان لكن الزوجان لا يمتنعان الا في مسألة المنفوف وهي نادرة فلذلك عددهم
 بعضهم خمسة حيث قال ومن لا يسقط بحال خمسة وهم الابن والولدان وأحد الزوجين
 (قوله وضابطهم) أي الستة الذين لا يدخل عليهم المحجب بالشخص حرمانا وقوله كل من
 ادلى إلى الميت بنفسه أي كل وارث انتسب إلى الميت بنفسه لا بواسطة وقوله غير المعتق
 والمعتقة أي لان عصبات الولاء مؤثرون عن عصبات النسب بالاجماع ولان الولاء
 أضعف من النسب فكل من مامدلى إلى الميت بنفسه لكن يحجب بالشخص حجب حرمان
 لما ذكر (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وكان الخ أي
 والمحال انه كان الخ فالواو للعمال وقوله من أحكام العاصب خبرا كان مقدم وقوله انه
 اذا استغرق الخ في تأويل مصدراهما مؤثرا أي سقوط العاصب عند استغراق
 الفروض التركة فكانه قال وكان سقوط العاصب عند استغراق الفروض
 التركة من أحكام العاصب وقوله وان لم يصرح به أي والمحال انه لم يصرح به وقوله

وذلك في مسائل ذكرتها في
 شرح الترتيب منها أم وأب
 واخوة كيف كانوا فاللام
 السادس والباقي للاب ولا
 شيء للاخوة محجوبين بالاب
 والله أعلم * (فاثنية ثالثة) *
 المحجب بالوصف يتأني دخوله
 على جميع الورثة والمحجب
 بالشخص نقصانا كذلك
 وأما المحجب بالشخص حرمانا
 فلا يدخل على ستة وهم
 الاب والام والابن والبنت
 والزوج والزوجة وضابطهم
 كل من ادلى للميت بنفسه غير
 المعتق والمعتقة والله أعلم
 ولما انتهى الكلام على
 العصبات والمحجب وكان
 من أحكام العاصب وان
 لم يصرح به لكونه معلوما
 انه اذا استغرق الفروض
 التركة

سقط العاصب الا
الاخت لغير أم في الأكدرية
والا الاخوة الاشقاء في
المشركة كما أنشئت الى ذلك
في باب التمصيب وكانت
الأكدرية تستأني في باب
الجد والاختوة ذكرهما
المشركة وعقد لها بابا فقال
* (باب المشركة) *

بفتح الراء كما ضبطه ابن
الصلاح والنووي رجهما
الله أي المشرك فيها وبكسر
على نسبة التشريك اليها
مجازا كما ضبطها ابن يونس
وحكى الشيخ أبو طامد
المشركة بتاء بعد الشين
وتسمى بالمجازية وبالبحرية
وباليمية لما سبأني وزعم
بعضهم انها تسمى بالمنبرية
لان عمر بن الخطاب رضى
الله عنه سئل عنها وهو على
المنبر قال ابن الهيثم رحمه
الله وفيه نظر (وان تحدد
زوجا وأما) أو جنة (ورثا)
أي الزوج والام أو الجدة
فورث الزوج النصف والام
أو الجدة السدس (واخوة
للأم) اثنين فأكثر (حازوا
الثالث) وأخوة أيضا للام
وأب) أي أشقاء ذكرنا أكثر
ولو كان معه اثني أو اثنا

لكونه معلوما أي من مفهوم قوله أو كان ما يفضل بعد الفرض له اذ مفهومه انه اذا لم
يفضل بعد الفرض شيء فلا شيء له كما تقدم وقوله سقط العاصب فيه اظها في محل
الاضمار فكان يكفيه أن يقول سقط والاضمير المستتر يعود على العاصب لتقدم ذكره
(قوله الا الاخت لغير أم في الأكدرية) أي فلا تستقط فيها مع كونها عصمة بالمجد لانها
تأخذ أولا بالفرض ثم تصيب وقوله والا الاخوة الاشقاء في المشركة أي فلا يسقطون
فيها مع كونهم عصمة أي لا تنقلهم الى الارث بالفرض فلا يستثنى اظهري كما تقدم (قوله
وكانت الأكدرية الخ) عطف على قوله وكان من أحكام العاصب الخ وقوله ذكرها
المشركة جواب لما وقوله وعقد لها بابا أي ترجم لها بابا وقوله فقال عطف على ذكر

* (باب المشركة) *

أي باب بيان المسئلة المشركة ولقيت بذلك لما فيها من التشريك بين أولاد الابوين
وأولاد الأم في فرض واحد (قوله بفتح الراء) هو المشهور وكذا فتح الراء الواقعة بعد التاء في
المشركة وقوله أي المشرك فيها أي فدخله المحذف للجار والواصل للضمير وان كان
سماعيا فقد وقع في كلام المؤلفين كالقياسي (قوله وبكسرهما) أي بكسر الراء
وقوله مجازا أي عقليا لان المشرك حقيقة المحتمل مظهره والشارع باطنا لكن لما كانت
المسئلة مشتملة على الاخ الشقيق المشارك لأولاد الام في قرابتها التي هي سبب في
التشريك بينه وبينهم نسب التشريك اليها فهو على حد قولهم أئدت البيع العقل وليس
مجازا مرسلًا خلافاً لمن وهم فيه (قوله المشركة بتاء بعد الشين) أي مع فتح الراء بمعنى
انها مشتركة فيها وبكسرهما على نسبة الاشتراك اليها مجازا لان المشترك حقيقة هم الاخوة
(قوله وتسمى بالمجازية وبالبحرية وباليمية لسبأني) أي من انهم قالوا هب ان ابانا حجار
أو جعله حجرا ملقى في اليم (قوله وفيه نظر) أي لان المنبرية انما تعرف اصطلاحا في
المسئلة التي سئل عنها سبأني وهو على المنبر كما سبأني وبعضهم حال النظر بأنه لم يثبت
ورد بأنه ثبت برواية الترمذي أفاده الامر (قوله وان تحدد زوجا الخ) هكذا في أكثر نسخ
المتن وفي بعضها وان يكن زوج الخ وعلمها شرح بعضهم وقوله وأما اقتصر المصنف عليها
مع أن مثلها المجددة كما أشار اليه الشارح بقوله أو جدة لان المشركة التي وقعت للحماية رضى
الله عنهم فيها أم لاجدة لكن المجددة فأكثر كلام في المحكم وقوله ورثا قيد اخترز به عم اذا
قام بها ما منع من الارث وقوله فورث ضبطه بعضهم بصيغة فعل الامر والظاهر ضبطه بصيغة
الماضي كما يدل عليه قوله حازوا فانه بصيغة الماضي كما ترى (قوله واخوة للام) أي وتحدد
أيضا اخوة للام وقوله اثنين فأكثر أشار به الى أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وقوله حازوا
الثالثا بالاشباع للوزن أي ما استحقوه وورثوه والجملة وصف للاخوة للام وهو لبيان
الواقع أولادهم ترازعا اذا قام بهم ما منع من الارث (قوله واخوة أيضا للام وأب) أي وتحدد مع
من ذكر اخوة أشقاء كما وجددت اخوة للام والمراد بالاخوة الاشقاء الجنس الصادق بالواحد
والاكثر سواء تمخضوا ذكر أو كان معهم ذكر أو اناث كما أشار اليه الشارح بقوله ذكر

(و) قد (استغرقوا) أي المذكورون ١٥٨ غير الاشقاء (المال بفرض النصب) جمع نصيب فالمسئلة أصلها ستة للزوج

النصف ثلاثة وللأم أو
الجدة السدس واحد وللأخوة
للأم الثلث اثنان ومجموع
الانصاء ستة فلم يبق للعصبة
الشقيق شيء فكان مقتضى
الحكم السابق أن يسقط
لاستغراق الفروض وذلك
هو الذي قضى به عمر بن
الخطاب رضي الله عنه أولا
وهو مذهب الامام أبي حنيفة
والامام أحمد بن حنبل رحمهما
الله تعالى وهو أحد قولين
عندنا واحدى الروايتين عن
زيد بن ثابت رضي الله عنه
ثم وقعت لعمر بن الخطاب
فأراد أن يقضى بذلك فقال
له زيد بن ثابت هو أباهم
كان جازا فآزادهم الأب
الأقربا وقيل قائل ذلك
هو أحد الورثة وقيل قال
بعض الأخوة لعمر رضي
الله عنه هب أن أبانا كان
حراما في اليوم فلهذا سميت
بما تقدم فلما قيل له في ذلك
نقض بالتشريك بين الأخوة
للأم والأخوة الاشقاء كأنهم
كانوا كلهم أولاد أم بعدان كان
أسقطهم في العام الماضي
فقبل له في ذلك فقال ذلك
على ما قضينا وهذا على
ما نقضى ووافقنا على ذلك
جماعة من الصحابة منهم زيد
أن ثابت رضي الله عنه
في أشهر الروايتين عنه

فاكثر الخ (قوله وقد استغرقوا الخ) أي والمحال أنهم قد استغرقوا الخ فالجمله حاله كما أشار
إليه الشارح بتقدير قد وهذا مجرد توضيح والافقد علم من المال فلا حاجة اليه وقوله أي
المذكورون تفسر للضمير الذي هو الواو وقوله بفرض النصب أي بالنصب المفروضة
فهو من اضافة الصفة لوصف بعد تناويل الفرض بالمقروض والنصب جمع نصيب كما قاله
الشارح (قوله فالمسئلة الخ) تفرع على ما قبله وقوله أصلها ستة أي مخرج السدس الذي
هو فرض الأم أو الجدة ولا نظر لفرض الزوج وفرض الأخوة للام لدخول مخرج كل منهما
في مخرج السدس ويختلف تصحيحها باختلاف عدد الأخوة من الصنفين فلو كان فيها أخ
وأخت من أم وأخ وأخت شقيقان كان الثلث وهو اثنان بين الاربعة بالسوية لا يفضل
ذكرهم على أئناهم واثنان على اربعة لا تنقسم وتوافق بالنصف فيضرب نصف الاربعة
وهو اثنان في ستة باثني عشر ومنها تصح فلزوج ثلاثة في اثنين بستة وللأم أو الجدة واحد
في اثنين باثنيين وللأخوة اثنان في اثنين بأربعة بين الاربعة كل واحد منهم أفاده الرشيدى
(قوله فكان مقتضى الحكم السابق) أي وهو أنه إذا استغرقت الفروض التركة سقط
لما صب وقوله لاستغراق الفروض أي لاستغراقها التركة وقوله وذلك أي سقوط الشقيق
وقوله هو الذي قضى به عمر أي هو الذي حكم به (قوله ثم وقعت لعمر بن الخطاب) أي في
العام المقبل كما في شرح الترتيب وقوله فأراد أن يقضى بذلك أي أن يحكم بالسقوط وقوله
فقال له زيد الخ كون قائل ذلك هو زيد هو المعتمد كما رواه غير واحد منهم البيهقي وقوله هبوا
أباهم كان جازا أي افرضوا أباهم كان جازا وهذا كناية عن عدم اعتبار قرب الأب
فيجعل كالجوار والمخاطب مال العمر وحده والمجمع للمعظم وأماله وإن كان معه من الصحابة وفي
بعض الروايات هب وهي ظاهرة (قوله فآزادهم الخ) هذا تعليل لمخذوف والتقدير ولا
يحرمون بسبب الأب لانه ما زادهم الأب الاقربا (قوله وقيل قائل ذلك هو أحد الورثة)
أي غير الأخوة كالأم ويكون الحمل لها على ذلك الشفقة عليهم فغابر هذا القول ما بعده
على أنه قد اختلف هذا المقول فتدبر (قوله وقيل قال بعض الأخوة) أي الاشقاء وقد
عرفت وجه مغايرة هذا القول للذي قبله وقوله هب ان أبانا كان حراما في اليوم
أي افرض ان أبانا كان حراما وطروحا في الجهر وهذا كناية عن عدم اعتبار قرابة الأب كما
تقدم (قوله فلهذا سميت بما تقدم) أي بالجارية وبالمجربة وبالجملة (قوله فلما قيل له ذلك
قضى بالتشريك الخ) أي فلما قيل له ما ذكره حكم بالتشريك الخ وقوله فقبل له في ذلك أي
فقبل له كلام بسبب ذلك ففي السببية وقوله فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى
أي ذلك الحكم على ما قضيناه بهما قضى وهذا الحكم على ما نقضت به الا أن فذاك معمول
به فيما سبق وهذا معمول به الا أن لان الاجتهاد لا يتقضى بالاجتهاد أفاده السجاعي (قوله
ووافقنا على ذلك) أي على التشريك بين الأخوة للام والأخوة الاشقاء وقوله جماعة من
الصحابة منهم زيد بن ثابت أي ومنهم عثمان بن عفان رضي الله عنه وقوله وذهب اليه أي
ذهب الى التشريك (قوله بلفظ موافق) أي في المعنى وان كان مغايرا في بعض الكلمات

وذهب اليه الامام مالك رحمه الله وهو المذهب المشهور عن الامام الشافعي رحمه الله الذي قطع به (قوله)
الاصحاب رحمه الله وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله بلفظ موافق لما قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله

(قوله فاجعلهم الخ) جواب الشرط في قوله وان تحذروا ما الخ ويقرأ فاجعلهم بضم الميم مع الاشباع وكذلك قوله كلهم فهو بضم الميم مع الاشباع ايضاً وهو تأكيد للضمير في قوله فاجعلهم العائد على الاخوة مطلقاً كما أشار اليه الشارح بقوله أي الاخوة الاشقاء والاخوة للام وقوله اخوة لام أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف لام متعلق بمحذوف أي اخوة لام (قوله واجعل اباهم) أي الاخوة الاشقاء ويقرأ اباهم باسكان الميم وقوله حجرافيه تشبيهه بالسبع محذوف أداة التشبيه كما أشار اليه الشارح بقوله أي كحجر ووجه التشبيه عدم الانتفاع بكل وقوله ملقي في الميم أشار الشارح بذلك الى أن قوله في الميم متعلق بمحذوف أي ملقي في الميم وهذا كناية عن قطع النظر عنه بالكلمة (قوله حتى كان الجميع الخ) أي فكان الجميع الخ فحتى بمعنى فاء التفريع وقوله بالنسبة لقسمه الثالث بينهم فقط لامن كل الوجوه أي فلا يرد سقوط الاخت أو الاخوات لاب بالنسبة الشقيقة كما سأتى توضيحه في التنبيه (قوله كما قال واقسم الخ) أي لقوله واقسم الخ فهو تعليل لقوله بالنسبة لقسمه الثالث الخ وقوله على الاخوة أي على عدد رؤسهم وقوله والذين لام فقط أي لالاب وقوله ثلث التركة بسكون اللام وفتح التاء وكسر الراء وهـ ذامة عين هما وان حازغـ بر ذلك كما سبق (قوله بالسوية) أي كما هو شأن اولاد الام فان الاخوة الاشقاء يرثون حينئذ بالفرض من حيث الاخوة للام فقط لا بالتعصيب وقوله فلو كان الخ تفرع على قوله بالسوية وقوله فيها أي في هذه المسئلة التي هي المشتركة وقوله أخذت كواحد من المذكور أي لما علمت من أن الاخوة الاشقاء انما يرثون حينئذ بالفرض من حيث الاخوة للام فقط لا بالتعصيب (قوله فهذه المسئلة المشتركة) أي اذا أردت معرفة اسم هذه المسئلة بعدم معرفة حكمها فأقول لك هذه المسئلة اسمها المشتركة وأشار اليها إشارة المحاضر القريب لاستحضارها وقربها ذهناً وقوله المشهورة أي بهذا الاسم وقوله من زمن الصحابة بيان لابتداء زمن الشهرة وقوله الى هذا الوقت بيان لانتهائه (قوله ولا بدني تسميتها الخ) أي ولا بدني تسمية هذه المسئلة بما ذكر من المشتركة والحجارية والحجرية والجمية من هذه الاركان الاربعة والافلا تسمى بما ذكر ولا بدني الحكم فيها بما ذكر من التشريك بينهم في الثلث من هذه الاركان الاربعة والافلا يحكم فيها بما ذكر من قوله بما ذكر من الحكم (قوله وهي) أي الاركان الاربعة وقوله وذو سدس أي صاحب سدس وقوله من أم أو جدّة بيان لذي السدس والتعبير بذي السدس أشمل من التعبير بالام وان كانت هي التي وقعت للصحابة كما تقدم (قوله ومحترز اركانها) مبتدأ وما بعده عطف عليه والخبر قوله مذكور في المطولات فلو لم يكن زوج أو ذو سدس من أم أو جدّة أو اثنان من ولد الام لم يبق شيء بعد الفروض تأخذ هذه الاشقاء تعصبا ولو كان بدل الاشقاء اخوة لاب لسقطوا باناسـ تغراق الفروض التركة وكذا لو كان أخ لالاب وأخت كذلك فسقطت الأخت مع الأخ ويسمى الأخ المشوم ولو كان بدلهم أخت شقيقة أو لاب لا عمل لها بالنصف أو أختان شقيقتان أو لاب عمل لهما بالثلثين أو خنتي شقيق فبتقدير ذكورته يشارك الاخوة للام في الثلث وبتقدير أنوثته لا يشارك بل يعال له فيجوز للتذكير مسئلة وللتأنيث مسئلة وتحصل جاهة

(فاجعلهم) أي الاخوة
الاشقاء والاخوة للام
(كلهم) اخوة لام واجعل
أباهم حجراً أي كحجر ملقي
(في الميم) أي البحر حتى كان
الجميع اخوة لام بالنسبة
لقسمه الثالث بينهم فقط لا
كل من الوجوه كما قال (واقسم
على) الاخوة (الجميع)
الاشقاء والذين لام فقط
(ثلث التركة) بينهم بالسوية
فلو كان مع الاشقاء فيها
أنتى أخذت كواحد من
الذكور (فهذه المسئلة
المشركة) المشهورة من زمن
الصحابة رضي الله عنهم الى
هذا الوقت ولا بدني تسميتها
والحكم فيها بما ذكر من
هذه الاركان الاربعة وهي
زوج وذو سدس من أم
أو جدّة واثنان فأكثر من
ومحترز اركانها

وتقسم تلك الجامعة على مسئلتى التذكير والتأنيث ويعامل كل بالاضرفى حقه ويوقف مابقى
 نسمة الذكورة مع تقدير أن اولاد الام اثنان تصح من ثمانية عشر لان اصلها ستة للزوج
 النصف ثلاثة وللأم السدس واحد في انسان على ولدى الام والشقيق فلا ينقسم
 الاثنان على الثلاثة فتضرب الثلاثة في ستة بمائة عشر فالزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة
 وللأم واحد في ثلاثة بثلاثة ولكل واحد من ولدى الأم والمخنثى اثنان ومسئلة الاوثنة من
 تسعة لانه يعال بالنصف الاثنى الشقيقة فمحول من ستة الى تسعة وبين المسئلتين تدانحل لان
 التسعة داخلة في الثمانية عشر فيكتفى بالا كبير ويجعل هو الجامعة فتصح المسئلتان من تلك
 الجامعة وهي ثمانية عشر فاذا قسمت الثمانية عشر التي هي الجامعة على مسئلة التذكير
 وهي ثمانية عشر لكان جزؤ السهم واحد وهو جزؤه سهم مسئلة الذكورة ولو قسمت على
 مسئلة التأنيث وهي تسعة لكان جزؤ السهم اثنين فهما جزؤه سهم مسئلة الاوثنة فالزوج
 من مسئلة الذكورة تسعة في واحدة بتسعة ومن مسئلة الاوثنة ثلاثة في اثنين بستة فمطى
 الستة فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الاوثنة وللأم من مسئلة الذكورة ثلاثة في واحد
 بثلاثة ومن مسئلة الاوثنة واحد في اثنين باثنين فمطى اثنين فقط معاملة له بالاضرفى
 حقه وهو الاوثنة ولكل واحد من ولدى الأم من مسئلة الذكورة اثنان في واحد باثنين
 ومن مسئلة الاوثنة واحد في اثنين باثنين فكلكل واحد من ولدى الام اثنان على كل من
 الذكورة والاوثنة والمخنثى من مسئلة الذكورة اثنان في واحد باثنين ومن مسئلة الاوثنة
 ثلاثة في اثنين بستة فمطى اثنين فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الذكورة ويوقف
 الباقي وهو أربعة فان بان أنثى فهي له ويكمل له بها ستة وهي نصف عائل كالزوج وان
 بان ذكر أخذ الزوج ثلاثة ويكمل له بها تسعة وهي النصف وأخذت الام واحد او يكمل
 لها به ثلاثة وهي السدس ومع كل واحد من ولدى الام والمخنثى اثنان وهذا عند الشافعية
 وأما عند المالكية فتضرب الجامعة في حالتى المخنثى وهما التذكير والتأنيث فالحاصل
 من ضرب ثمانية عشر في اثنين ستة وثلاثون فتقسم على كل من المسئلتين يخرج جزؤه السهم
 فجزؤه سهم مسئلة الذكورة اثنان وجزؤه سهم مسئلة الاوثنة أربعة ويجمع نصيب الوارث من
 كل من المسئلتين ويعطى نصف المجموع ولا يوقف للزوج من مسئلة الذكورة تسعة في اثنين
 بمائة عشر ومن مسئلة الاوثنة ثلاثة في أربعة باثنى عشر فالمجموع ثلاثون يعطى نصفها
 خمسة عشر وللأم من مسئلة الذكورة ثلاثة في اثنين بستة ومن مسئلة الاوثنة واحد في
 أربعة بأربعة فالمجموع عشرة تعطى نصفها خمسة ولكل واحد من ولدى الام من مسئلة
 الذكورة اثنان في اثنين بأربعة ومن مسئلة الاوثنة واحد في أربعة بأربعة فالمجموع لكل
 واحد منهما ثمانية يعطى نصفها أربعة والمخنثى من مسئلة الذكورة اثنان في اثنين بأربعة
 ومن مسئلة الاوثنة ثلاثة في أربعة باثنى عشر فالمجموع ستة عشر يعطى نصفها ثمانية فتقد
 أخذ الزوج خمسة عشر والام خمسة وولداها ثمانية كل واحد منهما أربعة والمخنثى ثمانية ومجموع
 ذلك ستة وثلاثون وايضاح هذه المسئلة يعلم مما يأتى في باب المخنثى المشكل (قوله وتوجيه
 كل من المذهبين) أى مذهب القائلين بالتشريك ومذهب القائلين به دمه فتوجيه

وتوجيه كل من المذهبين

مذهب القائلين بالتشريك القياس على الاخ للازم اذا كان ابن عم وسقطت عصوبته
 بالعم متلافانه يرث بقراءة الام فكذلك الشقيق لما سقطت عصوبته باستغراق الفروض
 التركية وراث بقراءة الام وتوجيه مذهب القائلين بعدم التشريك ان الاصل في العاصب
 سقوطه عند استغراق الفروض التركية وقد استغرقت هنا (قوله والمعايه بها) أي
 الاعاز بها وهي معاياة لانه يورث الي وما كان الغالب ان من استشكك عليه
 يستشكل عليه كعبر بصيغة المفاعلة وصورة المعايه بها ان يقال لنا عاصب استغرقت
 الفروض التركية ولم يسقط أو يقال أخ شقيق وراث بالفرض أو يقال شقيقة ساوت
 الشقيق في القسمة وأما ما قالوه في تصوير المعايه بها من ان امرأة وجدت قوما يقتسمون
 تركه فقالت لا تبعوا فاني حملى فان ولدت أنثى أو انا ناورت أو وورثت وان ولدت ذكرا
 أو ذكورا ولو مع اناث لم يرث أو لم يرثوا فهذه المرأة زوجة أبي الميتة في المشركة والمقتسمون
 هم الزوج والام وأولادها ففيه نظر لانه مع عدم الاشقاء فليست مشركة فليست هذه
 الصورة من المعايه بها بل من المعايه ببعض تراتها وأجيب بان المرأة أم الميتة
 المذكورة فالاشقاء موجودون وهم جملها وقولها فان ولدت أنثى أو انا ناورت أو وورثت
 أي بالعول وقولها وان ولدت ذكرا أو ذكورا ولو مع اناث لم يرث أو لم يرثوا أي على مذهب
 عدم التشريك وحينئذ فهذه الصورة من المعايه بها (قوله انما قلت بالنسبة القسمة
 الثلث بينهم فقط) أي لا من كل الوجوه كما مر في كلامه وقوله لثلاثا لرد مالو كان معهم أخت
 أو أخوات لاب أي مالو كان مع الاخوة من الصنفين أخت لاب أو أخوات كذلك وقوله
 فانهم يسقطن الخ أي جريا على الاصل من حجب أولاد الاب بالعصمة الشقيق بالاجماع
 قال في كشف الغوامض ولا يعلم أحد استثنى من الاجماع الشقيق في المشركة ثم قال وقد
 أخطأ بعض المفتين في عصرنا فافتوا بأنه يفرض للأخوات للاب في المشركة وتقول الى
 تسعة أو الى عشرة لان الاخ الشقيق انما يورث فيها بقراءة الام وألغيت قرابة الاب فلا
 يحجب الاخوات للاب كالاخ للازم كذا قالوا ولا أعلم لهم سلفا في ذلك وهو قول محترع
 فاسد مخالف لاطلاق الاجماع وأطال في تقريره فراجع ان شئت (قوله ولا يفرض
 للأخت للاب النصف) أي تجبها بالشقيق وقوله وتقول التسعة عطف على المنقح فهو
 منقح أيضا وقوله وللأخوات للاب الثلثان أي ولا يفرض للأخوات للاب الثلثان
 لمجبه بالشقيق وقوله وتقول عشرة عطف على المنقح فهو منقح أيضا مثل ما قبله فالمنقح
 فيها ما لا يفرض لها أولاد ولا يبال لها أولاد (قوله كما قد توهمه بعضهم) هو الشيخ
 سراج الدين الجوزي والشيخ قاضي القضاة بدر الدين السعدي والشيخ داود المسالكى
 وغيرهم وقوله وهو توهم باطل أي لمخالفة للاجماع على أن الاخ الشقيق يحجب أولاد
 الاب ولم ينقل عن أحد من العلماء أنه استثنى من الاجماع الاخ الشقيق في المشركة
 والواقعة في عصر السلف وقد بسطها في شرح كشف الغوامض وقد تقدم بعض عبارته
 (قوله ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء) أي في دال شيء وقوله وفاء بوعده أي لاجل وفائه
 بوعده فهو مغول لاجله وقوله السابق أي في قوله وحكمهم سيأتي الخ وقوله

والمعاية بها مذكور في
 المطولات ومنها كتابنا
 شرح الترتيب (تنبيه)
 انما قلت بالنسبة القسمة
 الثلث بينهم فقط لثلاثا لرد
 مالو كان معهم أخت أو
 أخوات لاب فانهم يسقطن
 بالعصمة الشقيق ولا يفرض
 للأخت للاب النصف
 وتقول التسعة أو للأخوات
 للاب الثلثان وتقول لعشرة
 كما توهمه بعضهم وهو توهم
 باطل والله أعلم ثم شرع
 المصنف رحمه الله في شيء
 من أحكام الجسد والأخوة
 وفاء بوعده السابق فقال

* (باب المجد والاخوة) *

أى باب بيان أحكامهما مجتمعين كما يشير إليه الشارح بقوله والمراد أيضا حكمهم معهم
وحكمهم معه والمراد بالمجد عند الإطلاق المجد الصحيح وان علا وهو حقيقة في المجد الأدنى
محاز في غيره والمجد في الأصل من جدت الشيء إذا قطعت قال ابن الهائم ويشبهه أن يتلمح
لهذا المأخذ معنى قريب وهو أن الأب كان طرفا للنسب فلما ولد لابنه ولد لخروج أبوه عن أن
يكون طرفا وصار هو الطرف فلما قطع عن ذلك سمي جدا بمعنى محدود أو يحتمل غير ذلك
انتهى والاخوة بكسر الهاء منزقة على المشهور وحكى في شرح الفصيح الضم قال ابن الهائم
والاشهر في واحده أخ بالتخفيف وحكى عن جماعة أخ بالتشديد انتهى (قوله أى من
الابوين أو من الأب فقط) أى لا من الام لان الاخوة من الام محجوبون بالمجد وقوله سواء
كان أحد الصنفين أى الاخوة من الابوين والاخوة من الأب فقط وقوله منهم ما الحاجة له
بعد قوله أحد الصنفين وقوله منفردا عن الآخر أى كأن انفردت الاخوة من الابوين
عن الاخوة من الأب فقط أو بالعكس وقوله أو كانا مجتمعين أى أو كان الصنفان مجتمعين
والمناسب لما قبله أو مجتمعا أى أو كان أحد الصنفين مجتمعا مع الآخر (قوله والمراد
الواحد ذفا أكثر) أشار بذلك الى أن أُل للجنس الصادق بالواحد والتمدد وقوله من
الذكور أو من الاناث الخ أشار بذلك الى ان فيه تغليب الذكور على الاناث وقوله والمراد
أيضا أى كما أن المراد ما تقدم وقوله حكمهم معهم وحكمهم معهم أى بيان حكمهم
معهم ولا يلزم من بيان حكمهم معهم بيان حكمهم معهم كما في مسائل المعادة فان بيان
حكمهم معهم لم يتضمن بيان حكمهم معهم وقوله أما حكمهم منفردا الخ محترز للمعية وقوله
فقد تقدم أى في باب التعصيب (قوله واعلم أن المجد والاخوة) أى مجتمعين كما علمت
وقوله لم يرد فيهم أى في حكمهم وقوله وانما ثبت حكمهم أى من حجب المجد للاخوة
لكونه كالأب كما هو مذهب أبي بكر الصديق وابن عباس وجماعة من الصحابة والتابعين
ومن تبعهم ومن أنهم يرونهم على التوصل الى أني كما هو مذهب الامام علي بن أبي
طالب وزيد بن ثابت وابن مسعود (قوله فذهب الخ) أى إذا أردت ذلك فذهب الخ
(قوله وجماعة من الصحابة والتابعين) أى كابن الزبير وعمادة بن الصامت وأبي بن كعب
ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي موسى الأشعري وعمران بن حصين وكثير بن عطاء
وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وطاوس بن عمار (قوله
والتزني) هو ومن بعده شافعية وقوله وغيرهم أى كابي ثور وعبد بن نصر المرزبي
والاستناد إلى منصور البغدادي (قوله أن المجد كالأب) أى فهرانزل منزلة فكأن
الأب يحجب الاخوة كذلك المجد فذلك فرع على ما ذكر قوله فيحجب الاخوة مطلقا أى
ولو من الابوين أو الأب (قوله وهذا هو المفتى به عند الحنفية) أى تكون المجد كالأب هو
المرجح عند الحنفية (قوله ومذهب الامام علي الخ) معطوف على قوله فذهب الامام أبي
بكر الخ (قوله انهم يرونهم) أى أن الاخوة من الابوين أو الأب يرونهم مع المجد وقوله

* (باب المجد والاخوة) *
أى من الابوين أو من الأب فقط سواء كان أحد
الصنفين منهما منفردا عن
الآخر أو كانا مجتمعين والمراد
الواحد ذفا أكثر من الذكور
أو من الاناث أو منهما والمراد
أيضا حكمهم معهم وحكمهم
معهم أما حكمهم منفردا عنهم
وحكمهم منفردين عنه فقد
تقدم واعلم أن المجد والاخوة
لم يرد فيهم شيء من الكتاب
ولان السنة وانما ثبت
حكمهم بما جاهد الصحابة
رضي الله عنهم فذهب
الامام أبي بكر الصديق
وابن عباس رضي الله عنهما
وجماعة من الصحابة والتابعين
رضي الله تعالى عنهم ومن
تبعهم كابي حنيفة والمنزلي
وابن سريج وابن اللسان
وغيرهم أن المجد كالأب
فيحجب الاخوة مطلقا وهذا
هو المفتى به عند الحنفية
ومذهب الامام علي بن أبي
طالب رضي الله عنه وزيد
ابن ثابت رضي الله عنه
وابن مسعود رضي الله عنه
انهم يرونهم على تفصيل

على تفصيل وخلاف ذكرته في شرح الترتيب حاصل ما ذكره فيه من التفصيل والخلاف
 أن مذهب علي بن أبي طالب في المشهور عنه أن للجد الباقي بعد فرض الاخوات ان لم يكن
 معهن أخ مالم يتقص عن السادس والاقاسم مالم تنقصه المقاسمة عن السادس ولم يكن ثم
 أحدهن البنات أو بنات الابن فان نقصته عنه أو كان الباقي بعد فرض الاخوات أقل منه
 أو كان معه أحد من البنات أو بنات الابن فرض له السادس وعنه أنه كواحد منهم - ثم أبدا
 ومذهب زيد ماسمى ذكره المصنف ومذهب ابن سمردان المجد بقاسمهم - مالم يتقص حظه
 عن الثلث وأن بنى البنات لا يعمه - ميم مع بنى الاعيان في القسمة ففي جد وشقيق وأخ لاب
 للمجد النصف وللشقيق النصف الباقي عنده وأن الاخوات المنفردات معه ذوات فروض
 لأصمات به فاذا كانت معه أخت شقيقة وأخت لاب فالاولى النصف ولثلاثة السادس
 وله الباقي عنده ونقله الرشيدى عن الطائى (قوله مع ذكر الأدلة والاجوبة لكل من
 الفريقيين) فن الأدلة للفريق الاول أن ابن الابن نازل منزلة الابن في اسقاط الاخوة وغيره
 فليكن أبو الاب نازلا منزلة الأب في ذلك ولد لك قال ابن عباس ألا يتبقى الله زيد بن ثابت يجعل
 ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الاب أباً وأجيب عن ذلك بأن الاخوة انما يجتمعوا بالاب لادلائهم
 به وهو منصف في المجد فلان نزل منزلة الاب ومن الأدلة للفريق الثانى أن ولد الاب يدلى بالاب
 فلا يسقط بالمجد كام الاب كما فى اللؤلؤة عن شرح الترتيب (قوله ومذهب الامام زيد)
 أى ومن ذكره - (قوله وبنه دى) باسقاط الهمزة تخفيفاً وهو لغة وقوله الا أن أى فى
 هذا الوقت المحاضر وقد يقع على القربى الماضى والمستقبل تنزيلاً بمنزلة المحاضر
 وقوله بما أردنا اراده أى بالأحكام التى أردنا ارادتها وبالعبارات التى أردنا ارادتها
 فما وقع على الأحكام مع تقدير المضاف أو على العبارات من غير تقدير (قوله فى المجد
 والاخوة) أى حال كون ذلك فى بيان ارث المجد والاخوة وقوله لا من الام فقط أى بأن
 كانوا من الابوين أو من الاب (قوله اذ وعدنا) أى لا تنا وعدنا بذلك ووعد يكون للخير
 وأوعد للشر ولذا قال الشاعر

وانى وان أوعدته أو وعدته * لمخاف ابعادى ومنجزه وعدى

وقد قال بعض فصحاء العرب فى دعائه يا من اذا وعدت فى واذا أوعدت غافا وقد يستعمل وعد فى
 الشر بقريته وقوله فى باب الفروض متعلق بوعدنا وقوله حيث قال الخ أى لأنه قال الخ
 فهو تامل لقوله اذ وعدنا (قوله فالتى نحو ما أقول السمعاً) أى اذا أردت ذلك فالتى بقطع
 الهمزة من التى جهة الذى أقوله السمعاً بالاطلاق فنحو معنى جهة كما هو أحد معانيه فى
 اللغة ومما وصل اسمى بمعنى الذى والعائد محذوف (قوله واسمع سمعاً نفهم واذعان)
 أى لا سمع جهل وانكار لان ذلك لا ينفخ (قوله واجمع) أى - ضر وقوله فى ذهنك أى عقلك
 وقوله حواشى جمع حاشية هى الطرف ولذلك قال الشارح أى اطراف والمراد بها الكلام
 بتمامه وانما خص الحواشى التى هى اطراف بالذكر لان أول الكلام يأتى فى غفلة
 وآخره فى سآمة فالشأن أن كلامه ما لا يحفظ ولم يظهر النظم نصب حواشى لضرورة النظم
 (قوله وهو القول المفرد) لىكن هذا ليس مرادها نابل المراد بها الكلام كما يشير اليه

وخلاف ذكرته فى شرح
 الترتيب مع ذكر الأدلة
 والاجوبة لكل من الفريقين
 ومذهب الامام زيد بن
 ثابت رضى الله عنه هو
 مذهب الأئمة الثلاثة مالك
 والشافعى وأحمد بن حنبل
 رضى الله عنهم ووافقهم محمد
 وابو يوسف والمجهور ورجعهم
 الله تعالى وهو ما ذكره
 المصنف رحمه الله حيث قال
 (وينبئى الآن بما أردنا)
 اراده (فى المجد والاخوة)
 لا من الام فقط (اذ وعدنا)
 فى باب الفروض حيث
 قال وحكمه وحكمهم
 سأتى (فالتى نحو ما أقول
 السمعاً) واسمع سمعاً نفهم
 واذعان (واجمع) فى ذهنك
 (حواشى) أى اطراف
 (الكلمات) جمع كلمة
 وهى القول المفرد

قوله والمراد أنك تصني لما نوردته من العبارات فهي من باب قول ابن مالك * وكلمة بها كلام قديم * (قوله جمعا) منصوب على أنه مفعول مطلق وقوله مصدر مؤكد أي لانه يفهم معناه من عامله كما في قولك ضربت ضربا (قوله والمراد) أي من كلام المصنف وقوله أنك تصني الخ هذا والمراد من القاء السمع وقوله وتجمع الخ هذا والمراد من جمع حواشي الكلمات وقوله أول الكلام وآخره أي ووسطه لما علمت من أن المراد الكلام بتمامه وقوله وتتم الخ هذا والمراد من المصدر المؤكد وهو قوله جمعا وقوله عسى أن تظفر ببعض المراد أي عسى أن تفوز ببعض المراد (قوله وانما قدم هذا الكلام الخ) أي وانما قدم على المقصود هذا الكلام الذي هو قوله فأتى نحو ما أقول الخ (قوله خطر) بفتح الخ هو كسر الطاء وقوله صعب المراد تفسير لما قبله (قوله فلقد كان السلف الصالح الخ) لكن هذا قبل تدوين المذاهب الأربع واستقرار الأمر عليها لا بعد ذلك والاف فيكم المجد مع الاخوة عند كل مجتهد من الأئمة الأربعة ومقلديهم واضح لا خفاء فيه ولا صعوبة في الافتاء به فالوعيد الوارد في الافتاء والقضاء به انما هو في زمن تعارض المجتهدين واختلاف آرائهم فيه اه حفي (قوله يتوقون الكلام فيه جدا) أي لانه ورد أجرؤ كم على قسم الجحد أجرؤ كم على الغار رواه الدارقطني والصحيح أنه من كلام عمر رضي الله عنه كما في اللؤلؤة (قوله فمن على رضي الله عنه من سره أن يقتحم حوائيم جهنم) أي من أفرحه أن يدخل أصول جهنم ومعظمها فسر به معني أفرحه والاقترام الدخول والمجرائيم الاصول والمعظم جميع حرمته بمعنى الاصل والمعظم والمقصود من ذلك التنفير من التكلم في المجد والاخوة والافلا يفرح أحد ادخول أصول جهنم (قوله وعن ابن مسعود رضي الله عنه سلونا عن عضاك) أي مشكلات أموركم جمع عضلة كعرف جمع عرفة وقوله واتر كونان المجد والاخوة أي لانسا لونا عن مسائل المجد وقوله لا حياء الله ولا يباه أي لا مديك ولا اعتمده بالتحمة كما في الصحاح قال ابن قتيبة يقال حياك الله أي مديك من التحمة وهي الملك ومنه التحيمات لله أي الملك لله وبياك الله اعتمده * وروي بيالك أضحكك انتهى والغرض من ذلك التنفير من صعوبة حكمه لاحتمة الدعاء اه حفي (قوله وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعن أبو لؤلؤة) وسب ذلك أنه كان عبد الأخرية وكان محوسبا وقيل نصرانيا وكان سيده جعل عليه كل يوم أربعة دراهم وكان يطعن على الرحافكم عمر ليجفف عنه من ذلك فقال له ليس ذلك عليك بكثيرا اتق الله وأحسن إلى مولاك بغضب العين وعمد إلى الحداد وعمل له خنجرا قضته في وسطه وله طرفان وسمه ولسادخل عمر في صلاة الصبح لم يبع بقيت من ذي الحجة وكبر للاحرام طعنه بذلك الخنجر فقال قتلى الكلب فهرب ويده خنجره فصار لا يمر على أحد يمينا ولا شمالا الا طعنه حتى طعن ثلاثة عشر رجلا مات منهم سبعة أو تسعة فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنسا فلما علم أنه أخذ خنجره منسه وكادت الشمس أن تطلع فتقدم عبدالرحمن بن عوف وصلى بالناس ثم مات عمر ودفن بجانب أبي بكر لاربع بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وهو ابن ثلاث وستين سنة وكانت خلافة عشر

(جمعا) مصدر مؤكد والمراد أنك تصني لما نوردته من العبارات في المجد والاخوة وتجمع أول الكلام وآخره وتفصيله واجماله وتتم بذلك اه تماما زائدا عسى أن تظفر ببعض المراد وانما قدم هذا الكلام لان باب المجد والاخوة خطر صعب المراد فلقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون الكلام فيه جدا فمن على رضي الله عنه من سره أن يقتحم حوائيم جهنم فله يقض بين المجد والاخوة وعن ابن مسعود رضي الله عنه سلونا عن عضاك واتر كونان المجد لا حياء الله ولا يباه وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعن أبو لؤلؤة

سنتين وستة أشهر وخمس ليال وقيل ثلاثة عشر يوماً اه لؤلؤة بزيادة (قوله لا أقول في الجدة شيئاً) أى لا أقول فى ارت الجدة شيئاً يوثق به والافقد روى عنه الاقوال المتقدمة ونقل السبط فى شرح الجوهري عن القاضي أبى الطيب أن عمر أول جد قاسم الاخوة وكذا يقال فى قوله ولا أقول فى الكلاله شيئاً نقله الرشيدى عن الطائى (قوله ولا أولى عليكم أحداً) أى بل قولون من شئتم (قوله اذا تقر ذلك فنرجع الى كلام المؤلف) أى اذا ثبت ما ذكر فانرجع الى شرح كلام المؤلف (قوله نقوله) مبتدأ خبره محذوف أى نقول فى شرحه كذا وكذا (قوله واعلم بأن الجد الخ) أى واجزم بأن الجد الخ ضمن اعلم معنى اجزم فعدها بالباء وقوله أى مع الاخوة أى لا وحده (قوله أحوال) جمع حال وهى تذكر وتؤنث وقوله باعتبارات أى بسببها (قوله فباعتبار أهل الفرض معهم) أى مع الجد والاخوة وقوله وجودا وعدمهما أى من جهة وجودهم وعدمهم وقوله حالان لا بد من اعتبار هذين المحالين فيما بعد حتى تتأتى الاحوال الالفة كما سنبينه لك (قوله وباعتبار ماله من المقاسمة) أى مقاسمة الاخوة وقوله والثلث أى ثلث جميع المال كما هو المتبادر ويحتمل أن المراد به ما يشمل ثلث الباقي وقوله وغيرهما أى من السدس وثلث الباقي أن لم ندخله فى الثلث وقوله خمسة أحوال أى لانه ان لم يكن معه صاحب فرض فله حالان المقاسمة وثلث المال وان كان معه صاحب فرض فله أحوال ثلاثة المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال فالجمله خمسة أحوال اجالا (قوله وباعتبار ما يتصور فى تلك الاحوال الخمسة عشرة أحوال) أى لانه اذا كان معهم صاحب فرض فاما أن تتعين المقاسمة واما أن يتعين ثلث الباقي واما أن يتعين سدس جميع المال أو تتوى له المقاسمة وثلث الباقي أو المقاسمة وسدس جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة وان لم يكن معهم صاحب فرض فاما أن تتعين المقاسمة أو يتعين ثلث جميع المال أو يستويان فاما اذا كان معهم صاحب فرض سبعة أحوال وفيها اذا لم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة أحوال والجملة عشرة (قوله وباعتبار انفراد أحد الصنفين معهم واجتماعهم معه أربعة أحوال) أى لانه اما ان يكون معه أحد الصنفين أو يجتمعان معه وعلى كل امان يكون معه صاحب فرض أو لا فلا بد من ملاحظة وجود صاحب الفرض وعدمه حتى تحل الاربعة أحوال والمراد بالصنفين الاخوة الاشقاء والاخوة الاب ولم يعد أحد الصنفين حالين مع أن أحدهما اما اشقاء أو اب لان المحكم متحد فى كل منهما (قوله أنبيك) بضم الههزة من أنبا ويحوز فتحها من نبا فان الجوهري جعل الفعل منها ثلاثيا ورباعيا وأبدلت همزته بياء بعد تسكينها تخفيفا وقوله عنن انما أى بنون النسوة لضيق النظم والا فكان مقتضى الظاهر أن يقول عنها (قوله اما تصر بها) وذلك كالمقاسمة وثلث جميع المال وغيرهما مما يأتى التصريح به فى كلامه وقوله واما ضمنا من تغار بيع الكلام وذلك فى صور مساواة الثلث أو السدس أو ثلث الباقي للمقاسمة فانها تفهم من تغار بيع الكلام ضمنا ولم يصرح بها المصنف (قوله على التوالي) أى على التتابع وقوله بحسب الحاجة أى بقدر حاجة النظم فلا يردانه يتخالف تلك الاحوال كلمات قليلة كتكملة بيت ونحو ذلك (قوله يقاسم الاخوة

وحضرته الوفاة قال احفظوا
عنى ثلاثة أسماء لا أقول فى
الجد شيئاً ولا أقول فى
الكلاله شيئاً ولا أولى عليكم
أحد اذا تقر ذلك فنرجع
الى كلام المؤلف رحمه الله
فقوله (واعلم بأن الجد)
أى مع الاخوة (ذو) أى
صاحب (أحوال) باعتبارات
فباعتبار أهل الفرض
معهم وجودا وعدمها حالان
وباعتبار ماله من المقاسمة
والثلث وغيرهما خمسة
أحوال وباعتبار ما يتصور
فى تلك الاحوال الخمسة
عشرة أحوال وباعتبار
انفراد أحد الصنفين معه
واجتماعهم معه أربعة
أحوال (أنبيك) أى
أخبرك (عنن) أى عن
تلك الاحوال اما تصر بها
واما ضمنا من تغار بيع
الكلام (على التوالي) أى
ولا بحسب الحاجة (يقاسم
الاخوة

الح) هذا شروع في تفصيل الاحوال فذكر اولها وهو المقاسمة سواء كان معه ذو فرض
 أم لا هكذا قال بعضهم وعليه فيكون المناسب في قول المصنف فتارة بأخذ الح التعبير بالواو
 لا بالفاء لانه ليس تقرير على ما قبله بل بيان محالة أخرى مقابلة للمقاسمة وأعاد العلامة
 الامير ان هذا البيت يعني قوله يقاسم الاخوة الح ذكره المصنف مجالا ولا يضر حذفه وقوله
 فتارة الح بفاء الفصيحة تفصيل للاحوال المحملة اه فاشارة للاحوال اجالا بقوله يقاسم
 الاخوة الح فانها تؤخذ منه اجالا منطوقا ومفهوما ثم فصلها بقوله فتارة الح منطوقا
 ومفهوما كما سيأتي (قوله فيمن) أي حال كون المقاسمة معدودة ممن فهو متعلق بمحذوف
 هو حال وفي معنى من كما أشار اليه الشارح بقوله والمراد الح فليس المراد أنه يقاسم الاخوة
 في جميع الاحوال كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله أي في تلك الاحوال) تفسير للضمير
 مع اعادة الجار وهو في (قوله والمراد أن المقاسمة الح) انما عبر الشارح بالمراد لان ظاهر
 المتن خلاف المراد فانه يوهم ان المقاسمة تكون للجد في جميع الاحوال كما تقدم وقوله في
 عداد تلك الاحوال أي في معدودات هي تلك الاحوال وقوله ومن جملتها نفس المصنف
 وهذا على النسخة التي فيها والمقاسمة الح بالواو التي للاستثناف وبنها فالمقاسمة مبتدأ
 والخبر محذوف أي تكون اذ لم يعد الح وفي بعض النسخ ومن جملتها المقاسمة الح وعليه
 فالجار والمجرور خبر مقدم والمقاسمة مبتدأ مؤخر (قوله والمقاسمة المذكورة) أي مقاسمة
 الاخوة ولا حاجة لذلك لان قوله اذ لم يعد الح ظرف لقوله يقاسم الاخوة الا ان يقال انه
 حل معنى (قوله اذ لم يعد الح) صادق بان تكون المقاسمة خبرا له من الثلث أو السدس
 أو ثلث الباقي وبأن تكون مساوية لما ذكره ومفهومة انه اذا عا د عليه القسم بالاذى
 لا يقاسم وأصل يعد يعود فلما دخل عليه الجازم حذف الضمة فالتقي سا كنان فحذفت
 الواو وحركت الدال بالاسكسرت فخلصا من التقاء الساكنين وقوله بالاذى متعلق بيبعد
 والاذى مصدر اذى كنعيب (قوله أي بالضرر) تفسير للاذى وقوله بالانقص أي بسدسه
 وقوله عماسيذ كره أي من ثلث أو سدس (قوله سواء كان معهم الح) كتب بعضهم أن
 الاولى حذف هذا التعميم وفرض الكلام فيما اذ لم يكن معهم صاحب فرض لقوله
 فيما بعد ان لم يكن ثم ذو وسهام انتهى لکن قد عرفت أن هذا البيت ذكر اجمالا للاحوال
 وما بعده تفصيل له فالتعميم هنا في محله فتدبر (قوله وبيان ذلك) أي ومبين ما ذكر
 من قوله يقاسم الاخوة فيمن اذ لم يعد القسم عليه بالاذى فيمن بمعنى مدين مبتدأ خبر
 قوله أنه الح والضمير في قوله أنه للحال والشأن (قوله واما ان يكون) أي واما ان يكون
 معهم صاحب فرض (قوله فان لم يكن معهم صاحب فرض له خير الامرين الح) أي وان
 كان معهم صاحب فرض فله خير الامور الثلاثة المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال
 (قوله فتارة الح) أي اذا أردت بيان الاحوال فتارة الح فالفاء الفصيحة وكذا بعضهم
 أن الاولى أن يقول وتارة وقد تقدم توجيهه كل من التقريرين وتارة بمعنى الظرف
 لما أخذ ذو ثلثا يسكون اللام وقوله كما لا صفة ثلثا وظاهر كلام المصنف أنه يأخذ الثلث
 في هذه الحالة فرضا وهو ظاهر نص الام أيضا كما قاله ابن زرفة وصرح به ابن الهيثم في

فيمن) أي في تلك الاحوال
 والمراد أن المقاسمة في تعدد
 تلك الاحوال ومن جملتها
 والمقاسمة المذكورة (اذا لم
 يعد القسم عليه بالاذى)
 أي بالضرر المتحاصل له
 بالانقص عماسيذ كره سواء
 كان معهم صاحب فرض
 أم لا وبيان ذلك انه اما ان
 لا يكون مع الجهد والاخوة
 صاحب فرض واما ان يكون
 مع الجهد والاخوة صاحب
 فرض فان لم يكن معهم
 صاحب فرض فله خير
 الامرين من المقاسمة ومن
 ثلث جميع المال (فتارة
 بأخذ ثلثا كما لا بد ان كان
 بالمقاسمة عنه) أي عن
 الثلث (نازلا)

شرح كفايته لكن ظاهر كلام الغزالي والرافعي أنه يأخذ به بالتعصيب قاله السبكي وهو
 عندى أقرب وقال في شرح الترتيب والاولى ماجرى عليه ابن الهائم وهو ظاهر عبارات كثير
 من الفرضيين أفاده في اللؤلؤة (قوله وذلك) أى كونه نازلا عنه بالقسمة وقوله في صور غير
 منحصرة أى في عدد كالجسمة والثلاثة فيما بعد وضابطها أن تزيد الاخوة على مثله كجد
 وأخوين وأخت وكجد وثلاثة أخوة وهكذا الى ما فوق (قوله من جد وأخوان وأخت) أى
 ومنها جد وثلاث أخوة الى ما زاد كما علمت (قوله فان لم يكن نازلا عنه) أى عن الثلث وهذا
 مفهوم قول المصنف ان كان بالقسمة عنه نازلا وقوله بأن كانت المقاسمة الخ تصوير لعدم
 كونه نازلا عنه (قوله وذلك) أى كون المقاسمة أحظ وقوله في خمس صور أى منحصرة في
 خمس صور وقوله وضابطها أن تكون الاخوة أقل من مثله أى بأن يكونوا مثلا ونصفا
 فما دون ذلك كما في اللؤلؤة (قوله وهى) أى الجس صور وقوله جد وأخ فالمقاسمة أحظ له
 في هذه الصورة اذ بها يخصه فيها نصف المال وهو أكثر من الثلث كما لا يخفى وقوله جد
 وأخت فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة اذ بها يخصه فيها الثلثان وهما أكثر من الثلث
 قطعا وقوله جد وأختان فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة اذ بها يخصه فيها النصف
 كالصورة الاولى وقوله جد وثلاث اخوات فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة اذ بها
 يخصه الجسنان وهما أكثر من الثلث لان العدد الجامع للكرسين خمسة عشر فثلاثة خمسة
 وخمسة ستة وهى أكثر من الجسمة بواحد وهى الثلث الخمس من العدد المذكور وهكذا يقال
 في الصورة الباقية أعني قوله جد وأخ وأخت اه ملخصا من اللؤلؤة (قوله أو كانت
 المقاسمة والثلث الخ) عطف على قوله بأن كانت المقاسمة أحظ فهو من جملة تصوير عدم
 كونه نازلا عن الثلث بالقسمة وقوله سيما كان مقتضى الظاهر سيما لكن قديقال جرى
 على لغة من يلزم المثني الالف في الاحوال الثلاثة (قوله وذلك) أى كون المقاسمة والثلث
 سيما وقوله في ثلاث صور أى منحصرة في ثلاث صور وضابطها أن تكون الاخوة مثليه كما
 قاله العلامة الامر (قوله وهى) أى الثلاث صور وقوله جد وأخوان فيستوى له المقاسمة
 والثلث فانه ان قاسم أخذ ثلثا وان لم يقاسم فكذلك وهكذا يقال فيما بعد (قوله فانه
 يقاسم الاخوة) جواب الشرط في قوله فان لم يكن نازلا عنه وقوله اذ ذلك أى وقت كون
 المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثلث سيما فاذ معنى وقت ظرف لقوله يقاسم واسم
 الاشارة راجع لكون المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثلث سيما وهو مبتدأ خبره
 محذوف والتقدير اذ ذلك ثابت أو حاصل أو نحو ذلك (قوله كما علم من كلامه السابق) أى
 من قوله يقاسم الاخوة فهين اذ لم يعد القسم عليه بالاذى (قوله فظاهر كلامه الخ) أى
 حيث قال يقاسم الاخوة الخ فانه صادق بما اذا كان سيما وقوله اختيارا للتعبير بالمقاسمة
 أى كان يقول يقاسم الجسد فأخذ الثلث تعصبا لا فرضا وقوله حيث استوى الامر ان أى
 في صور استواء المقاسمة والثلث (قوله وهو أحد ثلاثة أقوال) فقبل بعبر بالمقاسمة وعليه
 فادته بالتعصيب وقبل بعبر بالثلث وعليه فادته بالفرض وقبل بالتحخير فيتحيرا المفتى بين أن
 يعبر بالمقاسمة أو بالثلث ولذلك قال شيخ الاسلام في شرح الفصول وحكى بعض العلماء في

وذلك في صور غير منحصرة
 منها جد وأخوان وأخت
 فان لم يكن نازلا عنه بأن
 كانت المقاسمة أحظ وذلك
 في خمس صور ضابطها أن
 تكون الاخوة أقل من مثله
 وهى جد وأخ جد وأخت
 جد وأختان جد وثلاث
 أخوات جد وأخ وأخت
 أو كانت المقاسمة والثلث
 سيما وذلك في ثلاث صور
 وهى جد وأخوان جد وأخ
 وأختان جد وأربع أخوات
 فانه يقاسم الاخوة اذ ذلك
 كما علم من كلامه السابق
 فظاهر كلامه اختيارا للتعبير
 بالمقاسمة حيث استوى
 الامر وهو أحد أقوال
 ثلاثة ذكرتها في شرح
 الترتيب

ارثه ثلاثة أقوال يرث بالفرض يرث بالتعصيب يتخير المفتي وقال السمعاني رحمه الله الأولى
 التعبير بالثلث دون المقاسمة لقول بعض أصحابنا أن الأخذ بالفرض أن أمكن كان أولى لقوة
 الفرض وتقديم ذوى الفروض على العصبة وقال المتولي إذا استوى للعقد المقاسمة والثلث
 يعطى الثلث دون المقاسمة واستظهر بعضهم القول بالتخيير وتظهر فائدة هذه الأقوال كما
 قاله ابن المصنف في الوصية كما لو أوصى بثلث الباقي مثلا بعد الفرض ومات عن جد وأخوين
 وأحاز الأخوان فعلى الأول تصح الوصية وعلى الثاني تبطل لعدم ما يتعلق به بعديتها وأما على
 الثالث فالظاهر الصحة على تقدير اختيار المفتي التعبير بالثلث وفي الحساب كما لو كان هناك
 جد وأربع أخوات فعلى الأول أصلها ثلاثة وتصح من ستة وعلى الثاني أصلها ستة من أول
 الأمر وعلى الثالث تختلف باختلاف التعبير فاقبل من أنه لا يظهر للخلاف فائدة ليس بشيء
 أفاده في الأولوة مع بعض زيادة (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من المقاسمة أو الثلث وقوله ثم
 يقع الثلثة ظرف مكان ولذلك فسرها الشارح بقوله أي هناك (قوله ذووسهام) بصيغة الجمع
 كما يقتضيه قول الشارح أي أصحاب وفي بعض النسخ ذووسهام بصيغة الأفراد في المضاف
 ولا يستقيم الوزن عليه إلا لو كان بدل ثم هناك كما يدرك ذلك من له أدنى المسام بفن
 العروض أفاده الاستاذ المحفني (قوله أي أصحاب فروض) تفسير للمضاف والمضاف إليه
 فالفروض تفسير للسهام وأصحاب تفسير لذووعلى نسخة الجمع ويمكن توجيهه على نسخة
 الأفراد بانه عبر في التفسير بالجمع إشارة إلى أن ذووان كان مفرد اللفظ المقصود منه الجمع
 كما في الزيات (قوله من الزوجين الخ) بيان لأصحاب الفروض وإنما اقتصر على ما ذكره لأن
 المتصور أن رثه مع الجد والأخوة من أصحاب الفروض هم السبعة المذكورون كما في الأولوة
 (قوله فاقنع بإيضاحي) أي فافرض بتوضيحي وقوله لا متعلق بإيضاحي وقوله الأحكام
 مفعول لايضاحي وقوله عن استفهامي بياء الاطلاق أو بياء المتكلم ويكون من إضافة
 المصدر لمفعوله (قوله أي طلب الفهم) أشار بذلك إلى أن السنين والتاء في استفهامي للطلب
 وقوله مني ربما يشير إلى أن بياء استفهامي بياء المتكلم كما هو أحد الاحتمالين وقوله بطلب
 زيادة الايضاح أي تسبب ذلك فالباء للسببية (قوله فاني الخ) تعليل لقوله فاقنع بإيضاحي
 وقوله قد أوضحت أي الأحكام (قوله وسبأني معنى القناعة وشئ مما ورد فيها) عبارته
 فمه آخر باب الحساب بعد قوله فاقنع من القناعة وهي الرضا بالسير من العطاء من قواهم
 قنع بالكسر قنوعا وقناعة إذا رضى والا حديث في فضل القناعة كثيرة شهيرة منها ما روى
 المهدي في الزهد عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة
 كتمز لا يغني وفي النهاية لابن الأثير رحمه الله حديث عن من قنع وذل من طمع انتهى (قوله
 ما ذكره من المقاسمة والثلث حالان الخ) كتب عليه بعضهم ما نصه فيه أن المقاسمة المذكورة
 في المتن جعلها الشارح شاملة للمقاسمة فيما إذا كان هناك صاحب فرض وللمقاسمة فيما
 إذا لم يكن هناك صاحب فرض حيث قال بعدها سواء كان معهم صاحب فرض أم لا
 فيكون ما ذكره ثلاثة أحوال لأحوال كما قال ويقتضي من الخمسة أحوال حالان لانه ثلاثة كما
 قال نعيم يظهر ما قاله لوجمل المقاسمة في المتن على المقاسمة إذا لم يكن هناك صاحب فرض

وهذا كله (ان لم يكن
 ثم) أي هناك مع الحمد
 والأخوة (ذووسهام) أي
 أصحاب فروض من الزوجين
 والام والمجدتين والبنات
 وبنات الابن (فاقنع بإيضاحي)
 لك الأحكام (عن استفهامي)
 أي طلب الفهم مني بطلب
 زيادة الايضاح فاني قد
 أوضحت الايضاح المحتاج
 اليه وسبأني معنى القناعة
 وشئ مما ورد فيها (تنبه)
 ما ذكره من المقاسمة والثلث
 حالان

انتهى وأنت خبير بربان ذلك مبنى على ان قول المصنف يقاسم الاخوة الخ بيان لبعض
الاحوال وقد تقدم عن العلامة الامير ان هذا الميت ذكره المصنف بيانا للاحوال على
وجه الاجمال وعلمه فيكون اول الاحوال قوله فتارة يأخذ ثلثنا كاملا وثاني الاحوال
المقاسمة الأخوذة من كلامه بالمفهوم كما يفصح بذلك قول الشارح فان لم يكن نازلا عنه
الى ان قال فانه يقاسم الاخوة وحينئذ فما ذكره المصنف منطوقا ومفهوما من المقاسمة
والثلث حالان من الاحوال الخمسة ويبقى منها ثلاثة احوال فتدبر (قوله من الاحوال
الخمس) أى التى هى المقاسمة أو ثلث المال ان لم يكن هناك صاحب فرض أو المقاسمة أو
ثلث الباقي أو سدس جميع المال ان كان هناك صاحب فرض وقوله التى أشرت اليها
أول الباب أى فى قوله وباعتبار ما له من المقاسمة والثلث وغيرهما خمسة احوال بعد قول
المصنف واعلم بان الجذوذ احوال (قوله يبقى ثلاثة احوال) كتب عليه بعضهم قد علمت
ما فيه وأنت قد علمت ما فيه فكلام الشارح مستقيم (قوله ويرجع الحالان) أى
المذكوران وهما المقاسمة والثلث وقوله الى ثلاثة احوال من عشرة أى التى هى تعيين
المقاسمة وتعيين الثلث واستواء الامرين ان لم يكن هناك صاحب فرض وتعيين المقاسمة
وتعيين ثلث الباقي وتعيين سدس جميع المال واستواء المقاسمة وثلث الباقي أو المقاسمة
وسدس جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة ان كان هناك صاحب
فرض كما تقدم بيانها (قوله وهى) أى الثلاثة احوال وقوله يبقى سبعة أى من العشرة
وقد علمتها (قوله اذا تقررت ذلك فقد ذكر الخ) أى فأقول قد ذكر الخ لاجل أن يترتب الجواب
على الشرط وقوله فى ثلاثة احوال أى اجمالا وهى ترجع لسبعة تفصيلا كما علم بمسار
وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله وتارة يأخذ ثلث الباقي) لانه لو لم يكن ذوفرض يأخذ ثلث
المال فاذا كان هناك ذوفرض أخذ ثلث الباقي كما فى اللؤلؤة (قوله بعد ذوى الفروض الخ)
أى بعد أخذهم فروضهم وأرزاقهم وقوله جمع فرض أى هى جمع فرض فهو خبر مبتدأ
محدوف وقوله وتقدم تعريفه أى بأنه نصيب مقدر شرعا للوارث (قوله وتقدم من يرث
معهم) أى مع الجد والاخوة وقوله أيضا أى قريبا عند قول الناظم ان لم يكن ثم ذوو سهام
قاله البولاتى (قوله والارزاق) هو عام أريد به خاص لان المراد به رزق مخصوص وهو
الارث بالفروض كما ذكره الشارح فعطف الارزاق حينئذ على الفروض من عطف
المرادف أو التفسير ويحتمل أن يراد بها ما يشمل الوصية والدين الذى على الميت فانها
مقدمان على الارث (قوله جمع رزق) أى هى جمع رزق فهو خبر مبتدأ محذوف وقوله
وهو ما ينتفع به هذا ما قاله أهل السنة وقالت المعتزلة هو ما ملك لكن لم يتبع هذا القول
لانه يقتضى أن الدواب لا ترزق لانها لا تملك ويرده قوله تعالى وما من دابة فى الارض الا على
الله رزقها وما أحسن قول صاحب الجوهرية

والرزق عند القوم ما به انتفع * وقيل لا بل ما ملك وما اتبع
(قوله ولو محرما) أى سواء كان حلالا أو مكروها أو محرما قال صاحب الجوهرية
فيرزق الله الحلال فاعلم * ويرزق المكروه والمحرما

من الاحوال الخمسة التى
أشرت اليها أول الباب
يبقى ثلاثة احوال سنذكره
فيما اذا كان معهم صاحب
فرض ويرجع الحالان كما
تقدم الى ثلاثة احوال من
عشرة وهى تعيين المقاسمة
وتعيين الثلث واستواء
الامرين يبقى سبعة ستأتى
ان شاء الله تعالى فيما اذا كان
معهم صاحب فرض والله
أعلم اذا تقررت ذلك فقد ذكر
حكم ما اذا كان معهم
صاحب فرض فى ثلاثة
احوال وهى المقاسمة وثلث
الباقي وسدس جميع المال
وهى تكملة الاحوال الخمسة
بقوله (وتارة يأخذ ثلث
الباقي بعد ذوى) أى
اصحاب (الفروض) جمع
فرض وتقدم تعريفه فى
باب الفروض وتقدم من
يرث معهم بالفروض أيضا
(والارزاق) جمع رزق
وهو ما ينتفع به ولو محرما

ويبدل لذلك قوله تعالى قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا وقالت
 المعتزلة لا يكون الاحلال بالاستناد الى الله تعالى في الجملة والمستند اليه تعالى لا تنفع عيبه
 يقبح أن يكون حراما يعاقبون عليه ورد بأنه لا يوجب بالنسبة اليه تعالى يفعل ما يشاء ويحكم
 ما يريد وعقابهم على المحرام لسره مباشرتهم أسمائه وقالوا أيضا أمر الله تعالى بالانفاق من
 الرزق فقال أنفقوا مما رزقناكم ومدح على الانفاق منه فقال ومما رزقناهم ينفقون وهو
 تعالى لا يأمر بالانفاق من المحرام ولا يمدح عليه ورد بأن قرينة الامر والمدح خصته بالحلال
 ويلزمهم ان المعتزلي طول عمره بالمحرام لم يرزقه الله أصلا وهو باطل ذكره الشهاب الزملي في
 شرح الزيدانتهى ملخصا من اللؤلؤة (قوله عند أهل السنة) راجع لكل من قوله ما ينفع
 به وقوله ولو محرما ومقابله بالنظر للاول ما قاله المعتزلة من انه ما ملكه وبالنظر للثاني ما قالوه
 أيضا من انه لا يكون الاحلال كما علمت آنفا (قوله والمراد) أي في عمارة المصنف وقوله رزق
 مخصوص أي فهو عام أريد به خاص (قوله وهل الارث بالفرض أيضا) الاولي حذفها اذا
 معنى لها الا أن يراد بها ان الرزق فسر بهذا المعنى الخاص كما فسر بالمعنى العام (قوله فهذا) أي
 أخذه ثلث الباقي بعد الفروض وقوله هو المحل الاول أي من الاحوال الثلاثة (قوله
 والثاني) أي والمحال الثاني وقوله هو المقاسمة أي فيما اذا كان هناك ذو فرض وقوله
 وهو معلوم مما ذكره أي من مفهومه كما بيئه الشارح بقوله فان لم تنقصه المقاسمة فتح وقوله
 بقوله متعلق بالفعل قبله (قوله هذا) أي أخذه ثلث الباقي وقوله اذا ما كانت المقاسمة
 الخ بزيادة ما أي اذا كانت المقاسمة الخ بأن كان ثلث الباقي خيرا له من المقاسمة ولا يبدأ
 أن يكون خيرا من سدس جميع المال الا كان له السدس كما يعلم مما بعد (قوله تنقصه)
 بفتح التاء لا يعضها لان ماضيه نقص لا نقص قال تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا انتهى زيات
 (قوله عن ذلك) متعلق بتنقصه واسم الاشارة راجع لثالث الباقي كما اشار اليه الشارح
 بقوله أي عن ثلث الباقي (قوله بالمزاجه) أي بسببها قاله اسيدية كما قاله الزيات وقوله
 في القسمة متعلق بالمزاجه وقوله لكثرة الاخوة علة لقوله تنقصه عن ذلك بالمزاجه (قوله
 فان لم تنقصه المقاسمة الخ) بيان لمفهوم قول المصنف هذا اذا ما كانت المقاسمة الخ ودخل
 تحت هذا المفهوم أربع صور لان المقاسمة اما أن تكون أحظ من ثلث الباقي ومن سدس
 الجميع أو تكون مساوية لثالث الباقي أو سدس الجميع أولهما ما فأسأر بقوله لكونها
 احظ الخ لصورة من هذه الاربع وبقوله أو مساوية الخ لثلاثة منها ودخل تحت قوله
 وتارة يأخذ سدس المال صورتان وهما اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس وكذلك
 ثالث الباقي أو كان ثلث الباقي مساويه وقد تقدمت صورة في قوله وتارة يأخذ ثلث الباقي
 الخ وهي ما اذا كان ثلث الباقي خيرا له من المقاسمة ومن سدس جميع المال فقـد تمت
 الصور السبع فتدبر (قوله لكونها أحظ من ثلث الباقي) فسه اظهر في مقام الاضمار
 ولعل النكتة مناسبة العطف فتأمل (قوله فهي له) أي فالمقاسمة له والجملة جواب الشرط
 في قوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ (قوله أو مساوية) عطف على قوله أحظ وقوله لهما
 أي لثالث الباقي وسدس الجميع وقوله أو لاحدهما أي لثالث الباقي أو لسدس الجميع

عند أهل السنة والمراد رزق
 مخصوص وهو الارث بالفرض
 أيضا فهذا هو المحال الاول
 والثاني هو المقاسمة وهو
 معلوم مما ذكره بقوله (هذا
 اذا ما كانت المقاسمة
 تنقصه عن ذلك) أي عن
 ثلث الباقي (بالمزاجه) في
 القسمة لكثرة الاخوة فان
 لم تنقصه المقاسمة لكونها
 أحظ من ثلث الباقي ومن
 سدس الجميع فهي له أو
 مساوية لهما أو لاحدهما
 فهي له أيضا

وقوله فهي له أيضا أي فالمقاسمة له في صور المساواة كما هي له في صورة كونه أخط (قوله على ما تنقضه عبارته) أي بناء على ما تنقضه عبارته ومن اختار التمييز بالمقاسمة عند المساواة وقوله سابقا راجع لقوله أو مساوية له وما ولقوله أو لاحدهما سكن بالنظر لمساواة المقاسمة لثالث الباقي واقتضاء عبارته سابقا لذلك بالمفهوم فإن مفهوم قوله سابقا هذا إذا ما كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك الخ أن له المقاسمة في صورتى المساواة المذكورتين وقوله لاحقا راجع لقوله أو لاحدهما بالنظر لمساواة المقاسمة للسدس واقتضاء عبارته لاحقا لذلك باعتبار مفهوم القيد الملاحظ وهو أن كانت المقاسمة تنقصه عن السدس وحذفه المصنف كغناء بذكره فيما قبله والتقدير وتارة يأخذ سدس المال إن كانت المقاسمة تنقصه عنه فإن مفهوم ذلك أن المقاسمة له إذا لم تنقصه عنه وهو صادق بماواتها له فقوله من معنى قوله الخ راجع لقوله لاحقا لسكن باعتبار مفهوم القيد الملاحظ وما في ذلك من الغناء قال بعضهم في أخذ ذلك من قوله وتارة يأخذ سدس المال تأمل انتهى وقوله ذاكر الحال الثالث أى حال كونه ذاكر الحال الثالث (قوله وتارة يأخذ سدس المال) أى إذا كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثالث الباقي ينقصه عنه أيضا أو يساويه وهل يأخذ السدس فرضا أو تعصبا صرح البلقيني بالأول وقال ابن الهيثم في شرح كعابته الظاهر أنه بالعصوية اه قال في شرح الترتيب والأوجه الأولى اه من اللؤلؤة (قوله وليس عنه نازل الخ) أى لأن الأولاد لا ينقصونه عنه فالأخوة أولى قاله في اللؤلؤة (قوله أسماء الحقيقة) أى من جهة الاسم وهو لفظ السدس لا من جهة الحقيقة فلا يراد به قديا يأخذ سدسا عائلا كله أو بعضه كما سيذكره الشارح فالواجب المحافظة له على اسم السدس لاحقيقته كما قاله البولاقى (قوله بحال) أى فى حال فالباقي معنى فى (قوله فان كانت المقاسمة أو ثالث الباقي الخ) غرضه بهذه الجملة والتي بعدها أعنى قوله فان ساراه ثالث الباقي فكذلك بيان الصورتين المندرجتين تحت قوله وتارة يأخذ سدس المال ولو قال ببدل ذلك تقيد الاتين ان كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثالث الباقي ينقص عنه أيضا أو يساويه لكان أحسن (قوله ينقص المجد فيه ما) الأولى فيه لأن العطف بأو (قوله فكذلك) أى فالسدس له (قوله فعلم مما قررت الخ) تقرير على ما تقدم فى شرح كلام المصنف وقوله سبعة أحوال ثلاثة منها تعلم من منطوق كلام المصنف وأربعة منها تعلم من مفهومه وقد بينها الشارح فى قوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ (قوله وهى) أى السبعة أحوال (قوله فى نحو أم وجد وخسة أخوة) أى مما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الأخوة أكثر من مثليه ووجه تعيين ثالث الباقي فى ذلك ان الباقي بعد سدس الأم خمسة على المجدوا خمسة أخوة وثلاثة واحد وثلاثان ولا شك ان ذلك أكثر من المقاسمة والسدس لكن الباقي ليس له ثالث صحيح فتضرب الثلاثة فى أصل المسئلة وهو ستة تباع ثم ثمانية عشر فللام واحد فى ثلاثة بثلاثة وللجد ثالث الباقي خمسة يبقى عشرة على خمسة أخوة لكل واحد ثمانين (قوله فى نحو زوج وجد وأخ) أى مما كان فيه الفرض قدر النصف وكانت الأخوة أقل من مثليه ووجه تعيين المقاسمة فى ذلك ان الباقي بعد نصف

على ما تنقضه عبارته سابقا
 ولاحقا من معنى قوله
 ذاكر الحال الثالث
 (قوله وتارة يأخذ سدس المال)
 وليس عنه نازل (أعمالا
 حقيقة بحال) من الأحوال
 فان كانت المقاسمة أو ثالث
 الباقي ينقص فيه ما عن
 السدس فالسدس له فان
 ساواه ثالث الباقي فكذلك
 فعلم مما قررت في كلامه
 سبعة أحوال وهى إما أن
 يتعين له ثالث الباقي فى نحو
 أم وجد وخسة أخوة وإما أن
 يتعين له المقاسمة فى نحو
 زوج وجد وأخ وإما أن يتعين

الزوج النصف الآخر على الجدة والابن ولا شك ان نصفه هو الربع أكثر من ثلث الباقي
ومن السدس لكن الباقي لا ينقسم على الجدة والابن فيضرب اثنان في أصل المسئلة وهو
اثنان تبلغ أربعة فللزوجة واحد في اثنين باثنين يبقى اثنان للجدة واحد وللأخ واحد (قوله
في نحو زوج وأم وجد وأخوين) أي مما كان الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الاخوة
أكثر من مثله بواحد ولو أتى ووجه تعين السدس في ذلك ان الباقي بعد نصف الزوج
وسدس الام اثنان على الجد والأخوين ولا شك ان السدس أكثر من ثلث الباقي ومن
المقاسمة لكن يبقى واحد على الأخوين لا ينقسم عليهم ما فيضرب اثنان في أصل المسئلة وهو
سبعة تبلغ اثني عشر فللزوجة ثلاثة في اثنين بسبعة والام واحد في اثنين بالجدة واحد
في اثنين باثنين يبقى اثنان للأخوين لكل واحد منهما واحد (قوله في نحو أم وجد
وأخوين) أي مما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الاخوة مثله ووجه استواء
المقاسمة وثلث الباقي ان الباقي بعد سدس الام خمسة على الجدة والأخوين فثلث الباقي
واحد وثلثان وهو مساو للمقاسمة لكن لا ثالث للباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة
وهو ستة تبلغ ثمانية عشر للام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى خمسة عشر للمقاسمة
أولاً تكونها ثلث الباقي ولكل أخ خمسة (قوله في نحو زوج وجددة وجد وأخ) أي مما كان
الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الاخوة مثله ووجه استواء المقاسمة والسدس ان الباقي
بعد نصف الزوج وسدس الجدة اثنان على الجدة والأخ فلهذا واحد بالمقاسمة أو لو كونه
السدس وللأخ واحد (قوله في نحو زوج وجد وثلاثة اخوة) أي مما كان الفرض فيه قدر
النصف وكانت الاخوة أكثر من مثله ووجه استواء السدس وثلث الباقي ان الباقي بعد
نصف الزوج النصف الآخر على الجدة والثلثة اخوة فالسدس قدر ثلث الباقي لكن ليس
للباقي ثلث صحيح فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو اثنان تبلغ ستة للزوج واحد في
ثلاثة بثلاثة وللجد واحد وهو ثلث الباقي وهو مساو للسدس ويبقى اثنان لا ينقسمان على
ثلاثة اخوة فتضرب ثمانية عشر بثلثين في ستة للزوج ثلاثة في ثلاثة بقسمة
وللجد واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على الثلاثة اخوة لكل أخ اثنان (قوله في نحو زوج
وجد وأخوين) أي مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الاخوة مثله ووجه
استواء الامور الثلاثة ان الباقي بعد نصف الزوج النصف الآخر على الجدة والأخوين فثلث
الباقي والمقاسمة والسدس متساوية لكن لا ثالث للباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل
المسئلة وهو اثنان بسبعة فللزوجة واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد واحد على كل حال ولكل من
الأخوين واحد (قوله تمت بها الاحوال العشرة) أي بواسطة انضمامها الى الثلاثة احوال فيما
اذا لم يكن هناك صاحب فرض (قوله وحيث استوي الامران) أي كالمقاسمة وثلث الباقي
أو المقاسمة والثلث وقوله أو الامور الثلاثة أي المقاسمة وثلث الباقي والسدس (قوله
لاقوال الثلاثة) فقبل يختار التعبير بالمقاسمة وقبل يختار التعبير بثلث الباقي وقبل يختار
المتقى وعلى هذا القياس وهذا ظاهر في استواء الامرين وأما استواء الامور الثلاثة فقد
يقال يأتي في التعبير أقوال أربعة التعبير بثلث الباقي التعبير بالسدس التعبير بالمقاسمة

له السدس في نحو زوج
وأم وجد وأخوين واما أن
يستوي له المقاسمة وثلث
الباقي في نحو أم وجد
وأخوين واما أن يستوي له
المقاسمة والسدس في نحو
زوج وجددة وجد وأخ واما
أن يستوي له السدس
وثلث الباقي في نحو زوج
وجد وثلاثة اخوة واما ان
يستوي له الامور الثلاثة
في نحو زوج وجد وأخوين
فهذه الاحوال السبعة مع
ذوي الفروض تمت بها
الاحوال العشرة وحيث
استوي الامران أو الامور
الثلاثة فيأتي في التعبير
الاقوال الثلاثة التي سبقت

التعريف والاولى التعبير بالسدس لانه الفرض المنصوص عليه كما قاله الاستاذ المحفنى
 * (تقييد) * استفيد مما تقدم انه يتعين للجدد الاخط وان رضى بغيره وصرح به في شرح
 الترتيب وفارق ما لو غصب مثلبا و صار متقوما حدث خبير المالك بين المثل وقيمة ما صار اليه
 حتى لو اراد المالك اخذ غير الاخط كان له ذلك بان الارث قهرى فلا يزول الملك عن الزائد
 بمجرد الاختيار بخلاف الغصب هكذا قال شيخ الاسلام ثم قال وفي الحقيقة هذه ليست
 نظيرة تلك لان الثابت هنا الخيرية وشم الخبير انتهى ذكره الجولاقى بنوع تصريف (قوله
 هذا كله) أى ما ذكر من الاحوال السبعة فيما اذا كان معه صاحب فرض وقوله حيث
 بقى الخ أى كائن فى حالة وتلك الحالة هى أن يبقى الخ والمحصل أن للجدد باعتبار ما يفضل عن
 الفرض وجودا وعلما أربعة أحوال المحال الاول أن يفضل عن الفرض أكثر من السدس
 فللجدد خير الامور الثلاثة من المقاسمة وثالث الباقي وسدس المال المحال الثانى أن يبقى
 قدر السدس فهو للجدد فرضا على الاوجه المحال الثالث أن يبقى دون السدس فيعمل للجدد
 بقام السدس المحال الرابع أن لا يبقى شئ لاسيما تغرق الفروض جميع المال فيعمل
 بالسدس للجدد وفي هذه الثلاثة أحوال تسقط الاخوة الا لاخت فى الاكدرية اه بولاقى
 بتقديم وتأخير لمناسبة ترتيب الشارح (قوله فان بقى الخ) أى بعد الفرض كمنتهن وأم
 وجدواخوة هذه المسئلة من ستة فالبنتين الثمان أربعة وللأم السدس واحد يبقى قدر
 السدس وهو واحد للجدد وسقطت الاخوة (قوله أو دون السدس) أى أو بقى قدر دون
 السدس (قوله كزوج وبنتين وجدواخوة) أصل هذه المسئلة من اثني عشر فالزوج الربع
 ثلاثة والبنتين الثمان ثمانية يبقى واحد وهو دون السدس لانه اثنان فيعمل للجدد واحد
 تمام السدس وسقطت الاخوة فأصل المسئلة من اثني عشر وعالت ثلاثة عشر (قوله أولم
 يبقى شئ) أى لم يبقى بعد الفرض شئ أصلا (قوله كمنتهن وزوج وأم وجدواخوة) أصل
 هذه المسئلة من اثني عشر فالبنتين الثمان ثمانية وللزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان
 فيعمل لها واحد تمام سدسها ويزاد فى العول للجدد سدسه وسقطت الاخوة فأصل المسئلة من
 اثني عشر وعالت خمسة عشر (قوله فللعول السدس) أى فرضا على الاوجه فى الثلاث مسائل
 وقوله وبعال أى يستأنف ويبتدأ العول وهذا راجع للثانية وهى ما ذاب بقى دون السدس
 فيعمل فيها تمام السدس للجدد وقوله أو يزداد فى العول أى لم يحصل أصل العول قبل ذلك
 فيزاد فى العول للجدد وهذا راجع للثالثة وهى ما ذاب لم يبقى شئ بل عالت المسئلة بواحد ثم يزداد
 فى العول بالسدس للجدد كما تقدم توضيحه وقوله ان احتجج الى ذلك أى المذكور من أصل
 العول أو زيادته فان لم يحتجج اليه فلا عول أصلا كما فى الاولى (قوله وتسقط الاخوة) أى فى
 الثلاثة أحوال المذكورة وقوله الا لاخت فى الاكدرية أى فانه يفرض لها النصف
 ويفرض له السدس ثم يعودان الى المقاسمة كما سأتى (قوله وحيث أخذ سدسا عائلا كله)
 أى كما فى المسئلة الثالثة فانه يزداد فى العول بالسدس للجدد وقوله أو بعضه أى أو عائلا
 بعضه كما فى المسئلة الثانية فانه يعال فيها بنصف السدس للجدد كما مر ولا يخفى أن قوله كله
 فاعل بعائلا وقوله أو بعضه عطف عليه وقوله فالسدس اذ ذاك أى وقت كونه عائلا

الاشارة اليها (فائدة) هذا
 كله حيث بقى بعد الفرض
 وأكثر من السدس فان
 بقى قدر السدس كمنتهن
 وأم وجدواخوة أو دون
 السدس كزوج وبنتين وجد
 واخوة أو لم يبقى شئ كمنتهن
 وزوج وأم وجدواخوة فالجدد
 السدس وبعال أو يزداد
 فى العول ان احتجج الى ذلك
 وتسقط الاخوة الا لاخت
 فى الاكدرية وسأتى وحيث
 أخذ سدسا عائلا كله
 أو بعضه فالسدس اذ ذاك
 يكون اسما لا حقيقة

كما اشترت الى ذلك سابقا والله
 اعلم (وهو) أى المجد (مع
 الاناث) من الاخوات (عند
 القسم) أى المقاسمة بينه
 وبينهن (مثل أخ) فيما
 ذكره بقوله (في سهمه) من
 كونه مثل حظ الانثيين
 (والمحكم) من كون الاخت
 تصير معه عصبة بالغير
 كما اشترت الى ذلك سابقا في
 باب التعصبات لاني جميع
 الاحكام فلهذا قال (الامع
 الام فلا يجعها) بانضمامه
 الى الاخت لانه ليس باح
 (بل ثلث المال لها) أى
 للام (بجعبها) كما لانها ليس
 معها عدد من الاخوة ففي
 زوجة وأم وجد وأخت
 للزوجة الربع وللأم الثلث
 كاملا والباقي بين المجد والاخت
 متسامة له مثلا مالها وفي
 المسئلة المسماة بالخرقاء
 لخرق أقوال الصحابة رضي
 الله عنهم أولان الأقوال
 نرقتها أكثرتها وهي أم وجد
 وأخت للام الثلث والباقي
 بين الاخت والمجد ثلثا له
 مثلا مالها فأصلها ثلاثة
 وتصح من تسعة للام ثلاثة
 وأربعة للمجد والاخت اثنتان

كله أو بعضه واسم الاشارة مبتدأ خبره محذوف أى اذ ذلك ثابت أو حاصل أو نحو ذلك كما مر
 وقوله يكون اسم الاحقيقة أى مجرد اسم لاسدس حقيقة لنقصه عنه بالعرل (قوله كما اشترت
 الى ذلك آنفا) أى قريبا عند قوله وليس عنه نازل بالجمال (قوله مع الاناث) أى جسد من
 الصادق بواحدة وقوله من الاخوات هكذا في نسخة وهي ظاهرة وفي نسخة من الاخوة
 وعلم فالمراد بالاخوة ما يشمل الاخوات على سبيل التغليب ومن لا تغيب المشوب ببيان
 والمعنى مع الاناث اللاتي هن بعض الاخوة بطريق التغليب اه زيات وبعضه من المحققين
 (قوله عند القسم) المراد به القسم من الجانبين فهو معنى المقاسمة كما أشار اليه الشارح
 بقوله أى المقاسمة الخ (قوله مثل أخ) أى لان كلا منهما يدلى بالاب وقوله في سهمه أى
 نصيبه وقوله من كونه أى السهم (قوله والمحكم) أى المعهود كما أشار اليه الشارح بقوله
 من كون الاخت الخ وعلمه فعطف المحكم على ما قبله من عطف أحدا المتلازمين على الآخر
 لانه يلزم من أن يكون له مثل حظ الانثيين أن تكون الاخت تصير معه عصبة بالغير
 وبالعكس هذا وجه المحكم على المحكم المعهود كما اقتضاه صنيع الشارح لا يناسب
 الاستثناء في قوله الامع الام الخ لان الاستثناء معيار العموم فالاولى جملة على العموم لاجل
 الاستثناء منه الا أن يجعل منقطعاً والمعنى لكن مع الام الخ (قوله كما اشترت الى ذلك الخ)
 أى عند قوله والابن والاخت مع الاناث الخ حيث قال هناك وتزيد الاخت شقيقة كانت
 أو لا بل بأنه يعصم المجد (قوله لاني جميع الاحكام) أى بل في بعضها فقط وقوله فلهذا قال
 أى فلا جعل أنه ليس مثله في جميع الاحكام قال لكن فيه أن هذا لا يناسب الاستثناء
 الا أن يجعل منقطعاً كما مر (قوله الامع الام الخ) بخلاف الاخ فانه يجعها بانضمامه الى
 الاخت من الثلث الى السدس وقوله فلا يجعها مفاد الاستثناء والضمير للام كما لا يخفى
 (قوله بانضمامه الى الاخت) أى بسبب انضمامه اليها وقوله لانه ليس بأخ عليه لقوله
 فلا يجعها أى لانه ليس بأخ حقيقة (قوله بل ثلث المال الخ) اضرب أنتقال عن قوله فلا
 يجعها وقوله يصحها حال وقوله كاملا حال من الضمير الرجوع الى الثلث وقوله لانه ليس
 معها الخ عليه لقوله بل ثلث المال الخ (قوله ففي زوجة الخ) تفريع على قوله الامع
 الام الخ وأصل هذه المسئلة من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة يبقى
 خمسة على المجد والاخت لا تنقسم عليهما اثلاثا فتضرب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين
 ومنها تصح للزوجة ثلاثة في ثلاثة بستة وللأم أربعة في ثلاثة باثني عشر في خمسة عشر
 للجد عشرة والاخت خمسة وهذا توضيح ما ذكره الشارح (قوله وفي المسئلة) عطف على قوله
 ففي زوجة الخ وقوله المسئلة بالخرقاء بالمخاء المحجة والراء والقاف مع المد كما في المولاي (قوله
 لخرق أقوال الصحابة فيها) أى اختلافها فيها كما سألني سانه فكان بعض الأقوال يخرق
 بعضها وقوله أولان الأقوال نرقتها أى وسعتها بكثرة الكلام فيها وهذه العلة لا تنافي
 ما قبلها بل تمامها والنسكات لا تتراحم وقوله لكثرتها أى الأقوال (قوله وهي) أى
 المسئلة المسماة بالخرقاء وقوله أم الخ أصل هذه المسئلة من ثلاثة للام الثلث يبقى اثنتان
 على المجد والاخت لا ينقسمان عليهما اثلاثا فتضرب ثلاثة في ثلاثة بستة ومنها تصح للام

واحد في ثلاثة ثلاثة يبقى ستة للعد أربعة وللأخت اثنان وهذا ما ذكره الشارح (قوله وهذا) أي ما ذكر من كون الام لها الثلث والباقي بين الجدة والأخت أنثانا وقوله وهو مذهب الأئمة الثلاثة أي ما عند الامام أبان حنيفة (قوله وأما عند الامام أبي بكر الصديق الخ) مذهبه رضي الله عنه أن الأخت محجوبة بالجدة فالمسئلة عنده من ثلاثة للام واحد وللجدة الباقي ولا شيء للأخت كما ذكره الشارح (قوله وهي عشرة) أولها المخرقاه لما ذكره الشارح أنفا وثانها المثلثة لقول عثمان بن عفان رضي الله عنه بأن لكل من الثلثة الثلث وثالثها المرعبة لقول ابن مسعود رضي الله عنه بأنها تصح من أربعة لأنه جعل للأخت النصف والباقي بين الجدة والام نصفين لان كلامهم ماله ولادة على الميت ولا لام قوة القرب وللجدة قوة الذكورة فاستووا بالكن لانصف للباقي صحیح فيضرب اثنان في اثنين بأربعة فللأخت اثنان ولكل من الجدة والام واحد دورا بعها الثلثة لقضاء خمسة من الصحابة فيها عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وخامسها المسدسة لان بعضهم يحكي فيها ستة أقوال وسادسها المسبعة لان بعضهم يحكي فيها سبعة أقوال وسابعها المثمنة لان فيها روايات ثمانية وثامنها العثمانية لان عثمان أنفرد فيها بقوله السابق عنه رئاسها وعاشرها الحجابية والشعبية لان الحجاج امتحن فيها الشعبي حين ظفرت به فأصاب فيها فمعا عنه فكملت ألقابها عشرة وتضمن ذكر الألقاب شيئا من الأقوال (قوله أحد الصنفين) أي الأخوة الأشقاء والأخوة لاب (قوله وهو) أي ما إذا اجتمع معه الصنفان وقوله باب المعادة أي العدا للمعاونة بمعنى أصل الفعل كدفعه بمعنى دفعه كذا في المحفني أي لان العدوا تقع من الأشقاء لبني الاب فقط لان الجدة وقبل انها على بابها لان الأشقاء يعدون بني الاب على الجدة اثباتا وهو يعدهم عليهم نفيا وفيه نظر اذ لا معنى لعددهم نفيا قاله الزيات (قوله وبه تتم الاحوال الأربعة المشار إليها سابقا) أي في قوله بعد قول المصنف واعلم بان الجدة ذوات احوال وباعتبار أفراد الصنفين معهما واجتماعهما مع أربعة احوال اه (قوله فقال) عطف على ذكر (قوله واحسب) بضم السين من باب نصر بمعنى ندب ومصدره المحسبان بالضم بخلاف حسب بمعنى ظن فصدره المحسبان بالكسر ومضارعه بكسر السين وفتحها اه زيات بتصريف زيادة (قوله بني الاب فقط) أي دون الام وزاد الشارح لفظ فقط للاحتراز من الأشقاء فانه يصدق عليهم بنو الاب لكن ليس مراد (قوله وهم) أي بنو الاب فقط وقوله مع الأخوة الأشقاء مرتبط باحسب أي احسبهم معهم (قوله لدا) ترسم بالالف وهو ظرف لقوله احسب وقوله الأعداد بفتح الهزة جمع عدد والمراد بالجمع الجنس المتحقق في المفرد وهو العدد بمعنى العدد كما أشار إليه الشارح بقوله أي عدد ويحتمل أن يقرأ المتن الأعداد بكسر الهزة بمعنى العدد فان قيل في كلام المصنف طلب تحصيل الحاصل لان معناه عدني الاب عند العدد ولا معنى له صحیح أجيب بأنه على تقدير مضاف والاصل عند ارادة العدد أي عدا الأخوة الأشقاء للأخوة لاب ولاك أن لا تقدر مضافا ويكون المعنى مستقيما لان المخاطب بالعدد الفرضي عند عدا الأخوة الأشقاء للأخوة للاب والمعنى حينئذ عدا أيها الفرضي بني الاب عند عدا الأخوة الأشقاء للأخوة لاب انتهى حفي

وهذا مذهب الامام زيد
ابن ثابت رضي الله عنه
وهو مذهب الأئمة الثلاثة
رحمهم الله وأما عند الامام
أبي بكر الصديق رضي
الله عنه فللام الثلث والباقي
للجدة ولا شيء للأخت وهو
مذهب الامام أبي حنيفة
رحمه الله وفيها أقوال كثيرة
ذكرتها مع القابها وهي عشرة
وما يتفرع عليها في شرح
الترتيب وأثبت فيه بالحجج
الحجاب وجميع ما ذكره من
أول الباب الى هنا وفيها
اذا كان مع أحد الصنفين
سواء كان معهم صاحب
فرض أم لا ثم ذكر حكم ما إذا
اجتمع مع الصنفين سواء
كان معهم أم أيضا صاحب
فرض أم لا وهو باب المعادة
وبه تتم الاحوال الأربعة
المشار إليها أيضا سابقا فقال
(واحسب بني الاب) فقط
وهم الأخوة للاب مع الأخوة
الأشقاء (لدا) أي عند
(الأعداد) أي عدا الأخوة
الأشقاء والأخوة للاب

بتصرف وزيادة (قوله في المقاسمة) متعلق باحساب أو بالأعداد بمعنى العدو وكذا قوله على
 الجذ (قوله لينة قص بسبب ذلك نصيبه) علة لاحساب أى لينة قص بسبب حسبه نصيب
 الجذ وعلم من ذلك أن الأخوة الأشقاء لو كانوا مثلى الجذ أو أكثر فلا معادة لانه لا فائدة لها
 قال في شرح الترتيب ولذلك انحدرت مسائل المعادة في ثمان وستين انتهى بولاقى (قوله
 وذلك) أى حسبه لما ذكر وقوله في ثمان وستين مسألة وجه التحصر في ذلك كما قاله شيخ
 الاسلام ان مسائل المعادة لا بد فيها أن يكون الأشقاء دون المثلين والافلا فائدة للمعادة كما علم
 مما مروى فيحصر دون المثلين في خمسة وهي شقيقة أو شقيقتان أو ثلاث شقيقات أو شقيق
 وشقيقة ويكون مع من ذكر من يكمل المثلين أو دونهم ما من أولاد الاب فأما الشقيقة فيكون
 معها أخت لاب أو أختان لاب أو ثلاث أخوات كذلك أو أخ لاب أو أخ وأخت كذلك فهذه
 خمس وأما الشقيقتان فيكون معهما أخت لاب أو أختان كذلك أو أخ كذلك وهكذا مع
 الشقيق فهذه ستة وأما الثلاث الشقيقات فلا يكون معهن الا الأخت للاب وهكذا مع
 الاخ والأخت الشقيقتين فهاتان اثنتان فكملت الصور ثلاث عشرة ثم لا يخفى لو فاما أن
 لا يكون معهم ذو فرض أو يكون وعلى الثاني فالفرض اما ربع أو سدس أوهما أو نصف
 فهذه خمسة تضرب في الثلاثة عشر يحصل خمس وستون والثلاثة الباقية أن يكون مع
 الشقيقة أخت لاب والفرض ثلثان أو نصف أو سدس أو نصف وثمان وستون
 وهذا باعتبار أهل الفرض مع قطع النظر عن خصوص من يرث والافيزيد العدد على ذلك
 انتهى لؤلؤة (قوله وارفض) أى اترك بنى الام الخ أى لا تعدهم على الأشقاء وقوله مع
 الاجداد أى حال كونهم مصاحبين للاجداد (قوله محبهم بالمجد) علة لقوله وارفض الخ
 واعتراض بان نظير هذه العلة موجودة في بنى الاب مع الأشقاء فهلا قيل برفض بنى الاب مع
 الأشقاء محبهم ولذلك روى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود أنهم لا يعدونهم على الجذ
 كما أنه لا يعد بنى الام عليهم وأجيب من طرف الجمهور بالفرق بين الاخوة للاب والاخوة للام
 لان الاخوة للاب شاركو الاخوة الأشقاء في جهة الاستحقاق وهي الاخوة فإذ لك عدوهم
 على الجذ وأما الاخوة للام فلم يشاركو الجذ في جهة الاستحقاق اذ جهة استحقاق الجذ قرابته
 بالاب وجهة استحقاق الاخوة للام قرابته بالأم فإذ لك لم يعدوهم على الأشقاء وأيضاً بنو
 الاب ليسوا محرومين أبداً بل يأخذون قسطاً مما قسم للأشقاء فيما لو فضل بعد نصف الشقيقة
 شئ كما يأتي بخلاف بنى الام فانهم محرومون مع الجذ إذ أبداً انتهى شيخ الاسلام أفاده في
 اللؤلؤة (قوله كما تقدم في باب المحب) أى في قوله

في المقاسمة على الجذ
 لينة قص بسبب ذلك نصيبه
 وذلك في ثمان وستين
 مسألة ذكرتها في شرح
 الترتيب والفارضية
 (وارفض) أى اترك بنى
 الام فقط وهم الاخوة للام
 مع الاجداد محبهم بالمجد
 كما تقدم في باب المحب

ويفضل ابن الام بالاستقاط * بالمجد فافهمه على احتياط

وقضى بذلك أن ما هنا مكرر مع ما سبق ولذلك اعتذر عن اعادته بقوله وانما أعاده الخ وقد
 يقال لا تكرار لان ما سبق مذكور من حيث عدم الارث وما هنا مذكور من حيث عدم
 العد لانه لا يلزم من عدم الارث عدم العدا لآ ترى أن الاخوة للاب لا يرثون مع الأشقاء
 ويعدونهم على الجذ كذلك قال العلامة الامير والظاهر أن قصد المصنف التنبية على
 الفرق في الحكم بان الشقيق يعد محبوه على الجذ والجذ لا يعد محبوه على الشقيق

وذلك

وانما أعاده هنا استطرادا
 أولتكملة البيت وليس
 من هذا الباب (واحكم على
 الاخوة) الاشقاء والاب أي
 حكم بينهم (بعد العسكركم)
 أي مثل حكمك (فيهم عند
 فقد المجد) وذلك انه ان
 كان في الاشقاء ذكر فلا
 شيء للاخوة للاب كجد وأخ
 شقيق وأخ لاب فالأخ
 الشقيق بعد الأخ للاب على
 المجد فيسوي للجد إذا
 المقاسمة والثالث فإذا أخذ
 المجد حظه وهو ثلث المال
 بقي الثلثان فيأخذهما
 الأخ الشقيق ولا شيء للأخ
 للاب وكروجة وجد وأخ
 شقيق وأخ لاب فالزوجة
 الربع وبعدها الشقيق الأخ
 للاب على المجد فيأخذ
 أيضا ثلث الباقي لاستوائه
 مع المقاسمة وهو ربع أيضا
 بقي نصف المال يأخذ
 الشقيق ولا شيء للأخ للاب
 وان لم يكن في الاشقاء ذكر
 فان كانتا شقيقتين فلهما
 الى الثلثين ولو فضل شيء
 لكان للاخوة للاب لكن لا
 يبقى بعد الثلثين وحصه المجد
 والفرض ان كان شيء فلا
 شيء للاخوة للاب مع
 الشقيقتين ففي جد وشقيقتين
 وأخ لاب يسوي للجد

وذلك لان الاخوة من واحد ولا كذلك الجذ مع بني الام انتهى ببعض تصرف
 (قوله وانما أعاده هنا) أي في باب الجد والاخوة وغرضه بذلك الاعتذار عن التكرار
 الذي أشار إليه بقوله كما تقدم وقد عرفت أنه لا تكرر فلا حاجة للاعتذار أصلا (قوله
 استطرادا أولتكملة البيت) قال العلامة الامرو ومجوزا لجمع انتهى أي لانه لا تنافي بين
 الاستطراد والتكملة فلما منع من أن يكون أعاده لهما وبكونها مجوزا لجمع اندفع ما قيل
 من أن الاولى حذف أو تكون تكملة الميت علة للاستطراد وانما لم يقل أو تكملة
 بالنصب عطفًا على استطراد الان التكملة ليست مصدرًا بل أثر المصدر وهو التكميل
 (قوله وايس من هذا الباب) أي بل هو من باب المحب وقد علمت ما فيه (قوله واحكم على
 الاخوة الخ) جل الشارح الاخوة على ما يشمل الاشقاء والاب ولذلك احتاج للتأويل بقوله
 أي احكم بينهم ولو جعل الاخوة على خصوص الاخوة للاب لما احتاج لهذا التأويل لان
 المعنى حينئذ واحكم على الاخوة لاب بعد عدمهم على المجد حكما حكما فيهم عند فقد المجد
 وهو عدم الارث (قوله حكك) على تقدير مضاف كما أشار إليه الشارح بقوله أي مثل حكك
 (قوله وذلك) أي وبيان الحكم فيهم المماثل للحكم فيهم عند فقد المجد وقوله أنه أي الحال
 والشأن (قوله اذا كان في الاشقاء ذكر الخ) حاصل ما ذكره أنه اما أن يكون في الاشقاء ذكر
 أولا وعلى الثاني فاما أن يكون هناك شقيقان وأما أن تكون شقيقة وقد بينها الشارح على
 هذا الترتيب (قوله فلا شيء للاخوة للاب) أي مجبهم بالأخ الشقيق ولا فرق في ذلك بين
 أن يكون هناك ذوفرض أولا ولذلك مثل الشارح بمثلين (قوله كجد وأخ شقيق الخ)
 مثال لما اذا لم يكن هناك ذوفرض وهذه المسئلة من ثلاثة فللمجد الثلث بالمقاسمة أو الكونه
 ثلث المال يبقى الثلثان يأخذهما الأخ الشقيق ولا شيء للأخ للاب (قوله وكروجة وجد الخ)
 مثال لما اذا كان هناك ذوفرض وهذه المسئلة من أربعة فللزوجة الربع وللجد واحد
 بالمقاسمة إذا كونه ثلث الباقي وهو ربع أيضا يبقى الثلثان وهما نصف المال يأخذهما
 الشقيق ولا شيء للأخ للاب (قوله وان لم يكن في الاشقاء ذكر الخ) هذا مقابل لقوله اذا
 كان في الاشقاء ذكر (قوله فان كانتا شقيقتين) أي فان كانت الاختان شقيقتين وقوله
 فلهما الى الثلثين أي فللاختين الشقيقتين الاخذ الى الثلثين وانما قال الى الثلثين لانهما قد
 ينقصان عن الثلثين فلا يلزم أن يكمل لهما الثلثان بل تارة يكملان لهما كما في مثال الشارح
 الآتي وتارة ينقصان فحوز زوج وجد وشقيقتين وأخ لاب أو أكثر فالزوج النصف وللجد
 ثلث الباقي يبقى للشقيقتين دون الثلثين ولا يعال لهما لانه ليس ارثهما هنا بالفرض المحض
 بل هو مشوب بتعصب آتكونهما مع المجد (قوله ولو فضل شيء الخ) قضية شرطية لا تقتضي
 الوقوع ولذلك قال لكن لا يبقى الخ وقوله ان كان أي ان وجد مدف كان تامة فاعلموا ضمير
 يعود على الفرض وأما قوله شيء فهو فاعل يبقى المنفي وقوله فلا شيء للاخوة للاب الخ
 تقرير على قوله لكن لا يبقى الخ (قوله ففي جد وشقيقتين وأخ لاب) أي أوأختين لاب
 وقد عرفت أنه في هذا المثال يكمل للشقيقتين الثلثان وقوله يسوي للجد المقاسمة
 والمسئلة حينئذ من ستة عددا لرؤس فللمجد اثنان يبقى أربعة يأخذها الشقيقان ولا شيء

واحدة فلهما الى النصف فان
 بقى بعد حصة المجد والغرض
 ان كان نصف المال أو أقل
 فهو للاخت الشقيقة ولا
 شئ للاخوة للاب كزوجة
 وجد وشقيقة وأخوين
 لاب فللزوجة الربع والاخت
 للجدات الباقي فبقي بعد
 الربع وثلث الباقي نصف
 المال فتختص به الشقيقة
 ولاشئ للاخوين للاب
 وكزوج وجد واخت شقيقة
 وأخوين للاب فلا زوج
 النصف ثلاثة وللجد
 السدس أو ثلث الباقي
 سهم من ستة وبقي اثنان
 من ستة هما أقل من نصف
 المال فهما للشقيقة ولا
 شئ للاخوين للاب وان
 بقى بعد حصة المجد
 والغرض ان كان أكثر من
 نصف المال كان للشقيقة
 النصف والباقي للاخوة
 للاب وذلك في ست صور
 على ما ذكرته في شرح
 الترتيب أو ثمانية على
 ما ذكرته في شرح الفارضية
 تبعا لابن الهائم رحمه الله
 وذكرته في شرح
 الترتيب أيضا الخلاف
 في ان النصف الذي تأخذه
 هل هو بالفرض أو بالتعصيب
 فن الصور التي يبقى فيها
 لولد الاب شئ الزيديات الاربع وهي العشرية وهي جد

للاخ للاب وقوله والثالث أي ثلث المال والمسئلة حينئذ من ثلاثة فللمجد واحد يبق
 اثنان يأخذهما الشقيقتان ولاشئ للاخ للاب (قوله فله ثلث المال) أي اما بالمقاسمة
 أو لكونه الثلث لاستوائهما له في هذه المسئلة وقوله والباقي أي الذي هو أربعة باعتبار
 المقاسمة أو اثنان باعتبار كونه له الثلث وقوله ولاشئ للاخ للاب أي لانه لم يبق شئ (قوله
 وان كانت شقيقة) هذا مقابل لقوله فان كانتا شقيقتين وقوله فلهما الى النصف أي
 فلاخت الشقيقة الاخذ الى النصف وبأني فيه نظير ما تقدم في قوله الى الثلثين (قوله
 فان بقي الخ) هذا تفصيل لما قبله لانه مجمل وقد فصله بذلك وقوله ان كان أي ان وجد
 فكان تامة وفاعلمها ضمير يعود على الفرض وأما قوله نصف المال فهو فاعل بقي وقوله
 أو أقل عطف عليه وقوله فهو للاخت الشقيقة جواب الشرط في قوله وان بقي وقوله ولا
 شئ للاخوة للاب أي لانه لم يبق شئ (قوله كزوجة وجد الخ) هذه المسئلة من أربعة
 للزوجة الربع وللجدات الباقي وهو ربع أيضا يبق اثنان وهما نصف تأخذ الشقيقة ولا
 شئ للاخوين للاب وهذا مال اذا كمل للشقيقة النصف (قوله والاخت للجدات
 الباقي) أي لزيادة الاخوة على مثليه (قوله فتختص به الشقيقة) أي تستقل بأخذها وقوله
 ولاشئ للاخوين للاب أي لانه لم يبق شئ (قوله وكزوج وجد الخ) هذه المسئلة من ستة
 وقد قسمها الشارح وهذا مال اذا لم يكمل للشقيقة النصف ولا يعال لها بقية لانه
 ليس ارثها هنسا بالفرض المحض بل مشوب بنوع تعصيب فليس بالفرض المحض ولا
 بالتعصيب المحض (قوله وللجد السدس أو ثلث الباقي) أي لاستوائهما له في هذه المسئلة
 وقوله سهم بدل من السدس أو ثلث الباقي (قوله فهما للشقيقة) أي ولا يعال لها
 علمت وقوله ولاشئ للاخوين للاب أي لانه لم يبق شئ (قوله وان بقي بعد حصة المجد
 الخ) مقابل لقوله وان بقي بعد حصة المجد الخ وقوله ان كان أي ان وجد وفاعلمها ضمير
 يعود على الفرض وقوله أكثر من نصف المال فاعل بقي وقوله كان الخ جواب الشرط
 (قوله وذلك في ست صور) أي وبقائه أكثر من النصف كاش في ست صور وهي أن يكون
 مع المجد والشقيقة من اولاد الاب أخ أو أختان أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات ولا فرض في
 الجميع أو يكون في الاخيرتين صاحب سدس يقطع النظر عن أن يكون أما أو جدة لان
 النظر الى اسم الفرض لا ين يأخذ كما ذكره في شرح الترتيب وقوله أو ثمانية أي نظر الى
 أن صاحب السدس في الاخيرتين أم أو جدة (قوله وذكرته في شرح الترتيب أيضا) أي
 كما ذكرته فيه ما تقدم وقوله دل هو بالفرض أو بالتعصيب قال العلامة الامراتي أنه
 ليس فرضا محضاً والا لا عمل لها بكل النصف في غير هذه المسائل مما تقدم ولا تعصب
 محضاً والالكان للجد مثلاً فله من كل شئيه وقد استحسنوا في هذا الباب أسماء كثيرة
 مخالفة للقواعد اه وقد تقدم التمسسه على ذلك وهذا المحسن ما كتبه هنا وقال البولاق
 وبالجملة فهي مسئلة مشكاة (قوله الزيديات) نسبة لزيد لانه الذي حكم فيها بذلك (قوله
 العشرية) أصلها خمسة عدد الرؤس وأتمما نسبت الى العشرة لاحتكامها وفي اللؤلؤة أنها بفتح
 الشين وفي البولاق أنها يسكون الشين ووجه حكمتها من العشرة أن للشقيقة النصف ولا

نصف الخمسة صحيح في ضرب اثنين في أصل المسئلة وهو خمسة فتصح من عشرة للجدتسماها
 أربعة ولاخت نصفها خمسة يبقى واحد للاخ للاب (قوله والعشرية) نسبة العشرين
 لاختها من افعالها خمسة عدد الرؤس كالتى قبلها للجدتسماها من بالقاسمة والشقيقة
 نصف المال ولا نصف الخمسة صحيح في ضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة للجدتسماها
 والاخت خمسة يبقى واحد للاختين للاب بينهما مناصفة فاضرب اثنين عددهما في
 العشرة يحصل عشرون للجدتسمانية وللشقيقة عشرة ولكل من الاختين للاب سهم كذا في
 شرح الترتيب وهو اولى كما قاله ابن الهيثم مما في شرح كشف الغوامض من ان يقال
 اصلا خمسة للجدتسماها والاخت نصف المال سهمان ونصف يبقى نصف سهم بين
 الاختين للاب لكل اخت ربع سهم فانكسرت المسئلة اولا على مخرج النصف وثانبا على
 مخرج الربع والاول داخل في الثاني فيكن في به وتضرب الاربعة في اصلاها وهو خمسة تصح
 من عشرين افاده في الوثوة (قوله ومختصرة زيد) سميت بذلك لان تصحها من مائة
 وثمانية باعتبار المقاسمة وتصح بالاختصار من اربعة وخمسين اما لتوافق الانصاء بالنصف
 واما بان تعدل الى ثلث الباقي لانه ساوى المقاسمة هنا قاله العلامة الامر وتوضيح ما ذكره
 العلامة انه يستوى للجدتسماها هذه المسئلة المقاسمة وثلث الباقي فان اعتبرت المقاسمة كان
 اصلاها من ستة للام سهم يبقى خمسة على ستة رؤس لا تنقسم وتساين فتضرب الستة عدد
 الرؤس في ستة اصل المسئلة ستة وثلاثين للام سدسها ستة وللجدتسماها يبقى
 عشرون تأخذ الشقيقة نصف المال كاملا وهو ثمانية عشر بفضل سهمان على الاخ
 والاخت للاب اثلاثا فتضرب ثلاثة في ستة وثلاثين يحصل مائة وثمانية للام ثمانية
 عشر وللجدتسماها ثلاثون وللشقيقة اربعة وخمسون وللاخ للاب اربعة ولاختها اثنان وترجع
 بالاختصار الى اربعة وخمسين لتوافق الانصاء بالنصف فتخرج المسئلة الى نصفها ويرجع
 كل نصيب الى نصفه وان اعتبرت ثلث الباقي وهو الاحسن فاصلاها من ثمانية عشر باعتبار
 ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت اصلاها من ستة مخرج السدس يبقى بعد سهم
 الاربعة ولا ثلث لها صحيح فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر للام منها ثلاثة وللجدتسماها
 وللشقيقة تسعة يبقى سهم بين الاخ والاخت للاب اثلاثا فتضرب ثلاثة في ثمانية عشر تباع
 اربعة وخمسين والاول انسب بتسميتها مختصرة زيد فلو كان في المسئلة اخ لاب دون اخت
 لاب او بالعكس لم يرث الاخ في الاولى ولا الاخت في الثانية وخرجت المسئلة عن كونها
 مختصرة زيد ووجه ذلك ان المجدتسماها للمقاسمة فهم ما فالاولى من ستة للام واحد وللجدتسماها
 اثنان يبقى ثلاثة هي نصف المال فيعطى للشقيقة ولا شئ للاخ للاب لانه لم يبق له شئ
 والثانية من ستة للام واحد يبقى خمسة منكمسرة على اربعة رؤس تضرب في اصل المسئلة
 وهو ستة باربعة وعشرين للام السدس اربعة وللجدتسماها يبقى عشرة وهي اقل من النصف
 فتعطى للشقيقة ولا شئ للاخت للاب فلو كانت امرأة الاب حاملا وقف الامر الى اليان
 وبعابها فقالت حات امرأة حملي الى وريثة يقتسمون تركة فقالت لا تجعلوا فاني حملي
 فان ولدت ذكرا او انى لم يرث كل منهما وان ولدتها معا ورثا فهذا ما ترك اما وشقيقة

وشقيقة اخ لاب والعشرية
 وهي جد وشقيقة واختان
 لاب ومختصرة زيد وهي ام
 وجد وشقيقة واخ واخت
 لاب

وجدوا هتاك امرأة أب حامل فان ولدت ذكر أو أنثى لم يرث كل منهما وان ولدتهما ماورثا
 وهي حينئذ مختصرة زيدانتهى لمخص من اللؤلؤة وزيادة من المحفني (قوله وتسمى عينية زيد)
 نسبة لتسعين لصحتها منها ولم يقل والتسعينية كما قال العشرية والعشرية نسبة للحفاظ على
 ما وضعه أهل الفن من أسماء هذه المسائل ووجه صحتها من تسعين ان الاخط للجد هتاك
 الباقي بعد سدس الام فيكون أصلها من ثمانية عشران اعتبر ثلث الباقي مع السدس وان
 شئت جعلت أصلها من ستة مخرج السدس للام واحد يبقى خمسة لثلاث ما صحح تضرب
 ثلاثة في ستة بثمانية عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة وللأخت الشقيقة نصف المال
 تسعة يبقى واحد بين الاخوين والأخت للاب انكسر على خمسة رؤس فتضرب خمسة في
 ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تصحح فللام ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللجد خمسة في
 خمسة بخمسة وعشرين وللشقيقة تسعة في خمسة بخمسة وأربعين ولكل من الاخوين للاب
 سهمان وللأخت للاب سهم فلو كان الميت في هذه المسئلة ترك تسعين دينار لمخص هذه
 الأخت دينار واحد وبها يابها يقال لتامت ترك ثلاثة كور وثلاثة اناث وتسعين
 دينار فأخذت احدي الاناث ديناراً وليس ثم دين ولا وصية وهي الأخت للاب في هذه
 الصورة انتهى لؤلؤة بتصرف (قوله ولما كان من الاحكام الخ) هذا دخول على كلام
 المصنف وقوله الا لأخت في الا كدرية أي يفرض لها ابتداء كما سألني (قوله ومنها) أي
 من الاحكام السابقة في المجد (قوله على نزاع فيها) فقد قيل انها ترث فيها بالفرض وقيل
 بالتعصيب وقد تقدم أن الحق أن فيه الشائكتين (قوله وكان من أحكام العاصب) عطف
 على كان من الاحكام السابقة وقوله الا لأخت في الا كدرية يقتضي أن ميراث الأخت
 في الا كدرية بالتعصيب وما قبله يقتضي أنه بالفرض وقد يقال هو بالفرض بالنظر لا قول
 الامر بالتعصيب بالنظر لانتهائه افاده الزيات (قوله أعقب باب المجد والاخته بديانها)
 أي ذكر بيانها في عقبه أي آخره لقوله لكونها منه كما به عليه العلامة الامير (قوله
 بقوله) متعلق بالبيان (قوله والاخت) مبتدأ خبره قوله لا يفرض مع المجد لها أي لا يفرض
 لها حال كونها مع المجد (قوله في غير مسائل المعادة) أي على نزاع فيها كما أسلفه قاله العلامة
 الامير وبهذا تعلم أن هذا لا يكر على قول الشارح فيما تقدم بل هو بالفرض أو بالتعصيب
 خلافا لما قوه بعض الافاضل (قوله فيما عدم مسئلة) أي وهي الا كدرية كما سيذكره
 المصنف وقوله كذا أي كل أركانها وقوله وهما تمامها أي تمام أركانها فالضمير في
 كذا أو تمامها للمسئلة لكن على تقدير مضاف (قوله أي الزوج والام) وعلى هذا يكون
 الضمير في قوله وهما الزوج والام وهو الاولى لانه يعود لا قريب مذكور لكن فيه تكرار
 مع قوله كذا الزوج وأم اذ بعلم منه انها تمامها او يدفع التكرار الاضربانه زيادة توضيح
 وقوله أي وهما أي المجد والأخت على هذا يكون الضمير في قوله وهما للجد والأخت لكن
 يلزم عليه التناقض في كلامه اذ قوله كذا الزوج وأم يقتضي أن الزوج والام تمامها وقوله
 وهما تمامها يقتضي أن المجد والأخت تمامها او يدفع بأن هذا امر اعتباري في كل منهما
 تمامها مع الاقتصار افاده العلامة الامير بتوضيح (قوله فاركانها أربعة) تفريع على ما تقدم

وتسعينية زيد وهي
 أم وجد وشقيقة وأخوان
 وأخت لاب ولما كان من
 الاحكام السابقة في المجد أنه
 حيث يبقى بعد الفروض قدر
 السدس أخذ هذه المجد
 وسقطت الاخوة الا لأخت
 في الا كدرية ومنها انه
 لا يفرض لأخت مع المجد في
 غير مسائل المعادة على نزاع
 فيها الا لأخت في الا كدرية
 وكان من أحكام العاصب
 انه اذا استغرقت الفروض
 التركة سقط العاصب الا
 لأخت في الا كدرية
 أعقب باب المجد والاخته
 بديانها لكونها منه بقوله
 (والأخت) شقيقة كانت
 أولاب (لا يفرض مع المجد
 لها) في غير مسائل المعادة
 فيما عدم مسئلة كذا الزوج
 وأم وهما أي الزوج والام
 تمامها مع المجد والأخت
 أي وهما أي المجد والأخت
 تمامها مع الزوج والام
 فاركانها أربعة زوج وأم
 وجد وأخت شقيقة أولاب

(قوله فاعلم) أي حصل العلم بالا كدبرية وبغيرها أخذ من حذف المعمول لانه يؤذن بالعموم (قوله فإرأته) أي فأكل جماعة فغير بمعنى أكل وأمة بمعنى جماعة وقوله علامها أي علام تلك الأمة وعلام بصيغة مبالغة وترادف فيه التاء كثيرا كما في المبالغة وقد جاء في القرآن بدونها قال تعالى انك أنت علام الغيوب وعليه كلام الناظم كما في حاشية الاس- تاذا الحفني (قوله أي عالمها) أوله الشارح بما ليس فيه مبالغة للإشارة إلى أنه لا يتوقف حصول فضل العلم على كثرة بل يحصل لمن كان عنده أصل العلم ولو على غير وجه المبالغة لكن يتفاوت الفضل بذلك أفاده الزيات (قوله وأني بصيغة المبالغة) أي بحسب الظاهر وان كان المراد منها ما ليس فيه مبالغة أخذنا ما قبله وقوله لمزيد الاهتمام أي لطلب الاهتمام الزائد فهو على تقدير مضاف والمزيد بمعنى الزائد وضافته للإهتمام من إضافة الصفة للموصوف كما في الزيات (قوله وتقدم شيء مما يدل) أي من الآيات والأحاديث التي تدل وقوله في شرح المقدمة أي الخطبة (قوله ومما ورد الخ) خبر مقدم وقول النبي مبتدأ مؤخر وكل ما ورد في فضل العلماء فمعمول على العلماء العاملين قال الغزالي العالم الذي لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء بل كلام صاحب الزيد حيث قال وعالم بعلمه لم يعمل * معذب من قبل عباد الوثن

ويعمد أنه أسوء حالا حتى من عابد الوثن ووجهه الشهاب الرملي في شرحه عليه بأن العالم ارتكب المعصية وهو عالم بتجريمها وعابد الوثن غير عالم بتجريم عبادته ووجه بعضهم على علماء أهل الكتاب الذين غيروا وبدلوا وكتموا الحق رقبيل ان تعذيبه قبل عباد الوثن ليس لكونه أسوأ حالا منهم بل للأسراع بتطهيره كما في حواشي البردة (قوله فضل العالم على العابد الخ) المراد بالعالم من غلب اشتغاله بالعالم لكن مع العمل وبالعباد من غلب اشتغاله بالعبادة لكن مع العلم الذي يتوقف عليه العبادة والأفالعالم من غير عبادة أصلا لافضل له والعابد مع جهل لا اعتبار به لان العبادة مع الجهل ليست عبادة معتد بها شرعا وأل في العالم والعابد جنسية أو اشتراكية أي فضل هذه الحقيقة على هذه الحقيقة أو فضل كل عالم على كل عابد وقوله كفضل على أدناكم أي الصحابة أوجيع الأمة وهو مدح للعالم وعلى كل فهو وتقريب على وجه المبالغة لاجل المحث على العالم والأفالفارق كبير كما لا يخفى على كل ذي بصيرة فسقط ما تشدق به بعضهم هنا (قوله ان الله الخ) جملة مستأنفة أتى بها لبيان فضل العالم وقوله لصلون فيه تغليب العاقل على غيره حيث أتى بضمير العقلاء وهو التواؤ والمراد من الصلاة القدر المشترك وهو العطف ويقسر بالنسبة لله بالرحمة والنسبة للملائكة بالاستغفار والنسبة لغيرهم بالدعاء كما اختار ابن هشام في المغني وهو أولي مما قاله الجمهور من أنهما من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم الدعاء كما اشهر لانه يلزم عليه استعمال المشترك في معانيه في الحديث وفيه خلاف وقوله على معلم الناس الخير يؤخذ منه أن ذلك لتعليمه الناس الخير فلا بد من ذلك (قوله وقال حسن صحيح) أي وقال الترمذي حسن من طريق صحيح من طريق آخر لانه لا يكون حسنا صحيحا من طريق واحد فان رجال الحسن أقل في التوثيق من رجال الصحيح كما هو معلوم في فن المصطلح لكن ينافي هذا

(فاعلم فإرأته علامها)
 أي عالمها وأني بصيغة
 المبالغة تزيد الاهتمام
 بالعلم وفضل العلم مشهور
 وتقدم شيء مما يدل على
 فضل العلم والعلماء في
 شرح المقدمة ومما ورد في
 فضل العلماء قول النبي
 صلى الله عليه وسلم فضل
 العالم على العابد كفضل
 على أدناكم ان الله
 وملائكته وأهل السموات
 والأرضين حتى النملة في
 جحرها وحتى الحوت في البحر
 يصلون على معلم الناس
 الخير رواه الترمذي وقال
 حسن صحيح غريب

والطبراني عن أبي أمامة
رضي الله عنه (تعرف) هذه
المسئلة (يا صاح) بالترخيم
بالكسر على لغة من ينتظر
وبالضم على لغة من لا ينتظر
أي يا صاحب (بالا كدرية)
لا وجه كثيرة ذكرتها في
شرح الترتيب منها كونها
كدرت على زيد مذهبه
رضي الله عنه (وهي) أي
الاكدرية (بأن تعرفها
حريه) أي حقيقة بذلك
فلزوج النصف وللأم
الثالث فأصلها من ستة للزوج
ثلاثة وللأم اثنان ويبقى
واحد وهو قدر السدس
فيأخذها المجد فكان مقتضى
ما سبق أن تسقط الاخت
وهو مذهب المخنفة وأما
مذهبنا كالمسئلة
والخنا بانه تبعا لزيد رضي
الله عنه فهو ما ذكره بقوله
(يفرض النصف لها)
أي الاخت وهو ثلاثة من
سنة (والسدس له) أي
المجد وهو واحد من الستة
(حتى تعول) المسئلة
(بالفروض الجمله) أي
المجموعة الى تسعة للزوج
ثلاثة وللأم اثنان وللجد
واحد للاخت ثلاثة لكن
لما كانت الاخت لو استقامت
بما فرض لها زادت على المجد
زدت بعد الفروض الى
التعصيب بالمجد فيضم حصته

قوله غريب فلا حسن الجواب بانه حسن لذاته لكون رجاله رجال المحسن صحيح لغيره لكونه
تقوى بحديث آخر وقوله غريب أي مروى من طريق واحد يقال صاحب اليقونية
وقوله غريب ما روى راو فتقط * وقوله والطبراني أي ورواه الطبراني (قوله تعرف)
بالمنا للمجهول ونائب الفاعل ضمير يعود على المسئلة السابقة وقول الشارح هذه المسئلة
بذل من الضمير أو على تقدير أي التفسيرية وليس نائب فاعل لانه لا يجوز حذف نائب
الفاعل الا في مسائل مخصوصة (قوله يا صاح) جعله الشارح من قبيل الترخيم وعليه فهو
شاذ قال العلامة الامرو والاحسن أنه صاحب من غير ترخيم يجعل البناء في كلام المصنف
ليست باء جردا حلة على الاكدرية بل جزء من صاحب والاكدرية مفعول لتعرف من غير باء
جراها بتوضيح (قوله بالترخيم) أي حذف الاخر للنداء لانه شاذ هنا لانه ليس يعلم
ولا ذي تأنيث وقوله بالكسر أي للبناء وقوله على لغة من ينتظر أي بقدر الحرف
المحذوف وهو الماء هنا فيبقى ما قبله على حاله قبل المحذف وقوله وبالضم أي للبناء وقوله
على لغة من لا ينتظر أي لا يقدر الحرف المحذوف ويجعل الباقي كأنه اسم تام موضوع على
تلك الصيغة وقوله أي يا صاحب وقيل أصله يا صاحبي وفيه اللغات الست في باغلام
(قوله بالا كدرية) وتعرف بالبناء أيضا الظهورها حتى صارت كالسكوكب الاغراذ ليس
في مسائل الجدمسئلة يفرض فيها للاخت في غير مسائل المعادة على ما مر فيها سواها وقيل
لان المجد غار على نصيب الاخت كما في اللؤلؤة (قوله لا وجه كثيرة) علة لكونها تعرف
بالاكدرية وقوله منها الخ ومنها كون المجد كقدر على الاخت ميراثها حيث أخذت
النصف ثم عاد علم القاسمها ومنها أن عبد الملك بن مروان سأل رجلا من أئدرك عنها
فأخطأ فيها ومنها أن امرأة من أئدرك ماتت وخلفتهم وممنها أن الزوج اسمه أئدرك ومنها
غير ذلك وقوله كونها كدرت على زيد مذهبه أي لان زيد لا يفرض للاخوات مع المجد
ولا يعيل بل يسقط الاخوة معه اذا لم يبق لهم شيء وهما أعال للاخت ثم جمع الفروض فقسمها
على جهة التعصيب فخالف هذه القواعد كما في شرح الترتيب قال بعضهم ومقتضى هذا
الوجه ان تسمى مكدرة لا أكدرية اه فالانصب والاحسن نسبتها الاكدر كما قاله العلامة
الامر (قوله وهي) مبتدأ خبرية وبه يتعلق الجار والمجرور قوله وقوله أي هذه
الاكدرية تفسر للضمير وقوله أي حقيقة بذلك نفس بحرية بان تعرفها على التقديم
والتأخير (قوله فالزوج الخ) أي اذا أردت بيانها فاقول لك للزوج الخ (قوله فأصلها ستة)
أي يضرب مخرج النصف وهو اثنان في مخرج الثالث وهو ثلاثة (قوله فكان مقتضى
ما سبق) أي من انه لا شيء للاخوة حيث لم يفضل الا السدس انتهى زيات (قوله
يفرض النصف لها) أي ابتداء أخذ من قوله ثم يعودان الى المقاسمة وقوله حتى تعول
بالفروض أي بسببها وقوله الى تسعة متعلق بتعول (قوله لكن لما كانت الخ) استدراك
على ما قبله لانه قد يظنهم انه لا تعصيب وقوله لو استقامت بما فرض لها زادت الخ اعترض
بان هذا يجري في مسائل المعادة مع انهم لم يردوها فيها الى التعصيب وأجيب بأن العمددة
في ذلك النقل فما سبغنا الا الوقوف على النص (قوله زادت) جواب لو وقوله ردت

الى حصتها ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذ كرمثل حظ الاثنين فلهذا قال ١٨٣ (ثم يعودان) أي المجد والاخت (الى

المقاسمة) بينهما للذ كرمثل
حظ الاثنين (كما مضى)
في قوله وهو مع الاناث عند
القسم * مثل أخ في سهمه
والحكم (فاحفظه) أي
ما ذكرته لك فكل حافظ
امام (واشكرناظمه) بالدعاء
له أو بذكره بالجبل أو بغير
ذلك لانه قد صنع معك
معروفًا بنظمه لك الاحكام
وبينها فرجه الله رجة
واسعة وقد روى الترمذي
وغیره عن أسامة بن زيد
رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال من صنع اليه معروف
فقال لفاعله جزاك الله خيرا
فقد أبلغ في الثناء قال
الترمذي رحمه الله تعالى
حديث حسن غريب وروى
البيهقي رحمه الله عن أبي
هريرة رضي الله تعالى عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من صنع اليه
معروف فليكافئه فان لم
يستطع فليذكره فان ذكره
فقد شكره (فائدة) وقد قلنا
انه يضم حصته لمحصتها
ويقسمان ذلك اثلاثا
فجميع حصتهما اربعة
واذا قسمتهما على ثلاثة عدد
رؤسهما كانت غير منقسمة
ولاموافقة فاضرب ثلاثة

جوابها وقوله ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا لكتبتها لتقسم اثلاثا لصحيفة فتضرب
ثلاثة في المسئلة بعولها وهي تسعة ثم اخرج تسعة وعشرين كما سبذ كره الشارح في الفائدة
(قوله فلهذا) أي فلا تجل كونها ترد الى التعصيب وتقسم مع المجد (قوله ثم يعودان الى
المقاسمة) استشكل بأنه ان كان اعطاؤها النصف ثابتا بتكاتب أو سنة فلا وجه للعود الى
المقاسمة وان لم يكن ثابتا بذلك فلا وجه لفرض النصف لها وأجيب بأن فرض النصف
ثبت لها بالتكاتب والسنة لكتبتها بقياشيا بالاجتهاد وقد اجتهد زيد ومن تبعه فأوجبوا
التعصيب فأعطيناها النصف ابتداء عملا بالتكاتب والسنة أي بظاهرها ثم رجعت الى
المقاسمة عملا بالاجتهاد نقله في اللؤلؤة عن شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كما
مضى) أي مثل المقاسمة التي مضت من انه يقاسم كأن (قوله فاحفظه) أي بقلمك وقوله
فكل حافظ امام أي لان كل حافظ امام فهو تمثيل للامر بالمعظ (قوله واشكرناظمه) أي
ناظمه ما ذكره وما أحسن قول بعضهم

إذا أفادك انسان بمساعدة * من العلوم فلازم شكره أبدا
وقل فلان جزاه الله صالحة * أفادتها وألقى السكبر والحسدا
وقوله بالدعاء له أو بذكره الخ أوفى كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع بين هذه الأمور وقوله
أو بغير ذلك أي كالصدق عنه (قوله لانه قد صنع الخ) علة لقوله فاشكرناظمه (قوله
فرجه الله رجة واسعة) أي عاقبة شاملة (قوله وقد روى الترمذي الخ) استدلال على
النوع الاول وهو الشكر بالدعاء وقوله من صنع اليه معروف بدناء الفـ عمل للفعول
ومعروف نائب فاعله وضمن صنع معنى أوصل فمضى بالي وقوله فقال لفاعله جزاك الله
خيرا أي جعل جزاءك على ما صنعت من المعروف ثوابا عظيما وقوله فقد أبلغ في الثناء
أي أكثر فيه (قوله حديث حسن غريب) لاتساق بين كونه حسنا وكونه غريبا لا يمكن
انه تفرد به الراوي لكن باخ في التوثيق رجال الحسن (قوله وروى البيهقي الخ) استدلال
على النوع الثاني من الشكر وهو ذكره بالجبل وفيه أيضا طلب المكافأة وقوله من صنع
اليه معروف يقال فيه ما قيل في الحديث قبله وقوله فليكافئه أي فليصنع معه معروفا
مثله والضمير المنصوب عائد على صانع المعروف المفهوم من صنع وقوله فان لم يستطع
فليذكره أي فان لم يستطع المكافأة فليذكره بالجبل وقوله فان ذكره فقد شكره أي لان
من ذكر صانع المعروف بالجبل فقد شكره وأتى علمه (قوله فائدة) غرضه بهذه الفائدة
تكميل العمل في المسئلة الا كدرية وقوله قد قلنا أي فيما سبق قبل قوله ثم يعودان الى
المقاسمة (قوله كانت غير منقسمة ولا موافقة) أي بل مباينة وقوله فاضرب ثلاثة في تسعة
أي التي هي المسئلة بعولها (قوله وهي ثلث المال) لكتنه نصف عائل وقوله وهي ثلث
الباقى لكتنه ثلث المال صائلا (قوله فلهذا يلغزها الخ) نظم ذلك بعضهم بقوله
ما فرض اربعة يفرق بينهم * ميراث ميتهم بحكم واقع
فلو احدث ثلث الجميع وثلث ما * يتيقن لسانهم برأي جامع

في تسعة فتصح من تسعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وهي ثلث المال واللام اثنان في ثلاثة بتسعة هي ثلث
الباقى وللمجد والاخت اربعة في ثلاثة باثني عشر فالاخت اربعة ثلث باقى الباقى وللمجد ثمانية هي الباقى فلهذا يلغزها

والمال من بعده ثلث الذي * يبقى وما يبقى نصيب الرابع
وأجابه المحقق الامر بقوله

أفدى الذي حاجي يعرف ضائع * فعرفته وعلى شكر الصانع
سحر البيان وحكمة الشعر التي * منها بوجه الحمل شكر السامع
يعنى التي مبتها من أكدر * معروفة لاسيما للمبارع

(قوله فيقال خلف أربعة من الورثة) أى وهم الزوج والام والمجد والاخت وقوله فورث
أحدهم ثلث المال أى وهو الزوج لكنه نصف عاثل وقوله والثاني ثلث الباقي أى وهو
الام لكنه ثلث المال عاثلا وقوله والثالث ثلث باقى الباقي أى وهو الأخت وقوله
والرابع الباقي أى وهو المجد (قوله شيأمن المعاينة) المعاينة قال الجوهري هى أن تأتى
بشيء لا يمتدى له من ذلك أن يقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزءا من المال
والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزأين والرابع نصف الثلاثة أجزاء وقد نظم ذلك
المحقق الامر بقوله

أنى شخص له من الارث جزء * ولثان سهم بمقدار نصفه
ثم نصف الجزأين يعطى لشخص * ولشخص نصف الثلاثة ضعفه

وتوضيح ذلك ان المجد أخذ ثمانية والاخت أخذت أربعة وهى نصف الثمانية والام
أخذت ستة وهى نصف الاثني عشر والزوج أخذت تسعة وهى نصف الثمانية عشر التى هى
ضعف التسعة (قوله ومحتراز أركانها) فالولم يكن زوجا لكانت المخرفاء وهى أم وجد
وأخت وقد تقدمت ولولم يكن أم لقاسم المجد الأخت فيما بقى بعد فرض الزوج ولولم يكن
جد لفازت الأخت بفرضها بعد العول بما يكمله ولو كان بدل الأخت أخ لسقط وصحت
من أصلها وهوسنة ولو كان خنثى فاجعل له مسألة لذ كورته ومسئله لانوثته وجامعة بينهما
فمسئله الذ كورته من ستة ومسئله الانوثة من سبعة وعشرين كما تقدم وبين المسئلتين توافق
بالثالث فأضرب وفق احدهما فى كامل الاخرى يحصل أربعة وخسون وهى الجامعة
فأقسمها على ستة مسألة الذ كورة يخرج لكل سهم تسعة فهى جزء سهم مسألة الذ كورة
واقسمها أيضا على تسعة مسألة الانوثة قبل التصحيح يخرج ستة فهى جزء سهم مسألة
الانوثة فأضرب نصيب كل وارث فى كل من الجزأين وأعطه أقل النصيبين فللزوج من
مسئله الذ كورة ثلاثة فى تسعة بسبعة وعشرين ومن مسئله الانوثة ثلاثة فى ستة بثمانية
عشر فيعطى أقل النصيبين وهو ثمانية عشر من مسئله الانوثة لانها الاضرب فى حقه ويوقف
له تسعة وللأم من مسئله الذ كورة اثنان فى تسعة بثمانية عشر ومن مسئله الانوثة اثنان
فى ستة باثني عشر فيعطى أقل النصيبين وهو اثنان عشر من مسئله الانوثة لانها الاضرب فى
حقتها ويوقف لها ستة وللخدم من مسئله الذ كورة واحد فى تسعة بتسعة ولاشئ للخنثى من
مسئله الذ كورة وللخدم والخنثى من مسئله الانوثة أربعة فى ستة بأربعة وعشرين للجد ستة
عشر وللخنثى على تقدير انوثته ثمانية فيعطى المجد أقل النصيبين وهى تسعة من مسئله
الذ كورة لانها الاضرب فى حقه ولا يعطى الخنثى شيأ معاملة له بالاضرب فى حقه وهو مسئله الذ كورة

فيقال خلف أربعة من الورثة
فورث أحدهم ثلث المال
والثاني ثلث الباقي والثالث
ثلث باقى الباقي والرابع
الباقي وقد ذكرت فى شرح
الترتيب شيأمن المعاينة
ومحتراز أركانها والاقوال
فيها وغير ذلك فراجعه والله
أعلم

ووقف خمسة عشر لان جملة ما أخذوه تسعة وثلاثون يبقى خمسة عشر فان اتضح المحتج
 بالذ كورة أعطى الزوج التسعة الموقوفة له تكملة لنصفه على مسألة الذ كورة وأعطت
 الام ستة الموقوفة لها تكملة لثلثها على مسألة الذ كورة أيضا وان اتضح بالاثوة أخذ
 ثمانية وأعطى للخدمة على التسعة التي معه فيصير له ستة عشر فقد صار مجموع نصيبها
 أربعة وعشرين وقسمت بينهم ما أثلاثا للذ كرمثل حظ الاثني انتهى لاثوة بتوضيح من
 المحتج وغيره (قوله واما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله على شيء من
 المسائل الفقهية أى المنسوبة للفقه من نسبة المتعلق للمتعلق والمراد فقهاء المواريث خاصة
 لا مطلق الفقه بقربنة المقام وقوله شرع في المسائل المحاسبية أى المنسوبة للحساب من
 نسبة المتعلق للمتعلق والحاصل أن علم الفرائض اسم لمجموع مسائل قسم المواريث كقولنا
 للزوج النصف وهكذا مسائل الحساب المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها كقولنا كل
 مسألة فيها سدس فهي من ستة وكل سهم انكسر على فريق وبانته سهاهمه يضرب عدد
 رؤسه في أصل المسئلة فلما فرغ المصنف من الكلام على شيء من الجزء الأول أعنى المسائل
 المتعلقة بفقه قسم المواريث أخذ يتكلم على الجزء الثاني أعنى المسائل المتعلقة بالحساب
 وانما قال على شيء لانه بقي مسائل فقه ميراث المحتج والمفقود والغرق والمهدى كما قاله
 الامير (قوله فقال) عطف على شرع

*** (باب الحساب) ***

أى باب بيان الحساب بمعنى المسائل المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها وهو الجزء الثاني
 من علم الفرائض كما مر (قوله أى حساب الفرائض) أشار بذلك الى أن أله الهدى والمعهود
 حساب الفرائض أو الى انه اعوض عن المضاف اليه (قوله وهو تأصيل المسئلة وتصحيحها)
 لا يخفى أن هذا تعريف للحساب بالمعنى المصدرى وهو بهذا المعنى ليس هو الجزء الثاني
 من علم الفرائض كما هو المراد فى الترجمة ويمكن أن يقدر فى كلام الشارح ما يناسب ذلك
 بأن يقال وهو المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل وتصحيحها (قوله لأعلم الحساب
 المعروف) أى لانه ليس بمرادوه وعلم بأصول يتوصل بها الى استخراج الجهولات العددية
 وهو يشمل حساب الفرائض وغيرها وقوله مع انه الخ الاسبك أن يقول وان كان لا بد من
 معرفته الخ وقوله لا بد من معرفته الخ أى لاغنى موجود عن معرفته الخ فلا يحصل اتقان
 علم الفرائض بدونيه (قوله وان ترد معرفة الحساب) أى وان ترد معرفة القضايا المتعلقة
 بتأصيل المسائل وتصحيحها وظاهر كلام الشارح أن الحساب بالمعنى الذى قاله وهو تأصيل
 المسائل وتصحيحها والمعرفة على ما قلناه تصديقية وعلى ظاهر ما قاله الشارح تصورية (قوله
 المعهود) أى علما فال فى الحساب فى كلام المصنف لله - بد العلى على حد قولك خرج
 الامر اذا لم يكن فى البلد الامر واحد حيث ذكر الحساب عند أهل هـ ذال فن لا ينصرف
 الا للحساب المذكور (قوله لتهدى فيه الخ) أى تهتدى بسببه الى الصواب فى علم
 الفرائض فى سببية على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار فى هرة أى
 بسببها ويحتمل ابقاء فى على بابها ويكون المعنى لتهدى فى علم الحساب المتعلق بعلم الفرائض

ولما انتهى المصنف رضى
 الله عنه الكلام على شيء
 من المسائل الفقهية شرع
 فى المسائل المحاسبية فقال
 * (باب الحساب) *
 أى حساب الفرائض وهو
 تأصيل المسئلة وتصحيحها
 لأعلم الحساب المعروف مع
 انه لا بد من معرفته ان يريد
 اتقان علم الفرائض كما قال
 الشيخ بدر الدين سبط
 الماردينى رحمه الله فى شرح
 هذا الكتاب (وان ترد
 معرفة الحساب) أى حساب
 الفرائض المعهود (لتهدى
 فيه)

الى الصواب افاده الاستاذ الخ في (قوله أي الحساب) تفسير للضمير (قوله الى الصواب) أي الحكم المطابق للواقع وهو ضد الخطا الذي هو الحكم غير المطابق للواقع فقول الشارح وهو خلاف الخطا فيه نظر لانه ضد لا خلاف الا أن محاب عنه بأن مراده بالخلاف مطلق الثاني لا الخلاف المصطلح عليه فلا ينافي انه ضد والفرق بين الخلاف والاضدان الخلاف قد يجمع خلافه كالخحك والقيام والاضد لا يجمع ضده كالسواد والبياض والصواب لا يجمع الخطا فهو ضد لا خلاف (قوله وتعرف القسمة الخ) أي وتعرف القسمة الخ فهو معطوف على مدخول لام العلة وكان ينبغي للناظم تقديم المعرفة المتعلقة بالتأصيل والتصحيح على المتعلقة بالقسمة والتفصيل بل لأن الاولى مبنية على الثانية الا أن يقال الواو لا تقتضي ترتيبا وقوله للتركة متعلق بالقسمة وقوله والتفصيل أي للتركات وهو عطف تفسير وقوله بين الورثة الاولى أن يقول بين المستحقين ليشمل الموصى له ورب الدين في عبارته قصور وقد يقال اقتصر عليهم لانهم الاصل (قوله وتعرف التصحيح الخ) أي ولتعرف التصحيح الخ ولا يلزم عليه تعليل الشيء بنفسه كما توهم لان المعنى الارادة المذكورة في قوله وان ترد معرفة الحساب والعلة المعرفة على أن المراد هناك بالحساب القضاء والكلمة المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها وذلك غير التأصيل والتصحيح فمعرفة الاول غير معرفة الثاني لكن الاولى سبب في الثانية وقوله والتأصيل لا يقال التأصيل مقدم على التصحيح مع ان المصنف أخوه لانا نقول الوار لا تقتضي ترتيبا وقوله للمسائل راجع لكل من التصحيح والتأصيل (قوله فان قسمة التركات الخ) أي وانما احتج بمعرفة التصحيح والتأصيل لان قسمة التركات الخ وقوله تبني على ذلك أي على التصحيح والتأصيل (قوله وتصحيح المسئلة) أي مصححها بديل قوله هو أقل عدد الخ وبديل قوله وأصلها الخ وعلى هذا اذا التصحيح والتأصيل في كلام المصنف معنى المصحح والاصل ويحتمل أن تبني على ظاهره ويكون قوله هو أقل عدد الخ أي تحصيل أقل عدد الخ ويكون قوله وأصلها الخ أي وتأصيلها هو تحصيل مخرج فرضها الخ وهذا هو الانسب والمراد بالمسئلة هنا الانصاء التي يستعمل عنها وازدادة التصحيح المظاهرة لان المعنى وتصحيح الانصاء كذا وكذا وهكذا يقال في اضافة التأصيل اليها هذا هو الاظهر مما كتبه بعضهم (قوله هو أقل عدد يتأني منه الخ) ظاهره سواء سبقه كسر أو لا وهو كذلك كما يؤخذ من قوله

أي الحساب المذكور (الى الصواب) وهو خلاف الخطا (وتعرف القسمة) للتركات (والتفصيل) بين الورثة (وتعلم التصحيح والتأصيل) للمسائل فان قسمة التركات تبني على ذلك وتصحيح المسئلة هو أقل عدد يتأني منه نصيب كل واحد من الورثة صحيحا وأصلها هو مخرج فرضها أو فرضها ان كان فيها فرض فأكثر

وان تكن من أصلها تصح * فترك تطويل الحساب ربح

خلاف ان قبله بما اذا كان هناك كسر وعلى ما قلناه فالصحيح يجمع التأصيل وينفرد التصحيح عن التأصيل فيما اذا حصل كسر فيهنـ ما العموم والخصوص المطلق وقوله نصيب كل واحد من الورثة الاولى أن يقول من المستحقين ليشمل الموصى له ورب الدين كما تقدم وقد يجاب بما تقدم (قوله وأصلها هو مخرج الخ) أي وتأصيلها هو تحصيل مخرج الخ كما هو الانسب بما سبق ويحتمل ابقاؤه على ظاهره ونرجع ما سبق الى ما هنا كما مر التنبيه عليه وقد علمت أن المراد بالمسئلة الانصاء التي يسأل عنها وازدادة الاصل اليها ظاهرة لان المعنى والاصل المنسوب للانصاء كذا وكذا هذا هو الاظهر وقوله ان كان

فما فرض فأكثر فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب لان قوله فرض راجع لقوله مخرج فرضها
وقوله فأكثر راجع لقوله أو فرضها والمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله أما اذا تمحضت الخ)
مقابل لقوله ان كان فيما فرض فأكثر وقوله فعدد رؤسهم أصل المسئلة على التقديم
والتأخير فعدد رؤسهم خبر مقدم وأصل المسئلة مبتدأ مؤخر لانه المحدث عنه وقوله مع
فرض كل ذكر بأنتمين الخ وانما لم يعكس لثلاثة على الاثني منكسر افلومات الممت عن
ذكر وأنتمين فالمسئلة من أربعة عدد رؤسهم بفرض الذكر أنتمين للذكر اثنتان ولكل أنثى
واحد ولو جعل الاثنيان بذكر كما كانت المسئلة من اثنين للذكر واحد ولكل أنثى نصف
سهم (قوله ومنه تصح) أي ومن هذا العدد تصح المسئلة وقوله أيضا أي كما هو أصلها فقد
اجتمع التصحيح والتأصيل (قوله وهكذا) أي كما تقدم من كون عدد رؤسهم أصل المسئلة
وقوله في غير الولاة أي كالنسب وقوله أما فيه الخ أي وأما في الولاة ففيه تفصيل (قوله
فان تساوا) أي أصحاب الولاة في المحصص كما تقدم لكل واحد منهم ما النصف وقوله
فكذلك أي فعدد رؤسهم أصل المسئلة لكن مع جعل الذكر هنا كالانثى ففي قوله فكذلك
شي لا نه يوهم أنه يفرض الذكر هنا أيضا أنتمين إلا أن يقال التشبيه ليس من كل وجه
(قوله والافعل حسب المحصص) أي وتجعل المسئلة من مخرج أقسام نصيبا يخرج نصيب
كل واحد منهم صحيفا فلومات عتيق عن ثلاثة أحدهم له نصفه والاخر له ثلثه والثالث له
سادسه فالمسئلة من ستة نظرا للنصيب الاذق فللأول ثلاثة وللثاني اثنان وللثالث واحد
ولا تفاوت في ذلك ببرد كورة وأونوة أفاده في اللؤلؤة نقلا عن شرح الترتيب (قوله ولما
كان التصحيح الخ) دخول على كلام المصنف وقوله مبني على التأصيل قبله أي قبل التصحيح
لاحتياجه اليه فلا بد من التأصيل أولا فان صحته منه المسئلة فذلك والاصححت على
العمل الآتي وقوله قدم التأصيل جواب لما وقوله فقال عطف على قدم (قوله فاستخرج
الاصول) أي أخرج الاصول من مخارج الفروض وقوله في المسائل أي الكائنة في
المسائل باعتبار الفروض الكائنة فيها وقوله التي فيها فرض قبدها لان كلام المصنف
فيها أخذنا مما بعد والافصول المسائل التي لا فرض فيها عدد رؤس عصبها بفرض الذكر
بأنتمين في غير الولاة كما مر (قوله ولا تكن عن حفظها الخ) أي واحفظها ولا تكن عن
حفظها الخ هكذا كتب بعضهم وأشار به الى أن الواو طرفة على محذوف وقد يقال ان هذا
ليس بلازم لاحتمال كون الواو للاستئناف (قوله أي متناس) أي متعاطا أسباب
النسيان وانما لم يقل ناس لان النسيان ليس في مقدوره حتى ينهي عنه فالنهي انما هو عن
نماطى أسبابه وقوله أو متشاغل أي مشغول وانما عبر بمتشاغل لموافقة متناس (قوله يقال
الخ) فرضه بذلك الاستدلال على التعسير الذي ذكره وقوله ذهبت الشيء وعنه اشارة الى
أنه يتعدى بنفسه تارة وبجرف الجر أخرى وتعديته بجرف الجر هي الاكثر خلافا لما يوجهه
كلام الشارح حيث قدم تعديته بنفسه وقوله بالفتح والكسر لكن الفتح أكثر ولذلك
قدمه وقوله تناسيته وشغلت عنه كل من تناسيته وشغلت عنه راجع لكل من المتعدى
بنفسه والمتعدى بجرف الجر وليس على التوزيع كما يعلم من المختار وغيره اذ لا يلزم من

أما اذا تمحضت الوراثة
كلهم عصبات فعدد رؤسهم
أصل المسئلة مع فرض كل
ذكر بأنتمين ان كان فيهم
أنثى ومنه تصح أيضا وهذا
في غير الولاة أما فيه فان
تساوا فكذلك والا
فعلى حسب المحصص ولما
كان التصحيح مبني على
التأصيل قبله قدم التأصيل
فقال (فاستخرج الاصول
في المسائل) أي التي فيها
فرض (ولا تكن عن
حفظها) أي أصول المسائل
(بذاهل) أي متناس أو
متشاغل يقال ذهبت الشيء
وعنه بالفتح والكسر
تناسيته أو شغلت عنه

كون اللفظ متعدداً بان يفسر بمعدولاً من كونه لازماً أن يفسر باللازم بل قد يفسر المتعدى باللازم وبالعكس كما قاله المحقق (قوله فانهن الخ) الفاء للاستئناف لا للتفريع لانه لم يتقدم ما يتفرع عليه ذلك حتى قال بعضهم الاولى الاثنيان بالواو وبدل الفاء لكن قد علمت انها للاستئناف وقوله أى اصول المسائل تفسير للضمير وقوله المتفق عليها أى به لدفع ما يرد على قوله سبعة من انها تسعة بزيادة الاصليين المختلف فيهما فالانخبار بانها سبعة غير صحيح فاشارة الشارح الى أن المراد المتفق عليها وهي سبعة فقط فالانخبار صحيح (قوله سبعة اصول) لا يخفى ان اصول يدل من سبعة للايضاح والافهوه معلوم بما قبله وانما انحصرت في السبعة كما نقله في اللؤلؤة عن الشيخ عميرة رحمه الله تعالى لان الفروض حالة انفراد وحالة اجتماع ففي الانفراد يخرج خمسة لان الفروض وان كانت ستة لكن الثلث يعني عن الثماني وفي الاجتماع يخرج اثنيان آخران لانه عند الاجتماع لا يخلو الحال من تماثل أو تداخل أو تباين أو توافق ففي الاول يكتب باحد المتماثلين وفي الثاني بأكثر المتماثلين وفي الاخيرين يحتاج الى الضرب فيحصل اما اثنا عشر وأربعة وعشرون فاذا ضمنا الى الخمسة السابقة كانت الجملة سبعة (قوله وهي اثنيان الخ) أنحصر من هذا أن تقول وهي اثنيان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها (قوله) وأما المختلف فيها أى وأما الاصول المختلف فيها والمراد بالجمع ما فرق الواحد وهو ذاتها مقابل لتوله المتفق عليها كما هو ظاهر (قوله فهم اثمانية عشر) أى كفى أم وجد وخمسة اخوة للام ثلاثة وهي السدس وللجذ ثلث الباقي خمسة ولكل اخ اثنيان من العشرة السابقة وقوله وستة وثلاثون أى كفى أم وزوجة وجد وسبعة اخوة للام السدس ستة وللزوج الربع تسعة وللجذ ثلث الباقي سبعة ولكل اخ اثنيان من الاربعة عشر الباقية (قوله) والراجح انها أصلان لا تصحح هـ ذاما عليه المحققون لان ثلث الباقي فرض مضموم لفرض آخر أو لفرضين فيجب اعتباره وأقل عدد يخرج منه السدس وثالث الباقي صححها ثمانية عشر وأقل عدد يخرج منه السدس والربع وثالث الباقي صححها ستة وثلاثون وقال بعضهم هما تصحح لان الاصول مدارها على الفروض المذكورة في الكتاب والسنة وثالث الباقي لم يرد فيها فهمما تصحح لا تأصيل فأصل الاولى من ستة يخرج السدس ولا ثالث صحح للباقي بعد سدس الام تضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر وقد علمت قسمتها وأصل الثانية من اثني عشر يخرج السدس والربع ولا ثالث صحح للباقي بعد سدس الام وربع الزوجة تضرب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين وقد علمت قسمتها (قوله كما بينت وجه ذلك الخ) هو أن التصحح للرؤس وهذا تأصيل في الانصاء قاله العلامة الامير (قوله) ثم هذه الاصول السبعة الخ) أى وأما الاصلان المزيدين فلا عول فيهما لان السدس وثالث الباقي لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثالث الباقي لا تستغرق ستة وثلاثين كما أفاده الشهاب عميرة انتهى لؤلؤة (قوله قسمان يعول وقسم لا يعول) ضابط الذي يعول هو الذي تساويه أجزاءه الصحيحة أو تزيد عليه ويسمى العدد حينئذ تاماً فالسبعة أجزاءها الصحيحة تساويه لأن أجزاءها الصحيحة الثلاث وهوانان والنصف وهو

(فانهن) أى اصول المسائل المتفق عليها (سبعة اصول) وهي اثنيان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون وأما المختلف فيها فهي اثمانية عشر وستة وثلاثون ولا يكونان الا في باب الجذ والاخوة والراجح انها أصلان لا تصحح كما بينت وجه ذلك في شرح الترتيب ثم هذه الاصول السبعة قسمان قسم يعول وقسم لا يعول

وهو ثلاثة والسادس وهو واحد ومجموع ما ذكر ستة والاثنا عشر والاربعه والعشرون
 أجزاءهما الصحيحة تزيد عليهما أما أجزاء الاثني عشر الصحيحة فالسبب وهو اثنان والثلاث
 أربعة والنصف ستة والرابع ثلاثة ومجموع ذلك يزيد على الاثني عشر وأما أجزاء الاربعه
 والعشرين الصحيحة فالسبب أربعة والثلاث ثمانية والنصف اثنا عشر والرابع ستة
 والاثني ثلاثة ومجموع ذلك يزيد على الاربعه والعشرين وضابط الذي لا يعول هو الذي
 تنقص أجزاءه الصحيحة عنه ويسمى العدد حينئذ ناقصا كالاربعة المساقمة فان أجزاء كل
 تنقص عنه اه لؤلؤة بتوضيح (قوله وقد ذكر الاول) أي الذي هو التقسيم الذي يعول
 (قوله أي الاصول المذكورة) هذا تفسير للضمير في قوله منهن (قوله وهي) أي الثلاثة
 (قوله قد يعول) فمما كتفاه كما أشار اليه الشارح بقوله وقد لا يعول (قوله واليعول الخ)
 أي اصطلاحا وأما لغة فقال لمعان منها الارتفاع يقال حال الميزان أي ارتفع ومنها القياس
 بكفاية العمال يقال حال عماله اذا قام بكفايتهم ومنها الاشتداد يقال حال الامرا اذا اشتد
 ومنها الغلبة يقال حاله الشيء اذا غلبه ومنها الميل يقال حال الميزان اذا مال ومن هذا المعنى
 قوله ذلك أدنى أن لا تعولوا أي ان لا تميلوا ولا تجوروا وعن امامنا الشافعي رضي الله تعالى
 عنه أن لا تكثروا عمالكم وهو لم ينفرد بذلك بل سبقه اليه زيد بن أسلم وجابر بن زيد وهما
 تابعان وخطأ بعضهم بأن ذلك انما هو معنى أعال لا معنى عال وبأنه تعالى أباح التسرى
 في الآية بلا حصر وفيه تكثير العمال اه وهو المخطئ في تخطئته لان عال جاء بمعنى أعال
 أي أكثر عماله كما هو منقول عن السكسافي والاصمعي وأبي عمرو وغيرهم وقرأ طائوس أن
 لا تعولوا من أعال وهو عاضدا لما قاله امامنا رضي الله عنه ولان التسرى مظنة قلة الولد
 بحسب القصد الاصلى لانه يقصد للمتبع والولد اذا حصل يكون تابعا لا مقصودا فليس فيه
 تكثير العمال كما قال أمادة في اللؤلؤة (قوله زيادة في السهام ويلزمه الخ) ففيه زيادة كهما
 المنفصل وهو العدد ونقص كهما المتصل وهو القدر واعلم أنه لم يقع العول في زمن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر بل في زمن عمر وهو أول من حكم به حين رفعت اليه
 مسألة زوج وأختين فقال ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للأختين حق فأشهر واعلى
 فأشار عليه العباس باليعول وقيل على وقت زيد بن ثابت ولعلمهم تكلموا بذلك في محاسن
 واحدا لا استشارة غيراهاهم وأجمعت الصحابة على العول ثم لمات عمر أظهر ابن عباس
 الخلاف فمعه وقال ان الذي أحصى رمل عاج عددا لم يحسب في المال نصفان ونصفان وثلاثا
 هذان النصفان قد ذهبا بالمال فإين الثلث وذلك في مسألة زوج وأم وأخت شقيقة أو
 لاب فانها تعول بثلاثها كما سألني وقال لو قدموا ما قدم الله وأنروا ما أنزل الله ما عالت فريضة
 قط وروى عنه أنه قال من أهبطه الله من فرض الى فرض فهو الذي قدمه الله ومن أهبطه
 من فرض الى غيره فهو الذي أمره الله وروى عنه غير ذلك فقبل له ما بالاك لم تقل هذا
 لعمر فقال كان رجلا مهاجرا ففهمته فقال له عطاء من أبي رباح ان هذا لا يعني عنى ولا عنك
 شيئا لو مت أو مت لقسمة ميراثنا على ما علمه الناس اليوم فقال فان شأؤنا فليدع أبناءنا
 وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين

وقد ذكر الاول
 بقوله (ثلاثة منهن) أي
 الاصول المذكورة وهي
 الستة والاثنا عشر والاربعه
 والعشرون (قد يعول) وقد
 لا يعول والعول زيادة في
 السهام ويلزمه النقص في

ولذلك نسمى المماثلة وظاهرا متقدما انه كان مخالفا في زمن عمر لكنه كتم ذلك كما يقتضيه
 التعبير بقولهم ثم اظهر ابن عباس الخلاف و يؤيده قوله كان رجلا مهايا فاهيته قال السبكي
 وليس معناه انه خاف عدم انقياد عمر له للعلم الفطحي بانقياده للحق ولكن الهيبة خوفا من مشوئه
 التعظيم فلعظمة عمر في صدر ابن عباس لم يسد ذلك له كما تعرض ذلك لطالب العلم فتمنعه
 عظمة شيخه من أن يبدي احتمالات تختلق بصدوره واستشكل ذلك بأنه كيف بسكت عما
 يظهر له لاجل هذا مع أن غير الصحابة لا يمان به هذا فكيف بهم وأجيب بأنه لما كانت
 المسئلة اجتهادية ولم يكن معه دليل ظاهر يجب المصير اليه سماعه عدم اظهار ما ظهر له
 واحتج مثبتة العول باطلاق آيات الموايرت وبحديث المحقوا الفرائض بأهلها وبالقياس
 على الديون والوصايا اذا ضاق عنها المال ذكر ذلك شيخ الاسلام أفاده في اللؤلؤة (قوله وفي
 بعض النسخ) خبر مقدم وقوله مبتدأ مؤخر وبديل هذا البيت حال (قوله وهي) أي الاصول
 وقوله يدخل عليها العول أي قدي يدخل عليها العول وقد لا يدخل (قوله وما وقع عليه المحل
 الخ) أي والبيت الذي وقع عليه حل الشارح أولى من هذا البيت وقوله لتصر بحه الخ
 أي وأما هذا البيت فلم يصرح بذلك وان كان يعلم منه (قوله وبهدها) الضمير عائدة على
 الثلاثة المذكورة كما أشار اليه الشارح بالمحل والمعدية ليست في الرتبة بل في الذكرك كما أشار
 اليه الشارح أيضا بقوله والمراد الخ (قوله والا فلا ترتب الخ) أي والا نقل ان المراد بعدها
 في الذكر بأن قلنا بعدها في الرتبة فلا يصح لانه لا ترتب الخ (قوله أربعة تمام) أي مقومة
 للبيعة وهو صفة لأربعة (قوله وهي) أي الأربعة التمام (قوله لا عول يعرفها) لانافية
 للجنس وعول اسمها وحلة يعرفها خبر لا يعرفها مضاف عرمان باب غزا وأما عري من باب
 علم فعناه دخلا وتجرد كما أفاده العلامة الامير (قوله أي بترها) تفسير يعرفها وفسر ذلك
 التفسير بقوله أي يغشاها ثم فسره أيضا بقوله وينزل بها فهو عطف تفسير وقوله يقال الخ
 استدلال على تفسير بترها يغشاها وينزل بها (قوله ولا انتلام) قضية كلام الشارح أن
 المراد بالانتلام هنا العول فيكون العطف من قبيل عطف المرادف وقوله أي تحلل وكسر
 هذا تفسير له بحسب أصله وقوله يقال الخ استدلال على تفسيره بالكسر والتحلل لكن
 كان المناسب لما في المتن أن يقول يقال انتم الشيء انتلاما اذا حصل فيه كسر وتحلل (قوله
 من الحائط وغيره) يحتمل من المحسوسات فقط ويحتمل ما هو أعم (قوله ولما كان العول الخ)
 غرضه بذلك توجيه اطلاق المصنف على العول انتلاما بمعنى التحلل وقوله لكونه الاولي
 حذفه وحينئذ يكون قوله يؤدى الخ خبر كان وعلى صنيع الشارح قد ضاع خبر كان الا أن
 يقال قوله لكونه متعلق بخبر كان المحذوف والتقدير ولما كان العول منتبها لكونه الخ
 كما قدره الاستاذ المحفني (قوله جعله كالتحلل) فيه أنه جعله خلا حيث جعله انتلاما والانتلام
 هو التحلل الا أن يقال كلام المتن على معنى التشبيه فهو كالانتلام فيكون كالتحلل ولعله
 حينئذ لاحظ التحلل المحسوس فزاد الكاف كما أفاده العلامة الامير (قوله على مسائل) هي
 مفردات تلك الصور وقوله منها أي من المسائل (قوله بقوله) متعلق بذكر (قوله
 فالسدس الخ) أي اذا أردت بيان الاصول المذكورة فالسدس الخ (قوله وحده) أي حال

الانصاء وفي بعض النسخ
 يدل هذا البيت قوله
 وهي اذا فصل في القول
 ثلاثة يدخل فيها العول
 وما وقع عليه المحل أولى
 لتصرح به بأن جملة الاصول
 سبعة وذكرا القسم الثاني
 بقوله (وبهدها) أي
 الثلاثة المذكورة والمراد
 بعدها في الذكر والافلا
 ترتب بين القسمين
 (أربعة تمام) وهي الاثنان
 والثلاثة والاربعة والثمانية
 (لا عول يعرفها) أي بترها
 أي يغشاها وينزل بها يقال
 اعتراني الامر غشيني ونزل
 بي (ولا انتلام) أي كسر
 وتحلل يقال تلم الشيء تلمسا
 كسره والتلم التحلل من
 الحائط وغيره ولما كان
 العول لكونه يؤدى
 الى نقص كل ذي فرض من
 فرضه جعله كالتحلل الذي
 يدخل على المسائل ويعتبرها
 أي ينزل بها وقد بدأ المسائل
 التي عول وأولها الستة
 ولما صور تشتت على مسائل
 كثيرة منها ما ذكره بقوله
 (فالسدس) وحده

كونه وحده (قوله بكثرة وعم) مسألتهم من ستة للجددة سهم ولعم الباقي وهو خمسة (قوله أومع النصف) أي أو كان السدس مع النصف لدخول مخرج النصف في مخرج السدس فيمكنني بالا كبر (قوله بكثرة وبذت وعم) مسألتهم من ستة للجددة سهم وللذات ثلاثة والعم الباقي وهو اثنان (قوله أومع الثلث) أي أو كان السدس مع الثلث لدخول مخرج الثلث في مخرج السدس فيمكنني بالا كبر كما مر (قوله كام وأخوين لام وعم) مسألتهم من ستة للام سهم وللأخوين للام سهمان ولعم الباقي وهو ثلاثة (قوله أومع سدس آخر) أي أو كان السدس مع سدس آخر لتمامها فليكن في الواحد منها (قوله بكثرة وأخ لام وعم) مسألتهم من ستة للجددة سهم وللأخ للام سهم ولعم الباقي وهو أربعة (قوله أومع ثلثين) أي أو كان السدس مع ثلثين لدخول مخرج الثلثين في مخرج السدس كما تقدم في الثلث (قوله كام وبذتين وعم) مسألتهم من ستة للام سهم وللذاتين أربعة ولعم الباقي وهو واحد (قوله أومع نصف وثلث) أي أو كان السدس مع نصف وثلث لدخول كل من مخرجي النصف والثلث في مخرج السدس (قوله كام وأخت شقيقة وأخوين لام وعم) مسألتهم من ستة للام سهم وللأخت الشقيقة ثلاثة وللأخوين للام سهمان (قوله أومع نصف وسدس آخر) أي أو كان السدس مع نصف وسدس آخر لدخول مخرج النصف في مخرج السدس ولتمامه مخرج السدس مع مخرج السدس الآخر (قوله كبرت وبذت ابن وأم وعم) مسألتهم مع نصف وسدس وسدس ثالث كام وثلاث أخوات متفرقات أومع ثلثين وسدس آخر كام وأختين شقيقتين وأخت لام (من ستة أسهم بري) فجميع هذه الصور أصلها من ستة لأنها مخرج السدس وما عداها ما ذكر معه فمخرجه داخل في الستة فيمكنني بها لأن المتداخلين يمكنني بأ كبرهما كما سيأتي وكذا إذا اجتمع النصف مع الثلث كزوج وأم وعم

بكثرة وعم أومع النصف
بكثرة وبذت وعم أومع الثلث
كام وأخوين لام وعم أومع
سدس آخر بكثرة وأخ لام
وعم أومع ثلثين كام وبذتين
وعم أومع نصف وثلث كام
وأخت شقيقة وأخوين لام
أومع نصف وسدس آخر
كبرت وبذت ابن وأم وعم أو
مع نصف وسدس وسدس
ثالث كام وثلاث أخوات
متفرقات أومع ثلثين وسدس
آخر كام وأختين شقيقتين
وأخت لام (من ستة أسهم
بري) فجميع هذه الصور
أصلها من ستة لأنها مخرج
السدس وما عداها ما ذكر
معه فمخرجه داخل في الستة
فيمكنني بها لأن المتداخلين
يمكنني بأ كبرهما كما سيأتي
وكذا إذا اجتمع النصف
مع الثلث كزوج وأم وعم

وللم الباقي وهو واحد (قوله للمباينة الخ) علة لقوله وكذا الخ المفيد أن أصل ذلك ستة أي
 وحيث كان بينهما مباينة ضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة (قوله ومسطح الخ) أي
 حاصل ضرب اثنين مخرج النصف في ثلاثة مخرج الثلث فالمسطح ما تحصل من ضرب أحد
 العددين في الآخر وقوله ما ذكر أي ستة (قوله وجميع ما ذكره الخ) المحاصل ان مسائل
 الستة أقسام ثلاثة إما ناقصة وهي التي اذا جعت فروضها انقصت عنها أو اما عادلة وهي التي
 اذا جعت فروضها عادتها أو اما عاثلة وهي التي تعول وسأتي (قوله من الصور) المناسب
 من المسائل لانه جعل المسائل مندرجة تحت الصور (قوله لا عول فيها) فهي ليست عاثلة
 وهل هي ناقصة أو عادلة فلما كانت عمارته تصدق بهما أضرب عما تقدم الى قوله بل هي
 الخ وقوله في بعض الصور المناسب في بعض المسائل لماعلمت (قوله ناقصة) أي لانك لو
 جعت فروضها انقصت عنها وقوله عادلة أي لانك لو جعت فروضها عادلتها (قوله ثم
 اعلم الخ) الاسباب ان يقول وقد علم مما مر كذا وكذا لان ذلك علم مما قدمه (قوله قد تكون
 من فرض واحد) أي قد تحصل وتوجد من مخرج فرض واحد كالسدس وحده وقوله
 وقد تكون من فرضين أي قد تحصل وتوجد من مخرجي فرضين كالنصف والثلث وقوله
 أو أكثر لم يظهر من أمثله كون الستة من أكثر من فرضين إلا أن اعتبر الداخل والمائل كما اذا
 كان السدس مع نصف وثلث أو مع نصف وسدس آخر أفاده العلامة الامر بتوضيح (قوله
 وأما الاثناعشر الخ) مقابل للستة وقوله الا من فرضين أي من مخرجتهما (قوله والثلث
 والرابع الخ) ذكر الاثنى عشر عقب الستة لانها ضعيفا (قوله كزوجة وأم الخ) مستثمتهم من
 اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أولاد اخوين لام أربعة والباقي وهو خمسة للع فقوله أو اخوين
 لام أي بدل الأم وقوله وعم أي في المستثمتين (قوله من اثني عشر) أي يخرجان صحيبين من
 اثني عشر فالاثنا عشر أصل مستثمتها (قوله لان الثلاثة الخ) علة لقوله والثلث والرابع من
 اثني عشر او قوله مخرج الثلث بالنصب على أنه بدل من الثلاثة وقوله والاربعة بالنصب
 عطف على الثلاثة وقوله مخرج الربع بالنصب على أنه بدل من الاربعة وقوله متباينان
 خبر لان وحيث كانا متباينين بضرب أحدهما في الآخر مخرج اثنا عشر (قوله ومسطحهما)
 أي المحاصل من ضرب أحدهما في الآخر كما علم مما مر (قوله وكذا اذا اجتمع الخ) أي ومثل
 الثلث والرابع في كونها من اثني عشر ما اذا اجتمع الخ وقوله والرابع مع الثلثين أي فالثلاثة
 مخرج الثلثين والاربعة مخرج الربع متباينان ومسطحهما اثنا عشر كما في الثلث مع الربع
 (قوله كزوجة وأختين الخ) مستثمتهم من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأختين الشقيقتين
 ثمانية وللم الباقي وهو واحد (قوله أو الربع مع السدس) أي أو اجتمع الربع مع
 السدس للتوافق بين الاربعة التي هي مخرج الربع وبين الستة التي هي مخرج السدس
 بالنصف فبضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر (قوله كزوجة وجدّة وعم)
 مستثمتهم من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللجدّة اثنان وللم الباقي وهو خمسة (قوله وهو) أي
 كون الربع مع السدس يخرج من اثني عشر (قوله أو الربع مع النصف والسدس)
 أي أو اجتمع الربع مع النصف والسدس للتوافق بين مخرج الربع ومخرج السدس

للمباينة بين مخرجي النصف
 والثلث ومسطح اثنين وثلاثة
 ما ذكر وجميع ما ذكره
 من الصور لا عول فيها بل هي
 في بعض الصور ناقصة وهي
 التي ذكرت فيها العم وفي
 بعضها عادلة وهي التي لم أذكره
 فيها وسأتي ما فيه العول
 ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان
 الستة قد تكون من فرض
 واحد وقد تكون من
 فرضين أو أكثر كما ظهر
 لك في التمثيل وأما الاثنا
 عشر والاربعة والعشرون
 الاثنيان فلا يكونان الا من
 فرضين فأكثر وقد ذكر
 الاثنى عشر بقوله (والثلث
 والرابع) كزوجة وأم أو
 أخوين لام وعم (من اثني
 عشر) لان الثلاثة مخرج
 الثلث والاربعة مخرج
 الربع متباينان ومسطحهما
 اثنا عشر وكذا اذا اجتمع
 الربع مع الثلثين كزوجة
 وأختين شقيقتين وعم أو
 الربع مع السدس كزوجة
 وجدّة وعم وهو معنى قوله
 في بعض النسخ والسدس
 والرابع من اثني عشر أو الربع
 مع النصف والسدس

وأما النصف فهو داخل فيهما فلا يعتبر (قوله كزوج وبنت وبنت ابن وعم) مستلهم من
 اثني عشر للزوج ثلاثة وللبنت ستة ولبنت الابن اثنتان وللم الباقي وهو واحد (قوله وفي
 جميع هذه الصور الخ) المحاصل أن مسائل الاثني عشر قسمان إما ناقصة أو عائلة ولا تكون
 عادلة أبدا (قوله هي) أي الاثني عشر وقوله ناقصة أي لانها لو جمعت فروضها النقصت
 عنها (قوله أصلا) أي لا قليلا ولا كثيرا (قوله والتمن ان ضم اليه الخ) ذكر الاربعة
 والعشرين عقب الاثني عشر لانها ضعفها (قوله كزوج وأم وابن) مستلهم من اربعة
 وعشرين للزوجة الثمن وثلاثة وللأم السدس اربعة وللابن الباقي وهو سبعة عشر (قوله
 أو الثلثان) عطف على السدس أي أوضم اليه الثلثان لان بين مخرج الثمن وهو ثمانية
 ومخرج الثلثين وهو ثلاثة تباين كما سيذكره الشارح في ضرب أحدهما في الآخر يحصل
 اربعة وعشرون (قوله كزوج وبنتين وابن ابن) مستلهم من اربعة وعشرين للزوجة
 الثمن ثلاثة وللبنتين الثلثان ستة عشر ولابن الابن الباقي وهو خمسة (قوله أو النصف
 والسدس) أي أوضم اليه النصف والسدس فيعتبر مخرج الثمن مع مخرج السدس ولا
 يعتبر مخرج النصف لدخوله فيهما (قوله كزوج وبنت وبنت ابن وعم) مستلهم من
 اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس
 اربعة تكمله الثلثين وللم الباقي وهو خمسة (قوله أو الثلثان والسدس) أي أوضم اليه
 الثلثان والسدس فيعتبر مخرج الثمن مع مخرج السدس ويضرب وفق أحدهما في كامل
 الآخر ولا يعتبر مخرج الثلثين لدخوله في مخرج السدس كما سيذكره الشارح (قوله
 كزوج وبنتين وأم وعم) مستلهم من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللبنتين الثلثان
 ستة عشر وللأم السدس اربعة وللم الباقي وهو واحد (قوله فأصله) أي أصل الثمن
 المذكور الذي يخرج منه صحبها وقوله الصادق نعت للأصل لكنه نعت سببي لرفعه
 الظاهر وهو المحمدس (قوله أي الظن) تفسر للمحمدس بحسب اللغة وقوله والتخمين عطف
 تفسيرا ومرادف وإراديا للمحمدس هنا المجزم وذلك قال يعرفها الحساب أجمعونا ويحتمل أنه
 نظر لاحتمال أن يكون الأصل ثمانية وأربعين فأصله من ضرب ثمانية في ستة أفاده
 العلامة الامير (قوله اربعة) خبر عن المتداول وهو أصل في قوله فأصلها وجلة قوله يتبعها
 الخ نصفه له وقوله في النطق بها أي لافي الرتبة (قوله لان مخرجي الثمن والسدس فقط)
 أي فيما فيه ثمن وسدس فقط كالمثال الاول وقوله متوافقان بالنصف أي لان لكل
 منهما نصفان نصف الثمانية اربعة ونصف الستة ثلاثة فمضرب نصف أحدهما في كل
 الآخر يحصل اربعة وعشرون ولذلك قال وحاصل ضرب الخ (قوله ما ذكر) أي وهو
 اربعة وعشرون (قوله وكذا فيما إذا ضم الخ) أي وكذا يقال في العلة فيما إذا ضم الخ
 وقوله للسدس أي المصاحب للثمن وقوله شيء مما ذكر أي في الامثلة كما في المثالين
 الاخيرين فإنه ضم للسدس المصاحب للثمن النصف في أولهما أو الثلثان في ثانهما وقوله
 لان مخرجها الخ علة لقوله وكذا يقال الخ أي لان مخرج الشيء الذي ضم للسدس كالنصف
 والثلثين داخل في مخرج السدس فيكون في بالا كبره يعتبر مع مخرج الثمن (قوله وأما الثمن

كزوج وبنت وبنت ابن وعم
 وفي جميع هذه الصور هي
 ناقصة ولا يكون في الاثني
 عشر صورة عادلة أصلا
 وستأتي الصور التي فيها
 عائلة ثم ذكر الاربعة
 والعشرين بقوله (والتمن
 ان ضم اليه السدس) كزوج
 وأم وابن أو الثلثان كزوج
 وبنتين وابن ابن أو النصف
 والسدس كزوج وبنت
 وبنت ابن وعم أو الثلثان
 والسدس كزوج وبنتين
 وأم وعم (فأصله الصادق
 فيه المحمدس) أي الظن
 والتخمين (اربعة يتبعها)
 في النطق بها (عشرون
 * يعرفها) أي الاربعة
 والعشرين المذكورة
 (الحساب) جمع حاسب
 (أجمعونا) تأكد وانما
 كانت هذه المسائل من
 اربعة وعشرين لان مخرجي
 الثمن والسدس فقط متوافقان
 بالنصف وحاصل ضرب
 نصف الثمانية في الستة
 أو نصف الستة في الثمانية
 ما ذكر وكذا فيما إذا ضم
 للسدس شيء مما ذكر لان
 مخرجه في مخرج السدس
 داخل وأما الثمن

والثلثان فقط) أي فيما فيه ثمن وثلثان فقط كالثالث الثاني وهذا مقابل لمقدر تقديره أما
 الثمن والسادس فقد علمت عاتهما وقوله متباينان أي فيضرب أحدهما في الآخر
 وحاصل ضرب أحدهما في الآخر أربعة وعشرون (قوله ولاية تصور أن يجمع الثمن مع
 الثالث) أي لان الوارث للثمن الزوجية بشرط وجود الفرع الوارث والوارث للثالث الام أو
 العمد من الاخوة للام بشرط عدم الفرع الوارث فشرط ارث الثمن نقيض شرط ارث
 الثالث والنقيضان لا يجتمعان وما أحسن قول المجعري في ذلك * وثالث وثمان لا يجلان منزلا *
 وقوله ولا مع الربع أي ولاية تصور أن يجمع الثمن مع الربع لان الوارث للثمن الزوجية بشرط
 وجود الفرع الوارث كما هو الوارث للربع اما الزوج بشرط وجود الفرع الوارث أو الزوجة
 بشرط عدم الفرع الوارث واجتماع الزوجين في مسألة غير ممكن الا في مسألة المفقوف وهي
 نادرة على ما فيه من الكلام وقد ساق ابن الهائم محصل ذلك في بيت واحد حيث قال
 والثن في الميراث لا يجمع * ثلثا ولا ربعا وغير واقع
 * فائدة * كل واحد من الفروض الستة لا يمكن اجتماعه مع مثله الا النصف
 والسادس فقد يجمع نصفان وقد يجمع سدان بل ثلاثة أسداس كما في شرح الترتيب
 أفاده في اللؤلؤة (قوله ثم اعلم أن الاربعة والعشرين الخ) المحاصل أن مسائل الاربعة
 والعشرين قسمان اما ناقصة أو طائفة ولا تكون عادلة أبدا (قوله وستأني الصور الخ) أل
 في الصور للجنس لان الاربعة والعشرين لا تعول الا في صورة واحدة (قوله ولما أنهي
 الكلام الخ) دخول على كلام المتن وقوله بغير عول أي حال كونها متبادسة بغير عول
 وقوله شرع جواب لما وقوله فقال عطف على شرع (قوله فهذه الخ) تفرع على قوله
 فيما تقدم ثلاثة ممن قد تعول وقوله الستة الخ يدل من الثلاثة الاصول (قوله ان كثرت
 فروضها) أي بحيث زادت سهام أصحاب الفريضة على أصل المسئلة كما أشار الشارح لذلك
 بقوله أي تراجت فيها (قوله اجماعا) أي بأجاء العكابة لانهم اتفقوا عليه في زمن عمر
 رضي الله عنه وقوله قبل اظهار ابن عباس الخ أي لأنه لم يظهر الخلاف الا بعد موت
 عمر كما تقدم وقوله الخلاف في ذلك أي المخالفة في العول (قوله فتبلغ الستة في عولها
 الخ) أي اذا أردت بيان ذلك فاقول لك فتبلغ الستة في عولها الخ فتعول أربع مرات وهذا
 على كلام الجمهور وتعمل مرة خامسة على قول معاذ فتعول لاحد عشر كزوج وأم وشقيقين
 وأختين لام الزوج النصف ثلاثة وللأختين الشقيقة ثلثان أربعة وللأختين للام
 الثلث اثنان وللأم الثلث اثنان أيضا لان معاذ لا يرد هامن الثلث الى السادس بالاخوات
 الخاص كما في اللؤلؤة (قوله من سبعة) متعلق بعولها وكذلك قوله على التوالي (قوله عقد
 العشرة) أي عقدا هو والعشرة فالإضافة للميان (قوله فتعول لسبعة ولثمانية الخ) تفرع
 على قوله فتبلغ الستة الخ (قوله والعشرة) مبتدأ خبره عقد مفرد وقوله كما قال الحساب
 مقدم من تأخير ومعنى كونها عقدا مفردا أنها غير مركبة من عقدين بخلاف العشرين مثلا
 فلينا في أن العشرة مركبة من خمسة وخمسة (قوله وفي كلامه اعياء لذلك) أي وفي كلام
 المصنف إشارة لكونها عقدا مفردا حيث نطق بالعقد مفردا وأضافه الى العشرة الاضافة

والثلثان فقط فلان يخرج
 متباينان ولا تصور أن
 يجمع الثمن مع الثلث ولا
 مع الربع ثم اعلم ان الاربعة
 والعشرين في جميع هذه
 الصور ناقصة ولا تكون
 عادلة وستأني الصور التي
 فيها عاثة ولما أنهي الكلام
 على شئ من صور هذه
 الاصول الثلاثة بغير عول
 شرع في ذكره وما يعول
 اليه كل منها فقال (فهذه
 الثلاثة الاصول) الستة
 والاثنا عشر والاربعة
 والعشرون (ان كثرت
 فروضها) حتى تراجت فيها
 (تعول) اجما قبل اظهار
 ابن عباس رضي الله عنهما
 الخلاف في ذلك (فتبلغ
 الستة) في عولها من سبعة
 على التوالي (عقد العشرة)
 فتعول لسبعة وثمانية
 ولتسعة ولعشرة والعشرة
 كما قال الحساب عقد مفرد
 وفي كلامه اعياء لذلك

التي للبيان وانما لم يجعله نصرا لان الاصل تغاير المتضامين مع انه لم يصرح بالافراد كما قاله العلامة الامر (قوله فتعول السبعة) أي فتعول الستة الى سبعة وقوله كزوج وأختين الخ فالزوج النصف عائلا ثلاثة وللأختين الثلثان عائلان أربعة فاصلها من ستة وعالت السبعة (قوله وهذه أول فريضة عالت في الاسلام) أي لانه لم يحكم باليعول الا عمر بإشارة العناية عليه حين رفعت اليه مسئلة زوج وأختين فقال ان بدأت بازوج أو با لأختين لم يبق الا شرحه فأشبهوا علي فأشاروا عليه باليعول كما تقدم (قوله ومشيت عليه) أي على هذا القيل وسأقي مقابله في قوله وقيل أيضا الخ (قوله ولثمانية) أي وتعول الستة الى ثمانية وقوله كما يماهله هي على وزن المفاعلة من الهل يقال بهله الله أي لعنه سميت هذه المسئلة بذلك لان ابن عباس لما خالف فيها قال له بعضهم الناس على خلاف رأيك فقال فان شأوا فاندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين كما مر (قوله وهي زوج وأم وأخت الخ) فالزوج النصف عائلا ثلاثة وللأم الثلث عائلا اثنان وللأخت النصف عائلا ثلاثة فقد عالت الستة لثمانية (قوله وقيل أيضا الخ) مقابل لقوله كما قيل ومشيت عليه الخ (قوله وقيل ان المماهلة الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله ولتسعة) أي وتعول الستة الى تسعة وقوله كزوج وثلاث أخوات متفرقات وأم للزوج النصف عائلا ثلاثة وللأخت الشقيقة النصف عائلا ثلاثة أيضا وللأخت للاب السادس عائلا واحد تكمله الثلثين وللأخت للام السادس عائلا واحد أيضا وللأم السادس عائلا واحد كذلك فقد عالت الستة لتسعة (قوله وكالغراء) لقيت هذه المسئلة بذلك لان الزوج أراد النصف كاملا فسأل بنو أمية فقهاء الحجاز فقالوا له نلت المسال باليعول فاشتهرت حتى صارت كالسكوكب الاغرو وقيل ان الميتة كانت اسمها الغراء وقيل غير ذلك وتسمية هذه بالغراء هو ما رجحه في الفصول وعشي عليه في الكفاية (قوله وهي زوج وأختان لام وأختان لابوين الخ) فالزوج النصف عائلا ثلاثة وللأختين للام الثلث عائلا اثنان وللأختين لابوين أولاب الثلثان عائلان أربعة فقد عالت لتسعة أيضا (قوله ولعشرة) أي وتعول الستة لعشرة وقوله في صورة لوقال في صور كان أحسن لان كلامه يوهم أنها تعول الى عشرة في صورة فقط وليس كذلك بل في صور كثيرة ويمكن حمل كلامه على ارادة الجنس (قوله معروفة) أي معلومة وقوله مشتهره أي شائعة مستغضة ولما لم يلزم من كونها معروفة كونها مشتهرة قال بعد قوله معروفة مشتهره (قوله تلقت بأم الفروخ) بالحاء المعجمة بدليل قوله لكثرة ما فرخت قال أبو عبد الله الوفي شهره وانما أثره معها أفرأخها وقال القهولي انها تلقت بأم الفروخ بالحجم أيضا لكثرة الفروخ فيها وتلقب أيضا بالشمريجة لان شريحا وهو قاض بالمصرية انا رجل فسأله عنها فأعطاه ثلاثة أعشار المسال فسكان اذالقي النقبه يقول له اذا ماتت الزوجة ولم تترك ولدا ولا ولدا بن فسا يخص زوجها فيقول له النصف فيقول والله ما أعطاني شرح نصفا ولا ثلثا فيأقي النقبه شريحا فيسأله عن ذلك فيخبرهم الخبر فكان شرح اذالقي الرجل قال اذا رأيتني ذكرت بي حكما جائرا واذا رأيتك ذكرت بك رجلا فاجرا بين لي فيورك انك

فتعول السبعة كزوج وأختين
شقيقتين أولاب وهذه هي
أول فريضة عالت في
الاسلام كما قيل ومشيت عليه
في شرح الترتيب ولثمانية
كما يماهله وهي زوج وأم
وأخت شقيقة أولاب وقيل
أيضا انها أول فريضة عالت
في الاسلام وقيل ان المماهلة
لقب لكل عائلة ولتسعة
كزوج وثلاث أخوات
متفرقات وأم وكالغراء
وهي زوج وأختان لام
وأختان لابوين أولاب
ولعشرة (في صورة معروفة)
بين الفرضيين (مشتهره)
يتنهم تلقت بأم الفروخ
لكثرة ما فرخت في العول

تشييع الفاحشة وتكتم النضيلة وفي رواية انك تذيب الشكوى وتكتم الفتوى
 اه من اللواؤة (قوله وهي زوج وأم وأختان لام وأختان شقيقةتان أولاب) فلزوج
 النصف عا ثلثة واللام السادس عا ثلا واحد وللأختين للام الثلث عا ثلثة اثنتان
 وللأختين الشقيقة أولاب الثمان عا ثلثان أربعة فقد عالت الستة لعشرة (قوله وقال
 بعضهم الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله كزوج وأم وأخوين لام وأخت شقيقة وأخت
 لاب) فلزوج النصف عا ثلثة واللام السادس عا ثلا واحد وللأختين لام الثلث عا ثلا
 اثنتان وللأخت الشقيقة النصف عا ثلثة واللام السادس عا ثلثة المثلثين فقد
 عالت لعشرة أيضا (قوله وتلق الخ) أي وتلقها الخ فالفعول محذوف والتي فاعل وضمير
 المفعول المقدر يعود على الستة وقوله تليها أي تتبعها والضمير عائد على الستة كما أشار
 إليه الشارح بقوله أي تلي الستة وقوله في الاثر متعلق بتليها ولعل المراد به الخبر في قولهم
 ثلثة وستة واثنا عشر وأربعة وعشرون وكتب الشيخ الزيات على قوله تليها ما نصه: أي
 تلتها وتبعها فيما سبق في قوله والثلث والرابع من اثني عشر وأربع بالمضارع اضيق النظم
 انتهى وقوله وهي أي التي تليها (قوله في العول) متعلق بتلقى وقوله أفراد بفتح الهمزة
 أي في الأفراد لافي الشفع وقوله إلى سبع عشر متعلق بالعول وكان حقه سبعة عشر
 لكن حذف التاء حائرا لان المعدوم محذوف وهذا عند الجمهور وأما عند معاذ فقد تعول إلى
 تسعة عشر كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام فللزوجة الرابع ثلثة واللام الثالث
 أربعة على مذهب معاذ فانه لا يرد الام من الثلث إلى السادس بالآخوات المخلص وللأختين
 الشقيقتين الثمان ثمانية وللأختين للام الثلث أربعة فقد عالت المسئلة إلى تسعة عشر
 على غير مذهب الجمهور كما في اللواؤة (قوله فتعول ثلاث عولات) تفرع على ما قبله
 وقوله على توالي الأفراد بفتح الهمزة (قوله فتعول إلى ثلاثة عشر) أي فتعول الاثنا عشر
 إلى ثلاثة عشر وقوله كزوجة وأختين شقيقتين وأم فللزوجة الرابع ثلثة وللشقيقتين
 الثمان ثمانية ولللام السادس اثنا عشر فقد عالت إلى ثلاثة عشر (قوله وإلى خمسة عشر)
 أي وتعول إلى خمسة عشر وقوله كبنين وزوج وأبوين فللبنتين الثمان وهو ثمانية
 وللزوج الرابع ثلثة ولكل من الأبوين السادس فلهما أربعة فقد عالت إلى خمسة عشر
 (قوله وإلى سبعة عشر) أي وتعول إلى سبعة عشر وقوله كمثل زوجات وجدتين وأربع
 أخوات لام وثماني شقيقات أولاب فالثلاث زوجات الأربع ثلثة لكل واحدة واحد
 والجدتين السادس اثنا عشر لكل واحدة واحد وللأربع أخوات لام الثلث أربعة لكل
 واحدة واحد وللثماني شقيقات أولاب الثمان ثمانية لكل واحدة واحد بلغزها فيقال
 رجل خلف سبع عشرة امرأة من أصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية وما أحسن قول
 بعضهم بلغز في ذلك نظما

وهي زوج وأم وأختان لام
 وأختان شقيقةتان أولاب
 وقال بعضهم ان أم الفروع
 لقب لكل عائلة إلى عشرة
 كزوج وأم وأخوين لام
 وأخت شقيقة وأخت لاب
 (وتلق التي تليها) أي تلي
 الستة (في الاثر) وهي
 الاثنا عشر (في العول
 أفراد إلى سبع عشر) فتعول
 ثلاث عولات على توالي
 الأفراد لثلاثة عشر وخمسة
 عشر والسبعة عشر فتعول إلى
 ثلاثة عشر كزوجة وأختين
 شقيقتين وأم وإلى خمسة
 عشر كبنين وزوج وأبوين
 وإلى سبعة عشر كمثل
 زوجات وجدتين وأربع
 أخوات لام وثماني أخوات
 شقيقات أولاب فهن سبع
 عشرة امرأة وعالت المسئلة
 إلى سبعة عشر وإذا كانت
 التركة فيها سبعة عشر ديناراً

قل إن يقرأ الفرائض واستئبل * ان سئمت الشيوخ والاحداثا
 ماتت عن سبع عشرة أنى * من وجوده شتى فخرن التراننا
 أخذت هذه كما أخذت تلك عقارا ودرهما وأمانا

وجوابه

قد فهمنا السؤال فهما صححنا * ففرقنا الموروث والميراثا
 خص ثلثا تراثه أخوات * من أبيه ثمانيا وراثا
 ومن الام أربع خون ثلثا * ولزوجاته وكن ثلاثا
 ربع المال لا ينزعن فيه * فيوزعن ربهه اثلاثا
 وله جدتان ياصاح أيضا * حازتا السدس صامتا واثانا
 فاستوى القوم في السهام يعول * كان في فرضهم وحازوا التراثا
 كل أنى لها من المال هم * أخذته من ماله ميراثا
 لقبوها أم الارامل اذ كا * ن جميع الوراثة فيها اثانا

اه اولوة عن شرح الترتيب (قوله فالهنا) أى لما ذكر من انهن سبع عشرة امرأة الخ
 وقوله بأم الفروج لان جميع ورثتها أصحاب فروج وقوله بالجيم أى لابلحفاء كالتى تقدمت
 وقوله وبأم الارامل أى لانهن لم يكن متزوجات حين وقعت والارامل جمع أرمله وهى
 التى لازوج لها وقوله وبالسبعة عشرية أى لعولها الى سبعة عشر وقوله وبالدينارية
 الصغرى أى لانه اذا كانت التركة فيها سبعة عشر دينارا أخذت كل أنى دينارا وستأتى
 الدينارية الكبرى فى الملقمات ان شاء الله تعالى ولهم دينارية صغرى الصغرى لىكنها عشر
 مشورة وهى أربع أخوات أشقاء أو اب وأختان لام فأصلها من ثلاثة وتصح من ستة
 فقد خالفست نسوة واذا كانت التركة ستة دنانير أخذت كل أنى دينارا كما فى شرح
 الترتيب اه اولوة (قوله والعدد الثالث) مبتدأ ونعت خبره قوله قد يعول وقوله
 وهى أنت الضمير باعتبار المخبر (قوله يعول) أى وقد لا يعول كما سيذكره الشارح وقوله
 بثمنه أى بماله وقوله لسبعة وعشرين أى عند الجمع ووروا ما عند ابن مسعود فقد يعول الى
 أحد وثلاثين كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام وولد كافر فعنده أصلها أربعة
 وعشرون وتعول الى واحد وثلاثين بحسب الزوجة الى الثمن بالولد الكافر فللزوجة الثمن
 ثلاثة وللأم السدس أربعة وللأختين الشقيقتين الثمان ستة عشر وللأختين للام الثلث
 ثمانية فقد عالت عنده الى واحد وثلاثين كما فى الاولوة (قوله كالنبرية) سميت بذلك
 لان سيدنا عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهو على منبر الكوفة بخطب وكان صدر الخطبة
 الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فسئل
 عنها حينئذ فأجاب ارتجالا بقوله صار من المرأة تسعا ومضى فى خطبته (قوله وهى زوجة
 وأبوان وابنتان) فالزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدس ثمانية وللبنين الثمان ستة
 عشر فالجملة سبعة وعشرون فقد عالت الى سبعة وعشرين (قوله وقد لا يعول) أشار الى أن
 فى كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى سرايه ل تقبكم الحرأى والبرد وقوله كما
 تقدم نصويره أى فى قوله بعد قول المصنف والثمن ان ضم اليه السدس كزوجة وأم وابن الخ
 (قوله وكذلك ما قبله من الاصلين) أى تارة يعول كل منهما وتارة لا يعول وهذا تورك على
 المصنف حيث يوهم كلامه أن الاصلين السابقين ملازمان للعول وليس كذلك وقوله

أخذت كل أنى دينارا فالهنا
 تلقب بأم الفروج بالجيم
 وبأم الارامل وبالسبعة
 عشرية وبالدينارية الصغرى
 (والعدد الثالث) من
 الاصول التى تعول وهو
 الاربعة والعشرون (قد
 يعول بثمنه) لسبعة وعشرين
 كالنبرية وهى زوجة وأبوان
 وبنتان وقد لا يعول كما
 تقدم نصويره وكذلك
 ما قبله من الاصلين الاخرين
 لكن لما كان هذا الاصل
 عوله مرة واحدة دون

لكن لما كان الخ جواب عن التورك الذي قبله (قوله التي هي للتقبل في المضارع)
 كقولهم قد يحود الخيل وتديص صدق الكذب ووزعم بعضهم أنها في هذين المثالين
 للتحقيق وأما التقدير فهو مستفاد من التركيب لأن الخيل والكذب صيغتا ما بالغة
 تقتضيان كثرة الخيل والكذب ويلزم من ذلك قبله الجود والصدق أفاده في شرح
 القواعد (قوله ولذلك تسمى بالخيلة) أي وتسمى هذه المسئلة بالخيلة لتكون عوامة
 واحدة وقوله لأنها جاءت بالعول على العمل مع عاتمه المتقدمة عنه وكان الأولى أن يقول
 كأنها جاءت بالكاف (قوله وإذا علمت ما سبق فاعمل الخ) أشار الشارح إلى أن الفاعل
 واقع في جواب شرط مقدر وقوله بما أقول أي بما قلته لك وهذا على المحل الأول الذي
 أشار إليه الشارح بقوله في حكم العول أي في حكم هو العول وقوله واقض به الخ عطف
 تفسير وقوله فإنه أمر الخ أي لأن العول أمر الخ وهذا لتعميل لقوله فاعمل بما أقول على
 التفسير الأول وأما على المحل الثاني الذي أشار إليه الشارح بقوله أو اعلم الخ فيكون في
 كلام المصنف اكتفاء وانتقد فاعلم بما أقول وبما قلته لك وقوله فإنه مذهب الخ
 أي لأنه مذهب الخ وهذا لتعميل لقوله فاعلم على المحل الثاني (قوله ولما أنهي الكلام
 الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع جواب لما وقوله وأولها الاثنان أي
 والمحال أن أولها الاثنان وقوله فقال عطف على شرع (قوله والنصف والباقي) أي مع
 الباقي (قوله كزوج) أي وعم أخذ ما يأتي فلا زوج والنصف واحد ولعلم الباقي وقوله أو
 بنت أي وعم أخذ ما يأتي فللمنت النصف واحد ولعلم الباقي وقوله أو بنت ابن أي وعم
 أخذ ما يأتي فللمنت الابن النصف واحد ولعلم الباقي وقوله أو أخت شقيقة أي وعم أخذ ما
 بعده فلا أخت الشقيقة النصف واحد ولعلم الباقي وقوله أو أخت لاب وعم فلا أخت للاب
 النصف واحد ولعلم الباقي وعلم مما تقرر أن قوله وعم راجع للخمس قبله (قوله فأصلها اثنان)
 أي فصل المسئلة المشتقة على النصف والباقي اثنان وقوله وهي اذالك ناقصة أي
 والمسئلة اذالك موجود ناقصة فالضمير للمسئلة المعلومه من السياق واسم الاشارة مبتدأ
 خبره محذوف وهكذا يقال في نظيره وسُميت المسئلة حمنةً ذناقصةً لنقص فروضها إذا
 جمعت عنها والمحاصل أنه إذا جمعت فروض المسئلة التي فيها فانقصت عنها سميت ناقصة
 أو ساوتها سميت عادلة وازدادت علمها سميت عائلة واعلم أن الاصول باعتبار ذلك أربعة
 أقسام قسم يتصرف فيه الثلاثة وقسم يسنة فقط وقسم لا يكون الا ناقصاً وهو الأربعة
 وضعفها والاصول المختلف فيها وقسم يكون عادلاً وناقصاً وهو الاثنان والثلاثة وقسم
 يكون ناقصاً وعادلاً وهو الاثنا عشر وضعفها كما في اللواؤة (قوله أو النصفان) عطف على
 قوله والنصف والباقي وقوله كزوج وأخت شقيقة أو لاب فلا زوج النصف والشقيقة أو
 التي لاب النصف الآخر وقوله فأصلها من اثنين أي فأصل المسئلة اثنان ومن زائدة
 وقوله وحى اذالك عادلة أي والمسئلة اذالك موجود عادلة لمعادتها فروضها كما مر (قوله
 وتسمى هاتان المسئلةتان) أي مسئلة الزوج والأخت الشقيقة وهمسئلة الزوج والأخت
 للاب دون مسئلة النصف والباقي لأنها لا تسمى بذلك كما قاله الأريات (قوله بالنصفتين)

ما سبق به برقد التي هي
 للتقبل في المضارع ولذلك
 تسمى بالخيلة لأنها جاءت
 بالعول وإذا علمت ما سبق
 فاعلم بما أقول في حكم
 العول واقض به وأفاده
 لطامة فإنه أمر استقر
 الاجماع وعمل الفرضين
 عليه أو اعلم بما قلته لك
 وما أقوله في هذا الكتاب
 من المسائل الفقهية وما
 يتبعها من الاعمال الحمائية
 فإنه مذهب الامم يزيد
 ثابت رضى الله عنه وواقعه
 عليه أكثر الأئمة وما أنهي
 الكلام على الاصول
 الثلاثة التي تعول شرع في
 الأربعة التي لا تعول وأولها
 الاثنان فقال (والنصف
 والباقي) كزوج أو بنت أو
 بنت ابن أو أخت شقيقة أو
 أخت لاب وعم فأصلها
 اثنان وهي اذالك ناقصة
 (أو النصفان) كزوج
 وأخت شقيقة أو لاب
 فأصلها من اثنين وهي
 اذالك عادلة وتسمى هاتان
 المسئلةتان بالنصفتين

أى لانه يورث فيها نصفان فقط بالفرض وقوله باليتيمين أى ونسبهما باليتيمين وقوله
تشبيها الخ علة لقوله وباليتيمين وقوله بالدرجة اليتيمة أى الاولوة المنفردة فى الحسن كما
قبل والدر أحسن ما يكون يتيماً وقوله التى لانظيرها كالتفسير لقوله اليتيمة وقوله
لانه ليس الخ أى لان الحال والشأن ليس الخ وهذا تعليل لقوله تشبيها الخ وقوله نصفان فقط
احترز به عما اذا كانت المسئلة عائلة فانه يورث فيها نصفان لكن مع غيرهما باليعول
وقوله بالفرض احترز به عن التصيب وقوله الاهاتين المسئلتين نصبه جيد ورفعه أرح
على البدلية لانه استثناء من كلام تام غير موجب وحكمه ما ذكر (قوله وقوله) مبتداً
خبره محذوف والتقدير نقول فى شرحه كذا وكذا وهو فى غنائه عن ذلك لان جملة قوله
أصلها الخ خبر عن قول المصنف والنصف والباقى الخ لكن الشارح قد رد ذلك خبراً
وتصرف فى كلام المصنف وهو محل معنى لاجل اعراب (قوله أى النصف وما بقى أو
النصفين) تفسر للضمير المضاف اليه وقد وقع فى بعض النسخ أو النصفان وهو غير مناسب
الاعلى لغة من يلزم المنى الالف (قوله فى حكمهم) أى الكاشن فى متعلق حكمهم وقوله
الثابت بين العرضين صفة للحكم (قوله لان مخرج الخ) علة لقوله أصلها فى حكمهم
اثنتان وقوله من اثنتين أى اثنتان فن زائدة أو أن مخرج بمعنى الخروج كما نبه عليه
العلامة الامر فيها سبق (قوله فى الاولى) أى مسئلة النصف وما بقى وقوله والاثنتان
والاثنتان هكذا بالتركيب مبتداً وقوله مخرجا النصف والنصف صفة فالاثنتان الاولى
مخرج النصف الاول والاخرى مخرج النصف الاخر وقوله فى الثانية أى مسئلة
النصفين وقوله متم اثنتان خبر عن المبتدا وقوله والمثلاثان الخ من تيممة التعليل بل
هو روح العلة (قوله والاصل الثانى مما لا يعول) أى من الاصول التى لا يعول (قوله
والمثلث) حله الشارح على ما لو كان وحده ولذلك قال فقط ثم زاد على كلام المصنف
ما ذكره بعد ولو قال أى جنسه الصادق بالواحد والمتعدد اشمل ما ذكره (قوله كأم وعمه)
فالأم الثلث واحد والعم الباقى (قوله والثلثان فقط) ظاهره أن هذا زاد على كلام المصنف
وقد علمت ما فيه وقوله كبننتين وعم فلهننتين الثلثان اثنتان ولعم الباقى (قوله وهى اذناك
فيهما ناقصة) أى والمسئلة اذناك موجود فى الصورتين المذكورتين ناقصة لتقصان
فروضها عنهما (قوله والثلث والاثنتان) أى معاً وقوله كاختين لام واختين شقيقتين أو
لاب فالاختين للام الثلث واحد وهو لا يتقدم عليهما فاضرب اثنتين عدد هما فى ثلاثة
بسته فالاختين للام واحد فى اثنتين باثنتين لكل واحدة واحد ولشقيقتين أو اللتين لآب
اثنتان فى اثنتين بأربعة لكل واحدة اثنتان (قوله وهى اذناك عادلة) أى والمسئلة اذناك
موجود عادلة لعادتها الفروضها (قوله من ثلاثة يكون) أى يكون نحوه من ثلاثة
صححها فهى أصل المسئلة التى فيها ثلث ولو قال الشارح هكذا لكان أظهر (قوله أصلها)
بدل من الضمير المستتر فى يكون وليس هو اسم يكون (قوله لان مخرج الخ) تعليل لقوله
من ثلاثة يكون وقوله الثلث أى وحده وقوله أو الثلثين أى حدهما وقوله من ثلاثة
من زائدة أو أن مخرج بمعنى خروج كما علمت غير مرة وقوله وفى اجتماعهما أى الثلث والثلثين

وباليتيمين تشبيها لما بالدرجة
اليتيمة التى لانظير لها لانه
ليس فى الفرائض مسئلة
يورث فيها نصفان فقط
بالفرض الاهاتين المسئلتين
وقوله (أصلهما) أى
النصف وما بقى أو النصفين
(فى حكمهم) الثابت بين
الفرضين (اثنتان) لان مخرج
النصف من اثنتين فى الاولى
والاثنتان والاثنتان مخرجا
النصف والنصف فى الثانية
متمما لآلان والمثلاثان يكتمى
بأحدهما والاصل الثانى
بما لا يعول الثلاثة وقد ذكره
بقوله (والمثلث) فقط كأم
وعم والثلثان فقط كبننتين
وعم وهى اذناك فهى
ناقصة والثلث والثلثان
كاختين لام واختين
شقيقتين أو لآب وهى
اذناك عادلة (من ثلاثة
يكون) أصلها لان مخرج
الثلث أو الثلثين من ثلاثة

وهو من ثمة التعليل وقوله مخرجا مما هما متماثلان أى لان مخرج الثالث ثلاثة وكذلك مخرج الثنين فيكتفى بأحدهما ويجعل أصل المسئلة ولذلك قال واحد هما ثلاثة أصاها (قوله والأصل الثالث مما لا يعول) أى من الاصول التي لا يعول (قوله والرابع فقط) أى وحده بمعنى أنه ليس معه فرض آخر والا فهو مع الباقي وقوله كزوجته وعم فللزوجة الرابع وللعم الباقي وقوله أزواج وابن فللزوجة الرابع وللابن الباقي (قوله أو معه نصف) عطف على قوله فقط أى أو مع الربع نصف لدخول مخرج النصف في مخرج الربع فيمكنه بالاكبر (قوله كزوج وبنت وعم) فللزوجة الرابع واحد وللبنات النصف اثنتان وللعم الباقي وقوله أزوجة وأخت شقيقة أولاب وعم فللزوجة الرابع واحد وللأخت النصف اثنتان وللعم الباقي وقوله أو معه ثلث الباقي أى أو مع الربع ثلث الباقي أى لانك لو أقيمت من مخرج الربع بسطه وهو واحد بلقي ثلاثة وهي منقسمة على مخرج ثلث الباقي وحينئذ يكون مخرج الأول هو أصل المسئلة كما سأتى عن شرح التحفة (قوله كزوجته وأبوين) فللزوجة الرابع وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي وهي إحدى الغراوين (قوله من أربعة) أى يخرج من أربعة هي مخرج قوله مسنون أى وكون الربع من أربعة أمر مسنون أى معمول سنة وطريقة هذا ما يبشر اليه الشارح وقد يقال ان قوله مسنون مأخوذ من السنن بمعنى الطائفة والمعنى والربع مطلوب من أربعة أى مطلوب انواحه منها فتدبر (قوله من السنن) أى مأخوذ من السنن وقوله فالسنة الطريقة أى وكذا السنن لانه مشارك لها في المادة فعناه الطريقة (قوله أى كون الربع من أربعة طريقة) في هذا التفسير شئ لان المذكور في المتن اسم المفعول فلا يناسب تفسيره بالطريقة وكان الاولى أن يقول أى كون الربع من أربعة معمول طريقة كما أشرنا اليه في حل كلام المصنف وقوله مذ كورة عند الحساب أى مذ كور كلها عند الحساب باعتبار لازمها وهو أن مخرج الربع أربعة وذلك جزئي وكليه أن مخرج الكسر سمي به كما ذكره الشارح (قوله وهو) أى كليه باعتبار لازمها كما مر وقوله سمي به أى مشاركة في المادة فمخرج الربع من أربعة ومخرج السدس من ستة وهكذا وبعض الحواشي بالاشتقاق وفيه تسامح لان الاشتقاق من المصادر ولا كذلك ما هنا وقوله الا النصف أى فليس مخرجه سمي به لانه من التناصف فكان المتقاسمين تناصفا واقساما بالسوية ولو قيل له حتى لكان جاريا على القاعدة فيكون مخرجه سمي به ودوائمان كما يفيد كلام اللؤلؤة (قوله فالربع سمي به الخ) تفريع على المستثنى منه وقوله فهي مخرجه هو محط التفريع (قوله وان كان معه النصف فمخرجه داخل الخ) أى فيمكنه بالاكبر وهو مخرج الربع (قوله وان كان معه ثلث الباقي فتد ذكرت وجهه الخ) هو انه اذا اجتمع كسر مفرد وكسر مضاف للباقي أخذت مخرج الكسر المفرد وأقيمت منه بسطه ونظرت فيما بقي فان انقسم على مخرج المضاف للباقي فأصل المسئلة مخرج الكسر المفرد وذلك كربع وثلث الباقي فانك لو أقيمت من الأربعة واحدا وهو بسط الربع وجدت الباقي منقسما على ثلاثة فينبذ أصل المسئلة أربع وان لم ينقسم فاما أن يبين كمنصف وثلث الباقي فانك لو أقيمت من الاثنتين واحدا وهو بسط النصف

وفي اجتماعهما مخرجا مما هما متماثلان واحدهما ثلاثة هو أصلها والأصل الثالث مما لا يعول الأربعة وقد ذكره بقوله (والرابع فقط) كزوجته وعم أزواج وابن أو معه نصف كزوج وبنت وعم أزوجة وأخت شقيقة أولاب وعم أو معه ثلث الباقي كزوجته وأبوين (من أربعة مسنون) من السنن والسنة الطريقة أى كون الربع من أربعة طريقة مذ كورة عند الحساب في مخرج الكسر وهو أن مخرج الكسر المفرد سمي به الا النصف فمخرجه اثنتان فالرابع سمي به الأربعة فهي مخرجه وان كان معه النصف فمخرجه داخل في مخرجه وان كان معه ثلث الباقي فقد ذكرت وجهه

وجدت الباقي مائة للثلاثة فتضرب اثنين في ثلاثة بسبعة واما ان توافق كسبع وربع
 الباقي فانك لو اقيمت من السبعة واحدا وهو بسط السبع وجدت الباقي موافقا للاربعه
 بالنصف فتضرب نصف الاربعه وهو اثنين في سبعة بأربعة عشر اه لؤاؤة موضعا
 (قوله في شرح التحفة) هي في الحساب للسبط كما قاله الامير (قوله والثمن ان كان الخ) كان
 هنا مائة كما اشار اليه الشارح بقوله أي وجد (قوله وحده) أي سواء كان وحده بمعنى أنه
 لم ينضم اليه فرض غيره والا فهو مع الباقي وقوله كزوجته وابن فالزوجة الثمن واحد
 والباقي للابن (قوله أو كان معه نصف) أي أو كان مع الثمن نصف لدخول مخرج النصف
 في مخرج الثمن فيكتبني بالا كبر وقوله كزوجته وبنت وعم فالزوجة الثمن واحد وللبنات
 النصف أربعة والباقي للعم (قوله فن ثمانية) أي فخرجه من ثمانية فأصل المسئلة ثمانية
 ولو قال الشارح ذلك كان أوضح وقوله أصلها أي أصل المسئلة وانما قدره اشارة الى
 أن قوله من ثمانية خبر مبتدأ محذوف (قوله ولا يكون كل الخ) فهو قسم من الاقسام
 الاربعه المتقدمة في المحاصل السابق وقوله من أصل الاربعه والثمانية الاضافة
 للبيان وقوله الاناقص أي لا عادلا ولا عاثلا (قوله فهذه الخ) تقرير على ما سبق وقوله
 الاصول بدل من اسم الاشارة أو عطف بيان له والاربعه صفة وقوله الاثنان الخ بدل من
 الاربعه بدل مفصل من مجمل (قوله هي الاصول الثمانية) هذه الجملة خبر عن اسم الاشارة
 وقوله في الذكر أي لا في الرتبة (قوله وهي لا يدخل العول عاينها) فلا تكون عايلة أصلا
 وقوله بل هي الخ اضراب اشتمالى عما قبله لا اطلاقى وقوله اما ملازمة للنقص أي لنقص
 فروضها عنها وقوله وذلك أي المذكور من الملازمة للنقص وقوله واما ناقصة أو عادلة
 أي لنقص فروضها عنها مرة ومساواتها لمرات أخرى وقوله وذلك أي المذكور من
 الناقصة أو العادلة وقد تقدم ان الاقسام أربعة فتنبه (قوله فاعلم) حذف المعمول
 يؤذن بالعموم كما اشار اليه الشارح بقوله ما ذكرته لك في اصول المسائل وغيرها (قوله ثم
 اسالك التصحيح الخ) شروع في الكلام على التصحيح بعد الكلام على التأصيل وقوله فيها
 الضمير يرايد الى جميع الاصول كما اشار اليه الشارح بقوله أي في جميع اصول المسائل
 المذكورة (قوله ان احتاجت اليه على ماسياى) أخذ من قوله وان تكن من أصلها
 تصح الخ ولذا دخل عليه بقوله ثم اعلم ان المسئلة قد تصح من أصلها فلا تحتاج الى عمل
 وتصحيح أي مغاير للتأصيل لانه قد اجتمع التصحيح والتأصيل كما سيأتى (قوله واقسم) مفعوله
 محذوف أشار اليه الشارح بقوله صححها (قوله فائدة) غرضه به هذه الفائدة توضيح
 الاصلين المختلف فيهما (قوله تقدم ان الاصلين المختلف فيهما الخ) عمارته فيما سبق وأما
 المختلف فيهما فهما ثمانية عشر وستة وثلاثون ولا يكونان الا في باب الجرد والاختوة انتهى
 المراد منها وقوله وأنها الخ معطوف على قوله ان الاصلين الخ فهو من جملة ما تقدم أيضا
 (قوله فاما الثمانية عشر فأصل كل مسئلة فيها سدس وثلاث ما بقى وما بقى) أي لانه اذا جمع
 السدس وثلاث الباقي فالباقي بعد القاء بسط الكسر المفرد خمسة وهي مائة للثلاثة التي
 هي مخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة في الستة بثمانية عشر وهذا تأصيل على المعتمد لان

في شرح التحفة (والثمن ان
 كان) أي وجد وحده كزوجته
 وابن أو كان معه نصف كزوجته
 وبنت وعم (فن ثمانية)
 أصلها ولا يكون كل من
 أصلي الاربعه والثمانية
 الا ناقصا (فهذه) الاصول
 الاربعه الاثنان والثلاثة
 والاربعه والثمانية (هي
 الاصول الثمانية) في الذكر
 وهي (لا يدخل العول عليها)
 بل هي اما لازمة للنقص
 وذلك الاربعه والثمانية
 واما ناقصة أو عادلة وذلك
 الاثنان والثلاثة كما قدمت
 لاشارة لذلك (فاعلم) ما ذكرته
 لك في اصول المسائل
 وغيرها (ثم اسالك التصحيح
 فيها) أي في جميع الاصول
 المذكورة ان احتاجت
 اليه على ماسياى (واقسم)
 أي اقسم صححها بين
 الورثة على ماسياى (فائدة)
 تقدم ان الاصلين المختلف
 فيهما هما ثمانية عشر
 وستة وثلاثون وأنها
 لا يكونان الا في باب الجرد
 والاختوة أما الثمانية عشر
 فأصل كل مسئلة فيها سدس
 وثلاث ما بقى وما بقى

كأم وجد وخسة اخوة
 لاوين أولاب وأما الستة
 والثلاثون فأصل كل
 مسألة فيها ربع وسدس
 وثلاث مابقي ومابقي كزوجة
 وأم وجد وسبعة اخوة
 كذلك وذكرت ما يؤخذ منه
 توجيه ذلك في شرح التحفة
 في مخارج الكسور والله
 أعلم ثم اعلم ان المسئلة قد
 تصح من أصلها فلا تحتاج
 لعمل وتصحيح وقد أشار الى
 ذلك بقوله (وان تكن)
 المسئلة (من أصلها تصح)
 بان انقسم نصيب كل فريق
 من أصل المسئلة عائلة أو
 غير عائلة عليهم وذلك في
 جميع ما ذكرته من الامثلة
 العائلة وغير العائلة ما عدا
 المثال الذي مثلت به في
 أصل ثلاثة في اجتماع
 الثلث والثمانين السابق
 (فترك تطويل الحساب)
 بضرب عدد الفريق أو
 الفرق المنقسم عليه أو عليهم
 في أصلها (ربح) بترك
 النعب الذي لا يحتاج اليه
 (فأعط كلا) من الورثة
 (سهمة من أصلها * مكمل)
 ان لم تعمل (أو عائلان عولها)
 ان عالت فيكون ناقصا
 بنسبة ما عالت به الى المسئلة
 عائلة أو غير عائلة

التصحيح في الرؤس وهذا تأصل في الانصاء كما قاله العلامة الامير بقوله كأم وجد وخسة
 اخوة الخ) فاللام السدس ثلاثة وللحد ثلث الباقي وهو وخسة والباقي للاخوة لكل واحد
 اثنان (قوله وأما الستة والثلاثون فأصل كل مسألة فيها ربع وسدس وثلاث مابقي ومابقي)
 أي لانه اذا اجتمع ربع وسدس وثلاث الباقي فالمأصل أولامن ضرب وفق أحد مخرجي
 الكسرين المفردين في الاثناعشر فاذا ألقيت منها بسطهما بقي سبعة لان الربع ثلاثة
 والسدس اثنان والسبعة تباين مخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة التي هي مخرج ثلث
 الباقي في الاثناعشر ستة وثلاثين (قوله كزوجة وأم وجد وسبعة اخوة كذلك) أي لاوين
 أولاب فللزوجة الربع تسعة وللأم السدس ستة وللحد ثلث الباقي سبعة والباقي وهو
 أربعة عشر للاخوة لكل واحد اثنان (قوله وذكرت ما يؤخذ من ذلك الخ) هو عين
 ما ذكرنا لك وقوله في مخارج الكسور يدل من قوله في شرح التحفة بدل بعض من كل
 (قوله ثم اعلم ان المسئلة قد تصح من أصل الخ) دخول على كلام المصنف وقوله فلا
 تحتاج لعمل تفريع على قوله تصح من أصلها وقوله وتصحيح عطف تفسير للعمل (قوله
 وقد أشار الى ذلك) أي لكونها قد تصح من أصلها وعدم الاحتياج للعمل والتصحيح (قوله
 وان تكن) اسم تكن ضمير وقول الشارح المسئلة بدل منه وجلة تصح خبر تكن ومن
 أصلها متعلق بتصحيح وحينئذ يتعد التأصيل والتصحيح بالذات ويختلفان بالاعتبار فلا يلزم
 في الاصطلاح أن يسبق على التصحيح كسر كما هو الأصل بل قد يتكون التصحيح أصليا فأفاده
 الامير (قوله أي بان انقسم نصيب كل فريق الخ) تصويرا لكونها تصح من أصلها أو الماء
 السميية وقوله عليهم متعلق بانقسم وجمع نظر المعنى الفريق فانه جمع معنى (قوله وذلك)
 أي انقسم نصيب كل فريق عليه وقوله في جميع أي كائن في جميع (قوله ما عدا
 المثال الذي الخ) وهو أختان لام وأختان شقيقتان أولاب وقوله في أصل ثلاثة الاضافة
 للبيان وقوله السابق صفة للمثال ومفاد الاضافة انه وقع فيه الانكسار وهو كذلك فانه
 انكسر نصيب الاختين للام اذ هما الثلث وهو واحد على اثنين فتضرب اثنين عددهما
 في ثلاثة بسمة كما تقدم (قوله فترك تطويل الحساب الخ) جواب الشرط وقوله بضرب
 عدد الخ تصويرا لتطويل لا لتركه وقوله عدد الفريق أي ان كان هناك فريق واحد
 وقوله أو الفرق ان كان هناك أكثر من فريق وقوله المنقسم عليه أو عليهم فيه مع ما قبله
 لفواشر مرتب وقوله ربح أي ثمرة وفائدة وقوله بترك النعب تصويرا لربح (قوله
 فأعط كلا الخ) مفرغ على قوله فترك تطويل الحساب ربح وقوله سهمة أي نصيبه
 وقوله من أصلها متعلق بأعط وكذا قوله من عولها وقوله مكمل لاحتلال من سهمه وكذلك
 قوله عائلان أو في كلامه للتوزيع فيكون مكمل لأم أصلها ان لم تعمل ويكون عائلان من
 عولها ان عالت كما أشار اليه الشارح (قوله فيكون) أي سهمة العائل وقوله ناقصا
 أي عن نصيبه الكامل وقوله بنسبة ما عالت به الخ أي بمقدار تعرف نسبتته الى نصيبه
 الكامل أو العائل بنسبة ما عالت به الخ فقوله الى المسئلة عائلة أو غير عائلة راجع لهذا
 المقدر على اللف والنشر المرتب فنسبته الى المسئلة عائلة راجع لنسبته الى نصيبه الكامل

ونسبته الى المسئلة غير عاثة راجع لنسبته الى نصيبه العائل وتوضيح ذلك أنك اذا أردت أن تعرف نسبة المقدار الذي نقصه نصيب كل وارث الى نصيبه الكامل أو نصيبه العائل فانسب ما عالت به المسئلة الى المسئلة عاثة فبتلك النسبة تعرف نسبة المقدار الذي نقصه نصيب كل وارث الى نصيبه العائل في المثال الذي ذكره الشارح وهو زوج وأختان شقيقتان أو لآب قد عالت المسئلة بواحد فاذا نسبت الواحد الى المسئلة عاثة وهي سبعة كان سبعة ما تعرف أن ما نقص من نصيب كل وارث سبع نصيبه الكامل واذا نسبت الواحد الى المسئلة غير عاثة وهي ستة كان سدا فتعرف أن ما نقص من نصيب كل وارث سدس نصيبه العائل والحاصل أن المقدار الذي نقص من نصيب كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العائل فالنسبة الاولى تعرف بنسبة ما عالت به المسئلة اليها عاثة والنسبة الثانية تعرف بنسبة ما عالت به المسئلة اليها غير عاثة ولم يشر الشارح لطريق معرفة نسبة ما نقص من نصيب كل وارث الى مجموع المال وحاصل ما يقال في المقام أن المقدار الذي نقص من نصيب كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العائل وتارة ينسب لمجموع المال وطريق معرفة ذلك كله أن تحصل عددا تقسم على المسئلة عاثة وغير عاثة بان تنظر بين المسئلة عاثة وغير عاثة فان وجدت بينهما التباين كالسبعة والستة في المثال المذكور فاضرب احدهما في الاخرى يحصل العدد المنقسم على المستتين فاقسمه على كل منهما فالخارج هو جزء سهم المسئلة المنقسم عليها فاضرب نصيب كل وارث في جزء سهم كل منهما يظهر نصيبه في الحالين وخذ الغضل بينهما فهو ما نقص من نصيبه الكامل فاذا نسبت له لكل من النصيبين اللذين ظهرا عرفت نسبتته من النصيب الكامل والنصيب العائل واذا نسبتته لمجموع العدد عرفت قدره بالنسبة لمجموع المال فالعدد المنقسم على المسئلة عاثة وغير عاثة في المثال المذكور اثنان وأربعون بضرب احدهما في الاخرى لتباينهما فاذا قسمتها على المسئلة عاثة وهي سبعة يخرج جزء السهم ستة واذا قسمتها على المسئلة غير عاثة وهي ستة يخرج جزء السهم سبعة فاذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة في جزء سهم الاولى وهو ستة حصل ثمانية عشر وهذا نصيبه عاثة واذا ضربت نصيبه وهو ثلاثة في جزء سهم الثانية وهو سبعة حصل أحد عشر وهذا نصيبه الكامل والتفاوت بين النصيبين ثلاثة فاذا نسبتها الى الاحد والعشرين كانت سبعة فتعرف حينئذ أن مقدار ما نقص من نصيبه نسبتته الى نصيبه الكامل سبعة واذا نسبتها الى الثمانية عشر كانت سدسا فتعرف حينئذ أن مقدار ما نقص من نصيبه نسبتته الى نصيبه العائل سدسه واذا نسبتها الى مجموع العدد وهو اثنان وأربعون كانت نصف سبع فتعرف حينئذ أن نسبة ما نقص من نصيبه الى مجموع المال نصف سبع فتحصل ان ما نقص من نصيب الزوج نسبتته لنصيبه الكامل سبع ونسبته لنصيبه العائل السدس ونسبته لمجموع المال نصف سبع انتهى ملخصا من الحواشي (قوله فان نسبتته) أي ما عالت به المسئلة وقوله اليها عاثة أي الى المسئلة حال كونها عاثة وقوله كان ذلك ما نقصه من نصيب الخ أي كان ذلك الكسر الحاصل بالنسبة كالسبع في المثال الاخرى هو ما نقص من نصيبه الخ

فان نسبتته اليها عاثة كان ذلك ما نقصه من نصيبه

أى كانت نسبتها الى المسئلة عائلة كذسمة مانقص من نصيبه الى نصيبه الكامل وقوله
 لولا العول قيد في قوله الكامل (قوله وان نسبت ذلك) المناسب وان نسبته أى ما عالت
 به المسئلة فالقيام للضمير لان اسم الاشارة كالظاهر أو هو منه كما هو مقرر في فنه وقوله
 اليها غير عائلة أى الى المسئلة حالة كونها غير عائلة وقوله كان ذلك مانقص من نصيبه
 العائل أى كانت نسبة ذلك الكسبر كالسدس في المثال الا ترى كذسمة مانقص الى نصيبه
 العائل فن بمعنى الى وهى متعلقة بالنسبة المقدره وليست متعلقة بقوله ونقصه والا لا يقتضى
 أن نصيبه العائل نقص شيأ وليس كذلك والحاصل أن النقص ليس الامن الكامل الا
 انك تارة تعتبر بنسبته الى نصيبه الكامل وتارة تعتبرها الى نصيبه العائل كما نبيه عليه
 العلامة الامير (قوله ففي زوج وأختين الخ) تفريع على ما تقدم وقوله أصلها ستة أى
 من مخرج النصف ومخرج الثلثين فاذا ضربت أحدهما فى الآخر حصل ستة وقوله
 وتقول لسبعة فعالت بواحد وتقول لسبعة فعالت بواحد
 فان نسبت الواحد للسبعة كان سبعة فنقص من كل من
 الزوج والاختين سبع حصته
 الاسئلة التى كانت له لولا العول
 وان نسبت الواحد للسته
 كان سدسا فقد نقص لكل
 من الزوج والاختين سدس
 حصته العائلة وقد لا تصح
 المسئلة من أصلها فتحتاج
 الى تصحيح وعمل وقد ذكره
 بقوله (وان ترى السهام)
 ونسبى المحظ والنصيب
 ليست تنقسم على ذوى
 أى أصحاب الميراث) فسهمة
 صحيحة (فاتبع مارسم) من
 الطرق التى ذكرها
 الفرضيون (واطلب طريق
 الاختصار فى العمل بالوفق)
 أى بالنظر فى الوفق لعلاقتك
 بين الرؤس وسهامها موافقة
 (والضرب) للوفق على الوجه

الكامل لولا العول وان
 نسبت ذلك اليها غير عائلة
 كان ذلك مانقصه من نصيبه
 العائل ففي زوج وأختين
 شقة مقيمين أو لاب أصلها ستة
 وتقول لسبعة فعالت بواحد
 فان نسبت الواحد للسبعة
 كان سبعة فنقص من كل من
 الزوج والاختين سبع حصته
 الاسئلة التى كانت له لولا العول
 وان نسبت الواحد للسته
 كان سدسا فقد نقص لكل
 من الزوج والاختين سدس
 حصته العائلة وقد لا تصح
 المسئلة من أصلها فتحتاج
 الى تصحيح وعمل وقد ذكره
 بقوله (وان ترى السهام)
 ونسبى المحظ والنصيب
 ليست تنقسم على ذوى
 أى أصحاب الميراث) فسهمة
 صحيحة (فاتبع مارسم) من
 الطرق التى ذكرها
 الفرضيون (واطلب طريق
 الاختصار فى العمل بالوفق)
 أى بالنظر فى الوفق لعلاقتك
 بين الرؤس وسهامها موافقة
 (والضرب) للوفق على الوجه

من فربق ويرجم بشير لذلك قوله على الوجه الاخرى (قوله فهو وأخصر الخ) كانه لعل لقوله
والضرب للوقوف فكأنه قال لانه أخصر الخ وقوله فلا تعول على العدد الكامل فغير ربع
على قوله واطلب طريق الاختصار في العمل بالوقوف والضرب وقوله متى وجدت الموافقة
أى وأما اذا وجدت المماثلة عولت على العدد الكامل لانه لا يتأتى الاختصار حينئذ (قوله
يحبك الزلل) يحزم الفعل في جواب الامر وقوله أى الخطأ صناعة أى فى الصناعة لاني
العمل (قوله والاولا بقيت الخ) أى والاولا نقل ان الخطأ صناعة بان قننا ان الخطأ فى العمل
فلا يصح لانيك لو بقيت الخ فان شرطية مدغمه فى لا لنافية وكل من فعل الشرط وجوابه
محدوف وأما قوله فلوا بقيت الخ تعليل للجواب المحدوف (قوله ولم ترده الى وفقه) فى قوة
التفسير لما قبله (قوله وتصرفت فيه بالاعمال الا تبه وضربت ما انتهى اليه العمل الخ)
هذا كله انما يناسب اذا كان الانكسار على أكثر من فربق لانه اذا كان الانكسار على
فربق لا يعمل هناك الا ضربه فى المسئلة فتدبر (قوله لهجت) جواب لو وقوله من ذلك
أى من المحاصل بابقاء الموافق على حاله وضرب ما انتهى اليه العمل فى أصل المسئلة
وقوله أيضا أى كما هجت من المحاصل بضرب الوفاق فى المسئلة (قوله لسكن بطول ويعسر)
استدراك على قوله لهجت من ذلك أيضا لانه ربما هو هم انه مثل ذلك فى عدم الطول
والعسر (قوله ويكون من الخطا الصناعى) أى ويكون العمل المذكور من الخطا فى
الصناعة لان ترك التطويل والعسر متعين فى الصناعة (قوله فافهم ذلك) أى المذكور من
كونه من الخطا الصناعى وقوله فلهذا أى لسكون ذلك من الخطا الصناعى وهو عملة
مقدمة على المعول وهو قال (قوله فارد الى الوفاق الخ) عطف على قوله فاطلب طريق
الاختصار الخ وقوله الفربق الذى الخ أى جنس الفربق الذى الخ فيصدق بالواحد
والاكثر كما أشار له بقوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله واضربه) عطف على اردد
وقوله أى الوفاق المذكور أى بدون عمل وقوله فبعدم عمل أى فاضربه بعدم عمل (قوله فى
الاصل) متعلق باضرب وقوله للمسئلة أى السكائن للمسئلة (قوله فانت الخ) جواب شرط
مقدر كما أشار اليه الشارح بقوله ان فعلت ما ذكره لسكن الاولى للشارح اما تقدم جملة
الشرط لسكون قوله فانت الخاذق جوابا لذلك الشرط المقدر واما تأخيرها لكون ذلك
دليلا للجواب بناء على كلام البصريين من أن الجواب لا يتقدم على الشرط (قوله أى
العارف المتقن) أى على تفسير الخذق بالمعرفة والاتقان وقوله أو المحكم بكسر الكاف أى
على تفسير الخذق بالاحكام وقضية كلامه مغايرة المتقن للمحكم مع أن الاتقان والاحكام
بمعنى (قوله يقال الخ) أى قولاً موافقا للغة فصيح الاستدلال به على التفسير الا قول وظاهر
عمارة كما قاله الاستاذ الحنفى ان خذق بمعنى عرف وأتقن بكسر الذاق فقط وبمعنى أحكم
بفتحها وكسرهما على السواء وعبارة المختار تفيد أنه بالمعنيين من باب ضرب والكسر لغة فيه
بل عمارة تفيد أن المكسور والمفتوح بمعنى واحد وهو الاظهر (قوله خذقه بالكسرة)
أى للذال التى هى عين الحكمة (قوله ويقال) أى قولاً موافقا للغة فصيح الاستدلال به على
التفسير الثانى (قوله خذق العمل) الاولى الشئى سواء كان عملاً أو غيره وقوله بالفتح

الاخرى فهو وأخصر من ضرب
الكامل فلا تعول على العدد
الكامل فى شئى من الاعمال
متى وجدت الموافقة (يجانبك
الزلل) أى الخطأ صناعة والاولا
فلوا بقيت الموافق على حاله
ولم ترده الى وفقه وتصرفت
فيه بالاعمال الا تبه
وضربت ما انتهى اليه
العمل فى أصل المسئلة
لهجت من ذلك أيضا لكن
بطول ويعسر ويكون من
الخطا الصناعى فافهم ذلك
فلهذا قال (واردد الى
الوفاق) الفربق الذى
يوافق (سماه) واضربه
أى الوفاق المذكور ان كان
الانكسار على فربق واحد
وان كان على أكثر من ذلك
فبعدم عمل آخرى أى وقوله
(فى الاصل) أى للمسئلة غير
عائلة أو بعوله ان كان عائلا
(فانت) ان فعلت ما ذكر
(الخاذق) أى العارف
المتقن أو المحكم يقال خذقه
بالكسر أى عرفته وأتقنته
ويقال خذق العمل بالفتح

والكسر أى للذال (قوله حذفاً) بفتح الحاء وسكون الذال بزنة فعـل بفتح الفاء وسكون العين وقوله وحذفاً بكسر الحاء وسكون الذال وقوله وحذفاً بكسر الحاء وفتح الذال وقوله وحذاقة بفتح الحاء والذال وظاهر كلامه أن هذه الاربعة مصادر محذوق بمعنى احكم بالفتح والكسر دون حذف بمعنى عرف وأتقن بالكسر والذي يؤخذ من المختار أن حذفاً بفتح الحاء وسكون الذال مصدر حذف بالكسر كفهم فهموا وان الثلاثة الاخيرة مصادر محذوق بالفتح والكسر لكن ليست كاهل قياسية كما يعلم من الفية مصادر الخلاصة أفاده الاستاذ المحفني (قوله وقوله) مبتدأ خبره جملة يشير به الخ وقوله ان كان أى المنكسر عليه سهامه وهو وان كان في صورة الشرط لكن المقصود به التعميم فكأنه قال سواء كان جنساً واحداً أو أكثر (قوله يشير به) أى بقوله ان كان الخ وقوله الى انك تنظر الخ المشار اليه هو قوله بعد لافرق الخ وما قبله تمهيد له (قوله فاما ان تباينه الخ) هذا الكلام وان كان مسلياً في ذاته لان النظر بين السهام والرؤس اما بالمايئة أو بالموافقة لكن كلام المصنف في الموافقة فقط في كونه يشير الى المايئة شئ الآن يقال انه يشير الى ابطر بق المفهوم (قوله ضربته) أى عند المايئة وقوله أو وفقه أى عند الموافقة (قوله كما ذكر) راجع لقوله أو وفقه لا لما قبله أيضاً لانه لم يذكره المصنف (قوله المنكسر عليهم) المقرر انه يتعين مراعاة لفظ ال ف كان عليه أن يقول المنكسر عليه وبعضهم جوز فيها مراعاة المعنى وكلام الشارح يقتضى عليه (قوله فاحفظ) المفعول محذوف كما أشار اليه الشارح (قوله الجمدال على الباطل) أى لاجل اظهار الباطل فعلى تعاليمه معنى لاجل مع تقديره مضاف وأشار الشارح الى أنه ليس المراد طلب ترك الجمدال ولولا اظهار الحق بل المراد طلب ترك الجمدال لاظهار الباطل (قوله قال ابن الاثير الخ) غرضه بذلك بيان معنى الجمدال والاستدلال على التقييد بكونه على الباطل وقوله في معنى حديث الخ أى في بيان معنى حديث وازافة حديث لما بعده للبيان (قوله ما أوتى) بمد الهمزة أى ما أعطى والتعريف به تمكم والافهوا بـتـ لـ لا اعطاء فالعنى المراد ما ابتلى قوم بالجمدال الخ وقوله الاضلوا أى اخطوا لان الصواب ترك الجمدال (قوله والجمدال الخ) قول قول ابن الاثير وقوله مقابلة الخجة بالخجة أى بان يقيم الخصم دليلاً على شئ فتقيم دليلاً على ضده ويطلق الجمدال في اللغة على القتل تقول حدثت الحمل فقلته سميت به المخاصمة لانه كان كلاماً من الخصم من يريد ان يقتل الآخر عن الحق أى يضرفه عنه أه زيات بزيادة (قوله والمجادلة) أى التي هي على وزن المفاعلة من الجمدل وقوله المناظرة أى مقابلة النظر بالنظر وقوله والمخاصمة عطف سبب على سبب (قوله والمراد به في الحديث الخ) أى وأما التفسير السابق فهو تفسيره في ذاته بقطع النظر عن الحديث وهو يشمل ما اذا كان على الباطل أو على الحق وقوله الجمدل على الباطل أى لاجل اظهاره كما مر وقوله وطلبت المغالبة به أى وطلبت مغالبة لصاحبه بالباطل (قوله فاما الجمدل لاظهار الحق الخ) هذا من كلام ابن الاثير وهو مقابل لقوله الجمدل على الباطل وقوله فان ذلك مجود أى ان افاد بخلاف ما اذا لم يفد فانه لا يكون مجود بل يطلب تركه وعليه يحتمل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآتى ومن تركه

والكسر حذفاً وحذفاً وحذاقاً وحذاقاً وحذاقاً بحذاقه وحذاقاً وحذاقاً بحكمه وقوله (ان كان جنساً واحداً أو أكثر) يشير به الى انك تنظر بين كل فريق وسهامه فاما ان تباينه سهامه واما ان توافقه فان بايئته سهامه أبقته بمجاله وان واقفته سهامه رددته الى وفقه لافرق في النظر بين كل فريق وسهامه بين أن يكون المنكسر عليهم فريقاً أو أكثر من فريق ثم ان كان المنكسر عليه فريقاً واحداً ضربته أو وفقه في أصل المسئلة كما ذكر وان كان المنكسر عليهم فريقاً ورددت الموافق منها الى وفقه وأبقيت المباين منها بمجاله فتحتاج بعد ذلك لعمل آخر سأتى في كلامه (فاحفظ) ما ذكرته لك (ودع) أى اترك (عنك الجمدال) على الباطل قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية في معنى حديث ما أوتى قوم الجمدل الاضلوا الجمدل مقابلة الخجة بالخجة والمجادلة المناظرة والمخاصمة والمراد به في الحديث الجمدل على الباطل وطلبت المغالبة به وأما الجمدل لاظهار الحق

فان ذلك محمود لقوله تعالى
 وجادلهم بالتي هي احسن
 انتهى وفي مختصر الصحاح
 للقرطبي رحمه الله تعالى
 جدل بالكسر جدلا احكم
 الخصومة وجادله جدالا
 ومجادلة خاصته انتهى
 (والمراد) أى الجمدال
 والخاصة قال القرطبي في
 مختصر الصحاح ما رتبته
 أمارة مرعاجدته انتهى
 قال المنذرى رحمه الله
 تعالى في كتاب الترهيب
 والترهيب الترهيب من
 المراء والمجدال وهو الخاصمة
 والحاججة وطالب القهر
 بالعلية والترهيب فى تركه
 للمحق والمطل انتهى فعلمنا
 أن الجمدال والمراء مترادفان
 وان العطف فىهما عطف
 المترادفين وفى الحديث
 الشريف الوارد عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه
 قال من ترك المراء وهو
 مطل بنى له بيت فى ربض
 الجنة ومن تركه وهو محق
 بنى له بيت فى وسطها ومن
 حسن خلقه بنى له بيت فى
 أعلاها رواه أبو داود
 والترمذى رحمه الله
 تعالى عن أبى أمامة رضى
 الله عنه وروى الجنة قال
 المنذرى رحمه الله بفتح
 الراء والباء الموحدة والضاد

وهو محق بنى له بيت فى وسطها (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على قوله فان ذلك محمود
 وقوله وجادلهم بالتي هي احسن أى جادل الكفار بالخصلة التي هي احسن وقوله
 انتهى أى كلام ابن الاثير (قوله وفي مختصر الصحاح الخ) كلامه يفيد الفرق بين الجمدال
 والمجادلة لأنه يقتضى أن الأول احكام المخصوصة والثانى المخصوصة بخلاف كلام ابن الاثير
 فتدبر (قوله والمراد) من قبيل عطف المرادف كما بصريحه الشارح وهو محمود وقصر
 هنا للوقف وقوله أى الجمدال والخاصة العطف فيه للتفسير (قوله قال القرطبي الخ)
 استدلال على تفسير المراء بالمجدال وكذلك قوله قال المنذرى الخ لانه فسر المراء والمجدال
 بمعنى واحد وقوله فى كتاب الترهيب والترهيب أى فى الكتاب المتعلق بالترهيب
 والترهيب (قوله الترهيب) أى التخويف مبتدأ ومن المراء والمجدال متعلق به وقوله
 والترهيب أى المحث فى تركه أى المحث عليه عطف على الترهيب وقوله للمحق والمطل خبر
 المبتدأ لكنه بالنسبة للمحق يحمل على ما إذا لم يفد والا كان محمودا وأما قوله وهو الخاصمة الخ
 فجملة معترضة قصد بها تفسير المراء والمجدال (قوله فعلمنا) أى من كلام القرطبي والمنذرى
 وقوله وان العطف فىهما أى وعلمنا أن العطف فىهما الواقع فى كلام المصنف وقوله عطف
 المترادفين أى عطف أحدا مترادفين على الآخر (قوله وفى الحديث الشريف الخ) غرضه
 بذكر هذا الحديث الشريف الاستدلال على طلب ترك المراء للمحق والمطل (قوله من ترك
 المراء وهو مطل الخ) أى من تركه والمحال انه مطل للمحق ومظهر الباطل ولا بد أن يكون
 تركه له لاجل التربة ولاجل الرجوع عن الباطل حتى يجازى هذا الجزاء وقوله بنى له بيت
 فى ربض الجنة أى بنى الله له بيتا فى ساحول الجنة كما سيذكره الشارح وقوله ومن تركه
 وهو محق أى ومن تركه والمحال انه مظهر للمحق لكن عند علمه بعدم افادته أو زيادة المطل
 فى جفوره أو عند خوفه على نفسه مثلا وأما عند فقد ذلك كله فلا يطلب تركه للمحق كما تقدم
 وقوله بنى له بيت فى وسطها أى بنى الله له بيتا فى وسط الجنة (قوله ومن حسن خلقه الخ)
 وروى الترمذى عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم
 خلقا وروى أيضا عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أكرم ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن
 الخلق وسئل صلى الله عليه وسلم ما خير ما أعطى الانسان قال خلق حسن وما أحسن قول
 بعضهم

بمكارم الاخلاق كمن مخلقا * ليفوح مسك ثنائك العطر الشذى
 وانفع صديقك ان صدقت صداقة * وادفع عدوك بالتي فاذا الذى
 فالخلق بضمين أو بضم فسكون كما قاله الدميرى السجدة والطبيعة وحقيقته انه صورة
 الانسان الباطنية ولها أوصاف حسنة وجميلة والثواب والعقاب يتعلقان بأوصاف
 الصورة الباطنية أما أكثر ما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرية أه أولوثة بتصرف
 (قوله وربض الجنة) مبتدأ وقوله قال المنذرى أى فى ضبطه وتفسيره (قوله والضار)
 أى وبالضاد (قوله هو ما حرمها) أنظر هل المراد ما حرمها من داخل أو من خارج
 والظاهر بل المتعين الأول (قوله وفى الجامع الكبير الخ) غرضه بذلك الاستدلال على

الجمعة هو ما حرمها انتهى وفى الجامع الكبير للجلال

طالب ترك المراء لانه توعد في هذا الحديث على المراء بقوله اوليمارى به الخ (قوله من
 طالب العلم لياهي به العلماء) أي ليناخره به وقوله اوليمارى به السفهاء أي أو
 ليحادل به السفهاء الجهال الذين لا يتقادون للحق وقوله أولي صرف به وجوه الناس
 إليه أي كبر اور ياه وأما تحذنا بعممة الله ونفعنا مخلقه فمحمود وقوله فهو في النار وفي رواية
 فليتموا متعمده من النار وعن مسروق كفي بالمرء علما أن يخشى الله وكفي بالمرء جهلا أن
 يحب بعلمه أي لان علمه فضل من الله فاذا أعجب به فقد جهل لانه أعجب بما لم يصنعه
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم علما ينتفعي به وجهه الله لا ينفعه الا ليصيب به
 عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة أي ربحها يوم القيامة رواه أبو داود بأسناد صحيح وعن
 علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا حله العلم اعمالا يه فان العالم من عمل بما علم ووافق
 عمله علمه وسبكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم يخالف عملهم علمهم وتخالف
 سريرتهم علانيتهم يحاسنون حلقا يباهي بعضهم بعضا حتى أن الرجل ليغضب على جلسه
 أن يحاسن الي غيره ويبدعه أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم تلك الى الله تعالى وقد صح
 عن الامام الشافعي رضي الله عنه أنه قال وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب
 الي حرف منه فأحب أن يتعلم الخلق علمه من غير أن ينسب اليه منه شيء لا خلاصه كما ذكره
 النووي في الدستان وقد بسط الغزالي في الاحياء الكلام على ذلك فن أراد ذلك فليراجعه
 اه من الاوثان بتصرف (قوله اذا تقرر ذلك) أي اذا ثبت ما ذكر في قرار السامع وهو
 الذهن أو محل رسمه وهو الورق وقوله فانكسار السهام الخ أي فأقول انكسار السهام
 الخ (قوله اما أن يكون على فريق) أي اما أن يكون الانكسار على فريق واحد كما في
 المسئلة بنت وعين فالمسئلة أصلها من اثنين مخرج النصف للمنت واحد يتي واحد على
 اثنين لا ينقسم عليهم ما وبيانهما فتضرب اثنين في اثنين بأربعة للمنت واحد في اثنين
 باثنين يتي اثنان للعامين لكل واحد واحد (قوله أو على فريقين) أي أو يكون
 الانكسار على فريقين كما في مسئلة ثلاثة اخوة لام وثلاثة أعمام فأصل المسئلة ثلاثة
 مخرج الثلث للاخوة للام الثالث واحد على ثلاثة لا ينقسم وبيانه والباقي وهو اثنان
 على ثلاثة أعمام لا ينقسمان وبيانهما وبين الرأس بعضها مع بعض تماثل فتكتفي
 بأحدهما وتضربه في أصل المسئلة وتصح من تسعة ذللا اخوة للام واحد في ثلاثة ثلاثة
 لكل واحد منهم واحد يتي ستة للأعمام الثلاثة كل واحد اثنان (قوله أو على ثلاثة
 اتفاقا) أي أو يكون الانكسار على ثلاثة فرق باتفاق لا ثمة كما في مسئلة خمس جذات
 وخسة اخوة لام وخسة أعمام فأصل المسئلة ستة مخرج السدس للجذات السدس واحد
 على خمس لا ينقسم وبيانه وللأخوة للام الثلث اثنان على خمسة لا ينقسمان وبيانهما
 يتي للأعمام ثلاثة على خمسة لا ينقسم وتباين وبين الرأس تماثل فتكتفي بأحدهما
 وتضربه في أصل المسئلة وتصح من ثلاثين ذللا الجذات واحد في خمسة بخسة لكل واحدة
 منهن واحد وللأخوة للام اثنان في خمسة بعشرة لكل واحد اثنان يتي خمسة عشر للأعمام
 لكل واحد منهم ثلاثة (قوله أو على أربعة) أي أو يكون الانكسار على أربعة فرق كما

السهم وطى رحمه الله من
 رواية أبي بصير في رحمه الله عن
 ابن عمر رضي الله عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من طالب العلم
 لياهي به العلماء أو ليمارى
 به السفهاء أو ليصرف به
 وجهه الناس إليه فهو في
 النار * اذا تقرر ذلك
 فانكسار السهام على الرأس
 اما أن يكون على فريق أو
 على فريقين أو على ثلاثة
 اتفاقا أو على أربعة

في مسألة تزوجتين وأربع جدات وثماني أخوة لام وست عشرة شقيقة فأصل المسئلة اثنا عشر لانها المحاصلة من ضرب وفق مخرج السدس في مخرج الربع أو بالعكس وتقول السبعة عشر فللزوجتين الربع ثلاثة على اثنتين لا تنقسم وتباين وللأربع جدات السدس اثنان لا ينقسمان ويوافقان بالنصف فترد الأربعة لوفقها وهو اثنان وللماني أخوات لام الثالث أربعة لا تنقسم وتوافق بالربع فترد الثمانية لوفقها وهو اثنان يبقى من أصل المسئلة ثلاثة فعلا بخمسة لا يكمل الثلثين للأخوات الشقيقات فيصير نصيبهن ثمانية على ست عشرة لا تنقسم وتوافق بالثلث فترد الست عشرة لوفقها وهو اثنان وبين المحفوظات تماثل فتمكتفي بواحد وتضربه في المسئلة بعولها فتضرب اثنين في سبعة عشر بأربعة وثلاثين ومنها تصح فللزوجتين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحدة ثلاثة وللأربع جدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة وللثاني أخوات لام أربعة في اثنين بثمانية لكل واحدة وللست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين بستة عشر لكل واحدة واحد (قوله عندنا كالمخفية) أي لان الشافعية كالمخفية يورثون أكثر من ثلاث جدات وقوله والمخالبة أي لانهم يورثون ثلاث جدات أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها وأمهاتها (قوله خلافا لالسلكية) أي لانهم لا يورثون أكثر من جدتين أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها ولا يجمع أربعة أصناف متباعدة الا في أصل اثني عشر وضعها او نصيب الجدتين من كل منهما منقسم عليهما (قوله ولا يتجاوز الانكسار الخ) أي لانه اذا اجتمع الذكور والانات لم يرث الا خمسة كما مر ولا يمكن التعدد الا في أربعة أصناف وقوله في الفرائض احترز به عن الوصايا فانه يتجاوز الانكسار فيها أربعة وكذلك في المناسخات فالكلام على مسائل الفرائض التي لا مناسخة فيها وقوله ذاك أي المذكور من الأربعة وقوله عند الجميع أي جمع الأئمة (قوله فان كان الانكسار على فريق واحد تغارت الخ) أي بنظرين فقط اما الممانعة او الموافقة دون الممانعة والمدخلة كما سيذكر به الشارح (قوله في أصل المسئلة) أي بدون عول ان لم يعل أخذ مما بعد وكذا يقال في نظيره (قوله وذلك كله معنى ما قدمه المصنف) أي مما صدق عليه معنى ما قدمه المصنف اذا قدمه المصنف يشمل ما اذا كان المنكسر عليه أكثر من فريقين يبدل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر وفي كلام الشارح نظر لان المصنف لم يذكر الممانعة فان كلامه لم يكن الا في الموافقة الا ان يقال انها تفهم بطريق المفهوم (قوله والفريق يسمى خرابا) بكسر الخاء وسكون الزاي وقوله وحيزا بفتح الحاء وتشديد الهمزة لانه يحوز سهامه فهو موضع الحوز وقوله ورؤسا هو في الأصل جمع رأس وقوله وصنفا بكسر الصاد وسكون النون فعلم من ذلك ان الفريق والحزب والحيز والرؤس والصنف ألفاظ مترادفة (قوله والمراد به) أي بالفريق وقوله جماعة اشتركو في فرض أي ان كانوا أصحاب فرض وقوله أو فيما بقي أي ان كانوا عصبة (قوله وقد يطلق) أي الفريق في غير هذا المقام (قوله ولنتمثل لذلك الخ) ذكر ثلاثة وعشرين مثلا وبدا بأصل اثنين ثم ذكر أصل ثلاثة ثم أصل أربعة ثم أصل ستة ثم أصل ثمانية ثم أصل اثني عشر ثم أصل أربعة وعشرين ثم أصل ثمانية وعشرين ثم أصل ستة وثلاثين

عندنا كالمخفية والمخالبة
 خلافا لالسلكية ولا يتجاوز
 الانكسار في الفرائض
 ذلك عند الجميع فان كان
 الانكسار على فريق واحد
 نظرت بين ذلك الفريق
 وسهامه فان باين الفريق
 سهامه ضربت بعدد الفريق
 في أصل المسئلة أو مما بقاها
 بالعول ان طالت فما باغ
 فتمه تصح وان وافق
 الفريق سهامه فرد ذلك
 الفريق الى وفقه واضرب
 وفقه في أصل المسئلة أو
 مما بقاها بالعول ان طالت
 فما باغ فتمه تصح وذلك
 كله معنى ما قدمه المصنف
 رحمه الله تعالى والفريق
 يسمى أيضا خرابا وحيزا
 ورؤسا وصنفا والمراد به
 جماعة اشتركو في فرض
 أو فيما بقي بعد الفروض
 وقد يطلق أي الفريق
 على الواحد المنفرد ولنتمثل
 لذلك

(قوله فنقول) أي فنحن نقول ولو قال فنقول عطف على غمض لكان أدنى (قوله بذت
 وعمان) هذا مثال لأصل اثنين ولا يأتي فيه إلا المباينة كما سيأتي (قوله أصلها اثنان)
 أي يخرج النصف للذات النصف واحد يبقى واحد على العم من لا ينقسم ويباين فتضرب
 اثنين عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو اثنان يحصل أربعة ومنها تصح كما ذكره الشارح
 (قوله وجزء سهمها اثنان) سمي بذلك لأنك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو أربعة على
 أصل المسئلة يخص السهم اثنان وقوله للمباينة أي بين الواحد والعم من لان الواحد يباين
 كل عدد (قوله وتصح من أربعة) فلذبت واحد في اثنين باثنين وللعم من الباقي وهو اثنان
 لكل واحد منهما واحد (قوله أم وثلاثة أعمام) هذا مثال لأصل ثلاثة مع المباينة (قوله
 أصلها ثلاثة) أي يخرج الثالث فللام الثالث واحد يبقى اثنان على ثلاثة أعمام لا تنقسم
 وتباين فتضرب ثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو ثلاثة بتسعة ومنها تصح كما ذكره
 الشارح (قوله وجزء سهمها ثلاثة) سمي بذلك لأنك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو
 تسعة على أصل المسئلة يخص السهم ثلاثة وقوله للمباينة أي بين الاثنين والثلاثة أعمام
 (قوله وتصح من تسعة) فللام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة للثلاثة أعمام لكل واحد
 اثنان (قوله أم وستة أعمام) هذا مثال لأصل ثلاثة مع الموافقة (قوله أصلها وجزء
 سهمها وتصح كالتى قبلها) فأصلها ثلاثة يخرج الثالث كالتى قبلها وجزء سهمها ثلاثة كالتى
 قبلها وتصح من تسعة كالتى قبلها فللام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ستة أعمام
 لكل واحد منهم واحد وعلم من ذلك أن قوله كالتى قبلها راجع للثلاثة فكأنه قال أصلها
 كالتى قبلها وجزء سهمها كالتى قبلها وتصح كالتى قبلها (قوله للموافقة) أي بالنصف بين
 الاثنين والستة فإنه إذا أخذت الام الثالث واحد من أصل المسئلة بقي اثنان على ستة
 أعمام لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالنصف كما علمت (قوله زوجة وعمان) هذا
 مثال لأصل أربعة مع المباينة (قوله أصلها أربعة) أي يخرج الربع فللزوجة الربع
 وللعم من الباقي وهو ثلاثة وهي لا تنقسم على العم من وتباين عددهم فتضرب اثنين عدد
 الرؤس في أصل المسئلة وهو أربعة يحصل ثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء
 سهمها اثنان) سمي بذلك لأنه لو قسم الصحيح بالضرب على أصل المسئلة لخص كل سهم
 اثنان (قوله وتصح من ثمانية) فللزوجة واحد في اثنين باثنين يبقى ستة على العم من
 لكل واحد منهما ثلاثة (قوله للمباينة) أي بين الثلاثة والاثنتين (قوله زوجة وستة أعمام)
 هذا مثال لأصل أربعة مع الموافقة (قوله أصلها وجزء سهمها وتصح كالتى قبلها)
 فأصلها أربعة يخرج الربع كالتى قبلها وجزء سهمها اثنان كالتى قبلها وتصح من
 ثمانية كالتى قبلها وللزوجة واحد في اثنين يبقى ستة على ستة أعمام لكل واحد منهم
 واحد (قوله للموافقة) أي بين الثلاثة والستة بالثالث فإنه إذا أخذت الزوجة الربع
 واحد من أصل المسئلة بقي ثلاثة على ستة أعمام لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالثالث
 كما علمت (قوله بذت وأم وثلاثة أعمام) هذا مثال لأصل ستة مع المباينة من غير عول
 (قوله أصلها ستة) أي يخرج السدس وأما يخرج النصف فدأخل في يخرج السدس

فذنقول بذت وعمان
 أصلها اثنان وجزء سهمها
 اثنان للمباينة وتصح من
 أربعة أم وثلاثة أعمام
 أصلها ثلاثة وجزء سهمها
 ثلاثة للمباينة وتصح من
 تسعة أم وستة أعمام أصلها
 وجزء سهمها وتصح كالتى
 قبلها للموافقة زوجة وعمان
 أصلها أربعة وجزء سهمها
 اثنان للمباينة وتصح من
 ثمانية زوجة وستة أعمام
 أصلها وجزء سهمها وتصح
 كالتى قبلها للموافقة بذت
 وأم وثلاثة أعمام أصلها
 ستة

فلينصف النصف ثلاثة وللأم السدس واحد يبقى اثنان على الثلاثة أعمام لا ينقسمان
عليهم ويبيان عدد سهم فتضرب الثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو ستة يحصل
ثمانية عشر ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها ثلاثة) أي لانك لو قسمت
الحاصل بالضرب على أصل المسئلة لخص كل سهم ثلاثة وقوله للباينة أي بين الاثنين
والثلاثة (قوله وتصح من ثمانية عشر) فلينصف الثلاثة في ثلاثة بقسمة وللأم واحد
في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ثلاثة أعمام لكل واحد منهم اثنان (قوله يذت وأم
وسنة أعمام) هذا مثال لأصل ستة مع الموافقة من غير عول (قوله أصلها وجزء سهمها
وتصح كالتى قبلها) أي أصلها ستة كالتى قبلها وجزء سهمها ثلاثة كالتى قبلها وتصح
من ثمانية عشر كالتى قبلها فلينصف ثلاثة في ثلاثة بقسمة وللأم واحد في ثلاثة بثلاثة
يبقى ستة على ستة أعمام لكل واحد منهم واحد (قوله زوج وخمس شقيقات) هذا مثال
لأصل ستة مع المباينة بالعول (قوله أصلها ستة) أي حاصلة بضرب مخرج النصف في
مخرج الثمن فالزوج النصف ثلاثة يبقى ثلاثة وبالعول الواحد يكمل الثمن للشقيقات
فذلك قال وتقول السبعة وأربعة على خمس لا تنقسم وتبان فتضرب خمسة عدد الرؤس
في المسئلة بعولها وهي سبعة يحصل خمسة وثلاثون ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء
سهمها خمسة) أي لانك لو قسمت المصحح على أصل المسئلة بعولها لخص كل واحد خمسة
وقوله للباينة أي بين الأربعة والخمسة (قوله وتصح من خمسة وثلاثين) فلزوج ثلاثة في
خمس بخمسة عشر وللشقيقات أربعة في خمسة بعشرين (قوله وكذلك لو كانت عدة
الشقيقات عشرين) أي فأصلها ستة وتقول السبعة وجزء سهمها خمسة وتصح من خمسة
وثلاثين فلزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللشقيقات العشرين أربعة في خمسة بعشرين
لكل واحدة واحد (قوله للموافقة) أي بين الأربعة وبين العشرين بالربيع فترد العشرين
لربعها وهو خمسة وهي جزء السهم (قوله زوجة وخمس بنتين أربعة وثلاثون ابناً) هذا
مثال لأصل ثمانية الأول له مع المباينة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ثمانية) أي
أصل المسئلة ثمانية مخرج الثمن (قوله وجزء سهمها خمسة) أي عدد الرؤس في
الأولى وعدد الوفق في الثانية (قوله وتصح من أربعين) فلزوج واحد من أصل المسئلة
مضروب في خمسة بخمسة يبقى خمسة وثلاثون على خمسة بنتين في الأولى لكل واحد سبعة
وعلى خمسة وثلاثين ابناً في الثانية لكل واحد منهم واحد (قوله للباينة في الأولى) أي
بين السبعة والخمسة وقوله والموافقة في الثانية أي بالسبع فترد الخمسة والثلاثين لوقفها
خمس وتضربه في أصل المسئلة (قوله زوج وأم وثلاثة بنين أو أحد وعشرون ابناً) هذا
مثال لأصل اثني عشر من غير عول الأول له مع المباينة والثاني له مع الموافقة (قوله
أصلها اثنا عشر) أي لانها الحاصل من ضرب وفق مخرج الربع في مخرج السدس أو
بالعكس وقوله وجزء سهمها ثلاثة أي عدد الرؤس في الأولى وعدد الوفق في الثانية
وقوله للباينة في الأولى أي بين السبعة الباقية للبنين وبين الثلاثة وقوله والموافقة في
الثانية أي بالسبع فترد الأحد والعشرين لوقفها ثلاثة وتضربه في أصل المسئلة (قوله

و جزء سهمها ثلاثة للباينة
وتصح من ثمانية عشر بنت
وأم وستة أعمام أصلها وجزء
سهمها وتصح كالتى قبلها
للموافقة زوج وخمس
شقيقات أصلها ستة وتقول
السبعة وجزء سهمها خمسة
للباينة وتصح من خمسة
وثلاثين وكذلك لو كان عدة
الشقيقات عشرين للموافقة
زوج وخمس بنتين أو خمسة
وثلاثون ابناً أصلها ثمانية
و جزء سهمها خمسة وتصح
من أربعين للباينة في الأولى
والموافقة في الثانية زوج
وأم وثلاثة بنين أو أحد
وعشرون ابناً أصلها اثنا
عشر وجزء سهمها ثلاثة
للباينة في الأولى والموافقة

وتصح من ستة وثلاثين) فلزوج الربع ثلاثة من أصل المسئلة تضرب في ثلاثة بتسعة
وللام السدس اثنان من أصل المسئلة مضروبان في ثلاثة بستة يبقى أحد وعشرون على
الثلاثة بين في الاولى لكل ابن منهم سبعة وعلى أحد وعشرين ابناً في الثانية لكل واحد
منهم واحد (قوله زوجة وأم وخمس شقيقات أو أربعون شقيقة) هذان مثالان لأصل اثني
عشر مع العول الاول له مع المباينة والثاني له مع الموافقة (قوله أصلها اثنا عشر) أي لأنها
الحاصل من ضرب وفق مخرج الربع في مخرج السدس أو بالعكس كما مر فلزوج الربع
ثلاثة وللام السدس اثنان يبقى سبعة وبعال بواحد ليكمل الثمان للشقيقات ولا تنقسم
الثمانية على الخمس شقيقات وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بالثمن فترد الاربعين شقيقة
لوفتها خمسة وتضربها في المسئلة بعولها وهي ثلاثة عشر يحصل خمسة وستون ومنها تصح
كما ذكره الشارح (قوله وخمس سهمها خمسة) أي عدد الرؤس في الاولى وعدد الوفق في
الثانية وقوله للمباينة في الاولى أي بين الثمانية والخمسة وقوله والموافقة في الثانية أي
بالثمن (قوله وتصح من خمسة وستين) فلزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللام اثنان في
خمس عشرة والخمس شقيقات في الاولى ثمانية في خمسة باربعين لكل واحدة ثمانية
ولكل واحدة من الاربعين شقيقة في الثانية واحد (قوله زوجة وأم وابنان أو أربعة
وثلاثون ابناً) هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين من غير عول الاول له مع المباينة
والثاني له مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق
مخرج الثمن في مخرج السدس أو بالعكس فلزوجة الثمن ثلاثة وللام السدس أربعة يبقى
سبعة عشر وهي لا تنقسم وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بجزء من سبعة عشر فترد
الأربعة والثلاثين لابنتين لأنك لو قسمتها على سبعة عشر مخرج لكل واحد اثنان فتضرب
اثنين في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بثمانية وأربعين ومنها تصح كما ذكره الشارح
(قوله وخمس سهمها اثنان) أي عدد الرؤس في الاولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباينة
في الاولى أي بين السبعة عشر والاثنين وقوله والموافقة في الثانية أي بجزء من سبعة
عشر جزاً كما هيئت (قوله وتصح من ثمانية وأربعين) فلزوجة ثلاثة في اثنين بستة وللام
أربعة في اثنين بثمانية يبقى أربعة وثلاثون لابنتين في الاولى كل واحد يأخذ خمسة عشر
وكل واحد من الأربعة والثلاثين يأخذ واحداً في الثانية (قوله زوجة وأبوان وثلاث بنات
أو أربع وعشرون بنتاً) هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين مع العول الاول مع المباينة
والثاني مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق
مخرج الثمن في مخرج السدس أو بالعكس فلزوجة الثمن ثلاثة وللابوين السدسان
ثمانية يبقى ثلاثة عشر وبعال بثلاثة ليكمل الثمان للبنات فيكون هن ستة عشر وهي
لا تنقسم وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بالثمن فترد الاربع والعشرين إلى ثمانية وثلاثة
وتضرب ثلاثة في المسئلة بعولها وهي سبعة وعشرون يحصل احدى وعشرون ومنها تصح كما
ذكره الشارح (قوله وتعمل الى سبعة وعشرين) أي لا كمال الثمان للبنات وقوله وجزء
سهمها ثلاثة أي عدد الرؤس في الاولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباينة في الاولى

في الثانية وتصح من ستة
وثلاثين زوجة وأم وخمس
شقيقات أو أربعون شقيقة
أصلها اثنا عشر وتعمل الى
ثلاثة عشر وجزء سهمها
خمس للمباينة في الاولى
والموافقة في الثانية وتصح
من خمسة وستين زوجة وأم
وابنان أو أربعة وثلاثون
ابناً أصلها أربعة وعشرون
وجزء سهمها اثنان للمباينة
في الاولى والموافقة في الثانية
وتصح من ثمانية وأربعين
زوجة وأبوان وثلاث بنات
أو أربع وعشرون بنتاً
أصلها أربعة وعشرون
وتعمل الى سبعة وعشرين
وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
في الاولى والموافقة في

الثمانية وتصح من أحد
 وثمانين أم وجد وسبعة
 اخوة أشقاء أولاد أو
 سمعون أبا كذلك أصلها
 ثمانية عشر على الارجح
 وخزهمها سبعة للمائة
 في الاولى والموافقة في الثمانية
 وتصح من مائة وستة
 وعشرين زوجة وأم وجد
 وثلاثة اخوة أشقاء أو
 لاب أو ستة كذلك أصلها
 ستة وثلاثون على الارجح
 وخزهمها ثلاثة للمائة
 في الاولى والموافقة في
 الثمانية وتصح من مائة
 وثمانية (تنبيه) * اذا
 تأملت هذا التمثيل وجدت
 الانكسار على فريقي واحد
 يتأني في كل أصل من
 الاصول التسعة وانه في
 أصل اثنين لا يتأني فمسه
 الموافقة بين السهام والرؤس
 لان الباقي بعد النصف
 واحد والواحد يساوي كل
 كل عدد وأن النظر بين
 الرؤس والسهام بالمباينة أو
 الموافقة للمائة والمدخلة
 ووجه ذلك كما ذكرته في
 شرح الغارضة ان المائة
 بين الرؤس والسهام ليس
 فيها انكسار والمدخلة ان
 كانت الرؤس داخلية في
 السهام فكذلك وان كان
 بالعكس

أى بين الستة عشر والثلاث وقوله والموافقة في الثمانية أى بالثمن كما علمت (قوله وتصح من
 أحد وثمانين) فالزوج ثمانية في ثلاثة بتسعة وللأربعين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين
 وللبنات ستة عشر في ثلاثة بثمانية وأربعين لكل واحدة في الأولى ستة عشر ولكل
 واحدة في الثمانية اثنان (قوله أم وجد وسبعة اخوة أشقاء أولاد أو سمعون أبا كذلك)
 أى أشقاء أولاد هذان مثالان لأصل ثمانية عشر الأول مع المباشرة والثاني مع الموافقة
 (قوله أصلها ثمانية عشر على الارجح) أى على القول الارجح بأنها تأصيل لا تصحح فاللام
 السدس ثلاثة وللعد ثلث الباقي خمسة والباقي وهو عشرة للأخوة لكن العشرة لا تنقسم
 على السبعة أخوة وتباين ولا تنقسم على السبعين أبا وتوافق بالعشر فترد السبعين لعشرها
 وهو سبعة وتضرب السبعة في ثمانية عشر التي هي أصل المسئلة يحصل مائة وستة
 وعشرون ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وخزهمها سبعة) أى عدد الرؤس في
 الاولى وعدد الوفاق في الثمانية وقوله للمباينة في الاولى أى بين العشرة والسبعة وقوله
 والموافقة في الثمانية أى بالعشر كما علمت (قوله وتصح من مائة وستة وعشرين) فاللام
 ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين وللجد خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة عشرة في
 سبعة بسبعين فلكل واحد منهم في الاولى عشرة وفي الثمانية واحد (قوله زوجة وأم وجد
 وثلاثة اخوة أشقاء أولاد أو ستة كذلك) أى أشقاء أولاد وهذان مثالان لأصل ستة
 وثلاثين الأول مع المباينة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ستة وثلاثون على الارجح) أى
 على القول الارجح بأنها تأصيل لا تصحح فالزوج أربع تسعة ولللام السدس ستة وللعد ثلث
 الباقي سبعة يبقى أربعة عشر وهي لا تنقسم على الأخوة بل تباينهم في الاولى وتوافق
 عددهم بالنصف في الثمانية فترد الستة لنصفها وتضرب الثلاثة في الستة والثلاثين بمائة
 وثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وخزهمها ثلاثة) أى عدد الرؤس في الاولى
 وعدد الوفاق في الثمانية وقوله للمباينة في الاولى أى بين الأربعة عشر والثلاثة وقوله
 والموافقة في الثمانية أى بالنصف كما علمت (قوله وتصح من مائة وثمانية) فالزوج تسعة
 في ثلاثة بسبعة وعشرين ولللام ستة في ثلاثة بثمانية عشر وللجد سبعة في ثلاثة بواحد
 وعشرين يبقى اثنان وأربعون لكل أخ أربعة عشر في الاولى وسبعة في الثمانية (قوله
 اذا تأملت هذا التمثيل) أى السابق من قوله وانتمثل لذلك فنقول الى هنا وقوله وجدت
 الخ جواب الشرط وقوله من الاصول التسعة أى التي هي أصل اثنين وأصل ثلاثة
 وأصل أربعة وأصل ستة وأصل ثمانية وأصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين وأصل
 ثمانية عشر وأصل ستة وثلاثين (قوله وأنه في أصل اثنين الخ) أى ووجدت
 أنه في أصل اثنين الخ وقوله وان النظر الخ أى ووجدت أن النظر الخ (قوله ووجه ذلك)
 أى عدم كونه بالمائة والمدخلة (قوله ليس فيها انكسار) أى لانقسام السهام على
 الرؤس (قوله ان كانت الرؤس داخلية في السهام) أى كما موبنتين وعم فان للبنتين أربعة
 فالرؤس داخلية في السهام وقوله فكذلك أى ليس فيها انكسار لانقسام السهام على
 الرؤس (قوله وان كان بالعكس) أى وان كان الامر متبادلا بالعكس وهو أن السهام داخلية

فتظروا باعتبار الموافقة لان كل متداخلين مترافقان مع ان ضرب الوفق أخصر من ضرب السكل والله أعلم ولما انتهى الكلام في الانكسار على فريقين واحد شرع يتكلم في الانكسار على فريقين ويقاس عليه الانكسار على ثلاثة وأربعة وأعلم قبله ان للفرضين في ذلك نظرين المنظر الاول بين كل فريق وسهامه وقد قدمه المصنف مع الكلام في الانكسار على فريق واحد فاما ان يوافق كل من الفريقين مهامه واما ان يبين كل منهما مهامه واما ان يوافق فريق سهامه ويبين الآخر مهامه فهذه ثلاثة احوال فأنبت فيها المباني بقامه ووفق الموافق والنظر الثاني بين المئتين بالنسب الرابع وقد ذكره بقوله (وان ترى الكسر على أجناس) اثنين فأكثر لكن لم يكمل كلامه الا في الجنس فقط وذكر آخر الباب أنه يقاس على ذلك ما زاد (فانها) أي النسب الرابع الواقعة بين المئتين (في الحكم عند الناس) الفرضيين فهو عام أريد به الخصوص كما في قوله تعالى الذين قال لهم الناس

في الرؤس كأتم وعشرة بنين فان الباقي بعد السادس للام خمسة وهي داخلة في العشرة (قوله فنظروا باعتبار الموافقة) أي لا باعتبار المداخلة ثم عمل ذلك بقوله لان كل متداخلين الخ وقوله مع أن ضرب الوفق أخصر من ضرب السكل أي مع أن ضرب وفق الرؤس اذا اعتبرت الموافقة أخصر من ضرب كل الرؤس اذا اعتبرت المداخلة (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله وأعلم قبله) أي قبل الكلام في الانكسار على فريقين وقوله في ذلك أي في الانكسار على فريقين (قوله وقد قدمه المصنف) أي في قوله وان ترى السهام ليست تنقسم الخ بدليل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله فهذه ثلاثة احوال) أي تفصيلا وان كانا نظرين فقط (قوله فأنبت) أي في ذهنك وقوله ووفق الموافق أي وأثبت وفق الموافق (قوله بالنسب الرابع) التي هي التباين والتداخل والتوافق والتماثل (قوله وان ترى الكسر الخ) أي وان تعلم الكسر الخ فترى بمعنى تعلم فتتعدى الى مفعولين الاول الكسر والثاني متعلق الجار والمجرور أي واقعا على اجناس وجوز بعضهم ان تكون ترى بمعنى تبصر فتتعدى لمفعول واحد وفيه ان الكسر لا يبصر (قوله على أجناس) أي فرق والمراد بالجمع ما فوق الواحد كما يشير اليه قول الشارح اثنين فأكثر (قوله لكن لم يكمل كلامه الخ) استدراك على قوله اثنين فأكثر في كل كلام المصنف لانه ربما يوهم ان المصنف بكل كلامه فيشمل الاكثر وليس كذلك لقوله فقدم المباني واحدا الخ (قوله وذكر آخر الباب الخ) أي بقوله فهذه من الحساب جعل ما يأتي على ما لم ين العمل (قوله فانها الخ) الانسب بالسوابق واللاواحق ان الضمير راجع للاجناس باعتبار النسب فعمل الشارح اياه راجعا للنسب بخلاف الانسب (قوله أي النسب) أي المعلومة من المقام وفيه ما علمت (قوله في الحكم) أي سبب الحكم وقوله عند الناس أي المعهودين بالاعمال كما أشار اليه الشارح بقوله أي الفرضيين (قوله فهو عام أريد به الخصوص) الاولى ان يقول أريد به الخاص ويمكن ان يقال أراد بالخصوص الخاص وانما كان ذلك من قبيل العام الذي أريد به الخصوص أي لان عمومه ليس مجردا لتناولا ولا حكايا واما العام المخصوص فضابطه ان يكون عمومه مرادتنا ولا لاحكا كما استثنى منه في الحكمة الشريفة ونحو مقام القوم الازيد فان عمومه مرادتنا ولا فاذلك كان الاستثناء متصلا لاحكا والاناقض أول الكلام آخره ولزم الكفر في الحكمة المنرفة (قوله كما في قوله تعالى) هذا تنظير اسامنا وانما كانت الآية نظيرة لما هنالان المراد بالناس الاول عبد القيس أو نعيم بن مسعود الاشجبي وبالناس الثاني أبو سفيان واهوانه كما يؤخذ ذلك من القصة وهي ما روى أن أباسفيان نادى عند منصرفه من أحد يا مجده وودنا ووسم القابل ان شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله فلما كان القابل خرج أبو سفيان في أهل مكة حتى نزل محلا يقال له مر الظهران فألقى الله الرعب في قلبه فبداه ان يرجع فلقى نعيم بن مسعود الاشجبي وقد قدم معترفا فقال يا نعيم اني وأعدت محمدا ان نلتقي بموسم بدر وان هذا عام جذب ولا يصلح الاعام نزعى فيه الشجر ونشرب فيه اللبن وقد بدى الى ان لا أخرج اليه وأكره ان يخرج محمدا واما لا أخرج فيز يدهم ذلك

ان الناس قد جهروا لكم فاحشوهم فزادهم ايمانا وقالوا احسبنا الله ونعم الوكيل جراءة

حواة علينا وان يكون الخلف من قبلهم أحب الى من أن يكون من قبلي فألحق بالمدينة
فبسطهم وأعلمهم اني في جمع كثير ولا طاقه لهم بنا ولاك عندي عشرة من الابل فخرج نعيم
حتى أتى المدينة فوجد الناس يتجهزون لبعاد أبي سفيان فقال أين تريدون فقالوا واعدنا
أبو سفيان بموسم بدر فقتل بها فقال ان الناس قد جمعوا اليكم فأنشؤهم والله لا يغت منكم
أحد فزادهم ذلك القول إيماناً بالله وقاوا وحسبنا الله أي كافيناً أمرهم ونعم الوكيل أي
المفوض اليه الأمر هو سبحانه وخرجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فوافوا سوق بدر وكان
معهم تجارات فباعوا وربحوا ولذلك قال تعالى فأنقلوا بنعمة من الله وفضل الآية انتهى
من تفسير الخطيب بزيادة (قوله تحصر في أربعة أقسام) بتدوين أربعة للضرورة ووجه
المحصران العددين أمان يتساويا أو لافان تساويان كالجسمة والخمسة فهما المتماثلان والافان
أفنى أصغرهما أكبرهما في مرتين أو أكثر كالثلاثة والاثني والستة فهما المتداخلان والافان
فان بقي بعد الاصغر عدد من العددين غير الواحد فهما المتوافقان كالاربعة والستة فان
الباقى بعد الاصغر اثنان وهما يقينان الاربعة والستة والافهما المتباينان كالاربعة
والخمس (قوله وهي التماثل الخ) هذا على ما قدمه من أن الضمير عائدا على الذنب والمناسب
ما قدمناه ان يقال وهي التماثل الخ بصيغة اسم الفاعل فيه وفيما بعده (قوله يعرفها) أي
الاربعة أقسام وقوله في الاحكام أي المعهودة وهي الفرضية والحسابية كما أشار اليه
الشارح (قوله فانها) أي الاقسام الاربعة وقوله أصل أي ضابط وقوله عليه مدار
الخ هذه الجملة صفة ثانية لأصل كما قاله الاستاذ الخفني (قوله ثم بين الاربعة بقوله مماثل
الخ) هذا مناسب عود ضمير فانها الاجناس كما قلنا بالنسب كما قال الشارح (قوله أي
عدد مماثل لعدد غيره) أشار بذلك الى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف
والتماثل تفاعل من الجانبين لان كلام من العددين مائل صاحبه ويقال مثله في التباين
والتوافق بخلاف التداخل كما سيأتي (قوله فهما متماثلان) أي فالعددان متماثلان
(قوله من بعده في الذكر) أي لافي الرتبة وقوله عدد مناسب لعدد أكثر منه أشار بذلك
الى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف كما مر في نظيره (قوله فهما متناسبان)
أي فالعددان متناسبان (قوله وهو) أي التناسب وقوله أن يكون أقلهما جزأ من
أكبرهما أي جزأ صحيحا غير مكرر فخرج ما فيه كسر وخرجت الاربعة بالنسبة للستة لانها
وان كانت جزأ صحيحا لكنه مكرر لانها ثلاثة اثنان والمناسب قراءة أكبرهما بالثلاثة لكن الذي
في النسخ أكبرهما بالماء الموحدة (قوله أي ينسب الخ) دفع بذلك ما توهمه العبارة من
أن الأقل بعض الأكبر لعدد آخر مستعمل فأشار بذلك الى أنه ليس جزأ حقيقة بالفعل بل
يصح نسبته اليه بالجزئية (قوله كنصفه) أي كالثلاثة بالنسبة للستة وقوله وثلاثة أي
كالاثنين بالنسبة للستة وقوله وعشره أي كالاثنين بالنسبة للعشرين وقوله ونصف ثمانية
أي كالثنين بالنسبة الى الاثنين والثلاثة اثنان فان نصف ثمانية اثنان (قوله وهذا تعبير
العراقيين) أي التعبير بالتناسب تعبير العراقيين (قوله والمتأخرون يعبرون عنهما) أي
عن التناسب بين وقوله بالمتداحين أي العددين اللذين دخل أحدهما في الآخر فليس

(تحصر في أربعة أقسام)
وهي التماثل والتداخل
والتوافق والتباين (يعرفها
المسافر) أي الخاذق في
الاحكام) الفرضية والحسابية
فانها أصل كبير في الفرائض
والمساب عليه مداراً كثير
الاعمال الفرضية والحسابية
ثم بين الاربعة بقوله
(مماثل) أي عدد مماثل
لعدد غيره فهما متماثلان
أي متساويان كخمسة
وخسة (من بعده) في الذكر
عدد (مناسب) لعدد أكثر
منه فهما متناسبان كاثنين
وأربعة قال الشيخ بدر
الدين سبط المارديني رحمه
الله وهو أن يكون أقلهما
جزأ من أكبرهما أي ينسب
الى الأكبر بالجزئية كنصفه
وثلاثة وعشره ونصف ثمانية
وهذا هو تعبير العراقيين
من المتقدمين والمتأخرون
يعبرون عنهما بالمتداحين

انتهى وقد ذكر في شرح
 التحفة في علم الحساب أن جزء
 الشيء هو كسره الذي إذا سلط
 عليه أفناه ومعالم أن
 الأصغر داخل في الأكبر دون
 العكس فليس التفاعل
 فيهما على بابه ويقال أيضا
 في تعريف المتداخلين هما
 اللذان يفني أصغرهما
 أكبرهما (وبعد) في الذكر
 عدد (موافق مصاحب)
 لعدد آخر فهما متوافقان
 ويقال لهما مشتركان أيضا
 وهما اللذان يكون بينهما
 موافقة في جزء من الأجزاء
 ويقال أيضا المتوافقان هما
 اللذان لا يفني أصغرهما
 أكبرهما وإنما يفنيهما
 عدد ثالث كاربعة وستة
 فإن الأربعة لا تفني الستة
 ويفني كلا منهما الاثنان
 فهذه ثلاثة أعداد بينهما وبين
 ثلاثة أخرى هذه النسب
 السابقة ويعبر عنها
 بالاشتراك (والرابع)
 العدد (المباين) لعدد
 (الخالف) له فهما متباينان
 ومتخالفان (ينبيك عن
 تفصياهن) أي تفصيل
 النسب الأربعة بين هذه
 الأعداد (العارف) أي
 العالم بالأعمال الحسابية
 والفرضية وقد أوضحت
 الكلام فيها وبيان

التفاعل على بابه كما سيصرح به الشارح (قوله وقد ذكر في شرح التحفة الخ) غرضه بذلك
 بيان معنى قول السبط وهو أن يكون اقها ما جزأ من أكبرهما (قوله الذي إذا سلط الخ)
 تخرج بذلك الجزء المكرر كالاربعة بالنسبة لستة فهما متوافقان لا متداخلان (قوله ومعالم
 أن الأصغر الخ) بين ذلك أن التفاعل ليس على بابه لأن الدخول للأصغر فقط (قوله ويقال
 أيضا) أي كما قيل ما سبق (قوله يفني أصغرهما أكبرهما) أي ولو في أكثر من مرتين
 (قوله وبعد في الذكر) أي لافي الرتبة وقوله موافق صفة أو صوف محذوف قدره الشارح
 بقوله عدد وتوله مصاحب صفة ثانية له وهي لجرد الايضاح واتسكاه الميت وقوله لعدد
 آخر متعلق بموافق وأشار بذلك إلى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف كما مر في
 نظيره (قوله فهما) أي العددان فالضمير راجع للعددين وكذلك الضمير في قوله ويقال
 لهما الخ وقوله مشترك كان أي في جزء من الأجزاء كمنصف (قوله وهما) أي المتوافقان أو
 المشتركان وقوله اللذان يكون الخ أي كالستة والاربعة فان بينهما موافقة في النصف إذ
 الستة لها نصف والاربعة لها نصف (قوله ويقال أيضا) أي كما قيل ما سبق (قوله المتوافقان
 هما اللذان لا يفني الخ) هذا تعريف بالأعم لأنه يصدق بالمتباينين فالتعريف الأول أولى
 (قوله وإنما يفنيهما عدد ثالث) أي غير الواحد لأنه يفني كل عدد ويباينه أه أمير وهو
 ظاهر على القول بان الواحد عدد والمشهور أنه ليس بعدد وعليه فلا حاجة لإخراج الواحد
 لأنه خارج من أول الأمر (قوله كاربعة وستة) هذا مثال للذين لا يفني أصغرهما أكبرهما
 وإنما يفنيهما عدد ثالث وقد علل التمثيل لذلك بما ذكره بقوله فان الأربعة لا تفني الخ (قوله
 فهذه ثلاثة أعداد الخ) هذا تعريف على ما تقدم من قوله مماثل الخ ومراده بهذه الثلاثة
 المشار إليها الثلاثة المذكورة في المتن وقوله بينهما وبين ثلاثة أخرى هذه النسب السابقة
 أي بين هذه الثلاثة وبين ثلاثة أخرى مقابلة لها هذه النسب السابقة وهي التماثل
 والمتداخل المعبر عنه في المتن بالنسب والتوافق ومراده بالثلاثة الأخرى الثلاثة المحذوفة
 من المتن التي قدرها الشارح بقوله لعدد غيره وبقوله لعدد أكثر منه وبقوله لعدد آخر
 (قوله ويعبر عنها) أي عن هذه النسب وقوله بالاشتراك وظاهره أن الاشتراك يطلق على
 الثلاثة نسب وقضية قوله في المتوافقين ويقال لهما مشترك كان أنه خاص بالتوافق فتأمل
 (قوله والرابع العدد المباين للعدد الآخر) أشار الشارح إلى أن أحد العددين محذوف
 من كلام المصنف كما علمت في نظيره فقد علمت مما تقرران أحد العددين محذوف من كلام
 المصنف في المواضع الأربعة وقوله الخالف له كالتفسير للمباين (قوله فهما متباينان
 ومتخالفان) أي فالعددان متباينان ومتخالفان (قوله ينبيك عن تفصياهن) أي يخبرك
 عن تفصياهن وقوله أي تفصيل النسب الخ هذا على ما سبق له من جعل الضمير فيما تقدم
 للنسب وأما على ما قلناه فالما سب ان يقال أي تفصيل الأعداد الخ (قوله العارف) أي
 جنس العارف فال فيه للجنس ويحتمل أنه كناية عن نفس المصنف ويكون محذوبا بالنعمة
 (قوله وقد أوضحت الكلام فيها) أي في هذه الأعداد باعتبار طرقها وقوله وبيان ما تعرف
 به من الطرق أحسنه تسليط الأصغر على الأكبر وطرحه منه في مرتين وأكثر فان لم يبق شيء

أخر (نخدم) العددين
 المثبتين (المثبتين) عددا
 (واحد) واكتف به عن
 الآخر فيكون الآخر جزء
 السهم فاضربه في أصل
 المسئلة أن لم تعمل أو في مبلغها
 بالمول ان عالت لان ذلك
 جزء السهم كما سأتى (وتخذ
 من) المثبتين (المتناسبين)
 أى المتداخلين العدد
 (الزائد) أى الأكبر واكن
 به عن الأصغر فيكون جزء
 السهم فاضربه في أصل
 المسئلة ان لم تعمل أو مبلغها
 بالمول ان عالت لانه جزء
 السهم كما سأتى (واضرب)
 في المثبتين المتوافقين (جميع
 الوفاق) الراجع من أحد
 العددين (في) العدد الآخر
 (الموافق * واسلك بذلك)
 أى بما حصل (أخرج
 الطرائق) أى أوضحها فان
 المنهاج هو الطريق الواضح
 وذلك بأن تضرب ما حصل
 من ضرب وفق أحدهما
 في كامل الآخر في أصل
 المسئلة أو مبلغها بالمول ان
 عالت لان ذلك جزء السهم كما
 سأتى (وتخذ جميع العدد
 المثبتين) من المثبتين للآخر
 (واضربه في) العدد
 (الثاني) المبين له فما حصل
 فهو جزء السهم فاضربه في
 أصل المسئلة أن لم تعمل وفي

كانا متداخلين كائنين وأربعة أو ستة وان بقى شئ فان بقى غير واحد كانا متوافقين كاربعة
 وستة وان بقى واحد ولو بعد الطرح مرتين كانا متباينين كاربعة وخسة أو تسعة فان المدار
 في التباين على بقا واحد بعد طرح الأصغر من الأكبر وقد طرح بعد ذلك ما بقى للأكبر
 من الأصغر كاربعة وسبعة فانك اذا طرحت الاربعة من السبعة ثم طرحت ما بقى للسبعة من
 الاربعة بقى واحد فقد علمت طريق معرفة التداخل وطريق معرفة التوافق وطريق
 معرفة التباين واما القائل فواضح لا يحتاج معرفة لطريق أه أميرت ووضح من الزيات
 (قوله اذا علمت النسبة الخ) أشار بذلك الى أن قول المصنف في هذا الجواب شرط مقدر قدره
 بقوله اذا علمت النسبة الخ وقوله من هذه النسب أى الاربعة التى هى التماسل والتناسب
 والتوافق والتباين وقوله بين المثبتين ظرف للنسبة وقوله من رؤس الفريقين أى عند
 مساواة كل فريق لسهامه وقوله أو أوافقهما أى عند موافقة كل فريق لسهامه وقوله
 أو رؤس فريق ووفق فريق آخر أى عند مساواة فريق لسهامه وموافقة الفريق الآخر
 لسهامه (قوله نخدم العددين الخ) قد علمت أنه جواب شرط مقدر قدره الشارح بقوله
 اذا علمت النسبة الخ (قوله فيكون الآخر جزء السهم) أى كما يعلم من محوم قوله فذلك جزء
 السهم فاعلمه وقوله فاضربه في أصل المسئلة أى بدون عول كما هو ظاهر وقد كذا يقال
 فيما بعد (قوله ونخدم المثبتين) أى من العددين المثبتين (قوله واضربه في المثبتين
 المتوافقين) أى في صورة المثبتين المتوافقين فليس المراد أنهم مضروب فيما كما لا يخفى
 (قوله في العدد الآخر) متعلق بالضرب (قوله واسلك بذلك الخ) يحتمل أن المعنى واسلك
 بذلك الضرب أى ضرب الوفاق في الموافق أو وضع الطرائق وهذا أولى مما ذكره الشارح
 لما أتى (قوله فان المنهاج الخ) علة لتفسير أخرج الطرائق بأوضحها (قوله وذلك بأن تضرب
 ما حصل الخ) أى وسلوك أخرج الطرائق وأوضحها يتحقق بأن تضرب ما حصل الخ وهذا
 المحل يستلزم التكرار في كلام المصنف لانه قال بعد واضربه في الأصل الذى تأصله فيكون
 على المحل المذكور مكررا بالذات نسبة لصورة التوافق مع قوله واسلك بذلك الخ
 الطرائق فالأولى المحل الذى ذكرناه آنفا (قوله للآخر) متعلق بالمباين (قوله ولاتداهن)
 أى ولا تظهر لا غير ما يريد مع انطواء سرك على خلافه وهذا هو المراد بقوله أى لاتصانع
 وانما سأتى عن ذلك لانه تعاقب لكن النفاق هو الذى يروج في هـ ذا الزمان ومما يعزى
 للرخشمرى هذان المبتان

زمان كل حب فيه خب * وطعم الخل خل لو مذاق
 له سوق بضاعته نفاق * فنفاق فالنفاق له نفاق

والمنى عنه بذل الدين ليس المال ويقال لذلك مداهنة ومصانعة ومواراة واما بذل
 المال ليس لم الدين فهو دويسى مداراة وفي الحديث بعثت بمدارة الناس وفي مسند
 الفردوس عن ابن مسعود من عاش مداريا مات شهيدا اه أو اوة وحفنى مع زيادة
 (قوله قال القرطبي الخ) استدلال على التفسير وقوله المداهنة والادهان الخ صريحه
 أنهما مترادفان وقوله وقيل الخ صريحه أنهما غير مترادفين لانه فسر المداهنة بالمواراة

والادهان بالغش (قوله فذالك الخ) هـ ذاراجع لجميع النسب السابقة وقوله أى
 ماحصلته من النسب الاربع المناسب أن يقول من المتناسبات الاربعة ويمكن أن يقدر
 مضافى فى كلامه أى من ذى النسب الاربع (قوله وهو) أى ماحصلته وتوله أحد
 المتماثلان أى فيما اذا كان هناك تماثل كما قال المصنف فخذ من المماثلين واحدا
 وقوله وأكبر المتداخلين أى فيما اذا كان هناك تداخل ويعبر عنه بالتأسيب كما قال
 المصنف وخذ من المتناسبين الزائدا وقوله ومسطح وفق الخ أى وحاصل ضرب وفق أحد
 المتوافقين فى كامل الآخر فيما اذا كان هناك توافق كما قال المصنف واضرب جميع الوفاق
 فى الموافق وقوله ومسطح المتباينين أى وحاصل ضرب احد المتباينين فى الآخر فيما اذا
 كان هناك تباين كما قال المصنف وخذ جميع العدد المبين * واضربه فى الثمانى ولتادهن
 (قوله جزء الخ) خبر اسم الاشارة وقوله أى حظ أى نصيب (قوله من أصل المسئلة)
 أى الكائن من أصل المسئلة ان لم نعمل أخذنا بعد (قوله من التصحيح) أى من المصحح
 وهو متعلق بحظ (قوله ووجه تسميته بذلك) أى ووجه تسميته ماحصلته من المتناسبات
 الاربع بجزء السهم أى بهذا اللفظ وقوله أى الحال والشأن وقوله اذا قسم المصحح
 أى الذى صحته بالضرب وقوله على الاصل أى أصل المسئلة وقوله تاما أى حال كونه
 تاما ان لم نعمل وقوله أوعائلا أى أوحال كونه عائلا ان عالت وقوله نخرج هو أى
 ماحصلته من المتناسبات (قوله لان المحاصل الخ) علة لقوله نخرج هو وقوله من الضرب
 أى ضرب أحد العددين فى الآخر وهما قد ضربت ماحصلته فى أصل المسئلة ان لم نعمل وفى
 مبلغها بالعول ان عالت وقوله على أحد المضروبين هو هنا أصل المسئلة تاما أوعائلا
 وقوله نخرج المضروب الآخر وهو هنا ماحصلته ومثال ذلك زوج وست شقيقات فهذه
 المسئلة من ستة وعول لسبعة للزوج النصف ثلاثة والشقيقات الثمان أربعة وهى لا تقسم
 عليهن وتوافق عددهن بالنصف فتدالى وفقها وهو ثلاثة وتضرب فى المسئلة بعولها وهى
 سبعة يحصل واحد وعشرون فاذا قسمت هذا المصحح على سبعة نخرج لكل سهم منها ثلاثة
 فهى جزء السهم (قوله والمطلوب بالقسمة) أى والقرض منها وقوله نصيب الواحد من
 المقسوم عليه أى نصيب السهم الواحد حال كون ذلك الواحد بعض المقسوم عليه الذى هو
 أصل المسئلة ان لم نعمل ومبلغها بالعول ان عالت كما أسبغنا فى المثال السابق وقوله من جملة
 المقسوم متعلق بنصيب كفى الخفى (قوله والواحد من المقسوم عليه) مبتدأ خبره جملة قوله
 يسمى سهمها وأما قوله وهو الاصل أو المنتهى اليه بالعول فجملة متعرضة تصديها بنفسه
 المقسوم عليه فالضمر طائفة عليه والمراد أصل المسئلة بلا عول ان لم نعمل والمنتهى اليه بالعول
 ان عالت وقوله والحظ مبتدأ خبره جملة قوله يسمى جزءا وقوله فلذلك قيل جزء السهم أى
 فلما ذكر من ان الواحد من المقسوم عليه يسمى سهمها والحظ يسمى جزءا قيل لما جعلته جزء
 السهم وقوله أى حظ الواحد بنفسه بجزء السهم فحظ نفسه بجزء الواحد بنفسه للسهم
 وقوله من الاصل أو المنتهى اليه أى الكائن من أصل المسئلة بلا عول ان لم نعمل أو
 المنتهى اليه بالعول ان عالت (قوله واحفظه) هو ثابت فى بعض الذخ ولا يستقيم النظم

المداخلة والادهان المصانعة
 وقيل داهنت معنى وأريت
 وأدهنت بمعنى غشتت
 (فذلك) أى ماحصلته فى
 النسب الاربع وهو واحد
 المتماثلين وأكبر المتداخلين
 ومسطح وفق أحد المتوافقين
 فى كامل الآخر ومسطح
 المتباينين (جزء) أى حظ
 (السهم) أو واحد من أصل
 المسئلة أو مبلغها بالعول
 ان عالت من التصحيح ووجه
 تسميته بذلك كما قال ابن
 الهيثم رحمه الله انه اذا قسم
 المصحح على الاصل تاما أو
 عائلا نخرج هو لان المحاصل
 من الضرب اذا قسم على أحد
 المضروبين نخرج المضروب
 الآخر والمطلوب القسمة
 ونصيب الواحد من المقسوم
 عليه من جملة المقسوم
 والواحد من المقسوم عليه
 وهو الاصل أو المنتهى اليه
 بالعول يسمى سهمها والحظ
 يسمى جزءا فلذلك قيل جزء
 السهم أى حظ الواحد من
 الاصل أو المنتهى اليه
 (فأعلمه) أى جزء السهم
 الذى كوروا حفظه (واحذر

الابحذفه كما هو المحفوظ (قوله هديت) جملة مترضة بين الفعل وهو احدى ومعموله وهو
 ان تضل عنه غرضه بها الدعاء للواقف على هذه المقدمة (قوله في الاصل) أى اصل
 المسئلة (قوله وما تحصلا) تفسير (قوله فهو ما تصح منه المسئلة) تعادل لما قبله فكأنه قال
 لانه الذى تصح منه المسئلة (قوله واتممه) الضمير يعود لما انضم وما تحصلا ولذلك قال
 الشارح أى ما تحصل وانما لم يقل أى ما انضم وما تحصل لما علمت ان ما تحصل تفسير
 لما انضم فهو عينه (قوله وهو) أى ما تحصل وقوله بين الورثة طرف لا قسمه (قوله من
 الوجوه التى الخ) وقد ذكر فى اللؤلؤة وجوه خمسة فراجعها ان شئت (قوله منها الخ) ومنها
 ان تقسم جزء السهم على عدد الصنف ثم تضرب الخارج فى النصيب من الاصل يخرج
 نصيب كل واحد من ذلك الصنف فى ثلاث نبات واخوين لابوين اولاب أصاها ثلاثة
 يخرج الثمانين فالبنات الثمان اثنان وهما لا ينقسمان على ثلاثة ويباينان وللأخوين
 واحد لا ينقسم عليهم ما ويباين وبين الرؤس بعضها مع بعض تباين فاضرب ثلاثة فى اثنين
 بستة وهى جزء السهم ثم تضربها فى اصل المسئلة وهو ثلاثة بثمانية عشر فاذا قسمت جزء
 السهم وهو ستة على عدد البنات وهو ثلاثة خرج لكل واحد اثنان واذا ضربت الخارج
 وهو اثنان فى نصيب البنات من الاصل وهو اثنان يخرج أربعة وهى نصيب كل بنت واذا
 قسمت جزء السهم وهو ستة على الأخوين يخرج لكل واحد ثلاثة واذا ضربت الخارج فى
 نصيب الأخوين من الاصل وهو واحد يبقى ثلاثة وهى نصيب كل أخ ومنها غير ذلك من
 الوجوه التى ذكرها فى اللؤلؤة (قوله ان تضرب حصة كل فريق الخ) فنصيب البنات فى
 الامثال السابق من الاصل اثنان يضرب فى جزء السهم وهو ستة يحصل اثنا عشر لكل بنت
 أربعة وللأخوين واحد يضرب فى جزء السهم وهو ستة بسبعة لكل أخ ثلاثة وهذا الوجه
 هو اصل الوجه وأعمها وأنفعها وأسهلها ومن ثم اقتصر عليه الشارح كما فى اللؤلؤة (قوله
 من اصل المسئلة) أى بلا عول ان لم تعلم وبها ان عالت (قوله فان كان الفريق شخصا
 واحدا أخذته) أى لان الشخص الواحد ينقسم عليه نصيبه دائما وقوله وان كان جماعة
 فاقسمه الخ أى وان كان الفريق جماعة فاقسمه الخ فى أم وثلاثة اخوة لام وعم أصلها ستة
 للام واحد وللثلاثة اخوة لام اثنان لا ينقسمان ويباينان والباقى للعم فتضرب ثلاثة فى
 اصل المسئلة وهو ستة يخرج ثمانية عشر فنصيب الام واحد من الاصل يضرب فى جزء
 السهم وهو ثلاثة بثلاثة تأخذها الام لانها شخص واحد ونصيب الاخوة من الاصل اثنان
 يضربان فى جزء السهم وهو ثلاثة بستة لكل واحد اثنان ونصيب العم ثلاثة من الاصل
 تضرب فى جزء السهم وهو ثلاثة بثلاثة يأخذها العم لانه شخص واحد (قوله فالقسم اذا
 صحح) أى تقسمك للمسئلة بين الورثة اذا صححتها بالقواعد السابقة صحح لا منكسر (قوله
 يعرفه) أى يعرف كونه صحيحا (قوله قال القرطبي الخ) ذكر للاصححى ثلاثة معان فتقوله
 الذى لا يقدر الخ أى كالخوس وهذا هو المعنى الاول وقوله والذى لا يقصم الخ الواو بمعنى
 اولان هذا هو المعنى الثانى وقوله ولا يبين تفسير وقوله والذى فى لسانه الخ الواو بمعنى
 اولان هذا هو المعنى الثالث وقوله بحجة أى لكنة كابدال الكاف بالتاء وقوله وان

هديت أن تصل) وفى بعض
 النسخ أن تربخ (عنه *
 واضربه) أى جزء السهم
 المذكور (فى الاصل) ان لم
 يعمل وبه قوله ان حال وفى
 قوله (الذى تأصلا) تأكيد
 لاصالته (واحص) أى
 اضبط (ما انضم وما تحصلا)
 بالضم فهو ما تصح منه
 المسئلة واقسمه أى ما تحصلا
 وهو ما صحت منه المسئلة بين
 الورثة بوجه من الواجه التى
 ذكرها الفرضيون وذكرت
 بعضها فى شرح الترتيب
 منها ان تضرب حصة كل
 فريق من اصل المسئلة فى
 جزء السهم فان كان الفريق
 شخصا واحدا أخذته وان
 كان جماعة فاقسمه) على
 عددهم يخرج ما لكل وارث
 مما صحت منه المسئلة
 (فالقسم اذا صحح) لانك
 قد صحت المسئلة بالقواعد
 السابقة وهى قواعد صححة
 (يعرفه الاحم) قال
 القرطبي رحمه الله تعالى
 الاحم الذى لا يقدر على
 الكلام أصلا والذى
 لا يفهم ولا يبين كلامه
 والذى فى لسانه بحجة وان

أفصح بالعجبة أى وان تكلم بالكلام الفصيح بالعجبة (قوله والفصيح) عطف على الاصح
وقوله البليغ أى لغة وفي الاصطلاح من له ملكة يقتدي بها على الاتقان بالكلام الفصيح
ولا يلزم من ذلك ان يكون بليغاً لان البليغ من له ملكة يقتدي بها على الاتقان بالكلام
البليغ والسلاطة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله قال القرطبي الخ) غرضه بذلك الاستدلال على
تفسير الفصيح بالبليغ لغة (قوله واذا فهمت ما ذكر) أى من النظر بين الرأس والسهم
والمثبتات المتساين ووفق الموافق والنظر بين الرأس المثبتة بعضها مع بعض وأخذ أحد
المقابلين وأكبر المتداخلين وحاصل ضرب وفق أحد المتوافقين فى الآخر وحاصل ضرب
أحد المتباينين فى الآخر ما سبق وقوله فاعلم ان الانكسار على فريقين الخ جواب
الشرط (قوله فيه اثنتا عشرة صورة) سبأنى عمد لها باثني عشر مثالا (قوله وذلك لان كل
فريق الخ) أى وكون الانكسار على فريقين فيه اثنتا عشرة صورة ثابت لان كل الخ فذلك
ممتد أو خبره محذوف تقديره ثابت وقوله لان كل الخ تعليل للخبر المحذوف (قوله فهذه ثلاثة
أحوال) لان النظر بين الرأس والسهم وان كان بتطرين فقط وهما المباينة والموافقة
لكن اما أن يباين كل فريق سهمه واما أن يوافق كل فريق سهمه واما أن يباين فريقا
سهمه وتوافق فريقا آخر سهمه كما أفصح بها الشارح (قوله والمثبتان) أى اللذان هما
عدد الفريقين أو فوقاهما أو عدد فريق ووفق فريق آخر كما بصرح بذلك قوله فى تلك
الاحوال الثلاثة (قوله فلا يخلوان من واحدة منهما) أى من النسب الاربع التى هى
التماثل والتداخل والتوافق والتباين (قوله وأربعة فى ثلاثة) أى مضروبة فى ثلاثة
وقوله باثني عشر أى قائمة من ضرب أربعة فى ثلاثة (قوله وان نظرت باعتبار العول وعدمه)
أى وان نظرت للصورة المذكورة مع اعتبار العول وعدمه فالباين معنى مع أو متبادلة باعتبار
العول وعدمه فالباين للابسة (قوله كانت الصور أربعة وعشرين) أى قائمة من ضرب
اثنين حال العول وعدمه فى اثني عشر (قوله وان نظرت باعتبار الاصول) أى ما عدا أصل
اثنين كما به علمه الشارح بعد بقوله ثم اعلم ان الانكسار الخ قوله زادت الصور على أربعة
وعشرين أى فتباغت ستا وتسعين بضرب عدد الاصول الثمانية فى الصور الاثني عشر بقطع
النظر عن العول وعدمه لان العول لا يجرى فى جميع الاصول وان نظرت للعول وعدمه
وان كان العول لا يجرى فى الكل وضربت الثمانية فى الاربعة والعشرين بلغت الصور
مائة واثنين وتسعين لكن الصور حينئذ يكون بعضها عقلياً لما علمت من أن العول
لا يجرى فى الجميع والصور الواقعة مائة واثنان وثلاثون لان الستة والاثني عشر والاربعة
والعشرين تضرب فى اربعة وعشرين باعتبار العول وعدمه لان العول قد يجرى فيها
يحصل اثنان وسبعون والثلاثة والاربعة والثمانية والثمانية عشر والستة والثلاثون تضرب
فى اثني عشر باعتبار عدم العول فقط لان العول لا يجرى فيها يحصل ستون فاذا ضمت لما
تقدم كان المجموع مائة واثنين وثلاثين صورة فتدبر (قوله ثم اعلم ان الانكسار على فريقين
لا يتأنى فى أصل اثنين) أى لان هذا الاصل لا يقوم الا من النصفين كزوج وأخت شقيقة

أفصح بالعجبة (والفصيح)
البليغ قال القرطبي أيضا
فصح بالضم فصاحة صار
فصيحاً أى بلغنا انتهى وإذا
فهمت ما ذكر فاعلم ان
الانكسار على فريقين فيه
اثنتا عشرة صورة وذلك لان
كل فريق منها اما ان يباينه
سهمه واما أن توافقه واما
أن توافق فريقا سهمه
وتباين فريقا سهمه فهذه
ثلاثة احوال كما تقدم
والمثبتان فى تلك الاحوال
الثلاثة اذا نظرت بينهما
بالنسب الاربع فلا
يخلوان من واحدة منها
وأربعة فى ثلاثة باثني عشر
وان نظرت باعتبار العول
وعدمه كانت الصور اربعة
وعشرين وان نظرت باعتبار
الاصول زادت الصور ثم
اعلم ان الانكسار على
فريقين لا يتأنى فى أصل
اثنين

أولاب أو من النصف وما بقى كمنت وعم ومستحق النصف لا يكون الا واحدا وكل عدد
يصح على الواحد ولا يقع الانكسار على فريق واحد في أصل اثنين الا اذا كان هناك
نصف وما بقى وكان مستحق ما بقى متعددا كما في مسألة بنت وعمين اه شرح كشف
الغوامض ببعض تصرف افاده في اللؤلؤة (قوله وبتأني فبما عداه من الاصل أى وهو
ثمانية لانهما تسعة نخرج منها أصل اثنين (قوله اذا تقرر ذلك فلنمثل للانكسار على فريقين
بأثنى عشر مثالا) أى لان صورهما اثنا عشر كما تقدم وقد بدأ بأصل ثلاثة وترك اصل اثنين
لمسبق من أنه لا يتأني فيه الانكسار على فريقين وتبقى بأصل أربعة وثلاث بأصل ستة الخ
كما يعلم بتبسيط عبارة الشارح (قوله في ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام الخ) فلهذا ثلاثة أخوة
لأم الثلث واحد وهو لا ينقسم على الثلاثة ويباينها للثلاثة أعمام الباقى وهو اثنان
لا ينقسمان على ثلاثة ويباينان وبين الثلاثة أخوة لأم وبين الثلاثة أعمام تماثل فيمكننى
بأحدهما وهو ثلاثة فهى جزء السهم فتضرب فى أصل المسئلة وهو ثلاثة بتسعة ومنها تصح
كذلكه الشارح (قوله أصلها ثلاثة) أى يخرج الثلث الذى للثلاثة أخوة لأم (قوله
وجزء سهما ثلاثة) أى التى هى عدد رؤس أحد الفريقين وقوله للمائة فى المبانة أى
للمائة بين الرؤس بعضها مع بعض فانهم ثلاثة وثلاثة وهما مائة تان فى حال المبانة بين
كل فريق وسهامه وفى معنى مع وهكذا يقال فيما بعد (قوله وتصح من تسعة) فلهذا ثلاثة
أخوة لأم واحد فى ثلاثة بثلاثة لكل واحد منهم واحد وللثلاثة أعمام اثنان فى ثلاثة بستة
لكل واحد منهم اثنان (قوله وفى زوجتين وثمانية أعمام الخ) فللزوجة من الربع واحد
وهو لا ينقسم على الزوجتين ويباينهما وللثمانية أعمام الباقى وهو ثلاثة لا تنقسم على
الثمانية وتباينها وبين الاثنين عدد الزوجتين وبين الثمانية عدد الأعمام تداخل فيمكننى
بأحدهما وهو ثمانية فهى جزء السهم فتضرب فى أصل المسئلة وهو أربعة باثنين وثلاثين
ومنها تصح كذلكه الشارح (قوله أصلها أربعة) أى يخرج الربع الذى للزوجتين (قوله
وجزء سهما ثمانية) أى التى هى عدد رؤس الأعمام وقوله للداخله فى المبانة أى
للداخله بين الرؤس بعضها مع بعض فان الاثنين داخلان فى الثمانية فى حال المبانة بين
كل فريق وسهامه (قوله وتصح من اثنين وثلاثين) فللزوجة من اثنين واحد فى ثمانية بثمانية لكل
واحدة أربعة وللأعمام الثمانية ثلاثة فى ثمانية بأربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة (قوله
وفى أربع جدات وستة أعمام الخ) فللأربع جدات السدس واحد وهو لا ينقسم على
أربع جدات ويباينها وستة أعمام الباقى وهو خمسة لا تنقسم على الستة أعمام وتباينها
وبين الأربع عدد الجدات وبين الستة عدد الأعمام توافق بالنصف فتضرب نصف
أحدهما فى كامل الآخر باثنى عشر وهو جزء السهم فتضرب فى أصل المسئلة وهو ستة
باثنين وسبعين ومنها تصح كذلكه الشارح (قوله أصلها ستة) أى يخرج السدس الذى
للجدات (قوله وجزء سهما اثنا عشر) أى عدد الحاصل من ضرب نصف أحد العددين فى
الآخر وقوله للوافقة فى المبانة أى للوافقة بين الرؤس بعضها مع بعض فى حال المبانة
بين كل فريق وسهامه (قوله وتصح من اثنين وسبعين) فللأربع جدات واحد فى اثني

وينة أى فيما عداه من
الأصول اذا تقرر ذلك
فلمثل للانكسار على
فريقين باثنى عشر مثالا فى
ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام
أصلها ثلاثة وجزء سهما
ثلاثة للمائة فى المبانة
وتصح من تسعة وفى زوجتين
وثمانية أعمام أصلها أربعة
وجزء سهما ثمانية لداخله
فى المبانة وتصح من
اثنين وثلاثين وفى أربع
جدات وستة أعمام أصلها
ستة وجزء سهما اثنا عشر
للموافقة فى المبانة وتصح
من اثنين وسبعين

عشر بائع عشر لكل واحدة ثلاثة والسبعة أعمام خمسة في اثني عشر بستين لكل واحد
عشرة (قوله وفي أربع زوجات وخمسة بنين الخ) فللأربع زوجات الثمن واحد وهو لا يتقسم
على الأربع ويباينها وللخمس بنين الباقي وهو سبعة لا يتقسم على الخمسة وتباينها وبين
الأربع عددا الزوجات وبين الخمسة عددا البنين تباين فيضرب أحد العددين في الآخر
بعشرين وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ثمانية بمائة وستين ومنها تصح كما
ذكره الشارح (قوله أصلها ثمانية) أي يخرج الثمن الذي للزوجات (قوله وجزء سهمها
عشرون) أي عدد المحاصل من ضرب أحد العددين في الآخر وقوله للمباينة في المباينة
أي للمباينة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال المباينة بين كل فريق وسهامه فقد عها
التباين (قوله وتصح من مائة وستين) فللأربع زوجات واحد في عشري بعشرين لكل
واحدة خمسة وللخمس بنين سبعة في عشري بمائة وأربعين لكل واحد ثمانية وعشرون
(قوله وتسمى سهام) أي لأنها كما تجر الاسم أي الشديد لتحقيق الشدة فيها بواسطة عموم
التباين فيها (قوله وكذا كل مسئلة الخ) أي ومثل ذابني المذكور من المسئلة السابقة
كل مسئلة الخ فتسمى بالسهام (قوله وفي أم وأربعة أخوة لأم وعم في شقيقات الخ) فللام
السدس واحد وللأربعة أخوة لأم الثلث اثنان وهما لا يتقسمان على الأربعة ويوافقانها
بالنصف فتد الأربعة لاثنتين وللثمان شقيقات الثمان أربعة فبمعاد على الثلاثة الماقمة
بواحد فتصير أربعة وهي لا تتقسم على الثمانية وتوافقها بالربع فتد الثمانية لاثنتين وبين
الوفقين تماثل فيكتفي باثنين فهما جزء السهم فيضربان في المسئلة بعولها وهي سبعة بأربعة
عشر ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي يخرج السدس الذي للام واما
مخرج كل من الثلث والاثنين فداخل في مخرج السدس (قوله وتعمل لسبعة) أي لتكمل
الاثنين للشقيقات (قوله وجزء سهمها اثنان) أي عدد أحد الوفقين وقوله للمائة في
الموافقة أي للمائة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق وسهامه
(قوله وتصح من أربعة عشر) فللام واحد في اثنين باثنين وللأربعة أخوة لأم اثنان في اثنين
بأربعة لكل واحد منهم واحد وللثمان شقيقات أربعة في اثنين بثمانية لكل واحد منهم
واحد (قوله ولو كانت الأخوة لأم فيها ثمانية أيضا) أي كما أن الشقيقات ثمانية وقوله
كانت مثلا للداخل في الموافقة أي لأنه حينئذ يكون بين الثمانية أخوة لأم وبين الاثنين
سهمهم توافق بالنصف فتد الثمانية لنصفها أربعة مع كون الثمان شقيقات تدل بها
اثنين وبين الأربعة والاثنين فداخل في حال الموافقة بين السهام والرؤس وقوله وكان جزء
سهمها أربعة أي عدد وفق الأخوة للام وقوله وتصح من ثمانية وعشرين أي لضرب
أربعة في سبعة وحاصله ما ذكره فللام واحد في أربعة بثمانية وللثمانية أخوة لأم اثنان في
أربعة بثمانية لكل واحد منهم واحد وللثمان شقيقات أربعة في أربعة بستة عشر لكل
واحدة منهم اثنان (قوله ولو كانت الشقيقات) أربعة وعشرين وأولاد الأم ثمانية مع الأم
كانت مثلا للموافقة في الموافقة) أي لأنه حينئذ يكون بين الشقيقات وسهامها توافق
بالربع فتد الأربعة والعشرون إلى ربعها ستة مع كون الأخوة للام تدل لنصفها أربعة

وفي أربع زوجات وخمسة بنين
أصلها ثمانية وجزء سهمها
عشرون للمباينة في المباينة
وتصح من مائة وستين
وتسمى سهام وكذا كل
مسئلة عها التباين أي بين
كل فريق وسهامه وبين
الفرق بعضها بعضا وفي أم
وأربعة أخوة لأم وعم في
شقيقات أصلها ستة وتعمل
لسبعة وجزء سهمها اثنان
للمائة في الموافقة وتصح
من أربعة عشر ولو كانت
الأخوة للام فيها ثمانية
أيضا كانت مثلا للداخل
في الموافقة وكان جزء سهمها
أربعة وتصح من ثمانية
وعشرين ولو كانت
الشقيقات أربعة وعشرين
وأولاد الأم ثمانية مع الأم
كانت مثلا للموافقة في

وبين الستة والاربعة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر
وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي سبعة بأربعة وثمانين ومنها تصح كما ذكره
الشارح وقوله وكان جزء سهمها اثني عشر أي عدد حاصل ضرب وفق أحد المتقين من
الوفيقين في كامل الآخر وقوله وتصح من أربعة وثمانين أي لضرب اثني عشر في سبعة
وحاصله ما ذكر فاللام واحد في اثني عشر باثني عشر وللثمانية الاخوة للام اثنان في اثني عشر
بأربعة وعشرين لكل واحد منهم ثلاثة وللاربعة والعشرين شقيقة أربعة عشر في
اثني عشر بثمانية وأربعين لكل واحدة منهم اثنان (قوله وفي زوج وأربعة اخوة للام
واثني عشر شقيقة الخ) فللزوجة النصف ثلاثة وللاربعة اخوة للام الثلث اثنان وهما
لا ينقسمان على الاربعة ويوافقانها بالنصف فتد الاربعة لاثني بقى واحد ويعال
ثلاثة لتكمل الثمانين اربعة للشقيقات وهي لا تنقسم على اثني عشر وتوافقها
بالربع فتد الاثني عشر لثلاثة وبين الاثني عشر والثلاثة تباين فتضرب اثنان في
ثلاثة وستة وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي تسعة بأربعة وخمسين ومنها
تصح كما ذكره الشارح (قوله أصاها ستة) أي لأنها المحاصلة من ضرب مخرج النصف
في مخرج الثلث أو الثمانين وقوله وتعمل لتسعة أي لتكمل الثلثين للشقيقات كما مر
(قوله وجزء سهمها ستة) أي عدد الحاصل من ضرب أحد الوفيقين في الآخر تباينهما
وقوله للباينة في الموافقة أي للباينة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال الموافقة بين كل
فريق وسهامه (قوله وتصح من أربعة وخمسين) أي لضرب ستة في تسعة وحاصله ما ذكر
فللزوجة ثلاثة في ستة بثمانية عشر وللاربعة اخوة للام اثنان في ستة باثني عشر لكل واحد
ثلاثة وللاثني عشر شقيقة أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل واحدة اثنان (قوله وفي
زوجة وأربع جدات وعمين الخ) فللزوجة الربع ثلاثة وللاربعة جدات السادس
اثنان وهما لا ينقسمان عاين ويوافقان عددهن بالنصف فتد الاربعة لاثني وللعمين
الساقي وهو ستة وهي غير منقسمة عليهم ما ومباينة لهم ما وفي وفق الجدات وبين
العمين قائل فيكتفي باثنين فهما جزء السهم ويضربان في أصل المسئلة وهو اثنا عشر بأربعة
وعشرين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصاها اثنا عشر) أي لأنها المحاصلة
من ضرب وفق مخرج الربع في كامل مخرج السادس أو بالعكس وقوله ولا عول فيها
أي لعدم الاحتياج اليه (قوله وجزء سهمها اثنان) أي لأنهما عدد أحد المتقين من
وفق أحد الصنفين وعد الآخر كما وضعه الشارح بقوله لأن نصيب الجدات الخ (قوله
وتصح من أربعة وعشرين) أي لضرب اثنين في اثني عشر وحاصله ما ذكر فللزوجة ثلاثة
في اثنين بستة وللاربعة جدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة منهم واحد وللعمين
سبعة في اثنين بأربعة عشر لكل واحد منهما سبعة (قوله فهذا مثال المائنة) أي بين
وفق فريق وعدد فريق آخر وقوله في موافقة الخ أي في حال موافقة الخ (قوله وفي أربع
زوجات واثنين وثلاثين بنتا وأبوين الخ) فللاربعة زوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم
على الاربعة وتباينها ولاثنين وثلاثين بنتا لثمان ستة عشر وهي لا تنقسم على الاثنين

الموافقة وكان جزء سهمها
اثني عشر وتصح من أربعة
وثمانين وفي زوج وأربعة
اخوة للام واثني عشر شقيقة
أصاها ستة وتعمل لتسعة
وجزء سهمها ستة لمباينة في
الموافقة وتصح من أربعة
وخمسين وفي زوجة وأربع
جدات وعمين أصاها اثنا
عشر ولا عول فيها وجزء
سهمها اثنان لان نصيب
الجدات وهو اثنان توافق
عددهن بالنصف ونصف
الاربعة اثنان ونصيب
العمين وهو ستة بمباين
لعددهما واثنان واثنان
مما لان فيكتفي باثنين
منهما فهما جزء السهم كما قلنا
وتصح من أربعة وعشرين
فهذا مثال المائنة في
موافقة أحد الصنفين
سهامه ومباينة الآخر سهامه
وفي أربع زوجات واثنين
وثلاثين بنتا وأبوين

وثلاثين وتوافقها نصف الثمن فترد الاثنان وثلاثون لنصف ثمنها اثنان وبين الاربع
عدد الزوجات والاثنين عدد وفق البنات تدخّل فيكن في بالا كبر وهو الاربع فهي جزء
السهم وللاربين السدس في المال لهما بثلاثة لتكميل سدسهما فأصل المسئلة من أربعة
وعشرين وعالت السبعة وعشرين وتضرب جزء السهم وهو أربع في المسئلة بعولها وهي
سبعة وعشرون بمائة وثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها أربعة وعشرون)
أي عدد حاصل من ضرب وفق مخرج الثمن في كامل مخرج السدس أو بالعكس وقوله
تعول السبعة وعشرين أي التميم السدسين للاربين إذ لم يبق لهما بعد الثمن والثامن الا
خسة في المال لهما بثلاثة (قوله وجزء سهمها أربعة) أي عدد رؤس الزوجات لدخول
عدد وفق البنات فيه مع مائة أحد الصنفين سهمهما وموافقة الصنف الآخر سهمهما كما
أشار لذلك بقوله للدخلة الخ (قوله وتصح من مائة وثمانية) أي لضرب أربعة في سبعة
وعشرين وحاصله ما ذكره للاربين زوجات ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحدة ثلاثة
والاثنين وثلاثين بنتا ستة عشر في أربعة بأربعة وستين لكل واحدة اثنان وللاربين
ثمانية في أربعة باثني وثلاثين لكل واحد منها مائة وستة عشر (قوله وفي جد و جدتين
لاتدلي واحدة منها مائة وستة اخوة الخ) فللعديتين السدس ثلاثة وهي لا تنقسم عليهما
وتما بينهما وللجدث الثلث الباقي خمسة والستة أخوة الباقي عشرة وهي لا تنقسم على الستة
وتوافقها بالنصف فترد الستة وفقها ثلاثة وبين الاثنين عدد الجدتين وبين الثلاثة عدد وفق
الاخوة تمان فيضرب أحدهما في الآخر ستة وهي جزء السهم فتضرب في ثمانية عشر التي
هي أصل المسئلة بمائة وثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح واحترز بقوله لاتدلي واحدة
به من ماعمال الوادلت واحدة منها مائة فانها تحجب به (قوله أصلها ثمانية عشر) أي على
الراجح لان فيها سدسها وثالث الباقي كما مر وقوله وجزء سهمها ستة أي عدد حاصل ضرب
اثنين في ثلاثة أو بالعكس وقوله للباينة في مباينة الخ أي للباينة بين الرؤس بعضها مع
بعض فان اثنين عدد الجدتين تمان ثلاثة عدد وفق الاخوة مع مباينة أحد الصنفين وهو
الجد نصيبه وموافقة الآخر وهو الاخوة نصيبه بالنصف كما مر (قوله وتصح من مائة
وثمانية) فللجدتين ثلاثة في ستة بثمانية عشر لكل واحدة تسعة وللجد خمسة في ستة
بثلاثين والستة أخوة عشرة في ستة بستين لكل واحدة عشرة (قوله وفي أربع زوجات واثنى
عشر أخا شقيقا أولاب وجد و أم) فللاربين زوجات الربع تسعة وهي لا تنقسم على الاربع
وتما بينهما وللأم السدس ستة وللجدث الثلث الباقي سبعة للاثنى عشر أخا أربعة عشر وهي
لا تنقسم عليهما وتوافق عددهم بالنصف فترد الاثنا عشر لنصفها ستة وبين الاربع عدد
الزوجات وبين الستة عدد وفق الاخوة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل
الآخر باثنى عشر وهي جزء السهم فتضرب في ستة وثلاثين أصل المسئلة بأربعة مائة واثنين
وثلاثين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي لان فيها سدس
وربعها وثالث الباقي وتقدم أن أصلها ستة وثلاثون على الرابع وقوله وجزء سهمها اثنا عشر
أي عدد الحاصل من ضرب وفق الاربع في الستة أو بالعكس كما علمت وقوله لموافقة في

أصلها أربعة وعشرون وتعول
لسبعة وعشرين وجزء
سهمها أربعة للدخلة في
مباينة أحد الصنفين نصيبه
وموافقة النصف الآخر
نصيبه وتصح من مائة
وثمانية وفي جد و جدتين
لاتدلي واحدة منها مائة
وستة أخوة أشقاء أولاب
أصلها ثمانية عشر وجزء
سهمها ستة للباينة في مباينة
أحد الصنفين نصيبه
وموافقة الآخر نصيبه
وتصح من مائة وثمانية
وفي أربع زوجات واثنى
عشر أخا شقيقا أولاب وجد
و أم أصلها ستة وثلاثون
و جزء سهمها اثنا عشر
لموافقة في مباينة أحد
الصنفين نصيبه وموافقة

مما ينسب الخ أي للوافق بين الرأس وبعضها مع بعض فان الاربع توافق الستة بالنصف مع
 مما ينسب أحد الصنفين وهما الزوجات نصيبه وموافقه الآخر وهو الاخوة نصيبه (قوله
 وتصح من أربع مائة واثنين وثلاثين) فالاربعة زوجات تسعة في اثني عشر بمائة ومائة
 لكل واحدة سبعة وعشرون واللام ستة في اثني عشر باثنين وسبعين والحدس ستة في اثني عشر
 بأربعة ومائة واثنين وثلاثين عشر أربعة عشر في اثني عشر بمائة ومائة وسبعين لكل
 واحد أربعة عشر (قوله فقد استوفيت الخ) تفريع على جميع ما تقدم من الامثلة
 (قوله مفرقة) أي حال كونها مفرقة (قوله ما عدد اصل اثنين) أي لما تقدم لك من أن
 الانكسار على فريقتين لا يتأتى في أصل اثنين (قوله فهذه الخ) تفريع على ما سبق
 والمناسبتين براسم الاشارة بالقواعد التي ذكرها المظهر الاخبار عنه بقوله جعل والمعنى
 حينئذ فهذه القواعد المذكورة جعل من الحساب وأما تفسيره بالاحكام التي ذكرها فلا
 يناسب جعل الجمل عليه الا بتقديره مضاف أي مدلول جعل ان قدر في الآخر أودال هذه
 ان قدر في الاول (قوله من الحساب) أي بعض الحساب فن للتبعيض والجار والمجرور صفة
 مجمل متقدمة عليه وقوله في تأصيل المسئلة الخ يلزم على كلامه ظرفية الشيء في نفسه لانه
 تقدم له أولا تفسير الحساب بتأصيل المسائل وتصحيحها ويحجب بانه من ظرفية الاجزاء في
 الكل بأن يلاحظ في الحساب المظروف كل جزء من تجزئته المذكورين وفي الطرف جملة
 الجزئين كذا يفيد كلام الاستاذ المحقق وقد تقدم لك هناك أن الاولى نفس الحساب
 بالقواعد المتعلقة بالتأصيل والتصحيح وعلى هذا فهو من ظرفية المتعلقة بالانكسار في
 الملتق بالفتح فتدبر (قوله وما ينبنى عليه ذلك) أي التصحيح فقط لا هو والتأصيل كما قد
 يتوهم لانه قد فسرها ينبنى عليه ذلك بالنسب الاربع بين الاعداد والذي ينبنى على ذلك
 التصحيح فقط كما لا يخفى (قوله وهو) أي ما ينبنى عليه ذلك وقوله النسب أي الاربع
 (قوله جعل) خبر عن اسم الاشارة وقد علمت ما فيه على كلام الشارح من انه يحتاج
 لتقدير مضاف (قوله والجمله مرادفة لكلامه عند بعض النحاة) هو ما علمه الزمخشري
 واختاره الكافيحي وهو ما ينبنى على اشتراط العائدة بالفعل فيها كالسكلام فكل جملة
 كلام وبالعكس ولا يرد على ذلك قولهم جملة الشرط مع أنها لا فائدة فيها وحدها لانه من
 الجواز كناية عليه الامير (قوله وأعم منه عند بعضهم) هو ما مشى عليه ابن هشام وهو
 الاحسن كما قاله العلامة الامير كما يمكن في التلوثة أن المختار هو الترادف وهذا
 مبنى على عدم اشتراط العائدة بالفعل فيها فكل كلام جملة ولا عكس عكسا لغويا فيبينهما
 العموم والمخصوص المطلق فيجتمعا في نحو زيد قائم وتنفرد الجملة في نحو ان قام زيد
 (قوله يأتي على مثالين الخ) أي يأتي على طريقتهما الخ وهذا صفة بجمل وقوله العمل في
 الانكسار الخ سأتى توضيح ذلك في الشارح (قوله من غير تطويل الخ) مرتبط بقوله جعل
 كما يؤخذ من كلام الشارح ويحتمل أنه مرتبط بقوله يأتي على مثالين العمل وقوله بل
 بالاختصار اضراب انتقاله (قوله ولا اعتساف) هكذا في بعض النسخ وهو حينئذ يوصل
 المهززة وفي بعض النسخ ولا اعتساف وهو حينئذ يقطع المهززة وهو الذي يظهر عليه قوله

الاخر نصيبه وتصح من
 أربع مائة واثنين وثلاثين
 فقد استوفيت الاقسام
 الاثني عشر بالامثلة مفرقة
 في جميع اصول المسائل
 بعول وبغير عول ما عدا
 اصل اثنين قال المؤلف
 رحمه الله تعالى (فهذه)
 أي الاحكام التي ذكرتها
 (من الحساب) في تأصيل
 المسئلة وتصحيحها وما ينبنى
 عليه ذلك وهو النسب بين
 الاعداد (جمل) بفتح الميم
 جمع جملة بسكونها والجمله
 مرادفة لكلامه عند بعض
 النحاة وأعم منه عند بعضهم
 (يأتي على مثالين) أي تلك
 الجمل (العمل) في الانكسار
 على ثلاثة فرق وعلى أربعة
 من غير تطويل (في العمل
 بل باختصار) ولا اعتساف

بكسر الهمزة دون الازل اسقوط الهمزة عليه قال في القاموس عطف عن الطريق بعطف
 أي من باب ضرب مال وعادل كاعتسف وتعتسف ثم قال وأعتسف سار بالياء لخطب عشوى
 اه أفاده الاستاذ الحفني (قوله أي ركوب خلاف الطريق) تفسير للاعتساف وقوله
 بل هي على الطريق المجادة ضرب انتقالي أي الجمل المذكورة على الطريق المستقيمة
 فالضمير راجع للعمل وهذا يؤيد أن قوله من غير تطويل الخ مرتبط بقوله الجمل والمجادة
 بمعنى المستقيمة قال في المختار المجادة معظم الطريق والجمع جواد بتشديد الدال والمراد هنا
 المستقيمة كجملت (قوله فاقنع الخ) لا بد في كلام المصنف من التجريد لان القناعة
 معناها الرضا باليسير من العطاء فيكون معنى كلام المصنف فرض باليسير من العطاء بما
 بين فيلزم التكرار في المرضى به فتجرد عن بعض معناه او يراد بها الرضا فيصير المعنى فرض
 بما بين (قوله من القناعة) أي مأخوذ من القناعة وقوله وهي الرضا باليسير ومنهاها
 الزهد في الدنيا فان النجاة منها فوز والاسـ ترسال فيها عجز فبقية ان علم أن المال متروك
 لو ارتد أو مصاب بحادث أن يكون زهدا فيها أقوى من رغبته وتركه أكثر من طلبه وإذا
 أردت أن تزهد فيها فانظر هي عند من وفي يد من مع أن حلالها حساب وحرامها عقاب ومن
 طلبها فانتبه ومن نظر إليها اعتمه ومن استغنى فيها فتن ومن افقة رذيلها حزن وما أحسن قول
 الامام الشافعي رضي الله عنه

أمت مطامعي فأرحمت نفسي * فان النفس ما طمعت تهون
 وأحييت القنوع وكان ميتا * ففي احسانه عرضي مصون
 اذا طمع يحل بقلب عبيد * عاتقه مهانة وعلا هون

أفاده في اللؤلؤة (قوله من العطاء) أي من المعطى فهو اسم مصدر أعطى لكن بمعنى اسم
 المفعول كما يؤخذ من كلام الاستاذ الحفني (قوله من قولهم قنع بالكسر) حاصله أن قنع
 بالكسر كرضى وزنا بمعنى وقنع بالفتح كسأل وزنا ومعنى وقد قال بعضهم العبد حران قنع *
 أي رضى فهو بالكسر والحمر عبيدان قنع * أي سأل فهو بالفتح

فاقنع ولا تقنع فما * شئ يشين سوى الطمع

(قوله والا حديث في فضل القناعة) أي اواردة في بيان فضل القناعة وقوله كثيرة
 شهيرة خبران عن الميتة او لم يلزم من الكثرة الشهرة جمع بينهما ولم يكنف بالكثرة
 (قوله القناعة كثر لا يقنى) أي كالكثرة الذي لا يفرغ لانها تجعله على عدم التطلع لما في
 أيدي الناس كما ان الكثرة المذكور يحصل صاحبه على ذلك (قوله عز من قنع وذل من
 طمع) الظاهر انها اجملتان لانشاء الدعاء ويحتمل أنهم مال الاخرار عما يحصل لمن قنع وإن
 طمع (قوله وأما قنع بالفتح الخ) مقابل لقوله قنع بالكسر (قوله وقوله) مبتدأ خبره
 متصيد من الكلام أي نقول في شرحه كذا وكذا (قوله بما بين) المتبادر ان ما موصولة
 وقال بعضهم الاولى أن تكون مصدريه والمعنى فاقنع بتدبيري فهي كقوله في باب المجدة
 والاخوة فاقنع باضاحي عن استيفهام وحينئذ فليس المراد الا الرضا بما بين في هـ ذه
 الارجوزة بأن يقتصر عليه لان طلب العلم الزائد يذبني قطعاً ولو كانت موصولة اسماً للزم

بكسر الهمزة أي ركوب
 خلاف الطريق بل هي على
 الطريق المجادة بين الفرضيين
 والحساب (فاقنع) من القناعة
 وهي الرضا باليسير من
 العطاء من قولهم قنع بالكسر
 قنوعاً وقناعة اذا رضى
 والا حديث في فضل القناعة
 كثيرة شهيرة منها ما روى
 النبي في الزهد عن جابر
 رضي الله تعالى عنه عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه قال القناعة كنز
 لا يفنى وفي النهاية لابن
 الأثير رحمه الله حديث
 عز من قنع وذل من
 طمع انتهى وأما قنع بالفتح
 فمعناه سأل وقوله (بما
 بين) بالبناء للمجهول أي
 وضع (فهو كافي) أي مغن

عليه ذلك اه ويمكن أن يقال ليس لازماً على ذلك أيضاً ان المراد أنه ما يدى يندى له
المصنف بحيث لا يطالب ما يندى غيره المساوى لما يندى هو فلا يندى في أنه يطالب العلم الزائد
فتدبر (قوله في بيان العمل الخ) أى وهو النظر بين كل فريق وسهامه اما بالمباينة واما
بالموافقة ثم بين المبتدات بعضها مع بعض بانظار أربعة وقوله وهو ما عدا المسألة أى من أهل المذاهب
عند من الخ) راجع لقوله وعلى أربعة وقوله وهو ما عدا المسألة أى من أهل المذاهب
الثلاثة لانهم يورثون أكثر من جديتين (قوله وفي أمثلة) عطف على ما في بيان العمل
فالعائدة في شيئين وقوله من ذلك أى من المذكور من الانكسار على ثلاث فرق أو على
أربعة أى من مسائل ذلك (قوله اعلم أنه) أى المحال والشان (قوله ذلك نظران) أى
تنظر بين كل فريق وسهامه اما بالمباينة واما بالموافقة ونظر بين الرؤس بعضها مع بعض كما
سيوضحه الشارح (قوله أولهما) أى أول النظريين وقوله ان تنظر بين فريق وسهامه
هكذا في النسخ وهو الصواب وفي نسخة بين كل فريق وهي غير صواب أقوله بعدتم تنظر
بين الفريق الثاني وسهامه الى أن قال ثم تنظر بين الثالث وسهامه كذلك ثم بين الرابع
وسهامه كذلك (قوله فاما أن يتباينا واما أن يتوافقا) فالنظر بين الفريق وسهامه بهذين
النظريين فقط (قوله فان يتباينا فأبقى ذلك الفريق الخ) ولا تضربه في السهام لانه لا يضرب
الفريق في السهام أصلاً وقوله وأثبتته أى في الدهن وكذا يقال في قوله وان توافقا فرد
ذلك الفريق الخ (قوله ثم تنظر بين الفريق الثاني وسهامه كذلك) أى مثل نظرك بين
الفريق الاول وسهامه في أنه اما بالمباينة واما بالموافقة (قوله وأثبت ذلك الفريق) أى
عند ما يندى لسهامه وقوله أو وفقه أى عند موافقة لسهامه (قوله ثم تنظر بين الثالث
وسهامه كذلك) أى مثل نظرك بين كل من الفريق الاول والثاني وسهامه في أنه اما
بالمباينة واما بالموافقة فتثبت الفريق وسهامه عند المباينة أو وفقه عند الموافقة (قوله ثم
بين الرابع وسهامه) أى ان كان وقوله كذلك أى مثل ذلك كما مر (قوله فهذا) أى النظر
بين الرؤس والسهام وقوله هو النظر الاول أى من النظريين المذكورين في الانكسار على
ثلاث فرق وعلى أربعة (قوله والنظر الثاني بين المبتدات) أى من الفرق الثلاث
أو الاربع كلها أو وفقها (قوله فان تماثلت كلها) أى الخمسة وخمسة وخمسة كما سأتى
في الأمثلة وقوله واكتف بأحدها أى واضربه في المسئلة وكذلك قال فهو جزء السهم
(قوله وان تداخلت كلها) أى خمسة وخمسة وعشرة كما سأتى في الأمثلة وقوله فأكثرها
جزء السهم أى فاضربه في المسئلة (قوله وان تباينت كلها) أى ثلاثة واثنين وخمسة كما
سأتى في الأمثلة وقوله فسطحها جزء السهم أى ما حصل من ضرب بعضها في بعض على الوجه
الآتى وقوله جزء السهم أى فاضربه في المسئلة (قوله وان توافقت) أى كأربع واتى
عشر وست وثلاثين كما سأتى في الأمثلة وقوله واختلفت أى بان يبين بعضها ووافق
بعضها (قوله وهي) أى طريق الكوفيين وقوله ان تنظر بين مئتين منها وتحصل أقل
عدد ينقسم على كل منهما أى بان تنظر بينهما بالنسب الاربع فان تباينا كاربعة وخمسة
فاضرب أحدهما في كامل الآخر يحصل عشرون فقد حصلت أقل عدد ينقسم عليهما

عن غيره * (فائدة) * في
بيان العمل في الانكسار
على ثلاثة فرق وعلى أربعة
عند من يتأني عنه وفي
أمثلة من ذلك اعلم أنه اذا
وقع الانكسار على ثلاثة
فرق أو أربعة فلك نظران
كما تقدم في الانكسار على
فريقين أولهما ان تنظر بين
كل فريق وسهامه فاما أن
يتباينا واما أن يتوافقا فان
تباينا فأبقى ذلك الفريق
وسهامه وأثبتته وان توافقا
فرد ذلك الفريق الى وفقه
وأثبت وفقه مكانه ثم تنظر
بين الفريق الثاني وسهامه
كذلك وأثبت ذلك الفريق
أو وفقه ثم تنظر بين الثالث
وسهامه كذلك ثم بين
الرابع وسهامه كذلك
فهذا هو النظر الاول والنظر
الثاني بين المبتدات بعضها
مع بعض فان تماثلت كلها
فاكتف بأحدها فهو جزء
السهم وان تداخلت كلها
فاكثرها جزء السهم وان
تباينت كلها فسطحها جزء
السهم وان توافقت أو
اختلفت فأوجه منها طريق
الكوفيين وهي ان تنظر
بين مئتين منها وتحصل

وان توافقا كأربعة وسبعة فاضرب وفق أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر فقد
حصات أقل عدد ينقسم عامهما وان تداخلا فاكثف بأكبرهما وان تماثلا فاكثف
بأحدهما فهذا هو أقل عدد ينقسم عامهما فانظر بينه وبين ثالث كما قال الشارح (قوله
فاحصل فانظر بينه وبين ثالث وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما) فان تماثلا
فاضرب أحدهما في كامل الآخر الى آخر ما تقدم وكذا يقال في قوله وما حصل فانظر
بينه وبين رابع وقوله ان كان أى ان وجد وقوله وحصل أقل عدد الخ أى فان تماثلا
فاضرب أحدهما في كامل الآخر الى آخر ما مر (قوله فاضربه في أصل المسئلة) أى بدون
عول ان لم تعمل أخذ ما بعد (قوله فاحصل) أى بالضرب المذكور وقوله فهو المطلوب
أى من الضرب وقوله وهو أى ما حصل الذى هو المطلوب (قوله فاذا أردت قسمة
المصحح) أى بين الورثة وقوله فاضرب حصة كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم الخ
ففي المثال الأول من الامثلة الآتية تضرب حصة الجنس جذات من أصل المسئلة وهى
واحد في جزء السهم وهو خمسة يحصل خمسة وتقسيم ذلك المحاصل وهو خمسة على ذلك
الفريق وهو الجذات يحصل مالوا واحده وهو واحد لكل جذة وكذلك الباقي كما سأتى
(قوله من التصحيح) أى من المصحح (قوله وان كان الفريقين شخصا واحدا) أى كأنهم في
بعض الامثلة الآتية وهذا مقابل لقوله ان كان متعدد (قوله فاحصل من ضرب
حصة الخ) أى كالعشرين المحاصلة من ضرب حصة العم وهى واحد في جزء السهم وهو
عشرون وقوله هو ماله من التصحيح أى من المصحح (قوله اذا تقرر ذلك) أى ما ذكر من
النظر بين الرؤس والسهام بنسبتين والنظر بين الرؤس بعضها مع بعض بالنسب الاربع الى
آخر ما مر (قوله فلنمثل امثلة) أى تسعة من الانكسار على ثلاثة فرق واثنتين من الانكسار
على أربعة فرق فالجملة تسعة (قوله ولا يتأتى ذلك) أى الانكسار على ثلاثة فرق وقوله الا
في الاصول الخ أى لان أصل اثنين لا يقع فيه الانكسار الا على فريق واحد كما سبق وأصل
ثلاثة ليس فيه غير فريقين وأصل أربعة وثمانية وان تصور فيها ثلاثة فرق لكن منها
صاحب نصف وهو لا يتعدد وأصل ثمانية وعشرون فيه ثلاثة فرق منها الجذ وهو لا يتعدد
وانما يتعدد الجذات والاخوة اه لؤلؤة (قوله ففي خمس جذات وخمس اخوات لام
وخسة أعمام) فللخسة الجذات السدس واحد وهو لا ينقسم على الخمسة ويباينها وللخسة
اخوة لام الثلث اثنان وهما لا ينقسمان على الخمسة ويباينانها وللخسة أعمام الباقي
وهو ثلاثة وهى لا تنقسم على الخمسة وتباينها وبين المشتقات التماثل فيمكن في بواحد منها
وهو خمسة فهى جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة بثلاثين ومنها تصح كما ذكره
الشارح (قوله أصلها ستة) أى يخرج السدس الذى للجذات وقوله وجزءها خمسة
أى للتماثل بين الرؤس بعضها مع بعض في حال الممانعة بين الرؤس والسهام (قوله وتصح
من ثلاثين) أى لضرب خمسة في ستة وحاصله ما ذكره للجذات واحد في خمسة بخمسة لكل
واحد واحد وللأخوة للام اثنان في خمسة بعشرة لكل واحد اثنان وللخسة أعمام ثلاثة
في خمسة بخمسة عشر لكل واحد ثلاثة (قوله ولو كان الأعمام عشرة كان جزء سهمها

أقل عدد ينقسم على كل
منهما فاحصل فانظر بينه
وبين ثالث وحصل أقل
عدد ينقسم على كل منهما
فاحصل فانظر بينه وبين
رابع ان كان وحصل أقل
عدد ينقسم على كل منهما
فاحصل فهو جزء السهم
فاضربه في أصل المسئلة
أو مبلغها بالعول ان حالت
فاحصل فهو المطلوب
وهو ما تصح منه المسئلة
فاذا أردت قسمة المصحح
فاضرب حصة كل فريق
من أصل المسئلة في جزء
السهم واقسم المحاصل على
ذلك الفريق ان كان متعدد
يحصل مالوا واحده من التصحيح
وان كان الفريقين شخصا
واحدا فاحصل من ضرب
حصته في جزء السهم هو
ماله من التصحيح اذا تقرر
ذلك فلنمثل امثلة من
الانكسار على ثلاثة فرق
ولا يتأتى ذلك الا في الاصول
الثلاثة التى بعول وفي أصل
سته وثلاثين ففي خمس
جذات وخسة اخوة لام
وخسة أعمام أصلها ستة وجزء
سهمها خمسة وتصح من
ثلاثين ولو كانت الأعمام
عشرة كان جزء سهمها

عشرة) أي للداخله حينئذ بين الرأس بعضها مع بعض اذا الخمسة داخله في العشرة فيمكنني
بالا كبر وهو العشرة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة يحصل ستون
فصحت من ضعف الثلاثين وكذلك قال الشيخ وتصح من ضعفها أي الذي هو ستون
فللخمس جذات واحد في عشرة بعشرة لكل واحد اثنتان وللخمس عشرة اخوة لأم اثنتان في
عشرة بعشرين لكل واحد أربعة وللعشرة أعمام ثلاثة في عشرة بثلاثين لكل واحد
ثلاثة (قوله وفي جذتين وثلاثة اخوة لأم وخمس أعمام) فالجذتين السدس واحد
لا ينقسم عليهما ويباينهما وللثلاثة اخوة لأم الثلث اثنتان لا ينقسمان عليهما ويباين عددهم
وللخمس أعمام الباقي وهو ثلاثة لا تنقسم عليهم وتباين عددهم وبين عدد الجذتين
وعدد الثلاثة اخوة لأم تباين فيضرب أحدهما في الآخر ستة وبين الستة وعدد الخمسة
أعمام تباين فيضرب أحدهما في الآخر ثلاثين وهو جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة
وهو ستة بمائة وثمانين ومنها تصح كما ذكره الشرح (قوله أصلها ستة) أي يخرج السدس
الذي للجذتين وقوله وجزء سهمها ثلاثون أي للباينة بين كل فريق وسهامه وبين الرأس
بعضها مع بعض (قوله وتصح من مائة وثمانين) أي لضرب ثلاثين في ستة وحاصله ما ذكر
فالجذتين واحد في ثلاثين بثلاثين لكل واحد خمسة عشر وللثلاثة اخوة لأم اثنتان في
ثلاثين بستين لكل واحد عشرون وللخمس أعمام ثلاثة في ثلاثين بثلاثين لكل واحد
ثمانية عشر (قوله وهي صماء) أي اشدها بعوم القباين لها (قوله وفي جذتين وثمانية
اخوة لأم وثمان عشرة شقيقة) فالجذتين السدس واحد لا ينقسم عليهما ويباينهما
وللثمانية اخوة لأم الثلث اثنتان وهما لا ينقسمان عليهما ويوافقان عددهم بالنصف
فترد الثمانية لنصفها أربعة والشقيقات الثلثان أربعة لكن الذي بقي ثلاثة وهي أقل
من الثلثين فيعال بواحد لتكمل الثلثين فتصير أربعة وهي لا تنقسم على الثمانية عشر
وتوافقها بالنصف فترد الثمانية عشر لنصفها تسعة وبين عدد الجذتين وعدد فوق الاخوة
لام تدخل فيمكنني بالا كبر وهو أربعة ويدينها وبين فوق الشقيقات وهو تسعة تباين
فتضرب أحدهما في الآخر ستة وثلاثين وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي
سبعة بمائتين واثنين وخمسين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي يخرج
السدس الذي للجذتين وقوله وتعمل أسبعة أي لتكمل الثلثين وقوله وجزء سهمها
ستة وثلاثون أي للباينة وفق الشقيقات وهو تسعة لوفوق الاخوة لأم وهو أربعة الداخل
فيه عدد الجذتين (قوله وتصح من مائتين واثنين وخمسين) أي لضرب ستة وثلاثين في سبعة
وحاصله ما ذكر فالجذتين واحد في ستة وثلاثين بستة وثلاثين لكل واحد ثمانية عشر
وللثمانية اخوة لأم اثنتان في ستة وثلاثين باثنين وسبعين لكل واحد تسعة وللثمان عشرة
شقيقة أربعة في ستة وثلاثين بمائة وأربعة وأربعين لكل واحد واحدة ثمانية (قوله وفي أربع
زوجات واثنى عشرة جدّة وستة وثلاثين شقيقة) فلزوجات الربع ثلاثة وهي لا تنقسم
عليهن وتباين عددهن وللجذات السدس اثنتان وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقان
عددهن بالنصف فترد الجذات لنصفهن ستة وللشقيقات الثلثان ثمانية لكن الذي بقي

عشرة وتصح من ضعفها
وفي جذتين وثلاثة اخوة لأم
وخمس أعمام أصلها ستة
وجزء سهمها ثلاثون وتصح
من مائة وثمانين وهي
صماء وفي جذتين وثمانية
اخوة لأم وثمان عشرة شقيقة
أصلها ستة وتعمل أسبعة
وجزء سهمها ستة وثلاثون
وتصح من مائتين واثنين
وخمسين وفي أربع زوجات
واثنى عشرة جدّة وستة
وثلاثين شقيقة

سبعة فعمال بواحد لتكمل الثلثين فتصير ثمانية وهي لا تنقسم عاين وتوافق عددهن
 بالربع فترد الشقيقات لربعهن تسعة وبين عدد الزوجات الأربع وعدد وفق الجدات وهو
 ستة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ياتي عشر ويديها وبين عدد وفق
 الشقيقات وهو تسعة توافق بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر بست وثلاثين
 وهي جزء السهم فمضرب في المسئلة بعولها وهي ثلاثة عشر بأربع مائة وثمانية وستين
 ومنها تصح كذكره الشارح (قوله أصاها اثنا عشر) أي عدد حاصل ضرب وفق مخرج
 لربع في مخرج السدس أو بالعكس وقوله وعول لثلاثة عشر أي لثلاثة عشر من الثلثين
 (قوله وجزء سهمها ستة وثلاثون) أي عدد حاصل ضرب وفق أحدا العددين من الرؤس
 في كامل الآخر (قوله وتصح من أربع مائة وثمانية وستين) أي لضرب ستة وثلاثين في
 ثلاثة عشر فللأربع زوجات ثلاثة في ستة وثلاثين بمائة وثمانية مائة لكل واحدة سبعة
 وعشرون وللأثني عشرة جدة اثنان في ستة وثلاثين باثنين وسبعين لكل واحدة ستة وست
 وثلاثين شقيقة ثمانية في ستة وثلاثين بمائة وثمانية وستين لكل واحدة ثمانية
 (قوله وفي أربع زوجات وعشرين بنتا وأربعين جدة وعم) فللأربع زوجات الثمن ثلاثة
 وهي لا تنقسم على الأربع وتباينها وللعشرين بنتا الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على
 العشرين وتوافقها بالربع فترد العشرين بنتا لربعها وهو خمسة وللأربع زوجات السدس
 أربعة وهي لا تنقسم على الأربع وتوافقها بالربع فترد الأربعين إلى ربعها عشرة والباقي
 وهو واحد لأم وبين عدد الزوجات وفق البنات وهو خمسة ثمان فيضرب أحدهما
 في الآخر بعشرين وبينها وبين وفق الجدات وهو عشرة تدانحل فيمكن في الأكبر وهو
 العشرون فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بأربع مائة وثمانين
 ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصاها أربعة وعشرون) أي عدد الحاصل من ضرب وفق
 مخرج الثمن في كامل مخرج السدس أو بالعكس وقوله وجزء سهمها عشرون أي عدد
 الحاصل من ضرب عدد الزوجات الأربع في وفق عدد البنات وذلك عشرون وقد دخل
 فيها وفق عدد الجدات فاذلك أكتفي بالأكبر (قوله وتصح من أربع مائة وثمانين) أي
 لضرب العشرين في أربعة وعشرين وحاصله ما ذكره للأربع زوجات ثلاثة في عشرين
 بستين لكل واحدة خمسة عشر وللعشرين بنتا ستة عشر في ثمان مائة وعشرين لكل
 واحدة ستة عشر وللأربعين جدة أربعة في عشرين ثمانين لكل واحدة اثنان ولأم واحد
 في عشرين بعشرين واعلم أن ذكر الأربعين جدة إنما هو بحسب الامكان العقلي فقط لان
 ذلك لا يتصور في الخارج بل قال بعضهم لا يتصور في الوجود أكثر من أربع جدات ثلاث
 وأرباب واحدة غير وارثة فالوارثات أم أم الأم وأم أم الأب وأم أم الأم وغير الوارثة أم أم
 الأم وإنما تذكر الزيادة على ذلك للتمرين (قوله وفي زوجتين وأربع جدات وجدان)
 فلزوجتين الربع تسعة وهي لا تنقسم على الزوجتين وتباينها وللأربع جدات السدس
 ستة وهي لا تنقسم عاين وتوافق عددهن بالنصف فترد الجدات لنصفها وهو اثنان
 وللجدات الباقي وهو سبعة وللعشرة أخوات الباقي وهو أربع عشرة وهي لا تنقسم على

أصاها اثنا عشر وعول لثلاثة
 عشر وجزء سهمها ستة
 وثلاثون وتصح من أربع مائة
 وثمانية وستين وفي أربع
 زوجات وعشرين بنتا
 وأربعين جدة وعم أصاها
 أربعة وعشرون وتصح من
 سهمها عشرون وتصح من
 أربع مائة وثمانين وفي
 زوجتين وأربع جدات وجد
 أم أم أم أم أم أم أم أم
 الزيادة حتى لا يجيب واحدة
 من الجدات وعشرة أخوة

العشرة وتوافق بالنصف فتد العشرة لنصفها خمسة فيبين عدد الزوجتين ووفق المجذات
وهو اثنتان تماثل فيكتفي بأحدهما وهو اثنان وبينهما وبين وفق الاخوة وهو خمسة تماين
فيضرب أحدهما في الاخرية عشرة وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة
وثلاثون بثلاثمائة وستين ومنها نصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي
لان فيها أربعة اوسدسا وثلاث الباقي وكل مسئلة فيم اربع وسدس وثلاث الباقي فأصلها ستة
وثلاثون على الرابع كما تقدم (قوله وجزءها عشرة) أي لما بينة وفق الاخوة وفق المجذات
المماثل له عدد الزوجتين (قوله ونصح من ثلاثمائة وستين) أي لضرب عشرة في ستة
وثلاثين وحاصله ما ذكر فللزوجتين تسعة في عشرة بتسعين لكل واحدة خمسة وأربعون
وللاربعة جذات ستة في عشرة بستين لكل واحدة خمسة عشر وللجذسة ستة في عشرة بسبعين
وللعشرة اخوة أربعة عشر في عشرة بمائة وأربعين لكل واحد أربعة عشر وقوله فقس
على ذلك أي على ما ذكرنا اثره من مسائل الانكسار على ثلاثة فرق (قوله ومن الانكسار
على أربعة فرق) عطف على قوله من الانكسار على ثلاثة فرق أي ولتمثل امثلة من
الانكسار على أربعة فرق والمراد بالجميع ما فوق الواحد لانه ذكر مثالين من ذلك (قوله
ولا يتأني ذلك الا في أصل الخ) أي فلا يتأني ذلك في أصل اثنين وثلاثة وأربعة وثمانية
وثمانية عشر لما تقدم من أنه لا يتأني في الانكسار على ثلاثة فرق فلا يتأني فيها
الانكسار على أربعة بالاولى ولا يتأني في أصل ستة وثلاثين لانه في أصل ستة متى اجتمع فيه
أكثر من ثلاثة فرق فلا بد أن يكون هناك ذوالنصف ولا يكون الا واحدا وفي أصل ستة
وثلاثين انما يتعد في الزوجات والمجذات والاخوة وأما المجذ فلا يكون الا واحدا اه
لؤلؤة (قوله ففي زوجتين وأربع جذات وثمانى أخوات لام وست عشرة شقيقة)
فالزوجتين الربيع ثلاثة وهي لا تنقسم عليهما وتماينهما وللاربعة جذات السدس اثنان
وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقان بالنصف فتد الاربعة جذات الى نصفها وهو اثنان
وللثمان أخوات لام الثلث أربعة وهي لا تنقسم عليهن وتوافقهن بالربيع فتد الثمان أخوات
الى ربعا وهو اثنان والست عشرة شقيقة الثمان ثمانية لكن الباقي ثلاثة فقط فعمال
بخمسة لتكمل الثلثين فتصير حصصهن ثمانية وهي لا تنقسم على الستة عشر وتوافقها
بانثن فتد الست عشرة الى ثمنها وهو اثنان وبين الممبتات التماثل فيكتفي بأحدهما وهو
اثنان فهو جزء السهم فاذا ضربت في المسئلة بعولها وهي سبعة عشر حصل أربعة
وثلاثون ومنها نصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها اثنا عشر) أي لان فيها أربعة اوسدسا
وكل مسئلة فيم اربع وسدس فهي من اثني عشر لانها الحاصلة من ضرب وفق مخرج
أحدهما في كامل مخرج الاخر (قوله وتعمل لسبعة عشر) أي لتكمل الثلثين وقوله
جزءها اثنان أي للمماثلة بين الممبتات (قوله ونصح من أربعة وثلاثين) أي لضرب
اثنين في سبعة عشر وحاصله ما ذكر فللزوجتين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحدة ثلاثة
وللاربعة جذات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد وللثمان أخوات لام أربعة في
اثنين بثمانية لكل واحدة واحد والست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين بستة عشر لكل

لاب أصلها ستة وثلاثون
وجزءها خمسة عشر
من ثلاثمائة وستين فقس
على ذلك ومن الانكسار على
أربعة فرق ولا يتأني ذلك
الا في أصلي اثني عشر
وضعهما في زوجتين وأربع
جذات وثمانى أخوات لام
وست عشرة شقيقة أصلها
اثنا عشر وتعمل لسبعة عشر
وجزءها اثنان ونصح
من أربعة وثلاثين

واحدة واحد (قوله وفي مسألة الامتحان) سمعت بذلك لانها يمكن بها الطلبة كما سيذكره
 الشارح (قوله وهي اربع زوجات وخمس جذات وسبع بنات وتسعة اعمام) فالاربعة
 زوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على اربع زوجات وتباينها وللخمس جذات السدس
 اربعة وهي لا تنقسم على الخمس جذات وتباينها ولا سبع بنات الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم
 على السبع بنات وتباينها وللتسعة اعمام الباقي وهو واحد لا ينقسم عليهم ويباينهم وبين
 عدد الزوجات الاربعة وعدد الجذات الخمس التباين فيضرب احدهما في الاخر بعشرين
 ويبنهما وبين عدد البنات السبع تباين فيضرب احدهما في الاخر بمائة واربعين
 ويبنهما وبين التسعة اعمام تباين فيضرب احدهما في الاخر بالف ومائتين وستين
 وهي جزء السهم فتضرب في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون ثلاثين الفا ومائتين
 واربعين لان الفا في اربعة وعشرين باربعة وعشرين الفا وان مائتين في اربعة وعشرين
 باربعة آلاف ومائتين وان ستين في اربعة وعشرين بالف واربع مائة واربعين فيحتاج
 لثلاث ضربات وجعلته ذلك ثلاثون الفا ومائتان واربعون ومنها تصح كما ذكره الشارح
 (قوله اصلها اربعة وعشرون) أي لان فيها ثمانية وسدسا وكل مسئلة فيها ثمن وسدس فأصلها
 اربعة وعشرون لانها الحاصل من ضرب وفق مخرج احدهما في كامل مخرج الاخر
 (قوله وجزء سهمها ألف ومائتان وستون) أي للباينة بين الممتهات فيمن الاربعة عدد
 الزوجات والخمس عدد الجذات تباين فيضرب احدهما في الاخر بعشرين ويبنها وبين
 السبع عدد البنات تباين فيضرب احدهما في الاخر بمائة واربعين ويبنها وبين التسعة
 عدد الاعمام تباين فيضرب احدهما في الاخر بالف ومائتين وستين كما تقدم (قوله
 وتصح من ثلاثين الفا ومائتين واربعين) أي لضرب ألف ومائتين وستين في اربعة
 وعشرين وحاصله ما ذكرنا فاذ أردت القسمة فاما أن تضرب حصته كل فريق من أصل
 المسئلة في جزء السهم واما أن تعطى كل فريق من المصح بمثل نسبة ماله من أصل المسئلة
 الى أصل المسئلة وهو أسهل فالاربعة زوجات الثمن ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانون لكل
 واحدة منهن تسعمائة وخمسة واربعون وللخمس جذات السدس خمسة آلاف واربعون
 لكل واحدة ألف وثمان وسبع بنات الثلثان عشرون الفا ومائة وستون لكل واحدة
 العان وثمان مائة وثمانون وللتسعة اعمام الباقي وهو ألف ومائتان وستون لكل واحد
 مائة واربعون (قوله يمكن بها الطلبة) أي يختبر بها فهم الطلبة وهذا هو وجه تسميتها
 بمسئلة الامتحان وقوله فيقال خلف اربعة فرق الخ هذا تفسير لقوله يمكن بها الطلبة
 وقوله ومع ذلك أي ومع كونه خلف اربعة فرق من الورثة كل فريق منها أقل من عشرة
 وقوله صحت من أكثر من ثلاثين ألفا أي لانها صحت من ثلاثين ألفا ومائتين واربعين
 وقوله ما صورتها فيقال في الجواب صورتها ما لم يتبعن اربع زوجات وخمس جذات
 وسبع بنات وتسعة اعمام وقد تقدم لك العمل فيها فلا تغفل (قوله وتسمى أيضا صماء)
 أي وتسمى صماء كما تسمى بمسئلة الامتحان وانما سميت صماء لانه صماء التباين اذ كل
 فريق يباينه سهمه وبين الممتهات التباين (قوله فقس على ذلك) أي على ما ذكر من

وفي مسألة الامتحان وهي
 اربع زوجات وخمس جذات
 وسبع بنات وتسعة اعمام
 اصلها اربعة وعشرون
 وجزء سهمها ألف ومائتان
 وستون وتصح من ثلاثين
 الفا ومائتين واربعين يمكن
 بها الطلبة فيقال خلف
 اربعة فرق من الورثة كل
 فريق منهم أقل من عشرة
 ومع ذلك صحت من أكثر
 من ثلاثين ألفا ما صورتها
 وتسمى أيضا صماء فقس
 على ذلك والله أعلم

المثاليين نظائرهما (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله وهو المسمى بالمناسخة) ظاهره يقتضي ان المناسخة اسم لتصحيح المسائل بالنسبة لمبتين فأكثر مع ان قوله بعد وفي اصطلاح الفرضيين أن يموت الخ يقتضي أن المناسخة اسم لثبوت واحد فأكثر من ورثة الاول قبل قسمة تركته لكن لا يخفى ما فيه من التسميع والتحقيق انها اسم للصحيح الذي تصح منه المستثنان فافهم (قوله فقال) عطف على شرع

*** (باب المناسخات) ***

أى باب بيان العمل فيها كما يعلم من كلام المصنف وهذا الباب من مستصعبات هذا الفن ولا يتقنه الا ماهر في الفرائض والحساب كما في اللؤلؤة (قوله جمع مناسخة) يفتح السين على الاشهر مصدر وانما جاءت مع أن المصدر لا يثنى ولا يجمع لاختلاف أنواعها أو اسم مفعول ويصح كسرهما على خلاف الاشهر اسم فاعل وعلى كل فالفاعل لم يست على بابها لان الاولى منسوخة فقط والثانية مناسخة فقط والفاعل تقتضى الفعل من الجانبين كما مضاربة ولك أن تجعلها على بابها باعتبار أخذها من النسخ بمعنى النقل لانك عند قسمة الجماعة تنقل الكلام من الاولى للثانية ومن الثانية للاولى لانك تقول من له شيء من الاولى أخذته مضروباً في جميع الثانية أو وفقها ومن له شيء من الثانية أخذته مضروباً في سهام مورثه أو وفقها وبهضم جمعها أشبهه مفاعلة حيث مات من ورثة الاول أكثر من واحد لان المتوسطة بين الاولى والاخيرة ناسخة للاولى ومنسوخة بالثانية وهكذا وحيث لم يمت من ورثة الاول الا واحد يكون إطلاقها حينئذ طرد للباب لانه ليس هناك متوسطة ناسخة ومنسوخة وانما كان ذلك شـ به مفاعلة لا مفاعلة حقيقة لان المتوسطة ناسخة للاولى منسوخة بالثانية وحقيقة المفاعلة انما تكون اذا كان الفعل من الجانبين كما نقله في اللؤلؤة عن شيخ الاسلام (قوله من النسخ) أى مأخوذة من النسخ بمعنى الأزالة لان الجماعة تزيد حكم المستثنين قبلها أو بمعنى التغيير لانها تغير حكمهما أيضاً بمعنى النقل لان النظر انقل من المسئلة الاولى للثانية فالمناسبة موجودة على كل من المعاني الثلاثة ولذلك قال شارح بعد ومناسبة الاصطلاح لغوى ظاهرة (قوله وهو) أى النسخ وقوله لغة أى في لغة العرب وقوله الأزالة ومنه بهذا المعنى نسخت الشمس الظل أى أزالته وقوله أو النسخ بهرو منه بهذا المعنى نسخت الريح آثار الأبارى غيرها وأدى ذلك وفيما بعده تنويعة وقوله أو النقل ومنه بهذا المعنى نسخت النجائب أى نقلت ما فيه باللفظ والمعنى نقلها فان نقل المعنى لكن بالفاظ آخر قيل له سلخ وان أفسد المعنى واللفظ افساداً كلياً قيل له مسلخ بالميم أوله ولذلك قال في شرح الترتيب الفرق بين النسخ والسلخ والمسلخ أن المسلخ نقل اللفظ والمعنى نقلهما وان السلخ نقل المعنى دون اللفظ وان المسلخ افساد اللفظ والمعنى افساداً كلياً كما في اللؤلؤة (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله رفع حكم شرعي باثبات آخر أى كرفع وجوب استكمال بدت المقدس بوجوب استكمال الكعبة ومقتضى كلامه حيث قال باثبات آخر أنه لا يكون الا الى بدل وعليه الامام الشافعي رضي الله عنه وكذا بعض الأئمة وذهب

ولما أنهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة لمبتين واحد شرع في تصحيح المسائل بالنسبة لمبتين فأكثر وهو المسمى بالمناسخات فقال * (باب المناسخات) * جمع مناسخة من النسخ وهو لغة الأزالة أو النسخ براء النقل وشرعاً رفع حكم شرعي

بعضهم الى أنه قد يكون لا الى بدل وممثل ذلك بآية يأيم الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول
فقد مواين يدي نجوا كم صدقة فانه نسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول بلا
بدل ومنع الاقون كونه لا الى بدل بل الى بدل وهو جواز المناجاة بدون تقديم صدقة أفاده
الاستاذ المحفني (قوله وفي اصطلاح الفرضيين الخ) واما المعنى الذي قبله فهو في اصطلاح
الاصوليين (قوله أن يموت من ورثة الميت الأول الخ) تقدم أن فيه مسامحة ولعل وجه
تسميته بذلك كون المذكور سببا للنسخ بمعنى الازالة أو التغير أو التقل كما تقدم توضيحه
وكلام الشارح في معنى النسخ ولا يخفى أنه اذا كان النسخ في اصطلاحهم معناه ما ذكره فلهذا
المناسخة المأخوذة منه معناها في اصطلاحهم ما ذكره على التسامح السابق (قوله وقد يكون
بعض الموتي من ورثة ورثة الأول) أي فيكون قوله في التعريف أن يموت من ورثة الأول
الخ باعتبار الغالب وكتما العمل الأولى وقد يكون ورثة الثاني غير ورثة الأول أي فيقتل
المال من ورثة الأول الى غيرهم وهو من معاني النسخ لغة فيكون ذلك توجيه الاخذ ذلك
من النسخ لكن فيه بعد من صنيع الشارح فتدبر (قوله ومناسبة الاصطلاح للغوى
ظاهرة) أي ومناسبة المعنى الاصطلاحى للغوى ظاهرة لا تحتاج الى بيان وقد علمتها
(قوله اذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من أن معناها في اصطلاح الفرضيين أن يموت الخ وقوله
فتارة يموت أي في حالة يموت الخ فتارة بمعنى حالة وهو منصوب بترفع الخافض وقوله
وتارة يموت أكثر أي وفي حالة يموت أكثر من واحد (قوله وفي الحالتين) أي موت ميت فقط
من ورثة الأول وموت أكثر من واحد وقوله قبل العمل ليس بقيد بدليل قول الشارح
في آخر الباب تنبيه كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن الاختصار أيضا بعد العمل
(قوله فهذه أربعة أحوال) سبب أي توضيح واحد منها في كلام المصنف وتوضيح الثلاثة في
كلام الشارح في التهمة (قوله على حال واحد) أي وهو ما اذا مات من ورثة الأول ميت فقط
ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله فقال) عطف على اقتصر (قوله وان يموت الخ) هذا
شرط سبب أي جوابه وهو قوله فصحح الحساب الخ وقوله من ورثة الميت الأول حال مقدمة
من الميت الآخر أي حال كونه كائنا من ورثة الميت الأول وقوله ميت آخر أشار
الشارح الى أن قوله آخر صفة لموصوف محذوف وقوله بفتح الحاء أي لا يكسر هاء لانه
هنا بمعنى المتأخر وهو بالفتح وأما بالكسر فهو بمعنى المتأخر وهو ليس مراد هنا وقوله وهو
الميت الثاني أي والميت الآخر والميت الثاني (قوله قبل القسمة) ظرف لميت آخر
وقوله اتركة الميت الأول متعلق بالقسمة وفي تعبيره بذلك دون أن يقول أي قسمة اتركة
الميت الأول نظر لما ذهب البصريين الذين لا يجعلون ال عوضا عن المضاف اليه (قوله ولم
يمكن الاختصار) أي قبل العمل لانه هو الحال التي ذكرها المصنف (قوله فصحح الحساب
للمسئلة الأولى) أي افعال بها ما سبق بحيث يخرج ما يخص كل واحد منها صحيحا (قوله
واعرف سهمة) أي سهامه فسهم مفرد مضاف يشمل المتعدد ولذلك قال المصنف بعد وان
تكن أي سهام الميت الثاني فأعاد الضمير على السهام المأخوذة من قوله سهمة بواسطة
الاضافة وقوله أي الميت الثاني تفسير لضمير في قوله سهمة وكان المناسب أن يقول أي

بأثمان آخر وفي اصطلاح
الفرضيين أن يموت من ورثة
الميت الأول وأحد أو أكثر
قبل قسمة التركة وقد يكون
بعض الموتي من ورثة ورثة
الأول ومناسبة الاصطلاحى
للغوى ظاهرة اذا تقرر ذلك
فتارة يموت من ورثة الميت
الأول ميت فقط وتارة يموت
أكثر وفي الحالتين تارة يمكن
الاختصار قبل العمل وتارة
لا يمكن فهذه أربعة أحوال
اقتصر المصنف منها على
حال واحد فقال (وان يموت)
من ورثة الميت الأول ميت
(آخر) بفتح الحاء وهو الميت
الثاني (قبل القسمة) لتركة
الميت الأول ولم يمكن اختصار
(فصحح الحساب) للمسئلة
الأولى (واعرف سهمة)

الميت الآخر لانه هو الواقع في كلام المصنف وكانه لاحظ المعنى وكذا يقال فيما بعد وقوله
من صحيح المسئلة الاولى مرتبط بقوله سهمه والاضافة فيه من اضافة الصفة لاوصوف أى
من المسئلة الاولى المحصنة (قوله واجعل) بمعنى صحيح كما قاله الشارح فلا بد من تصحيح المسئلة
الثانية بحيث يخرج مال كل من الورثة فيها صحيحا وقوله مسئلة اخرى أى مغايرة للاولى
وقوله تأنيث آخر أى بفتح الخاء (قوله أى صحيح للميت الثاني الخ) تفسير لاجعل له الخ لكن
أحل بتفسير آخرى (قوله كما قد بين التفصيل) أى جعل جاريا على الوجه الذى بين تفصيله
فالكاف بمعنى على وما بمعنى الذى صفة اوصوف محذوف وآل فى التفصيل عوض عن
المضاف اليه على مذهب الكوفيين وجعل بعضهم الكاف بمعنى اللام وعليه فالعنى
جعل لاموافقا للوجه الذى بين تفصيله وقوله فيما قدما متعلق بين أى فيما قدمه
المصنف وقوله فى باب الحساب متعلق بقدم وقوله من تأصيل المسائل وتصحيحها بيان لما
قدم (قوله فاذا عرفت صحيح الثانية الخ) الموافق لمسا فى النظم أن يقول فاذا جعلت للتانى
مسئلة الخ لكنه صرح بأنه لا بد من معرفة صحيح الثانية وقوله سهام الميت الثانى أى
وعرفت سهام الميت الثانى وقوله من المسئلة الاولى مرتبط بسهام وقوله فاعرض الخ
جواب اذا وقوله فلا يخلو من ثلاثة أحوال أى فاذا عرضتها علمها فلا يخلو حالها عن
حال من ثلاثة أحوال (قوله لانه الخ) حلة تقوله يخلو الخ والضمير للعالم والشأن (قوله اما
ان تنقسم الخ) أى كفى أم وابنين ثم مات احدا لابنين قبل قسمة التركة عن ابنين وبنات
فاصل الاولى من ستة مخرج السدس ونصح من اثني عشر للام اثنان ولكل ابن خمسة
وأصل الثانية من خمسة عدد رؤس الورثة وسهام الميت الثانى من الاولى خمسة وهى
منقسمة على مسئلته كما سأتى فى الشارح (قوله واما أن توافقها) أى كالومات رجل عن
أبوين وبنتين ثم ماتت احدى البنتين قبل قسمة التركة عن جدتها أى أبها الذى كان أباً
فى الاولى وجدتها أم أبها التى كانت أم فى الاولى واختها الشقيقة أو ابنتى كانت بنتا فى
الاولى فالاولى من ستة مخرج السدس لان فيها سدسا ولا ينظر لمخرج الثلث لدخوله فى
مخرج السدس لكل من الابوين سهم ولكل من البنتين سهمان وأصل الثانية من ستة
مخرج السدس الذى للجدة فأها سهم والجد هنا بعصب الاخت فى الباقي فهو لها ثلاثا
فانكسرت على ثلاثة رؤس لان الجد برأسين والاخت برأس فتضرب ثلاثة فى ستة بمائة
عشر ومنها تصح فلقد منها ثلاثة وللجد عشرة وللاخت خمسة فاذا عرضت سهام احدى
البنتين على مسئلتها وجدت بينهما موافقة بالنصف لان سهمها اثنان نصفهما واحد
ومسئلتها ثمانية عشر نصفها تسعة فقد وافقت سهام الميت الثانى مسئلته بالنصف كما
سأتى فى الشارح (قوله واما أن تباينها) أى كفى أم وابنين ثم مات احدا لابنين قبل قسمة
التركة عن ابنين فالاولى تصح من اثني عشر كما مر لابن منها خمسة ومسئلته اثنان وخمسة
لا تنقسم على اثنين وتباينها فقد يابن سهام الميت الثانى مسئلته كما سأتى فى الشارح
(قوله فان انقسمت عليها) أى كفى المال الاقل وهو هذا هو الذى يقابله قول المصنف
وان تكن ليست عليها تنقسم فهو مقابل لهذا المقدر وقوله فلا ضرب أى أصلا للمسئلة

المسئلة الاولى (واجعل له)
أى الميت الثانى (مسئلة
أخرى) تأنيث آخر أى صحيح
للميت الثانى مسئلته (كما قد
بين التفصيل فيما قدما)
فى باب الحساب من تأصيل
المسائل وتصحيحها فاذا عرفت
صحيح الثانية وسهام الميت
الثانى من المسئلة الاولى
فاعرض سهام هذا الميت
الثانى على مسئلته فلا يخلو
من ثلاثة أحوال لانه اما أن
تنقسم سهام الميت الثانى
على مسئلته واما ان
توافقها واما أن تباينها فان
انقسمت عليها فلا ضرب
وتصح المناقحة مما ساحت

الثانية ولا لوفقها في الاولى وقوله وتصح المناسخة مما صحت منه الاولى اي ونصح الجامعة
 للمثلتين من العدد الذي صحت منه الاولى وهو في المثال المذكور اثنا عشر (قوله وان
 تكن الخ) قد عرفت انه مقابل لمقدر كما اشار اليه الشارح حيث دخل عليه بقوله فان
 انقضت وقوله سهام الميت الثاني تفسير للضمير في تكن العائد على السهام المعلومة من
 قوله سهمه بواسطة الاضافة كما تقدم وقوله من المسئلة الاولى مرتبط بسهام (قوله ليست
 الخ) هذه الجملة خبر تكن واسمها الضمير المستتر وقوله عليها متعلق بتنقسم (قوله فان
 وافقتها) اشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف فارجع الى الوفاق جواب شرط مقدر
 واجملة جواب الشرط المصريح به اعني قوله وان تكن الخ وهذا المحل يستلزم التكرار مع
 قوله وانظر فان وافقت السهام الخ ولذلك جعل العلامة المحففي الميت الاتي من التطويل
 الذي لا يحتاج اليه ولو حذفه لكان أولى ويمكن دفع التكرار بحل كلام المصنف بغير
 ما حله به الشارح بأن يقال معني فارجع الى الوفاق فارجع الى التوفيق بين سهام الميت
 الثاني وسهام الاول فتطبق بينهما ما افتارة متحد بينهما موافقة وتارة تجد بينهما ما يثبت
 فصل ذلك بقوله وانظر فان وافقت السهام الخ كما يؤخذ من كلام السبط فكان الاولى
 للشارح ان يحذف قوله فان وافقتها ويحل كلام المصنف بهذا ليدفع التكرار (قوله
 أي وفق مسئلة الثاني) ربما يشير الى أن ال عوض من المضاف اليه على مذهب الكوفيين
 (قوله بهذا) متعلق بقوله حكم بعده وانما قدمه عليه مع كونه نائب فاعله للضرورة وقد
 فسر الشارح اسم الاشارة بالرجوع الى الوفاق فهو راجع للرجوع المعلوم من ارجع وقوله في
 الموافق الاولى في الموافقة (قوله أي حكم به الفرضيون والحساب) أي علماء الفرائض
 وعلماء الحساب المتعلق بالفرائض وهذا تفسير لقوله بهذا قد حكم مع الاشارة الى أن الجار
 والمجرور مقدم على متعلقه (قوله وبين كيفية النظر الخ) هذا لا يناسب الاعلى المحل الذي
 قدمناه واما على حل الشارح فهو محض تكرار كما علمت (قوله وانظر أي الناظر في هذا
 الكتاب) المناسب أن يقول وانظر أي المشتغل بمسئلة المناسخة لان هذا أمس بالمقام من
 ذلك (قوله فان وافقت مسئلة الميت الثاني السهام) أي ان كان بينهما موافقة في نصف أو
 ربع أو غيرها وقوله فخذ جواب الشرط وقوله هديت أي بالناظر في هذا الكتاب
 أو المشتغل بمسئلة المناسخة وقوله وفقها تماما أي الوقف بتمامه أي حال كونه تاما
 وقوله فهو قائم مقامها تعليل لقوله فخذ وفقها لانه قائم مقامها (قوله فقوله هديت الخ)
 الاولى وقوله هديت الخ لان هذا لا يتفرع على ما قبله ويمكن أن يجعل الفاء استثنائية
 لاتفرعية وقوله دعائية أي لانشاء الدعاء للمخاطب وقوله بين الفعل أي الذي هو
 فخذ وقوله مفعوله أي الذي هو وفق (قوله واضربه) عطف على قوله فخذ الواقع جوابا
 لقوله فان وافقت وقوله أو اضرب جميعها لا يصح عطف ذلك الاعلى قوله فان وافقت
 السهام فلا بد من تقدير الفعل الذي قدره الشارح ويكون معطوفا على ذلك ويمنع من
 عطف قوله أوجبه على الضمير في واضربه لان ذلك مرتبط بقوله فان وافقت السهام وهذا
 لا يصح ارتباطه به بل هو مرتبط بقوله بعده ان لم يكن بينهما موافقة فتدبر (قوله بان كان

منه الاولى (وان تكن)
 سهام الميت الثاني من المسئلة
 الاولى (ليست هاهنا) أي
 على مسئلة الثاني (تنقسم) فان
 وافقتها (فارجع الى الوفاق)
 أي وفق مسئلة الثاني
 (بهذا) أي بالرجوع للوفيق
 في الموافق (قد حكم) أي
 حكم به الفرضيون والحساب
 وبين كيفية النظر في الموافقة
 بقوله (وانظر) أي الناظر
 في هذا الكتاب بين سهام
 الميت الثاني ومسئلته كما
 أسلفناه (فان وافقت)
 مسئلة الميت الثاني
 (السهام) أي سهامه (فخذ
 هديت ونفها) أي وفق
 المسئلة الثانية (تماما)
 فهو قائم مقامها فقوله
 هديت جملة دعائية معترضة
 بين الفعل ومفعوله (واضربه)
 أي الوفاق المذكور (أو)
 اضرب (جميعها) أي المسئلة
 الثانية (في السابعة) أي
 الاولى (ان لم يكن بينهما)
 أي بين المسئلة الثانية
 وسهام الميت الثاني من
 الاولى (موافقه) بأن كان

بينهما

بينهما تبين فقط كما قدمت في تصحيح المسائل في النظر بين السهام والرؤس أنه لا تنافي المماثلة ولا المداخلة
لأن الثانية هنا كالرؤس هناك فقد علمت الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني على مسئلته
أو موافقتها أو مبايعتها ما قررت به كلام المؤلف رحمه الله تعالى وإذا ٢٣٧ ضربت الثانية أو وفقها في الاولى

فما بلغ منه تصحح المناسخة
الجماعة للاولى والثانية
فاذا أردت قسمة هذه
الجماعة على ورثة الاول
والثاني فن له شيء من الاولى
أخذ مضر وباني كل الثانية
عند التباين أو في وفقها
عند التوافق وقد ذكر ذلك
بقوله (وكل سهم) من الاولى
(في جميع) المسئلة (الثانية
بضرب) عند التباين
(أو في وفقها) عند التوافق
(علانية) أي جهرًا فما
حصل من الضرب المذكور
فهو ذلك الوارث صاحب
تلك السهام التي ضربت في
الثانية أو في وفقها من صحيح
المناسخة ومن له شيء من
الثانية أخذ مضر وباني كل
سهام مورثه من الاولى عند
التباين أو في وفقها عند
التوافق وقد ذكر ذلك
بقوله (وأسهام) المسئلة
(الانحرى) وهي الثانية
(ففي السهام) للميت الثاني
من المسئلة الاولى (تضرب)
ان لم تكن بين مسئلة الثاني
وسهامه موافقة بل كانت
المباينة (أو في وفقها تمام)
ان كانت بينهما موافقة فما
حصل من الضرب في كل من

بينهما فقط) لما كان قول المصنف ان لم يكن بينهما موافقة يصدق بالمباينة والمماثلة
والمداخلة قصره الشارح على المباينة بقوله بان كان بينهما تبين فقط وعال ذلك
بقوله لما قدمت في تصحيح المسائل وقوله في النظر الخ بدل من قوله في تصحيح المسائل الخ
وقوله انه الخ أي من انه الخ فهو بيان لما قدمت الخ وقوله لا تنافي المماثلة أي التي تتحوج
الى ضرب والافقد يكون هناك مماثلة كأن تكون سهام خمسة ومسئلته خمسة لكنها
لا تتحوج الى ضرب وقوله ولا المداخلة أي التي تتحوج الى ضرب الا كبر والافقد يكون
هناك مداخلة لكن تارة تكون المسئلة هي الداخلة في السهام كأن كانت المسئلة خمسة
والسهام عشرة فتكون منقسمة فلا تتحوج الى الضرب وتارة بالعكس فتعتبر الموافقة
لانها أخصر من المداخلة كما تقدمت الاشارة الى ذلك في النظر بين السهام والرؤس (قوله
لان الثانية الخ) علة للمباينة أي لكون ما قبله علة وقوله هنا أي في عمل المناسخة وقوله
كالرؤس هناك أي والسهام هنا كالنصيب هناك أي في النظر بين السهام والرؤس
(قوله فقد علمت) بالبناء للمجهول وقوله ما قررت به كلام المصنف أي بواسطة ما قدره
بقوله فان انقسمت عليها الخ (قوله وإذا ضربت الثانية) أي عند المباينة وقوله أو وفقها
أي عند الموافقة وأما عند الانقسام فلا ضرب وتصح المناسخة مما صحت منه الاولى كما
مر (قوله فاذا أردت قسمة الخ) هذا دخول على كلام المصنف وهو بيان كيفية قسمة
الجماعة وقوله فن له شيء الخ أي نقل من له شيء الخ (قوله وقد ذكر ذلك بقوله وكل سهم
الخ) اسم الاشارة تراجع الى كون من له شيء من الاولى أخذ مضر وباني كل الثانية عند
التباين أو في وفقها عند التوافق (قوله وكل سهم) مبتدأ خبره جملة بضم وبه يتعلق الجار
والجور رقبته أو بعده وقوله علانية تكلمة أي في العلانية والجمهور لا في الخفاء (قوله
فما حصل من الضرب المذكور) أي الذي هو ضرب سهام الوارث من الاولى في كل
الثانية عند التباين أو في وفقها عند التوافق وقوله فهو ذلك الوارث أي فما حصل من
الضرب المذكور كذا في ذلك الوارث وقوله من صحيح المناسخة أي الجماعة وهو مرتبط
بقوله فهو ذلك الوارث (قوله ومن له شيء من الثانية الخ) معطوف على قوله فن له شيء من
الاولى الخ وقوله من الاولى مرتبط بسهام (قوله وقد ذكر ذلك بقوله وأسهام الاخرى الخ)
اسم الاشارة تراجع الى كون من له شيء من الثانية أخذ مضر وباني الخ وقوله ففي السهام
متعلق بقوله تضرب بعد ذلك قوله أو في وفقها أي أو في وفق السهام وقوله بتمامه
المباينة زائدة (قوله فما حصل من الضرب في كل من المحاليتين) أي حالة المباينة والموافقة
وقوله فهو أي ما حصل من الضرب وقوله من صحيح المناسخة مرتبط بقوله فهو حصة ذلك
الوارث (قوله واذا وورث شخص من ميتين فاجمع الخ) أي واذا وورث شخص من أحدهما
فاجمع على ماله منه ولم يبق عليه لظهوره (قوله والاختبار) الاظهر قرعته بالرفع مبتدأ

المحاليتين فهو حصة ذلك الوارث في الثانية الذي ضربت سهامه في تلك السهام أو في وفقها من صحيح المناسخة واذا وورث شخص
من ميتين فاجمع ماله منهما والاختبار لجملة المناسخة بان تجميع حصص الورثة فان ساوى مجموعها صحيح المناسخة فهو صحيح

وقوله لصفة المناسبة أي لصفة عمل المناسبة وهو متعلق بالاختيار وقوله بأن تجمع الخ
 الاظهر انه هو الخبر والباء فيه للتصوير أو زائدة وسبأ في توضيح ذلك في الشارح وقوله فان
 ساوى الخ مرتب على محذوف والتقدير فتقابل مجموعها معصم المناسبة فان ساوى الخ
 وقوله فهو صحيح أي فاعل عمل صحيح وقوله والافه وغلط فاعده أي والابساوى مجموعها
 معصم المناسبة فالعمل غلط فاعده ايصح (قوله فهذه الخ) الاظهر انه مستأنف للاخبار
 بان الطريقة المذكورة طريقة المناسبة ولا يظهر كونه مفرعا على ما قبله كل الظهور وقوله
 طريقة المناسبة أي طريقة العمل فيها لاكن في خصوص ماورثه الثاني من الاول وأما
 ان ترك الثاني ما يخصه فشيء آخر كما أفاده العلامة الامير (قوله التي مات فيها الخ) أي
 ولم يكن فيها الاختصار قبل العمل لان هذه الحالة هي التي ذكرها المصنف كما مر (قوله
 فارق) أمر من رقي بكسر القاف يرقى بفتحها بمعنى صعد وصعد ولذلك قال الشارح أي
 اصعد لان رقي بفتح القاف يرقى بكسر هاء بمعنى عود يعرذو امارقا الدمع فغناه جدم ان
 الرقي حقيقة في الصعود المحسوس والمراد هنا الصعود المعنوي على سبيل الاستعارة التورية
 فيكون قد شبه به الصعود المعنوي بمعنى الرقي الذي هو الصعود المحسوس بجماع الارتفاع في
 كل واسم تعبر الرقي من الصعود المحسوس للصعود المعنوي واشتق منه ارق بمعنى اصعد
 صعودا معنويا ويحتمل أن يكون في الكلام اسم تعارة بالكناية وتخييل وترشيح فيكون
 قد شبه به رتبة الفضل بشئ محسوس يرقى تشبيها مضمرا في النفس وطوى لفظ المشبه به ورمز
 اليه بشئ من لوازمه وهو الرقي فهو تخييل وشاحنة ترشيح أفاده الزيات (قوله بها) على
 تقدير مضاف كما أشار اليه الشارح بقوله أي بمعرفتها (قوله فضل) أي كمال وشرف (قوله
 من قولهم فضل الخ) أي حال كونه مأخوذا من قولهم فضل الخ وظاهره أن الاشتقاق من
 الافعال فاما أن يقال انه جار على مذهب الكوفيين واما أن يقال ان مادة الاخذ أوسع
 من مادة الاشتقاق (قوله والفضيلة ضد النقص) أي وهو السكال وكذلك الفضل (قوله
 شاحنه) صفة مخصصة لان رتبة الفضل تارة تكون شاحنة أي مرتفعة جدا وتارة تكون
 غير شاحنة وان كان فيها أصل الارتفاع وقوله أي مرتفعة أي جدا وقوله عالسة تفسر
 لمرتفعة (قوله قال القرطبي الخ) استدلال على تفسير شاحنة بمرتفعة وقوله شخ الجبل
 ضبط في النسخ الصحاح بضم الميم قال بعض الافاضل هكذا سمعته بهذا لضط ووجدت
 انه كذلك اه وقوله والرجل أي وشخ الرجل وقوله والانف أي وشخ الانف
 (قوله كبرا) بكسر الكاف وسكون الباء أي لاجل الكبر (قوله وانتمثل ثلاثة أمثلة)
 أي وانتمثل ثلاثة أمثلة وفيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو قليل وقوله باعتبار
 الانقسام الخ أي بسبب اعتبار انقسام سهام الميت الثاني على مسئلتها وتسايتها لها
 وتوافقها معها (قوله فتعال الانقسام الخ) أي اذا أردت ذلك فتعال الانقسام الخ وقوله أم
 وابنان فللام السدس وللأبنين الباقي فاصلها من ستة للام السدس واحد يتي خمسة
 لا تنقسم على الابنين وتباينها فتضرب ابنين في ستة باثني عشر ومنها تصح فللام ابنان
 ولاكل ابن خمسة كما قاله الشارح بعد (قوله مات أحدهما) أي أحدا الابنين وقوله قبل

والافه وغلط فاعده (فهذه)
 الطريقة التي ذكرها
 (طريقة المناسبة) التي
 مات فيها من ورثة الاول
 ميت فقط (فارق) أي
 اصعد (بها) أي بهذه
 الطريقة أي بمعرفتها
 (رتبة) أي منزلة (فضل)
 من قولهم فضل الرجل فضلا
 صارذا أفضل والفضيلة
 ضد النقص (شاحنه) أي
 مرتفعة عالية قال القرطبي
 رحمه الله في مختصر الصحاح
 شخ الجبل شموخا ارتفع
 والرجل بانفه تكبر والانف
 ارتفع كبرا وأنوف شخ
 أوجمال شواخ انتهى وانتمثل
 ثلاثة أمثلة باعتبار الانقسام
 والتباين والتوافق فتعال
 الانقسام أم وابنان مات
 أحدهما قبل فسمت التركة

قسيمة التركة أي بخلاف ما لو مات بعد قسيمة التركة فإنه تكون له مسئلة مستقلة ولا
 مناسخة (قوله عن ابنين و بنت) أسقط الجدة التي هي الام في الاولى لعلمه لوجود مانع قام بها
 كالقتل ونحوه فلولم يقم بها مانع لكان ذلك مما لا يتبين لان المسئلة الثانية حينئذ من ستة
 وسهام الميت الثاني خمسة وبينهما تبين فتضرب الستة التي هي المسئلة الثانية في الاثني عشر
 التي هي الاولى يحصل اثنان وسبعون فن له شيء من الاولى أخذه مضروبا في جميع الثانية
 وهو ستة ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في جميع سهام مورثه وهو خمسة فللام بوصف
 كونها أما اثنان من الاولى في ستة باثني عشر ولها بوصف كونها جده واحد من الثانية في
 خمسة بخمسة فيجتمع لمائة وعشرون وللابن المحي خمسة من الاولى في ستة بثلاثين ولكل
 من الابنين اثنان من الثانية في خمسة بعشرة وللبنات واحد من الثانية في خمسة بخمسة
 ومجموع تلك المحصص اثنان وسبعون وهي الجامعة (قوله فالاولى من اثني عشر) أي تصح
 من اثني عشر والافصالها من ستة كما هو ظاهر وقوله والثانية من خمسة أي التي هي عدد
 الرأس لان الابنين بأربعة والبنات بواحد (قوله وخمسة) مبتدأ وقوله على خمسة متعلق
 بمنقصة الذي هو الخبر (قوله فتصح المناسخة كلها) أي الجامعة للستين وقوله من اثني
 عشر أي التي صحت منها الاولى وقوله من غير ضرب أي لعدم التباين والتوافق (قوله
 للام اثنان) أي من الاولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها كما تقدمت الإشارة اليه
 وقوله وللابن الباقي أي الباقي حيا بعد موت ذلك الابن وقوله خمسة أي من الاولى وقوله
 ولكل ابن من ابني الميت الثاني اثنان أي من الثانية وقوله ولينته واحد أي من الثانية
 أيضا ومجموع تلك المحصص اثنان وعشرون وهي الجامعة (قوله ومثال المباشرة أن يموت الابن الخ)
 أي والمسئلة الاولى باقية بأصلها كما كانت وقوله عن ابنين أسقط الجدة التي هي أم في
 الاولى لوجود المانع القاسم بها كما مر في مثال الانقسام فلولم يقم بها مانع لصحت المسئلة
 الثانية من اثني عشر وان كان أصلها من ستة واذا نظرت بينهما وبين سهام الميت الثاني
 الخمسة وجدت بينهما تباينا فتضرب مسئلة الثانية وهو الاثنا عشر في مثلها وهو
 مئتين وعشرون ومسطح ذلك مائة وأربعة وأربعون فن له شيء من الاولى أخذه مضروبا في
 جميع الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في جميع سهام مورثه فللام بوصف
 كونها أما اثنان من الاولى في اثني عشر بأربعة وعشرين ولها بوصف كونها جده اثنان
 من الثانية في خمسة بعشرة فيمك كل لها أربعة وثلاثون وللابن المحي خمسة من الاولى في اثني
 عشر بستين ولكل من ابن الميت الثاني خمسة في مائة وخمسة وعشرين لكل منهم ما فلها
 مائة وخمسون ومجموع تلك محصص مائة وأربعة وأربعون وهي الجامعة (قوله فالاولى من
 اثني عشر) أي تصح منها كما تقدم وقوله ومثله اثنان أي عدد رؤس الاثني عشر (قوله
 فاضرب الاثني عشر) أي الذين هما المسئلة الثانية وقوله في الاثني عشر أي التي هي المسئلة
 الاولى (قوله فتصح المناسخة) أي الجامعة لكل من المسائلين وقوله من أربعة
 وعشرين فن له شيء من الاولى أخذه مضروبا في جميع الثانية ومن له شيء من الثانية أخذ
 مضروبا في سهام مورثه (قوله فاذا أردت القسيمة فللام) أي فأقول لك للام الخ وقوله

عن ابنين و بنت فالاولى من
 من اثني عشر أي بالتصحيح
 للام اثنان ولكل ابن
 خمسة والثانية من خمسة
 وسهام الميت الثاني من
 الاولى خمسة وخمسة على
 خمسة منقصة فتصح المناسخة
 كلها من اثني عشر من غير
 ضرب للام اثنان وللابن
 الباقي خمسة ولكل ابن من
 ابني الميت الثاني اثنان
 ولينته واحد ومثال المباشرة
 أن يموت الابن عن ابنين
 فالاولى من اثني عشر وللابن
 الميت منها خمسة ومثله
 اثنان وخمسة على اثنين
 لا تنقسم عليهما وتباينهما
 فاضرب الاثني عشر في الاثني
 عشر فتصح المناسخة من
 أربعة وعشرين فاذا أردت
 القسيمة فللام من الاثني
 عشر وهي الاولى اثنان في
 جميع الثانية وهو اثنان

المتخاف خمسة في جميع
 الثانية اثنين عشرة فهى
 له ولكل ابن من ابني
 الثاني من مسئلته وهى
 اثنان واحد في جميع
 سهام مورثه أى الابن
 الميت من الاولى وهى خمسة
 وواحد في خمسة بخمسة فهو
 مال لكل ابن منه - ما فاهما
 عشرة كعهما الذى لم
 ميت فاذا جعت أربعة حصه
 الام و عشرة حصه الابن
 المتخاف وخمسة وخمسة حصتي
 ابن الابن الذى مات كان
 المجتمع أربعة وعشرين
 وهى ما صحت منه المناسخة
 فالعمل صحيح ومثال الموافقة
 بعض صور المسئلة الامونية
 وهى رجل مات فلم تقم
 التركة حتى مات احدى
 البنين وخالف ابوين وابنتين
 عمر في المسئلة فالاولى من
 ستة لكل من الابوين سهم
 ولكل من البنين سهمان
 والثانية فيها جده أم أب
 وجد أبواب وأخت شقيقة
 أولاب فأصلها ستة للجددة
 سهم وللجد والاخت الخمسة
 الباقية بينهم على ثلاثة
 لا تنقسم وتباين وحاصل
 ضرب ثلاثة في ستة ثمانية
 عشر منها تصح للجددة ثلاثة
 وللجد عشرة وللاخت خمسة

من الاثنى عشر وهى الاولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها كما مر وقوله اثنان في
 جميع الثانية أى مضروبان في جميع الثانية (قوله وللابن المتخاف) أى بعد الابن الميت
 وقوله خمسة في جميع الثانية أى مضروبة في جميع الثانية وقوله اثنين بدل من جميع
 الثانية (قوله ولكل ابن من ابني الثاني) أى الميت الثاني وقوله من مسئلته أى الثاني
 وقوله واحد في جميع الخ أى مضروب في جميع الخ وقوله أى الابن الميت نفسه راورثه
 وقوله من الاولى مرتبط بسهام وقوله وهى أى سهام مورثه (قوله كعهما) أى فان له
 عشرة كما تقدم (قوله فاذا جعت) أى لاجل الامتحان لاجل صحة عمل المناسخة (قوله وهى
 ما صحت منه المناسخة) أى والاربية والعشرون ما صحت منه الجامعة وقوله فالعمل صحيح
 تقرب على قوله وهى ما صحت منه المناسخة (قوله ومثال الموافقة بعض صور المسئلة
 الامونية) انما لقب بالامونية لان الامون سأل عنها يحيى بن أكثم كما سئذ كره الشارح
 وانما جعل لها صور باعتبار ان الميت فيها صادق بأن يكون ذكرا أو أنثى فان كان ذكرا
 فيحتمل أن البنين اثنين أختان شقيقتان أولاب ولا يختاف المحال بذلك واذا كان أنثى
 فيحتمل أنهما أختان شقيقتان أولاب ويختلف المحال بذلك كما بأتى والمراد بالعض هنا ما لو
 كان الميت ذكرا لافرق بين كون البنين اثنين شقيقتين أولاب (قوله وهى) أى البعض
 وانما أنت الضمير باعتبار أنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وليس عائدا على المسئلة
 لان الميت فيها صادق بأن يكون ذكرا أو أنثى كما علمت وقد جعله هنا رجلا فتعين
 رجوع الضمير للعض (قوله وخالف ابوين وابنتين) فلكل من الابوين السدس فلهما معا
 الثلث وللبنين الثلثان (قوله عن في المسئلة) أى الابوين واحدى البنين لكن صار
 الاب جد في الثانية وصارت الام جدة في الثانية واحدى البنين أختا فصارت الورثة في
 الثانية جدة وجددة وأختا (قوله فالاولى من ستة) أى مخرج السدس الذى لكل من
 الابوين وأما مخرج الثمن فهو داخل في مخرج السدس وقوله لكل من الابوين سهم
 أى لان لكل منه - ما السدس وقوله ولكل من البنين سهمان أى لان لهم الثلثين
 (قوله والثانية فيها جده) وهى التى كانت أمافى الاولى وقد عبرنا فيها بأحد الابوين وقوله
 وجد وهو الذى كان أبافى الاولى وعبرنا عنه فيها بأحد الابوين وقوله وأخت شقيقة
 أولاب وهى التى كانت احدى الممتن في الاولى (قوله فأصلها من ستة) أى مخرج
 السدس الذى للجددة ولا يقال ان أصلها من ثمانية عشر لان فيها سدسا وثلث الباقي وقد
 تقدم ان كل مسئلة فيها سدس وثلث الباقي يكون أصلها من ثمانية عشر على المعتمد لانا
 نقول محل ما تقدم اذا كان ثلث الباقي للجدة بالفرض وما هنا ليس كذلك لان ثلث الباقي
 للاخت بالتعصيب مع الجد فليس في المسئلة فرض غير السدس فأصلها من مخرجه فقط
 وانما نبرنا عليه لان بعض الطلبة قد غلط فيه (قوله للجدة سهم) أى لان لها السدس
 وقوله للجد والاخت الخمسة الخ أى تعصبا لان الجد نزل الاخ فيعصب الاخت كما مر
 (قوله وحاصل ضرب ثلاثة الخ) أى والذى يحصل من ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر
 (قوله للجددة ثلاثة) أى لان لها واحد فى ثلاثة بثلاثة وقوله للجددة عشرة أى لانها ثمانى

فليت المتة من الاولى
 اثنان فاعرضهما على الثمانية
 عشر صحح الثمانية فتجد
 بينهما موافقة بالنصف
 فاضرب نصف الثمانية عشر
 تسعة في الاولى وهي ستة
 تبلغ أربعة وخمسين ومنها
 تصح المناسخة فمن له شيء من
 الاولى اخذ مضر وباقى تسعة
 وهي وفق الثمانية ومن له
 شيء من الثمانية اخذ مضر وباقى
 في واحد وهو وفق سهام
 الميتة ثانيا فللام من الاولى
 واحد في تسعة بتسعة ولها
 من الثانية يكونها جدة ثلاثة
 في واحد بثلاثة فاجعها
 لها مجتمع لها اثنا عشر
 وللأب من الاولى واحد في
 تسعة بتسعة وله من الثانية
 يكونه جده عشرة في واحد
 بعشرة فيجتمع له تسعة عشر
 والميت المتخلفة من الاولى
 اثنان في تسعة بثمانية عشر
 ولها من الثانية بمقتضى
 كونها اختا خمسة في واحد
 بخمسة فيجتمع لها ثلاثة
 وعشرون فاذا اجعت اثنا عشر
 وتسعة عشر وثلاثة وعشرون
 اجتمع أربعة وخمسون وهي
 ما صححت منه المسئلة فالعمل
 صحیح فلو كان الميت الاول
 الذي خلف أبو بن وابنتين
 أتي كان الميت في الثانية
 أب أم فلا يرث وكان في الثانية
 ارث بيت المال أو الراد

الباقى الذى هو خمسة عشر وقرله وللأخت خمسة أى لان لها ثلث الباقي وهو خمسة (قوله
 فلا يمت الخ) أى اذا أردت بيان العمل في المناسخة التي في هذه المسئلة فأقول لك الميت الخ
 وقرله فاعرضهما على الثمانية عشر أى قابل بينهما وقوله صحح الثانية بدل من الثمانية
 عشر (قوله فتجد بينهما موافقة بالنصف) أى لان الاثنين نصفها هو واحد وللثمانية عشر
 نصفها هو تسعة (قوله فاضرب نصف الثانية الخ) مرتب على محذوف والتقدير فرد كلا الى
 نصفه فاضرب نصف الثانية الخ وقوله تسعة بدل من نصف وقوله تباع أى المناسخة وكذا يقال
 في قوله ما تصح (قوله فمن له شيء الخ) هذا بيان لكيفية قسمة الجماعة (قوله ثانيا) أى في
 زمن ثان وليس المراد موتا ثانيا لانها لم تمت موتا أولا ثم ماتت موتا ثانيا ويصح أن يكون
 المراد موتا ثانيا بالنسبة لموت الميت الاول (قوله فللام الخ) تفصيل لما قبله (قوله فاذا اجعت
 الخ) أى لا امتحان صحة العمل في المناسخة (قوله فالعمل صحیح) تفريغ على قوله وهو
 ما صححت منه المسئلة (قوله فلو كان الميت الاول الخ) هذا مختصر قوله فيما تقدم وهو رجل
 مات الخ وقوله فلا يرث أى لانه من ذوى الارحام (قوله وكان في الثانية ارث بيت المال
 أو الراد) أى ووجدت في المسئلة الثانية ارث بيت المال أو الراد فلجدة التي هي أم أم السدس
 وللأخت ان كانت لابوين النصف وان كانت لام السدس وما بقى لبيت المال ان كان
 منتظما أو للجدّة والأخت بالردان لم يكن منتظما فمرد عليهم بحسب انصباهم فاذا كان
 الباقي لبيت المال كانت المسئلة الثانية من ستة كالاولى ولبيت من الاولى سهمان فاذا
 عرضتهما على مسألتها وهي ستة وجدت بينهما موافقة بالنصف فتضرب نصف المسئلة
 الثانية وهو ثلاثة في المسئلة الاولى بثمانية عشر فللام من الاولى سهم في ثلاثة بثلاثة ولها
 يكونها جدة من الثانية سهم في واحد بواحد فيجتمع لها أربعة وللأب من الاولى سهم في
 ثلاثة بثلاثة ولا شيء له في الثانية لانه من ذوى الارحام كما علمت والميت من الاولى سهمان
 في ثلاثة بستة ولها بوصف كونها أختا في الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ان كانت شقيقة
 فيجتمع لها تسعة والباقي سهمان لميت المال وان كانت لام كان لها من الثانية واحد في
 واحد بواحد ومن الاولى ثلاثة في اثنين بستة فيجتمع لها تسعة والباقي أربعة لميت المال
 واذا رد الباقي عام ما كانت المسئلة الثانية من أربعة ان كانت الأخت شقيقة لان
 الباقي بعد فرض سهمين مرد عليهم ما بحسب انصباهم وهي أربعة فتجعل المسئلة من أربعة
 وسهام الميتة من الاولى اثنان فاذا عرضتهما على مسألتها وهي أربعة وجدت بينهما موافقة
 بالنصف فاضرب وفق الثانية وهو اثنان في الاولى وهي ستة فتحصل اثنا عشر فللام
 واحد من الاولى في اثنين باثنين ولها يكونها جدة في الثانية واحد أيضا في واحد بواحد
 فيجتمع لها ثلاثة وللميت من الاولى اثنان في اثنين بأربعة ولها من الثانية يكونها أختا
 شقيقة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجتمع لها تسعة وللأب من الاولى واحد في اثنين باثنين
 ولا شيء له من الثانية وان كانت الأخت لام كانت المسئلة الثانية من اثنين لان الباقي
 بعد فرض الجدة والأخت للام مرد عليهم ما بحسب فرضيهما وهو ما اثنان فتجعل المسئلة من
 اثنين وسهام الميتة من الاولى اثنان فاذا عرضتهما على مسألتها وجدت بينهما منقسمين فتصح

باعتبار ذكوره الميت
الاول وانوته فلذلك لما
سأل أمير المؤمنين المأمون
عنها القاضي يحيى بن
أكرم رضى الله عنهم بقوله
هالك مالك وخلف أبوين
وابنتين فلم تقسم التركة
حتى ماتت إحدى البنين
عن الباقيين فقال يا أمير
المؤمنين الميت الاول رجل
أو امرأة فعرف المأمون فظنته
فقال له اذا عرفت التفصيل
عسرت الجواب فولاه
القضاء وسبب سؤاله عن
ذلك أنه لما أراد أن يوليه
قضاء البصرة أحضره
فاستخيره لصغر سنه فانه
كما حكى المحافظ عبد الغنى
المقدمى رحمه الله كان
اذا كان ابن احدى وعشرين
سنة فأحس يحيى بذلك
فقال يا أمير المؤمنين سننى
فان القصـد على لاخاقي
وكانوا يتخنون العمال
والقضاة والامراء بالفرائض
فقال ما تقول فى أبوين
وابنتين لم تقسم التركة
حتى ماتت احدى البنين
عن الباقيين وقيل عنهم وعن
زوج فأجاب بما سبق
فولاه فلما مضى الى البصرة
قاضيا استخيره مشايخها

مما صحت منه الاولى بلا ضرب فللاب من الاولى واحد لا شئ له من الثانية وللام من
الاولى واحدا ولها من الثانية بوصف كونها جدة كذلك فيجتمع لها اثنتان والابنت
من الاولى اثنتان ولها من الثانية بكونها اختا لام واحد فيجتمع لها ثلاثة فتدبر (قوله على
الخلاف المشهور في ذلك) أى حال كون ذلك كاشعا على الخلاف المشهور في توريث بيت
المسال أورد (قوله واحتمل الخ) معطوف على قوله كان الجد في الثانية الخ (قوله
فاختلف الحال الخ) أى لانه يرث الاب في الثانية ان كان الميت الاول ذكرا ولا يرث في
الثانية ان كان أنثى (قوله فلذلك) أى لاجل اختلاف الحال باعتبار ذكوره الميت
وانوته (قوله أمير المؤمنين) فادل والمأمون بدل منه ويحيى مفعول وأكرم بالثنية هو فى
الاصلى اسم لعظيم البطن ثم جعل على الابد يحيى (قوله بقوله) متعلق بسأل وقوله هالك
هالك الخ مفعول القول وهو نبي هالك مات وبسبب جعل في الكافر والمسلم قال تعالى ان امرؤ
هالك لـكن ينبغي التعبير الا ان سمات ميت بجارة للعرف (قوله فقال يا أمير المؤمنين الخ)
أى فقال يحيى يا أمير المؤمنين الخ وقوله الميت الخ على تقدير همزة الاستفهام وقوله
ظنته أى خذقه وفهمه وقوله فولاه القضاء أى قضاء البصرة كما صرح به ما بعد (قوله
وسبب سؤاله عن ذلك) أى المذكور من المسئلة المذكورة وقوله انه الخ خبر مبتدا
وقوله البصرة مائة المية والماء والفتح أفهم والكثير فى النسبة اليها بصري بالفتح ويقبل
الكسر وأما الضم فلم يسمع كما نقله الاساذ المحفنى عن المناوى اثلا بل تيسر بالنسبة الى بصري
بالشام فانها بالضم فقط والقياس أن النسبة الى البصرة بصري مثل الماء كما قرره الاستاذ
المحفنى فى قرأته الشمائل ونقله عنه العلامة الامرولى يساوا باللبس اتسكا لا على القرأين
(قوله فاستخيره) أى عده حقيرا وقوله فانه الخ تمليل للعلية أعنى لصغر سنه وقوله
اذلك أى وقت الاحضار وقوله فأحس يحيى بذلك أى فعلم يحيى باستحقاق المأمون له
(قوله فان القصد) أى المقصود والمعول عليه وقوله لاخاقي بفتح فكون أى لاصورنى
من صغرا وكبر (قوله وكانوا يتخنون) أى يتخبرون وقوله العمال جمع عامل وهو المتولى
على عمل وقوله والقضاة والامراء عطف خاص على عام وقوله بالفرائض أى بمسائل
الفرائض (قوله فقال ما تقول فى أبوين الخ) لا يخفى أن المقول هنا غير المقول فيما سبق
فأعمل الشارح نقله فى أحد المواضعين بالمعنى (قوله عن الباقيين) أى اللذين صار احدا
وجدة واحدى البنين التى صارت اختا وقوله وقيل لعمركم أى عن الباقيين (قوله
استخيره مشايخها) أى علمائوها وقوله واستخروه عطف سبب على سبب (قوله
فامتحنوه) أى اختبروه وقوله فقالوا له الخ تفسيرا للامتحان وقوله كم سن القاضى أى
أى عدد من السنين سن القاضى وقوله فقال سن عتاب الخ وكان سنه اذ ذلك احدى
وعشرين سنة وأجابهم بذلك اشارة الى أنه وقع تولية مثله فى السن منه صلى الله عليه
وسلم فلما أجابهم بذلك أسألتهم وقوله ابن أسيد بفتح الميم جزرة وكسر السين (قوله
مكة) أى قضاءها (قوله فلذلك سميت الخ) أى فلاجـل كون المأمون سأل عنها

واستخروه فامتحنوه فقالوا له كم سن القاضى فقال سن عتاب بن أسيد حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة فلذلك سميت بالمأمونية يحيى

فبني ان سئل عنها ان يفحص عن الميت الاول كما يفحص عنه يحيى بن اكرم ٢٤٣ لاختلاف الحكم كما اسلفنا واعلم انك لو علمت في المناهضة كل مسألة

على حديثها بحيث لا يتعلق لواحدة بأخرى اصح ولو كان بطول ويفوت القصد من قسمة المسائل على حساب واحد (ثمة) جميع ما تقدم اذا مات ميت فقط من ورثة الاول ولم يمكن الاختصار قبل العمل وهو حال من احوال اربعة كما سبقت الاشارة اليها والحال الثاني ان يموت أكثر من ميت سواء كانوا كلهم من ورثة الاول او كان فيهم من هو من ورثة ورثة الاول وفي ذلك اوجه عشرة ذكرتها في شرح الترتيب أشهرها وأعمها ان تحصل جامعة لمسئلة الميت الاول والثاني كما اسلفنا واجعلها اولى بالنسبة للميت الثالث ومسئلة الميت الثالث ثانية بالنسبة لها وانظر بينها وبين سهام الثالث من تلك الجامعة وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال من انقسام وتوافق وتباين فان كان معك رابع فاجعل جامعة الثلاث اولى ومسئلة الرابع ثانية واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فبلغ فنحن تصح مسألة المناهضة الجامعة لمسائل اولئك الاموات وانتمثل لذلك بمثال ذكره الشيخ زكريا رحمه الله تعالى في شرح الكفاية بقوله مثاله في الاربعة زوجة وابوان وبنات ثم مات الاب عن الباقي

يحيى بن اكرم سمعت الخ (قوله فيبني الخ) تقربح على ما تقدم وقوله ان يسأل فاعل يبني وقوله كما يفحص أي سأل وقوله لاختلاف الحكم عليه لقوله يبني الخ وقد عات وجه اختلاف الحكم مما مر (قوله واعلم انك الخ) مجرد فائدة وغرضه بها الاشارة الى أنه لا يتبين الع. هل بطريق المناهضة (قوله ولكن بطول) فيه نظر لان الطول على عمل المناهضة بالطريق السابق أكثر ضرورة أنه يحصل المسئلتان ثم الجامعة فكان الاولى أن يحدف ذلك كما يفحصه كلام العلامة الامير وقوله ويفوت القصد أي المقصود وقوله من قسمة الخ بيان للقصد بمعنى المقصود ووجه فوات القصد بذلك أنه تقسم كل مسألة على حساب مستقل (قوله ثمة) أي الكلام المصنف لانه انما ذكر حال من اربعة ففهم الشارح الكلام يذكر الثلاث حالات الباقية فقط أي لا أكثر والفاه زائدة لتزيين اللفظ وقطع معنى حسب هذا هو المشهور وكتب بعضهم ان الفاه واقعة في جواب شرط مقدر ووقط اسم فعل بمعنى انته والنفق يدبر ان أردت الزيادة عن ميت واحد فانتبه اه وفيه تكلف (قوله أكثر من ميت) أي ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله سواء كانوا كلهم) أي الميتين وقوله من ورثة الاول أي كما سألني في المثال الآتي عن شيخ الاسلام وقوله أركان فهم الخ لم يقل له (قوله وفي ذلك اوجه) أي وفي العمل في ذلك اوجه (قوله ان تحصل جامعة) أي بان تحصل للميت الثاني مسألة وتتطرسها من الاولى بعد تصحيحها وتعرضها على مسئلتها فان انقسمت كانت الجامعة ما صححت منه الاولى وان باينت فاضرب جميع الثانية في الاولى وان وافقت فاضرب وفق الثانية في الاولى وما حصل فيها فهو الجامعة (قوله والثاني) أي ومسئلة الميت الثاني (قوله واجعلها اولى بالنسبة لثالث) أي واجعل تلك الجامعة بمنزلة المسئلة الاولى بالنسبة لمسئلة الميت الثالث وقوله ومسئلة الميت الثالث أي واجعل مسئلة الميت الثالث وقوله ثمانية أي بمنزلة الثانية (قوله وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال) أي جارية على ما يقتضيه الحال ثم بين تلك الحال بقوله من انقسام الخ ومعنى تحصل الجامعة حينئذ ملاحظة أن الجامعة ما صححت منه الاولى وان كان بلا ضرب فاندفع قول بعضهم الاولى حذفه اذ مع الانقسام لا تحصل جامعة (قوله وهلم جرا) هلم في الاصل معناه أقول لكن ليس ذلك مرادنا هنا وانما المراد استمرار جوار في الاصل مصدر جرحه اذا جرحه لكن ليس ذلك مرادنا هنا بل المراد استمرارا كانه قال واستمر على ذلك استمرارا وهو في الاصل أيضا اللطاب والمراد منه الخبر فالعني ويستمر ذلك في الميت السابع والثامن والتاسع وكذلك استمرارا الى ما لا نهاية له (قوله ولينتمثل لذلك) أي لما ذكر من موت أكثر من واحد ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله مثاله في الاربعة) أي الاربعة اموات فان الميت الاول في هذا المثال الزوج ثم الاب ثم الام ثم احدى البناتين (قوله زوجة وابوان وبناتان) أصلها من اربعة وعشرين وتعود لثلاثة وعشرين فللزوجة اثنتي عشرة وللابوين السدسان ثمانية لكل اربعة وللمتبنين الثمان ستة عشر لكل بنت ثمانية (قوله ثم مات الاب عن الباقي) أي الذي هو زوجته التي كانت أمافي الاولى وعبر عنها باحد الابوين وبنات ابنة الثمان كاتبا بفتح في الاولى وأما زوجة الميت الاولى فلانثرت الاب لانها زوجة ابنة

الشيخ زكريا رحمه الله تعالى في شرح الكفاية بقوله مثاله في الاربعة زوجة وابوان وبنات ثم مات الاب عن الباقي

وهي اجنبية منه وان اوهـم كلام الشارح دخولها في الباقي وقوله واخ لابوين أي وعن
 أخ لابوين وهذا لم يكن وارثا في الاولى مع انه عم الميت الاول لانه محجوب بالاب وعلم من
 ذلك أن الورثة في الثانية زوجة وبنات ابن وأخ شقيق وهي من أربعة وعشرين فللزوجة
 الثمن ثلاثة ولبنتي الابن الثمان ستة عشر لكل واحدة ثمانية وللأخ الباقي خمسة (قوله
 ثم الام) أي ثم ماتت الام المبرعة في الاولى باحد الابوين وقد صارت زوجة في الثانية
 وقوله عن الباقي أي الذي هو بنتا بنتها فقط اللتان كانتا بنتين في الاولى وصارتا بنتي ابن في
 الثانية وكذا في الثالثة وقوله وأم وعم أي وعن أم وعم وهذا ان لم يكونا وارثين
 في المسئلة السابقتين وعلم من ذلك أن الورثة في الثالثة بنتا ابن وأم وعم وهي من ستة لبنتي
 الابن الثمان أربعة وللأم السادس واحد وللعم الباقي واحد (قوله ثم احدى البنتين) أي ثم
 ماتت احدى البنتين اللتين صارتا بنتي ابن في الثانية والثالثة وقوله عن زوج وهذا لم يكن
 وارثا في المسائل الثلاث وقوله ومن بقى أي وهو اختها شقيقة التي كانت بنتا في الاولى
 وصارت بنت ابن في الثانية والثالثة وأما التي كانت زوجة في الاولى وأما أم أبيها التي في
 قوله سابقا وأم وعم فحججوا بعامها وأما عم أبيها المذكور في قوله سابقا وأخ لابوين فلا شيء
 له لاستغراق الفروض التركة وأم عم أبيها من ذوى الارحام فعلم من ذلك أن الورثة في
 الرابعة زوج وأخت شقيقة وأم وأصلها من ستة وتعمل للثمانية للزوج النصف ثلاثة
 وللأخت مثله وللأم الثلث اثنان (قوله فالمسئلة الاولى من سبعة وعشرين) أي بالعول
 وأصلها أربعة وعشرون لان فيها ثمانية للزوجة وستة لابوين لكنهما تعول لسبعة
 وعشرين كما مر (قوله مات الاب) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها مات الاول والمراد به
 الاب لانه أول في قوله ثم مات الاب الخ لكن النسخ الاولى أولى (قوله فمسئلته من أربعة
 وعشرين) أي لان فيها ثمانية وارثين وسهام الميت الثاني الذي هو الاب من الاولى أربعة فاذا
 عرضتها على مسئلته وجدت بينهما ما توا فقا بالربع فلذلك قال الشارح توافق حظه من
 الاولى بالربع أي توافق مسئلته من حظه الاولى وهو أربعة بالربع فتضرب وفق الثانية
 وهو ستة في المسئلة الاولى بعوله اوهي سبعة وعشرون يحصل مائة واثنان وستون وهي
 الجماعة التي تصح منها المسئلتان فلذلك قال الشارح فتصحان من مائة واثنين وستين (قوله
 فن له شيء من الاولى ضرب في ستة) أي الذي هو وفق المسئلة الثانية وقوله ومن له شيء
 من الثانية ففي واحد أي فهو مضروب في واحد وهو وفق سهام مورثه (قوله فللزوجة ثمانية
 عشر) أي لان لها من الاولى ثلاثة في ستة بمائة عشر وليس لها من الثانية لانها لا ترث
 فيها كما مر (قوله وللأم سبعة وعشرون) أي لان لها من الاولى بوصف كونها أما أربعة في
 ستة بأربعة وعشرين ولها من الثانية بوصف كونها زوجة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجمع
 لها سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون أي لان لكل بنت من الاولى ثمانية في ستة
 بمائة وأربعين ولكل بنت بوصف كونها بنت ابن في الثانية ثمانية في واحد بمائة
 فيجمع لها ستة وخمسون (قوله وللأخ خمسة) أي لان له من الثانية خمسة في واحد بخمسة
 ولا شيء له من الاولى (قوله ثم ماتت الام) أي التي هي زوجة في الثانية وقوله فمسئلته

واخ لابوين ثم ماتت الام
 عن الباقي وأم وعم ثم
 احدى البنتين عن زوج
 ومن بقى فالمسئلة الاولى
 من سبعة وعشرين مات
 الاول عن زوجة وبنتي
 ابن وأخ فمسئلته من أربعة
 وعشرين توافق حظه من
 الاولى بالربع فتصحان من
 مائة واثنين وستين فن
 له شيء من الاولى ضرب
 في ستة أو من الثانية ففي
 واحد فالزوجة ثمانية عشر
 وللأم سبعة وعشرون ولكل
 بنت ستة وخمسون وللأخ
 خمسة ثم ماتت الام عن أم
 وبنتي ابن وعم فمسئلته من
 ستة توافق حظه من
 الاولين بالثلث فتصح
 الثلث من ثلاثمائة وأربعة

من ستة أي لان فيها سدسا ومخرج ستة وأما الثلاثة فمخرجها ما داخل في مخرج السدس
وسهام الميت الثالث وهو الام من الجماعة للثلاثين الاولين سبعة وعشرون فاذا عرضتها
على مسألتها وجدت بيدهم ما توافقا بالثلاث ولذلك قال الشارح توافق حظها الخ فتضرب
وفق المسئلة الثالثة وهو اثنان في جامعة الاولين وهي مائة واثنان وستون يحصل ثلاثمائة
وأربعة وعشرون وهي الجماعة التي تصح منها الثلاث مسائل كما قاله الشارح (قوله فن
له شيء من الاولين) أي من جامعتهما وقوله ضرب في اثنين أي اللذين هما وفق المسئلة
الثالثة وقوله أو من الثالثة ففي تسعة أي ومن له شيء من الثالثة فهو مضروب في تسعة
التي هي وفق سهام مورثه وهو الام (قوله فاللزوجة الاولى ستة وثلاثون) أي لان لها من
الاولين ثمانية عشر في اثنين بستة وثلاثين ولا شيء لها في الثالثة (قوله ولكل بنت مائة
وثلاثون) أي لان لكل بنت من الاولين ستة وخمسين في اثنين بمائة واثنى عشر ولكل
بنت من الثالثة بوصف كونها بنت ابن اثنان في تسعة بثمانية عشر فيجتمع لكل بنت مائة
وثلاثون (قوله وللأخ عشرة) أي لان له من الاولين خمسة في اثنين بعشرة (قوله ولام
الثالثة تسعة) أي ولام الميتة الثالثة لان لها من الثالثة واحد في تسعة بتسعة وقوله
واعمها كذلك أي لان له واحد في تسعة بتسعة (قوله ثم ماتت احدي البنات) أي
التي صار تبايتي ابن في الثانية والثالثة وقوله وأم أي التي هي زوجة الميت الاول وقوله
وأخت أي شقيقة وهي بنت الميت الاول (قوله فماتت من ثمانية) أي بالمول لان أصلها
سنة اذ فهم انصف لكل من الزوج والأخت والثلاث للام وبين مخرجهم ما التباين فيضرب
أحدهما في الآخر يحصل ستة فهي أصل المسئلة لكنها تعول لثمانية وسهام الميت الرابع
وهو احدي البنات من جامعة المسائل الثلاث مائة وثلاثون فاذا عرضتها على مسألتها
وجدت بيدهم ما توافقا بالنصف فنصف سهام خمسة وستون ونصف الثمانية أربعة فذلك
قال الشارح توافق حظها بالنصف فتضرب أربعة التي هي وفق المسئلة الرابعة في جامعة
المسائل الثلاث وهي ثلاثمائة وأربعة وعشرون يحصل ألف ومائتان وستة وتسعون وهي
الجامعة التي تصح منها الرابع مسائل ولذلك قال الشارح فتصح الرابع الخ (قوله فن
له شيء من الثلاث الاول) أي من جامعتهما وقوله ضرب في أربعة أي التي هي وفق الرابعة
وقوله أو من الرابعة ففي خمسة وستين أي ومن له شيء من الرابعة فهو مضروب في خمسة
وستين التي هي وفق سهام مورثه (قوله فاللزوجة الاولى التي هي أم في الرابعة مائتان
وأربعة وسبعون) أي لان لها من جامعة الثلاث الاول ستة وثلاثين في أربعة بمائة
وأربعة وأربعين ومن الرابعة بوصف كونها أما اثنين في خمسة وستين بمائة وثلاثين فيجتمع
لها مائتان وأربعة وسبعون (قوله وللبنت الباقية سبع مائة وخمسة عشر) أي لان لها
من جامعة الثلاث مسائل مائة وثلاثين في أربعة بمائة بخمسة مائة وعشرين والرابعة بوصف
كونها أختا شقيقة ثلاثة في خمسة وستين بمائة وخمسة وتسعين فيجتمع لها سبع مائة
وخمسة عشر (قوله وللأخ أربعون) أي لان له من جامعة المسائل الثلاث عشرة في أربعة
بأربعين ولا شيء له من الرابعة (قوله ولام الثالثة) أي ولام الميتة الثالثة وقوله ست

وعشرين فن له شيء من
الاولين ضرب في اثنين
أو من الثالثة ففي تسعة
فلا لزوجة الاولى ستة
وثلاثون ولكل بنت مائة
وثلاثون وللأخ عشرة ولام
الثالثة تسعة واعمها
كذلك ثم ماتت احدي
البنات عن زوج وأم
وأخت فماتت من ثمانية
توافق حظها بالنصف
فتصح الرابع من ألف
ومائتين وستة وتسعين
فن له شيء من الثلاث
الاول ضرب في أربعة أو
من الرابعة ففي خمسة وستين
فلا لزوجة الاولى التي هي
أم في الرابعة مائتان وأربعة
وسبعون وللبنت الباقية
سبع مائة وخمسة عشر وللأخ
أربعون ولام الثالثة

وزوج الاربعة مائة وخمسة
وتسعون انتهى والمحالان
الثالث والرابع أن يموت
بعد الاول ميت أو أكثر
ويمكن الاختصار قبل
العمل ويسمى اختصار
المسائل وهو أنواع ذكرتها
في شرحي الفارضية
والترتيب منها أن تخلص
ورثة من بعد الاول فيمن
بقي من ورثة من قبله
ويرثون كلهم بمطلق
العصوبة سواء كان معهم
من يرث من الاول فقط
بالفرض أم لا كزوجة
وعشرة بنين من غيرها
ماتوا كلهم واحدا بعد
واحد حتى بقي مع الزوجة
من الاولاد اثنان فيقدر
كان الاول مات عن زوجة
وابنين فقط فتصح باختصار
من ستة عشر للزوجة اثنان
ولكل ابن سبعة ولو
سلكت طريق المناسبة
لحقت من عدد كثير ثم
رجعت بالاختصار لما ذكر
ولو خاف الاولاد فقط من
غير زوجة ماتوا كلهم
واحدا بعد واحد حتى بقي
اثنان فكانه مات عن
اثنين فقط فتصح من اثنين
(تنبيه) كما يمكن الاختصار
قبل العمل كذلك يمكن

وثلاثون أي لان لها من جامعة الثلاث تسعة في أربعة نبت وثلاثين وقوله وله معها
كذلك أي ست وثلاثون لان له من جامعة الثلاث تسعة في أربعة نبت وثلاثين (قوله
وزوج الاربعة) أي وزوج المئتين الاربعة وقوله مائة وخمسة وتسعون أي لان له من
الاربعة ثلاثة في خمسة وستين مائة وخمسة وتسعين (قوله انتهى) أي كلام شيخ الاسلام
زكريا (قوله والمحالان) أي الباقين من الاحوال الاربعة وقوله الثالث والرابع نعمتان
للعاين (قوله ويمكن الاختصار قبل العمل) أي فيها معنى في الميت الواحد وفي الاكثر
(قوله ويسمى اختصار المسائل) أي لان الملاحظ فيه اختصار المسئلة وان تبعه اختصار
السهم (قوله وهو) أي اختصار المسائل وقوله منها أي من الاربعة وقوله ان تخلص
ورثة من بعد الاول أي من بعد الميت الاول (قوله بمطلق العصوبة) أي بالعصوبة المطلقة
عن اشتراط الجهة المخصوصة كجهة البتوة أو الاخوة فلا يشترط الاتفاق في جهة مخصوصة
الآتريتهم وورثوا من الميت الاول في مثال الشارح بجهة البتوة وعن بعده بجهة فلم يتفقوا
في خصوص جهة من أول البطون الى آخرها وقد يتفقون في جهة مخصوصة كاخوة ماتوا
واحدا بعد واحد حتى بقي منهم اثنان مثلا (قوله سواء كان معهم من يرث من الاول فقط
بالفرض) أي كالزوجة في المثال الاول وقوله أم لا أي أم لم يكن معهم من يرث من الاول
فقط بالفرض كالمثال الثاني الآتي في الشرح (قوله وعشرة بنين من غيرها) أي من غير
تلك الزوجة لكن بشرط أن يكونوا كلهم من أم واحدة أو من عشرة أمهات وان اسما متوافت
كونهم أشقاء أو آب والاختلاف المحكم كما هو ظاهر (قوله ماتوا كلهم) أي معظمهم
بدليل قوله بعد حتى بقي مع الزوجة من الاول اثنان وقوله واحدا بعد واحد أي مرتين
وقوله من الاولاد الانسب من البنين لان الاولاد يشعل الاناث وان كان توهم نامند فعا
بالتعبير أو بالبنين (قوله فيقدر كان الاول مات عن زوجة وابنين) أي للاختصار
وأصل المسئلة من ثمانية لكن انكسر الباقي على الابنين فتضرب عددها وهو اثنان
في ثمانية بسبعة عشر ومنها تصح ولذلك قال الشارح فتصح بالاختصار الخ (قوله ولو
سلكت طريق المناسبة) بأن تصح الاولى من ثمانية لانكسار الباقي بعد الثمن على عشرة
فتضرب في الثمانية بثمانين فيخص الميت الثاني من الاول بسبعة ومثله من تسعة لانها
عدد رؤس وورثته الذين هم الاخوة وبين مسئلته وسهامه تبين فحتاج الى ضربها في الاولى
فما حصل فهو الجامعة وتنظر سهام الميت الثالث من تلك الجامعة وتحصل له مسئلة
وتعرض سهامها وذلك حتى تصح المناسبة الجامعة لكل (قوله لحقت من عدد
كثير) وهو الفان وثمانمائة وستون وقوله رجعت بالاختصار لما ذكر رأى لستة عشر
لتوافق الانصاء ثلث سدس عشر (قوله ولو خاف الاولاد) المناسب البنون (قوله
فتصح من اثنين) أي اختصارا (قوله تنبيه) غرضه به ذكر المقابل لقوله قبل العمل
(قوله كذلك) لا حاجة اليه لانه أتى بالكافي في قوله كما يمكن الخ ولا حاجة الى قوله أيضا
لذلك لكن كل منهم التوكيد (قوله وهو) أي اختصار السهام وقوله ان يوجد أي
ذوان يوجد لان الاختصار ليس هو عين الوجود وقوله في جميع الانصاء قيد سبأني محترزة

الاختصار أيضا بعد العمل ويسمى اختصار السهام وهو أن يوجد بعد تصحيح

في كلامه (قوله كزوجة وابن وبنت منها) أي من تلك الزوجة وأصلها من ثمانية لأن
 فيها ثمانية وخرجها ثمانية وتصنع من أربعة وعشرين لانكسار الباقي وهو سبعة على عدد
 رؤس الابن والبنت وهو ثلاثة فاذا ضربت الثلاثة في الثمانية بلغت ما ذكر للزوجة
 ثلاثة وللابن أربعة عشر وللبنت سبعة (قوله توفيت البنت عن بقى ودم الخ) ومستلهم
 من ثلاثة تخرج فرض الام وللبنت الثانية من الاولى سبعة واذا عرضتها على مستلها
 وجدت بينهما ما يتاين فتم ضرب ثلاثة عدد المسئلة الثانية في أربعة وعشرين عددا الاولى
 يحصل اثنان وسبعون وهي الجامعة التي تصح منها المسئلان فن له شيء من الاولى أخذه
 مضروباً في ثلاثة ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في سبعة فالزوجة من الاولى ثلاثة
 في ثلاثة بتسعة ولها من الثانية بوصف كونها إما واحدة في سبعة بسبعة فيجتمع لها ستة عشر
 وللابن من الاولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين وأربعين وله من الثانية بوصف كونه أختان
 في سبعة بأربعة عشر فيجتمع له ستة وخمسون ويمكن اختصارها الى ثمانية وتسعة
 ويرجع كل نصيب الى ثمانية فيرجع نصيب الابن الى سبعة ونصيب الزوجة الى اثنين
 (قوله فتصح المناجحة من اثنين وسبعين) أي حاصلة من ضرب الثانية في الاولى لأن
 الاولى صحت من أربعة وعشرين والثانية من ثلاثة ونصيب الميت الثاني ميان مسئلته
 فتضرب في الاولى يحصل ما ذكر (قوله للزوجة ستة عشر) أي لأن لها من الاولى ثلاثة
 في ثلاثة بتسعة ولها من الثانية بوصف كونها إما واحدة في سبعة بسبعة فيجتمع لها ستة
 عشر وقوله وللابن ستة وخمسون أي لأن له من الاولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين
 وأربعين وله من الثانية بوصف كونه أختان في سبعة بأربعة عشر فيجتمع له ستة
 وخمسون (قوله والنصيبان مشتركان بالثمن) فمن نصيب الزوجة اثنان ومن نصيب
 الابن سبعة (قوله واذا اشتركت الانصاء كلها الانصاء بها الخ) هذا محترز قوله سابقاً في
 جميع الانصاء (قوله من هذا) أي الاختصار بعد العمل (قوله وما يتبعه) كتحسين
 المسئلة وتصلها والنسب بين السهام والورثة وبين الرؤس المثبتة كما في المحفني (قوله
 بالتقدير والاحتياط) أي المتأديس بهما وعطف الاحتياط على التقدير من عطف السبب
 على السبب (قوله فبدأ منها بالحنثي) أي فبدأ من تلك الأنواع بآثار الحنثي فهو على تقدير
 مضاف لأن الذي من أنواع الأثر بالتقدير والاحتياط إنما هو آثر الحنثي المشكل
 (قوله فقال) عطف على بدأ

(باب ميراث الحنثي المشكل) *

أي باب بيان آثر الحنثي المشكل فبإثباته في الأثر وحكي الغزالي قولاً بأن الحنثي
 لا ميراث له وبناءه العتباتي في شرح الوافي على أنه خلق ثالث لا ذكر ولا أنثى والله تعالى
 أعلم قال بوصفكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلم يذكر الحنثي لئلا ينقل ابن خرم
 الاجماع على خلافه والمحقق أنه لا يخرج عن أحد النوعين وسبب الحنثية على ما قيل
 تساوي الابوين في الأنزال لانه قبل سبق المسامحة من أحدهما يتنقض موافقته له في
 المذكورة والأفونة وعلى هذا فتساويهما في الأنزال يقتضي كونه حنثي ووقع السؤال عن

المسائل في جميع الانصاء
 اشتركت فتخرج المسئلة
 وكل نصيب الى الوفاق
 كزوجة وابن وبنت منها
 فقبل قسمة التركة توفيت
 البنت عن بقى وهما أمها
 وأخوها فتصح المناجحة
 من اثنين وسبعين للزوجة
 ستة عشر وللابن ستة
 وخمسون والنصيبان
 مشتركان بالثمن فتخرج
 المسئلة الى ثمانية وتسعة وكل
 نصيب الى ثمانية فيرجع
 نصيب الابن الى سبعة
 ونصيب الزوجة الى اثنين
 واذا اشتركت الانصاء
 كلها الانصاء بها فلا اختصار
 ومن أراد المزيد من هذا
 فعليه بكتابنا شرح الترتيب
 والله أعلم ولما أنهي
 الكلام على الأثر المحقق
 وما يتبعه شرع في الأثر
 بالتقدير والاحتياط وهو
 أنواع فبدأ منها بالحنثي
 فقال

(باب ميراث الحنثي المشكل)

الحال التي يدخل عليها الجنة فأجيب بأنه يرجع لنوعه في الواقع ان قلنا بأنه لا يخرج عن
 أحد النوعين وان قلنا انه خلق ثالث فهو مفوض للشبهة وأما المشرك فيكون على حاله وفي
 حاشية المحرشي عن بعضهم أنه يدخل الجنة على انه ذكر لكن لا يخفى أن الامر توقيفي أفاده
 المحقق الامير (قوله والمفقود والمحل) فيه اشارة الى نقص في الترجمة وقد سبق الكلام على
 نظير ذلك (قوله والمختنى) مأخوذ من الاختنات وألفه لتأنيث لفظه وان كان معناه مذكرا
 باعتبار كونه شخصا من ثم ذكر ضميره ووصفه وفعله ولو اتضح بالاثوثة والظاهر أنه كغيره
 يصح فيه ألف التأنيث المقصورة كحبي ولا يتون وان تحرد من آل كما أفاده العلامة الامير
 (قوله وهو الثني والتكسر) العطف فيه للتفسير والمراد الثني والتكسر في الكلام بأن
 يتكلم كالنساء لافي الافعال بأن يهزم ما طغى وان صدق بذلك ومن هذا المعنى المختنث
 والمختنث لمن يشابه النساء بحيث يتثنى ويتكسر في كلامه (قوله أو من قولهم الخ) أي من
 مصدره على الاصح من ان الاشتقاق من المصادر لا من الافعال أو يقال الاخذ يكون من
 المصادر وغيرها بخلاف الاشتقاق فيكون الاخذ أو سعيها من الاشتقاق وقوله خنث بكسر
 النون من باب تعب وقوله اذا اشتبه امره أي تقول ذلك اذا اشتبه حاله فلما اشتبه امر
 الخنثي قيل له خنثي وان اتضح بعد ذلك بالد كورة أو الاثوثة باعتباره ما كان وقوله فلم يخلص
 طعمه أي لانه لم يخلص طعمه فهو تعليل لما قبله (قوله وهو آدمي الخ) أي الخنثي هذا
 آدمي الخ والافهوي يكون في الابل والبقر كالأدمي واعلم أنه لا نزاع في جوازها ولا في وجود
 غير المشكل منه وانما النزاع في وجود المشكل منه فذهب الاكثر الى وجوده وذهب
 المحسن البصري الى عدم وجوده وقال القاضي اسماعيل لا بد من علامة تزيل الاشكال
 والمحقق انه لم يصح عن الامام مالك فيه شيء خلافاً ان حكى عنه انه قال هو ذكر تغلبا
 للذكورة فقد غلبت مع الانفصال كالف امرأة ورجل فانه يخاطب الجميع خطاب المذكر
 تغلبا للذكورة مع الانفصال فأولى مع الاتصال (قوله اوله ثقبه الخ) أوتتو بعبارة فالخنثي
 المشكل نوطان وقوله منه ما أي من آتى الرجل والمرأة (قوله من شكل الامر) بفتح
 الكاف من باب قعد وفي أخذه من شكل ووقعه لان قياسه حذو كذا كل كعبا عدم قعد
 فالظاهر انه من أشكال وقد يقال كلام الشارح في بيان المادة المأخوذة ومنها ويستعمل
 شكل بمعنى قيد ومنه شككت الشكاب اذا قيدته بالأعراب لكن مصدره شكل لا شكول
 ويستعمل أشكل بمعنى أزال اشكاله وخفاه ومنه أشككت الشكاب أي أزلت اشكاله
 وخفاه وقوله التيس راجع لهما (قوله مادام مشكلا) بخلاف ما اذا اتضح (قوله
 لا يكون أبوا ولا أم الخ) أي في الغالب فلا ينافي ما سبق في مسألة الملقوف فلولا ولد نفسه قال
 ج يرث الاولاد ويرثونه بالاعتبارين الاثوثة والامومة وهم اشقاء قال بعضهم وهل يرث من
 اولاد اولاده على انه جد او جددة لم يرثوا والظاهر انهم يرثونهما اه قال المحقق الامير بعد
 نقله ذلك والظاهر ارجاؤه على ما تقدم في ذى الجهتين على ان الوجه الجزم بالاثوثة ويحدد
 جملة على الزنا فالاراد اخوة لام وقوله انه حمل من نفسه شبهة ضعيفة بمنزلة قول المرأة ان
 فرجها شرب مني ان الحمام مثلاً فليتأمل ولا يحزر اه (قوله والكلام فيه) أي في الخنثي

والمفقود والمحل والخنثي
 مأخوذ من الاختنات وهو
 التثني والتكسر أو من
 قوله خنث الطعام اذا
 اشتبه أمره فلم يخلص طعمه
 وهو آدمي له آتيا الرجل
 والمرأة اوله ثقبه لا تشبهه
 وادمة منه ما أو الأشكل
 مأخوذ من شكل الامر
 شكولا وأشكل التيس
 والخنثي مادام مشكلا
 لا يكون أبوا ولا جددا
 ولا جددة ولا زوجا ولا زوجة
 وهو مخصص في أربع جهات
 النبوة والاخوة والعمومة
 والولاء والكلام فيه في
 مقامين

أى فى احكامه وقوله فى مقام من أى باعتبار المهتم من مباحته والا فله مباحث كثيرة
 مذكورة فى ختم الشيخ خليل لكنهم لا يتخلون من النادر فى النادر (قوله احدهما) أى احد
 المقامين وقوله فيما يتضح به وما لا يتضح أى فى بيان ما يتضح به من العلامات وما لا يتضح
 به من أى فى كلامه حذف العائد الجرور لان التقدير وما لا يتضح به مع انه لم يجز بما جربه
 الموصول ويمكن انه حذف أزا الجار ثم الضمير فلم يحذف وهو محرور (قوله ومجمله كتب
 الفقه) محصله ان ذا الثقبه المتقدمه يتضح بالاثوثة بعد البلوغ بحبل أو حيض فان لم
 يحبل ولم يحض فان احبر بميله للنساء فذكر أو بميله للرجال فأنثى أو بميله لهما فان غاب
 احدهما فالحكم له وان استويا فهو باق على اشكاله ومن له الاكتان المتقدمتان فان امنى
 بذكره أو بال منه فقط فهو ذكر وان حاض أو حبل أو أمنى أو بال من فرج النساء فأنثى وان
 بال منها فان سبق من احدهما فالحكم له والا ففى مساله للنساء وللرجال اولهما ما سبق
 فى ذى الثقبه ولا يتضح بالذكورة نبات اللجمه ولا يتضح بالاثوثة بنهود المدين ونزل
 الابن ولادخل لعد الاضلاع فى الاتضاح والامام اجد بحكم بذكورة من نبتت لحميته وكذا
 الامام مالك ويزيد عليه بأنه يحكم بالاثوثة من نبت ثديه فان نبتت لحميته ووثدياه معافوه
 مشكل ما لم تظهر فقه علامه أخرى تقوى احدى العلامتين ويزيد على ذلك أبو حنيفة
 بأنه يحكم بالاثوثة نظهور الابن ويحكم بالاتضاح بعد الاتضاح فان كانت اضلاع الجنب
 الايسر ثمانية عشر ضلعا كالابن يحكم بالاثوثة وان كانت سبعة عشر حكمه كورقه لما اشهر
 من ان حواء خلقت من ضلع آدم الايسر لكن قال أهل النشر يح باسواء الرجل والمرأة فيها
 ومن استدل بعد الاتضاح على بن أبى طالب رضى الله عنه فانه رفع له رجل تزوج بابنة
 عمه وكانت خنثى فوَقعت على جارية فأحباها فامر غلامه قنبراً به بـ الاتضاح الخنثى فاذا هو
 رجل فزياه بزى الرجال ولعل عدل اضلاعه لعدم الجزم بأن الحمل منه والافهوا قوى وجمله
 يقتضى القطع بالاثوثة ويقدم على الكل حتى لو حكمه كورقه باجباله لامرأة ثم حبل وهو
 أبانة الحكم الأول وحكمنا بالاثوثة ولذلك قيد قولهم اذا حكم بمتضى علامة ثم طرأ خلفها
 لم ينقل الحكم بما اذا لم تكن الثانية أقوى كالبول فانه العلامة القدمة الواردة فى
 الحديث وان كان ضعيفاً وهو مثل صلى الله عليه وسلم عنه فقال يورث بفتح الواو وتشديد
 الراء من حيث يبول وهذا من قبيل الافتاء فلا ينافى قولهم أول من قضى فيه فى الاسلام على
 ابن أبى طالب وأما أول من حكم فيه فى المجاهلية فعامر بن الظرب بفتح الظاء المشالة وكسر الراء
 المجهلة كان يفرغ له فى كل مهم ومشكل فلما مثل عنه قال حتى أنظر فوالله ما نزل فى مثل
 هذا منكم بامعشر العرب فبات ليلته ساهراً وكان له جارية ترعى غنمه يقال لها مخرجة فلما
 رأت قلقى قالت له ما عراك فى ليلتك هذا فقال لها ويحك وبك دعى أمر اليس من شأنك
 ليس هذا رعى الغنم وقيل ان السائبى له عن ذلك أقاموا عنده أربعين يوماً وهو يذبح لهم كل
 يوم فقالت له ان مقامه وولاه عنده أسرع فى غنمك فقال لم تشكلى على حكومة قط مثل
 حكومتهم فقالت أخبرنى لعل عندهى مخزجاً وكررت عليه الكلام فأخبرها فقالت أتبيع
 القضاء المبال أقعدده فان بال من حيث يبول الذى ذكره فان بال من حيث تبول الاثنى فأنثى

احدهما فيما يتضح به
 وما لا يتضح ومجمله كتب الفقه

فخرج للناس حين أصبح فقضى بالذي أشارت عليه به وفيه عبرة من حيث ان المحكمة قد
 بحريها الله تعالى عن لسان من لا تظن عنده ويحجبها عن هو مستعد لها وفيه اشارة الى ان
 القاضى أو المفتى يتوقف فيما لا يعلمه خلافا لما يفعله قضاة هذا الزمان ومفتوه فان هذا
 جاهلي تودف في حادثة سئل عنها أر بعين على ما قيل حكى أن بعض العلماء سئل في درسه عن
 مسألة فقال لا أدري فقال له السائل أن هذا ليس مكان المجال فقال له المكان الذي يعلم
 أشياء ويجهل أشياء أما الذي يعلم ولا يجهل فلا مكان له اهـ لمخصان حاشيتي العلامتين
 المحقني والآمر (قوله والثاني في ارثه) وهل هو بالفرض أو بالتعصيب فعند الشافعية أنه
 بالفرض فقط في نحو أخ خنتي وبالتعصيب فقط في نحو ابن أخ خنتي وهو ملغق منها عند
 المالكية فيما أخذ عندهم ثلاثة أرباع المال نحو أخ خنتي لانه على تقدير الذا كورة يستحق
 جميع المال بالتعصيب وعلى تقدير الأثوثة يستحق النصف بالفرض فيعطى نصف
 مجموعهما وهو ثلاثة أرباع المال (قوله وقد ذكره) أى الثاني (قوله وان يكن) أى يوجد
 وقوله في مستحق المال وهم الورثة ولذلك يدنمهم الشارح بقوله من الورثة فهو بيان
 لمستحقى المال وهو احترام عن أرباب الديون (قوله خنتي صحيح في الاشكال) المراد بكونه
 صحيحا في الاشكال أنه بين الاشكال وظاهره بحيث أنه لم يتضح لا بذا كورة ولا بأثوثة فقوله
 بين الاشكال تفسير لقوله صحيح ووضحه الشارح بقوله والمراد الخ (قوله فاقسم التركة)
 أشار الشارح الى أن مفعول اقسام محذوف وقوله على الاقل هو صادق بحالتين من أحوال
 الخنتي الخمسة الآتية وهما الثاني والثالث أى كون ارثه بتقدير الذا كورة أكثر منه بتقدير
 الأثوثة وعكسه وقوله ولكل من الورثة والخنتي متعلق بالاقول وقوله ان ورت أى كل
 من الورثة والخنتي وقوله متفاض لا أى بان كان ارثه بتقدير الذا كورة أكثر منه بتقدير
 الأثوثة (قوله كان خنتي مع ابن واضح) مسألة الذا كورة من اثنين ومسألة الأثوثة من
 ثلاثة وبينهما تباين فتضرب احدهما في الاخرى يحصل ستة وهى الجامعة للثلاثة بين
 فتقسم على كل من المسئلتين فخرج فهو جزء السهم فاذا قسمت الستة على مسألة الذا كورة
 خرج لكل سهم ثلاثة فهى جزء سهم مسألة الذا كورة واذا قسمت الستة على مسألة الأثوثة خرج
 لكل سهم اثنان فهما جزء سهم مسألة الأثوثة ثم تضرب نصيب كل من الورثة من كل من
 المسئلتين في جزء سهمهما فتم نصيبه بتقدير الذا كورة والأثوثة فتعطيه أقل النصيبين
 فالواضح من مسألة الذا كورة واحد في ثلاثة بثلاثة وله من مسألة الأثوثة اثنان في اثنين
 بأربعة فيعطى ثلاثة لانها أقل النصيبين والخنتي من مسألة الذا كورة واحد في ثلاثة بثلاثة
 ومن مسألة الأثوثة واحد في اثنين باثنين فيعطى اثنين لانها أقل النصيبين فيصير
 الموقوف واحد فان تدين ذ كورة الخنتي أخذته وان تدين أنوثة أخذته الواضح (قوله
 فالاقول الخ) الاظهر في الاغراب ان الاقل مبدأ أو نصيب الاثنى مخبر وقوله للخنتي اما خبر
 فان أو متعلق بمحذوف والتقدير يعطى للخنتي وقوله وللواضح كون الخنتي ذ كراى
 والاضر للواضح كون الخنتي ذ كراوان كان مقتضى سياق الشارح أن المعنى والاقول للواضح
 كون الخنتي ذ كراى نصيبه باعتبار كونه ذ كرا السكن في عبارته قلاقة ولو قال فالاقول للخنتي

والثاني في ارثه وارث
 من معه وقد ذكره بقوله
 (وان يكن في مستحق المال)
 من الورثة (خنتي صحيح)
 في الاشكال (بين) أى
 ظاهر (الاشكال) والمراد
 كونه خنتي مشكلا باقيا
 على اشكاله لم يتضح بذا كورة
 ولا بأثوثة (فاقسم) التركة
 بين الورثة والخنتي (على)
 التقدير (الاقول) لكل
 من الورثة والخنتي ان
 ورت بتقديرى الذا كورة
 والأثوثة متفاضلا كان
 خنتي مع ابن واضح
 فالاقول نصيب الاثنى للخنتي
 وللواضح كون الخنتي ذ كرا

نصيبه باعتبار كونه أنثى وللواضح نصيبه باعتبار كونه ذكر السكان أو ضح (قوله فيعطي
المختنى الثلث) أي وهو انسان من الجماعة وقوله والواضح النصف أي ويعطي الواضح
النصف وهو ثلاثة من الجماعة وقوله ويوقف السدس أي وهو سهم فان أتضح المختنى
بالذ كورة أخذته وان أتضح بالانثوة أخذته الواضح كما مر (قوله وكزوج الخ) مسألة
الذ كورة من ستة بالاعول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخ الشقيق الباقي
وهو واحد ومسئلة الانثوة من ثمانية بالاعول فيعمل بانثين لا كمال النصف للشقيقة وبين
المسئلتين توافق بالنصف فنضرب النصف احدهما في كامل الاخرى بمحصل أربعة
وعشرون وهي الجماعة للمسئلتين فاذا قسمتها على الستة التي هي مسألة الذ كورة خرج لكل
سهم أربعة فهي جزسهم مسألة الذ كورة واذا قسمتها على الثمانية التي هي مسألة الانثوة
خرج لكل سهم ثلاثة فهي جزسهم مسألة الانثوة فللزوج من مسألة الذ كورة ثلاثة في
أربعة باثني عشر وله من مسألة الانثوة ثلاثة في ثلاثة بتسعة فيعطي التسعة لانها أقل
النصيبين وللأم من مسألة الذ كورة اثنان في أربعة بثمانية ولها من مسألة الانثوة اثنان
في ثلاثة بسبعة فتعطيها ستة لانها أقل النصيبين وللخنتى من مسألة الذ كورة واحد في
أربعة بأربعة وله من مسألة الانثوة ثلاثة في ثلاثة بتسعة فيعطي أربعة لانها أقل النصيبين
ويوقف الخمسة الباقية فان أتضح المختنى بالانثوة أخذها وان أتضح بالذ كورة ردتها
للزوج ثلاثة تكمها بالنصفه وورد اثنان للام تكمها لثلاثها (قوله فالاضر في حق المختنى
ذ كورته) أي لان نصيبه على تقدير الذ كورة أربعة وعلى تقدير الانثوة تسعة وقوله
وفي حق الزوج والام أنوثته أي لان نصيب الزوج على تقدير الذ كورة اثنا عشر وعلى
تقدير الانثوة ستة (قوله واليقين) هو صادق بالاحوال الخمسة الا انه فيكون عطفه على
الاقول من عطف العام على الخاص وبذلك التحقيق تعلم ما في جعل بعضهم العطف للتفسير
(قوله أي المتيقن) فالمراد بالمصدر اسم المفعول وقوله الذي لا شك فيه صفة كاشفة
للتيقن أي بهانثوية وهم أن المراد بالمتيقن ما يشمل ما فيه شك والمراد بالشك هنا مطلق
التردد (قوله وهو) أي المتيقن الذي لا شك فيه وقوله الاقل فيما سبق أي فيما اذا ورت
بتقدير الذ كورة والانثوة متفاضلان كان ارثه بتقدير الذ كورة أكثر والعكس
فهما تان حالتان وقوله والعدم ان ورت بأحدهما فقط أي بالذ كورة أو الانثوة فهاتان
حالتان وكان عليه أن يقول أو المساواة لانهما من المتيقن فهي حالة فتمت الاحوال خمسة
(قوله كولدعم خنتى مع معتق) فيعامل كل بالاضر فالاضر في حق ولد الع المختنى أنوثته
لان بنت العم لاثنى لساوالاضر في حق المعتق ذ كورته لان المعتق متأخر عن ابن العم فلذلك
قال الشارح فلاثنى له الخ (قوله وكزوج وأم الخ) هو على العكس مما قبله لان الاضر
هنا في حق المختنى ذ كورته وفي حق غيره أنوثته ومسئلة الذ كورة من ستة للزوج النصف
ثلاثة وللأم السدس واحد ولو لذي الام الثلث اثنان وبسقط المختنى لابعلى تقدير
الذ كورة لانه عاصب وقد استغرقت الفروض التركة ومسئلة الانثوة من تسعة لانه يعال
للخنتى على تقدير أنوثته بالنصف وهو ثلاثة وبين المسئلتين توافق بالثلث فاذا ضربت

فيعطي المختنى الثلث
والواضح النصف ويوقف
السدس وكزوج وأم وخنثى
شقيق فالاضر في حق
المختنى ذ كورته وفي حق
الزوج والام أنوثته
(واليقين) أي المتيقن
الذي لا شك فيه وهو الاقل
فيما سبق أو العدم ان ورت
بأحدهما فقط كولدعم
خنتى مع معتق فلاثنى له
بتقدير الانثوة ولا يعطى
للمعتق شيئا لاحتمال ذ كورته
وكزوج وأم و ولدى أم

وفق احدهما في كامل الاخرى يحصل ثمانية عشر وهي الجامعة للسائلين فاذا قسمتها على
الستة التي هي مسألة الذ كورة خرج جزء السهم ثلاثة واذا قسمتها على التسعة التي هي مسألة
الاثوثة خرج جزء السهم اثنان فالزوج ثلاثة من مسألة الذ كورة في ثلاثة بسبعة وله من
مسألة الاثوثة ثلاثة في اثنين بسبعة فيعطى ستة لانها أقل النصيبين وللأم واحد من مسألة
الذ كورة في ثلاثة بثلاثة ولها واحد من مسألة الاثوثة في اثنين باثنين فيعطى الاثنين
لانها أقل النصيبين ولولدي الأم من مسألة الذ كورة اثنان في ثلاثة بسبعة وله من
مسألة الاثوثة اثنان في اثنين بأربعة فيعطيان الأربعة وللخنثى من مسألة الاثوثة ثلاثة
في اثنين بسبعة ولا شيء له من مسألة الذ كورة فتوقف هذه السمة فان اتضح الخنثى بالاثوثة
أخذها وان اتضح بالذ كورة رد للزوج ثلاثة وللأم واحد ولولديها اثنين (قوله وخنثى
لاب) أي أح لاب فلو كان خنثى لام كانت المشتركة والغيب قرابة الأب كما يعلم مما مر (قوله
فلا يعطى شيئا في الحال) بخلاف ما اذا اتضح بالاثوثة فإنه يعطى في المآل وقوله لاحتمال
ذ كورته فهي الاضرب في حقه وقوله فيسقط لاستغراق الفروض أي لاستغراق الفروض
التركة وهو عاصب يسقط حينئذ (قوله والاضرب في حق الزوج الخ) فهي على العكس مما
قيلها كما تقدم وقوله لعولها على لقوله والاضرب الخ وقوله اذ ذاك أي موجوده مثلا واسم
الإشارة راجع للذ كور من الاثوثة (قوله واذا عاينت الخ) راجع لجميع ما تقدم للمخصوص
المسئلة التي قبله وقوله الى الاتضح أي بذ كورة أو اثوثة وقوله أو الصلح بتساو أو
تفاضل أي اذا لم يكن بينهم محصور عليهم والافلا عبرة بالصلح المذكور (قوله ولا بد من
جريان التواهب) أي ولا بد لبراءة الذمة من جريان التواهب بان يجب بعضهم بعضا (قوله
و يغتفر الجهل الخ) جواب عما يقال كيف يصح التواهب مع الجهل بالموهوب وشرطه
العلم به وقوله للضرورة أي لتعذر العلم بغيره الموهوب مادام على اشكاله فلو لم يتمواهبوا
لم تقدمهم القسمة شيئا لأنه لم يحصل بينهم ما يقتضى الملك (قوله وهذا كله) أي ما تقدم من
قوله فاقسم على الأقل الخ وغرضه تميم الاحوال الخمسة لكن عرفت أن هذه الحالة داخله
في قوله والبقين فكان الاولى أن يدرجها في حل المتن (قوله كولد أم) أي خنثى فلا يختلف
حاله بالذ كورة أو الاثوثة لان له السدس على كل من الحالتين وقوله أو معتق أي خنثى
فلا يختلف حاله أيضا بذلك (قوله فالامر واضح) أي فالحكم واضح وهو أن ولد الأم يأخذ
السدس على كل من الحالتين وكذلك المعتق بأخذ المال على كل من الحالتين (قوله تحت
الخ) يقع هنا اختلاف في نسخ المصنف فالنسخة التي شرح عليها الشارح تحت بحق القسمة
المبين وفي نسخة تحت بالقسمة والتبيين لكن الوزن غير مستقيم على هذه النسخة فلا بد
من زيادة حق وحذف التاء وبصير هكذا تحت بحق القسمة والتبيين (قوله جواب الامر)
فهو مجزوم بحذف الالف على نسخة تحت وبحذف الياء على نسخة تحت (قوله بحق القسمة)
من اضافة الصفة للموصوف كما أشار اليه الشارح بقوله أي القسمة المحق أي المطابقة
للواقع وقوله المبين صفة للمحق وقوله أي الواضح تفسير للمبين وقوله الظاهر تفسير
للواضح وعلم من ذلك ان المبين اسم فاعل من أبان بمعنى بان أي وضح وظهر (قوله فائدة)

وخنثى لاب فلا يعطى شيئا في
الحال لاحتمال ذ كورته
فيسقط لاستغراق الفروض
والاضرب في حق الزوج
والأم ولولدي الأم أو ثوبته
لعولها اذ ذاك لتسعة واذا
عامت كلا من الخنثى
ومن معه بالاضرب فيوقف
المشكوك فيه الى الاتضح
أو الصلح بنسأ أو تفاضل
ولا بد من جريان التواهب
و يغتفر الجهل هنا للضرورة
وهذا كله اذا ورت بتقدير
الذ كورة والاثوثة متفاضلا
أو باحدهما فقط كما قدمنا
الإشارة لذلك فان ورت
بهما متساويا كولد أم أو
معتق فالامر واضح وقوله
(تخط) جواب الامر (بحق
القسمة) أي القسمة المحق
والمبين أي الواضح الظاهر

أي هذه فائدة أولى أخذ ما يأتي (قوله ما قلناه) أي من ان كلا يعمل فالاضر في حقه
 (قوله ومذهب الحنفية أنه يعمل الخ) واذا اوضح بعد ذلك بما يقتضى خلاف الاضر
 نقض الحكم الاول كما هو مقتضى القواعد وان قال بعضهم لم نجد تعقلا في ذلك (قوله فان
 كان الاضر لاشي الخ) أي كما في ولد عم خنثى ومعتق فالاضر في حق الخنثى لاشي لاحتمال
 الاثوثة ولا يوقف المال بل يعطى للمعتق واذا تبين كون الخنثى ذكر انقض ذلك كما مر (قوله
 ومذهب المالكية له نصف نصيب ذكروا نثي) أي بأن تجمعهما كما سأتى وتعطيه نصف
 مجموعهما وهذا ظاهر اذا كان الخنثى واحدا بخلاف ما اذا تعدد والضابط الكل أي يعطى
 بمثل نسبية واحد هو اني لمالاته فان كانت حالاته اربعة فله ربع مجموع انصبائه التي له
 باعتبار حالاته لان نسبة الواحد للاربعة ربع وهكذا وقوله ان ورت بهما متفاضلا أي
 كما في ولد خنثى وابن واضح وسأتى بيان كيفية العمل في ذلك (قوله وان ورت باحدهما
 فقط) أي كما في ولد عم خنثى فانه يرث بتقدير المذكورة فقط وقوله فله نصف نصيبه فيكون
 له في المثال المذكور النصف (قوله وان ورت بهما متساويا) أي كما في ولد أم خنثى فان له
 السدس على كل من المحالين وقوله فالامر واضح أي المحكم ظاهر وهو انه يأخذ على
 كلا المحالين (قوله ومذهب الحنابلة ان لم يرج الخ) أي فذهبهم التفاضل وقوله
 فكل المالكية أي في أنه له نصف مجموع نصيبه الخ وقوله فكالمشافعية أي في أنه يعمل
 كل من الورثة والخنثى بالاضر (قوله فائدة ثانية) أي هذه فائدة ثانية (قوله للخنثى خمسة
 احوال) قد تقدم التنبيه على صدق كلام المصنف بها (قوله كما يبين الخ) مسئلتهم من
 ستة اعتبارا يخرج السدس الذي لكل من الابوين وأما مخرج النصف فهو داخل في
 مخرج السدس فلا يبين السدسين اثنان وللمت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى السهم
 الباقي سواء قدرناه ذكرا أو أنثى لانه ان كان ذكرا فله ما بقي بعد الفروض وهو مناسبهم
 واحدا وان كان أنثى فلها السدس تكملة الثلثين وهو مناسبهم واحد (قوله بتقدير الذكورة
 أكثر) أي من ارثه بتقدير الاثوثة (قوله كم بنت الخ) مسألة الذكورة من اثنين لان فيها انصفا
 وما بقي ومسئلة الاثوثة من ستة لان فيها سدس للمت الابن تكملة الثلثين وبين المسئلتين
 تداخل فيمكن في بالا كبر للمت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى واحد ويوقف الباقي
 وهو اثنان فان اوضح بالذكورة أخذهما وان اوضح بالاثوثة فهم ما للعاصب ان كان والا
 رداعلم ما بحسب فرضهما وتكون المسئلة بعد ذلك من اربعة اختصارا (قوله ثالثها
 عكسه) أي عكس ثانيا وهو ان يكون ارثه بتقدير الاثوثة أكثر منه بتقدير الذكورة
 (قوله زوج الخ) مسألة الذكورة من ستة بالعول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث
 اثنان وللأخ للاب الباقي وهو واحد ومسئلة الاثوثة من ثمانية بالعول لانه يعال للاخت
 للاب باثنين لا كمال النصف وبين المسئلتين توافق بالنصف فنضرب نصف احدهما في
 كامل الأخرى يحصل اربعة وعشرون وهي الجامعة للمسئلتين فإذا قسمتها على الستة يخرج
 جزء السهم اربعة واذا قسمتها على الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة وللزوج ثلاثة من مسألة
 الذكورة في اربعة باثني عشر وله ثلاثة من مسألة الاثوثة في ثلاثة بتسعة فيعطى التسعة

* فائدة * ما قلناه هو المعتمد
 من مذهب الشافعية
 ومذهب الحنفية أنه يعمل
 الخنثى وحده الاضر فان كان
 الاضر لاشي فلا يعطى شيئا
 ولا يوقف شي ومذهب
 المالكية له نصف نصيب
 ذكروا نثي ان ورت بهما
 متفاضلا وان ورت
 باحدهما فقط فله نصف
 نصيبه وان ورت بهما
 متساويا فالامر واضح
 ومذهب الحنابلة ان لم يرج
 انصاحه فكل المالكية وان
 رجي انصاحه فكالمشافعية
 والله أعلم * فائدة * ثانية
 للخنثى خمسة احوال أحدها
 يرث بتقدير الذكورة
 والاثوثة على السواء كابوين
 وبنت وولد ابن خنثى فانها
 بتقدير الذكورة أكثر
 كم بنت وولد ابن خنثى ثالثها
 عكسه كزوج وأم وولد أب

فقط واللام اثنان من مسئله الذ كورة في أربعة بمشانية ولها اثنان من مسئله الاوثنة
 في ثلاثة ستة فمطى السنة فقط ولولد الاب الخنثى واحدا من مسئله الذ كورة في أربعة
 باربعة فوله ثلاثة من مسئله الاوثنة في ثلاثة تسعة فمطى الاربعة فقط وتوقف الخمسة
 الباقي الى الاتضاح أو الصلح فان اتضح بالاوثنة أخذها أو بالذ كورة ثلاثة للزوج
 واثنان للام (قوله بتقدير الذ كورة فقط) أى دون تقدير الاوثنة وقوله كولد أخ خنثى
 أى فانه بتقدير الذ كورة يرت لسكونه ابن أخ وبتقدير الاوثنة لا يرت لانها من ذوات الارحام
 (قوله خامسها مكس) أى عكس رابعها وهو أنه يرت بتقدير الاوثنة فقط (قوله كزوج
 وشقيقة الخ) مسئله الذ كورة من اثنين ومسئلة الاوثنة من سبعة بالعول وبينهما تباين
 تضرب احدهما في الاخرى يحصل أربعة عشر وهى الجماعة فاذا قسمتها على الاثنين
 يخرج جزء السهم سبعة واذا قسمتها على السبعة يخرج جزء من السهم اثنان فللزوج في
 مسئله الذ كورة واحدا في سبعة تسعة وله في مسئله الاوثنة ثلاثة في اثنين ستة فمطى
 الستة فقط ويوقف له واحدا وهكذا يقال في الشقيقة ولولد الاب الخنثى في مسئله الاوثنة
 واحد في اثنين باثنين ولا شئ له في مسئله الذ كورة فلا يعطى في الحال شيئا ويوقف الاثنان
 فان اتضح بالاوثنة أخذها أو بالذ كورة فرد واحد للزوج واحدا للشقيقة (قوله فائدة
 نائمة) أى هذه فائدة نائمة ويصح أن يكون قوله فائدة ميتة أو نائمة صفة وقوله في حساب
 مسائل الخناثا خبر وأل في الخناثا للجنس الصادق بالواحد والمتعدد (قوله أما على مذهبا
 أى أما كيفته على مذهبا معاشر الشافعية وقوله فتصح الخ أى فتصح له مسائل مسئله
 لذ كورته ومسئلة لاوثنته (قوله ثم تنظر بين المسائلين بالنسب الرابع) أى التى هى التباين
 والتوافق والتداخل والمائل وبجث فيه بان المسائل لا يمكن هنا ذمسئلة الذ كورة
 مخالفة لمسئلة الاوثنة ولا بد وأجيب بأنه يتأتى في نحو ولد خنثى وبنت فان مسئله الذ كورة
 من ثلاثة عدد الرأس ومسئلة الاوثنة من ثلاثة يخرج الثلثين وهما مسائلان (قوله
 وتحصل أقل عددا الخ) أى بان تضرب احداهما في الاخرى أن كانا متباينين أو تضرب
 وفق احدهما في الاخرى ان كانا متوافقين أو تكفى بالا كبران كانا متداخلين أو تكفى
 باحدهما ان كانا متباينين (قوله بالتقديرين) أى تقدرى الذ كورة والاوثنة (قوله
 فما كان فهو الجماعة) أى فما وجد فهو الجماعة للمسائلين (قوله فاقسمها على كل من الخنثى
 وبقية الورثة) أى بالطريق الذى ذكرناه وهذا كله اذا كان الخنثى واحدا فان تعدد
 فاحل له مسائل عدة احوالهم ثم انظر بينها بالنسب الرابع وحصل أقل عدد ينقسم على
 كل منها فما كان فهو الجماعة فاقسمها على كل من الخناثا وبقية الورثة بحسب تلك
 الاحوال وانظر أقل الانصاء لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح
 (قوله وأما على مذهب الخنثية) أى وأما كيفية حساب مسائل الخناثا على مذهب الخنثية
 فتصح المسئلة على تقدير الاضرفى حق الخنثى وحده الخ أى كفى ولد خنثى وابن واضح
 فتصح المسئلة على تقدير الاوثنة لانها الاضرفى حق الخنثى وحده وأعطه الثلث واحدا
 وأعط الابن الواضح الثلثين ولاوقف على مذهبهم (قوله وبقية الورثة الباقي) أى وأعط

خنثى رابعها يرت بتقدير
 الذ كورة فقط كولد أخ
 خنثى خامسها مكس
 كزوج وشقيقة وولد اب
 خنثى والله اعلم * فائدة نائمة *
 في حساب مسائل الخناثا أما
 على مذهبا فتصح المسئلة
 بتقدير ذ كورته فقط وبتقدير
 اوثنته فقط ثم تنظر بين
 المسائلين بالنسب الرابع
 وتحصل أقل عدد ينقسم
 على كل من المسائلين
 بالنسبة فاقسمها على كل من
 الخنثى وبقية الورثة وانظر
 أقل النصيبين لكل منهم
 فادفعه له وتوقف المشكوك
 فيه الى البيان أو الصلح
 وأما على مذهب الخنثية
 فتصح المسئلة على تقدير
 الاضرفى حق الخنثى وحده
 وأعطه الاضرفى وبقية الورثة
 الباقي

بقية الورثة الباقي (قوله فان كان لا يرث بتقدير الخ) أي كافي ولد عم خنثى فانه لا يرث بتقدير الاثوثة (قوله وأما على مذهب المالكية) أي وأما كيفية حساب مسائل الخنثانا على مذهب المالكية (قوله فعلى مذهب أهل الأحوال) أي الذين يقولون بضرب الجامعة في حالي الخنثى أو أحوال الخنثانا (قوله تحصل الجامعة كما علمت) أي بان تصح المسئلة بتقدير ذكوره فقط وتصحها أيضا بتقدير أنوثته فقط ثم تنظر بين المسئلتين بالنسب الأربعة وتحصل أقل عددين تقسم على كل من المسئلتين فما كان فهو الجامعة (قوله وتضربها في عدد حالي الخنثى) وهما حال الذكورة والأثوثة وقوله أو أحوال الخنثانا فان كانوا اثنين فأحوالهم أربعة وهي ذكورهم ما وأنوثتهم ما وذكورة أكبرهما وأنوثة أصغرهما وبالعكس ففي خنثير وعاصب مسألة تذكروهما من اثنين ومسئلة تأنيتهما من ثلاثة يخرج الثلثين ومسئلة ذكورة الأ أكبر وأنوثة الأصغر من ثلاثة عدد الرؤس وكذلك مسألة العكس فبين هذه المسائل الثلاثة التماثل فيمكن في باحداهما ويدها وبين مسألة تذكروهما تباين فتضرب ثلاثة في اثنين بسة ثم تضرب الستة في عدد الأحوال الأربعة بأربعة وعشرين ثم اقسمها على كل تقدير من الأحوال الأربعة فما اجتمع لكل أخذ برعه فاذا قسمتها باعتبار ذكورتها حصل لكل اثنا عشر وباعتبار أنوثتها حصل لكل ثمانية وباعتبار ذكورة الأ أكبر وأنوثة الأصغر حصل للأ أكبر ستة عشر وللأصغر ثمانية وعكسه بعكسه فيجتمع لكل أربعة وأربعون يعطى ربعها وهو أحد عشر يبقى من الأربعة والعشرين اثنين للعاصب (قوله فما اجتمع الخ) أي ثم تجتمع مال لكل شخص في جميع الأحوال فما اجتمع الخ وقوله فأعطه من ذلك أي مما اجتمع ولو قال فأعطه منه كان أنسب وقوله بمثل نسبة الواحد أي الهوائي وقوله لمالات الخنثى أو الخنثانا كان الأنسب سابقه أن يقول لمالي الخنثى أو أحوال الخنثانا والمخطب سهل (قوله ففي ابن واضح وولد خنثى) هذا مثال للخنثى الواحد وقد علمت مثال الخنثيين (قوله بتقدير الذكورة الخ) أي فسداتهما بتقدير الذكورة الخ (قوله والجامعة لها ستة للباينة) أي بين المسئلتين فتضرب احداهما في الأخرى بسة وهي الجامعة (قوله فمنا تصح عندنا) أي فن تلك الجامعة تصح مسألة الخنثى عندنا معاشر الشافعية (قوله فيعطى المشكل اثنين) أي لان له واحدا بتقدير الاثوثة في اثنين باثنين وله واحد بتقدير الذكورة في ثلاثة بثلاثة فيعطى اثنين معاملة له بالأضر (قوله والواضح ثلاثة) أي ويعطى الواضح ثلاثة لان له واحدا بتقدير الذكورة في ثلاثة بثلاثة وله اثنان بتقدير الاثوثة في اثنين بأربعة فيعطى ثلاثة معاملة له بالأضر (قوله ويوقف سهم) أي الى البيان أو الصلح فان اتضح الخنثى بالذكورة أخذها أو بالأثوثة أخذها الابن الواضح (قوله فتصح من اثني عشر) فاذا قسمت على مسألة الذكورة خرج جزء السهم ستة واذا قسمت على مسألة الاثوثة خرج جزء السهم أربعة فاضرب مال لكل وارث من كل من المسئلتين في جزءهما واجمع ما حصل له وأعطه منه بمثل نسبة الواحد الهوائي للأحوال فلذلك قال الشارح للخنثى الخ (قوله نصفها سبعة فهي له) قال ابن خروف حيث كان نصيب الذكورة المحقق على عماتهم هذا سبعة فنصيب الأثوثة ثلاثة ونصف ونصفهما

فان كان لا يرث بتقدير فلا يعطى شيئا وأما على مذهب المالكية فعندهم خلاف في كيفية العمل فعلى مذهب أهل الأحوال تحصل الجامعة كما علمت على مذهبنا وتضربها في عدد حالي الخنثى أو أحوال الخنثانا ثم تقسم على كل حالة فما اجتمع لكل شخص فأعطه من ذلك بمثل نسبة الواحد لمالات الخنثى أو الخنثانا في ابن واضح وولد خنثى بتقدير الذكورة من اثنين وبتقدير الاثوثة من ثلاثة والجامعة لها ستة للباينة فمنا تصح عندنا فيعطى المشكل اثنين والواضح ثلاثة ويوقف سهم وعند المالكية تضرب هذه الستة في اثنين حالي الخنثى فتصح من اثني عشر للخنثى بتقدير الذكورة ستة وبتقدير الاثوثة أربعة ومجموع الحصتين عشرة نصفها خمسة فهي له وللواضح بتقدير ذكورة الخنثى ستة وبتقدير أنوثته ثمانية ومجموع الحصتين أربعة عشر نصفها سبعة فهي له

الذي يستحقه الخنثى خمسة ورابع وتكون القسمة حينئذ من اثني عشر ورابع لاثني عشر فقط فقـ ادعيتوه في ربيع قال ومذهب أهل الحساب أنهم يجمعون مسألة التذ كبر بعد تضعيفها ومسألة التأنيث بلا تضعيف فمسألة التذ كبر هنا من اثنين فيضعفونها أربعة ومسألة التأنيث ثلاثة ويجمعون ذلك من غير ضرب فيكون المجموع سبعة للذ كبر منها أربعة أسباعها والخنثى ثلاثة أسباعها قال وهذا اعتبار صحيح لا عين فيه على أحدهما ورد ذلك البدر القرافي بأن المراد نصف نصيب نفسه على أنه ذكروا نصف نصيب نفسه على أنه أنثى لأن نصف نصيب الذكر والاثني المقابلهين له حتى يرد البحث حتى قال بعضهم هو جسد ير بالانكار (قوله وأما عند المحنفية الخ) أي أما عندنا وعند المالكية فالحكم قد علمته وأما عند المحنفية الخ (قوله فالخنثى الثالث الخ) أي لأنه يعامل الخنثى وحده بالأضر بخلاف غيره لكن ان تبين خلاف ذلك نقض الحكم كالمكر (قوله ولما أنهى الكلام على الخنثى) أي على ارثه وقوله شرع في المفقود أي شرع في ارثه وقوله فقال عطف على شرع (قوله واحكم على المفقود) أي الوارث كما أشار إليه الشارح بقوله اذا كان من جملة الورثة وأما اذا كان مورثا فسمي أي حكمه في الفائدة الثانية والمفقود هو من غاب عن وطنه وطالت غيبته وخبره وجهل حاله فلا يدري أحي هو أم ميت وقوله حكم الخنثى منصوب بتزج التخافض كما أشار إليه الشارح بقوله أي حكمه لكن التقدير في الخنثى للذ كورة والاثني وفي المفقود للحياة والموت وقوله من معاملة الخ بيان لمثل حكم الخنثى ويؤخذ منه أن المعنى واحكم على من مع المفقود حكمك على من مع الخنثى وهو معاملة ماتهم بالأضران كان هناك أضرر الا فقد يكون الارث على حد سواء فتتأني الاحوال الخمسة السابقة هنا (قوله ان ذكر الخ) أي ان كان ذكر الخ والغرض من ذلك التعميم لا التقييد كما أشار إليه الشارح بقوله يعني الخ وقوله أو هو بفتح الواو وسكون الهاء ليستقيم الوزن (قوله فن يرث بكل من التقديرين واتحدارته يعطاه) كوجه مع ابن حاضر وابن آخر مفقود فانها ترث بكل من تقديرى الحياة والموت واتحدارته الان نصيبها الثمن على كل حال (قوله ومن يختلف ارثه يعطى الاقل) كما مع أخ حاضر وآخر مفقود فانها يختلف ارثها اذ ترث بتقدير الحياة السدس وبتقدير الموت الثلث (قوله ومن لا يرث في أحد التقديرين لا يعطى شيئا) كعم حاضر ابن مفقود وكبنت ابن مع بنتين وابن ابن مفقود فان الم لا يرث بتقدير الحياة وبنت الابن لا ترث بتقدير الموت فلا يعطى كل منهما شيئا (قوله ويوقف المال) راجع لمن لا يرث في أحد التقديرين وقوله أو الباقي راجع لمن يختلف ارثه ففيه نشر على تشويش ألف وقوله حتى يظهر الحال بموته أو حياته أي الى أن يظهر الحال المصور بموته أو حياته فالسواء للتصوير ويصح أن تكون للانساة من ملابساة العام للخاص وقوله أو يحكم قاض بموته اجتهادا عطف على قوله يظهر الحال وقوله على ما سميته أي في الفائدة الثانية (قوله وهذا) أي معاملة الورثة المحاضرين بالأضر في حقهم من تقديرى حياته وموته (قوله يقدر موته) أي لأنه الظاهر من حاله اذ لو كان حيا لتواصل خبره غالبا وقوله في حق الجميع أي جميع الورثة سواء كان الأضر في حقهم موته أو حياته وهكذا يقال فيما بعد

وأما عند المحنفية فالخنثى الثلث والواضع الثمان فقس على ذلك والله أعلم ولما أنهى الكلام على الخنثى شرع في المفقود فقال (واحكم على المفقود) اذا كان من جملة الورثة (حكم الخنثى) أي حكمه من معاملة الورثة المحاضرين بالأضر في حقهم من تقديرى حياته وموته (ان ذكر ا كان أو هو أنثى) يعني سواء كان المفقود ذكرا أو كان أنثى فن يرث بكل من التقديرين واتحدارته يعطاه ومن يختلف ارثه يعطى الاقل ومن لا يرث في أحد التقديرين لا يعطى شيئا ويوقف المال أو الباقي حتى يظهر الحال بموته أو حياته اذ يحكم قاض بموته اجتهادا على ما سميته وهذا هو الصحيح من مذهبنا وهو قول أبي يوسف والأولوى وابن القاسم عن مالك وقول الامام أحمد ومقابل الصحيح عندنا وجهان أحدهما يقدر موته في حق الجميع

(قوله)

فان ظهر خلافه غيرنا المحكم قاله
 الوفي وبهذا المعنى قال محمد
 ابن الحسن الا انه جعل القول
 قول من المال في يده انتهى
 والوجه الثاني تقدر حياته
 في حق الجميع فان ظهر
 خلافه غيرنا المحكم وهل
 يؤخذ من الحاضرين كفيل
 على هذين الوجهين لاحتمال
 تغير المحكم قال الشيخ زكريا
 رحمه الله فيه خلاف ذكره
 في المسقط وقال ايضا واعلم
 انه اذا كان الموقوف بين
 الحاضرين لاحق للمفقود فيه
 على كل تقدير حاز ان
 يصطلح الحاضرون عليه كما
 نقله السبكي عن ابي منصور
 انتهى * (فائدة) * كيفية
 حساب المفقود ان تحصل
 لكل حال من حالتيه مسئلة
 وتحصل اقل عدد ينقسم
 على كل من المسئلتين فما
 بلغ ففته تصح فاقسمه على
 كل تقدير يظهر الاقل
 فيعطاه كل وارث ويوقف
 المشكوك فيه كما سبق
 (مسئلة) زوج حاضر واختان
 لاب حاضرتان واخ لاب
 مفقود فبقتدبر موت الاخ
 تكون المسئلة من سبعة
 بالاعول وبقتدبر حياته
 اصلها من اثنين وتصح من
 ثمانية والمسئلتان متباينتان

(قوله فان ظهر خلافه) أي كأن ظهر حيا بينة وقوله غيرنا المحكم فبقتدبر الموت
 (قوله قال الوفي) المسعوع فتح الواو منه لئلا يكون قال بعضهم وحده يضم بعض الفضلاء
 يضم الواو قال وهو من أمة الحنابلة وان وقع في طبقات السبكي أنه من الشافعية (قوله
 وبهذا المعنى) أي تقدير موته في حق الجميع (قوله الا انه الخ) مستثنى من تقدير الموت في
 حق الجميع فبقوله بتقدير الموت في حق الجميع الا ان كان المال في يده واحدهم فالتقول
 قوله في حياته أو موته لترجحه باليد (قوله تقدر حياته) أي لانها الاصل (قوله وهل يؤخذ
 الخ) المراد بأخذه طلبه وهل الأريح أخذ الكفيل كما قاله الاستاذ المحض (قوله لاحتمال
 تغير المحكم) أي مع أنه قد يتلف المال فيتعذر وصوله مستحقه (قوله فيه خلاف) أي في
 جواب الاستسئلة خلاف (قوله وقال) أي الشيخ زكريا (قوله اذا كان الموقوف بين
 الحاضرين الخ) أي كما في أخ لاب مفقود واخ شقيق وجد حاضرين كما سألني قريبا (قوله
 فائدة) أي هذه فائدة أولى أخذنا بما في (قوله كيفية حساب المفقود) أي كيفية حساب
 مسئلته وقوله ان تعمل لكل حال من حاله أي على موته وحياته وقوله وتحصل اقل
 عدد الخ أي بان تضرب مسئلة الحياة في مسئلة الموت ان تباينا أو وفق احدهما في كامل
 الاخرى ان توافقا وقوله فما بلغ ففته تصح أي المسئلة الجامعة وقوله فاقسمه على كل تقدير
 أي على الورثة باعتبار كل تقدير من تقدير حياته أو موته أو على كل مسئلة ذات تقدير
 وسألني توضيح ذلك في المسائل الآتية (قوله مسئلة) أي هذه مسئلة (قوله زوج حاضر
 الخ) حاصل العمل في هذه المسئلة أن تقول مسئلة الموت من سبعة بالاعول للزوج ثلاثة
 وللأختين أربعة لكل واحدة اثنان ومسئلة الحياة تصح من ثمانية للزوج أربعة وللأخ
 اثنان ولكل أخت واحد بين المسئلتين تباين فتضرب احدهما في الاخرى يحصل ستة
 وخسون وهي الجامعة فاذ قسمتها على مسئلة الموت وهي سبعة خرج جزء السهم ثمانية
 واذ قسمتها على مسئلة الحياة وهي ثمانية خرج جزء السهم سبعة ومن له شيء من احدي
 المسئلتين أخذته ضروريا في جزء سهمها وباعمل بالأضرب للزوج من مسئلة الموت ثلاثة
 في ثمانية باربعة وعشرين وله من مسئلة الحياة أربعة في سبعة بثمانية وعشرين فيعطى
 أربعة وعشرين معاملة له بالأضرب لكل من الأختين من مسئلة الحياة واحد في
 سبعة وسبعة ولكل منهما في مسئلة الموت اثنان في ثمانية ستة عشر فيعطى كل منهما
 سبعة معاملة له بالأضرب ويوقف الباقي وهو ثمانية عشر إلى البيان فان ظهر ميتا فالباقي
 للأختين ومع الزوج حقه وان ظهر حيا كان للزوج منه أربعة وللأخ أربعة عشر كما ذكره
 الشارح (قوله تكون المسئلة من سبعة بالاعول) أي لان أصلها من ستة فان فيها نصفها
 وثلاثين وبين مخرجيهما تباين فتضرب مخرج احدهما في مخرج الاخر ستة عشر للزوج
 النصف ثلاثة يبقى ثلاثة فيجعل الواحد لأكبر المسئلتين (قوله أصلها من اثنين)
 أي لان فيها نصفها ومخرجها اثنان يبقى واحد بدخارج نصف الزوج على الاخ وللأختين
 باربعين وتضرب أربعة في اثنين بثمانية ومنها تصح ولذلك قال الشارح وتصح من
 ثمانية (قوله والمسئلتان متباينتان) أي مسئلة الحياة ومسئلة الموت متباينتان لان بين

ومسطحهما ستة وتحسون
فهى الجماعة فالأضرفى حق
الزوج موت الأخر فله أربعة
وعشرون من ضرب ثلاثة
فى ثمانية والأضرفى حق
الاختين حياته فلكل منهما
سبعة من ضرب واحد فى
سبعة فمجموع ما أخذوه
ثمانية وثلاثون ويوقف
ثمانية عشر بين الزوج
والاختين والأخر المفقود فان
ظهر ميتا فمع الزوج حقه
وجميع الموقوف للاختين
وان ظهر حيا كان للزوج
منه أربعة وللأخر أربعة عشر
* (مسئلة) * أخ لأب مفقود
وأخ شقيق وجد حاضران
فان كان الأخر للأب حيا
فلعد الثلث وللأخر الشقيق
الثلاثان لانهما من مسائل
المعادة فهى من ثلاثة وان
كان ميتا فالمال بينهما
بالسوية فتكون من اثنين
فيقدر فى حق المجد حياته
وفى حق الأخر موته فالجمعة
سنة للباينة للجد اثنتان
والشقيق ثلاثة ويوقف
سهم بين المجد والأخر
ولاشئ للمفقود فيه فالأخر
والمجد أن يسطحهما فى السهم
الذى كور كما تقدم نقله عن
أبى منصور والله أعلم (فائدة)
ثانية ما تقدم فيما اذا كان
المفقود وارثا فان كان مورثا
فحكمه أن يوقف ماله جميعه

سبعة وثمانية تباينا (قوله ومسطحهما) أى حاصل ضرب احدهما فى الأخرى (قوله
فهى الجماعة) فتقسم على مسئلة الموت وهى سبعة يخرج جزءه سهمان ثمانية وتقسم على
مسئلة الحياة وهى ثمانية يخرج جزءه سهمان سبعة ومن له شئ من احدى المسئلتين أخذته
مضروبا فى جزء سهمها ويعامل كل بالأضرفى كما تقدم (قوله فالأضرفى حق الزوج موت
الأخر) أى لان له فى مسئلة الحياة أربعة فى سبعة بثمانية وعشرين وله فى مسئلة الموت
ثلاثة فى ثمانية بأربعة وعشرين فالأضرفى حقه تقدير الموت فيعطى أربعة وعشرين معاملة
له بالأضرفى (قوله من ضرب ثلاثة) أى التى هى حصته من مسئلة الموت وقوله فى ثمانية
أى التى هى جزء السهم من مسئلة الموت (قوله والأضرفى حق الاختين حياته) أى لان
لكل منهما من مسئلة الحياة واحد فى سبعة بسبعة ولكل منهما من مسئلة الموت اثنين
فى ثمانية بستة عشر فيعطى كل منهما سبعة معاملة لكل منهما بالأضرفى (قوله من ضرب
واحد) أى الذى هو لكل منهما من مسئلة الحياة وقوله فى سبعة أى التى هى جزء السهم
(قوله فمع الزوج حقه) أى لان معه أربعة وعشرين وهى نصف طائل وقوله وجميع
الموقوف للاختين أى لا كمال الثنتين (قوله كان للزوج منه أربعة) أى لا كمال نصفه من
غير عول وقوله وللأخر أربعة عشر فيكون له مثل الاختين بطريق التعصيب (قوله
مسئلة) أى هذه مسئلة (قوله أخ لأب مفقود الخ) حاصل العمل فى هذه المسئلة أن تقول
مسئلة الحياة من ثلاثة للجد الثلث واحد وللأخر الشقيق الثلثان لانها من مسائل المعادة
ومسئلة الموت من اثنين للجد واحد وللشقيق واحد وبين المسئلتين تباين فتضرب
احدهما فى الأخرى تحصل ستة وهى الجماعة فاذا قسمتها على ثلاثة وهى مسئلة الحياة
تخرج جزء السهم اثنان وإذا قسمتها على اثنين وهى مسئلة الموت تخرج جزء السهم ثلاثة
فمن له شئ من احدى المسئلتين أخذته مضروبا فى جزء سهمها ويعامل كل بالأضرفى كما تقدم
مسئلة الحياة واحد فى اثنين باثنين وله من مسئلة الموت واحد فى ثلاثة بثلاثة فيعطى
اثنين معاملة له بالأضرفى وللشقيق من مسئلة الحياة اثنان فى اثنين بأربعة وله من مسئلة
الموت واحد فى ثلاثة بثلاثة فيعطى ثلاثة معاملة له بالأضرفى ويوقف سهم الى البيان ويحوز
الصالح فيه قبل ظهور الحال لانه لا حق للمفقود فيه (قوله لانها من مسائل المعادة) أى التى
يعد فيها الأشقاء الاخوة للأب على المجد (قوله فيقدر فى حق المجد حياته) أى لانها الأضرفى
فى حقه وقوله وفى حق الأخر موته أى لانه الأضرفى حقه (قوله فالجمعة ستة للباينة) أى
بين مسئلة الحياة ومسئلة الموت فتضرب احدهما فى الأخرى يحصل ستة فهى الجماعة
(قوله للجد اثنتان) أى لان له واحد فى اثنين باثنين فى مسئلة الحياة لانها الأضرفى
حقه وقوله وللشقيق ثلاثة أى لان له واحد فى ثلاثة بثلاثة فى مسئلة الموت لانه الأضرفى
فى حقه (قوله ويوقف سهم الخ) فان ظهر الأخر للأب حيا فالسهم للشقيق وان ظهر ميتا فهو
للجد فعلى كل من الحالين لاشئ للمفقود فيه (قوله وللأخر والمجد أن يسطحهما) أى اذا لم يظهر
الحال (قوله فيما نقله) أى السبكي كما يعلم من عبارته السابقة وفى بعض النسخ كما تقدم
نقله وهو أظهر (قوله فائدة) أى هذه فائدة ثانية (قوله ما تقدم) أى من انه يعامل من

الحثوت موته بدنة أرحم
 القاضي بموته اجتهاد عند
 مضى مدة لا يعيش مثله اليها
 في غالب العادة والمشهور
 عندنا لا تقدر تلك المدة بل
 المعتبر غلبة الظن باجتهاد
 الحاكم وهذا هو المشهور عن
 مالك وأبي حنيفة رجهما الله
 تعالى وقيل تقدر بسبعين
 نقله الوفي عن ابن عبد الحكم
 وحكى ابن الحاجب فيه
 ثلاثة أقوال آخر ثمانين
 وتسعين ومائة وفي رواية عن
 أبي حنيفة رجه الله تعالى
 تقدر بتسعين سنة وفي رواية
 عنه أيضا بمائة وعشرين
 سنة ومهما قيل له من المدة
 فن ولادته لا من فقده و فرق
 الامام أحمد رجه الله بين من
 يرجي رجوعه بأن كان
 الغالب على سفره السلامة
 كما اذا سافر لتجارة أو تزفة
 فيوقف ماله وينتظر به تمام
 تسعين واذا كان لا يرجي
 رجوعه بأن كان الغالب
 على سفره الملاك كما اذا كان
 في سفينة فانكسرت أو
 قاتلوا أعدوا ولم يعلم من هلك
 ممن نجا أخرج من بين أهله
 ففقدها فامضى أربع سنين
 قسم ماله بين ورثته حقت مذ
 والله أعلم ولما انتهى الكلام
 على المقعود شرع في الحمل
 فقال (وهكذا حكم) حمل
 (ذوات) أي صاحبات

معه بالا ضر من حياته أو موته وكيفية حسابه كما سبق (قوله أو حكم قاض الخ) ويرثه من
 كان موجودا حين الحكم بلا مانع لا من مات قبل ولو بلحظة ولا من زال عنه المانع بعده ولو
 بلحظة أيضا وهذا حيث حكم بالموت إلا أن حكم به في زمن مضى فالعبرة بمن كان موجودا
 في ذلك الزمن بلا مانع ولو مات قبل صدور الحكم (قوله والمشهور عندنا الخ) هذا هو المعتمد
 عندنا معاشر الشافعية فالمدار على مضى مدة يغلب على الظن انه لا يعيش اليها (قوله
 وهذا هو المشهور عن مالك) الراجح عنده أن العبرة بمدة التعمير وهي سبعون على الراجح
 وقيل ثمانون وقيل خمس وثمانون وهذا في مفقود غير القتال وأمامه مقود القتال فان كان
 القتال بين المسلمين حكم بموته بمجرد انفصال الصفة من حيث لم يوجد ويضرب القاضي له
 مدة من غير تحديد بالمدة المذكورة بل ينظره وكذا المفقود في زمن الوفاة وان كان القتال
 بين المشركين والمسلمين فينظر له سنة بعده لاحتمال أمره ومحل الاحتياج للحكم بموته حيث
 لم يمض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يحج بحكم الحاكم بل يورث ماله من غير حكم
 أفاده العلامة الامير (قوله وقيل تقدر الخ) هذا قابل المشهور السابق وهو ضعيف عندنا
 معتمد عند المالكية (قوله فيه) أي في تقدير المدة (قوله ثمانين) هو وما بعده بيان
 للأقوال الثلاثة (قوله تقدر) أي تلك المدة (قوله ومهما قيل به الخ) أي وأي مدة قيل بها
 فهي معتبرة من ولادته فاضمير في به طائفة على مهاجور من المدة بيان لها (قوله بأن كان الخ)
 تصويرا لكونه يرجي رجوعه والظاهر أن الباء للسببية (قوله أو تزفة) هي البعد عن
 الاكدار وان شراح الصمد برعاشاهدة المياه والخضرة والامور الغريبة وفي القاموس ان
 استعمها المصافي الخروج للسانين ونحوه خطأ والمحق صحتها كما قاله بعضهم فان ذلك بعد عما
 يكره أفاده العلامة الامير (قوله بأن كان الخ) هو نظير ما مر (قوله أو قاتلوا أعدوا) المناسب
 أو في قتال عدو ويكون معطوفا على في سفينة (قوله أو خرج) عطف على كان الخ (قوله
 فاذا مضى أربع سنين) أي من فقده وتوله حينئذ أي حين اذ مضى أربع سنين (قوله
 على المفقود) أي على ارثه أي ارث من معه (قوله شرع في الحمل) أي في ارثه أي ارث من
 معه (قوله فقال) عطف على شرع (قوله وهكذا) أي وحكم المقعود أي من معه من
 الورثة من معاملتهم بالاضر في حقهم وقوله حكم حمل الخ أي من معه من الورثة من معاملتهم
 بالاضر في حقهم ولما كان ظاهرا كلام المصنف ان الموقوف له صواحيبات الحمل لانفس
 الحمل وليس مراد قدر الشارح المضاف في كلامه (قوله الذي يرث أو يحجب) نعت
 للحمل وتخرج به الحمل الذي لا يرث ولا يحجب بكل تقدير كمال أم الميت مع وجود ابن له
 فانه لا يرث ولا يحجب بكل تقدير (قوله ولو ببعض التقادير) أي سواء كان ارثه أو حجه
 بكل التقادير أو ببعض التقادير فقال الاول حمل زوجة الميت بالنسبة للاخوة لا لام فانه يرث
 ويحجب بكل التقادير ومثال الثاني حمل زوجة أي الميت مع زوج وأم واخوة لام فان قدر
 ذكرا اسقط لاستغراق الفروض التركة مع كونه أخا لاب وان قدر أنثى أعسل له بالنصف
 وحمل زوجة الميت بالنسبة للمثلا فان قدر ذكرا حجب الم وان قدر أنثى لم يحجمه (قوله
 فيعامل الورثة الخ) تفريع على قوله وهكذا حكم ذوات الحمل لان المعنى وهكذا حكم من

(الحمل) الذي يرث أو يحجب ولو ببعض التقادير في تعامل الورثة الموجودون

بالاضر من وجوده وتقدمه وذكورته وأنوثته وانفراده وتعدده وتوقف المشكوك فيه الى الوضع للجمل كاه حياة مستقرة
أوبيان الحال فلذلك قال المصنف ٢٦٠ رحمه الله تعالى (فإن) عمك في القسمة بين الورثة الموجودين ان لم يصبوا

وطلبوا أو طلب بعضهم
القسمة قبل الوضع (على
اليقين والأقل) فن يجب
ولو ببعض التقادير لا يعطى
شياً ومن لا يختلف نصيبه
دفع اليه ومن يختلف نصيبه
وهو مقدر أعطى الأقل
وان كان غير مقدر فلا يعطى
شياً فعلى هذا لا يعطى أخو
الجمل شيئاً لأنه لا يضبط لعدد
الجمل عندنا على الأصح
وقيل يقدر أربعة ويعامل
بقية الورثة بالأضر بتقدير
الأربعة ذكورا أو اثنا وهو
قول أبي حنيفة وأشب
رحمهم الله تعالى ورحم
بعض المالكية رحمهم الله
تعالى ومن العلماء من
يقدر الجمل اثنين ويعامل
الورثة بالأضر بتقدير
الذكورة فيهما أو أحدهما
أو الأنوثة وهو مذهب
المحنابلة ومحمد واللاؤلوي
رحمهم الله تعالى ومن العلماء
من يقدر الجمل واحداً لأنه
الغالب ويعامل الورثة
بالاضر من تقديري ذكورية
وأنوثته وهو قول الليث بن
سعد وأبي يوسف وعليه
الفتوى عند الحنفية
ويؤخذ الكفيل من الورثة

مع جمل ذوات الجمل كإمراة تنبيه عليه (قوله بالأضر) أي ان كان أضر وقد لا يكون أضر
كافي من لا يختلف نصيبه كالزوجة مع الفرع الوارث فان لها الثمن قدر الجمل ذكر أو أنثى
منفرداً أو متعدداً (قوله من وجوده الخ) بيان مشوب بتبعض (قوله وذكورته
وأنوثته) هذا التعميم والذي بعده يباين طرف الوجود من التعميم الأول (قوله كله)
فلو انفصل بعضه لم يكن فلو مات بعد انفصال بعضه لم يرث وقوله حياً فلو انفصل ميتاً لم
يرث وقوله حياة مستقرة فلو انفصل حياً حياة غير مستقرة لم يرث وهذا ما قبله غير
محتاج اليه ما في وقف المشكوك فيه بل في ارث الجمل والسياق في الأول لافي الثاني فتتصر
(قوله أوبيان الحال) المراد به ظهور أن لا جمل كأن ظهران ما بها نفاخ انفس فغاير ما قبله
فلذلك صح عطفه عليه بأو (قوله فلذلك) أي لاجل ان الورثة الموجودين يعاملون
بالاضر (قوله فإن عمك) أشار الى أن كلام المصنف فيه حذف المفعول (قوله ان لم
يصبوا وطلبوا) فان صبروا ولم يطلبوا القسمة أخر قسمة التركة الى وضع الجمل وقوله
أو بعضهم عطف على الضمير في لم يصبوا وطلبوا من غير فاصل وهو جائز عند ابن مالك
(قوله على اليقين) أي المتيقن وهو عدم الاعطاء بالنسبة لمن يجب ولو ببعض التقادير
ودفع النصيب الذي لا يختلف بالنسبة لمن لا يختلف نصيبه وأقل النصيبين بالنسبة لمن
يختلف نصيبه فعطف الأقل عليه من عطف الخاص على العام (قوله فن يجب ولو
بعض التقادير) أي كعم مع جمل زوجة الميت وقوله ولا يختلف نصيبه أي
كالزوجة مع الفرع الوارث فان لها الثمن على كل تقدير وقوله ومن نصيبه وهو مقدر
أي والحال انه مقدر كالأول الحامل فانه ان كان الجمل متحداً كان لها الثلث وان كان متعدداً
كان لها السدس (قوله وان كان غير مقدر) أي كافي أخ الجمل (قوله فعلى هذا) أي
قوله وان كان غير مقدر الخ (قوله لأنه لا يضبط اعداد الجمل) ولذلك حكى ان امرأة ولدت
أربعين ولداً كل واحد منهم مثل الاصبغ فكبروا وربوا الخيل خاف أبهم وحكى أيضاً
أن الامام الشافعي قال جالست شيخاً لا يستفيد منه فدخل عليه خمسة كهول قبلوا ما بين
عينه ودخلوا الخباء ثم دخل خمسة شبان ثم خمسة دونهم ثم خمسة حدثان وفعولوا كذلك
فقتل الشيخ عنهم فأخبر انهم أولاده وان كل خمسة توأم (قوله وقيل الخ) مقابل الأصح
(قوله ومن العلماء الخ) انما لم يقل وقيل الخ كما قال فيما قبله لان هذا القول ليس في مذهبنا
معاشر الشافعية ولو قال ما ذكرناه من ان هذا القول في مذهبنا ويكون مقابلاً للأصح
(قوله ويؤخذ الكفيل) أي لاحتمال أن يظهر خلاف ما قدرناه بأن نظراً أكثر منه
والظاهر ان هذا جار على جميع الأقوال بالتقدير (قوله الى الوضع مطلقاً) أي اختلف
نصيب بعض الورثة أرباباً فانبأ انه لا ضابط له أوله ضابط (قوله الغرة) هي أمة أو
عبد يساوي كل منهما عشر دية أمه وانما ورثت عنه لأنه يقدر ان مات في ملكه ثم مات

بمما قبلناه من القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وقال الفقهاء رحمه الله تعالى توقف القسمة الى الوضع عنها
مطلقاً وهذا هو الأرجح من مذهب المالكية ثم اعلم انه اذا وضعت الجمل مبتاعاً للموقوف وللوجودين وكان الجمل لم يكن
ولو كان انفصاله مبتاعاً بحتانية على أمه توجب الغرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود

عنها (قوله وكانه) أي الحمل وقوله لذلك أي للوقوف وقوله أيضا أي كأنه كالعديم
بالنسبة للوقوف فيما إذا وضع ميتا بدون جنابة فاندفع بذلك قول بعضهم الأولي حذفه
لانه عن قوله أولا وكان الحمل لم يكن (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله لا ينفق المحكم)
فان ظهر الحمل ذكر أو احمدا أو أكثر فلا شيء للاخ وكذا ان ظهر ذكر أو أنثى فأكثر وان ظهر
أنثى واحدة فإما النصف وله الباقي وان ظهر اثنتين فأكثر فلهما الثلثان وله الباقي
هذا كله ان ظهر حيا حياة مستقرة والا فالمال كله للاخ (قوله مسألة) أي هذه مسألة
(قوله فلا قسمه عند المالكية الى الوضع) أي لان الاربع عندهم انه توقف القسمه الى الوضع
مطلقا (قوله وتعطى الزوجة الثمن) أي لانه لا يختلف نصيبها فتعطاها حالا (قوله ولا يعطى
الابن شيئا عندنا) أي لان نصيبه غير مقدر مع اندلاضابط للحمل (قوله ويؤخذ منه كقيل)
راجع لمذهبي الحنابلة والحنفية (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله خاف زوجة حاملا
الح) أصل هذه المسئلة من أربعة ان قدر ان لا حمل أو نزل ميتا أو حيا غير مستقرة وهي
احدى الغراوين ومن أربعة وعشرين بلا حول ان قدر ان الحمل ذكر أو أنثى فقط ومن سبعة
وعشرين ان قدر ان الحمل لثنيان وهي المنبرية والأولى داخله في الثانية وبين الثانية
والثالثة توافق بالثالث فاذا ضربت وفق احدهما في الاخرى يحصل مائتان وستة عشر
وهي الجامعة فاذا قسمتها على الأربعة والعشرين خرج جزء السهم تسعة واذا قسمتها على
السبعة والعشرين خرج جزء السهم ثمانية للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين في ثمانية
أربعة وعشرين ولها ثلاثة من أربعة وعشرين في تسعة لسبعة وعشرين فتعطي أربعة
وعشرين ولكل من الابوين أربعة من سبعة وعشرين في ثمانية باثنين وثلاثين ولكل
منهما أربعة من أربعة وعشرين في تسعة تسعة وثلاثين فعطى كل منهما اثنين وثلاثين
يبقى بعد ذلك مائة وثمانية وعشرون فان ظهر الحمل اثنتين أخذتاها وان ظهر أنثى فقط
أخذت مائة وثمانية وثلاثين للزوجة ثلاثة ليكمل لسبعة وعشرون ورد للام أربعة ليكمل
لها ست وثلاثون ورد للاب ما بقى وان ظهر ذكر اردد للزوجة وللام ما سبق ورد للاب أربعة
تكملة السدس غير عائل وما بقى للذكر (قوله فالأضرفي حق الزوجة والابوين الخ) أي
لتعول الى سبعة وعشرين وظاهر كلام الشارح انها تقسم من سبعة وعشرين من غير
اعتبار الجامعة السابقة ومقتضى القياس اعتبارها كما سبق (قوله فتعطي الزوجة ثمانا
عائلا) وهو أربعة وعشرون لان لها ثلاثة من سبعة وعشرين في ثمانية بأربعة وعشرين
وقوله وللأب سدا عائلا وهو اثنان وثلاثون لان له أربعة من سبعة وعشرين في ثمانية
باثنين وثلاثين وهكذا يقال في قوله وللأم سدا عائلا (قوله فالجميع من أربعة وعشرين
وتعول لسبعة وعشرين) هكذا في نسخة وهي أوضح مما في النسخ الكبيرة في الجميع من
أربعة وعشرين لسبعة وعشرين والمعنى عليهما ان جميع الأوصياء عائلة من أربعة وعشرين
لسبعة وعشرين (قوله ويوقف ستة عشر) أي الى ظهور الحمل فان ظهر ان الحمل اثنيان
فأكثر فالوقوف لهما وان بان انه أنثى فقط فإما النصف ويرد الباقي للزوجة والابوين وان
بان أنه ذكر فأكثر ولو مع الاناث لكل للزوجة والابوين فروضهم هو الباقي للولاد وان بان

لعقبة الورثة وكانه كالعديم
بالنسبة لذلك أيضا (مسئلة
خاف أمته حاملا وأخاشقة
فلا يعطى الاخ شيئا مادامت
حاملا بالاجاع وبعد ظهور
الحمل لا ينفق المحكم (مسئلة
خاف ابنا وزوجة حاملا فلا
قسمه عند المالكية الى
الوضع وتعطى الزوجة الثمن
عند الأئمة الثلاثة ولا يعطى
الابن شيئا عندنا حتى تضع
وعند الحنابلة يعطى الابن
ثلث الباقي ويوقف ثلثاه
لانهم بقدرونه باثنين
والأضرفي كونهم ما ذكرين
وعند الحنفية يعطى الابن
نصف الباقي لانهم بقدرونا
واحدا والأضرفي كونه ذكرا
ويؤخذ منه كقيل لاحتمال
ان تضع أكثر (مسئلة)
خاف زوجة حاملا والابوين
فالأضرفي حق الزوجة
والابوين ان يكون الحمل
عند امان الاناث فتعطي
الزوجة ثمانا عائلا والاب
سدا عائلا والام سدا
عائلا فالجميع من أربعة
وعشرين وتعول لسبعة
وعشرين في دفع للزوجة
ثلاثة من سبعة وعشرين
وللام أربعة منها والاب
كذلك ويوقف ستة عشر

ومذهب الخنابلة كذلك
ومذهب الخنافية تعطي
الزوجة المئنة ثلاثة من
أربعة وعشرين والام
أربعة منها والاب كذلك
ويوقف ثلاثة عشر وعند
المالكية لا قسمة الى الوضع
(مسئلة) خلف اماحلاما
وابا فالاضرفي حق الام كون
جاهاعدادها السدس
وفي حق الاب عدم تعدده
فتعطي سدسا والاب ثلثين
ويوقف سدس بين الام
والاب فلا شيء للحمل منه
وعند الخنابلة كذلك وعند
الحنفية لها ثلث والاب
ثلثان ويؤخذ منها كقيل
لا احتمال أن تلد عددا من
الاخوة وعند المالكية
لا قسمة الى الوضع والله أعلم
ولما انتهى الكلام على
مسائل الحمل شرعي في ميراث
الغرقى والهدمي لان في بعض
مسائله توقفا الى البيان أو
الصالح فقال

ان لاجل أو نزل ميتا كمل للزوجة والابوين فروضهم (قوله ومذهب الخنابلة كذلك) أي
لانهم يقدرونه اثنين والاضر كونهما اثنين (قوله ومذهب الخنافية تعطي الزوجة الخ)
أي لانهم يقدرونه واحدا والاضر في حق الاب كونه ذكرا ولذا قال والاب كذلك أي
أربعة (قوله وعند المالكية لا قسمة الخ) أي لان المرجح عندهم انه توقف القسمة الى
الوضع مطلقا (قوله مسئلة) أي هذه مسئلة (قوله فالاضر في حق الام كون جملها عددا)
أي لانه لو قدر كونه واحدا لكان لها الثلث ولو قدر كونه عددا حجت من الثلث الى
السدس فلذلك قال الشارح فاما السدس (قوله وفي حق الاب عدم تعدده) أي والاضر
في حق الاب عدم تعدده أي لانه لو قدر تعدده لكان له ما بقى بعد سدس الام وهو خمسة
أسداس ولو قدر عدم تعدده لكان له الثلثان فقط (قوله فتعطي سدسا) أي معاملة لها
بالاضر من تقدير تعدده وقوله والاب ثلثين أي ويعطي الاب ثلثين معاملة له بالاضر من
تقدير عدم تعدده (قوله ويوقف سدس بين الام والاب) أي الى البيان فان بان تعدده فهو
للأب وان بان عدم تعدده فهو للام ويجوز لها أن يضطلمها فيه قبل البيان كما هو مقتضى
ما تقدم (قوله فلا شيء للحمل منه) أي من السدس محبة بالاب (قوله وعند الخنابلة كذلك)
أي لانهم يقدرونه اثنين اسكن هذا ظاهرا بالنسبة للام دون الاب اذ مقتضى تقديرهم
الحمل اثنين في جميع الورثة أن يأخذ الاب خمسة أسداس ولا يوقف ويؤخذ منه كقيل فتدبر
(قوله وعند الخنافية لها ثلث الخ) أي لانهم يقدرون الحمل واحدا (قوله ويؤخذ منها كقيل)
أي بطالب منها كقيل وقوله لاحتمال ان تلد عددا أي وحينئذ يكون لها السدس فقط
ويرجع عليها بسدس (قوله على مسائل الحمل) بحث فيه بأنه انما تكلم على مسائل الورثة
مع الحمل ولم يتكلم على مسائله وأجيب بان المراد الحكم المنطبق عليها وقوله في ميراث
أي ارث وقوله الغرقى جمع غريق وقوله والهدمي جمع هدمي وكان عليه أن يزيد
ونحوهم كالمحرقى (قوله لأن الخ) عليه لبط الشرع في ميراث الغرقى والهدمي ونحوهم
بانتهاء الكلام على مسائل الحمل فبانه قال لما بينهما من المناسبة وقوله في بعض مسائل
أي وهو ما اذا علم عين السابق ثم نسي كما يأتي

*** (باب ميراث الغرقى والهدمي) ***

أي هذا باب بيان ارثهم وقوله ونحوهم أي كالمحرقى والقتلى في معركة القتال (قوله يعلم
بعضها) هو الثالث الذي هو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث (قوله وهذا أو ان
بيانها) أي وقته (قوله ثلاثة) زاد بعضهم رابعا وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث
ولا يعني عنده الثالث اذ صدق عن حدث من الورثة بعد موت المورث (قوله ويختص
بالقضاء) أي بالحكم باستحقاق الوارث (قوله العلم بالجهة) أي كالتقريب والنكاح والولاية
وقوله وبالدرجة أي كالبنوة والاخوة وهكذا وقوله التي اجتمع فيها الخ أي حصل بسببها
ارتباط كالاخوة فانها حصل بسبب ارتباط بين الوارث والمورث ولو قال حصل فيها الوارث
ليكان أوضح في شمول الابن والاب وقوله تفصيلا أي بيان قوتها كذكره أخا شقيقا
أضعفها ككونه أختا للاب (قوله فلو شهد الخ) تفريع على مفهوم الشارح وقوله

*** (باب ميراث الغرقى) ***
والهدمي ونحوهم وقد
قدمت ان شروط الارث
بما مر بها من ميراث الغرقى
وهذا أو ان بيانها فنقول اعلم
ان شروط الارث ثلاثة أحدها
ويختص بالقضاء العلم بالجهة
المقتضية للارث وبالدرجة
التي اجتمع فيها المورث
والوارث تفصيلا فلو شهد

شخص عند قاض بأن هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب ارثه تفصيلا ٢٦٣ لاختلاف العلماء في الورثة فربما ظن

الشاهد من ليس بوارث وارثا
الشرط الثاني تحقق موت
المورث كما اذا شوهد ميتا أو
الحاقه بالاموات حكما وذلك
في المفقود الذي حكم القاضي
بموته اجتهادا كما تقدم في
ايه أو الحاقه بالاموات تقديرا
وذلك في الجنين الذي
انفصل بجناية على أمه
توجب الغرة اذ لا يورث عنه
غيرها كما تقدم في باب الحمل
الشرط الثالث تحقق حياة
الوارث بعد موت المورث
حياة مستقرة أو الحاقه
بالاحياء تقديرا كحمل
انفصل حيا حياة مستقرة
وقت يظهر وجوده عند الموت
ولو نطفة أو علقة اذا تقرر
ذلك في فرع من الشرطين
الاخيرين ما ذكره بقوله
(وان يموت قوم) متوارثون
من رجال أو نساء أو منهما
وهو في الاصل اسم للرجال
دون النساء قال القرطبي
رحمه الله تعالى في مختصر
الصالح والقوم للرجال دون
النساء وربما دخل النساء
فيه على وجه التبعية انتهى
وهو المراد هنا وقوله (بهدم)
بسكون الدال الفهمل من
قولهم هدمت المنان هدمنا
أسقطته وبفتح الدال اسم
للبناء المهدم وقال القرطبي
رحمه الله تعالى في مختصر

شخص أي جذسه الصادق بالمتعد وقوله فلا يكفي ذلك أي فلا يكفي المذكور من هذه
الشهادة في القضاء بارثه (قوله لاختلاف العلماء في الورثة) أي كاختلافهم في توريث أم
أبي أبي الأب وفي الجدة والأخوة (قوله تحقق موت الخ) أي موت المورث حقيقة أو حكما
أو تقديرا مجموع ذلك هو الشرط الثاني (قوله كما اذا شوهد ميتا) مثال لتحقيق مرثه (قوله
أو الحاقه الخ) عطف على تحقق الخ وقوله وذلك أي الحاقه وقوله الذي انفصل بجناية
الخ حقيقة مدرانه كان حيا ثم مات (قوله اذ لا يورث عنه غيرها) كان الاولي أن يقول ولا يورث
عنه غيرها لانه لم يتقدم ما يصلح أن يكون هذا نعل له وبعضهم جعله تعليلا لمخذوف
والتقدير فيورث عنه الغرة فقط اذ لا يورث عنه غيرها (قوله تحقق حياة الوارث الخ) أي
حياة الوارث حقيقة أو تقديرا (قوله حياة مستقرة) هي التي يكون معها البصير باختيار
وحركة باختيار بخلاف حركة المذبوح (قوله لو قت) أي في وقت فاللام بمعنى في وهو متعلق
بانفصال وقوله يظهر الخ صفة لوقت ولا بد من تقدير ضمير يعود عليه بأن يقال يظهر
وجوده عند الموت بالنسبة اليه هذا ان قرئ يظهر بفتح الياء والماء فان قرئ بضم الياء
وكسر الماء كان في يظهر ضمير يعود على الوقت ولا يحتاج لتقدير وذلك ولدت له دون
سنة أشهر من موت المورث ولو كانت فراشا أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع سنين ولم
تكن فراشا بخلاف ما اذا كان لا أكثر من أربع سنين أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع
سنين وكانت فراشا (قوله ولو نطفة أو علقة مما علة) أي سواء كان مضفة مثلا أو نطفة أو علقة
(قوله اذا تقرر ذلك) أي المذكور من الشروط وقوله في فرع من الشرطين الاخيرين
تفرعه من الشرط الاخير أظهر من تفرعه على ما قبله ووجه التفرع ان ذلك يقع بطريق
المفهوم (قوله وان يموت قوم متوارثون) أي يرث بعضهم بعضا والمفاعة على غير بابها اذ لا
يشترط أن يرث كل من يورثه بالمال كما لا يشترط بموته قبله بل كذلك ما لو كان يرث بعضهم من
بعض دون العكس كالعمق والعتيق (قوله من رجال أو نساء أو منهما) بيان المراد هنا من
القوم (قوله وهو) أي القوم وقوله في الاصل أي اللغة وقوله اسم للرجال دون النساء
ولذلك قال زهير

فما أدري ولست اخال ادري * أقوم آل حصن أم نساء

(قوله فقابل بين القوم والنساء) لكونه اسما للرجال خاصة (قوله قال القرطبي الخ)
استدلال على قوله وهو في الاصل الخ (قوله وربما دخل النساء فيه) ومنه قوم نوح قوم لوط
قوم صالح وقوله على وجه التبعية أي على وجهه هو التبعية (قوله وهو المراد هنا) أي في
عبارة المصنف لكن كلامه يوهم ان المراد هنا ما دخل فيه النساء على وجه التبعية ولا يشمل
الرجال فقط ولا النساء فقط وليس كذلك كما قال أول من رجال أو نساء أو منهما ما فكان
الاولى أن يقول والمراد هنا ما هو أعم وهو الجماعة فيشمل الرجال فقط والنساء فقط
والرجال والنساء (قوله وقوله بهدم) مبتدأ خبره مخذوف أي نقول فيه كذا وكذا كما
تقدم مرارا كثيرة (قوله للبناء المهدم) ظاهره أعم من أن يكون من جوانب البئر أو من
غيره فكلام القرطبي أخص من هذا (قوله أي بكسر الماء) أي وسكون الدال (قوله

الصالح المهدم بالتحريك ما ندم من جوانب البئر فسقط فيها المهدم بكسر الهمزة

وعرقه بتشديد الراء المفتوحة في الماء غرسه فيه فهو غرق وغريق (أو) أمر (حدث) أي نازل قال القرطبي رحمه الله تعالى في مختصر الصحاح حدث الشيء حدثنا وحدثنا وحدثنا نزل واحد حدث الرجل معروفًا والمحدث ضد القديم اه وفي النهاية لابن الاثير في حديث المدينة من أحدث فيها حدثنا أو آوى محدثنا أحدث الامر المحدث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف في السنة انتهى وقوله (م) الجميع) أي من القوم المذكورين وهو على المحدث النازل بهم بقوله (كالحرق) بفتح الحاء والراء وقال الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله تعالى بكسر الحاء المهملة وفتح الراء النار انتهى ووجه الاصل ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث الفتح دخل صلى الله عليه وسلم مكة وعليه عمامة سوداء حرقانية قال الزمخشري رحمه الله الحرقانية هي التي على لون ما حرقته النار كأنها منسوبة بزيادة الالف والنون الى المحرق بفتح الحاء والراء وقال يقال المحرق بالنار والمحرق مما انتهى وقال فيها أيضا حرق النار بالتحريك لها وقد

الثوب) أي جنسه وقوله البالى أي الخاق (قوله أو غرق في الماء) حقيقة لا تكون الا في الماء وأما استعماله في الخير والشعر فهو مجاز والمراد هنا التحقيق (قوله فهو غرق) بفتح فكسر على أنه صفة مشبهة وقوله وغارق أي بصيغة اسم الفاعل ويقال غريق أيضا من غرق فهو ولا يختص بالمشدد وان أوهمه كلام الشارح (قوله أو حدث) أي غير ما سبق ليصح عطفه عليه بأو والاعطف العام على الخاص لا يصح بأو الا أن تجعل بمعنى الواو (قوله أي نازل) سواء كان منكرًا أو لا كما يدل عليه عموم كلام القرطبي (قوله واحد حدث الرجل) أي مثلاً وقوله معروف أي معلوم معناه (قوله وفي النهاية) خبر مقدم والمحدث الامر الخ مبتدأ مؤخر وقوله في حديث المدينة أي في الكلام على الحديث المتعلق بالمدينة وقوله من أحدث فيها الخ يدل من حديث المدينة وقوله أو آوى بالدولم يذكر بقبية الحديث وهي فعلية لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل (قوله المحدث) أي في الحديث وقوله الامر المحدث مما ينسب اليه لان ما قبله أفاد ان المحدث معناه تنزل الشيء وهذا أفاد انه نفس الامر المحدث نعم المعنى الثاني أخص من متعلق بمعنى الاول وقوله الذي ليس بمعتاد كالتفسير لقوله المنكر وقوله ولا معروف عطف تفسير (قوله وقوله عم الجميع) مبتدأ خبره محذوف أي نقول في شرحه كذا وكذا كما سبق وقوله من القوم المذكورين بيان للجميع ولوقال أي جميع القوم المذكورين لبيان (قوله ومثل المحدث) أي مثله وقوله النازل تفسير للمحدث كما علم مما تقدم (قوله بفتح الحاء والراء) هذا هو الضبط الاول وسبب أي تفسيره على هذا الضبط بلهيب النار (قوله وقال الشيخ بدر الدين الخ) غرضه بذلك بيان ضبط آخر في المحرق مع تفسيره على هذا الضبط فقوله النار تفسيره على الضبط الثاني (قوله ووجه الاصل) كان الاولى ويفيد الاصل لان كلامه يوهم أن ما ذكره توجيهه للضبط الاول وليس كذلك بل بيان له (قوله في حديث الفتح) أي فتح مكة وقوله دخل مكة الخ يدل من حديث الفتح والمعنى دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة الخ وقوله وعليه عمامة سوداء فيه بيان محل لبس الاسود وإن كان الابيض أفضل منه وفي لبسه في ذلك اليوم إشارة الى أن ما عليه من الدين لا يتغير كما ان السوداء كذلك فلا يتغير بسودته (قوله حرقانية) بفتح الحاء والراء والقاف وكسر النون بعد الالف وتشديد الراء (قوله قال الزمخشري الخ) غرضه تفسير ما ذكره في النهاية وقوله على لون ما الخ وهو السواد وقوله كأنها منسوبة الخ أي وليس المقصد النسبة حقيقة بل هذا اللفظ اسم لشيء على لون ما حرقته النار هذا هو المتبادر من العبارة فتأمل (قوله وقال) أي الزمخشري المحرق بالنار والمحرق معاه هذا يفيد الضبطين معا ويحتمل أن تكون البسالى في قوله بالنار لتصويره فيكون المحرق هو نفس النار ويحتمل أن تكون للباسه فيكون غيرها كاللهب (قوله وقال فيها) أي في النهاية وقوله أيضا أي كما قال ماتة دم وقوله بالتحريك أي للراء وقوله وقد تسكن أي راؤه (قوله أي وان مات متوارثان الخ) هذا راجع لا أول كلام المصنف وهو دخول على ما بعده وفيه إشارة الى أنه اراد بالقوم الاثنان فكثر وقد عرفت أن التوارث من الجانبين ليس بشرط وقوله بانهدام

يسكن انتهى أي وان مات متوارثان فأكثر بانهدام شيء عليهم أو غرقهم أو حرقهم أو في معركة قتال أو في أسر الخ

او في غيبة (ولم يدلن يعلم حال السابق) منهم أي لم يعلم عينه بأن علم أن أحدهم مات قبل الآخر لكن لم يعلم عينه وكذا ان لم يعلم سبق ولا معية أو علم انهم ماتوا معا (فلا تورث زاهقا) منهم (من زاهق) آخر منهم والزاهق الذاهب يقال زهقت روحه اذا خرجت وزهقت النفس بالكسر لغنة أي فلا تورث ميتا منهم من آخر اجابا فيما اذا علم موتهم معا واما اذا لم يعلم امانا معا أو مرتبا فعند زيد بن ثابت رضي الله عنه وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة رجحهم الله تعالى فلا تورث وذكر أن عليا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض من تلاد أموالهم دون طريقها وبه قال أحمد رحمه الله تعالى وهذا عند الحنابلة ما لم يقع التداعي فان ادعى ورثة كل ميت تأخر موت مورثهم ولا بينه أو تعارضت بينتاهما حالف كل على ابطال دعوى صاحبه وحينئذ لا تورث بينهما فيكون المحكم اذذاك كالمذهب الاول والمراد بالتلاد ماله الذي بيده والظريف ما ورثه من الميت الذي معه ويجري الخلاف المذكور

الخ أي بسبب انهدام الخ (قوله ولم يكن يعلم حال السابق منهم) أي ولم يكن الحال والشأن يعلم عين السابق من القوم المذكورين فيمكن مضارع كان الشانبة فاسمها ضمير الحال والشأن والجملة بعد هاجبها والمراد بحال السابق عينه كما يشير له قول الشارح أي لم يعلم عينه ونخرج بذلك ما اذا علم حال السابق فتارة يستمر علمه وتارة لا يستمر بل ينسى فالمفهوم تحته صورتان وهما الائتمان في الفائدة (قوله بان علم أن أحدهم الخ) تصوير لكلام المصنف فهذه صورة المنطوق وهي ما اذا علم السابق لم يكن لم يعلم عين السابق وبقي صورتان وهما ما اذا لم يعلم سبق ولا معية أو علم انهم ماتوا معا وقد ذكرهما الشارح بقوله وكذلك الخ وظاهر كلام الشارح بل صريحه أنهم لا يؤخذان من كلام المصنف ولذلك زاد ههما من عنده و أنت ضمير بان الذي في قول المصنف ولم يكن يعلم حال السابق يصدق بعدم السابق جزما أو احتمالا لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع وعلى هذا فالمنطوق تحته ثلاث صور والمفهوم تحته صورتان فتكون الجملة خسا (قوله فلا تورث زاهقا الخ) أي فلا تحكم بآبها القاضي أو لا تغت يا أي المفاتي بارث شخص زاهق من القوم المذكورين من شخص زاهق آخر منهم فالخطاب بذلك القاضي أو المفاتي (قوله والزاهق الذاهب) لكن الزاهق والذاهب انما هو روحه بدليل قوله يقال زهقت روحه الخ (قوله بالكسر) أي للهاه (قوله أي فلا تورث ميتا الخ) تفسر للحكم الواقع وان لم يكن في كلام المصنف على صنيع الشارح مع أن الاجماع والخلاف لا يستفاد منه قطعا (قوله امانا معا أو مرتبا) أي جواب هذا الاستيفهام والضمير في ما تالفتا ورثين والمناسب امانا معا ويكون المراد بضمير الجمع ما فوق الواحد فيشمل المتوارثين والاكثر وقوله فعند زيد أي فعند التورث عند زيد (قوله بعضهم من بعض) فكل منهم يرث من الآخر ويكون ما ورثه كل من كل لورثته وقوله من تلاد أموالهم دون طريقها أي من قديم أموالهم دون جديدها وسيدكر الشارح أن المراد بالتلاد ماله الذي بيده والظريف ما ورثه من الآخر انما لم يرث من الظريف لانه لو ورث منه لادى الى أن الشخص يرث من نفسه فلومات زوجان وترك كل منهما ابنا له فقط وخاف كل منهما أربعة دينار الورث الزوج من زوجته ربع الاربعين وهو عشرة وورثت منه ثمن الاربعين وهو خمسة لان ذلك تلاد أموالهم ولا يرثها في الخمسة التي ورثتها منه ولا ترثه في العشرة التي ورثها منها لان ذلك طريقها فأموالهم وحينئذ يكون لابن الزوج خمسة وأربعون ويكون لابن الزوجة خمسة وثلاثون (قوله وبه) أي بتورث بعضهم من بعض من تلاد أموالهم دون طريقها ولا يخفى انه لما كان في تورث أحدهما من الآخر دون المكس تحكم ورث كل منهم من الآخر لكن يلزم عليه التناقض اذ مقتضى كونه وارثا أنه متأخر ومقتضى كونه مورثا أنه متقدم (قوله وهذا) أي هذا الحكم وقوله ما لم يقع التداعي أي بأن يدعى ورثة كل ميت تأخر مورثهم (قوله على ابطال) الاولي بطلان (قوله وحينئذ) أي وحين اذ حالف كل على بطلان دعوى صاحبه (قوله اذذاك) أي اذذاك موجود مثلا أي وقت التداعي والخالف (قوله كالمذهب الاول) أي مذهب زيد (قوله ويجري الخلاف المذكور) أي عدم تورثهم عند زيد ومن تبعه وتورث بعضهم من بعض من التلاد دون

فَمَا إِذَا عَلِمَ السَّابِقُ عِلْمَ يَعْلَمُ عَيْنَ السَّابِقِ ٢٦٦ وَحَيْثُ لَمْ تَوْرَثْ أَحَدَهُمْ مِنَ الْأَشْيَاءِ فَفَاهُمْ كَالْجَانِبِ فَلِذَا قَالَ (وَعَدَهُمْ)

أَيُّ الْمَوْتِ يَغْرَقُ وَيُخَوِّهُ (كَانَهُمْ أَجَانِبٌ) أَيُّ لِقَابَةٍ بَيْنَهُمْ وَلَا غَيْرَهَا مَا يَقْتَضِي الْأَرثَ (فَهَكَذَا الْقَوْلُ السَّعِيدُ) أَيُّ الصَّوَابِ يُقَالُ سَدَّ الشَّيْءُ سَدًّا إِذَا كَانَ صَوَابًا وَأَسَدَ الرَّجُلُ إِذَا جَاءَهُ بِالصَّوَابِ فِي قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَرَجُلٌ مَسَدٌ مُوَفَّقٌ لِلصَّوَابِ فَعَوْلُهُ (الصَّائِبُ) أَيُّ الْمَصِيبِ غَيْرِ الْمَخْطِئِ عَطْفٌ تَقْسِيرٌ (فَائِدَةٌ) إِذَا عَلِمَ مَوْتَ أَحَدِ الْمَتَوَارِثِينَ بِالغَرَقِ وَفُجِوهُ بَعْدَ الْأَنْتَمِ مَعْنَا وَمِثْلُ يَنْسُ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ أَنَّ الْمَتَأَخِّرِينَ الْمَتَقَدِّمَ أَجْسَاعًا وَإِنْ عَلِمَ مَوْتَهُمَا مَرْتَبًا وَعَيْنَ السَّابِقِ ثُمَّ نَسِيَ وَقَفَّ الْأَمْرَ إِلَى الْبَيَانِ أَوْ الصَّلْحِ وَبِهَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ تَمَّتْ أَحْوَالُ الْغَرَقِيِّ خَمْسَةٌ أَحْوَالٌ وَلَيْسَ أَنْهَى الْمَصْنُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْكَلَامَ عَلَى مَا أَرَادَ أَنْ يُوْرِدَهُ فِي هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ خَمْسَةً بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالِدَعَاءِ كَمَا بَدَأَهَا بِذَلِكَ رِجَاءً قَبُولَ مَا بَيْنَهُمَا فَعَالَ (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ) أَيُّ تَمَامِ الْكِتَابِ أَيُّ الْكَلِمَةِ (جَدًّا كَثِيرًا) أَيُّ كَمَلِ (فِي الدَّوَامِ) أَيُّ فِي الْمَقَامِ أَيُّ جَدًّا كَثِيرًا دَائِمًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى النِّعْمَةِ هُوَ الشُّكْرُ فِي اللِّغَةِ وَشُكْرُ

الطَّرِيفِ (قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا عَلِمَ) هِيَ صُورَةٌ كَلَامِ الْمَصْنُفِ عَلَى صَنْدِيقِ الشَّارِحِ (قَوْلُهُ وَحَيْثُ لَمْ تَوْرَثْ الْخ) دَخُولُ عَلَى كَلَامِ الْمَصْنُفِ وَقَوْلُهُ فَلِذَا أَيُّ لِجَلِّ كَوْنِهِمْ كَالْجَانِبِ (قَوْلُهُ وَعَدَهُمْ) أَيُّ أَجْعَلُهُمْ (قَوْلُهُ وَيُخَوِّهُ) أَيُّ كَالْمَحْرُوقِ وَالْمَدْمُومِ (قَوْلُهُ وَلَا غَيْرَهَا) أَيُّ كَالزَّوْجِيَّةِ وَالْوَلَاءِ (قَوْلُهُ وَهَكَذَا) أَيُّ مِثْلُ مَا قَلْنَا مِنْ عَدَمِ التَّوْرِيثِ (قَوْلُهُ الْقَوْلُ السَّعِيدُ) فِيهِ حَسَنُ اخْتِتَامٍ وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ هُوَ الْقَوْلُ السَّعِيدُ (قَوْلُهُ أَيُّ الصَّوَابِ) بِمَعْنَى الْمَصِيبِ الْمُوَافِقِ لِلْوَاقِعِ (قَوْلُهُ يُقَالُ سَدَّ الْخ) اسْمٌ تَدْلِيلٌ عَلَى قَوْلِهِ أَيُّ الصَّوَابِ (قَوْلُهُ أَيُّ الْمَصِيبِ) فَسِرُّ الصَّائِبِ الَّذِي هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ صَابٍ بِالْمَصِيبِ الَّذِي هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ أَصَابَ لَا تُشْهِرِيَّتُهُ وَأَكْثَرِيَّتُهُ (قَوْلُهُ عَطْفٌ تَقْسِيرٌ) فِيهِ أَنَّهُ لَا عَطْفَ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ فَكَانَ الْأَوَّلِيُّ أَنْ يَقُولَ صَفَةً مُوضِحَةً (قَوْلُهُ فَائِدَةٌ) أَيُّ هَذِهِ فَائِدَةٌ وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا صُورَةً فِي الْمَفْهُومِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ بَعْدَ الْأَنْتَمِ) ظَرْفٌ لِلْوَتِّ وَقَوْلُهُ مَعْنَا حَالٍ مِنَ الْإِحْدَادِ (قَوْلُهُ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ) أَيُّ فَاتِحُ كَيْفِ ظَاهِرٍ وَقَوْلُهُ أَنَّ الْمَتَأَخِّرَ أَيُّ وَهُوَ أَنَّ الْمَتَأَخِّرَ (قَوْلُهُ عَلَى مَا أَرَادَ) أَيُّ يُوْرِدُهُ أَيُّ مَعْنَا تَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْمِيرَاثِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْقَى مِنَ جِلَّةِ الْمَنْظُومَةِ (قَوْلُهُ كَمَا بَدَأَهَا بِذَلِكَ) أَيُّ بِالْمَذْكَورِ مِنَ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَالِدَعَاءِ (قَوْلُهُ رِجَاءُ الْخ) أَيُّ فِعْلٌ ذَلِكَ رِجَاءُ الْخِ فَعَامِلُهُ مَحْذُوفٌ وَلَيْسَ الْعَامِلُ خَتْمٌ وَابْتِدَاءٌ لِيَلْزِمَ اجْتِمَاعُ عَامِلَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُهُ قَبُولَ مَا بَيْنَهُمَا أَيُّ لِأَنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَقْبَلَهُمَا أَوْ يَدْعَا مَابَيْنَهُمَا (قَوْلُهُ فَقَالَ) عَطْفٌ عَلَى خَتْمِ (قَوْلُهُ عَلَى التَّمَامِ) أَيُّ لِأَجْلِ فِعْلٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَقَوْلُهُ أَيُّ تَمَامِ الْكِتَابِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ أَلْ عَوْضَ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَلَوْ قَالَ أَيُّ لِلْكِتَابِ لِأَشَارَ إِلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَقَوْلُهُ عَلَى الْكَلِمَةِ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّمَامَ بِمَعْنَى الْإِتْمَامِ وَهُوَ الْكَمَالُ لِأَنَّ الْكَمَالَ يَكُونُ الْحَمْدُ عَلَى الْفِعْلِ وَلَوْ أَبْقَيْنَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَكَانَ الْحَمْدُ عَلَى الْإِثْرِ وَالْحَمْدُ عَلَى نَفْسِ الْفِعْلِ أَكْمَلُ مِنَ الْحَمْدِ عَلَى الْإِثْرِ (قَوْلُهُ جَدًّا كَثِيرًا) أَيُّ كَمَا وَقَوْلُهُ تَمَّ أَيُّ كَيْفَ فَانْتَبَاهُ الْكُوفِيُّونَ بِتَرْجِعِ اللَّعْدَدِ وَالِتَّمَامِ بِرِجْعِ اللَّعْدَدِ (قَوْلُهُ فِي الدَّوَامِ) أَيُّ مَعَهُ فِي مَعْنَى مَعِ تَمَّ الدَّوَامُ أَمَا عَرَفِي حَكَمِي أَوْ بَاعْتِمَارِ الثَّوَابِ أَوْ بَاعْتِمَارِ الْمَجُودِيَّةِ مِنْ أَرْصَافِهِ تَعَالَى وَالْإِفْتِقَاسِ الْحَمْدُ عَلَى الشَّخْصِ وَهُوَ لَازِمٌ لَهُ (قَوْلُهُ هُوَ الشُّكْرُ فِي اللِّغَةِ) أَيُّ وَهُوَ فِعْلٌ يَدْعَى عَنِ تَعْظِيمِ النِّعْمِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مَنَعْمًا عَلَى الشَّاكِرِ أَوْ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ وَشُكْرُ الْمَنَعْمِ وَاجِبٌ) الْوَجُوبُ عَلَى ظَاهِرِهِ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالشُّكْرِ اعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَنَعْمُ بِحَسَبِ لُوسِ مِثْلُ لَاعْتَرَفَ بِذَلِكَ وَأَدْعَى لَهُ وَلَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنْ يُسَمَّى بِالتَّمَنَاءِ بِاللِّسَانِ أَوْ بِعَمَلِ الْجَوَارِحِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ كَالْوَجِبِ فِي الثَّوَابِ فَيُنَابِئُ عَلَيْهِ ثَوَابُ الْوَجِبِ وَقَوْلُهُ بِالشَّرْعِ أَيُّ لِأَنَّ الْعَقْلَ خِلَافًا لِلْمَنْزِلَةِ فَنُفِئَتْ لِعَدْوَةٍ لَمْ يَحْبِ عَلَيْهِ شُكْرٌ (قَوْلُهُ وَأَسْأَلُهُ الْعَفْوَ الْخ) لَمَّا كَانَ قَدِيتُ وَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ جَدًّا كَثِيرًا تَمَّ فِي الدَّوَامِ أَنَّهُ قَامَ بِحَقِّ النِّعْمَةِ دَفْعَهُ بِقَوْلِهِ وَأَسْأَلُهُ الْعَفْوَ الْخ (قَوْلُهُ صَغِيرًا وَكِرْمًا) أَيُّ لَصَفْحِهِ عَنِّي وَكِرْمِهِ عَلَيَّ (قَوْلُهُ أَيُّ التَّوَانِي فِي الْأَمْرِ) أَيُّ الْمَطْلُوبَةِ شَرْعًا (قَوْلُهُ وَخَيْرٌ لِي الْخ) أَيُّ وَأَسْأَلُهُ خَيْرًا الْخ وَقَوْلُهُ نَأْمَلُ بِفَتْحِ النُّونِ وَضَمِّ الْمِيمِ وَقَوْلُهُ فِي الْمَصْنُفِ يَرْتَمِقُ بِمَحْذُوفٍ أَيُّ حَالٍ كَوْنِهِ وَاقِعًا فِي الْمَصِيرِ وَلَيْسَ مَعْتَابًا بِسَأْمَلٍ لِأَنَّ الْأَمَلَ حَاصِلٌ فِي الدُّنْيَا وَالْمَأْمُولُ يَقَعُ فِي الْآخِرَةِ وَقَوْلُهُ أَيُّ الْمَرْجِعِ تَقْسِيرٌ لِلْمَصِيرِ فَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ وَقْتُ الصِّيْرَةِ أَيُّ الرَّجُوعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى (قَوْلُهُ

الْمَنَعْمِ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ) (وَأَسْأَلُهُ الْعَفْوَ) أَيُّ تَرَكَ الْمَوْأَخِذَةَ صَفْحًا وَكِرْمًا (عَنِ التَّقْصِيرِ) أَيُّ التَّوَانِي فِي الْأُمُورِ) وَخَيْرٌ إِلَى

الى الله) أى الى جزائه لانه تعالى يستحيل عليه المكان وقوله اليه أى الى جزائه لما علمت
وقوله مرجعكم أى رجوعكم (قوله وغفر الخ) أى وأسأله غفر الخ وقوله أى ستر فسر الغفر
بالستر والاولى تفسيره بالمحوم العصفية فقد وقع خلاف فى تفسير المغفرة فقل ستر الذنب
عن أمين الملائكة مع بقائه فى العصفية وقبل محوم من العصفية بالكلمة (قوله وهو المجرم)
بضم الجيم وسكون الراء أى ما فيه عقاب (قوله وستر) أى تغطية أى بحيث لا يظهر ذلك
للناس لئلا تحصل فضيحة وقوله ماشان أى مما فيه لوم فقط فىكون مغايرا لما قبله
أو مما فيه لوم أو عقاب فيكون أعم مما قبله (قوله وأفضل الصلاة والتسليم على النبي) أى
أعلاها وأكملها كاش على النبي (قوله المصطفى) فيه إشارة الى حديث ان الله اصطفى
كأنه من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم
واصطفى من بنى هاشم فأنا خيار من خيار من خيار وكان مقتضى صدر الحديث أن يزداد
فى عجزه من خيار لكن العرب لا تكرر شيئاً زيادة على الثلاث وان اقتضاها المقام (قوله
لبدعوهم) غاية لاختياره صلى الله عليه وسلم من الخلق أى حكمته له لان أفعال الله لا تعمل
وقوله الى دين الاسلام أى دين هو الاسلام (قوله والمصطفى من الصفوة) فأصله مصتفو
أبدلت واوه ألفا فتحركها وانفتح ما قبلها وأبدلت تاء الافتعال طاء وقوله وهى المخلص
أى من الكدر وقوله فأبدلت الخ لم يتقدم ما يفرغ عليه ذلك ولو قال وأصله مصتفو كما قلنا
لظهر التفرغ (قوله الكريم) فقد باغ صلى الله عليه وسلم فى الكرم ما لم يصل اليه أحد
غيره فكان يعطى عطاء من لا يخشى الفقر ومأله أحد شيئاً وقال لا قط فان كان عنده شئ
أعطاه والاولى عطاء من لا يخشى الفقر ومأله أحد شيئاً وقال لا قط فان كان عنده شئ
آله وهى (قوله ويجوز كسرهما) فقول الناس عبد الكريم بكسر الكاف ليس لنا لان
الكسر لغة فى الكريم ومثله كل ما كان على وزن فعيل كشرىف وكبير وهونقبض الهم
رقوله الجواد أى كبر الجود وقوله أو الجماع لانواع الخبير والشرف والفضائل وقوله
أو الصفوح عن الزلات أو المحبة كناية للخلاف (قوله محمد) بدل أو عطف به ان أورد برتبة
مخدوف أو مفعل للمخدوف وان كان لا يساعده الرسم الأعلى طريقة من يرسم المنسوب
بصورة المرفوع والمجروح (قوله خير الانام) أى افضلهم فهو صلى الله عليه وسلم أفضل
الخلق على الإطلاق كما قال صاحب الجوهرة

ما نابل) أى نرجو (فى المصير)
أى المرجع والمراد به يوم
القيامة يوم يرجع فيه الخلق
الى الله تعالى قال الله
تعالى اليه مرجعكم جميعاً
(وغفر) أى ستر (ما كان من
الذنوب) فلا يظهرها بالعقاب
عليها والذنوب جمع ذنب
وهو المجرم (وستر) أى
تغطية (ماشان) أى قبح من
الشين وهو القبح (من
العيوب) جمع عيب وهو
النقص (وأفضل الصلاة
والتسليم على النبي المصطفى)
أى المختار من الخلق
لبدعوهم الى دين الاسلام
والمصطفى من الصفوة وهى
المخلص فأبدلت التاء طاء
(الكريم) بفتح الكاف
قال العلامة سبط الماردينى
رحمه الله تعالى على الافصح
ويجوز كسرهما وهونقبض
الهم انتهى وهو الجواد
أو الجماع لانواع الخبير
والشرف والفضائل أو
الصفوح (محمد) صلى الله
عليه وسلم (خير الانام)
الخلق (العاقب) أى
الذى لا نبى بعده قال ابن
الانبر رحمه الله فى النهاية
فى أسماء النبي صلى الله

وأفضل الخلق على الإطلاق * ندنا فل عن الشقاق

وأل فى الانام للاسـ تغراق ولا يلزم نقص من حيث تضمن ذلك لتفضيله على الناقص
وتفضيل الكامل على الناقص نقص لان محـل ذلك اذا فضل الكامل على الناقص
بخصرصة كقولهم السلطان أفضل من الزبال بخلاف ما اذا كان على جهة العموم فلا داعى
لجعله الهدى والمهدوم من له دخل فى التفضيل وهم الانبياء والملائكة (قوله الذى
لانى بعده) أى تبدد أنبوتة فلا يرد عيسى عليه الصلاة والسلام لانه وان كان ينزل آخر الزمان
لكن يحكم بشرى بعدة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا بشرى بعته هو ونبوته موجوده من قبل
وليس مبتدأة اذ ذلك (قوله فى أسماء النبي) أى فى محبت أسماء النبي صلى الله عليه

المعجمة الاشراف (ذوى)
- أى أصحاب (المناقب)
الفائز والمناقب جمع
منقبة وهي ضد المثابة
وجمعها مثالب وهي العيوب
(وحكمه الافاضل) من
فضل الرجل صار ذافضل
وفضله ضد النقص
(الاخبار) جمع خير بشد
ويخفف من الخير ضد الشر
والاخبار بخلاف الاشرار
والخير الفاضل من كل شئ
(السادة) جمع سيد أى
شريف من قولهم ساد القوم
سيادة شرف عليهم فهو سيد
والجمع سادة (الاماجد)
جمع ما جسد وهو الكامل
فى الشرف من قولهم محمد
الرجل محمد شرف بكرم
الافعال (الابرار) جمع
يرى يقال بررت فلانا بالسكر
أبره بفتح الباء وضم الراء
برافانا بربيه وبار قال ابن
الانثري فى النهاية يقال بريبر
فهو بار وجمعه بررة وجمع
البررة أبرار وهو كونه برا
ما يخص بالاولياء والزهاد
والعباد انتهى وهذا آخر
ما شرحناه كلام المؤلف
رحمه الله تعالى ونختم هذا
الشرح بخاتمة تشتمل على
أبواب
* (الباب الاول فى الرد) *

وسلم (قوله العاقب الخ) مقول القول (قوله وآله) أى وعلى آله وقوله العرّج جمع اغر
وصفوا بذلك لاشتهارهم كالركوب الاغر (قوله المناقب) أى المغاخر وقوله الفاخرة
صفة كاشفة (قوله جمع منقبة) هى المجيزة وقوله وهى ضد المثابة أى العيب وقوله
وهى أى المثالب (قوله من الخير) مصدر خاير غير الوصف مأخوذ من خير المصدر فلم يتحد
على التخفيف المأخوذ والمأخوذ منه (قوله والجمع سادة) من جملة المقول فليس مكررا مع قول
الشارح جمع سيد (قوله وهو الكامل فى الشرف) لعل هذا التفسير بحسب المراد بقريئة
المقام فلا ينافى قوله من قولهم محمد الرجل الخ من حيث انه يقتضى ان الما جده هو المتصف
بأصل الشرف (قوله بكرم الافعال) أى بالافعال الكريمة فهو من اضافة الصفة للوصف
(قوله جمع بر) بفتح الباء أى محسن (قوله يقال الخ) غرضه به بيان انه يقال بروبار وقوله
بررت فلانا أى صنعت معه برا أى معروفوا واحسانا (قوله وقال ابن الانبار الخ) غرضه
الاستدلال على أن ابرار جمع بر (قوله بالاولياء) جمع ولى وقوله والزهاد جمع زاهد
وقوله والعباد جمع عابد (قوله وهذا) أى ما ذكرناه من الجملة الاخيرة (قوله ونختم) فيه
ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو وقيل (قوله تشتمل على أبواب) من اشغال المجل على
المفصل (قوله الباب الاول فى الرد وذوى الارحام) أى فى الخلاف فيهما وبينهما (قوله
وفيه فصول) أى ثلاثة والظرفية من ظرفية المفصل فى المجل أو الأجزاء فى الكل (قوله
الفصل الاول فى الخلاف فيهما) أى فى بيان الخلاف فى الرد وتوريث ذوى الارحام (قوله
وعند المخنفية الخ) أى اذا أردت بيان ذلك فأقول عند المخنفية الخ فالغاء فاء الغصيبة
(قوله اذا كانت الورثة أصحاب فروض) بخلاف ما اذا كانت الورثة أصحاب تعصيب
وقوله لا تستغرق أى لا تستغرق تلك الفروض التركة فالجملة صفة للفروض (قوله فبردة
الباقى الخ) جواب الشرط وعنهم متعلق بالباقي وعليهم متعلق ببردة وذلك بنسبة فهو
متعلق ببردة وقوله بنسبة فروضهم أى الى مجرى غيرها فى بنت وأم البنات النصف ثلاثة
وللام السدس واحد فمجموع فروضها أربعة ونسبة الثلاثة للاربعة ثلاثة ارباعها ونسبة
الواحد لها اربعة افردها عليهم الباقى عنهم تلك النسبة فللمنت ثلاثة ارباع الباقى بطريق
الرد وللام ربعة كذلك الاخصر ان تجعل المسئلة من أربعة للمنت ثلاثة ارباع المال
فرضا ورثا وللام ربعة كذلك ودليل الرد من القرآن كما قاله السيد فى شرح السراجية
قوله تعالى وأولو الارحام بهضهم أولى ببعض ما فضل بعد الفروض التى دلت عليها
آيات الموارث يرد عليهم بهضمهم الاولوية لذلك لا يرد على الزوجين لانهم من حيث الزوجية
لا ربح لهم وان اتفق أن لهم رحما من جهة أخرى ومن السنة منعه صلى الله عليه وسلم لسعد
من أن يزيد فى الوصية على الثلث ولم يرثه الابنت فدل على أن لها حقا فيما فوق النصف
وليس الابارت (قوله ماعد الزوجين) أى لانه لا ربح لهم من حيث الزوجية وان اتفق ان
لهم رحما من جهة أخرى كما علمت وقوله فانه لا يرد عليهم ماعلة لاستثنائهم وما قبل من
انهم ان كانوا من ذوى الارحام كزوجية هى بنت خال أو زوج هو ابن خال رد عليهم ماردة شيخ

(الفصل الاول) فى الخلاف فيهم مافعنـد المخنفية والمخنابلة الاسلام
إذا كانت الورثة أصحاب فروض لا تستغرق فبرد الباقي عنهم عليهم بنسبة فروضهم ماعد الزوجين فانه لا يرد عليهم

الاسلام في شرح الفصول بان الرد مختص بذوي الفروض النسبية فالزوجات لا يرد عليهن ما
 مطلقا وارثهما بالرحم لا بالزاد افاده في اللؤلؤة (قوله فان لم يكن له ورثة) أي بالفرض أو
 بالتعصيب وقوله وكان له الخ راجع للصورتين أعني قوله فان لم يكن الخ وقوله أو كان
 الخ وقوله فإله في الاولى هي قوله فان لم يكن له ورثة من الجمع على ارثهم وقوله أو
 الفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية هي قوله أو كان له أحد الزوجين وقوله لذوي
 الارحام أي ولا شيء لميت المال انتظم أم لا (قوله وسبأني تعري بهم) أي في قوله وهم كل
 قريب الخ (قوله وعند المالكية الخ) المعتمد عندهم انه ان لم ينتظم بيت المال ولم يوجد
 من يرد عليهم وورث ذوي الارحام كما المعتمد عند الشافعية فان لم يكن هناك ذوو الارحام
 صرفت التركة في المصالح ويثاب من تولى ذلك ويجوز له الاخذ منها بقدر حاجته ان كان له
 حق في بيت المال (قوله اذا لم يخاف ورثة) أي بالفرض أو بالتعصيب وقوله أو خاف
 ذافرض لا يستغرق أي أو خاف بنفسه الصادق ولو بالتمدد وقوله فإله أي في الاولى
 وقوله أي الفاضل أي في الثانية وقوله بعد الفروض أي جنسها المتحقق ولو في واحد
 وقوله لميت المال أي ولا شيء لذوي الارحام وقوله سواء انتظم أو لا قدمت ضمه (قوله
 فأصل المذهب) أي المذهب الاصل أي المنقول عن المتقدمين وقوله كذهب المالكية
 أي فإله أو الفاضل لميت المال سواء انتظم أو لا وهو هذا ضعف من مذهبا وكذا من
 مذهب المالكية كما علمت (قوله والمفتي به) مبتدأ خبره أنه اذا لم ينتظم الخ وجلة وهو
 المذهب معترضه (قوله المتأخرون) هم من بعد الاربع مائة والمتقدمون من قبل
 الاربع مائة لكن هذا بحسب الاصطلاح القديم والافاق المتأخرون من بعد النوروى والرافعي
 والمتقدمون من قبلهما (قوله وهو المذهب) أي المعتمد فلا يشافي أن القول السابق
 مذهب أيضا لكن ضعيف (قوله أنه اذا لم ينتظم أمر بيت المال الخ) أي أن المال
 والشان اذا لم ينتظم حال بيت المال أي متوليه وقوله ليكون الامام غير عادل أي بان لم
 يعط كل ذي حق حقه وقوله القول بالرد جواب الشرط وكان عليه أنه يقترنه بالفاء لانه
 جملة اسمية وهي لا تصلح مباشرة الاداة وقوله ما فضل الخ معمول للرد مع كونه محلي بال
 وعمله قابل كقوله ضعف النكاحية أعداءه والكثير عمل المصدر المجرد وفي بعض النسخ
 يرد على أهل الفروض الخ وهو ظاهر وقوله بالنسبة متعلق بالرد أو يرد أي بنسبة فروضهم
 إلى مجزئها (قوله وسبأني كيفية) أي الرد (قوله فان لم يكن أحد من أهل الفروض
 الذين يرد عليهم) أي بان لم يكن هناك أحد من الورثة أصلا أو كان هناك أحد من أهل
 الفروض الذين لا يرد عليهم وقوله فإله أي جميع مال الميت في الاولى وقوله أو الفاضل
 أي في الثانية وقوله لذوي الارحام أي ولا يختص بالفقراء منهم على الاصح كما في اللؤلؤة
 (قوله وان انتظم أمر بيت المال) أي وان انتظم حال متوليه وقوله فالمال له أي اربنا
 مراعي فيه المصلحة قال السبكي أورد المخنفة أنه لو كان المال له اربنا لم تصح الوصية بالثلث
 للفقراء والمساكين اذا لم يكن له وارث خاص لانه اوصية لو ارثت وهي باطلة وأجاب القاضي
 حسين والقاضي أبو الطيب بأنه لا يمنع ذلك ويكون حكمها مخالفا لحكم الوصية للوارث

فان لم يكن له ورثة من الجمع
 على ارثهم أو كان له أحد
 الزوجين وكان له أحد من
 ذوى الارحام فإله في الاولى
 أو الفاضل بعد فرض
 الزوجية في الثانية لذوى
 الارحام وسبأني تعري بهم
 وعند المالكية اذا لم يخاف
 ورثة من الجمع على ارثهم أو
 خاف ذافرض لا يستغرق
 فإله أو الفاضل بعد
 الفروض لميت المال سواء
 انتظم أم لا وأما عندنا معاصر
 الشافعية فأصل المذهب
 كذهب المالكية والمفتي به
 من مذهبنا الذي أفتى به
 المتأخرون من الشافعية
 وهو المذهب انه اذا لم
 ينتظم أمر بيت المال ليكون
 الامام غير عادل القول بالرد
 على أهل الفروض غير
 الزوجين ما فضل عن
 فروضهم الذي منها فرض
 أحد الزوجين بالنسبة
 وسبأني كيفية فان لم يكن
 أحد من أهل الفروض
 الذي يرد عليهم فإله أو
 الفاضل بعد فرض أحد
 الزوجين لذوى الارحام
 على ما سبأني وان انتظم
 أمر بيت المال فالمال له
 دون الرد وذوى الارحام

المخاص ثم قال السبكي ويؤخذ من هذا مسئله وهي انه اذا ارصى للفقراء وكان الوارث
 فقيرا او اذ تقرب بعد ذلك يجوز الصرف اليه من الوصية وان كان وارثا لان الارث لعينه
 والوصية لالعينه افاده العلامة الامير (قوله الفصل الثاني في الرد) أي في بيان كيفية
 (قوله وهو ضد العول) أي ومن المعلوم أن العول زيادة في السهام ونقص من الانصبا
 فيكون الرد الذي هو ضد زيادة في الانصبا ونقص في السهام ولذلك فرعه الشارح حيث
 قال فهو الخ نفي بنت وأم يزد في انصبا ثم ما يتقص من سهام المسئلة فبعد أن كانت من
 ستة صارت من أربعة (قوله وقد معنا أنه لا يرد على الزوجين) وانما ذكره هنا توطئة لما بعده
 (قوله فان لم يكن هناك) أي في الورثة (قوله فله) أي لمن يرد عليه الذي هو الشخص
 الواحد وقوله فرضا ورثا أي بالفرض والرد أو من جهة الفرض والرد (قوله صنفها
 واحدا) أي لكنه متعدد بخلاف الشخص الواحد فقد علمته (قوله فأصل المسئلة) أي
 مسئلة الرد وقوله من عددهم فاذا كانوا ثلاثة كانت المسئلة من ثلاثة أو أربعة كانت
 من أربعة وهكذا وقوله كالعصبة أي فان أصل المسئلة من عددهم فاذا خلف خمسة بنين
 مثلا كانت المسئلة من خمسة (قوله صنفين) أي كبنين وبناتين وقوله فأكثر أي بان
 كانوا ثلاثة أصناف فقط كبنات أخوات متفرقات ولا يتجاوزها والافلار دلاستغراق
 الفروض التركة مع كونها عادلة كأم وأخت لام وأخت شقيقة وأخت لاب أو عائلة
 كأم وأختين لام وشقيقة وأخت لاب فيقصر قوله أو أكثر على الثلاثة فقط وليس على
 ظاهره من شموله لأكثر من ثلاثة أصناف (قوله جعلت فرضهم) أي كصنف وسدس
 وقوله لتلك الفروض مرتب بقوله أصل المسئلة وقوله فالجتماع الخ أي فعدد المجتمع من
 فروضهم أصل المسئلة الرد ولا ينظر للباقي فيجعل كالمدم مثلا لو كانت الورثة بنتا وبنات
 ابن فلبنات النصف ثلاثة ولبنات الابن السدس واحد فاذا جعلت فروضهم من أصل
 المسئلة لتلك الفروض كانت أربعة فهي أصل المسئلة الرد فيجعل مسئلة الرد من أربعة
 ويجعل الباقي وهو اثنان هنا كأنه لم يكن فالبنت ثلاثة فرضا وورث الابن واحد
 فرضا ورثا (قوله واعلم أن مسائل الرد) أي التي فيها صنفان أو ثلاثة وقوله مقتطعة من
 ستة أي مأخوذة من ستة ولا تباعه لان ما زاد على الستة لا بد أن يكون فيه أحد الزوجين
 وكانت الستة عادلة أو عائلة ولا يرد فيها فلا تباع تلك المسائل الستة وهو معنى الاقتطاع كما
 قاله العلامة الامير (قوله وأنها الخ) أي واعلم أنها الخ وقوله قد تحتاج الى تصحيح أي كما
 في بنت وبنتي ابن فستة منهم من أربعة عدد فروضهم وتحتاج الى تصحيح لان نصيب بنتي
 الابن غير منقسم عليهم ما يضرب اثنان في أربعة ونصيب من ثمانية فلبنات ستة وبنتي
 الابن اثنان كل واحدة واحد (قوله وان كان هناك أحد الزوجين الخ) هذا مقابل لقوله
 فان لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله فخذله فرضه من مخرج فرض الزوجية وهو
 نصف أو ربع أو ثمن (قوله فقط) أي لا يخرج فرض غيره من انصبا الورثة (قوله
 وهو) أي فرضه أعني أحد الزوجين وقوله واحد من اثنين أي فيما لو كان الموجود
 زوجا وليس هناك فرع وارث أو زوجة وليس هناك فرع وارث وقوله أو ثمانية أي

(الفصل الثاني) في الرد
 وهو ضد العول فهو زيادة
 في انصبا الورثة ونقصان
 من السهام وقد قلنا أنه
 لا يرد على الزوجين فان لم
 يكن هناك أحد الزوجين
 فان كان من يرد عليه شخصا
 واحدا كأم أو ولد أم فله
 المال فرضا ورثا أو كان
 من يرد عليه صنف واحد
 كأم وولد أم أو جدات فأصل
 المسئلة من عددهم كالعصبة
 أو كان من يرد عليه صنفين
 فأكثر جعلت فرضهم من
 أصل المسئلة لتلك الفروض
 فالجتماع أصل المسئلة الرد
 فاقطع النظر عن الباقي
 من أصل مسئلة تلك
 الفروض كأن لم يكن
 واعلم أن مسائل الرد التي
 ليس فيها أحد الزوجين
 كلها مقتطعة من ستة وانما
 قد تحتاج الى تصحيح وان كان
 هناك أحد الزوجين فخذ
 له فرضه من مخرج فرض
 الزوجية فقط وهو واحد
 من اثنين أو أربعة أو ثمانية

فيمالو كان الموجود زوجة وهناك فرع وارث (قوله واقسم الباقي) أي به - داخوج
 فرض أحد الزوجين وقوله على مسألة من يرد عليه أي التي تحصات من جمع فروض غير
 الزوجين من أصل مسألة تلك الفروض (قوله فان كان من يرد عليه الخ) هذا تفصيل
 لقوله واقسم الباقي على من يرد عليه وقوله شخصاً واحداً أي كافي زوج وأم وقوله أو
 صنفاً واحداً أي وذلك الصنف متعدد كافي زوجة وثلاث جدات وقوله فاصل مسألة
 الرد مخرج فرض الزوجية فأحد الزوجين يأخذ فرضه والباقي لذلك الشخص أو لذلك
 الصنف (قوله وان كان من يرد عليه أكثر من صنف) أي كافي زوجة وأم وولديها (قوله
 فاعرض على مسألته) أي مسألة من يرد عليه التي تحصات من جمع فروضه وقوله
 الباقي أي بعد أخذ فرض الزوجية (قوله فان تقسم) أي الباقي على مسألة من يرد عليه
 وقوله فخرج فرض الزوجية أصل مسألة الرد فأحد الزوجين يأخذ فرضه ويقسم الباقي
 على من يرد عليه (قوله كزوجة وأم وولديها) فإذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من
 أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسألة من يرد عليه وهي ثلاثة عدد فروضهم
 من أصل مسألة تلك الفروض فللام سهم واحد من ولديها سهم (قوله وان لم يتقسم) أي
 الباقي على مسألة من يرد عليه كافي زوجة وأخت شقيقة وأخت لاب فإذا أخذت فرض
 الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي غير منقسمة على مسألة من يرد عليه
 وهي أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض وقوله ضربت مسألة من يرد
 عليه في مخرج فرض الزوجية أي فتضرب في المثال المذكور أربعة وهي مسألة من يرد
 عليه في أربعة وهي مخرج فرض الزوجية بستة عشر (قوله لانه لا يكون الامباينا) أي
 لان الباقي بعد فرض الزوجية لا يكون الامباينا المسئلة الرد (قوله فابايلغ فهو أصل المسئلة
 الرد) أي ومن له شيء من مسألة الزوجية أخذته مضر وبافي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة
 الرد أخذته مضر وبافي الباقي بعد فرض الزوجية فالباقي هنا بمنزلة سهام الميت الثاني في
 مسألة المناجحة (قوله وقد تحتاج مسألة الرد التي فيها أحد الزوجين الى تصحيح) أي كافي
 زوجتين وأم فان فرض الزوجية واحد من أربعة وهو غير منقسم على الزوجتين فيضرب
 اثنان في أربعة ثمان فللزوجة من اثنان والباقي للام فرضا وردا وقوله أيضاً أي كما قد
 تحتاج مسألة الرد التي لم يكن فيها أحد الزوجين الى التصحيح (قوله اذا تقرر ذلك) أي
 ما ذكر من قوله فان لم يكن هناك أحد الزوجين الى هنا (قوله بكحة وأخ لام) فاصل
 مسألة الرد اثنان عدد فروضهما من مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة
 مخرج السدس فالكحة واحد وللأخ للام كذلك ومجموع فروضهما ثمان فهما أصل
 مسألة الرد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكزوج وأم) فاصل
 مسألة الرد اثنان مخرج فرض الزوجية لان من يرد عليه شخص واحد فلزوج واحد
 وللأم واحد وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين كأم وولديها فاصل مسألة
 الرد ثلاثة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض
 ستة مخرج السدس الذي للام وللأم واحد ولولديها اثنان ومجموع فروضهم ثلاثة فهي

واقسم الباقي على مسألة
 من يرد عليه فان كان من
 يرد عليه شخصاً واحداً أو
 صنفاً واحداً فاصل مسألة
 الرد مخرج فرض
 الزوجية وان كان من يرد
 عليه أكثر من صنف فاعرض
 على مسألته الباقي من
 مخرج فرض الزوجية فان
 انقسم فخرج فرض الزوجية
 أصل مسألة الرد كزوجة
 وأم وولديها وان لم يتقسم
 ضربت مسألة من يرد عليه
 في مخرج فرض الزوجية
 لانه لا يكون الامباينا
 بايلغ فهو أصل مسألة الرد
 وقد تحتاج مسألة الرد التي
 فيها أحد الزوجين لتصحیح
 أيضاً اذا تقرر ذلك فاصول
 مسائل الرد سواء كان فيها
 أحد الزوجين أم لا ثمانية
 اصول اثنان بكحة وأخ لام
 وكزوج وأم وثلاثة كام

أصل مسألة الرد فللام واحد وكل من ولديه واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله كذبت وأم) فأصل مسألة الرد أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة مخرج السدس الذي للام فللمنت ثلاثة وللأم واحد ومجموع ذلك أربعة فهي أصل مسألة الرد فللمنت ثلاثة وللأم واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكزوجة وأم وولديها) فأصل مسألة الرد أربعة لانك اذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسألة الرد التي هي ثلاثة عدد فروض من يردها فلزوجة واحد وللأم واحد وكل من ولديها واحد وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين (قوله كأم وشقيقة) أي أو لاب وأصل مسألة الرد خمسة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة حاصل ضرب مخرج الثالث في مخرج النصف فللام اثنان ولشقيقة أو التي لاب ثلاثة ومجموع ذلك خمسة فهي أصل مسألة الرد فللام اثنان وللأخت ثلاثة وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله كزوجة وبنت) فأصل مسألة الرد ثمانية مخرج فرض الزوجية لان من يردها لشخص واحد فلزوجة واحد وللمنت سبعة فرضا وردا (قوله وستة عشر) هي حاصله من ضرب أربعة الرد في أربعة مخرج فرض الزوجية لما بينة الباقي وهو ثلاثة لمسألة الرد فن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضر وبافي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضر وبافي الباقي فلزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة ولشقيقة ثلاثة من مسألة الرد في ثلاثة بتسعة فرضا وردا والتي للاب واحد من مسألة الرد في ثلاثة بثلاثة وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين (قوله وائنان وثلاثون) هي حاصله من ضرب أربعة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجية لما بينة الباقي وهو سبعة لمسألة الرد فن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضر وبافي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضر وبافي الباقي فلزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة وللمنت ثلاثة من مسألة الرد في سبعة بواحد وعشرين فرضا وردا وللمنت الابن واحد من مسألة الرد في سبعة بتسعة (قوله وأربعون) هي حاصله من ضرب خمسة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجية لما بينة الباقي وهو سبعة لمسألة الرد فن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضر وبافي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضر وبافي مسألة الرد في خمسة بواحد وعشرين فرضا وردا وللمنت الابن واحد في سبعة بتسعة وللعمدة كذلك (قوله الفصل الثالث في ذوى الارحام) أي بناتهم وكيفية ارثهم والارحام جمع رحم وهو القرابة (قوله وهم) أي ذوو الارحام اصطلاحا وأما لغة فهم أصحاب القرابات مطلقا وقوله كل قريب غير من تقدم أي بحيث يكون ليس عصبة ولا ذافررض وقوله من الجمع على ارثهم أي من تقدم (قوله وهم وان كثروا) أي من حيث الأفراد (قوله من ينتمي الى الميت) أي من ينتسب اليه لكونه أصله (قوله أولاد البنات) فينزلون منزلة البنات وقوله وأولاد بنات الابن فينزلون منزلة بنات الابن (قوله من ينتمي اليهم الميت) أي من ينتسب اليهم الميت

ولديه أو أربعة كذبت
 وأم وكزوجة وأم وولديها
 وخسة كأم وشقيقة وثمانية
 كزوجة وبنت وستة عشر
 كزوجة وشقيقة وأخت
 لاب وائنان وثلاثون
 كزوجة وبنت وبنت ابن
 وأربعون كزوجة وبنت
 وبنت ابن وعمدة
 (الفصل الثالث) في ذوى
 الارحام وهم كل قريب
 غير من تقدم من الجمع على
 ارثهم وهم ان كثروا
 يرجعون الى أربعة أصناف
 الأول من ينتمي الى الميت
 وهم أولاد البنات وأولاد
 بنات الابن وان نزلوا الثاني
 من ينتمي اليهم الميت وهم

لكونهم أصوله (قوله الاجداد) أي كأي الأُم وأبيه وان علا وقوله والمجدات أي
 كالمدة الفاسدة وهي أم أي الام وأمه وان علت وينزلون منزلة الام (قوله الساقطون)
 صفة للاجداد والمجدات تغليب المذكر وقوله وان علوا أصله علوا وافتحرت الواو وانفتح
 ما قبلها قمت ألفا ثم حذف الف لانتقاء الساكنين (قوله من ينتمي الى أبوي الميت)
 أي من ينتسب اليهما لكونهم - ما أصلهما لذلك المتني وللميت وشمل ذلك من ينتمي
 اليهما معا كبنات الاخوة الأشقاء ومن ينتمي الى أحدهما كما ولاد الاخوة فانهم يدون
 بالأم فقط (قوله أولاد الاخوات) أي أشقاء أولاب أولام ولا فرق في الأولاد بين الذكور
 والإناث ولذلك عبر الشارح هنا بأولاد الاخوات بخلاف ما بعد ذلك فإنه عبر بنات الاخوة
 ليخرج ابنساء الاخوة الأشقاء أولاب وقوله وبنات الاخوة أي الأشقاء أولاب أولام
 وقوله وبنو الاخوة للام بخلاف بنو الاخوة الأشقاء أولاب فانهم مصيبة ليسوا من ذوى
 الارحام (قوله ومن يدلي بهم) أي ومن يدلي الى الميت بمن ذكر (قوله من ينتمي الى اجداد
 الميت وجداته) أي من ينتسب اليهم لكونهم - ما أصلهما لذلك المتني وللميت (قوله
 العمومة) أي ذوو العمومة أو العمومة جمع عم وقوله للام أي منها على تقدير مضاف
 أي من جهة بخلاف العمومة للإبوين أولاب فانهم مصيبة وارثون (قوله والعصمات
 مطلقا) أي شقيقات أولاب أولام وقوله وبنات الاعمام مطلقا أي سواء كان الاعمام
 أشقاء أولاب أولام (قوله والمخولة) أي ذوو المخولة أو المخولة جمع خال وقوله مطلقا
 سراه كان الاخوال والمخالات أشقاء أولاب أولام (قوله اذا علمت ذلك) أي ما ذكر من انهم
 أربعة أصناف (قوله ان من انفراد) أي ذكر ا كان أو أنثى وقوله خارج جمع المال ظاهره
 ارت ذوى الارحام بطريق التعصيب ولعل ذلك عند الانفراد وقال بعضهم ارتهم تارة
 يكون بالفرض وتارة يكون بالتعصيب كما يظهر بالتأمل في الامثلة الآتية (قوله وفي ذلك
 مذاهب) أي مذهب أهل التمييز ومذهب أهل القرابة ومذهب أهل الرحم وقوله
 هجر بعضها هو مذهب أهل الرحم فيسويون بين ذوى الارحام لا فرق بين القريب والبعيد
 والد كغيره فاذا وجد بنت بنت وبنت بنت خال فالسالم بينهما سوية عندهم (قوله
 ومالم يجر منها) أي من المذاهب (قوله مذهب أهل التمييز) وهو بذلك لانهم
 ينزلون كلام ذوى الارحام منزلة من يدلي به الا الاخوال والمخالات فينزلونهم منزلة
 الام والاعمام للام والعصمات فينزلونهم منزلة الاب (قوله وهو الاقدس) أي الأشد
 موافقة للقباس وقوله الاصح أي المعتمد وقوله عند الشافعية وكذا عند المالكية
 حيث ورت ذوى الارحام (قوله انه ينزل كل منهم منزلة من يدلي به) فينزل كل فرع
 منزلة أصله وينزل أصله منزلة أصله وهم كذلك درجة - رجة الى أن تصل الى أصل
 وارث واعلم أن من نزل منزلة شخص بأخذ ما كان يأخذ لك الشخص فيفرض موت
 ذلك الشخص وان هذا المنزل منزلة وارثه (قوله فنزلة الام) أي لا منزلة من أدلوا به وهم
 الاجداد فما ثبت للام من كل المال عند الانفراد أو ثمة أو سدس عند عدد الأفراد
 ثبت لمن نزل منزلتها من الاخوال والمخالات وكذا يقال في الاعمام والعصمات منزلة

الاجداد والمجدات الساقطون
 وان علوا الثالث من ينتمي
 الى أبوي الميت وهم أولاد
 الاخوات وبنات الاخوة
 وبنو الاخوة للام ومن
 يدلي بهم وان نزلوا الرابع من
 ينتمي الى اجداد الميت
 وجداته وهم العمومة للام
 والعصمات مطلقا وبنات
 الاعمام مطلقا والمخولة
 مطلقا وان تباعدوا
 وأولادهم وان نزلوا اذا
 علمت ذلك فلا خلاف عند
 من ورث ذوى الارحام
 أن من انفراد من هو لا يحاز
 جميع المال وانما يظهر
 الخلاف عند الاجتماع
 وفي ذلك مذاهب هجر
 بعضها ومالم يجر منها
 مذاهب ان أحدهما مذهب
 أهل التمييز وهو الاقدس
 الاصح عند الشافعية وهو
 مذهب المخالفة ومحصله
 انه ينزل كل منهم منزلة
 من يدلي به الا الاخوال
 والمخالات فنزلة الام

الاب (قوله والاولاد الامام للامام والعمات) أي وبنات الامام وقوله فتنزلة الاب أي لا منزلة
من أدلوا به وهم الاجداد (قوله فان سبق أحد إلى وراث الخ) فبعد تنزيل كل شخص منزلة
من أدلى به درجة بعد درجة يعتبر السابق إلى الوارث وقوله مطاقا أي سواء قربت درجته
للبيت أو بعدت ففي بنت بنت وبنت بنت ابن ابن المال للثانية لسبقها للوارث وان كانت
الأولى قربت إلى الميت (قوله وان استووا في السابق إلى الوارث) كان الأولى وان استووا
في الأدلاء إلى الوارث لان السابق لا يتقدمه من سابق ومسبق فلا يعقل فيه الاستواء
فكان فيه تحمير يدان براديه مجردا لانتساب كما يفيد كلام العلامة الامير (قوله قدر
كان الميت خلف من يدلون به) أي فرض ان الميت خلف الوارث الذي ينتسبون اليه في
درجة واحدة فالضهير في يدلون راجع لذوي الارحام والضمير في به راجع ان وقوله
وقسم المال أي ان لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله أو السابق الخ أي ان كان هناك
أحد الزوجين (قوله بعد فرض الزوجية) علم منه أنهم لا يدخلون على الزوجية ضرر عول
وان حصل بينهم عول فليسوا بمن أدلوا به من كل وجه ففي زوج وبنتي أختين للزوج
النصف كاملا من غير عول وما بقي ابنتي الأختين ونصف المسئلة من أربعة لان الزوج له
النصف ومخرجه اثنتان والباقي بعد نصف الزوج واحد وهو غير منقسم على بنتي الأختين
في ضرب اثنتان في اثنين بأربعة ولو كان مع الزوج نفس الأختين لعالت المسئلة بمثل سدسها
وفي أبي أم وبنتي أختين لام وبنت أخت شقيقة وبنت أخت لاب فلابي الام السدس ولبنتي
الأختين لام الثلث ولبنت الأخت الشقيقة النصف ولبنت الأخت للاب السدس فالمسئلة
من ستة وتعول لسبعة فيحصل العول بينهم لكن ان وجد أحد الزوجين أعطى فرضه كاملا
من غير عول ويختص بضرر العول ان كان ذوو الارحام أفاده الزيات (قوله بينهم) أي بين
من يدلون به وراعي هنا معنى من فلذلك أتى بضمير الجمع بخلافه قبل ذلك فانه راعي لفظها
فلذلك أتى بضمير المفرد في قوله به (قوله فن يجب) أي من يدلون به والمراد من يجب
حجب شخص بخلاف من يجب حجب وصف فترت بنت الأخ الرقيق أو القاتل ولو في حياته
لان وجوده كالعدم وقوله لا شيء لمن يدلى به ففي بنت أخ لا ب مع بنت أخ شقيق فلا شيء
للأولى لانها أدلت بالاخ للاب وهو محبوب بالاخ الشقيق والمال كله للثانية (قوله وما
أصاب كل واحد) أي من يدلون به وقوله قسم على من نزل منزلته أي بحسب ارثهم منه
ولذلك قال الشارح كأنه أي كل واحد مات وخلفهم أي من نزل منزلته فراعي معنى
من فأتى بضمير الجمع (قوله الأولاد ولد الام) أي الأولاد الاخوة للام وهذا استثناء من
قوله وما أصاب كل واحد قسم على من نزل منزلته كأنه مات وخلفهم وقوله فيقسم بين
ذكورهم واناثهم بالسوية أي فيقسم ما أصاب من أدلوا به من ولد الام بين ذكورهم واناثهم
بالسوية فلا يفضل ذكورهم على انثاهم وقوله كما صولهم أي فاقتم برثون بالسوية فيما ذمات
الميت عن أولاد أم فلا يفضل ذكورهم على انثاهم وقوله مع ان ولد الام لومات وخلف أولادا
ذكورا واناثا قسم ميراثهم بينهم للذكور مثل حظ الانثيين أي لان الأولاد بعصب ذكورهم
انثاهم فلذلك كر مثل حظ الانثيين (قوله والاحمال والاحمال للام) أي والاحمال والاحمال

والاولاد الام والعمات
فتنزلة الاب على الارح فان
سبق أحد إلى وراث قدام مطلقا
وان استووا في السابق إلى
الوارث قدر كان الميت خلف
من يدلون به وقسم المال
أو الباقي بعد فرض الزوجية
بينهم كأنهم موجودون
فن يجب لا شيء لمن يدلى
به وما أصاب كل واحد
قسم على من نزل منزلته
كأنه مات وخلفهم الأولاد
ولد الام فيقسم بين
ذكورهم واناثهم بالسوية
كما بينهم مع ان ولد الام لو
مات وخلف أولادا ذكورا
واناثا قسم ميراثهم بينهم
للذكور مثل حظ الانثيين
والاحمال والاحمال للام
فيقسم بينهم للذكور مثل حظ
الانثيين مع انه لو ماتت الام
وخلفتهم كانوا اخوتهم الامها
فلا تفضل بينهم وعند

المخنايلة وهم من المنزليين
 أيضا انه اذا كان الذكر
 والاتي من جهة واحدة في
 درجة واحدة فالقيمة
 بينهم بالسوية لا يفضل ذكر
 على ائني والمذهب الثاني
 مذهب أهل القرابة وهو
 مذهب الحنفية وبه قطع
 البغوي والمتولي من
 أصحابنا وهم يقدمون
 الاقرب فالاقرب كالعصبات
 والظاهر من مذهبهم تقديم
 الصنف الاول على الثاني
 والثاني على الثالث والثالث
 على الرابع فسادا أحد
 منهم من الفروع فلا شيء
 لواحد من الاصول وما دام
 أحد منهم من الاصول فلا
 شيء لاولاد الاخوات وبنات
 الاخوة للام وما دام أحد
 من هؤلاء فلا شيء للاخوان
 والعمات والاعمام للام
 وبنات الاعمام ومن يدلي بهم
 وعن أبي حنيفة رحمه الله
 رواية بتقديم الصنف الثاني
 على الاول وقدم أبو يوسف
 ومحمد الصنف الثالث على
 الثاني ومتى كان اثنان فأكثر
 من صنف واحد من الاصناف
 الاربعة ففي ذلك تفصيل
 طويل - مذكور في كتب
 الحنفية وقد ذكرت
 طرفا منه في كتابنا شرح
 الترتيب (الامثلة) على
 مذهب أهل التنزيل

اللذين من جهة الام وهذا استثناء ثان من الضابط السابق وقوله فيقسم بينهم ما أي
 ما أصاب من ينزله منزلة وهو الام وقوله مع أنه لو ماتت الام وخلفتهم أي مع أن الحال
 والشأن لو ماتت الام وخلفت الحال والمخالة فالمراد بضمير الج مع ما فوق الواحد (قوله
 وهم من المنزليين) هذا علم مما سبق من قوله وهو مذهب المخنايلة فلا حاجة له هنا
 وقوله أيضا أي كما ان الشافعية من المنزليين وقوله أنه اذا كان الذكر والاتي من جهة
 واحدة الخ أي كولد ي بنت احدهما ذكر والاخرى ائني وقوله لا يفضل ذكر على
 ائني كالتوضيح لقوله بالسوية (قوله والمذهب الثاني) كان الانسب بقوله أحدهما أن
 يقول وثانيهما وكان ثبوتهم أنه قال أولا المذهب الاول (قوله مذهب أهل القرابة) سها
 بذلك لانهم يورثون الاقرب الى الميت فالاقرب كالعصبات كما قال الشارح وهم يقدمون
 الاقرب فالاقرب كالعصبات أي يقدمون الاقرب فالاقرب الى الميت كتقديم الاقرب
 فالاقرب من العصبات (قوله والظاهر من مذهبهم) أي الحنفية أو أهل القرابة وقوله
 تقديم الصنف الاول هو من ينتمي الى الميت وهم اولاد اولاد البنات واولاد بنات الابن وان
 نزلا وقوله على الثاني هو من ينتمي اليهم الميت وهو الاجداد والجدات الساقطون
 (قوله والثاني على الثالث) أي تقديم الثاني وقد علمت به على الثالث وهو من ينتمي
 الى أبوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام ومن يدلي بهم - ان
 نزلا (قوله والثالث على الرابع) أي وتقديم الثالث وقد علمت به على الرابع وهو من ينتمي
 الى اجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعمات وبنات الاعمام والمخولة واولادهم
 (قوله فسادا أحد منهم الخ) تفرع على ما قبله (قوله من الفروع) هم الصنف الاول
 وقوله من الاصول هم الصنف الثاني (قوله لا اولاد الاخوات الخ) هم الصنف الثالث
 (قوله للاخوان) أي والمخالات وهم الصنف الرابع (قوله وعن أبي حنيفة الخ) مقابل
 للظاهر (قوله الصنف الثاني) هو الاصول وقوله على الاول هو الفروع (قوله وقدم أبو
 يوسف ومحمد) هذا أيضا مقابل للظاهر (قوله الصنف الثالث) هو اولاد الاخوات وبنات
 الاخوة وبنو الاخوة للام وقوله على الثاني هو الاصول كما مر (قوله ومتى كان) أي وجد
 فكان تامة وقوله ففي ذلك تفصيل طويل حاصله أنه ان اختلفت درجاتهم قدم الاقرب
 فالاقرب الى الميت فتم بنت الميت على بنت بنت الميت وان استوا وورثوا جميعا وكيف
 يرثون اختلف فيه أبو يوسف ومحمد فقال أبو يوسف يعتبرون بأنفسهم فان كانوا ذكورا وانانا
 سوى بينهم وان اختلفوا فلا ذكرا مثل حظ الاثنيين وقال محمد ينتظر في المتوسطين بينهم وبين
 الميت من ذوى الارحام الى آخر ما قال فليراجع في المولاي (قوله وقد ذكرت طرفا منه الخ)
 قد علمت بعضه وانظر تيمته في المولاي (قوله الامثلة) أي هذه الامثلة أو الامثلة هذه فهو
 اما خبر ابتدا محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف (قوله على مذهب أهل التنزيل) أي لاعلى
 مذهب أهل القرابة فن الامثلة على مذهبهم ابن بنت و بنت بنت ائني وثلاث بنات
 بنت كذلك فعلى مذهب أهل التنزيل لابن الميت الثالث والميت الميت الاخرى كذلك
 ولثلاث بنات الميت الاخرى أيضا كذلك تنزلا لكل منزلة من أدنى به وعلى مذهب

أهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن الأمثلة على مذهبهم أيضا بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعلى مذهب أهل التنزيل وأبي يوسف المال بينهما بالسوية وعند محمد ثلث المال للأولى وثلاثة للثانية لاعتباره المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوى الارحام كما ومن الائمة على مذهبهم هم أيضا بنتا بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت أخرى فعلى مذهب أهل التنزيل لميتي بنت الميت النصف بالسوية ولله ثلاث بنات ابن الميت الأخرى النصف أثلاثا وعند أبي يوسف المال بين الخمسة بالسوية وعند محمد يقسم المال بين الذكر والأنثى المتوسطين ويقدر الذكر ثلاثة كور بعدد فروعه وتقدر الأنثى اثنين بعدد فرعها فيكون المال على ثمانية حصة الذكر ستة فهي لبناته بالسوية وحصة الأنثى سهمان هما لميتها اه بولاقي (قوله بنت بنت ابن وابن بنت بنت) هذا المثال من الصنف الاول وقوله المال للأولى أى التي هي بنت بنت الابن وقوله لسبقها للوارث أى الذى هو بنت الابن وأما الثانى فبينه وبين الوارث واسطة (قوله أبوأب أم وأم أبى أم) هذا المثال من الصنف الثانى وقوله المال للأول أى الذى هو أبوأب الأم وقوله لسبقها للوارث أى الذى هو أم الأم وأما الثانى فبينه وبين الوارث واسطة (قوله بنت بنت ابن وابن بنت من بنت ابن آخر) هذا المثال من الصنف الاول (قوله نصف المال للأولى ونصفه الآخر) أى تنزيلا لكل منزلة من أدلى به فكأن الميت مات وخلف الابن من نصف الابن الاول يكون ان أدلى به ونصف الابن الثانى لمن أدلى به اثلاثا لكنه لا ينقسم فتضرب ثلاثة فى أصل المسئلة وهو ثمان بستة للبنت الاولى ثلاثة وللابن سهمان وللميت سهم ولذلك قال الشارح اثلاثا عندنا لاننا نفضل الذكر على الأنثى وقوله وأنصافا عند المخنابلة أى لانهم لا يفضلون الذكر على الأنثى اذا كانا من جهة واحدة فى درجة واحدة كما مر عنهم وتصح من أربعة للبنت الاولى اثنان وللابن سهم ولاخته كذلك (قوله ابن أخ لام وبنت أخ لام) هذا المثال من الصنف الثالث وقوله المال بينهما أنصافا أى لانه لا تفضل بين الذكر والأنثى فى أولاد ولد الام كاصولهم كما مر (قوله بنت أخ لابن أخ) هذا المثال من الصنف الثالث كالذى قبله وقوله المال للأولى والثالثة الخ لانه ينزل كل منزلة من أدلى به فكأن الميت مات وخلف أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام فلأخ الشقيق خمسة أسداس وللأخ للام السدس ولاشئ للأخ للاب محجب به بالأخ الشقيق فتعطي بنت الأخ الشقيق الخمسة أسداس وتعطي بنت الأخ للام السدس ولاشئ لبنت الأخ للاب محجب أيها كما علمت (قوله ثلاثة أخوال) هذا المثال وما بعده من الصنف الرابع وقوله متفرقين أى أحدهم شقيق والثانى لاب والثالث لام وقوله للخال الخ فيقدر ان الام ماتت وخلفت أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام وقوله وسقط الآخر أى محجبه بالخال المشقيق (قوله ثلاث حالات متفرقات) أصل مسألتهن باعتبار الفروض ستة ومسألة الرخسة باعتبار مجموع فروضهن لان الشقيقة لها نصف ثلاثة ولتى للاب السدس تسكمله الثلثين ولتى للام السدس ومجموع هذه الفروض خمسة فتعمل أصل مسئلة رذ (قوله متفرقات) أى احدها من شقيقة والاخرى لاب والاخرى لام فيقدر ان الام ماتت وخلفت أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام

بنت بنت ابن وابن بنت بنت المال للأولى لسبقها للوارث أبوأب أم وأم أبى أم المال للأول لسبقه للوارث بنت بنت ابن وابن وبنت من بنت ابن آخر نصف المال للأولى ونصفه بين الآخرين أثلاثا عندنا وأنصافا عند المخنابلة ابن أخ لام وبنت أخ لام المال بينهما أنصافا عندنا وعند المخنابلة بنت أخ لابون وبنت أخ لاب وبنت أخ لام المال للأولى والثالثة على ستة للثالثة سهم وللأولى خمسة أسهم ولاشئ للثانية ثلاثة أخوال متفرقين للخال من الام السدس وللخال من الابوين الباقي وسقط الآخر ثلاث حالات متفرقات المال بينهن على خمسة للشقيقة ثلاثة ولكل واحدة من الباقيتين واحد

(قوله)

(قوله ثلاثة أحوال متفرقين وثلاث حالات كذلك) أى متفرقات أصل هذه المسئلة من ثلاثة مخرج الثالث وتصح من تسعة عندنا ومن ستة عند المخنابلة لانكسار على ثلاث عندنا وعلى اثنين عندهم (قوله للخال والخالة من الام الخ) فيقدر في تلك الحالة ان الام ماتت وخلفت أخا أو أختا لام وأخا أو أختا لابوين وأخا وأختا لاب ولا يخفى المحكم حينئذ (قوله اثلاثا عندنا) أى لاننا نفضل الذكرك على الانثى وقوله وانصافا عند المخنابلة أى لانهم لا يفضلون الذكرك على الانثى وقوله كذلك عندنا وعند المخنابلة أى اثلاثا عندنا وانصافا عند المخنابلة (قوله ولا شئ للخال والخالة من الاب) أى محجها بما بالخال الشقيق (قوله ثلاث عمات متفرقات) أى شقيقة رلاب ولام وقوله المسال بينهن كالحالات أى فالمال بينهن على خمسة لان مسئلة الرد من خمسة للشقيقة ثلاثة ولكل من الباقيتين واحد ويقدر ان الاب مات عن أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لام وحكمون ما ذكر (قوله ثلاث بنات أعمام متفرقات) أى احدهن بنت عم شقيقى والاخرى بنت عم لاب والاخرى بنت عم لام وقوله المسال لبنت العم الشقيق وحدها أى دون بنت العم الاب وبنت العم للام وقوله السابقة للوارث أى بالنظر لبنت العم للام وقوله مع حجب الخ بالنظر لبنت العم للاب (قوله بنت أخ لام) هى من الصنف الثالث وقوله مع بنت عم شقيقى اولاب هى من الصنف الرابع (قوله للاولى السادس والباقي للثانية) أى تنزيلها مما منزلة من أدلوا به (قوله ثلاث حالات متفرقات وثلاث عمات كذلك) أى متفرقات فتنزل اثلاث حالات منزلة الام وثلاث عمات منزلة الاب ومعلوم انه اذا جمع الام والاب كان للام الثلث فيكون للخالات وكان للاب الثلثان فيكونان للعمات (قوله اثلاث للخالات على خمسة) أى نظر المسئلة الرد فيقدر كأن الام ماتت عن ثلاث أخوات متفرقات وأصل مسألتهن ستة وترجع بالرد الخمسة ويقدر ان الاب مات عن ثلاث أخوات كذلك وأصل مسألتهن ستة وترجع بالرد الخمسة فيبين المسألتهن ثمان فتمضرب احدى المسألتهن في أصل المسئلة العامة للمسألتهن ثلاثة يحصل خمسة عشر فللمخالة من الابوين ثلاثة وناتى من الام سهم وللتى من الاب كذلك وللأمة الشقيقة ستة ولتى من الام سهمان ولتى من الاب كذلك (قوله الباب الثمانى فى الولاية) أى فى بيان سببه وحكمه قيل كان الاولى تقدمه على ذوى الارحام لان الارث بالولاية مقدم على ارث ذوى الارحام وأجيب بأنه لما كان ارث ذوى الارحام مناسبا للرد ذكره معه فى الباب الاول (قوله وفيه فصلان) الظرفية فى ذلك من ظرفية المفصل فى النحل (قوله الفصل الاول فى سببه) أى فى بيان سببه (قوله وهو زوال الملك) أى ازالته بعق لا يبيع مثلا (قوله من أعتق عبدا) هذا شريطة سأتى جوابه بعد فى قوله ثبت له الولاية عليه والمراد بالعبد ما يشمل الامة (قوله منجزا) أى عتقه منجزا أى غير معلق كأن قال له أنت حر أو أعتقتك أو نحو ذلك (قوله أو بصفة) أى أو معلقة بصفة كأن قال له أنت حر فاعتقك أو أعتقتك أو معلق بصفة الكلام (قوله أودبره) أى العمد كأن قال له أنت حر فعدمتى وقوله أو استولدها أى الامة بان احملها وقوله فعتقا أى المديبر والمسته ولدة (قوله أعتق بالكتابة) بان أدى النجوم فعتق بسبب الكتابة (قوله أو التمس من مالك الخ) بان قال له

ثلاثة أحوال متفرقين
وثلاث حالات كذلك للخال
والخالة من الام اثلاثا
عندنا وانصافا عند المخنابلة
والباقي للخال والخالة من
الابوين كذلك عندنا وعند
المخنابلة ولا شئ للخال
والخالة من أب ثلاث عمات
متفرقات المسال بينهن
كالحالات لان بنات أعمام
متفرقات المال لبنت الشقيق
وحدها السابقة للارث مع
حجب العم الشقيق العم للاب
بنت أخ لام مع بنت عم شقيق
اولاب للاولى السادس
والباقي للثانية ثلاث حالات
متفرقات وثلاث عمات
كذلك الثلث للخالات على
خسة والثمان للعمات
كذلك وفى كتابنا شرح
الترتيب ما فيه كفاية والله
أعلم
* (الباب الثمانى فى الولاية) *
وفيه فصلان (الفصل
الاول) فى سببه وهو زوال
الملك عن رقيق فمن أعتق
عبدا منجزا أو بصفة أو دبره
أو استولدها فعتقا بالموت
أو عتق عليه بالكتابة أو
التمس من مالك عتق عبده

أعتق عبدك عني على كذا ففعل فبعتق عن الطالب لتضمن ذلك البيع فكانه قال
بعينه بكذا وأعتقه عني وقد أحابه ويسمى هذا بيعاً ضمنياً ومحل ذلك إذا لم يكن العبد
أصلاً للطالب أو فرعاً له والأفلا بتعتق عنه للدور فيكون باقياً على ملك مالكه كما في اللواؤة
ووجه الدور أن عتق الأصل أو الفرع متوقف على ملكه وما كره في البيع الضمني متوقف
على عتقه بمعنى أنه يقين أنه حصل قبله وعند المالكية يعتق عنه ولو كان العبد أصله
أرفرعه كما قاله العلامة الأمازيغ قال في اللواؤة لا يوافق مذهبهم اهـ وخرج بالالتماس
مالوا عتقه عن غيره بغير إذنه كأن قال أعتقت عبدي عن زيد عتق عن المالك وكان الولاء
له خلافاً للإمام مالك رضي الله عنه كما قاله الاستاذ المحفني فلا يفهم الالتماس عند
المالكية فلين أعتق عنه الولاء لم يشعر كما قاله العلامة الأمازيغ (قوله أو أعتق نصيبه الخ)
كأن يقول أعتقت نصيب من هذا العبد أو نصفه الذي أملاكه أو أعتقت الجميع فبعتق
نصيبه أو لا ثم سرى إلى نصيب شريكه فإن أعتق نصيب شريكه انفى إذا ملك له فيه ولا
تعمية وإن أعتق نصف الشريك وأطلق فهل يقع العتق على النصف شائعاً لأنه لم يخصصه
بملك نفسه أو على ملكه لأن الإنسان إنما يعتق بما ملكه وجهان ومقتضى كلام الأصحاب
الثاني كما في اللواؤة (قوله فسرى) أي بشرط أن يكون المعتق موسراً بقية حصة شريكه
أو ببعضها فسرى إلى ما لم يسره وقت الاعتاق بخلاف ما إذا كان معسراً فلا يسرى بل
يبقى الباقي على ملك الشريك وبشرط أن يكون عتق الشخص باختياره فلو ملك بعض
أصله أو فرعاً بارت عتق عليه ذلك البعض ولا يسرى إلى الباقي وبشرط أن لا يكون العتيق
أمة مستولدة فلو أعتق نصيبه من مستولدة لم يسر العتق إلى باقي الأنا السراية تتضمن
المقتل والمستولدة فلا تعمه وبشرط أن يعتق نصيبه كما تقدم توضيحه فشرط السراية
أربعة كما في اللواؤة (قوله أو ذلك قريبه) أي أصله أو فرعاً فالمراد بال قريب خصوص
الأصل أو الفرع لا ما يشمل المحواشي ولو قريبه كالأخوة خلافاً للمالكية (قوله ثبت له
الولاء عليه) أي ثبت لمن أعتق عبد الولاء على ذلك العبد ودون ذلك أنه جواب الشرط
(قوله ولعصبته) تعميره بالواو يفيد أن الولاء يثبت لعصبته المعتق في حياته وهو كذلك
والماتر انما هو فوائده من ارت وغيره وقد عبر بها شيخ الإسلام في منعه واعتراض في
شرحها على أصلها في تعميره بتم لانها تفيد انه لا يثبت الولاء لعصبته إلا بعد العتق ويمكن أن
يحاط عنه بأنه نظر للفوائد (قوله المتعصبين بأنفسهم) بخلاف المتعصبين بغيرهم ومع غيرهم
(قوله ولو اختلف دينهما) هذا عندنا معاشر الشافعية وأما عند المالكية فلا ولا عند
اختلاف الدين فلو أعتق الكافر مسلماً فلا ولا له عليه لقرله تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلاً وانما الولاء للمسلمين نعم ان كان للميت وارث مسلم فهو أولى وقوله وان لم
يكن الخ أي والمحال انه لم يكن الخ (قوله والولاء كالنسب) فلا ينتقل عن مستحقه كالنسب
وقوله لا يباع أي لا يصح بيعه فلو باع الولاء الذي له على زيد بكذا لم يصح وكذا يقال في قوله
ولا يوهب (قوله ولا يورث) فاذا مات المعتق عن أخ لم يرث الأخ لولاءه لكن اذا مات العتيق
عنه ورث الولاء الذي له ولذلك قال الشارح لكن يورث به (قوله وكما ثبت الولاء على

على مال فأحابه أو أعتق
نصيبه من مشترك فسرى
أو ذلك قريبه فبعتق عليه
ثبت له الولاء عليه ولعصبته
المتعصبين بأنفسهم ولو
اختلف دينهما وان لم يرثه
في صورة الاختلاف والولاء
كالنسب لا يباع ولا يوهب
ولا يورث ولا يمكن يورث به
وكما ثبت الولاء على

العتيق) أى بطريق المباشرة وقوله يثبت على أولاده الخ أى بطريق السراية وقوله
 واحفاده بالدال المهملة جمع حفدة جمع حافد والمراد بهم أولاد الأولاد ويراد بهم الأسباط
 كما قاله الأستاذ الخ فنى وبعضهم يجعل الاحفاد غير الأسباط فالحفيدان الابن والسميط
 ابن الميت (قوله وانما يثبت على فرع العتيق بشرطين) أى لا يثبت الولاء على فرع العتيق
 الا بشرطين لكن الشرط الاول عام في ثبوت الولاء لمولى الاب أو لمولى الام والشرط الثانى
 في ثبوت الولاء لمولى الام (قوله أحدهما ان لا يس الرق ذلك الفرع) أى لا يصيبه الرق
 بأن كان حرا الاصل (قوله فولاؤه معتقه) أى لانه المباشرة لعتقه فهو أولى بالولاء من معتق
 الاصل وقوله وعصيته أى تعالاه وقوله من بعد هذه مقتضاها انه لا يثبت الولاء لعصية
 المعتق في حياته وأيس كذلك فلعل قوله من بعد بالنظر لغوائه وان كان بعدا (قوله
 فان لم يوجد) أى عصية المعتق وقوله فليت المال أى فولاؤه لبيت المال وقوله
 ولا ولا عليه لمعتق الاصول أى لانه ممنوع منه ولا لمعتق الذى باشرة لكونه أقوى
 (قوله الشرط الثانى) مبتدأ خبره في ثبوت الولاء لمولى الام (قوله وهو) أى الشرط الثانى
 وقوله ان لا يكون الاب حرا الاصل كان الاولى أن يقول أن يكون رقيقا لان قوله أن
 لا يكون الاب حرا الاصل صادق بكونه رقيقا وبكونه عتقا مع انه اذا كان عتقا يكون
 الولاء لمولى الاب وأما اذا كان الاب حرا الاصل فلا ولا على الفرع لاحد والحاصل ان الاب
 ان كان رقيقا فالولاء على الفرع لمولى الام وان كان عتقا فالولاء على الفرع لمولى الاب
 وان كان حرا الاصل فلا ولا على فرعه لاحد (قوله على الصحيح) ومقابلته انه لا يشترط ذلك
 بل يثبت لمولى الام تعالاه (قوله وأما عكسه) أى عكس مفهومه الذى هو كون الاب حرا
 الاصل والام عتيقة وعكس ذلك أن يكون الاب عتقا والام حرة الاصل كما قال الشارح
 وهو أن يكون الخ فهذا هو عكس المفهوم رأعكس المنطوق فهو أن تكون الام
 رقيقة والاب عتقا (قوله فهل يكون عليه الولاء لمولى الاب) أى تعالاه وقوله أولا أى
 أولا يكون عليه الولاء لمولى الاب وقوله تغليب للحرية أى لحرية الام فتكون مائة من
 ثبوت الولاء عليه لمولى الاب وقوله كعكسه أى وهو أن يكون الاب حرا الاصل والام عتيقة
 الذى هو مفهوم الشرط فلا ولا عليه في ذلك تغليب للحرية (قوله الصحيح الاول) هو أن
 يكون الولاء لمولى الاب (قوله قال الامام النووي الخ) غرضه بذلك تقوية ما قبله مع بسط
 المقام (قوله من مسه رق الخ) يعلم من الشوط الاول (قوله سواء وجدوا في المحال) أى حال
 العتق وقوله أم لا أى بان انقضاء قبل العتق (قوله فالماشراعتاقه) الاظهار انه يفتح
 الشين على انه اسم مفعول فهو بمعنى العتيق لكنه عبر بالماشراعتاقه قد دون العتيق إشارة الى
 أن مباشرة الاعتاق هي المنة من ثبوت الولاء لمولى الاب بالام او سائر الاصول (قوله ثم
 لعصيته) تقدم من التعبير ثم معترض فالأولى التعبير لولا وان كان يجب بانه بالنظر افرأده
 (قوله فاما اذا كان حرا الاصل الخ) مقابل اقرله من مسه رق وعتق وقوله وأبواه عتيق ان كان
 تزوج عتيق بعتيقة فولد اولاد فهو حرا الاصل وأبواه عتيقان رقة له أو بوجه عتيق أى والام حرة
 لا رقيقة والا كان الولد تابعه لما في الرق وقد لا يتبعها في صور (قوله وان كان الاب رقة فالخ)

العتيق الذكر أو الانثى يثبت
 على أولاده واحفاده وعلى
 عتيقه وعلى عتيق عتيقه وانما
 يثبت على فرع العتيق
 بشرطين أحدهما أن لا يس
 الرق ذلك الفرع فان كان
 رقيقا وعتق فولاؤه لمعتقه
 وعصيته من بعده فان لم
 يوجد فإلبيت المال ولا
 ولا عليه لمعتق الاصول
 الشرط الثانى في ثبوت
 الولاء لمولى الام وهو أن
 لا يكون الاب حرا الاصل على
 الصحيح وأما عكسه وهو أن
 يكون الاب عتقا والام
 حرة الاصل فهل يكون عليه
 الولاء او الى الاب لانه ينسب
 اليه أولا تغليب للحرية كعكسه
 الصحيح الاول قال الامام
 النووي رحمه الله تعالى
 في الروضة فرع من مسه
 رق وعتق فلا ولا عليه لمعتق
 إليه وأمه وسائر أسوله كما
 سبق سواء وجدوا في المحال
 أم لا فالماشراعتاقه ولاؤه
 لمعتقه ثم لعصيته فاما اذا
 كان حرا الاصل وأبواه
 عتيقان أو بوجه عتيق فولاؤه
 لمولى أبيه وان كان الاب
 رقيقا والام عتيقة فولاؤه

لمعتقها فان مات والاب رقيق بعد ورثه معتق الام وان اعتق الاب في حياة الولد انجر الولاة من مولى الام الى مولى الاب ولومات الاب رقيقا وعتق المجذبا من مولى الام الى مولى المجذبا ولو عتق المجذبا والاب رقيق ففي انجراره الى مولى المجذبا وجهان أحدهما انجره فان عتق الاب بعد ذلك انجره من مولى المجذبا الى مولى الاب والثاني لا ينجره فعلى هذا لو مات الاب بعد عتق المجذبا في انجراره الى مولى المجذبا وجهان أحدهما عند الشيخ أي على رحمه الله تعالى لا ينجره وقطع البغوي بالانجرار قات الانجرار أقوى والله أعلم انتهى * (الفصل الثاني) في حكم الولاة وله أحكام منها الارث وهو المقصود هنا فاذا مات العتيق ولا وارث له بنسب ولا نكاح ناله المعتق فانه كان له صاحب فرض يستغرق فالباقى المقتق فان لم يكن المقتق حيا في صورتين ورت العتيق اقرب عصبات المقتق بالنفس لا بالغير ولا منع الغير ولا ذوف فرض فان لم يكن للمعتق عصبة بالنسب فليعتق المقتق فان لم يجده فلعصبات معتق المقتق

يؤخذ منه الشرط الثاني (قوله فان مات) أي اؤلد الذي هو حوالا اصل وقوله والاب رقيق بعد أي والمحال أن الاب رقيق الا في بعد ممتق الا أن (قوله وان اعتق الاب في حياة الولد) مقابل لقوله فان مات والاب رقيق وقوله انجر الولاة من مولى الام الى مولى الاب أي لان تبعية الاب أقوى من تبعية الام لانه ينسب له ولو انقرض مولى الاب فهو وليت المال ولا يعود الى الام (قوله وان مات الاب رقيقا الخ) مقابل لقوله وان اعتق الاب وقوله انجر من مولى الام الى مولى المجذبا أي لقوة تبعية المجذبا عن تبعية الام (قوله ولو عتق المجذبا والاب رقيق الخ) هذا مقابل لقوله ولومات الاب رقيقا وعتق المجذبا وقوله ففي انجراره الى مولى المجذبا أي في انجرار الولاة من مولى الام الى مولى المجذبا (قوله أحدهما انجر) لان الاب وان كان حيا الا انه كالعديم لرقه (قوله فان اعتق الاب الخ) مفرع على الاصح وقوله بعد ذلك أي بعد انجراره من مولى الام الى مولى المجذبا وقوله انجر من مولى المجذبا الى مولى الاب أي لان التبعية للاب أقوى من التبعية للمجذبا (قوله والثاني) هذا مقابل الاصح وقوله لا ينجر أي لا ينجر الولاة من مولى الام الى مولى المجذبا لان حياة الام مانعة من انجراره لمولى المجذبا فيستمر الولاة لمولى الام وبه قال أبو حنيفة (قوله فعلى هذا) أي الوجه الثاني وهو عدم الانجرار وقوله ففي انجراره الى مولى المجذبا أي في انجراره من مولى الام الى مولى المجذبا (قوله أحدهما عند الشيخ أي عني لا ينجر) أي لانه لم ينجر له ابتداء لم ينجره وما وقوله وقطع البغوي بالانجرار أي جزم به فيما يحك فيه خلافا (قوله قات الخ) هذا من عند النووي وقوله الانجرار أقوى أي لان المانع على هذا الوجه حياة الاب وقد زالت فلما زال المانع كان الانجرار أقوى (قوله الفصل الثاني في حكم الولاة) أي في بيان حكم الولاة المعهود وهو الارث فالإضافة للعهد كما يصرح به قوله بعد وهو المقصود هنا (قوله وله أحكام) أي للولاة أحكام أربعة الارث وولاية التزويج وتحمل المدينة والتقدم في صلاة الجنائز وفي الغسل والدفن (قوله منها الارث) أي من أحكامه الارث واقتصر على بيانه لانه المقصود هنا كما قال وهو المقصود هنا (قوله فاذا مات العتيق الخ) فربيع على قوله منها الارث بخلاف ما اذا مات الممتق فانه لا يرثه العتيق لان الارث به جهة الممتق فقط وقوله خاله أي جمعه لان الفرض أن لا وارث له بنسب ولا نكاح أصلا وقوله لمعتقه أي الذي استقر له الولاة فلو اعتق شخص ذمي عبد انتم العتيق بدار الحرب واستترق وأعتقه شخص آخر فولاه لمعتقه الثاني (قوله فان كان له صاحب فرض) مقابل لقوله ولا وارث له وجملة قوله لا يستغرق صفة لفرض وقوله فالما في المقتق أي فالباقي بعد الفرض المذكور لمعتقه الذي استقر له الولاة عليه كما علمت (قوله فان لم يكن الممتق الخ) هذا مقابل لمعتق تقديره هذا اذا كان الممتق حيا في صورتين (قوله بالنفس) أي كالابن والاخ وقوله لا بالغير أي كالبنت مع أخيها وقوله ولا مع الغير أي كالانث مع البنت وقوله ولا فرض أي كالبنت وعدها وهذا مقابل لفرضه عصبات الممتق وما قبله مقابل لقوله بالنفس ففيه مع ما قبله من وشهره شوش (قوله فان لم يكن للمعتق الخ) أي هذا اذا كان للمعتق عصبة بالنفس فان لم يكن للمعتق الخ فهو مقابل

لمعتق

كذلك فان لم نجدهم فليعتق
 معتق المعتق ثم لعصبة
 وهكذا ولا ميراث المعتق
 عصبات المعتق الا المعتق
 ابيه او جده ولا لعصبة
 عصبة المعتق اذ لم يكن
 عصبة للمعتق كما اذا تزوجت
 امرأة من غير قبيلتها وولدت
 ابنا واعتقت عبدا ثم مات
 عتيقها عن ابن عم ولدها
 المذكور فقط فلا يرثه لانه
 ليس بعصبة لها وان كان
 عصبة لابنها وقد ذكر الشيخ
 بدر الدين سبط المارديني
 رحمه الله في شرح كشف
 الغوامض انه نازع بعض
 معاصريه فيها واطال
 الكلام فيها اذا علمت
 ذلك فقد ذكر الاصحاب
 رضي الله عنهم ضابطا لمن
 يرث من عصبة المعتق اذ لم
 يكن المعتق حيا فقالوا هو
 ذكر يكون عصبة وارثا
 للمعتق لومات المعتق يوم
 موت العتيق بصفة العتيق
 وخرجوا على ذلك مسائل
 منها انه لا ترث امرأة بولاه
 الغير ا صلوا وانما ترث بالباشرة
 فاما على ذمة فقها الولاء وعلى
 اولاده واحفاده وعتيقه
 كالرجل وتقدمت الاشارة
 الى ذلك آخر العصبات
 ومنها الواعتق عبدا ومات
 عن ابنين فمات احدهما
 عن ابن ثم مات العتيق وخلفا

لمحذوف وقوله فليعتق المعتق أي فإرثه لمعتق المعتق (قوله كذلك) أي بالنفس (قوله
 وهكذا) أي فان لم نجدهم فليعتق معتق المعتق ثم لعصبة وهم جوا (قوله ولا ميراث
 لمعتق عصبات المعتق) أي ولا يرث المعتق عصبات المعتق كعتق ابنه ومعتق أخيه وقوله
 الا لمعتق ابيه او جده أي الا لمعتق أبي المعتق ولعتق جده (قوله ولا لعصبة عصبة المعتق)
 أي ولا ميراث لعصبة عصبة المعتق وقوله اذ لم يكن عصبة للمعتق فان كان عصبة له فله
 ميراث كما اذا تزوجت امرأة من قبيلتها كان معها فولدت منه ابنا فاذا مات عتيقها بعد
 موتها وموت ابنها عن عصبة ابنتها كان معها ورث لانه عصبة للمعتق كما هو عصبة عصبة
 لكن ارثه من جهة كونه عصبة للمعتق لا من جهة كونه عصبة لعصبة المعتق (قوله كما
 اذا تزوجت الخ) مثال لقوله اذ لم يكن عصبة للمعتق وقوله من غير قبيلتها أي انها
 تزوجت بأجنبي ونحو ما اذا تزوجت من قبيلتها أي بعصبتها كان معها كما تقدم وقوله
 ثم مات عتيقها عن ابن عم لها أي بعد موتها وموت ابنها وكان الاولي أن يقول عن ابن
 عم ابنها (قوله فلا يرثه) أي فلا يرث ابن عم ابنها عتيقها وقوله لانه ليس بعصبة لها أي
 بل هو أجنبي منها وقوله وان كان عصبة لابنها أي والمحال انه عصبة لابنها (قوله فقد ذكر
 الخ) أي فأقول لك قد ذكر الخ (قوله هو) أي من يرث من عصبة المعتق بالشرط الذي
 ذكر وقوله ذكر أي جنسه الصادق بالواحد والمتعدد قد بدأ أول نوح به الاثنى كبرت
 المعتق وأخته وقوله يكون عصبة قد ثاب نوح به الاخ للام حيث لم يكن ابن عم فانه
 وان كان ذكر الكنه لا يكون عصبة وقوله وارثا للمعتق قد ثاب نوح به ابن ابن المعتق
 مع وجود ابن المعتق فانه وان كان ذكرا يكون عصبة لانه ليس وارثا للمعتق لانه محسوب
 بابنه وقوله لومات المعتق يوم موت العتيق مرتبط بقوله وارثا للمعتق أي يكرن وارثا
 للمعتق بتقدير موت المعتق في الزمن الذي مات فيه العتيق فالمراد باليوم مطلق الزمن لانه
 كان أدنهارا كما هو أحد اطلاقيه لا مقابل الليل وقوله بصفة العتيق متعلق بمات أي
 مات بصفة العتيق وهذا قد رابع خرج الابن المسلم في صورة ما لو اعتق مسلم عبدا كافرا
 ومات المعتق عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق عن الابنين فان الابن المسلم لا يرث لانه
 وان كان ذكرا يكون عصبة وارثا للمعتق لومات المعتق يوم العتيق لكن لا بصفة العتيق
 التي هي الكفر بل بصفة أخرى وهي الاسلام ودخل به الابن الكافر في هذه الصورة فانه
 يرث العتيق لانه ذكر يكون عصبة وارثا للمعتق على تقدير موت المعتق يوم العتيق بصفة
 العتيق فهذا القيد مدخل ومخرج كما تقرر (قوله وخرجوا على ذلك مسائل) أي فرعوا
 على ذلك الضابط مسائل (قوله منها) أي تلك المسائل وقوله انه أي المحال والمشأن وقوله
 لا ترث امرأة بولاه الغير اصلا هذا يخرج على مفهوم قولهم ذكر وقوله وانما ترث بالباشرة
 أي بسبب مباشرتها العتيق ولذلك قال المصنف

وليس في النساء طراعه * الا التي منعت بعتق الرقبه
 (قوله فلها الخ) تفريع على ما قبله (قوله كالرجل) أي في أن له الولاء على عتيقه وعلى
 اولاده واحفاده وعتيقه (قوله ومنها) أي من تلك المسائل وقوله لو اعتق عبدا الخ هذا

يتخرج على قوله وارثا للمعتق وقوله ومات عن ابنين أى مات المعتق عن ابنين له وقوله
وخلف ابن معتقه وابن ابنه أى وابن ابن معتقه وقوله ورثه ابن المعتق جواب لو وقوله
دون ابن ابنه أى لانه ليس وارثا للمعتق لومات وقت موت العتيق (قوله ومنها) أى من
تلك المسائل وقوله لومات المعتق الخ هذا يتخرج على قوله وارثا للمعتق لومات المعتق يوم
العتيق فانه لومات المعتق يوم موت العتيق ورثوه اعتبارا بالسوية وهذا بخلاف ما لو ظهر مال
للأب في هذه الصورة فانهم يقتسمونه أثلاثا فكل ورثة ابن يأخذون نصيبه (قوله ومنها)
أى من تلك المسائل وقوله لو أعتق مسلم عبدا كافر الخ هذا يتخرج على قوله بصفة العتيق
فانه لومات المعتق يوم موت العتيق بصفة العتيق ورثه الابن الكافر دون الابن المسلم (قوله
لانه الذى يرث المعتق بصفة الكفر) أى حال كونه متلبسا بصفة الكفر فالأب لا يضاف
للبيان (قوله ولو أسلم العتيق الخ) هذا اذا لم يسلم العتيق قبل موته وقوله فإرثه للأب المسلم
أى لانه هو الذى يرث المعتق لومات يوم موت العتيق بصفة العتيق (قوله ولو أسلم الابن
الكافر) أى هذا اذا لم يسلم الابن الكافر وقوله فالمرث بينهما أى لانهما يرثان المعتق
لومات يوم العتيق بصفة العتيق (قوله وهذه المسائل تتخرج أيضا على أن الولاية تورث به ولا
تورث) أى كما يتخرج على الضابط المتقدم ووجه تخرج المسئلة الأولى وهى انه لا تورث امرأة
بولاية الغير أصلا على أن الولاية تورث به ولا تورث أنه لو ورث الولاية لورثته المرأة أيضا فكانت
تورث بولاية الغير ووجه تخرج المسئلة الثانية وهى انه لو أعتق عبدا ومات عن ابنين فمات
احدهما عن ابن ثم مات العتيق عن ابن معتقه وابن ابنه ورثه ابن المعتق دون ابن ابنه على
أن الولاية لا تورث به ولا تورث الولاية لورثه ابنا للمعتق عنه ثم ورث ابن المعتق
ما ورثه أبوه فكان يرث مع الابن ووجه تخرج المسئلة الثالثة وهى انه لومات المعتق عن
ثلاثة بنين فمات أحدهم عن ابن وأخ عن أربعة وأخ عن خمسة فلومات العتيق ورثوه
اعشارا بالسوية على أن الولاية لا تورث وانما تورث به أنه لو ورث الولاية لأثلاثا فلا يورث
المنفرد ثلثه وللأبناء الأربعة ثلثه وللبنات الخمسة ثلثه ثم ورث الجميع العتيق بهذا الاعتبار
بحيث يكون للأب المنفرد ثلث ميراثه وللأربعة ثلثه وللخمس ثلثه ووجه تخرج المسئلة
الرابعة وهو انه لو أعتق مسلم عبدا كافرا ومات عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق فإرثه
للأب الكافر على أن الولاية تورث به ولا تورث لانه لو ورث الولاية لورثه الابن المسلم فقط ثم
يرث به العتيق فيلزم تورث المسلم من الكافر (قوله فرعان) أى هذان فرعان وقوله
أحدهما أى أحد الفرعين (قوله الذين يرثون بالولاية من عصبة المعتق يترتبون ترتيب
عصبات النسب) أى ترتيبا كترتيب عصبات النسب فيقدم الابن ثم ابنه وان سفل ثم
الأب وبعده المجد والآخره ويلهم الأعمام ثم بنوهم (قوله لكن الاظهر الخ) مقابله أن المجد
والأخ في مرتبة واحدة وبعدهما الأخ كالنسب (قوله ان أبا المعتق وابن أخيه يقدمان
على جدّه) أى لانهما يدلان بالبنوة للأب أما الأخ فابن الأب وأما ابن الأخ فابن ابنه والمجد
يدل بالابوة للأب لانه أبو الأب والبنوة أقوى من الابوة بدليل انه لأعصوبة للأب مع وجود
الابن ومقتضى هذا التوجيه أن يقدم الأخ وابنه على المجد في النسب أيضا لكن صدنا عن

ابن معتقه وابن ابنه ورثه
ابن المعتق دون ابن ابنه
ومنها لومات المعتق عن ثلاثة
بنين فمات أحدهم عن ابن
وأخ عن أربعة وأخ عن
خمس فلومات العتيق ورثوه
اعشارا بالسوية ومنها لو أعتق
مسلم عبدا كافرا ومات عن
ابن مسلم وكافر ثم مات
العتيق فإرثه للأب الكافر
لانه الذى يرث المعتق بصفة
الكفر ولو أسلم العتيق
ثم مات فإرثه للأب المسلم
ولو أسلم الابن الكافر ثم مات
العتيق مسلما فالمرث بينهما
وهذه المسائل تتخرج أيضا
على أن الولاية تورث به ولا
تورث (فرعان أحدهما)
الذين يرثون بالولاية من عصبة
المعتق يترتبون ترتيب
عصبات النسب لكن
الاطهر أن أبا المعتق وابن
أخيه يقدمان على جدّه

ذلك الاجماع وهذا أحد اوضاعه من الذين خالف الولاة فيها النسب كما نص عليه في شرح
 كشف الغوامض وثانها ما لو كان للميت ابنا عم أحدهما أخ لام فإنه في النسب يكون
 لابن العم الذي هو أخ لام السدس فرضا باخوة الاخوة والباقي يقسم بينهما عصوية وأما
 في الولاة فينفرد ابن العم الذي هو أخ لام بميراث العتيق وحده عصوية على ما نص عليه
 الامام الشافعي في الصورتين والفرق بينهما أن الاخ لا يرث في النسب فأمكن أن
 يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما نصفين لاستوائهما في العصوية وفي الولاة لا يرث باخوة
 الام فقراءة الام معطلة من الميراث فكانت مقوية للعصوية فترجحت بمعصوية من يدلي به
 فأخذ الجميع كما أن الاخ الشقيق وابنه والعم الشقيق وابنه ترجواها الكونهما معطلة من
 الميراث فكانت مقوية لعصوية بتسم فلذلك قدموا على غير الاشقاء لكن هذا خلاف
 ما عليه جمهور المالكية حيث شركوا بين ابني العم في الميراث ولا أثر لخواه الام عندهم كما
 يؤخذ من كلام العلامة الامير (قوله الثاني) أي الفرع الثاني والنسب أن يقول والآخر
 أو كان يقول أو لا الأول (قوله لو اشترت امرأة اباهما) أي وحدهما في هذه المسئلة بخلاف
 التي بعدها فإنها اشترت مع أخيها كما سيأتي (قوله فعتق عليهما) أي قهرا (قوله ومات عتيقه
 بعده) أي بعد موته (قوله وللمعتق عصبة) أي كإبنته (قوله غير ان العتيق له) أي للعصبة
 (قوله عن عصبة النسب) أي عن عصبة المعتق من النسب (قوله وهذه) أي هذه
 الصورة وقوله أخطأ فيها أربع مائة قاض أي حيث قالوا ليرث العتيق للبنت لانها معتقه
 المعتق ووجه خطئهم أن ابن المعتق مقدم على معتق المعتق وقوله غير المتفقهة أي غير
 المجتهدين (قوله وصور بعضهم مسئلة القضاة بما لو اشترى ابن وابنة الخ) لعل الحادثة
 تعددت وعلى هذا التصور قول السبكي

إذا ما اشترى ابنة وابن اباهما * وصار له بعد العتاق موالى
 وأعتقهم ثم المنية عجات * عليه وماتوا بعده بيبالي
 وقد خلفوا مالها حكم مالهم * هل الابن يحويه وليس بيبالي
 أم الاخت تبقى مع أخيها تبركة * وهذا من المذكور رجل سؤالي

وأجاب بقوله

للابن جميع المال اذ هو عاصب * وليس لفرض البنت ارض موالى
 واعتاقها تدلى به بعد دعاء ب * لدا حجت فافهم حديث سؤالي
 وقد غلطت فيها طوائف أربع * مئين قضاة ما وعوه بيبالي

(قوله فعتق عليهما) أي قهرا (قوله لانه عصبة المعتق بالنفس) وفي نسخة بالنسب أي
 وهي معتقة المعتق شركة مع أخيها ومعتق المعتق متأخر عن عصبة المعتق بالنفس (قوله
 أربع مائة قاض) أي غير المتفقهة بدليل ما سبق (قوله فقالوا الخ) بيان لغلطهم وقوله
 ارث العتيق بينهما أي تكون الولاة ما ووجه غلطهم أن الابن عصبة للمعتق بالنسب وهو
 مقدم على معتق المعتق (قوله الباب الثالث في فسيحة التركات) أي في بيان كيفيةها
 والقسمه تمييز الانصاف بعضها عن بعض والتركات جميع تركه وهي بمعنى التروك (قوله وهي

(الثاني) لو اشترت امرأة
 اباهما فعتق عليهما ثم أعتق
 الاب عمدا ومات عتيقه بعده
 والمعتق عصبة بالنسب
 غير ان العتيق له دون البنت
 لانها معتقة المعتق فتؤخر
 عن عصبة النسب وهذه
 قبل أخطأ فيها أربع مائة
 قاض غير المتفقهة فتسمى
 مسئلة القضاة وصور بعضهم
 مسئلة القضاة بما لو اشترى
 ابن وابنة اباهما فعتق عليهما
 ثم أعتق عمدا ومات العتيق
 بعد موت الاب عنهما فبأنه
 للابن دون البنت لانه عصبة
 المعتق بالنفس وغلط فيها
 أربع مائة قاض فقالوا ليرث
 العتيق بينهما وفي الولاة
 مما حدث كثيرة ذكرت أكثرها
 في شرح الترتيب

(الباب الثالث)

في فسيحة التركات وهي

الثمرة المقصودة بالذات من علم الفرائض) أي لان الغرض بذاته من علم الفرائض معرفة
 كيفية القسمة (قوله وما تقدم) أي من بيان الفروض وأصحابها والتأصيل والتصحيح ونحو
 ذلك وقوله فوسيلة لها قرن المخبر بالفاء لشمه المبتدأ بالشرط في العموم (قوله وهي
 مبنية الخ) الضمير راجع لقسمة التركات (قوله الأربعة أعداد) عرف الشارح الجزء الاول
 دون الثاني وهو خلاف المشهور من تعريف الجزء الثاني أو تعريف الجزأين وأجاز
 بعضهم ما صنعته الشارح (قوله المتناسبة) أي مناسبة هندسية وهي التي نسبة أولها
 لثانيها كنسبة ثالثها لرابعها كالاربعة والخمسة والستة فثلاثة الأربعة لثمانية
 كنسبة الخمسة لثلاثة فالاول نصف الثاني والثالث نصف الرابع (قوله التي هي أصل كبير
 في استخراج المجهولات) صفة للأعداد الأربعة ويان ذلك أن من خواص تلك الأعداد
 انه اذا جهل أحد الطرفين ضرب أحد الوسطين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على
 المعلوم فانه يخرج المجهول وان جهل أحد الوسطين ضرب أحد الطرفين في الآخر وقسم
 ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول ففي المثال الآتي وهو زوج وأم وأخت
 شقيقة أولاب لا يخفى أن الزوج ثلاثة من صحيح المسئلة ثمانية وهو ما معلوم وانصيبه
 من التركة مجهول ونفس التركة أربعة وعشرون ديناراً أو مخرج القيراط الذي هو أربعة
 وعشرون معلوم فالطرفان معلومان وأحد الوسطين مجهول فاضرب ثلاثة الزوج وهي
 الطرف الاول المعلوم في الأربعة والعشرين وهي الطرف الرابع المعلوم أيضاً يحصل اثنان
 وسبعون واقسم ذلك على الثمانية وهي الوسط المعلوم يخرج تسعة وهي الوسط المجهول
 وعلى هذا أبداً فقس (قوله وذلك) أي ويان كونها مبنية على ذلك وقوله أن نسبة الخ
 فهنا أعداد أربعة متناسبة وحاصلها أن نصيب الوارث مما سحت منه المسئلة عدد أول
 وما سحت منه المسئلة عدد ثان وما له من التركة عدد ثالث والتركة أو مخرج القيراط عدد
 رابع فالطرفان معلومان وأحد الوسطين معلوم والآخر مجهول (قوله من تصحيح المسئلة)
 أي حال كونه من المسئلة الصحيحة فالتجار والمجروح حال من ما وضافة التصحيح للمسئلة من
 اضافة الصفة للوصوف وقوله الى تصحيح المسئلة متعلق بنسبة والاضافة فيه كالاضافة
 فيما قبله (قوله اذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من الأعداد الأربعة المتناسبة (قوله مما
 لا يمكن قسمته) أي اقراره بالعدد أو الوزن أو الكيل أو الذرع لكونه غير مستوي
 الاجزاء كالمقار أو ما مستوي الاجزاء كالارض الخالية من البناء فيمكن قسمتها بالذرع
 (قوله فبقدر تلك النسبة) أي نسبة ماله من تصحيح المسئلة الى تصحيح المسئلة وقوله
 تكون حصته من ذلك الموروث أي تكون حصته ذلك الوارث من التركة لما علمت من
 أن نسبة مال الكل وارث من تصحيح المسئلة الى تصحيح المسئلة كنسبة ماله من التركة الى
 التركة (قوله ثم تارة يعبر بالمقايير) أي كما ان يقول في المثال الآتي للزوج
 تسعة قراريط وقوله وتارة يعبر بالسور المشهورة أي من ثلث وثمان وغيرها كأن
 يقول في المثال الآتي للزوج ربع الأربعة والعشرين وثمانها (قوله فهو مخير) أي بين
 أن يعبر بالقراريط وأن يعبر بالسور المشهورة (قوله وتارة تكون التركة مما يمكن

الثمرة المقصودة بالذات من علم
 الفرائض وما تقدم فوسيلة
 لها وهي مبنية على الأربعة
 أعداد المتناسبة التي هي
 أصل كبير في استخراج
 المجهولات وهي مذكورة
 في كتب الحساب وذلك ان
 نسبة مال الكل وارث من
 تصحيح المسئلة الى تصحيح
 المسئلة كنسبة ماله
 من التركة الى التركة اذا
 تقرر ذلك فتارة تكون التركة
 مما لا يمكن قسمته كالعقارات
 والحيوانات فيقدر تلك
 النسبة تكون حصته من
 ذلك الموروث ثم تارة يعبر
 المقايير عنها بالقراريط وتارة
 يعبر عنها بالسور المشهورة
 فهو مخير والاولى مراعاة
 عرف ذلك البلد ولو جمع
 بينهما كأن يقول مثلاً
 للام السدس أربعة قراريط
 لكان أولى وتارة تكون
 التركة مما يمكن

قسمته كالنقد أو ما يقدر
 بالوزن أو الكيل أو العدد أو
 من أوقية مما لا يمكن قسمته
 أو أريد قسمة مائة يمكن قسمته
 أو مما لا يمكن بالقرار يربط
 فيقدر يخرج القرار يربط وهو
 أربعة وعشرون كتركة
 مقدارها أربعة وعشرون
 ديناراً مثلاً في هذه الصورة
 كلها ان كانت التركة بمائة
 للتصحيح فالأمر واضح لا يحتاج
 لعمل كزوجة وبنت وأبوين
 والتركة عبد مثلاً أو أربعة
 وعشرون ديناراً فتصح
 المسئلة من أصلها أربعة
 وعشرين للزوجة ثلاثة
 ولبنات اثنا عشر وللأم
 أربعة وللأب خمسة ويخرج
 القيراط أو التركة مساو
 كل منهما للتصحيح فللزوجة
 ثلاثة قرار يربط من العبد
 أو ثلاثة دنانير وللبنت اثنا
 عشر قيراطاً من العبد أو
 اثنا عشر ديناراً وللأم أربعة
 قرار يربط من العبد أو أربعة
 دنانير وللأب خمسة قرار يربط
 من العبد أو خمسة دنانير
 وان كانت التركة غير مساوية
 لتصحيح المسئلة ففي قسمة
 التركة خمسة أوجه بل أكثر
 الوجه الأول وهو المشهور
 أن تضرب نصيب كل وارث
 من التصحيح في التركة أو
 يخرج القيراط وتقسيم
 المحاصل على التصحيح يخرج
 لذلك الوارث في الباهلة

قسمته) مقابل لقوله فتارة تكون التركة الخ وفي الكلام حذف تقديره فيقدر تلك
 النسبة تكون حصته من ذلك الموروث أيضاً هذا ان أريد القسمة بتلك النسبة وحينئذ
 يكون قوله أو أريد قسمة مائة يمكن قسمته أو مما لا يمكن بالقرار يربط هذا ان أريد
 القسمة بتلك النسبة لكن كان الاظهر فان أريد قسمة الخ فعلى هذا يكون تكلم الشارح
 أو على القسمة بالنسبة في القسمين أي مما يمكن قسمته وما لا يمكن تم تكلم على القسمة
 بالقرار يربط في القسمين وبالجملة فعبارة الشارح هنا الخ لوعن خزارة (قوله كالنقد) هو في
 الأصل مصدر فقدت الدراهم اذا عرفت جدها من رديها ثم صار حقيقة عرفية في
 المنقود (قوله أو ما يقدر الخ) أو بمعنى الواو ويكون من عطف العام على الخاص لان النقد
 مما يقدر بالوزن وقوله أو العدد أي أو الذرع (قوله أو من أوقية مما لا يمكن قسمته)
 الفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما وقع عليه عقد البيع والقيمة ما قطع به المقومون وحيث
 كان كل من الثمن والقيمة مما لا يمكن قسمته كان داخل تحت المقدرات المذكورة فلا حاجة
 لافراده لكن الشارح لاحظ أن المقدرات المذكورة كانت تركة ابتداءً فقاربت ذلك
 (قوله أو أريد قسمة الخ) كان الاظهر فان أريد قسمة ويكون مقابلاً لحذف تقديره هذا
 ان أريد قسمة ذلك بالنسبة كما مر التنبيه عليه (قوله ديناراً مثلاً) أي أو درهمين (قوله ففي
 هذه الصور كلها) أي صور ما يمكن قسمته وما لا يمكن (قوله ان كانت التركة بمائة
 للتصحيح) أي ان كان المتروك موازاً للتصحيح بان كان المتروك أربعة وعشرين وتصحيح المسئلة
 من أربعة وعشرين وقوله فالأمر واضح أي فالأمر وعوض قسمتها ظاهر وقوله فلا يحتاج لعمل
 أي لانه لا يحتاج لعمل فهو تعليل لما قبله (قوله كزوجة وبنت وأبوين) أصل مسألتهم من
 أربعة وعشرين لان فيها ثماناً وسدساً ونصف منها فللزوجة الثمن ثلاثة وللبنت النصف اثنا
 عشر وللأم السدس أربعة وللأب خمسة فرضاً وتصحيحاً (قوله عبد مثلاً) أي أو ثوب فيعتبر
 في نحو ذلك يخرج القيراط أربعة وعشرون (قوله ديناراً) أي مثلاً (قوله أربعة وعشرين)
 بدل من أصلها (قوله للزوجة ثلاثة) أي لان لها الثمن وقوله وللبنت اثنا عشر أي لان
 لها النصف وقوله وللأم أربعة أي لان لها السدس وقوله وللأب خمسة أي فرضاً
 وتصحيحاً فله أربعة فرضاً وواحد تصحيحاً (قوله أو خمسة) بل أكثر فثنا زيادة على ما ذكره
 الشارح أن تقسم التركة أو يخرج القيراط على ما صحت منه المسئلة ثم تضرب نصيب كل
 وارث في جزء السهم ففي المثال الآتي تقسم الأربعة والعشرين على الثمانية يخرج جزء
 السهم ثمانية ثم تضرب نصيب الزوج مثلاً وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ثلاثة يخرج
 تسعة فهي نصيبه من الأربعة والعشرين ومنها غير ذلك مما ذكره في الألوثة (قوله وهو
 المشهور) ولذلك بدأ به (قوله أن تضرب نصيب كل وارث من التصحيح) أي كنصيب
 الزوج في المثال الآتي وهو ثلاثة من ثمانية وهي تصحيح المسئلة وقوله في التركة أي ان
 كانت أربعة وعشرين ديناراً مثلاً وقوله أو يخرج القيراط أي ان كانت عقاراً مثلاً
 (قوله وتقسيم المحاصل) أي الذي يحصل من الضرب المذكور وهو في المثال الآتي اثنان
 وسبعون وقوله يخرج ما لذلك الوارث فيخرج من قسمة اثنين وسبعين على الثمانية

وهي زوج وأم وأخت شقيقة أولاب وكانت التركة عقارا أو أربعة وعشرين ديناراً فأصل المسئلة ستة وتعمل لثمانية ومنها تصح كما تقدم فاضرب للزوج ٢٨٦ ثلاثة في أربعة وعشرين مخرج القيراط أو عدد الدنانير يحصل اثنان

وسبعون فأقسما على الثمانية يخرج تسعة للزوج تسعة قراريط في العقار أو تسعة دنانير للاخت كذلك واضرب للام اثنين في الأربعة والعشرين واقسم المحاصل وهو ثمانية وأربعون على الثمانية يخرج لماسئلة قراريط في العقار أو ستة دنانير ومنها هو أصل الأوجه وهو أعماؤها انفعالاً فيه لا يمكن قسمته أيضاً أن تنسب كل حصة من المصح إليه وتأخذ من التركة أو من مخرج القيراط بتلك النسبة ففي المثال المذكور أنسب للزوج حصته وهي ثلاثة إلى الثمانية صحح المسئلة تكن ربعاً وثمانية ربع الأربعة والعشرين وثمانها وذلك تسعة قراريط أو دنانير وان شئت قلت له ربع التركة وثمانها للاخت كذلك وانسب للام اثنين إلى الثمانية تكن ربعاً فأولها ربع الأربعة والعشرين ستة دنانير أو قراريط وان شئت قلت لها ربع التركة ومن أراد معرفة بقية الأوجه

تسعة فهي مال ذلك الوارث وهو الزوج في المثال الآتي (قوله وهي زوج وأم وأخت) فالزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان يبقى للاخت واحد وبالجملة اثنتان فهي من ستة وتعمل لثمانية (قوله وللأخت كذلك) أي تسعة قراريط في العقار أو تسعة دنانير (قوله ومنها) الأنسب بقوله سابقاً الأول أن يقول الثاني لكن عذرهما أن الأوجه غير منحصرة لكن كان الأولى أن يقول سابقاً ما يبدل الأول (قوله وهو أصل الأوجه) له ثمانها في المعنى عليه وكتب أيضاً قوله وهو أصل الأوجه أي أكثرها وقوعاً لأنه أعماؤها انفعالاً فيكون قوله وهو أعماؤها انفعالاً لا لصالته بمعنى كثرته (قوله وهو أعماؤها انفعالاً) الحق عموم الأول أيضاً اذ يصح أن تضرب للزوج ثلاثة في العبد مثلاً وهو واحد بثلاثة ثم تقسم الثلاثة المحاصلة على المسئلة يخرج ثلاثة اثنان فهي ماله من التركة فالأولى أن يقول وهو أسهلها أفاده السلامة الأمير (قوله لتأنيته فيما لا يمكن قسمته) يقتضي أن الوجه الأول لا يتأني فيما لا يمكن قسمته وليس كذلك فالحق حذف هذا التعليل (قوله أيضاً) أي كما يتأني فيما يمكن قسمته (قوله أن تنسب كل الخ) لا يخفى أن هذا الوجه هو المشار إليه فيما تقدم بقوله فيقدر تلك النسبة تكون حصته من ذلك الموروث وقوله اليه متعلق بنسب (قوله وان شئت قلت الخ) أي فان شئت جعلت بين التعبير بالكسور والتعبير بالقراريط كما ذكرنا وان شئت قلت الخ (قوله ومن أراد معرفة بقية الأوجه) تقدم بعضها (قوله الباب الرابع في الملقبات) أي في بيانها والمراد بالملقبات التسميات بأسماء مخصوصة وان لم تشعر بمدح أو ذم كما يعلم من ذكر أسماؤها وان كانت الملقبات في الأصل معناه المجهول لها القاب بحيث تشعر بالمدح أو بالذم وانما تلقب المسئلة إذا اشتهرت أو خافت القياس أو مثل فيها شخص فأخطأ أو أصاب ونحو ذلك (قوله الغراوان) هما زوج وأبوان أو زوجة وأبوان ولا يخفى أن للام في مسئلة الزوجة الربع مع أن للزوجة الربع فيكون في المسئلة ربعان ولذلك ألغز فيها العلامة الأمير حيث قال

قل لمن أتقن الفرائض فهما * أعما امرأة لها الربع فرض
 لا يمول ولا يرث وليست * زوجة الميت هل بذلك تقضوا
 ثم قل لي ربعان في أي آرت * ليس فيه عند الأئمة نقص
 (قوله وتسميان بالعمريتين) أي لتضاء عمر رضي الله عنه فيها بالحكم السابق (قوله والنصفيتان) هما زوج وأخت شقيقة وزوج وأخت لاب (قوله والمباهلة) هي زوج وأم وأخت لابون أولاب (قوله والمشركة) هي زوج وأم وأخت من أولاد الأم وشقيق واحد أو أكثر (قوله والا كدرية) هي زوج وأم وأخت شقيقة أولاب (قوله والدينارية الصغرى) هي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمانى أخوات لابون أولاب (قوله وأم الفروع) بالحاء المعجمة أو بالجيم هي زوج وأم وأختان شقيقتان وأختان

مع زيادة فعلية بكتابنا شرح الترتيب فقد أتت فيه من ذلك بالذهب والذهب
 والله أعلم * (الباب الرابع) في المسائل الملقبات وهي كثيرة وقد تقدم منها الغراوان وتسميان بالعمريتين
 أيضاً والنصفيتان والمباهلة والمشركة والا كدرية والدينارية الصغرى وأم الفروع

الام (قوله والغراء) هي زوج وأختان لام وأختان شقيقةتان وتسمى الروانسة نسبة
 لعبد الملك بن مروان (قوله والمنبرية) هي زوجة وأبوان وابنتان (قوله والنجيلة)
 هي كل مسألة عاثة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين كزوجة وأبوين وبنتي ابن ابن
 فخطها على ما قبلها من عطف العام على الخاص (قوله والمأمونية) هي أبوان وابنتان
 ماتت إحدى البنين عن غيرها قبل تسعة التركة (قوله ومسئلة الامتحان) هي أربع
 زوجات وخمس جذات وسبع بنات وتسعة أعمام (قوله والصعاه) هي كل مسألة عفاها
 التمان كجذتين وثلاثة أخوة لام وسبعة أعمام فخطها على ما قبلها من عطف العام على
 الخاص (قوله والمخرقاء) هي أم وجد وأخت شقيقة أولاب (قوله والعشرية) هي جد
 وشقيقة وأخ لاب (قوله والعشرية) هي جد وشقيقة وأختان لاب (قوله ومختصرة
 زيد) هي أم وجد وشقيقة وأخت لاب (قوله وتسعة زيد) هي أم وجد وشقيقة
 وأخوان وأخت لاب (قوله ومسئلة القضاة) هي بنت أشرتت هي وحدها وهي
 وأخوها أباه ما فعتق ثم أعتق الأب عيدا ومات عتيقه بعده (قوله ومنها الناقضة)
 بالضاد المعجمة سميت بذلك لأنها نقضت على ابن عباس أحد أصله أحدهما أنه
 لا يعول أصلا نانبها أنه لا يجب الام من الثلث إلى السدس الا بثلاث فأكثر
 من الاخوة فيلزمه في هذه المسئلة اما العول ان أعطى الام الثلث واما يجب الام من الثلث
 الى السدس بالاثنتين من الاخوة ان أعطاهما السدس ولابن عباس ان يقول كل من الزوج
 والام يجعبان من فرض الى فرض فلا ينقص نصيبهما وأولاد الام يجعبان من فرض لا الى
 شيء أصلا ومن كان كذلك دخل عليه النقص فولدى الام في هذه المسئلة السدس عنده
 ولا نقض عليه في أحد الاصلين رضي الله عنه (قوله وهي زوج وأم وولداها) أصلها ستة
 للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ولولديها الثلث اثنان (قوله وهي زوجة الخ)
 أصلها أربعة وعشرون لان فيها ثمانية وسدسا للزوجة الثمن ثلاثة وللبنتين الثلثان ستة
 عشر وللأم السدس أربعة يبقى واحد لا يتقدم على الاثني عشر أخا وعلى الاخت وعدد
 رؤسهم خمسة وعشرون فتضرب في أربعة وعشرين بستمائة فللزوجة ثلاثة في خمسة
 وعشرين بخمسة وسبعين وللبنتين ستة عشر في خمسة وعشرين بأربعمائة وللأم أربعة في
 خمسة وعشرين بمائة يبقى خمسة وعشرون لكل أخ اثنان وللأخت واحد (قوله وتسمى
 بالعامرية) أي قضاء امر السعي فيها بذلك وقوله وبالساكية وباركاسة أي لان الاخت
 شكت لعل وهي مسكة ركا به فقالت يا أمير المؤمنين ان أخي ترك ستمائة دينار فأعطاني
 منها شرع دينارا واحدا فقال على الفور لعل أخاك ترك زوجة وأما ابنتين واثنى عشر أخا
 وأنت فقالت نعم فقال ذلك حقل فلم يظلمك شرع شيئا فلذلك سميت بالساكية وباركاسة
 وبالشرعية ولم يعضهم

والغراء والمنبرية والنجيلة
 والمأمونية ومسئلة الامتحان
 والصعاه والمخرقاء والعشرية
 والعشرية ومختصرة زيد
 وتسعة زيد ومسئلة
 القضاة ومنها الناقضة
 وهي زوج وأم وولداها
 ومنها الدينارية الكبرى
 وهي زوجة وبنات وأم
 واثنا عشر أخا وأخت كلهم
 لاب والتركة فيها ستمائة
 دينار فنقص الاخت دينار
 واحد وتسمى بالعامرية
 وبالساكية وباركاسة

اذا امرأة جاءت الى بيت عالم * وقالت أخي أودي فأعطيت درهما
 وخلف نصف الارث مالا وعشرة * ولم أعط شيئا غيره فقتلهما
 يقول لها أودي وخلف زوجة * وبنتين مع أم لها كان مكرما

ومنها أم البنات وهي ثلاث زوجات وأربع أخوات لام ومثاني أخوات لابوين أولاب أصلها اثنا عشر وتعول خمسة عشر ومنها الدفانة وسأذكرها في المعايمة ومنها عند المالكية ما قبلت ثلاث وهي المالكية وشبهه المالكية وعقرب تحت طوبية فالمالكية تزوج وأم وجدواخوة لام وأخوة لاب فلا شيء للأخوة الجميع عند المالكية والباقي بعد فرض الزوج والام للجد وحده وعندنا للزوج النصف واللام السدس وللجد السدس لانه لا حظ وللأخوة لاب الباقي ولا شيء للأخوة للام اتفاقا وشبهه المالكية هي هذه اذا دن بدل الأخوة للاب أخوة أشقاء والحكم فيها عندنا وندمهم كالحكم في المالكية فترث للأخوة الأشقاء عندنا الباقي بعد فرض الزوج والام والجد ولا شيء للأخوة جميعا من الصنفين عند المالكية وعقرب تحت طوبية هي زوج وأم وأخت من أم وطاصب أقرت الأخت للام بينة فهي عند المالكية في الإنكار من ستة وفي الأقرار من اثني عشر

ومثل شهر العام في العداخوة * وأنت لم أخت لك الذرهم انما (قوله ومنها أم البنات) سميت بذلك لان جميع ورثتها بنات (قوله وهي ثلاث زوجات الخ) فالزوجات الثلاث الربع ثلاثة وللأربع أخوات لام الثلث أربعة وللثمان أخوات لابوين أولاب الثمان ثمانية مع ان الباقي من أصل المسئلة خمسة فمع ال ثمانية ولذلك قال الشارح أصلها اثنا عشر وتعول خمسة عشر (قوله ومنها الدفانة) سميت بذلك لكثرة ذنبا أزواجها وقوله وسأذكرها في المعايمة هي امرأة ورثت أربعة أخوة أشقاء بالزوجة كما سأتى (قوله عند المالكية) أي لا عند الشافعية وقوله وهي المالكية سميت بذلك لنص الامام مالك عليها بخصوصها وقوله وشبهه المالكية سميت بذلك لانها تشبه المسئلة التي نص عليها الامام مالك وأما هذه فنص عليها أصحابه وقوله وعقرب تحت طوبية سميت بذلك مخفاه ما أقرت به للعصبة تكفاه العقرب تحت الطوبية كما سذكره الشارح (قوله فالمالكية تزوج وأم وجدواخوة لام وأخوة لاب) أصلها من ستة فالزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وعند المالكية الباقي للجد ولا شيء للأخوة الجميع وعندنا معاشر الشافعية للجد السدس يبقى واحد للأخوة لاب ولا شيء للأخوة للام اتفاقا (قوله فلا شيء للأخوة الجميع) أي الأخوة لام والأخوة لاب أما الأخوة لام فلانهم محجوبون بالجد وأما الأخوة لاب فلانه لو لم يكن المجد معهم لم يكن لهم شيء لان الأخوة للام - فلهذا يستحقون الثلث وتسقط الأخوة للاب لاسيما تغرق الفروض التركة فلم يكن حضورهم معهم موجبا لهم شيئا لم يكن (قوله ولا شيء للأخوة للام اتفاقا) لانهم محجوبون بالجد عندنا وعندهم (قوله وشبهه المالكية هي هذه اذا كان الخ) فأصلها ستة مثلها فالزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وعند المالكية الباقي للجد ولا شيء للأخوة الجميع وعندنا معاشر الشافعية للجد السدس والباقي بعده للأخوة الأشقاء ولا شيء للأخوة للام اتفاقا ولذلك قال الشارح والحكم فيها الخ (قوله فترث الأخوة الأشقاء عندنا) أي معاشر الشافعية وقوله بعد فرض الزوج أي وهو النصف وقوله والام أي وبعد فرض الام وهو السدس وقوله والجد أي وبعد فرض المجد وهو السدس الخ (قوله ولا شيء للأخوة جميعا من الصنفين) أي الأخوة للام والأخوة الأشقاء أما الأخوة للام فلانهم محجوبون بالجد وأما الأخوة الأشقاء فلانهم لا يرثون الامر أجل قرابتهم بالام وقرابتهم بالاب ساقطة والجد قد يجب من كان من جهة الام فلا شيء لهم معه (قوله وعقرب تحت طوبية هي زوج وأم وأخت من أم) أي وعاصب بدليل ما بعده (قوله فهي عند المالكية) أي وأما عند الشافعية فالأقرار باطل لكون المقر غير حائز لكن يجب على الأخت للام حيث كانت صادقة في نفس الامر أن تسلم نصيبها للبنات والعاصب يقتسمانه على حسب حصصهما (قوله في الإنكار من ستة وفي الأقرار من اثني عشر) فتجمل المسئلة لانكاره مسئلة للأقرار فاما مسئلة الإنكار فهي من ستة لان فيها سدس الأخت للام فالزوج النصف ثلاثة والام الثلث اثنان وللأخت للام السدس واحد وأما مسئلة الأقرار فهي من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا فالزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان والبنات النصف ستة يبقى واحد

للبنات منهن سبعة والعاصب
واحد والمجوع سبعة
فيمتصم عليها نصيب الأخت
للأم وهو واحد فلا يصح
فتمضرب السبعة في الستة
تبلغ اثنين وأربعين للزوج
أحد وعشرون وللأم أربعة
عشر وللبنات المقرها ستة
وللعصبة واحد ولا شيء
للأخت للام وإنما لقيت
بذلك لغفلة من تلقى عليه
عما أقرت به للعصبة قال
امام المحرمين رضى الله تعالى
عنه في النهاية وقد أكثر
الفرضيون من المقبات
ولانهاية لها ولا حسم لا يوجبها
انتهى والله أعلم
* (الباب الخامس) *
في متشابه النسب والاعاز
وهو باب واسع وفيه فصلان
(الفصل الاول) في متشابه
النسب فن ذلك رجلان
كل منهما عم الاصح ورتها
رجلان تزوج كل منهما ام
الاشرف اولدها ابنا فكل
من ابنيه اعم الاصولا منه
رجلان كل منهما خال الا
صورتها ان يمتدح كل من
رجلين بذات الاصح وولد
لكل منهما ابن فكل من
الابنين خال الاصح وفي
ترتيب المجموع شخص قال
لشخص يا عمى يا خالى
صورتها ان اخا زيد من ابيه او بالعكس فأولدها ولدا

للعاصب وبعد ذلك تجمع حصص البنات والعاصب ومجموعهما سبعة وتقسّم عليها نصيب
الاخت للام من مسألة الانكار وهو واحد فلا ينقسم على السبعة فتضرب السبعة في
مسئلة الانكار وهي ستة تبلغ اثنين وأربعين فلزوج ثلاثة من مسألة الانكار في سبعة
بواحد وعشرين وللأم اثنان من مسألة الانكار في سبعة باربعة عشر وللبنات المقرها ستة
وللعاصب واحد ولا شيء للاخت للام (قوله للبنات منهن سبعة والعاصب واحد) فقد اقرت
للبنات والعاصب لكن اقرارها للبنات بالتصريح وللعاصب بالانترام (قوله والمجوع) أى
مجموع حصص البنات والعاصب (قوله فيقسم عليها نصيب الاخت للام) أى من مسألة
الانكار لانه لا شيء لها من مسألة الاقرار (قوله في الستة) أى مسألة الانكار (قوله للزوج
أحد وعشرون) أى حاصله من ضرب ثلاثة من مسألة الانكار في سبعة وقوله وللأم أربعة
عشر أى حاصله من ضرب اثنين من مسألة الانكار في سبعة (قوله ولا شيء للاخت للام)
أى لم يجز بما يقتضى اقرارها (قوله وإنما لقيت بذلك) أى وإنما لقيت هذه المسئلة بعقرب
تحت طوبية وقوله لغفلة من تلقى عليه عما أقرت به للعصبة أى لان ما أقرت به للعصبة
حتى تحت اقرارها بالبنات فأشبهه العقرب التي تحت الطوبية (قوله ولا حسم لا يوجبها) أى
لا قطع ولا ضبط لمساثلها بل هي منتشرة كثيرة جدا (قوله الباب الخامس في متشابه النسب
والاعاز) أى في المشكل منهن ما وانجهل بهذا لا يضر لانه لا يعيب كل العيب (قوله
وهو باب واسع) لكثرة مسائله (قوله وفيه فصلان) من ظرفية المنفصل في الجمل أو الاجزاء
في الكل كما مر نظيره (قوله الفصل الاول في متشابه النسب) أى في بيانها ومن لطيفه
رسول جاس مع ستة عشر امرأة سافرات الوحوه فأنكر الناس عليه فقال لانه لا تكرر واعلى
فأربع بناتى وأربع أخواتى وأربع عماتى وأربع خالاتى وكلهن من امرأتى فهذا رجل
تزوج امرأته ثلاث بنات وتزوج أبوه بنت وجدته أبوايه بأخرى وجدته أبوايه بأخرى
فهاه كل واحدة منهن بأربع اناث فالاربع الاولى اللاتي أنت بهن المرأة التي تزوجها
ذلك الرجل بناته والاربع الثانية اللاتي أنت بهن البنات التي تزوجها ابره اخوانه من
أبيه والاربع الثالثة اللاتي أنت بهن البنات التي تزوجها جدته أبوايه عماته لانهن
اخوات أبيه والاربع الرابعة اللاتي أنت بهن البنات التي تزوجها جدته أبوايه خالاته
لانهن أخوات أمه (قوله فن ذلك) أى اذا أردت بيان ذلك فأقول لك من ذلك أى متشابه
النسب (قوله فكل من ابنيه اعم الاصح) أى لان كلا منهما أخواتى الاصولا منه (قوله
فكل من الابنين خال الاصح) أى لان كلا منهما أخواتى الاصولا منها (قوله صورتها
ان زيد من أمه الخ) أى بان تزوج شخص امرأة من غيرها من غيرهن بنت من غيرها
فوزق منها يزيد فالابن الذي معها من غيرها أخوزيد من أمه ولبنت التي معها من غيرها
أخت زيد من أبيه فيجوز ان أخا زيد من أمه يتزوج بأخت زيد من أبيه لكونها أجنبية
منه وقوله أو بالعكس وان أخا زيد من أبيه يتزوج بأخت زيد من أمه بان تزوج شخص
امرأة منها بنت من غيرها ومعها ابن من غيرها فزق منها يزيد فالابن الذي معه من غيرها
أخوزيد من أبيه والبنات التي معها من غيرها أخت زيد من أمه فيجوز ان أخا زيد من أبيه

فزيد عمه وخاله انتهى وقيل فيها نظاما ٢٩٠ - يامن بسؤاله يعنى * قل خالى كيف صار يعنى * وقال الشيخ زكريا رحمه الله
 يتزوج بانته زيدا من أمه لكونها أجنبية منه (قوله زيدا) أى من حيث أنه أخو أبيه
 وقوله وخاله أى من حيث أنه أخو أمه (قوله وقيل فيها نظاما) أى حال كون المقول فيها
 نظاما أى منظوما فالجار والمجرور نائب فاعل قيل وهو وان كان ليس من الاوزان المشهورة
 لكنه من مجزوء وبيت وهو من الاوزان المهمة كما قاله العلامة الامير (قوله يامن
 بسؤاله يعنى) أى يخفى ويشكل وقوله قل خالى كيف صار يعنى أى قل فى سؤالك الذى
 يعنى به خالى كيف صار يعنى وجوابه ما سبق من الصورة التى ذكرها الشارح وله صورة
 أخرى وهى أن يتزوج أبوايه بام أمه أو أبوايه بام أبيه فيزويق منها يامن فهذا الابن عم الرجل
 وخاله لانه فى الأولى أخو أبيه لا يسه وأخو أمه لانه فى الثانية أخو أبيه لانه وأخو أمه
 لا يسه (قوله فيولد لكل منهما ابن) فكل من الابنين ابن خال الآخر لأن أبى كل منهما
 اخو أم الآخر (قوله وزوجنا) أى حالا وقوله وابنى زوجنا أى سابقا (قوله وهى من
 المسائل التى سألت عنها الخ) أى على صحة اجتماع الامام الشافعى بمن ذكر وفيه نزاع (قوله أبو
 يوسف ومحمد) هما صاحبا الامام أبى حنيفة رضى الله عنهم (قوله الفصل الثانى فى الالغاز)
 أى فى بيان شئ منها والالغاز جمع لغز وهو الكلام المعنى كما تقدم عند قوله مبرأ عن وصحة
 الالغاز (قوله وهى كثيرة تكاد تخرج عن المحصر) أى تقرب من الخروج عن حصرها
 فى عدد وهذا كناية عن كثرتها (قوله فن ذلك) أى ادا أردت بيان ذلك فأقول لك
 من ذلك أى المذكور من الالغاز (قوله رجل) هو ابن الاب وقوله له خال هو ابن الابن
 وقوله وعم أى أخو أب (قوله فورثه الخال دون العم) وجه الالغاز يه ام ان الارث من جهة
 كونه خالا فى تضى أن الخال مقدم على العم وليس كذلك لان الارث من جهة كونه ابن أخ
 ولا يخفى ان ابن الاخ مقدم على العم (قوله فابن الاب عم ابن الابن) أى لانه أخو أبيه لا يسه
 وقوله وابن الابن خال ابن الاب لانه أخو أمه لانه (قوله ومن ذلك) أى من المذكور
 من الالغاز وقوله حبلى هى زوجة الابن كما ذكره الشارح وقوله رأت قوما هم زوج
 وأبوان وبنت كما ذكره الشارح أيضا وقوله فقالت لا تعلموا أى على قسم المال (قوله
 فالحبلى زوجة الابن) أى ابن الزوجة الميتة (قوله والورثة الظاهرون) أى وأما الحمل وان
 كان وارثا فى بعض التقادير لكنه ليس من الورثة الظاهرين (قوله زوج وأبوان وبنت)
 أصل مسنة منهم من اثني عشر لان فيها زما وسدس من ثلث الزوج الربع ثلاثة وللأبوين
 السدسان أربعة يبقى خمسة فيعمال للمذكور واحد يكمل لها النصف ستة فان ولدت
 الحمل المذكورة ذكرا سقطت لاسم تغرق الفروض التركة مع كونه عاصبا وان ولدت أنثى
 ورثت السدس تكملة الثلثين وبعال لها أيضا اثنين فيعدان عالت المسئلة لثلاثة
 عشر عالت خمسة عشر (قوله فلوقالت) أى الحبلى (قوله فهى) أى الحبلى وقوله وزوجة
 ابنته الآخر وحازله نكاحها لانها بنت عمه وقوله وهناك بنما صلب فأصل المسئلة من
 ثلاثة للميتين الثلثان سهمان يبقى سهم فان ولدت هذه الحمل ذكرا عصها وورثها هذا
 سهمان أيضا فصح المسئلة من تسعة وانما عصها لانها بنت ابن الميت وهو ابن ابن

تعالى فى آخر شرح الفصول
 الكبر رجلا ن كل منهما ابن
 خال الآخر صورته أن يتكبح
 كل من رجلين أخت الآخر
 فيولد لكل منهما ابن
 امرأتان التقابرجلين
 فقالتا مرحبا بابنينا وزوجيتنا
 وابنى زوجيتنا صورته رجلا ن
 تزوج كل منهما أم الآخر
 وهى من المسائل التى سألت
 عنها أبو يوسف ومحمد رجه
 الله تعالى الشافعى رضى الله
 عنه بمس الرشد فأجابها
 بذلك انتهى والله أعلم
 (الفصل الثانى فى الالغاز)
 وهى كثيرة تكاد تخرج عن
 المحصر فن ذلك رجل له
 خال وعم فورثه الخال دون
 العم هو أن يكون الخال ابن
 أخ الميت وصورتها أن
 يتكبح امرأة ويتزوج ابنته
 أمها فيولد لكل منهما ابن
 فابن الاب عم ابن الابن وابن
 الابن خال ابن الاب فلو مات
 ابن الاب عن ابن الابن وعن
 عم أيضا فقد خلف خاله
 الذى هو ابن أخيه وعمه
 فالمال لابن أخيه دون عمه
 ومن ذلك حبلى رأت قوما
 يقتسمون مالا فقالت
 لا تعلموا فاني حبلى ان ولدت
 ذكر الميرث وان ولدت أنثى

ميرث فالحبلى زوجة الابن والورثة الظاهرون زوج وأبوان وبنت فلوقالت ان ولدت ذكر اورث
 وورثت وان ولدت أنثى لم ترث ولم ارث فهى بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له آخر وهناك بنما صلب

ومن ذلك زوجان أخذتا المال وآخرا ثمانية صورته أبوان وبنت ابن في نكاح ابن ابن آخر ومن ذلك رجل وبنته وورثا
 مالا نصفين صورته ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت منه ومن ذلك امرأة ٢٩١ وورثت أربع أخوة أشقاه

واحد واحد واحد فصل
 لها نصف أموالهم كم مال
 كل واحد منهم الجواب هم
 أربعة أخوة أشقاء لا أول
 ثمانية وللثاني ستة وللثالث
 ثلاثة والرابع درهم واحد
 فلما مات الأول أصابها منه
 درهمان ولكل أخ درهمان
 فصار للثاني ثمانية وللثالث
 خمسة والرابع ثلاثة ثم مات
 الثاني عن ثمانية فأصابها
 منه درهمان فصار لها أربعة
 والباقي لأخويه فصار للثالث
 ثمانية وللرابع ستة ثم مات
 الثالث عن ثمانية فأصابها
 درهمان فصار لها ستة
 والباقي لأخيه فصار له اثنا
 عشر فلما مات عنها أصابها
 منه ثلاثة فصار لها تسعة
 وهي نصف مجموع أموالهم
 ولقيت بالذات كما أشرت إلى
 ذلك في المقامات لان المرأة
 دفنت جميع أزواجها ونظمتها
 بعضهم فقال
 ووارثة بعلاو بعلاين بعده
 وبهلا أبوه ذوا الجناحين جده
 فكان لها من قسمة المال نصفه
 بذلك يقضى المحاكم المتفكر
 وما جازت في مال بعلا سهمه
 إذا مات ربعا في الوراثة نهم

الميت ولا شيء لها من الثمانين فيعصمها وان ولدت أنثى لم ترث كتماهما الاستكمال الثمانين
 للثنتين فان كان هناك عاصب أخذ سهم الساقى والارذ على البنتين (قوله ومن ذلك)
 أى المذكور من الالغاز (قوله زوجان أخذتا المال) هما الاخوان وهما زوجان لان
 أحدهما زوج الآخر وقوله وآخرا ثمانية أى وزوجان آخران أخذتا ثمانية وهما بنت ابن
 الميت وابن ابنة الآخر وهما زوجان لان أحدهما زوج الآخر (قوله صورته أبوان وبنت
 ابن في نكاح ابن ابن آخر) أى بمعنى انها زوجة له فالأبوان زوجان ولهما ثلث المال لان
 لهم السدسين وبنت الابن وابن الابن زوجان وآخرا ثمانية لان لهما الباقي وأصل
 المسئلة من ستة لان فيها السدسين للأبوين فاله السدسان اثنان يبقى أربعة على ثلاثة
 رؤس لا تنقسم فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر ومنها تصح فلا يوين اثنان في ثلاثة بستة
 يبقى اثنا عشر لابن الابن ثمانية ولبنت الابن أربعة (قوله ومن ذلك) أى المذكور من
 الالغاز (قوله رجل هو زوج) هو ابن عم وقوله وبنته هي بنت الميت فلما بنت النصف فرضا
 وللزوج الذى هو ابن عم الربع فرضا والباقي تعصمها فالسئلة من أربعة (قوله ومن
 ذلك) أى المذكور من الالغاز (قوله امرأة ورثت أربعة أخوة) هي زوجة لهم وهذه الدفانية
 (قوله فلما مات الاول) أى دنيا وهي زوجته وعن ثلاثة أخوة فالسئلة من أربعة للزوجة
 الربع درهمان وللثلاثة أخوة الباقي وهو ستة لأخيه (قوله ثم
 مات الثاني) أى عنها وهي زوجته وعن اخوين فالسئلة من أربعة أيضا للزوجة الربع
 درهمان والباقي للأخوين فللكل أخ ثلاثة (قوله ثم مات الثالث) أى عنها وهي زوجته
 وعن أخ فالسئلة من أربعة أيضا للزوجة الربع درهمان والباقي وهو ستة لأخيه (قوله
 فلما مات عنها) أى وهي زوجته وقوله أصابها منه ثلاثة أى لان الربع ثلاثة والباقي
 لها عاصبان كان والا فليت المال (قوله وهي نصف مجموع أموالهم) اذ مجموع أموالهم
 ثمانية عشر (قوله ووارثة) أى وورثت وورثة وقوله بعلا أى زوجا وقوله وبهلاين بعده أى
 زوجين بعد الزوج الاول وقوله وبهلا أى زوجا رابعا وقوله أبوهم ميتا أى خبره ذوا الجناحين
 وجهه قردل منه فالرجال المذكورون كانوا من ذرية سيدنا جعفر الطيار ابن عم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم تقط يداه في الغزوة فعوضه الله تعالى جناحين يطير بهما في الجنة كما
 في الحديث وقوله فكان لها من قسمة المال نصفه أى فكان لها من قسمة أهوالهم
 نصفها وقوله بذلك يقضى المحاكم المتفكر أى يحكم المحاكم المتأمل بهذا الحكم
 وقوله وما جازت في مال بعلا سهمها إذا مات ربعا أى وما زادت سهمها في مال الزوج
 من الأربعة إذا مات ربع التركة وقوله في الوراثة بزهر أى يقضى هذا الحكم في أحكام
 الوراثة فقوله في الوراثة متعلق بزهر (قوله ومن ذلك) أى من المذكور من الالغاز امرأة
 تزوجت أربعة أزواج الخ وجه الالغاز نهيها انه يومها ورثت من مال كل منهم نصفه من
 حيث الزوجية فقط وليس كذلك بل الربع بالزوجية وتوالت الباقي بالولاء كما سيذكره

ومن ذلك امرأة تزوجت أربعة أزواج فورثت من مال كل منهم نصفه الجواب هذه امرأة ورثت هي وأخوها أربعة أعيد

فأعتقاهم ثم تزوجتهم واحدا
 بعد واحد على التعاقب
 وما تواجبهما فلها من مال
 كل واحد ربع ما نكح
 وثالث الباقي بالولاية فيجتمع
 لها نصف المال وفيها يقول
 الشاعر
 وما ذات صبر على النائمات *
 تزوجها نفر أربعة
 فقوز من مال كل امرئ *
 لعمرك شطر الذي جمع
 وما ظلت أحدا منهم *
 تقيرا ولا ركبت مقطعه
 ومن ذلك صحيح قال مريض
 أوص فقال انما يرثي أنت
 واخوانك وأبواك وعماك
 فالصحيح اخو المريض لاقه
 وابن عمه واخوه اخو المريض
 لاقه وأبواه عم المريض
 وأمه وعماه عم المريض
 فالاصل ثلاثة اخوة لأم
 وأم وثلاث عمات ولو قال
 يرثي زوجتك وبناتك
 وأختك وعمتك وخالتك
 فزوجت الصحيح أم المريض
 وأخته لا يبيها وبنات الصحيح
 أختا المريض لأمه وأختا
 الصحيح لأمه أختا المريض
 لا يبيها وعمتا الصحيح
 أحدهما الأب والاخرى
 لأم وخالته كذلك وأربعهن

الشارح (قوله فأعتقاهم) فثبت لهما الولاية ثلاثا فلا يخلفا لها ولها ثلثه (قوله وثالث الباقي)
 هو في المحققة ربع وأما ثلث الباقي وهما في المحققة ربعان فهما الاخير بالولاية لان له ثلثه
 كما علمت (قوله وما ذات صبر) أي وأمي امرأة ذات صبر وقوله على النائبات أي المصيدات
 وهي جمع نائمة بمعنى المصيدة وقوله تزوجها نفر أربعة أي جماعة أربعة وقوله فقوز من مال
 كل امرئ أي فجمع من مال كل امرء وقوله لعمرك أي لحمانك قسيمي وقوله شطر الذي جمع
 أي نصف الذي جمع من المال وقوله تقيرا هو النقرة في ظهر النواة وأما الغتيل فهو الخط
 الرقيق في بطنها وأما القطمير فهو القشر الرقيق فوقها ويضرب به هذه الثلاثة المثل في
 القلة وقوله ولا ركبت مقطعه بكسر الميم أي آلة قطع ويروي مطمعه بيمين والمعنى
 لم تنكس بآلة قطع تقطع بها شئ ما من ماله لئلا يزيد على حقها أو لم ترتكب طمعا في غير
 مالها (قوله ومن ذلك) أي المذكور من الالغاز (قوله صحيح) أي كزيد وقوله قال
 المريض أي كعمرو وقوله أوص أي في مثلا وقوله فقال انما يرثي الخ أي فلا حاجة لك
 لان تطلب ان أوصي لك وقوله أنت واخوانك وأبواك وعماك صورتها أربعة اخوة
 تزوجت امرأة واحدا منهم فولدت منه ولدا يسمى عمرا وتزوجت واحدا آخر منهم
 فولدت منه ثلاث بنين أحدهم يسمى زيدا مات أبو عمرو ثم مرض عمرو فدخل عليه زيد
 فقال له أوص فقال انما يرثي أنت الخ وقوله فالصحيح أخو المريض لأمه وابن عمه أي
 فالصحيح الذي هو زيد أخو المريض الذي هو عمرو ولأمه لان أمهما واحدة تعاقب عليهما
 رجلا لان اخوان وابن عمه لانه ابن أخي أبيه وقوله واخوه اخو المريض لأمه أي لان
 أم الجميع واحدة تعاقب عليهما الرجلان المذكوران فولدت من أحدهما ولدا ومن الآخر
 ثلاثة وقوله وأبواه عم المريض وأمه أي لان أبوالصحيح أخو أبي المريض وأم الصحيح هي
 أم المريض وقوله وعماه عم المريض أي لان اخوي أبي الصحيح هما اخو أبي المريض
 لما علمت من انهم أربعة اخوة (قوله فالاصل ثلاثة اخوة لأم وأم وثلاثة أعمام) أصل
 مسألته من ستة للام السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان لا ينعسمان ويبيسان
 وللأعمام الثلاثة الباقي فاضرب ثلاثة في ستة تباع ثمانية عشر ومنها تصح للام واحد
 في ثلاثة ثلاثة وللأخوة للام اثنان في ثلاثة ستة لسكل واحد اثنان وللأعمام ثلاثة
 في ثلاثة تسعة لسكل واحد ثلاثة (قوله ولو قال) أي المريض للصحيح لما قال له أوص
 وقوله يرثي زوجتك وبناتك وأختك وعمتك وخالتك صورتها رجل تزوج بامرأتين
 فولدت من إحداهما بنت تسمى هند ومن الأخرى ابن يسمى زيدا فهند أخت زيد لا يبيها
 ثم ان الرجل المذكور تزوج بامرأة أخرى معها ابن من غيره يسمى عمرا فولدت له منها بنتان
 فهما أختا عمرو من أمه وأختا زيد من أبيه ثم ان عمرا تزوج أخت زيد لا يبيها وأم زيد بعد
 مفارقة أبي زيد لها بنحو طلاق فولدت له منها بنتان فهما أختا زيد من أمه وبنات عمرو وقد
 تزوج زيد بخالتي عمرو وعمته ثم مرض فدخل عليه عمرو فقال له ماذا ذكر (قوله فزوجت
 الصحيح أم المريض وأخته لا يبيها) أي لما علمت من ان الصحيح الذي هو عمرو تزوج أم
 المريض الذي هو زيد وأخته لا يبيها التي هي هند وقوله وبنات الصحيح أختا المريض لأمه

أى لم أعلمت من ان بنى عمرو واختا زيدا لانه تزوج أمه فولد له منها بنتان وقوله وأختا
 الصحيح لانه أختا المريض لاييه أى لم أعلمت من ان أبنا زيدا تزوج بأم عمرو فولد له منها بنتان
 فهاتان البنتان أختا عمرو ولانه وأختا زيدا لاييه وقوله وعمتا الصحيح احدهما الاب
 والاخرى لام أى ليجوز الجمع بينهما اذ لو كانتا شقيقتين أو لاب أو لام لم يجز الجمع بينهما
 وقوله وخالتاه كذلك أى احدهما الاب والاخرى لام ليجوز الجمع بينهما كما علمت فى الذى
 قبله وقوله وأربعين أى المذكورات من العمات والخالاتين وقوله زوجات المريض
 أى لم أعلمت من ان زيدا تزوج بعمة عمرو وخالتيه (قوله فالحاصل أربع زوجات وأم
 واختان لام وثلاث اخوات لاب) أصل مسلماتهم اثنا عشر لان فيها ربوا سدسا وتعمل لسةعة
 عشر فلأربع زوجات الربيع ثلاثة وهى لانتقم وتباين وللام السدس اثنتان وللاختين
 لام الثلث أربعة ولثلاثة اخوات لاب الثمان ثمانية لانتقم وتباين فقد انكسرت
 السهام على فريقين وباينتهم ما ساهمها وبين الرؤس بعضها مع بعض تبين أيضا اذ
 الاربع تبين الثلاثة فضرر بأحد العددين فى الآخر يبلغ الحاصل اثني عشر وهى جزء
 السهم تضرر فى المسئلة به وهى سبعة عشر تباع ما تبين وأربعة ومن له شئ من أصاها
 أخذته مضر وباقى جزءه هو وهى اثنان عشر فلأربع زوجات ثلاثة فى اثني عشر بسنة
 وثلاثين لكل واحدة تسعة وللام اثنتان فى اثني عشر بأربعة وعشرين وللاختين لام
 أربعة فى اثني عشر بثمانية وأربعين لكل واحدة أربعة وعشرون وللاخوات لاب ثمانية
 فى اثني عشر بسنة وتسعين لكل واحدة اثنتان وثلاثون (قوله والله أعلم) الغرض من
 ذلك التبرى من دعوى العلمة وتفويض ذلك لله تعالى وليس الغرض منه الاشارة الى
 الانتفاء لان ذلك لا يلىق بحال الشارح وافعل التفضيل على بابه بالنظر للظاهر وهو ان
 لغيره تعالى علم بطواهر الامور لاعلى وجه الاحاطة وعلى غير بابه بالنظر للباطن وهو انه
 ليس لغيره علم بواطن الاشياء (قوله ومن أراد المزيد من هذا) أى ان زيادة من المذكور
 من الاغزاز وقوله مع التبجر أى مع التعمق وكثرة الاطلاع وقوله والدوريات فى
 الاقارير رأى المسائل المتعلقة بالدوريات فى الاقارير كقرار الوارث ووارث آخره تقدم الكلام
 على الدوريات فى أول الكتاب (قوله يظفر) أى يفقر (قوله فى ذلك) أى المذكور ومن علم
 الفرائض والوصايا وما يحتاج اليه من الحساب الخ (قوله وهذا آخر ما أردنا الخ) اسم
 الاشارة به رد الكلام الاخير وهو الجملة الاخيرة وبمحة من عوده للباب الاخير أو لفصل
 الاخير (قوله جعله الله خالصا) أى من الامور التى تعوقه عن التمول كازياء والسمعة
 وحب الشهرة والمجدة وحينئذ يصدق بمراقب الاخلاصى الثلاث المرتبة الاولى أن تعبد
 الله أنت تسرك الدنيا لتكونك تعلم ان من أطاع الله يسر له أمرها وهى أدنى المراتب
 والثانية أن تعبده طلبا للثواب وهو بامن العقاب وهى أوسطها والثالثة أن تعبده لذاته
 لا طمع فى جنته ولا لهرب من ناره وهى أعلاها لانها مرتبة الصديقين (قوله لوجه
 الكريم) أى لذاته المتفضل المحسن فالمراد من اوجه الذات على مذهب الخائف وهو
 التأويل التفصيلى ببيان المعنى المراد وأما مذهب الساف فهو تفويض المعنى المراد لله مع

زوجات المريض فالحاصل
 أربع زوجات وأم واختان
 لام وثلاث اخوات لاب والله
 أعلم بالوصاب واليه المرجع
 والمآب انه على ما يشاء
 قدر وبالاجابة جدير وبعباده
 اطفيف خبير ومن أراد المزيد
 من هذا مع التبجر فى علم
 الفرائض والوصايا وما
 يحتاج اليه من الحساب
 والدوريات فى الاقارير
 وغير ذلك فعليه بكتابنا
 شرح الترتيب يظفر بما
 يريد فانه كتاب يغنى عن
 كتب كثيرة فى ذلك وهذا
 آخر ما أردت ابراده فى هذا
 الشرح المبارك جعله الله
 خالصا لوجهه الكريم

تنزيهه تعالى عن المجارحة اتفاقا فليس اراد بالوجه المجارحة بالاجماع وهذا هو التأويل
الاجمالي لانه صرف اللفظ عن ظاهره وهكذا يقال في مثل هذا كما قال الشيخ اللقاني

وكل نص أو هم التثديها * أوله أو فوض ورم تنزيها

(قوله وعه مني) أي حفظني فالمراد بالعصمة مطلق المحفظ لا المحفظ مع استحالة الذنب لان
هذا مختص بالانبياء والملائكة فلا يجوز سؤاله لغيرهم وقوله من الشيطان من شأط اذا
احترق أو من شطن اذا بعد وقوله الرجيم أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب
فهو فعل اما بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول (قوله وأسأله النفع به) أي ايصال الثواب بسببه
لان النفع ايصال الخير للغير * وهذا آخر ما يسره الله تعالى على الفوائد الششورية
* جعله الله تعالى خالصا للبريه * بجاه سيدنا محمد الرضيع على كل مخلوق في الرتبة
العليه * والمنزلة المرضيه * صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أربى البهجة السنيه * وقد
وافق التمام صبيحة يوم الاثنين يوم خمس وعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ألف
ومائتين وست وثلاثين من الهجرة النبويه * على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية *
والحمد لله رب العالمين آمين

وهه مني وقاربه من
الشيطان الرجيم وأسأله
النفع به لي ولوالدي
ولاء ولادي وجميع المسلمين
في الدنيا والاخرة آمين قال
ذلكم قوله سيدنا ومولانا
الامام العالم العلامة والجز
الفهامة الشيخ عبد الله ابن
الشيخ العلامة الرحوم بهاء
الدين محمد ابن الشيخ الصالح
عبد الله ابن الشيخ الصالح
سبدي على العجب الشهر
نسبه بالششوري الشافعي
الفرضي الخطيب بالجامع
الازهر غفر الله له ولوالديه
ولا ولاده واطف به وهم
آمين انه على ما يشاء قدير
وبالاجابة جدير وبعبادته
لطيف خبير ~~تعالى~~ الصلاة
والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كبيرا دائما
الى يوم الدين
آمين

قدم بحمد الله تعالى طبع هذه الحاشية الجليله المشتملة على القواعد والفوائد الجليله
لمؤلفهها الاستاذ الشيخ ابراهيم الباجوري ذي التصانيف العديده والتأليف
المفيده بتصحیح المتوسل بالنبي العربي أحمد بن مصطفى المدعو بالمكتبي
وذلك بالمطبعة الهيبه بالقرب من القطب الدردير بههر
الحميمه ادارة محمد افندي مصطفى وشريكه كان الله
لهم اعونا ومسعفا في شهر ذي الحجة المحرم
سنة ١٣٠٠ من هجرة النبي صلى

الله عليه وسلم